

FATF



MENA FATF
مينا فاتف
GAFIMOAN

تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سلطنة عُمان

تقرير التقييم المتبادل

ديسمبر 2024





مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. يعترف بتوصيات مجموعة العمل المالي بأنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.fatf-gafi.org

تم اعتماد هذا التقييم من قبل مجموعة العمل المالي في الاجتماع الذي عُقد بشهر أكتوبر 2024.

نقلت المراجع من:

مجموعة العمل المالي/منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2024)، تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – سلطنة عُمان

تقرير التقييم المتبادل للجولة الرابعة، مجموعة العمل المالي، باريس

<https://www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Mutualevaluations/Mer-Oman-MER-2024.html>

© 2024م مجموعة العمل المالي/التعاون الاقتصادي والتنمية. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المستند دون موافقة خطية مسبقة.

وللتقديم على هذه الموافقة، لجميع اجزاء هذا المستند، يرجى التواصل مع سكرتارية مجموعة العمل المالي؛ 2 رو أندريه باسكال 75775، باريس

سيدي، 16، فرنسا (فاكس: 33 1 44 30 61 37 + أو عبر البريد الإلكتروني: contact@fatf-gafi.org)

حقوق صور الغلاف: © Shutterstock

جدول المحتويات

4	الملخص التنفيذي.....
4	الاستنتاجات الرئيسية.....
6	المخاطر والوضع العام.....
7	المستوى العام للالتزام والفعالية.....
12	الإجراءات ذات الأولوية.....
14	التقييم المتبادل لسلطنة عُمان.....
15	الفصل الأول – مخاطر وسياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب.....
16	مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد نطاق المسائل ذات المخاطر المرتفعة.....
19	الأهمية النسبية.....
20	العناصر الهيكلية.....
20	الخلفية والعوامل السياقية أخرى.....
31	الفصل الثاني – السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق.....
31	الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها.....
33	النتيجة المباشرة 1 – (المخاطر والسياسات والتنسيق).....
45	الفصل الثالث – النظام القانوني والمسائل التشغيلية.....
45	الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها.....
49	النتيجة المباشرة 6 – (المعلومات المالية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب).....
67	النتيجة المباشرة 7 – (التحقيق في جرائم غسل الأموال وملاحقتها قضائياً).....
84	النتيجة المباشرة 8 – (المصادرة).....
99	الفصل الرابع – تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.....
99	الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها.....
103	النتيجة المباشرة 9 – التحقيق في تمويل الإرهاب وملاحقته قضائياً.....
115	النتيجة المباشرة 10 - (التدابير الوقائية والعقوبات المالية على تمويل الإرهاب).....
123	النتيجة المباشرة 11 - (العقوبات المالية على تمويل الانتشار).....

131	الفصل الخامس – التدابير الوقائية
131	الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها.....
132	النتيجة المباشرة 4 – (التدابير الوقائية).....
149	الفصل السادس - الرقابة
149	الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها.....
151	النتيجة المباشرة 3 – (الرقابة).....
175	الفصل السابع – الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية
176	الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها.....
177	النتيجة المباشرة 5 – الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية.....
189	الفصل الثامن. التعاون الدولي
190	الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها.....
190	النتيجة المباشرة 2 – التعاون الدولي.....
209	ملحق أ. الالتزام الفني
209	التوصية 1 – تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر.....
212	التوصية 2 – التعاون والتنسيق الوطني.....
214	التوصية 3 – جريمة غسل الأموال.....
214	التوصية 4 – المصادرة والتدابير المؤقتة.....
218	التوصية 5 – جريمة تمويل الإرهاب.....
220	التوصية 6 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب.....
224	التوصية 7 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسليح.....
226	التوصية 8 – المنظمات غير الهادفة للربح.....
229	التوصية 9 – قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية.....
230	التوصية 10 – العناية الواجبة تجاه العملاء.....
236	التوصية 11 – الاحتفاظ السجلات.....
236	التوصية 12 – الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر.....
236	التوصية 13 – علاقة المراسلة المصرفية.....
238	التوصية 14 – خدمات تحويل الأموال أو القيمة.....

238	التوصية 15 – التقنيات الجديدة.....
239	التوصية 16 – التحويلات البرقية.....
243	التوصية 17 – الاعتماد على أطراف ثالثة.....
245	التوصية 18 – الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج.....
246	التوصية 19 – الدول مرتفعة المخاطر.....
248	التوصية 20 – الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.....
248	التوصية 21 – التنبيه وسرية الإبلاغ.....
249	التوصية 22 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء.....
251	التوصية 23 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى.....
252	التوصية 24 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الشخصيات الاعتبارية.....
252	التوصية 25 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية.....
259	التوصية 26 – التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية.....
264	التوصية 27 – سلطات الجهات الرقابية.....
266	التوصية 28 – تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والرقابة عليهما.....
267	التوصية 29 – وحدة التحريات المالية.....
268	التوصية 30 – مسؤوليات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق.....
271	التوصية 31 – صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق.....
273	التوصية 32 – ناقلو النقد.....
274	التوصية 33 – الإحصائيات.....
277	التوصية 34 – الإرشادات والتغذية العكسية.....
277	التوصية 35 – العقوبات.....
278	التوصية 36 – الأدوات الدولية.....
279	التوصية 37 – المساعدة القانونية المتبادلة.....
279	التوصية 38 – المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة.....
281	التوصية 39 – تسليم المجرمين.....
282	التوصية 40 – أشكال أخرى للتعاون الدولي.....
290	ملخص الالتزام الفني – أوجه القصور الأساسية.....

1. يلخص هذا التقرير تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في سلطنة عُمان حتى تاريخ الزيارة الميدانية: 29 يناير - 14 فبراير 2024. ويحلل مستوى الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين ومستوى فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السلطنة. كما يقدم توصيات حول طريقة تعزيز النظام

الاستنتاجات الرئيسية

- (أ) منذ التقييم الأخير، اعتمدت سلطنة عُمان مجموعة من التدابير لتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك فرض الإصلاحات على إطارها القانوني وإطار إنفاذ القانون والنهج الرقابي. لقد بذلت السلطنة جهودًا كبيرة لتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال إجراء التقييم الوطني الثاني للمخاطر في عام 2023، الذي يستند إلى إجمالي 18 تقييمًا مختلفًا للمخاطر الموضوعية والقطاعية تم العمل عليها منذ عام 2020. ولقد كان للعديد من التدابير والإصلاحات تأثيرٌ إيجابي على الالتزام الفني للسلطنة، ولكنها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الوقت والجهد للتأثير على فعالية النظام في بعض المجالات.
- (ب) تتمتع سلطنة عُمان بمستوى فهم متوسط لمخاطر غسل الأموال ومستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب. وقد أثبتت السلطنة عن تمتعها بمستوى فهم جيد للمخاطر الجغرافية التي تواجهها والقطاع المصرفي. ولا يزال مستوى فهم بعض تهديدات غسل الأموال يتطور بما أنه يمكن تحسين المنهجية أكثر. ويتراوح مستوى فهم السلطات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين محدود وناضح. ويجري العمل على التخفيف من بعض مخاطر غسل الأموال، ولكن لا يزال هناك بعض المخاطر الكبيرة التي يجب معالجتها. وتوفر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إطارًا فعالًا للتنسيق والتعاون في هذا المجال.
- (ج) ويتضمن إطار عمل المعلومات المالية في سلطنة عمان سمات قوية، تشمل قدرة السلطات على الوصول إلى مجموعة واسعة من مصادر المعلومات المالية. وهي تستخدم المعلومات المالية بانتظام عند التحقيق في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (بما في ذلك تتبع الأصول). وتشمل النقاط القوية الأخرى استخدام المركز الوطني للمعلومات المالية لتكنولوجيا متطورة لإنتاج معلومات استخباراتية مالية موثوقة وعالية الجودة تستخدمها سلطات مختصة مختلفة. ويمكن للإدارة العامة للجمارك أن تستفيد بشكل أفضل من المعلومات المالية للملاحقة جرائم غسل الأموال. وتُعتبر المعلومات المالية الخاصة ببعض القطاعات مرتفعة المخاطر مثل قطاع العقارات وتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة محدودة. وهناك أيضًا حاجة لتحسين وظيفة التحليل الاستراتيجي في المركز الوطني للمعلومات المالية.
- (د) تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني ومؤسسي جيد لتحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها. كما حصلت أجهزة إنفاذ القانون على تدريب جيد وهي مجهزة بالموارد اللازمة لملاحقة جرائم غسل الأموال. وتُظهر دراسات الحالة أن السلطات

قادرة على ملاحقة القضايا المعقدة وتأمين الإدانات فيها. وتعتمد السلطات في المقام الأول على إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية والتحقيقات في الجرائم الأصلية للتحقيق في جرائم غسل الأموال. ولا يتم استخدام التحقيقات في إقرارات النقد/الأوراق المالية القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود والجرائم عبر الحدود بشكل كافٍ بالنظر إلى سياق السلطنة. ويمكن بذل المزيد من الجهود للتحقيق في جرائم غسل الأموال وملاحقتها بما يتماشى مع ملف المخاطر في السلطنة وملاحقة أنواع مختلفة من قضايا غسل الأموال.

هـ) تعتبر سلطنة عُمان المصادرة هدفًا استراتيجيًا وقد حققت نتائج جيدة من خلال السعي بشكل استباقي لمصادرة متحصلات الجريمة وأدواتها. وقد صادرت السلطات المختصة مجموعة من الأصول معظمها مبالغ صغيرة، وبعضها من القضايا الكبيرة التي تنطوي على قيم مرتفعة أيضًا. وهي تنسق جيدًا معًا وتسعى إلى مصادرة الأصول الموجودة في الخارج حيثما أمكن. ويمكن للسلطات تحقيق نتائج أفضل في استرداد الأموال المبددة من خلال الاستفادة بشكل أفضل من مصادرة الممتلكات ذات القيمة المكافئة. إن عدد الإقرارات الكاذبة/غير الصحيحة للنقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تم تحديدها والمبالغ المصادرة منخفضٌ ولا يتماشى مع مخاطر السلطنة وسياقها. وفي حين اعتمدت السلطات مؤخرًا تدابير للتخفيف من المخاطر في هذا المجال، فمن السابق لأوانه تقييم تأثيرها على الفعالية. وهناك حاجة إلى بذل جهود أكثر في هذا المجال بالنظر إلى سياق سلطنة عُمان.

و) تلتزم سلطنة عُمان بمعالجة تمويل الإرهاب. وتقوم بالتحقيق في أنشطة تمويل الإرهاب وملاحقتها وتعطيلها بشكل فعال، حيثما دعت الحاجة إلى ذلك باعتبارها نشاطًا إجراميًا قائمًا بحد ذاته، بما يتماشى مع المخاطر التي حددها في هذا المجال. وقد أظهرت السلطات المختصة عن تمتعها بمستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب وهي تنسيق جيدًا فيما بينها كجزء من التحقيقات عالية الجودة التي تجريها في الإرهاب وتمويل الإرهاب. وقد نجحت السلطنة في تأمين عدد صغير من الإدانات والملاحقات القضائية لأنواع مختلفة من أنشطة تمويل الإرهاب، بما يتماشى مع ملف مخاطرها. وتعزز الأحكام الفعالة (بما في ذلك من خلال الوسائل البديلة) من ردع أنشطة تمويل الإرهاب. ويمكن بذل جهود أكثر لتحسين الدور الذي تلعبه والمعلومات المالية والمركز الوطني للمعلومات المالية في الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب.

ز) تمتلك سلطنة عُمان إطارًا قانونيًا مناسبًا لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بالإرهاب وتمويل الإرهاب دون تأخير وفقًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولا تزال السلطنة مترددة في اللجوء إلى الإدراج بما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية. وقد اتخذت خطوات مناسبة لحرمان ممالي الإرهاب من أصولهم وأدواتهم. وحددت مجموعة فرعية من المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي وأجرت تقييمين اثنين للمخاطر لقطاع المنظمات غير الربحية. ومع ذلك، يتم تطبيق تدابير مفرطة على جميع المنظمات غير الربحية ولا تطبق وزارة التنمية الاجتماعية الرقابة القائمة على المخاطر بشكل كامل، مما قد يثبط عزيمته المنظمات غير الربحية المشروعة ويعرقل أنشطتها.

ح) تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني مناسب لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بالانتشار دون تأخير منذ عام 2021. ولا تربط السلطنة أي علاقات دبلوماسية أو تجارية أو مالية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولم تحدد الكيانات المبلغة ولا اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أي أموال متعلقة بتمويل الانتشار بعد أن قامت بعملية فحص على المستوى الوطني. وقد أدت مجموعة التنسيق الخاصة بتمويل الانتشار إلى تعاون وتنسيق وطنيين جيدين لمكافحة تمويل الانتشار. وتلتزم الكيانات المبلغة عمومًا بالتزامات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار بطريقة تتناسب مع مخاطرها، ولكن يمكن تحسين مستوى فهم هذه الالتزامات. وتشرف الجهات الرقابية على الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار، ولكن يُعتبر ذلك حديثًا لجهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة ويفتقر إلى الشمولية.

ط) تتمتع المؤسسات المالية والأعمال المهن غير المالية المحددة ومقدمو خدمات الأصول الافتراضية بمستوى فهم غير متساوٍ لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حين تطبق الكيانات المبلغة التدابير التخفيفية على نطاق واسع، لا تزال قطاعات

- الأعمال والمهين غير المالية المحددة تعمل على تطوير أفضل الممارسات الخاصة بالقطاع، وخاصة في مجال رفع تقارير المعاملات المشبوهة. وتتمتع جميع الكيانات المبلغة بضوابط وإجراءات داخلية كافية.
- (ي) يجب أن تنظم الجهات الرقابية وتمنع المجرمين وشركائهم من امتلاك المؤسسات المالية، والأعمال والمهين غير المالية المحددة، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو أن يكونوا المستفيدين الحقيقيين منها. وتوفر سلطنة عُمان للجهات الرقابية الموارد الكافية لضمان فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيق النهج القائم على المخاطر - وإن كان ذلك بشكل غير متساوٍ بين مختلف الجهات الرقابية. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض التحديات فيما يتعلق بقدرة جميع الجهات الرقابية على فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل كامل - وتحديد تطبيقات جديدة - وتنفيذ العقوبات المتناسبة والرادعة والفعالة.
- (ك) تتوفر المعلومات الأساسية للعامة ويمكن للسلطات المختصة الوصول إليها في الوقت المناسب. تتمتع سلطنة عُمان بمستوى فهم أساسي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين، لكنها تطبق بشكل عام تدابير كافية للتخفيف من إساءة الاستخدام المحتملة، بما في ذلك من خلال ضمان دقة المعلومات. لا تزال هناك بعض التحديات في الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات المستفيد الحقيقي وفي تنفيذ العقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة.
- (ل) تعتمد سلطنة عُمان نهجًا تعاونيًا في مجال التعاون الدولي. حيث تطلب السلطات وتقدم المساعدة في الوقت المناسب وبطريقة فعالة عبر مجموعة من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، بما في ذلك في القضايا البسيطة والمعقدة التي تنطوي على تتبع الأصول. وتتعاون أجهزة إنفاذ القانون والمركز الوطني للمعلومات المالية والجهات الرقابية بانتظام بشكل غير رسمي مع نظيراتها الأجنبية، بما في ذلك في مجال مكافحة تمويل الإرهاب. ويمكن إجراء بعض التحسينات لتعزيز التعاون بشكل أفضل في مجال الاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود وتحسين تعاون الإدارة العامة للجمارك لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المخاطر والوضع العام

2. سلطنة عُمان هي دولة كبيرة نسبيًا، إذ تبلغ مساحتها 309,500 كيلومتر مربع. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة في عام 2022 حوالي 114.6 مليار دولار أمريكي¹، بزيادة قدرها 30% مقارنةً بعام 2021. ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية بنحو 23,240 دولارًا أمريكيًا. ولا تزال عائدات النفط والغاز تشكل الحصة الأكبر من الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ خططها ومشاريعها واستثماراتها داخل البلاد وخارجها.
3. وفي حين يعتبر التقييم الوطني للمخاطر سلطنة عُمان دولة ذات معدلات جريمة منخفضة وعدد وخطورة الجرائم المولدة للمتحصلات فيها منخفضان، فإنها معرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالتدفقات والأنشطة العابرة للحدود بسبب قربها الجغرافي من دول زعزعت النزاعات أو الإرهاب استقرارها. والسلطنة معرضة للخطر بشكل خاص بسبب اقتصادها الذي يعتمد في المقام الأول على النقد.
4. تقييم سلطنة عُمان مستوى التهديد الإجمالي لغسل الأموال فيها بمتوسط إلى منخفض (مقسم إلى تهديد منخفض لغسل الأموال المحلي وتهديد متوسط إلى منخفض لمتحصلات الجريمة الأجنبية). تتعلق التهديدات الرئيسية التي حددتها السلطنة بالجرائم الأصلية التي تولد متحصلات إجرامية في السلطنة، وهي: الاحتيال والفساد بما في ذلك الاختلاس والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. يتم غسل معظم المتحصلات الإجرامية المتولدة في السلطنة داخل البلاد. إن موقع السلطنة الجغرافي كنقطة وصل بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وقربها من بعض مناطق النزاع

¹ البنك الدولي، سلطنة عُمان. تاريخ الوصول 22 نوفمبر 2023. متاح على الرابط التالي:
<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=OM>

يجعلها عرضة للخطر كوجهة أو نقطة عبور للسلع والخدمات والأموال غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض السلطنة للتدفقات غير المشروعة عبر الحدود بسبب الاستخدام الواسع النطاق للنقد والاعتماد عليه وبسبب التهريب. ويرتبط التهديد الوحيد الذي حددته السلطنة في هذا الصدد بحركة النقد وقد تم تحديد اليمن على أنها تمثل التهديد الأكبر.

5. لا تُعتبر سلطنة عُمان مركزًا ماليًا دوليًا، ولكن قطاع الخدمات المالية فيها متوسط الحجم ومترابط. وتقيم السلطنة البنوك ومؤسسات الصرافة – من الفئة أ- وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأشخاص الاعتباريين في المناطق الحرة / المناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها القطاعات التي تشهد أعلى مستوى من مخاطر غسل الأموال. كما حددت حالات يمكن فيها أن يسيء المجرمون استخدام قطاع العقارات، ويمثل استخدام خدمات التحويلات غير القانونية (الحوالة) تهديدًا لغسل الأموال في السلطنة.

6. تصنف سلطنة عُمان مخاطر تمويل الإرهاب فيها على أنها متوسطة إلى منخفضة. لم تسجل السلطنة أي هجمات إرهابية خلال فترة التقييم، وهي مصنفة كواحدة من الدول الأقل تعرضًا للهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا². ونظرًا لقرب السلطنة من مناطق النزاع والمناطق مرتفعة المخاطر، يرتبط تهديد تمويل الإرهاب بشكل أساسي بنقل الأموال والسلع والشحنات من هذه المناطق مرتفعة المخاطر إليها.

المستوى العام للالتزام والفعالية

7. في عام 2016، أصدرت سلطنة عُمان قانونًا جديدًا لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفرضت مجموعة من الإصلاحات الأخرى لتحسين إطارها المؤسسي والتشريعي. وتسعى هذه التدابير أيضًا إلى تعزيز المهارات والموارد في السلطات المختصة. وبناءً على ذلك، تتمتع السلطنة بمستوى التزام قوي بمعايير مجموعة العمل المالي، وهناك توصية واحدة فقط تتطلب تحسينات متوسطة تتعلق بالمنظمات غير الربحية (التوصية 8).

8. بالنسبة إلى الفعالية، حققت سلطنة عُمان نتائج قوية في مجال استخدام المعلومات المالية، وتجريم تمويل الإرهاب، وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار، والتعاون الدولي. وهناك حاجة إلى تحسينات كبرى في مجالات أخرى نظرًا لأن العديد من التغييرات حدثت مؤخرًا، ولا يزال تأثيرها على الفعالية غير واضح. وفي حين بدأت بعض المبادرات تحقق النتائج، فإن بعض هذه الإصلاحات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هيكلية وتتطلب فترة زمنية مناسبة لإحداث تغييرات في فعالية النظام بشكل عام.

تقييم المخاطر والتنسيق ووضع السياسات (الفصل 2: النتيجة المباشرة 1 والتوصيات 1 و2 و33 و34)

9. يعتمد مستوى فهم سلطنة عُمان لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المقام الأول على أحدث تقييم وطني للمخاطر (2023)، الذي يستند إلى إجمالي 18 تقييمًا مختلفًا للمخاطر الموضوعية والقطاعية تم العمل عليها منذ عام 2020. يشكل التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 جهدًا كبيرًا وكان جزءًا من عملية مشتركة ساهمت فيها جميع السلطات العامة ذات الصلة. تم العمل على جميع تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية بالاستناد إلى مصادر مختلفة للمعلومات من كل من القطاعين العام والخاص. ومع ذلك، كانت المدخلات المباشرة من القطاع الخاص محدودة، مما أعاق قدرة تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية على توفير رؤية قطاعية أكثر دقة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

10. تتمتع السلطات العمانية بمستوى فهم متوسط لمخاطر غسل الأموال ومستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب. كما أظهرت السلطات عن تمتعها بمستوى فهم جيد للمخاطر في المجالات المتعلقة بالمخاطر الجغرافية للبلاد والقطاع المصرفي. ومع ذلك، لا يزال مستوى فهم السلطنة للمخاطر في مجالات مختلفة وبعض القطاعات يتطور وخاصة تهديدات غسل الأموال الأجنبية والحوالة والأشخاص الاعتباريين المعقدين والاتجار بالبشر وقطاع العقارات وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

11. تعالج سلطنة عُمان، إلى حد ما، مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال السياسات والأنشطة الوطنية، مثل الاستراتيجيتين الوطنيتين (2020-2022 و 2023-2025) المستندتين على التوالي إلى التقييمين الوطنيين للمخاطر لعامي 2018 و 2023 وخطتي العمل الوطنيتين. بالنسبة

<https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/03/GTI-2023-web-170423.pdf>

إلى غسل الأموال، فإن الجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا والتي تولد متحصلات والقطاعات الأكثر عرضة للمخاطر (البنوك، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وشركات الصرافة) لا يتم استهدافها بشكل منهجي بتدابير وطنية واستراتيجية.

12. لقد وضعت سلطنة عُمان إطارًا مؤسسيًا متينًا يمكن السلطات من التعاون والتنسيق بشكل فعال من أجل اعتماد وتنفيذ السياسات والأنشطة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين السياسي والعملي.

المعلومات المالية، والتحقيقات في جرائم غسل الأموال، والملاحقات القضائية والمصادرة (الفصل 3: النتائج المباشرة 6، 7، 8؛ التوصيات 1، 3، 4، 29-32)

استخدام المعلومات المالية

13. تستخدم سلطنة عُمان بانتظام المعلومات المالية وغيرها من المعلومات ذات الصلة لتطوير الأدلة وتتبع المتحصلات الإجرامية المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب في السلطنة وخارجها. تستخدم الإدارة العامة للجمارك المعلومات المالية في قضايا الجرائم الأصلية العابرة للحدود، بدلاً من قضايا غسل الأموال. وعلى الرغم من ارتفاعه، فإن عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي قدمتها بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة في بعض القطاعات مرتفعة المخاطر كقطاع العقارات وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة منخفض، وقد يحد من نطاق المعلومات المالية المتاحة للمركز الوطني للمعلومات المالية حولها. يُعتبر المركز الوطني للمعلومات المالية – الذي يلعب دورًا مركزيًا في إنتاج وإثراء واستخدام المعلومات المالية - وحدة معلومات مالية قوية وكفؤة، فيها موارد جيدة وتتعاون بانتظام وفعالية مع السلطات المختصة الأخرى. وهو ينتج تحليلات تشغيلية عالية الجودة من خلال أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة، سواء بشكل استباقي أو عند الطلب. يدعم المركز الوطني للمعلومات المالية الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة بشأن غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب إلى حد كبير. هناك أيضًا حاجة لتحسين وظيفة التحليل الاستراتيجي في المركز الوطني للمعلومات المالية لمساعدة الجهات الرقابية على تعزيز مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

التحقيق في جرائم غسل الأموال وملاحقتها قضائيًا

14. تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني ومؤسسي جيد لتحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها. وتعتمد أجهزة إنفاذ القانون التي حصلت على تدريب وموارد جيدة على مصادر مختلفة – تشكل إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية أولها - لتحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها. ومع ذلك، فإن بعض المصادر - بما في ذلك الإحالات من أجهزة إنفاذ القانون كشرطة عمان السلطانية، والتحقيقات المالية الموازية في الجرائم الأصلية مرتفعة المخاطر، وإقرارات النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود - لا تُستخدم بشكل كافٍ للكشف عن جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها. وقد حققت السلطات في قضايا معقدة تنطوي على غسل أموال من قبل طرف ثالث وهي قادرة على تتبع الأموال في الخارج. لا يُعتبر نهج السلطات مستهدفًا بشكل كافٍ. بالتالي، لا تسعى أجهزة إنفاذ القانون باستمرار إلى مكافحة غسل الأموال في مجال المخاطر الرئيسية في الدولة، وخاصة الاحتيال (الذي يمثل أعلى تهديد لغسل الأموال)، والاتجار بالبشر، وحركة النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود. وعلى الرغم من أن ملاحقة أنواع مختلفة من غسل الأموال تمثل هدفًا سياسيًا، تسعى السلطات إلى الإدانة وتضمينها بشكل أساسي في قضايا غسل الأموال الذاتي. وتستخدم السلطات تدابير بديلة في الحالات التي لا تتمكن فيها من الإدانة بتهمة غسل الأموال، ولكن لا يزال ذلك محدودًا نسبيًا.

المصادرة

15. تمتلك سلطنة عُمان إطارًا قانونيًا وتشغيليًا قويًا لاسترداد الأصول، وتسعى إلى مصادرة المتحصلات الإجرامية والأدوات والممتلكات ذات القيمة المكافئة كهدف استراتيجي وسياسي إلى حد كبير. وتمكنت السلطنة من مصادرة مجموعة من المتحصلات والأدوات الإجرامية محليًا بطريقة تتماشى إلى حد كبير مع المخاطر. تتم مصادرة 63.7% من الأصول التي يتم حجزها، معظمها من القضايا الصغيرة وأحيانًا من القضايا التي تكون القيمة فيها مرتفعة. ويمكن للسلطات الاستفادة بشكل أفضل من مصادرة الممتلكات ذات القيمة المكافئة لاسترداد الأموال المبددة، حيث يتم استخدامها إلى حد ما. ويعتبر إنشاء "إدارة" لإدارة الأصول خطوة جيدة، ولكنها تعاني نقصًا في الموارد ولا يتم استخدامها بشكل منهجي لأن الأقسام التنفيذية في الادعاء العام تتولى معظم هذه المهام. لقد أظهرت السلطات عن عملها بشكل فعال مع دول أخرى لمصادرة الأصول

الموجودة في الخارج أو للرد على طلبات التجميد، على الرغم من انخفاض عدد القضايا وقيمتها. تتمتع السلطنة بإطار قانوني قوي لإقرارات النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها، واتخذت عدة تدابير للتخفيف من المخاطر الناشئة عن حركة النقد عبر الحدود - وخاصة مع اليمن - وتحديد الحالات ذات الصلة. تُعتبر هذه التدابير حديثة، وبالتالي لا يمكن التأكد من تأثيرها بالكامل. ومع ذلك، لم يتم تحديد سوى حالات قليلة من الإقرارات الكاذبة/عدم الإقرار وهو ما لا يتماشى مع مخاطر السلطنة وسياقها، والعقوبات فعالة بشكل محدود فقط. وقد أولى فريق التقييم أهمية أكبر لهذه المسألة نظرًا إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بحركة النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود.

تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار (الفصل الرابع؛ النتائج المباشرة 9، 10، 11؛ التوصيات 1، 4، 5-8، 30، 31 و39).

التحقيق في تمويل الإرهاب وملاحقته قضائيًا

16. تمتلك سلطنة عُمان إطارًا قانونيًا وتشغيليًا قويًا للكشف عن تمويل الإرهاب والتحقيق فيه وملاحقته قضائيًا. وتتمتع السلطات بمستوى فهم جيد لتمويل الإرهاب وهي مدربة تدريبًا جيدًا ولديها الموارد اللازمة لملاحقة تمويل الإرهاب. عمليًا، تجري السلطات تحقيقات عالية الجودة في تمويل الإرهاب وتتعاون بشكل جيد. لقد لعب المركز الوطني للمعلومات المالية دورًا أكثر استباقية في الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب في النصف الثاني من فترة التقييم. وتتعلق أنواع أنشطة تمويل الإرهاب التي تمت ملاحقتها والتحقيق فيها ومقاضاتها وإدانة مرتكبيها بشكل أساسي بنقل الأموال، وهذا يتماشى مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب في السلطنة. يتولى جهاز الأمن الداخلي هذه المسؤولية في قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب، وهو ما يفسر تكامل تحقيقات تمويل الإرهاب مع استراتيجية مكافحة الإرهاب في السلطنة (والتي كانت في طور التحديث عند الزيارة الميدانية) ودعمها لها. وقد قامت السلطنة بملاحقة ثلاث قضايا (تشمل سبعة أشخاص)، مما أسفر عن إدانتين (تشمل أربعة متهمين) من ثلاث محاكمات. هذا يثبت أن السلطنة معدل إدانة جيد (57%). وتتماشى الأحكام التي صدرت مع أحكام الجرائم المماثلة. وقد أظهرت السلطنة أنها تستخدم تدابير بديلة في الحالات التي لا تتمكن فيها من التوصل إلى إدانة بتمويل الإرهاب، مثل التسليم، وإلغاء الإقامة، ومصادرة الأصول

منع الإرهابيين من جمع الأموال ونقلها واستخدامها

17. تمتلك سلطنة عُمان إطارًا قانونيًا لضمان إنفاذ العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب فور قيام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو لجنة العقوبات المالية المستهدفة بالإدراج ولضمان تنفيذها من قبل جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين دون تأخير. كما تتمتع السلطنة بنظام تنبيه فعال لإعلام الكيانات المبلغه بأي إدراج جديد وأي تحديثات تطرأ على قوائم الأمم المتحدة والقوائم المحلية التي تعرفها الكيانات المبلغه تمام المعرفة.
18. لقد استجابت سلطنة عُمان لطلب أجنبي واحد على أساس قرار مجلس الأمن 1373 وقامت بإدراج عدد من الأسماء لأول مرة وفقًا لهذا الطلب. ولا تزال السلطنة مترددة في استخدام أداة الإدراج لاقتراح تسميات بشكل استباقي بناءً على اقتراحها الخاص للقائمة المحلية واقتراح تسميات لدول أخرى بما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية.
19. حددت السلطنة مجموعة فرعية من المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي وأجرت تقييمين اثنتين للمخاطر لقطاع المنظمات غير الربحية. ومع ذلك، تطبق السلطنة تدابير مفرطة على جميع المنظمات غير الربحية وتعتبرها كيانات مبلّغة لمنع إساءة استخدامها لأغراض تمويل الإرهاب. كما لا تطبق وزارة التنمية الاجتماعية الرقابة القائمة على المخاطر بشكل كامل، مما قد يثبط عزيمة المنظمات غير الربحية المشروعة ويعرقل أنشطتها بشكل عام.
20. لم يظهر في سلطنة عُمان أي تطابق مؤكد في الأسماء الواردة على القوائم المحلية وقوائم الأمم المتحدة، بما يؤدي إلى تجميد الأموال أو الموارد الاقتصادية. وقد اتخذت السلطنة خطوات مناسبة لمكافحة تمويل الإرهاب من خلال مصادرة أصول تبلغ قيمتها (2.782.000 دولار أمريكي)، معظمها من خلال تدابير بديلة، وهو ما يتماشى بشكل عام مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب في السلطنة.

21. تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني مناسب لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بالانتشار دون تأخير منذ عام 2021. وقد أجرت عملية فحص على المستوى الوطني ولم تحدد أو تجمد أو تصادر أي أصول على أساس العقوبات المتعلقة بتمويل الانتشار ولم تتوصل إلى أي تطابق إيجابي خاطئ لأي من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المدرجين في القوائم الصادرة عن الأمم المتحدة. ويبدو هذا متوافقاً مع الاستنتاج الذي توصل إليه التقييم الوطني للمخاطر بشأن انخفاض المخاطر المرتبطة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. تمتلك السلطنة نظاماً قائماً للوصول إلى المعلومات الأساسية في الوقت المناسب وللوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي إلى حد أقل في حال وجود هيكل معقد قد يؤثر على تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الانتشار. ولم يعتبر فريق التقييم هذا الموضوع مصدر قلق مهماً بسبب الأعداد الضئيلة للبيانات المعقدة في السلطنة وفقاً لتقييم المخاطر الموضوعية الخاص بالأشخاص الاعتباريين.
22. لقد أنشأت سلطنة عُمان مجموعة تنسيق خاصة بتمويل الانتشار، مما أدى إلى تعاون وطني إيجابي لمكافحة الانتشار. وساعد تقييم مخاطر تمويل الانتشار الذي عملت عليه هذه المجموعة السلطات المعنية على تحسين فهمها لمخاطر تمويل الانتشار.
23. يختلف مستوى فهم الكيانات المبلغة للالتزامات وهي تنفذ العقوبات المالية المستهدفة بتمويل الانتشار بطريقة تتناسب مع مخاطرها. ويمكن تحسين مستوى فهم هذه الالتزامات من خلال توفير برامج توعية وتدريب عالية الجودة لرفع مستوى الوعي بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار. وتشرف الجهات الرقابية على التزام الكيانات المبلغة بالعقوبات المالية المستهدفة بتمويل الانتشار. ومع ذلك، لم يثبت أن جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تراجع تنفيذ هذه الالتزامات بشكل شامل، وهذا نقص يُعتبر متوسطاً نظراً إلى انخفاض مخاطر تمويل الانتشار وسياق السلطنة الحالي.

التدابير الوقائية (الفصل 5: النتيجة المباشرة 4 والتوصيات 9-23)

24. تتمتع الجهات المبلغة في سلطنة عمان بمستوى فهم غير متساوٍ لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بشكل عام، تتمتع المؤسسات المالية بمستوى فهم أكثر نضجاً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تمتلك فهماً جيداً للالتزامات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وباستثناء حالات قليلة، تمتلك الأعمال والمهنة غير المالية المحددة مستوى فهم محدوداً للالتزامات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستوى فهم ضعيفاً للغاية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. بشكل عام، أظهرت جميع الجهات المبلغة عن تمتعها بمستوى فهم أفضل وأكثر تطوراً لمخاطر غسل الأموال مقارنة بمخاطر تمويل الإرهاب.
25. يتم تطبيق تدابير التخفيف على نطاق واسع، ولكنها محدودة بسبب قدرة الكيانات على تحديد وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن مستوى تنفيذ تدابير العناية الواجبة والتدابير المعززة أو المحددة غير متساوٍ (بين المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة) ولكنه قوي بشكل عام في مجال متطلبات حفظ السجلات.
26. تمتلك جميع الكيانات المبلغة على نطاق واسع لالتزاماتها المتعلقة بالجودة - بما في ذلك وجود أحكام كافية لمنع التنبيه - ولكن يجب أن تحسن قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة من وتيرة رفع تقاريرها بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر.
27. تتمتع الكيانات المبلغة عادة بضوابط وإجراءات داخلية كافية.

الرقابة (الفصل 6: النتيجة المباشرة 3 التوصية 14، والتوصيات 26-28 و34 و35)

28. تمنع الجهات الرقابية المجرمين من امتلاك أو تولي وظائف إدارية في المؤسسات المالية وقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (الذي لا يوجد به حالياً سوى مشغل واحد). هناك تدابير للكشف عن الأنشطة غير المرخصة ومنعها وتنفيذها جميع الجهات الرقابية. ولا تزال هناك مخاوف بشأن فعالية النظام في الكشف عن الخروقات المتعلقة بقطاعات شركات الصرافة.
29. إن مستوى فهم الجهات الرقابية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب غير متساوٍ، حيث تتمتع جهات الرقابة على المؤسسات المالية بمستوى معرفة أنضج من جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ويُعزى ذلك إلى كون ممارسات الأخيرة أكثر حداثة. وقد أجرت جهات الرقابة على المؤسسات المالية تقييمات شاملة للمخاطر تستند إلى مدخلات الكيانات المبلغة وإلى أنظمة مصفوفة المخاطر الآلية الخاصة بها.

30. تمتلك سلطنة عُمان نظام رقابة فيه موارد جيدة وينفذ نهجًا قائمًا على المخاطر إلى حد ما. أجرى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال عمليات تفتيش ميداني ومكتبي متكررة طوال فترة المراجعة في حين بدأت جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة عمليات التفتيش الميداني في عامي 2021/2022 فقط. تشير الطبيعة الحديثة للرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إلى أن تأثير هذه الجهود لا يزال ناشئًا، ولكن التقدم ملحوظ.

31. داخل قطاعات المؤسسات المالية، يُعتبر تأثير الإجراءات والإرشادات الرقابية أكبر على الرغم من وجود شكوك بشأن فعالية هذه الإجراءات وما إذا كان ينبغي أن تركز بشكل أكبر على تحسين تنفيذ النهج القائم على المخاطر.

32. في حين تُعتبر العقوبات المتوفرة كافية، لا تطبقها الجهات الرقابية بعد بطريقة يمكن اعتبارها فعالة، بل تعتمد في الغالب على الإجراءات التصحيحية لمعالجة مختلف أنواع المخالفات.

الشفافية والمستفيد الحقيقي (الفصل 7؛ النتيجة المباشرة 5؛ التوصية 24، 25)

33. أجرت سلطنة عُمان تقييمًا للمخاطر الموضوعية حول إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والأوقاف (الترتيبات القانونية الوحيدة في الدولة). وتتمتع الدولة بمستوى فهم جيد بشكل عام لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن لا يزال في طور النمو، ولا يشمل مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالمؤسسات والجمعيات التي لم يتم تناولها.

34. تتوفر المعلومات الأساسية للعامة ويمكن للسلطات المختصة الوصول إليها في الوقت المناسب، ولكن لا تزال هناك تحديات وقيود تعيق قدرة السلطات المختصة على جمع معلومات المستفيد الحقيقي وضمان دقتها والوصول إليها.

35. تشمل التدابير التخفيفية إطار تسجيل مناسب يتم من خلاله التحقق من المعلومات وتحديثها من قبل السلطات إلى حد ما. وتعمل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على سجل لمعلومات المستفيد الحقيقي يُتوقع أن يكتمل ويعزز الإطار في الأمد القريب

36. تمتلك سلطنة عُمان إطارًا مناسبًا لمنع إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين من قبل المجرمين، ولكن لا يمكن اعتبار العقوبات الحالية فعالة ومتناسبة أو رادعة حتى الآن.

التعاون الدولي (الفصل 8؛ النتيجة المباشرة 2 والتوصيات 36-40)

37. تمتلك سلطنة عُمان إطارًا قانونيًا وتشغيليًا سليمًا لطلب وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين (بما في ذلك استرداد الأصول)، وتتبع نهجًا تعاونيًا في مجال التعاون الدولي، وتعمل مع دول أخرى لإيجاد أكثر الوسائل فعالية لطلب التعاون وتقديمه. وتُعد إدارة التعاون الإقليمي والدولي (داخل الادعاء العام) السلطة المركزية التي تتولى إدارة طلبات التعاون الدولي، وهي تتمتع بالموارد الكافية. وكما أكدت الملاحظات الواردة من الشبكة العالمية، قدمت السلطات مساعدة فعالة وفي الوقت المناسب استجابةً لمجموعة من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين (تشمل قضايا بسيطة ومعقدة تنطوي على تتبع الأصول) إلى حد كبير. ورفضت السلطات بعض طلبات التسليم، لكن أسباب رفضها كانت منطقية.

38. تسعى السلطات بشكل استباقي إلى طلب المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين - بما في ذلك في قضايا غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به - بما يتماشى عمومًا مع المخاطر. ومع ذلك، يمكن بذل المزيد من الجهود لطلب التعاون في مجال الاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود. لا تطلب السلطات المساعدة القانونية المتبادلة أو تسليم المجرمين بشكل استباقي في قضايا تمويل الإرهاب، ولكن يُعزى ذلك إلى وجود تعاون غير رسمي جيد للغاية ونشط بين السلطات المعنية في هذا الشأن. تلجأ السلطات المختصة بانتظام إلى أشكال غير رسمية من التعاون الدولي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. هناك مجال لتحسين تعاون الإدارة العامة للجمارك في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفع عدد طلبات المركز الوطني للمعلومات المالية للتعاون الدولي. تفتقر إدارة التعاون الإقليمي والدولي إلى الإجراءات اللازمة لترتيب الطلبات حسب الأولوية، ولكن ذلك لا يؤثر على الفعالية نظرًا إلى حجم الطلبات المنخفض.

الإجراءات ذات الأولوية

- (أ) ينبغي أن تعزز سلطنة عمان مستوى فهم مخاطر غسل الأموال، وخاصة من خلال إجراء تقييم مفصل أكثر لتهديدات غسل الأموال باستخدام منهجية واضحة من أجل:
- (1) تحديد الجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا وتهديدات غسل الأموال الأجنبية؛ (2) تحسين مستوى فهم أساليب غسل الأموال، بما في ذلك من خلال النقد عبر الحدود، و(3) تعميق مستوى فهم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بقطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات. بعد تقييم التهديدات هذا، يجب وضع وتنفيذ سياسات وتدابير جديدة، بما في ذلك على المستويين الوطني والاستراتيجي، لمعالجة التهديدات والمخاطر الرئيسية التي تم تحديدها.
- (ب) ينبغي أن تعزز سلطنة عمان تطبيق التدابير الجديدة التي فرضتها على المعابر الحدودية لتحديد المزيد من حالات الإقرار الكاذب/عدم الإقرار عن الأموال النقدية/الأدوات القابلة للتداول لحاملها وتطبيق عقوبات فعالة بما يتماشى مع المخاطر المرتفعة التي تم تحديدها.
- (ج) ينبغي أن تعزز سلطنة عمان قدرات أجهزة إنفاذ القانون على الكشف عن غسل الأموال والتحقيق فيه وملاحقته قضائيًا، من خلال جميع القنوات المتاحة، بما في ذلك التحقيقات المالية الموازية ومعلومات الأموال النقدية/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود، بما يتماشى مع المخاطر الرئيسية التي تواجهها البلاد. وكما توضّح أهداف سياستها، ينبغي أن تواصل السلطات التحقيق في جميع أنواع غسل الأموال وملاحقتها بما يتماشى مع مخاطر سلطنة عمان وسياقها.
- (د) ينبغي أن تحسن الجهات الرقابية تنفيذ النهج القائم على المخاطر من خلال:
- (1) مواصلة العمل على تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالقطاعات والتي تعكس المخاطر المتطورة وسياق السلطنة، و(2) مراجعة وإنفاذ نظام العقوبات لتحسين الالتزام الفعال وضمان نهج متناسب وعادل ومتسق.
- (هـ) ينبغي أن تجري السلطات المختصة حملات توعية شاملة وهيكلية. وينبغي أن يشمل ذلك نشر المعلومات والتواصل مع الكيانات المبلغة حول تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، فضلًا عن إعلامها وتمكينها من التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مناسب.
- (و) ينبغي أن تستفيد سلطنة عمان بشكل أكبر من عمليات الإدراج على قائمتها المحلية للعقوبات المالية المستهدفة كأداة وقائية أو معطلة للتخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب.
- (ز) ينبغي لسلطنة عمان أن تستكمل العمل على السجل المركزي للمستفيد الحقيقي بهدف تحسين توافر المعلومات الكافية والدقيقة وفي الوقت المناسب عن جميع الأشخاص الاعتباريين.
- (ح) ينبغي لسلطنة عمان، بما يتماشى مع متطلبات التوصية 8، إزالة الشرط الذي يلزم المنظمات غير الربحية بالعمل ككيانات معنية بالإبلاغ. ويجب عليها تطبيق التدابير القائمة على المخاطر وأن تقوم بالتوعية والرقابة على المنظمات التي تقع تحت تعريف مجموعة العمل المالي فقط وعلى أساس تقييم المخاطر الخاص بالمنظمات غير الربحية ودون تعطيل أو عرقلة أنشطتها المشروعة.

درجات الفعالية والالتزام الفني

الجدول 1. درجات تقييم الفعالية

النتيجة المباشرة 1. تقييم المخاطر والتنسيق ووضع السياسات	النتيجة المباشرة 2. التعاون الدولي	النتيجة المباشرة 3. الرقابة الوقائية	النتيجة المباشرة 4. التدابير الوقائية	النتيجة المباشرة 5. الشفافية والمستفيد الحقيقي	النتيجة المباشرة 6. المعلومات الاستخباراتية المالية
متوسط	أساسي	متوسط	متوسط	متوسط	أساسي
النتيجة المباشرة 7. التحقيقات والملاحقات القضائية في قضايا غسل الأموال	النتيجة المباشرة 8. المصادرة	النتيجة المباشرة 9. التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب	النتيجة المباشرة 10. التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية	النتيجة المباشرة 11. العقوبات المالية المتعلقة تمويل انتشار التسليح	
متوسط	متوسط	أساسي	متوسط	أساسي	

ملاحظة: يتم تقييم مستوى الفعالية إما بمرتفع، أساسي، متوسط، أو منخفض.

الجدول 2. درجات الالتزام الفني

التوصية 1 – تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر	التوصية 2 – التعاون والتنسيق الوطني	التوصية 3 – جريمة غسل الأموال	التوصية 4 – المصادرة والتدابير المؤقتة	التوصية 5 – جريمة تمويل الإرهاب	التوصية 6 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير
التوصية 7 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار التسليح	التوصية 8 – المنظمات غير الهادفة للربح	التوصية 9 – قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية	التوصية 10 – العناية الواجبة تجاه العملاء	التوصية 11 – الاحتفاظ بالسجلات	التوصية 12 – الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم جزئياً	ملتزم	ملتزم	ملتزم	ملتزم
التوصية 13 – علاقة المراسلة المصرفية	التوصية 14 – خدمات تحويل الأموال أو القيمة	التوصية 15 – التقنيات الجديدة	التوصية 16 – التحويلات البرقية	التوصية 17 – الاعتماد على أطراف ثالثة	التوصية 18 – الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج
ملتزم	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير
التوصية 19 – الدول مرتفعة المخاطر	التوصية 20 – الإبلاغ عن العمليات المشبوهة	التوصية 21 – التنبيه وسرية الإبلاغ	التوصية 22 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء	التوصية 23 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى	التوصية 24 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الشخصيات الاعتبارية
ملتزم	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم	ملتزم	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير
التوصية 25 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية	التوصية 26 – التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية	التوصية 27 – سلطات الجهات الرقابية	التوصية 28 – تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والرقابة عليها	التوصية 29 – وحدة التحريات المالية	التوصية 30 – مسؤوليات وسلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم	ملتزم	ملتزم	ملتزم
التوصية 31 – صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق	التوصية 32 – ناقلو النقد	التوصية 33 – الإحصائيات	التوصية 34 – الإرشادات والتغذية العكسية	التوصية 35 – العقوبات	التوصية 36 – الأدوات الدولية
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم	ملتزم	ملتزم	ملتزم	ملتزم
التوصية 37 – المساعدة القانونية المتبادلة	التوصية 38 – المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة	التوصية 39 – تسليم المجرمين	التوصية 40 – أشكال أخرى للتعاون الدولي		
ملتزم إلى حد كبير	ملتزم	ملتزم إلى حد كبير	ملتزم إلى حد كبير		

ملاحظة: يمكن أن تكون درجات الالتزام الفني إما ملتزم أو ملتزم إلى حد كبير أو ملتزم جزئياً أو غير ملتزم.

التقييم المتبادل لسلطنة عُمان

مقدمة

يلخص هذا التقرير تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها حتى تاريخ الزيارة الميدانية. ويحلل مستوى الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين ومستوى فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويقدم توصيات حول طرق تعزيزه. استند هذا التقييم إلى توصيات مجموعة العمل المالي لعام 2012، وتم إعداده باستخدام منهجية عام 2013. واستند التقييم إلى المعلومات التي قدمتها الدولة، والمعلومات التي حصل عليها فريق التقييم خلال زيارته الميدانية للدولة من 29 يناير إلى 14 فبراير 2024. تم إجراء التقييم من قبل فريق تقييم يتألف من:

- السيدة/ نورة بحر، مديرة إدارة الدعم التشغيلي، وحدة المعلومات المالية القطرية.
- السيد/ علاء بني فواز، نائب رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (وحدة المعلومات المالية الأردنية).
- السيد/ تيتور مار سفينسون، الخبير والمنسق الأساسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في وزارة العدل في أيسلندا.
- السيد/ إركام أوك، رئيس الوفد الدنماركي في مجموعة العمل المالي، قسم الشؤون الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هيئة الرقابة المالية الدنماركية.
- السيد/ بوب وايزر، مسؤول إشراف، الهيئة الهولندي للسوق المالية، هولندا.
- السيد/ توماس سولييه غليميه، نائب رئيس الوحدة، مديرية العقوبات ومكافحة الجرائم المالية، وزارة الخزانة الفرنسية.
- بدعم من سكرتارية مجموعة العمل المالي (الدكتورة/ رنا مطر، والدكتورة/ إينيس أوليفيرا، والسيد/ مات تروم) وسكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (السيد/ عبد العزيز الميمان).

وقد راجع التقرير السيدة شانتال غوبيل (كندا) والسيد يوسف غشيوة (المغرب) والسيدة دينيس نابز (المملكة المتحدة) والسيد محمود نصر (مصر).

خضعت سلطنة عمان للتقييم المتبادل لمجموعة العمل المالي في عام 2011، تم وفقاً لمنهجية مجموعة العمل المالي لعام 2004. يتوفر تقييم عام 2011 على: <https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/mer/MER%20Oman%20full.pdf.coredownload.pdf>

خلص التقييم المتبادل إلى أن الدولة ملتزمة بثلاث توصيات، وملتزمة إلى حد كبير بـ 25 توصية، وملتزمة جزئياً بـ 12 توصية، وغير ملتزمة بـ 9 توصيات.

تم فرض عملية المتابعة المنتظمة على سلطنة عُمان بعد اعتماد تقرير التقييم المتبادل. وخرجت السلطنة من عملية المتابعة في 26 أبريل 2017 بعد أن حققت مستوى التزام يعادل درجة ملتزم إلى حد كبير في جميع التوصيات الأساسية والرئيسية.

الفصل الأول – مخاطر وسياق غسل الأموال وتمويل الإرهاب

39. تبلغ مساحة اليابسة في سلطنة عمان حوالي 309,500 كيلومتر مربع وهي تقع في أقصى جنوب شرق شبه الجزيرة العربية، وتطل على ساحل يبلغ طوله 3165 كيلومترًا يبدأ ببحر العرب في الجنوب الشرقي ويمر ببداية المحيط الهندي وصولاً إلى بحر عمان شمالاً. تتشارك سلطنة عمان حدودها البرية مع الجمهورية اليمنية من الجنوب الغربي، والمملكة العربية السعودية من الغرب، والإمارات العربية المتحدة من الشمال، كما تتشارك حدودًا بحرية مع إيران وباكستان. تشمل أراضي سلطنة عمان جيبين اثنتين وهما محافظة مسندم في الشمال (المطلّة على مضيق هرمز) ومدحاء. يُقدَّر عدد سكان سلطنة عمان بحوالي 5 ملايين نسمة، منهم 56.85% عمانيون، في حين يمثّل الوافدون 43.15% من السكان³.
40. سلطنة عُمان عضو في مجلس التعاون الخليجي، وهو تحالف سياسي واقتصادي يضم ست دول خليجية ذات توجهات اقتصادية وثقافية ودينية مماثلة. ويضم مجلس التعاون الخليجي أيضًا مملكة البحرين ودولة الكويت ودولة قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. وسلطنة عمان عضو أيضًا في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التجارة العالمية، من بين منظمات إقليمية ودولية أخرى. كما أنها عضو في المركز الإقليمي لاستهداف تمويل الإرهاب.
41. في عام 2022، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان حوالي 114.6 مليار دولار أمريكي⁴، مما يجعلها الاقتصاد السابع والستين على مستوى العالم⁵. والعملة الوطنية في سلطنة عمان هي الريال العماني. ترتبط صادراتها و وارداتها الرئيسية بقطاع النفط وتتكون من النفط الخام ومشتقاته والأسمدة النيتروجينية والحديد شبه المصنع. ويتألف شركاؤها التجاريون الرئيسيون من الصين والهند وكوريا الجنوبية والمملكة العربية السعودية، ولها "علاقات قوية مع الدول المجاورة" وفقًا للتقييم الوطني للمخاطر. هناك أربع مناطق تجارية حرة في سلطنة عمان (وهي ميناء صحار وصلالة والمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم والمزونة)⁶. لا يزال الاقتصاد العماني يعتمد بشكل كبير على النقد⁷، وبحسب بعض التقديرات، بلغ حجم الاقتصاد غير الرسمي في سلطنة عمان في عام 2023 حوالي 19.8% من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة⁸.
42. نظام الحكم في سلطنة عمان هو ملكي (سلطاني) وراثي. تولى صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق آل سعيد مقاليد الحكم في 11 يناير 2020 بعد وفاة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد بن تيمور آل سعيد. السلطان هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ويمثل الدولة في الداخل والخارج. ويتولى جلالته السلطان السلطة التنفيذية، ويساعده في ذلك مجلس الوزراء، الذي يرشحه جلالته السلطان بمرسوم سلطاني. يتألف مجلس الوزراء من 27 عضوًا⁹.

³ أكثرية الوافدين الأجانب في سلطنة عُمان هم من (الهند وبنغلاديش وباكستان) ويشغلون وظائف صناعية وفنية في القطاع الخاص.

⁴ البنك الدولي، سلطنة عمان. تم فتح المصدر في 22 نوفمبر 2023. متوفر على <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=OM>

⁵ منظمة التعاون الاقتصادي، سلطنة عمان. تم فتح المصدر في 22 نوفمبر 2023. متوفر على <https://oec.world/en/profile/country/omn>

⁶ الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. متوفر على: <https://opaz.gov.om>

⁷ التقييم الوطني للمخاطر، الفقرة 721.

⁸ <https://www.worldeconomics.com/Informal-Economy/Oman.aspx>

⁹ <https://www.fm.gov.om/about-oman/government/council-of-ministers>

مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد نطاق المسائل ذات المخاطر المرتفعة

لمحة عامة حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

43. تُعتبر سلطنة عُمان من الدول التي تنخفض فيها معدلات الجريمة، حيث ينخفض عدد الجرائم المدرة للمتحصلات وخطورتها فيها، لكنها تتعرض لمخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب مرتبطة بالتدفقات والأنشطة عبر الحدود، حيث أنها عرضة للأموال غير المشروعة بسبب موقعها واستخدام النقد عبر الحدود.
44. تصنف سلطنة عُمان تهديد غسل الأموال بشكل عام بمتوسط إلى منخفض، وينقسم إلى تهديد منخفض لغسل الأموال محليًا وتهديد متوسط إلى منخفض لمتحصلات الجريمة الأجنبية. وتتعلق التهديدات الرئيسية التي حددتها سلطنة عُمان بالجرائم الأصلية التي تولد متحصلات إجرامية في السلطنة، وهي: الاحتيال والفساد (بما في ذلك الاختلاس) والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. ويتم غسل معظم المتحصلات الإجرامية المتولدة في السلطنة داخل البلاد. إن موقع السلطنة الجغرافي كنقطة وصل بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وقربها من بعض مناطق النزاع يجعلها عرضة للخطر كوجهة أو نقطة عبور للسلع والخدمات والأموال غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض السلطنة للتدفقات غير المشروعة عبر الحدود بسبب الاستخدام الواسع النطاق للنقد والاعتماد عليه وبسبب التهريب. وتحدد السلطنة حركة النقد مع اليمن على أنها التهديد الأكبر.
45. لا تُعد سلطنة عُمان مركزًا ماليًا دوليًا، ولكنها تمتلك قطاع خدمات مالية متوسط الحجم ومترابط. وتقيم السلطنة قطاعات البنوك ومؤسسات الصرافة (من الفئة أ) وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأشخاص الاعتباريين في المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة باعتبارها القطاعات الأكثر عرضة لمخاطر غسل الأموال. وتشير دراسات الحالة التي قدمتها الدولة إلى أن قطاع العقارات واستخدام خدمات التحويلات المالية غير القانونية (الحوالة) يمثلان أيضًا نقاط ضعف لغسل الأموال في السلطنة.
46. في عام 2022، اعتمدت سلطنة عُمان قانونًا جديدًا للاستثمار الأجنبي المباشر، من المتوقع أن يعزز دخول الأجانب إلى السوق ومشاركهم فيها، مما يزيد من مستوى المخاطر المتعلقة بالمشاركة الأجنبية في الشركات العمانية وفتح قطاع العقارات للمقيمين غير العمانيين.
47. تصنف سلطنة عُمان مخاطر تمويل الإرهاب فيها على أنها متوسطة إلى منخفضة. لم تسجل السلطنة أي هجمات إرهابية خلال فترة التقييم، وهي مصنفة كواحدة من الدول الأقل تعرضًا للهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹⁰. ونظرًا لقرب السلطنة من مناطق النزاع والمناطق مرتفعة المخاطر وانتشار استخدام النقد فيها، يرتبط تهديد تمويل الإرهاب بشكل أساسي بنقل الأموال والسلع والشحنات من هذه المناطق مرتفعة المخاطر إليها.

تقييم المخاطر في سلطنة عُمان وتحديد سياق المسائل ذات المخاطر المرتفعة

تقييم المخاطر في سلطنة عمان

48. تقيم سلطنة عُمان مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال عملية التقييم الوطني للمخاطر. شكّل التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 المحاولة الأولى للدولة لتقييم المخاطر الوطنية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وشكّل التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 عملية متعددة الوكالات جمعت ما بين أجهزة إنفاذ القانون والجهات التنظيمية والحكومة. وجرى التقييم تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عمان، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وجامعة السلطان قابوس العمانية. وتم التقييم بالاستناد إلى منهجية صندوق النقد الدولي لتقييم المخاطر وقدم خبراء الصندوق الدعم.
49. أكملت سلطنة عمان تقييمها الوطني الثاني للمخاطر في عام 2023، باتباع نهج مختلف عن ذلك الذي اعتمدته في عام 2018. اتبعت هذه العملية نهجًا متدرجًا يتألف من تقييمات للمخاطر الموضوعية والقطاعية تم إجراؤها بطريقة متسلسلة. ويوفر التقييم الوطني للمخاطر لعام

<https://www.visionofhumanity.org/wp-content/uploads/2023/03/GTI-2023-web-170423.pdf>¹⁰

2023 تحليلات لمختلف المخاطر على أساس تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية المختلفة بما يضمن أن تستند النتائج إلى بيانات ومعلومات ذات صلة وتجريبية وشاملة.

تحديد نطاق المسائل مرتفعة المخاطر

50. نراجع فريق التقييم المواد التي قدمتها سلطنة عمان حول المخاطر الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعلومات الواردة من مصادر خارجية موثوقة (مثل تقارير المنظمات الدولية). تم تخصيص اهتمام أكبر للمسائل التالية خلال الزيارة الميدانية، وهذا ينعكس في التحليل الوارد في التقرير:

- **غسل الأموال المرتبط بتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر:** تجتذب سلطنة عُمان عددًا كبيرًا من العمال المهاجرين من آسيا (يشكل المقيمون الأجانب 43% من نسبة السكان). وعلى الرغم من أن هذه الهجرة قانونية بشكل عام، إلا أن التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 قد اعترف بأن بعض المهاجرين قد يصبحون عرضة للاتجار بالبشر. ويؤدي الاتجار بالبشر وما يتصل به من عمل قسري واستغلال جنسي بدوره إلى توليد متحصلات غير مشروعة، نقدية بشكل رئيسي، يجب غسلها. ونظرًا إلى الأعداد الكبيرة للوافدين، اعتبر التقييم الوطني أنّ المخاطر الناجمة عن الاتجار بالبشر كبيرة، إلا أنه وجد أن نسبة المتحصلات الإجرامية التي يولدها ليست مرتفعة بشكل مفرط. نظر فريق التقييم في طريقة كشف سلطنة عمان وتتبعها للمتحصلات النقدية التي ولدها الاتجار بالبشر واستخدامها للتحقيقات المالية لملاحقة الجرائم المرتبطة بغسل الأموال. كما ركز فريق التقييم على مدى نجاح التحقيق في غسل متحصلات هذه الجريمة وملاحقه قانونيًا.
- **غسل الأموال المرتبط بالاتجار بالمخدرات:** اعتبر التقييم الوطني للمخاطر الاتجار بالمخدرات من بين أهم الجرائم الأصلية المسجلة، بما في ذلك عندما يتم ارتكابه في الخارج. ونظرًا لموقعها الجغرافي، تعتبر سلطنة عمان نقطة عبور لتهريب المخدرات عبر الحدود، إذ تربط منطقة الخليج بآسيا وأفريقيا. في حين يشير التقييم الوطني للمخاطر إلى عدم تحديد أي أمثلة على نقل متحصلات الاتجار بالمخدرات من الخارج إلى سلطنة عمان أو عبرها، إلا أنه يعترف أيضًا بأن الوضع الحالي في اليمن قد يسهل الاتجار عبر الحدود. كما تم تنفيذ العديد من عمليات الحجز المتعلقة بالاتجار بالمخدرات. وركز فريق التقييم على مدى النجاح في التحقيق في عمليات غسل متحصلات الاتجار بالمخدرات وملاحقتها قضائيًا ومصادرة المتحصلات، بما في ذلك من خلال التعاون المحلي والدولي. وركز على قدرة السلطات المختصة على استخدام التحقيقات المالية لتحديد حالات غسل الأموال المعقدة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات.
- **غسل الأموال المرتبط بالفساد:** احتلت سلطنة عُمان المرتبة 44 من أصل 100 دولة في مؤشر قياس الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2022. لقد حددت سلطنة عُمان الفساد (المرتبط بالرشوة والتزوير والاختلاس) كأحد الجرائم الأكثر شيوعًا في البلاد. وأشار التقييم الوطني للمخاطر إلى أنه تم التحقيق في عدد من قضايا الفساد المالي والإداري ومحاكمتها. ولذلك، يبدو أن الفساد يطرح خطرًا كبيرًا، قد يؤثر على سلامة النظام المالي وسيادة القانون. ونظر فريق التقييم في مدى فهم الدولة للمخاطر المرتبطة بالفساد والتخفيف منها، وما إذا كانت السلطات تعطي الأولوية الكافية لملاحقة قضايا غسل الأموال ومصادرة الأصول المرتبطة بهذه الجريمة.
- **تمويل الإرهاب:** تم تقييم المخاطر الوطنية لتمويل الإرهاب من حيث نقل الأموال أو السلع لصالح الإرهابيين أو المنظمات أو الشبكات الإرهابية العاملة في أماكن أخرى بمتوسطة إلى مرتفعة في التقييم الوطني للمخاطر. ويستند هذا إلى ارتفاع المخاطر العابرة للحدود. وكما يعترف التقييم الوطني للمخاطر، يجب بذل جهود لإدارة مخاطر تمويل الإرهاب بشكل أفضل من حيث نقل السلع والنقد. ركز فريق

التقييم على فهم السلطات للتهديدات ونقاط الضعف الرئيسية المرتبطة بتمويل الإرهاب، والاستجابات ذات الصلة التي اعتمدها، بما في ذلك للكشف عن تمويل الإرهاب والتحقيق فيه/ملاحقته قضائياً.

● **نقاط الضعف المرتبطة بتهريب النقد والحركة غير المشروعة للسلع عبر الحدود:** حددت سلطنة عمان تهريب النقد باعتباره أحد المجالات مرتفعة المخاطر على أساس موقعها الجغرافي. يُعرف المعبر الحدودي مع اليمن بحركة الأموال النقدية وحركة السلع غير المشروعة بسبب الحرب في اليمن. تولّد تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب هذه مخاطر متزايدة، وقد تؤدي إلى إيداع الأموال النقدية أو الأصول الأخرى المتأتية من النشاط الإجرامي في النظام المالي أو من خلال الأعمال والمهن غير المالية المحددة. على الرغم من وجود نظام إقرار، ركّز فريق التقييم على مدى نجاح السلطات في حجز الأموال النقدية والأدوات القابلة للتداول لحاملها التي لم يتم الإقرار بها على الحدود وتطبيق العقوبات المناسبة. كما ركّز فريق التقييم على مدى فهم السلطات لمخاطر الحركة غير المشروعة للنقد والسلع عبر الحدود ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بها، مع التركيز بشكل خاص على التدابير التي اتخذتها سلطنة عمان لمنع وتهريب النقد عبر الحدود ورصده.

● **التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والرقابة على القطاعات مرتفعة المخاطر:** لا تُعتبر سلطنة عمان مركزاً مالياً دولياً، ولكن قطاع الخدمات المالية فيها متوسط الحجم ومترايط. يعد القطاع المصرفي أهم قطاع في سلطنة عمان من حيث أهميته النسبية ومخاطره، حيث يضم 18 بنكاً عاملاً تزيد أصولها عن 101 مليار دولار أمريكي¹¹. بالنظر إلى سياسة السلطنة لفتح الاقتصاد للاستثمارات (رؤية عمان 2040)، وانتشار النقد وحجم التهريب، يُعتبر القطاع المصرفي ومحولي الأموال (من الفئة أ) الحراس الرئيسيين للسلامة المالية مما يعرضهم لمخاطر إساءة الاستخدام لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

● لقد اعترف التقييم الوطني للمخاطر أيضاً بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات. في سلطنة عمان 785 تاجر معادن ثمينة وأحجار كريمة ناشط، وتم تصنيف المخاطر في هذا القطاع بمتوسطة إلى مرتفعة (هو من بين القطاعات الأكثر تعرضاً للمخاطر مقارنةً بالقطاعات الأخرى). في حين تعترف سلطنة عمان بالمخاطر المرتبطة بقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في التقييم الوطني للمخاطر وحددت في الأولويات الوطنية ضرورة تعزيز الرقابة على هذا القطاع، تُعتبر التدابير الوقائية الأكثر صرامة المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا القطاع حديثة وهناك حالات تشير إلى أن هذه القطاعات لا تزال معرضة للخطر. على سبيل المثال، تم استخدام الدولة لتهريب الذهب غير القانوني إلى الهند¹²، وبسبب الروابط مع الإمارات العربية المتحدة واليمن، قد تكون التجارة في هذا السياق مرتبطة بمخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب أعلى. يُعد قطاع العقارات¹³ (المصنف على أنه متوسط إلى منخفض المخاطر في التقييم الوطني

¹¹ معلومات عامة قدمتها سلطنة عمان، ص.6.

¹² مسؤولو الجمارك في الهند يعتقلون مسافراً من سلطنة عمان بحوزته ذهب مهرب بقيمة 100 ألف دولار، العربية بالإنجليزية، 21 يناير 2023. متوفر على <https://english.alarabiya.net/News/gulf/2023/01/21/India-customs-officials-arrest-traveler-from-Oman-over-100k-smuggled-gold>

¹³ التقييم الوطني للمخاطر، الفقرة 505.

للمخاطر) سوقًا متناميًا (650 ترخيصًا)¹⁴ وحتى مؤخرًا كان يسمح بإجراء المعاملات نقدًا¹⁵.

- مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار، سيركز فريق التقييم على مدى فهم السلطات والمؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة للمخاطر في هذه القطاعات بشكل فعال. ونظر فريق التقييم أيضًا في طريقة تخفيف القطاعات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن الاستخدام المنتشر للنقد، بما في ذلك الروابط مع البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية للعملاء الأفراد. كما ركز فريق التقييم على مدى وعي هذه الكيانات بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وامتنالها لها وخضوعها للرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل قائم على المخاطر.
- **إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين فيملي ذلك مناطق التجارة الحرة:** قد يعرض موقع سلطنة عمان الجغرافي ووجود مناطق تجارة حرة فيها الدولة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حين حسنت مناطق التجارة الحرة في سلطنة عمان الرقابة، تسمح الدولة بمساهمة أجنبية بنسبة 100٪، مما يجعل هذه الشركات قيّمة في تعزيز التجارة والاستثمار الخارجي في سلطنة عمان، ولكن يعرضها للاستغلال لأغراض غسل الأموال القائم على التجارة وغيره من مخططات غسل الأموال. على الرغم من أن الدولة قد اتخذت تدابير لتعزيز نظامها المالي، ركز فريق التقييم على قدرة الجهات الرقابية على ترخيص ومراقبة ومعاينة الأشخاص الاعتباريين (بما في ذلك مناطق التجارة الحرة) - والأطراف المسؤولين عنهم - عند مخالفة الالتزامات (بما في ذلك التزامات المستفيد الحقيقي) أو عند رصد أنشطة غير مشروعة، وعلى قدرة المحققين والمدعين العامين على معالجة المخاطر التي يطرحها الأشخاص الاعتباريون ومناطق التجارة الحرة. ركز فريق التقييم على قدرة السلطات المختصة على ترخيص ومراقبة والتحقيق ومعاينة الأشخاص الاعتباريين - والأطراف المسؤولين عنهم - عند مخالفة الالتزامات (بما في ذلك التزامات المستفيد الحقيقي) أو عند رصد أنشطة غير مشروعة.
- **التنسيق بين جهات إنفاذ القانون:** في سلطنة عُمان وكالات إنفاذ قانون مختلفة، مثل شرطة عمان السلطانية وجهاز الأمن الداخلي، تعمل تحت إشراف الادعاء العام في المسائل المتعلقة بمجال خبرتها. وقد طرح ذلك تحديًا من حيث التنسيق وتخصيص الموارد وآليات تبادل المعلومات. ونظر فريق التقييم في مستوى التنسيق بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون عند التحقيق في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقدرتها على تبادل المعلومات الضرورية خلال فترة زمنية معقولة. وقد حدد فريق التقييم مدى فعالية هذا التنسيق والتعاون في سلطنة عمان ومع الشركاء الدوليين عند العمل على المتحصلات الموجودة في الخارج.

الأهمية النسبية

51. سلطنة عمان دولة كبيرة نسبيًا تمتد على مساحة تبلغ 309,500 كيلومتر مربع. في عام 2022، بلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 114.6 مليار دولار أمريكي¹⁶، بمعدل نمو وصل إلى 30٪ مقارنة بالعام السابق. ويقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنحو 23,240

¹⁴ التقييم الوطني للمخاطر، الفقرة 517.

¹⁵ يحظر على مكاتب الوساطة العقارية إجراء معاملات نقدية بمبالغ تفوق 6 آلاف ريال عماني أو 15 ألف يورو منذ عام 2023، كما يحظر استخدام النقد من قبل شركات التطوير العقاري منذ عام 2016.

¹⁶ البنك الدولي، سلطنة عمان. تم فتح المصدر في 22 نوفمبر 2023. متوفر على <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=OM>

دولاً أمريكياً. ولا تزال عائدات النفط والغاز تشكل الحصة الأكبر من الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تنفيذ خططها ومشاريعها واستثماراتها داخل الدولة وخارجها.

52. مسقط هي العاصمة والمدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في سلطنة عمان حيث يبلغ عدد سكانها 28% من إجمالي السكان. في سلطنة عمان 11 محافظة: مسقط، ظفار، مسندم، البريمي، الداخلية، شمال الباطنة، جنوب الباطنة، جنوب الشرقية، شمال الشرقية، الظاهرة، والوسطى. تضم كل محافظة عدة ولايات ويصل العدد الإجمالي للولايات إلى 63.

53. بالنظر إلى الأهمية النسبية والمخاطر في سياق سلطنة عمان، أعطى فريق التقييم الأهمية الأكبر إلى تنفيذ التدابير الوقائية في قطاعات البنوك ومكاتب الصرافة من الفئة (أ) وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والوكالات العقارية. وأعطى أهمية متوسطة إلى قطاعي الأوراق المالية ومكاتب الصرافة من الفئة (ب). أما الأهمية الأقل فتم تخصيصها إلى قطاعات التأمين، وشركات التأجير التمويلي، ومقدمي خدمات الدفع، والمحاسبين، والمهنيين القانونيين، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يُعتبر كتاب العدل موظفين عموميين وليسوا جزءاً من القطاع المالي. ويقدم المحامون خدمات الصناديق والشركات. والكازينوهات محظورة في السلطنة.

العناصر الهيكلية

54. تتمتع سلطنة عمان بالعناصر الهيكلية الرئيسية المطلوبة في نظام فعال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك الاستقرار السياسي والمؤسسي، وسيادة القانون، واحتراف واستقلال المهن القانونية والقضاء. وأثبتت السلطات أيضاً عن التزام رفيع المستوى بإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الخلفية والعوامل السياقية أخرى

55. أصدرت سلطنة عمان قانونها الحالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عام 2016، باعتماد القانون رقم 30 لسنة 2016 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الذي حل محل القانون السابق رقم 79 لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

56. إن قرب سلطنة عمان الجغرافي من دول زعزاع النزاع أو الإرهاب استقرارها، والأفراد الخاضعين لعقوبات الأمم المتحدة، يطرح تهديدات ترتبط بتمويل الإرهاب.

استراتيجية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

57. توضع سلطنة عُمان استراتيجيتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2020-2022 وخطة العمل الوطنية 2020-2022، واستخدمت كلتا الوثيقتين لتوجيه جهودها ضمن الإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتمثلت التدابير التي تم اتخاذها على أساس الاستراتيجية والخطة الوطنيتين في استحداث وظائف مخصصة وبدوام كامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة؛ وتخصيص عدد كافٍ من الموظفين المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإجراء عمليات تفتيش تركز على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وإنشاء شرطة عمان السلطانية لوحدة مخصصة لمكافحة غسل الأموال ضمن هيكلها وتخصيص الموارد لها لتمكين من إجراء تحقيقات أولية في قضايا غسل الأموال.

58. في نهاية عام 2022، تم إعداد استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعوام 2023-2025، وخطة عمل وطنية جديدة للأعوام 2023-2025. تحدد هذه الاستراتيجية ثمانية أهداف استراتيجية رفيعة المستوى لمواصلة تحسين الإطار الوطني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثلًا في فهم المخاطر الوطنية، والتحقيقات والمصادرة، والرقابة القائمة على المخاطر، والعمل مع القطاع الخاص.

الإطار القانوني والمؤسسي

59. يجرم قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (2016/30) غسل الأموال وتمويل الإرهاب ويحدد متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة. ترافق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اللوائح التنفيذية الصادرة عن الجهات الرقابية.

60. في سلطنة عمان العديد من السلطات المختصة المشاركة في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار:

- اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (اللجنة الوطنية)، وهي هيئة التنسيق الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عمان، وتسهل وضع السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تقوم اللجنة الوطنية بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار ووضع استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال. واللجنة مسؤولة أيضًا عن ضمان التعاون والتنسيق بين الوكالات، وتبادل المعلومات ووضع السياسات. ويرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني. ويضم أعضاؤها ممثلين عن السلطات والوزارات المشاركة. وللجنة أمانة عامة فيها ستة موظفين يعملون بدوام كامل.
 - اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وهي هيئة منفصلة مشتركة بين الوكالات يقع مقرها في جهاز الأمن الداخلي. تضع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب سياسة مكافحة الإرهاب في سلطنة عمان، وتضمن التنسيق داخل الحكومة، وتفي بالتزامات السلطنة بمكافحة الإرهاب بموجب الاتفاقيات الدولية. لدعم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على المستوى التشغيلي، تتولى لجنة العقوبات المالية المستهدفة تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، بما في ذلك إصدار آليات التنفيذ ذات الصلة ونشرها والإعلان عنها. كما تتولى لجنة العقوبات المالية المستهدفة تنسيق العقوبات المحلية.
 - المركز الوطني للمعلومات المالية، هو وحدة المعلومات المالية في السلطنة. يتلقى المركز ويحلل تقارير المعاملات المشبوهة من المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة وغيرها من المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة به، ويحيل نتائج هذا التحليل إلى السلطات المختصة. على الرغم من أن المركز الوطني للمعلومات المالية تابع لشرطة عمان السلطانية، إلا أنه مستقل إداريًا وماليًا وتشغيليًا. له موازنة مستقلة تخصصها له وزارة المالية. انضم المركز إلى مجموعة إيغمنت أثناء الزيارة الميدانية (فبراير 2024).
 - شرطة عمان السلطانية، وهي جهة إنفاذ القانون الرئيسية المسؤولة عن إجراء التحقيقات الأولية في الجرائم الأصلية، بما في ذلك غسل الأموال. تشمل المديرية الرئيسية:
- (أ) إدارة مكافحة الجرائم الاقتصادية والإلكترونية التي تجمع الأدلة والمعلومات لدعم التحقيقات في جرائم غسل الأموال والجرائم الاقتصادية والإلكترونية.
- (ب) الإدارة العامة للتحريات والبحث الجنائي ("إدارة مكافحة غسل الأموال")، وهي المسؤولة عن جمع الأدلة والمعلومات حول جرائم غسل الأموال.
- (ج) إدارة مكافحة الجريمة المسؤولة عن القضايا المهمة والغامضة والتي تقدم الدعم لإدارات البحث الجنائي.
- (د) الإدارة العامة للجمارك التي تعمل على فحص وتخليص جميع المسافرين والبضائع عند دخول السلطنة أو مغادرتها. تتولى الإدارة إنفاذ نظام الإقرار عن النقد والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة عبر الحدود في سلطنة عمان. كما يمكنها أن تجمع الأدلة والمعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- جهاز الأمن الداخلي هو جهاز الأمن الوطني في سلطنة عمان، ويركز على الأمن الداخلي. يتمثل هدفه في التحقيق في جميع المسائل المرتبطة بالأمن الداخلي وتولي إجراءات مكافحة الإرهاب في سلطنة عمان.

• الادعاء العام:

- (أ) يتولى الادعاء العام التحقيقات القضائية وملاحقة الجرائم في السلطنة، بما في ذلك قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي يحيلها المركز الوطني للمعلومات المالية وشرطة عمان السلطانية وجهاز الأمن الداخلي وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وجهاز الضرائب والجهات المختصة الأخرى. في الادعاء العام إدارة خاصة

للأموال العامة وقضايا غسل الأموال لمعالجة غسل الأموال، و"إدارة الحالات الخاصة" التي تتناول تمويل الإرهاب.

(ب) يعد الادعاء العام أيضًا الوكالة الأساسية في سلطنة عمان لاسترداد الأصول، وهي مهمة مشتركة بين المدعين العامين من مختلف الإدارات الداخلية للنيابة العامة وإدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة. يمكنها لهذه الإدارة حجز ومصادرة متحصلات الجريمة وأدواتها بالتنسيق مع شرطة عمان السلطانية. كما تتولى إدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة إلى أن يتم التصرف فيها.

(ج) يُعتبر الادعاء العام أيضًا، من خلال إدارة التعاون الإقليمي والدولي، السلطة المركزية في سلطنة عمان المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين.

61. وزارة التنمية الاجتماعية: تشرف على جميع المنظمات غير الربحية في سلطنة عمان لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من جملة أهداف أخرى. كما أنها الجهة المرخصة للقطاع الخيري.

1.4.3 القطاع المالي، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية

62. يقدم هذا القسم لمحة عامة عن حجم وتكوين قطاعات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول في سلطنة عمان. لكل قطاع أهمية مختلفة، نظرًا إلى المخاطر والظروف الفريدة في السلطنة. ويختلف مدى وطبيعة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تؤثر على الكيانات المبلّغة بشكل كبير.

63. صنّف فريق التقييم القطاعات حسب أهميتها النسبية في سلطنة عمان، وأخذ في الاعتبار الأهمية النسبية لكل منها وتعرضه لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتتمثل السمة الرئيسية للكيانات المبلّغة العاملة في سلطنة عمان بطبيعتها المحلية، وقاعدة عملاتها الوطنية في الغالب وتعرضها المحدود لغير المقيمين أو الأعمال التجارية الدولية.

64. استند فريق التقييم إلى هذه الفئات للتوصل إلى نتائج في التقرير، وركز على مسائل التنفيذ الإيجابية والسلبية في القطاعات التي تعتبر أكثر أهمية. لقد تم اعتماد هذه الطريقة باستمرار في جميع أقسام التقرير، على الرغم من أن تطبيقها ملحوظ بشكل خاص في الفصل 6 حول النتيجة المباشرة 3 والفصل 5 حول النتيجة المباشرة 4.

القطاعات الأهم

- البنوك: ليست سلطنة عمان مركزًا ماليًا دوليًا، ولكنها تمتلك قطاع خدمات مالية متوسط الحجم ومتربط. تم إعطاء القطاع المصرفي الوزن الأكبر باعتباره القطاع الأكثر أهمية في سلطنة عمان، نظرًا إلى أهميته النسبية والمخاطر التي تواجهه، حيث يعمل 18 بنكًا (16 بنكًا تجاريًا وبنكان تملكهما الحكومة) في الدولة وتزيد أصولها عن 101 مليار دولار أمريكي. صنّف التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 إجمالي المخاطر المتبقية في القطاع المصرفي بمتوسطة إلى مرتفعة، نظرًا لطبيعة أعمال البنوك ودورها المركزي في القطاع المالي والاقتصاد في السلطنة، ومستوى تعرض القطاع المرتفع نسبيًا للمخاطر المتعلقة بالنقد.

القطاعات المهمة

- مؤسسات الصرافة من الفئة (أ): هناك فئتان من مؤسسات الصرافة في سلطنة عمان: (أ) و (ب). تضم الفئة (أ) 15 مؤسسة صرافة تتولى تبادل العملات والتحويلات المالية. تم إعطاء هذا القطاع وزنًا كبيرًا نظرًا إلى أهميته النسبية ومخاطره، بسبب الطبيعة الخطرة أصلاً لخدمات التحويل، وقاعدة العملاء المتنوعة، والمشاركة الكبيرة في المعاملات العرضية، والتعرض للنقد، ومكونات المخاطر الجغرافية، لا سيما التحويلات الخارجية إلى دول مرتفعة المخاطر. خلص التقييم الوطني للمخاطر لعام

2023 إلى أن إجمالي المخاطر المتبقية في الفئة (أ) هي متوسطة إلى مرتفعة.

- **تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة:** اعترف التقييم الوطني للمخاطر أيضًا بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. في سلطنة عمان 785 تاجر معادن ثمينة وأحجار كريمة ناشطًا، ويعد هذا القطاع من بين القطاعات الأكثر تعرضًا للمخاطر. تم تصنيف المخاطر المتبقية في القطاع بمتوسطة إلى مرتفعة، ويُعزى ذلك في الغالب إلى وجود مجموعات فرعية من القطاع معرضة لمخاطر جغرافية مرتفعة بسبب علاقات الملكية أو التجارة عبر الحدود، ووجود مخاطر مرتفعة للمنتجات (السبائك والأحجار الكريمة عالية القيمة، وما إلى ذلك). تم حظر المعاملات النقدية التي تزيد عن 5000 ريال عماني (13000 دولار أمريكي) منذ أغسطس 2023. في حين تعترف سلطنة عمان بالمخاطر المرتبطة بقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في التقييم الوطني للمخاطر وحددت في الأولويات الوطنية ضرورة تعزيز الرقابة على هذا القطاع، تم اعتماد التدابير الوقائية الأكثر صرامة المتخذة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا القطاع في النصف الثاني من فترة التقييم، وهناك حالات تشير إلى أن هذا القطاع لا يزال معرضًا للمخاطر. واعتبر التقييم الوطني للمخاطر أن إجمالي المخاطر المتبقية في القطاع هي متوسطة إلى مرتفعة.
- **قطاع العقارات:** يعتبر قطاع العقارات سوقًا متنامية (621 رخصة و40 مطورًا)، وحتى مؤخرًا كانت المعاملات النقدية مسموحة فيه. يقع نصف مكاتب الوساطة العقارية العاملة في سلطنة عمان في مسقط. وخلص تقييم المخاطر القطاعية الخاص بقطاع العقارات إلى أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع العقاري هي متوسطة إلى منخفضة بشكل عام، فمعظم العقارات ليست مفتوحة للاستثمار الأجنبي ويجب تسجيل جميع المعاملات العقارية في النظام الإلكتروني لوزارة الإسكان. ونظرًا لتعرضهم للمخاطر، قررت سلطنة عُمان أيضًا تنظيم مطوري العقارات. تم حظر استخدام النقد من قبل مطوري العقارات منذ عام 2016. بالنسبة لمكاتب الوساطة العقارية، فإن المعاملات النقدية التي تزيد عن 6000 ريال عماني (15500 دولار أمريكي) محظورة منذ عام 2023.

القطاعات متوسطة الأهمية

- **شركات الأوراق المالية:** هناك 32 شركة مرخصة للعمل في قطاع سوق رأس المال في سلطنة عمان ("شركات الأوراق المالية"). إن قطاع سوق رأس المال في سلطنة عمان أصغر بكثير من القطاع المصرفي، ومنتجاته وخدماته ليست متطورة. تم حظر استخدام النقد في هذا القطاع منذ عام 2021. وبلغت القيمة الإجمالية للأصول الموجودة تحت إدارته حوالي 10 مليار دولار أمريكي (في عام 2021). اعتبر التقييم الوطني للمخاطر أن إجمالي المخاطر المتبقية في القطاع متوسطة إلى منخفضة.
- **مؤسسات الصرافة من الفئة (ب):** تشمل الفئة (ب) صرف العملات فقط، وفي سلطنة عمان 28 مؤسسة من هذا النوع. اعتبر التقييم الوطني للمخاطر أن إجمالي المخاطر المتبقية في الفئة (ب) متوسطة إلى منخفضة.

القطاعات ذات الأهمية الأقل

- **شركات التأمين ووسطاء التأمين:** في سلطنة عمان 19 شركة تأمين تعمل في قطاع التأمين العماني. يشكل التأمين الصحي أكبر سوق للتأمين في السلطنة. اعتبارًا من عام 2022، حصلت 15 شركة تأمين من أصل 19 على ترخيص لممارسة التأمين على الحياة، لكن أهمية هذا النشاط النسبية منخفضة، حيث لا يُعتبر التأمين على الحياة منتجًا شائعًا في سلطنة عمان لأسباب دينية وثقافية. تم حظر

استخدام النقد في هذا القطاع منذ عام 2021. لا يزال إجمالي المخاطر المتبقية في قطاع التأمين على الحياة في سلطنة عمان منخفضاً.

- شركات التأجير التمويلي: هناك 5 شركات تأجير تمويلي في سلطنة عمان تمارس أنشطة التأجير، وشراء الإيجار، وتحصيل الديون، وغيرها من عمليات التمويل المماثلة القائمة على الأصول. ولا يجوز للقطاع تقديم الخدمات لغير المقيمين. تم تقييم إجمالي المخاطر المتبقية في القطاع في التقييم الوطني للمخاطر بمتوسطة إلى منخفضة.
- مقدمو خدمات الدفع: يُعتبر قطاع مقدمي خدمات الدفع قطاعاً ناشئاً. هناك مقدما خدمات دفع اثنان مرخصان في السلطنة. يتألف النشاط الرئيسي من تطوير وبيع تطبيق برمجي، هو محفظة رقمية، يسمح بتنفيذ حلول الدفع عبر الإنترنت في سلطنة عمان. ويوفر أحد مقدمي خدمات الدفع أيضاً بعض الخدمات المالية الإضافية، بما في ذلك التحويلات المالية بالتعاون مع مؤسسة صرافة عمانية. تم تقييم إجمالي المخاطر المتبقية في القطاع في التقييم الوطني للمخاطر بمنخفضة.
- المحاسبون: في سلطنة عمان 110 مكاتب مرخصة للمحاسبة ومراجعة الحسابات. وتتألف أعمالها الأساسية بشكل عام من التدقيق في الحسابات المالية، وتُعتبر مشاركتها في الأنشطة الخاضعة للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب محدودة. تم تقييم إجمالي المخاطر المتبقية في القطاع في التقييم الوطني للمخاطر بمنخفضة.
- المحامون: هناك 4446 محامياً مسجلاً في نقابة المحامين لممارسة المهنة في سلطنة عمان، وهم موزعون على 68 شركة محاماة و588 مكتب محاماة مسجلاً في السلطنة. يشارك حوالي 10% من مكاتب/شركات المحاماة في الأنشطة المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والخاصة بالمعاملات العقارية أو إدارة أصول العملاء أو تأسيس شركة أو إدارتها. لا يزال قطاع الشركات وسوق العقارات في سلطنة عمان محلياً إلى حد كبير، وإمكانات المشاركة/الاستثمار الأجنبي محدودة. بالتالي يُعتبر مستوى التعرض بشكل عام لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في هذا القطاع في سلطنة عمان منخفضاً.
- مقدمو خدمات الأصول الافتراضية: في سلطنة عُمان مقدم خدمات أصول افتراضية عامل واحد فقط لم يكن موجوداً بعد عند إجراء تقييم المخاطر الموضوعية الخاص بالأصول الافتراضية في عام 2023. أشار تقييم المخاطر الموضوعية الخاص بالأصول الافتراضية لعام 2023 إلى أن البنية التحتية القانونية والمؤسسية في سلطنة عمان لتنظيم والرقابة على الأصول الافتراضية، وعمليات الطرح الأولي للعملات، والمحافظ الإلكترونية، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية لا تزال قيد التطوير، وفي وقت صياغة التقرير، لم تكن تخفف من جميع المخاطر بشكل كامل. بالتالي، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال تعليمات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة بقطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تفرض الآن على القطاع مجموعة كاملة من الالتزامات المتعلقة بالعبء الواجب تجاه العميل والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومراقبة المعاملات وغيرها من التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي الممارسة العملية، فإن أنشطة الأصول الافتراضية في السلطنة محدودة للغاية، وتم تصنيف المخاطر المتبقية بمتوسطة إلى منخفضة.
- الكازينوهات: الكازينوهات (بما في ذلك المقامرة عبر الإنترنت) محظورة داخل السلطنة.
- كتاب العدل: كتاب العدل في سلطنة عمان موظفون حكوميون وليسوا ضمن الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

الجدول 1.1. الجهات الخاضعة للرقابة - 2023 تبين ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية

نوع الكيان	جهة الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إجمالي عدد الجهات الخاضعة للرقابة	مستوى المخاطر الذي حدده التقييم الوطني للمخاطر
البنوك	البنك المركزي العماني	18	متوسطة إلى مرتفعة
مؤسسات الصرافة (الفئة أ)	البنك المركزي العماني	15	متوسطة إلى مرتفعة
مؤسسات الصرافة (الفئة ب)	البنك المركزي العماني	28	متوسطة إلى منخفضة
شركات التأجير التمويلي	البنك المركزي العماني	5	متوسطة إلى منخفضة
مقدمو خدمات الدفع	البنك المركزي العماني	2	منخفضة
شركات الأوراق المالية	الهيئة العامة لسوق المال	32	متوسطة إلى منخفضة
شركات التأمين	الهيئة العامة لسوق المال	13	منخفضة
شركات وساطة التأمين	الهيئة العامة لسوق المال	16	منخفضة
مقدمو خدمات الأصول الافتراضية	الهيئة العامة لسوق المال	1	متوسطة إلى منخفضة
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	785	متوسطة إلى مرتفعة
المحاسبون	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	110	منخفضة
سماسرة العقارات	وزارة الإسكان	621	متوسطة إلى منخفضة
شركات التطوير	وزارة الإسكان	40	متوسطة إلى منخفضة
شركات ومكاتب المحاماة	وزارة العدل والشؤون القانونية	69	منخفضة
العدد الإجمالي		1 755	

المصدر: جدول خاص بفريق التقييم

التدابير الوقائية

65. يحدد القانون العُماني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2016 التدابير الوقائية التي تنطبق على جميع الكيانات المُبلَّغة (المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية)، بما في ذلك العناية الواجبة تجاه العميل، وحفظ السجلات، وتقارير المعاملات المشبوهة. يشمل نطاق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عمان جميع القطاعات والأنشطة باستثناء كتاب العدل، حيث يعتبر هؤلاء من موظفي القطاع العام. لا يُعتبر قطاع مقدمي خدمات الشركات والصناديق قطاعاً منفصلاً ويخضع المهنيون القانونيون وغيرهم في هذا السياق لرقابة جهاتهم الرقابية، على حسب النشاط الذي تتم ممارسته. الكازينوهات محظورة في السلطنة. في وقت صياغة هذا التقرير، لم يكن هناك سوى مقدم خدمات أصول افتراضية واحد.

الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

66. توضح القائمة في الجدول 1.2 الأشخاص الاعتباريين الذين يجوز إنشاؤهم في سلطنة عمان وفقاً لقانون الشركات التجارية.

الجدول 1.2 نظرة عامة على أنواع الشركات التي يمكن تأسيسها في السلطنة

النوع ¹⁷	العدد	الوصف
تاجر فردي/ شركة تجارية	182 563	هو شكل من أشكال الشركات يتاجر من خلالها الفرد لحسابه الخاص بموجب رخصة تجارية صادرة باسمه. يكون الفرد المرخص مسؤولاً شخصياً إلى أقصى حد من أصوله عن التزامات الشركة. ولا يتمتع هذا النوع من الكيانات بشخصية اعتبارية مستقلة عن الشخص المرخص له. ومع ذلك، نظراً لوجود قيود على ممارسة الأجانب للأعمال التجارية في سلطنة عمان، ظهرت حالات شغل فيها الوافدون الشركات واحتفظوا بجميع الأرباح الناتجة عنها، بناءً على اتفاقية رسوم مع المساهمين العمانيين.
شركة التضامن	40 289	هي شخص اعتباري يتكون من شخصين طبيعيين أو أكثر مسؤولين بشكل مشترك عن ديون شركة التضامن إلى أقصى حد من أصولهم. عند وفاة أي منهم، تنتقل التزامات تجاه شركة التضامن إلى ورثته. لا يوجد حد أدنى لرأس المال المطلوب لتسجيل شركة التضامن. يُعتبر جميع الشركاء في شركة التضامن مدراءً للشركة. قد تنص الوثيقة (الوثائق) التأسيسية لشركة التضامن على أن إدارة الشركة قد عُهد بها إلى شخص أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين الذين قد يكونون أو لا يكونون شركاءً فيها. لا يجوز تمثيل حصص الشركاء في شركة التضامن بأدوات قابلة للتداول.
شركة التوصية	25 020	لا يوجد حد أدنى لمتطلبات رأس المال لإنشاء شركة توصية. تشمل شركات التوصية فئتين: شريك واحد أو شركاء عامين يتحملون مسؤولية مشتركة وفردية عن ديون شركة التوصية إلى أقصى حد من أصولهم؛ أو شريك واحد أو شركاء محدودين تقتصر مسؤوليتهم عن ديون شركة التوصية على مبلغ مساهمتهم في رأس مالها، شرط أن يكون المبلغ قد تم دفعه بالكامل. لا يجوز تكليف الشريك المحدود بإدارة شركة التوصية أو المشاركة في إدارتها، ولا يجوز أن يلزمها بأفعاله. إذا كان الشريك المحدود يؤدي أي دور في إدارة الشركة، يكون مسؤولاً بالتضامن عن أي التزامات تنشأ ضد شركة التوصية طوال مدة أدائه لهذا الدور.
شركة محدودة المسؤولية	10 1340	الشركة المحدودة المسؤولية هي شخص اعتباري يملك أسهمه أشخاص طبيعيون أو اعتباريون لا يقل عددهم عن شخصين اثنين (2) ولا يزيد عن خمسين (50) شخصاً. تقتصر مسؤوليتهم عن ديون الشركة محدودة المسؤولية على قيمة مساهمتهم في رأس المال. يتم تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية القيمة ويتم دفعها بالكامل عند التسجيل. يصبح نقل ملكية الأسهم في الشركة محدودة المسؤولية ساري المفعول بمجرد تسجيله في سجل المساهمين. تُعهد إدارة الشركة محدودة المسؤولية إلى مدير واحد أو أكثر من المساهمين أو الأشخاص الآخرين، على أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين. يتم تعيين المدراء لفترة محددة أو غير محددة وفقاً للوثائق التأسيسية للشركة محدودة المسؤولية أو بموجب قرار صادر عن اجتماع المساهمين. بموجب قانون الشركات التجارية، يجب أن تبلغ الشركة محدودة المسؤولية سجل الشركات بأي تغيير يطرأ على وثائق تأسيسها ومساهمتها وإدارتها. تعد الشركات محدودة المسؤولية إحدى أكثر الشركات مرونة في السلطنة، مما يسمح لأصحابها بممارسة مجموعة واسعة من الأنشطة.
شركة الشخص الواحد	20 290	شركة الشخص الواحد هي نوع من الشركات المحدودة المسؤولية يملك رأس مالها شخص طبيعي أو اعتباري واحد بالكامل. مع مراعاة بعض الأحكام الخاصة بالكيان التي نص عليها قانون الشركات التجارية، تعمل شركة الشخص الواحد بشكل مماثل للشركة محدودة المسؤولية. لا يجوز للشخص الطبيعي أن ينشئ أكثر من شركة واحدة من هذا النوع في السلطنة. وبالمثل، لا يجوز لشركة الشخص الواحد أن تنشئ شركة شخص واحد أخرى. لا يكون مالك شركة الشخص الواحد مسؤولاً عن ديونها إلا في حدود رأس المال المخصص له. يدير مالك شركة الشخص الواحد هذه الشركة. على الرغم من أن شركات الشخص الواحد تشارك عددًا من خصائصها مع الشركات محدودة المسؤولية، إلا أنها تقتصر على مساهم واحد يجب أن يكون عمانياً واقتصرها على شخص طبيعي واحد كمالك يقلل من مستوى المخاطر التي تتعرض لها.

¹⁷ مع الإشارة إلى عام 2023. باستثناء الأوقاف (2021)

<p>شركة المساهمة هي شركة تجارية ينقسم رأس مالها إلى أسهم قابلة للتداول ذات قيمة متساوية، ويجب أن يتكون مساهموها من ثلاثة أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتباريين على الأقل. قد تكون الشركة المساهمة مقفلة أو عامة. ولا يكون المساهم في الشركة مسؤولاً إلا بقدر مساهمته في رأس المال. يجب ألا يقل رأس المال المصدر لشركة المساهمة عن مليوني (2,000,000) ريال عماني (5.2 مليون دولار أمريكي) أو خمسمائة ألف (500,000) ريال عماني (1.3 مليون دولار أمريكي) في حالة شركة المساهمة المقفلة. وفي حالات استثنائية، يجوز أن يكون الحد الأدنى لرأس مال الشركة المساهمة العامة مليون (1,000,000) ريال عماني (2.6 مليون دولار أمريكي)، إذا تم تأسيسها عن طريق تحويل شخص اعتباري آخر. ويجب أن تكون شركات المساهمة مسجلة وأن تطلب الترخيص من الهيئة العامة لسوق المال.</p>	500	شركة المساهمة (العامة / المقفلة)	1
<p>الشركة قابضة هي نوع من الشركات المساهمة التي تمارس الرقابة المالية والإدارية على شركة أو أكثر من الشركات المساهمة أو الشركات محدودة المسؤولية. وتصبح هذه الشركات تابعة للشركة القابضة من خلال امتلاك ما لا يقل عن واحد وخمسين بالمئة (51٪) من أسهم كل شركة من الشركات التابعة. الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لإنشاء شركة قابضة هو 2 مليون ريال عماني (5.2 مليون دولار أمريكي). تتمتع كل شركة قابضة وشركاتها التابعة بشخصية اعتبارية مستقلة. تستثمر الشركة القابضة أموالها من خلال شركاتها التابعة. لا تكون الشركة القابضة مسؤولة عن ديون أي شركات تابعة. لا يجوز لشركة قابضة الاستحواذ على أسهم في شركات التضامن أو شركات التوصية أو امتلاك أي أسهم في شركات قابضة أخرى. لا يجوز لشركة تابعة لأي من الشركات القابضة أن تمتلك أسهمًا في الشركة الأم. للشركة القابضة نطاق محدود من الأنشطة التي يمكنها ممارستها ويتطلب إنشاؤها رأس مال كبيرًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك قواعد صارمة حول طريقة استخدام أو استثمار التمويل الذي توفره. ومع ذلك، يتمثل هدفها الصريح بالقبض على شركات أخرى والعمل كمركز تحكم للتمويل والرقابة الإدارية على الشركات الأخرى.</p>	لا ينطبق	شركة قابضة	
<p>يسمح قانون الشركات التجارية بإنشاء مكتب فرعي، أو مكتب تمثيلي، أو شركة محاصة. ليست شركة المحاصة شخصًا اعتباريًا وبالتالي لا تتطلب التسجيل. بل هي اتفاق داخلي بين شخصين طبيعيين أو اعتباريين أو أكثر حيث يقوم أحد الأطراف بممارسة الأعمال باسمه ويتم تقاسم الأرباح والخسائر الناتجة. تنطبق الأحكام القانونية المطبقة على شركات التضامن على الأطراف الثالثة. تستمد المكاتب الفرعية والمكاتب التمثيلية وضعها القانوني من الشركات الأم الأجنبية وبموجب قوانين الدولة الأجنبية ذات الصلة. وتكون مرخصة للتواجد في سلطنة عمان ولكنها لا تحصل على شخصية اعتبارية منفصلة بموجب القانون العماني. عادة ما يتم إنشاء المكاتب الفرعية للوفاء بالعمود القائمة مع الحكومة العمانية؛ ويتم استخدام المكاتب التمثيلية لاستكشاف السوق العماني دون ممارسة أي نشاط تجاري في البلاد. ليس لهذه الأنواع من الأشخاص الاعتباريين شخصية اعتبارية منفصلة عن الشخصية الاعتبارية الأساسية، ولا يقومون إلا بأعمال محددة للغاية مع الجهات الحكومية العمانية، ولا يمارسون أي نشاط تجاري على الإطلاق.</p>	723	أنواع أخرى من الأشخاص الاعتباريين	
<p>يمكن إنشاء الوقف بموجب القانون العماني ويكون له شخصية اعتبارية. يُعتبر الوقف ترتيبًا قانونيًا. ويكون الوقف مسجلًا ومرخصًا ويخضع لرقابة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.</p>	38 463	الوقف	

67. بالنسبة إلى الأهمية النسبية، فقد زاد عدد عمليات التأسيس على مر السنين. اعتبارًا من يونيو 2023، تم تسجيل ما مجموعه 403.838 شركة نشطة وشخصًا اعتباريًا آخر في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، معظمهم من التجار الأفراد (46%) تلتهم الشركات المحدودة المسؤولية (25%).

68. تعترف سلطنة عمان بالصناديق الائتمانية بموجب قانون سوق رأس المال. يتم ترخيص هذه الصناديق من قبل الهيئة العامة لسوق المال، وهي اتفاقيات تعاقدية بحتة، تخضع للمبادئ المعتادة لقانون العقود في سلطنة عمان. حتى تعمل، يجب أن تحصل على ترخيص من الهيئة العامة لسوق المال وتكون مسجلة فيها.

69. علاوة على ذلك، تسمح سلطنة عُمان بإنشاء الجمعيات (والمؤسسات) بموجب قانون الجمعيات الأهلية (المرسوم السلطاني رقم 2000/14). وتماشياً مع الإطار القانوني، لا تفي هذه الكيانات بتعريف "الكيانات التجارية" وبالتالي فهي غير مدرجة في قانون الشركات التجارية أو مسجلة لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. وبدلاً من ذلك، يتم إنشاء الجمعيات¹⁸ ضمن وزارة التنمية الاجتماعية

الترتيبات الرقابية

70. تتمتع سلطنة عمان بإطار واضح للغاية للرقابة نصّ عليه قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتخضع كافة القطاعات للرقابة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهناك تفاعل جيد بين الجهات الرقابية والجهات المختصة الأخرى. يسهّل حجم النظام السياسي الصغير نسبياً وتنظيمه التعاون والتنسيق عند الحاجة.

71. كما نص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، هناك 5 سلطات رقابية (الجدول 1.3):

- (أ) البنك المركزي العُماني: يرخص ويمارس الرقابة على البنوك وشركات الصرافة وشركات التأجير التمويلي ومقدمي خدمات الدفع.
- (ب) الهيئة العامة لسوق المال: ترخص وتمارس الرقابة على شركات الأوراق المالية وشركات ووسطاء التأمين ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- (ج) وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار: ترخص وتمارس الرقابة على المحاسبين وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- (د) وزارة العدل والشؤون القانونية: تشرف على قيد المحامين في نقابة المحامين العمانية وتمارس الرقابة على مكاتب وشركات المحاماة.
- (هـ) وزارة الإسكان: ترخص وتمارس الرقابة على الوسطاء والمطورين العقاريين.

الجدول 1.3. الترتيبات الرقابية في سلطنة عمان

الكيانات المُبَيَّعة				الجهات الرقابية
مقدمو خدمات الدفع	شركات الصرافة	شركات التأجير التمويلي	البنوك	البنك المركزي العماني
مقدمو خدمات الأصول الافتراضية	وسطاء التأمين	شركات التأمين	شركات الأوراق المالية	الهيئة العامة لسوق المال
		المحاسبون/ مراجعو الحسابات	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
		المطورون العقاريين	الوكلاء العقاريون/الوسطاء العقاريون	وزارة الإسكان
			القطاع القانوني	وزارة العدل والشؤون القانونية

المصدر: سلطنة عمان

¹⁸ تصنف وزارة التنمية الاجتماعية الجمعيات ضمن أربع فئات رئيسية: المنظمات الخيرية والمؤسسات والجمعيات؛ والجمعيات النسائية؛ والمنظمات المهنية؛ والأندية الاجتماعية المجتمعية.

التعاون الدولي

1

72. تتمتع سلطنة عمان بإطار قانوني وتشغيلي مناسب لتوفير وطلب التعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي على حد سواء، وهي ناشطة في هذا الصدد، لا سيما مع الشركاء الإقليميين. يعد التعاون الدولي مهمًا، فبحسب التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، تم توليد 70% من المتحصلات الإجرامية من الجرائم المرتكبة في سلطنة عمان، وتم توليد 18% من الجرائم المرتكبة في الخارج. أما نسبة الـ 12% المتبقية، فتشمل متحصلات متأتية من الجرائم المرتكبة في السلطنة وخارجها. وكما هو موضح أعلاه، تتعرض سلطنة عُمان أيضًا لبعض التهديدات العابرة للحدود، بما في ذلك نقل الأموال النقدية/الأدوات القابلة للتداول لحاملها والسلع غير المشروعة. ويشير هذا إلى أن سلطنة عمان معرضة للمتحصلات الأجنبية التي يتم توجيهها عبر البلاد. تواجه السلطنة مخاطر تمويل إرهاب أقل، وتعتمد السلطات المختصة بشكل أساسي على القنوات غير الرسمية لمعالجة تمويل الإرهاب.
73. تسعى سلطنة عمان إلى طلب التعاون الدولي وتوفيره بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف، وعلى أساس مبدأ المعاملة بالمثل. تشكل إدارة التعاون الإقليم والدولي السلطة المركزية في الادعاء العام التي تتلقى وتدير وترسل طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. كما يشارك المركز الوطني للمعلومات المالية والسلطات المختصة (مثل شرطة عمان السلطانية وجهاز الأمن الداخلي وجهات الرقابة المالية) في شكل آخر من أشكال التعاون الدولي.

الفصل الثاني – السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتنسيق

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

- (أ) لقد بذلت سلطنة عُمان جهودًا كبيرة لتحديد وتقييم مخاطرها من خلال إجراء تقييم وطني للمخاطر في عام 2023، استند إلى إجمالي 18 تقييمًا للمخاطر الموضوعية والقطاعية تم العمل عليها منذ عام 2020. وكان التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 جزءًا من عملية مشتركة ساهمت فيها جميع السلطات العامة ذات الصلة. تم العمل على جميع تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية بالاستناد إلى مصادر معلومات مختلفة من القطاعين العام والخاص.
- (ب) تتمتع سلطنة عُمان بمستوى فهم متوسط لمخاطر غسل الأموال ومستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب. كما أظهرت عن تمتعها بمستوى فهم جيد لنقاط الضعف في المجالات المتعلقة بالمخاطر الجغرافية في الدولة والقطاع المصرفي. ومع ذلك، لا تزال السلطنة تعمل على تطوير مستوى فهمها للمخاطر في مجالات مختلفة وبعض القطاعات، مثل تهديدات غسل الأموال الأجنبية والحوالة والهياكل القانونية المعقدة والاتجار بالبشر وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت السلطات عن تمتعها بمستوى فهم جيد لحركة الأموال النقدية المستوردة إلى السلطنة أو عبرها، وخاصةً عندما يتعلق الأمر باليمن. ومع ذلك، لا يزال مستوى فهمها لطريقة غسل النقد في السلطنة وغيرها محدودًا.
- (ج) أظهرت بعض السلطات (أي جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام والبنك المركزي العماني) عن تمتعها بمستوى فهم ناضج لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وبمستوى فهم أفضل مما ورد في التقييم الوطني للمخاطر على أساس خبرتها التشغيلية، حيث يتمتع جهاز الأمن الداخلي بمستوى فهم يُعتبر الأنصح بين جميع السلطات المختصة لطريقة تجلّي تهديدات تمويل الإرهاب في السلطنة. ومع ذلك، أظهرت شرطة عمان السلطانية وجهات الرقابة على الأعمال والمهين غير المالية المحددة عن تمتعها بمستوى فهم محدود لا يزال يتطور لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- (د) أظهرت سلطنة عُمان عن تمتعها بمستوى فهم جيد لتهديدات تمويل الإرهاب والمخاطر المرتبطة به، واستندت إلى منهجية مفصلة تعتمد على مصادر مختلفة، وتحليل لطرق جمع الأموال ونقلها واستخدامها لأغراض تمويل الإرهاب مع الأخذ في الاعتبار السياق العُماني. ومع ذلك، تفتقر منهجية تحديد تهديدات غسل الأموال إلى الشفافية وتركز على الجريمة الأصلية بدلاً من غسل الأموال. تم وصف الأساليب المستخدمة لغسل النقد والأموال المستمدة من الجرائم الأصلية إلى حد محدود. اعتمدت عملية التقييم الوطني للمخاطر على مدخلات محدودة من القطاع الخاص، مما أعاق قدرة تقييمات المخاطر القطاعية/تقييمات المخاطر الموضوعية على توفير رؤية قطاعية أكثر دقة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخاصة غسل الأموال.

ه) اعتمدت سلطنة عُمان مجموعة من التدابير لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استراتيجيتين وطنيتين وخطتي عمل وطنيتين للفترة 2020-2022 و2023-2025. وفي حين تعتبر هذه الخطوات جيدة وتهدف إلى تحسين مستوى الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي، إلا أن السلطنة اتخذت بعض التدابير على المستوى الوطني لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث لا تتم معالجة مخاطر غسل الأموال في الجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا والتي تولد متحصلات وفي بعض القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر (أي البنوك وشركات الصرافة).

و) أعفت سلطنة عمان مراكز سند للخدمات من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على وظيفتها وبنيتها وتقييم المخاطر الذي أشار إلى أنّ مخاطر الخدمات التي تقدمها منخفضة.

ز) تتوافق الأهداف والأنشطة الاستراتيجية التي تمارسها السلطات المختصة مع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتطورة فيها ومع مخاطر تمويل الإرهاب التي تم تحديدها. ومع ذلك، لا يتم استهداف مخاطر غسل الأموال بشكل منهجي في أكثر الجرائم الأصلية انتشارًا التي تولد متحصلات.

ح) وضعت سلطنة عُمان إطارًا مؤسسيًا متينًا يمكن السلطات من التعاون والتنسيق بشكل فعال من أجل وضع وتنفيذ السياسات والأنشطة الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين السياسي والعملي.

ط) بشكل عام، شاركت سلطنة عمان نتائج واستنتاجات التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 وتقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية الـ 18 من خلال حملات توعية مختلفة قامت بها للقطاع الخاص.

الإجراءات الموصى بها

ينبغي للسلطات العمانية أن:

أ) تحسن مستوى فهم مخاطر غسل الأموال من خلال إجراء تقييم مفصّل لتهديدات غسل الأموال يستند إلى منهجية واضحة. وينبغي أن يستند هذا التقييم إلى مجموعة واسعة من المعلومات من مختلف السلطات بهدف:

1. تحديد الجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا وتهديدات غسل الأموال الأجنبية؛
2. تحسين مستوى فهم أساليب غسل الأموال، بما في ذلك من النقد عبر الحدود؛
3. تعزيز مستوى فهم مخاطر غسل الأموال المتعلقة بقطاعي العقارات وتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة؛
4. إجراء تقييم أكثر شمولًا لمخاطر غسل الأموال في خدمات التحويلات المالية غير المشروعة (الحوالة) وأي مخاطر ناشئة (مثل الاستثمار الأجنبي المباشر).

ب) تضع وتنفذ سياسات استراتيجية وطنية إضافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على أحدث تقييم وطني للمخاطر وأي تقييم جديد للمخاطر لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها، بما في ذلك:

1. مخاطر غسل الأموال المرتفعة المرتبطة بالجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا والتي تولد متحصلات؛
 2. قطاعات البنوك وشركات الصرافة بسبب ارتفاع مخاطرها.
- ج) تضمن أن تكون أهداف وأنشطة السلطات المختصة متوافقة مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخاصة فيما يتعلق بالجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا.

74. إنَّ النتيجة المباشرة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة 1. والتوصيات الخاصة بتقييم الفعالية في هذا القسم هي التوصيات 1 و2 و33 و34 وبعض العناصر من التوصية 15.

النتيجة المباشرة 1 – (المخاطر والسياسات والتنسيق)

75. تتمتع سلطنة عُمان بمستوى فهم متوسط لمخاطر غسل الأموال بشكل عام ولا يزال مستوى فهمها في مجالات مختلفة يتطور، وتتمتع بمستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب. تعالج السلطنة، إلى حد ما، مخاطر غسل الأموال من خلال السياسات والأنشطة الوطنية. تم اتخاذ تدابير إضافية خاصة بتمويل الإرهاب. تتعاون السلطات العُمانية وتندسق من أجل وضع وتنفيذ السياسات والأنشطة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار إلى حد كبير.
76. استند فريق التقييم في استنتاجاته إلى مراجعة التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، ومختلف تقييمات المخاطر الموضوعية والقطاعية؛ ومحاضر اللجنة الوطنية واللجان المشتركة بين الوكالات ذات الصلة، والمناقشات مع الأفراد والأجهزة التي شاركت في عملية التقييم الوطني للمخاطر وكذلك مع ممثلي القطاع الخاص.

فهم الدولة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

77. تتمتع سلطنة عُمان بمستوى فهم متوسط لمخاطر غسل الأموال بشكل عام وبمستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب. يعتمد فهم السلطنة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المقام الأول على التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023.
78. صنّف التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 المستوى العام لتهديد غسل الأموال في سلطنة عمان بمتوسط إلى منخفض. وتتمثل أهم الجرائم الأصلية التي تدر متحصلات إجرامية في سلطنة عمان في الاحتيال والفساد والاختلاس والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. وتطرح الحركات النقدية مع اليمن أعلى مستوى من المخاطر من حيث غسل الأموال. تعتبر البنوك ومؤسسات الصرافة (الفئة أ) وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من أكثر القطاعات تعرضًا لمخاطر غسل الأموال وتم تصنيف مخاطرها بمتوسطة إلى مرتفعة. كما تم تقييم المخاطر المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين في المنطقة الحرة/المنطقة الاقتصادية الخاصة بمتوسطة إلى مرتفعة. بحسب التقييم الوطني للمخاطر، تم اعتبار شركات الصرافة، وخدمات التحويلات المالية غير القانونية (الحوالة)، والعقارات، والسلع مرتفعة القيمة أدوات تُستخدم لغسل الأموال.
79. تقيم سلطنة عُمان مخاطر تمويل الإرهاب فيها بمتوسطة إلى منخفضة، وهو ما يبدو معقولاً. وقد أدرجت السلطنة فضلاً عن مخاطر تمويل الإرهاب في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 وأعدت تقييمًا خاصًا للمخاطر في عام 2022: حيث شمل التحليلان الأنشطة الثلاثة لتمويل الإرهاب (جمع الأموال ونقلها واستخدامها). وتمكنت السلطات من تحديد أساليب وسيناريوهات تمويل الإرهاب بعد إجراء فحص شامل لتقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب، والمعلومات الاستخباراتية، والتحقيقات، والملاحقات القضائية، مع مراعاة جميع الأساليب المتصلة بالسياق العُماني.

80. أظهرت معظم السلطات عن تمتعها بمستوى فهم جيد للمخاطر في المجالات المتعلقة بتمويل الإرهاب والمخاطر الجغرافية التي تواجه البلاد ومخاطر غسل الأموال في القطاع المصرفي. ولا يزال مستوى الفهم الوطني لمخاطر غسل الأموال في المجالات الأخرى في طور النمو (خاصة في مجال تهديدات غسل الأموال الأجنبية وخدمات التحويلات غير القانونية (الحوالة) والتدفقات غير المشروعة المستمدة من الاتجار بالبشر واستغلال العمال ومن خلال القطاع غير المالي (خاصة قطاعي العقارات وتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة). يقتصر فهم المخاطر المتعلقة بالنقد على تحركات النقد عبر الحدود والتهريب بدلاً من فهم تهديدات غسل الأموال المتعلقة باستخدام النقد في السلطنة وغيرها. وأظهرت بعض السلطات (أي جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام والبنك المركزي العماني) عن تمتعها بمستوى فهم ناضج لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على التوالي ومستوى فهم أفضل مما ورد في التقييم الوطني للمخاطر. أما السلطات الأخرى، مثل شرطة عمان السلطانية وجهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فتمتع بمستوى فهم محدود لا يزال يتطور لمخاطر غسل الأموال وواجهت صعوبات في وصف مختلف تطبيقات غسل الأموال.

81. تلتزم سلطنة عمان بتحديث تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية للعمل على تقييم وطني آخر للمخاطر في السنوات القادمة. وفي وقت الزيارة الميدانية، كانت السلطنة تنظر في تحديث تقييم مخاطر الأصول الافتراضية التي تمثل تهديداً ناشئاً. كما اعترفت السلطات بالمخاطر الناشئة المتعلقة بالمشاركة الأجنبية في الشركات العمانية مع صدور قانون الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد. في هذا الصدد، يجب النظر أيضاً في التعرض المحتمل لمخاطر غسل الأموال المرتبطة بارتفاع دور مقدمي الخدمات القانونية. كما حددت السلطات خطراً ناشئاً آخر يتعلق بقرار وزارة الإسكان لعام 2022 الذي يسمح للمستثمرين غير العمانيين بشراء عقارات تجارية تزيد قيمتها عن 1.3 مليون دولار أمريكي (500 ألف ريال عماني) أو عقارات محلية تزيد قيمتها عن 650 ألف دولار أمريكي (250 ألف ريال عماني) مما يسمح للمشتري بتقديم طلب للحصول على إقامة. وأشارت السلطنة في تقييم المخاطر القطاعية إلى أن الاستثمارات الأجنبية تشكل خطراً ناشئاً يجب تقييمه في المستقبل.

تقييم المخاطر والمنهجية

82. أشارت السلطات العمانية بشكل متكرر إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 أثناء الزيارة الميدانية لإثبات فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يُعد التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، الذي قادته واعتمده اللجنة الوطنية، ثاني وأحدث تقييم وطني للمخاطر أجرته السلطنة. وقد اتبع نهجاً متدرجاً يعتمد على تقييمات مستقلة مختلفة للمخاطر: 8 تقييمات مخاطر موضوعية و10 تقييمات مخاطر قطاعية تم اعتمادها بين عامي 2020 و2023. ودمجت السلطات تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية لإنتاج تقييم وطني واحد يلخص مختلف التهديدات ونقاط الضعف ويقدم استنتاجاً حول المخاطر المتبقية. ومع ذلك، تم تقييم تهديدات غسل الأموال في مرحلة لاحقة بعد الانتهاء من مختلف تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية، وبالتالي لم يتضح على أي أساس استندت مختلف تقييمات المخاطر إلى نتائج تقييم تهديدات غسل الأموال. وعلى خلاف التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، ركز التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 أكثر على نقاط الضعف في النظام العماني، ولم يدخل في التفاصيل الدقيقة الخاصة بالمخاطر المتأصلة التي تواجهها البلاد. ولم يتمكن فريق التقييم من الاطلاع على التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 إلا في مرحلة متأخرة للغاية من الزيارة الميدانية (يعتبر التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 سرّياً) ولمدة محدودة.

83. يُعد إجراء تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية خطوة جيدة ساعدت السلطات المختصة على تعزيز فهمها للمخاطر المتعلقة بموضوعات وقطاعات محددة من خلال تحليل نفس مصادر البيانات من وجهات نظر مختلفة. وقد غطت تقييمات المخاطر الموضوعية مجموعة من المواضيع، بما فيها تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والأصول الافتراضية والمنظمات غير الربحية والأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية وحركات النقد من اليمن وتقييم تهديدات غسل الأموال، وتم إجراء تقييم مخاطر موضوعية تحديداً بشأن مراكز سند للخدمات¹⁹. وقد غطت تقييمات المخاطر القطاعية جميع المؤسسات المالية وقطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة الموجودة في السلطنة. وفي كل تقييم للمخاطر، كانت المنهجية المستخدمة معقولة واستندت إلى المخاطر المتأصلة وتدابير التخفيف المرتبطة

¹⁹ هي مراكز خدمات حكومية إلكترونية تنظمها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتغطي مجموعة واسعة من المعاملات بين المواطنين والسلطات العمانية من أجل تقديم المعلومات إلى سجل الشركات التجارية.

بالمنتجات وقنوات التسليم والمخاطر الجغرافية لاستنتاج المخاطر المتبقية. واختلفت هذه التقييمات من حيث العمق والجودة. وفي حين أنبتت بعض التقييمات عن مستوى فهم كافٍ في الدولة (تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار وحركة النقد من اليمن)، يمكن العمل على التعمق في البعض الآخر منها (الأشخاص الاعتباريين وتهديدات غسل الأموال والمنظمات غير الربحية).

84. ساهمت جميع السلطات المعنية في إعداد التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، والذي جرى العمل عليه بالاعتماد على مختلف تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية. وساهم القطاع الخاص (المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة) في تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية من خلال ملء الاستبيانات التي أعدتها كل مجموعة عمل. وتسمح هذه الاستبيانات للسلطات الرقابية بجمع المخاطر المتأصلة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي يمكن بعد ذلك تحديدها كجزء من عملية تقييم المخاطر. ومع ذلك، كانت فرص المشاركة المباشرة للقطاع الخاص محدودة، مما أعاق قدرة تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية على توفير رؤية قطاعية أكثر دقة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد أدى هذا أيضاً إلى تباين مستوى فهم المخاطر داخل القطاع الخاص في بعض المجالات (للمزيد من التفاصيل، راجع المسألة الجوهرية 4.1).

غسل الأموال

85. لقد قيّمت سلطنة عُمان تهديدات غسل الأموال من خلال تخصيص فصل لها في التقييم الوطني للمخاطر، ولكن لا تزال المنهجية الأساسية المستخدمة لتحديد أكثر الجرائم الأصلية انتشاراً غير واضحة. استندت السلطنة في تقييمها لتهديدات غسل الأموال إلى مجموعة من المعلومات النوعية (أي دراسات الحالة) والمعلومات الكمية مثل تحقيقات غسل الأموال المحلية والملاحقات القضائية والإدانات وتقارير المعاملات المشبوهة والمساعدة القانونية المتبادلة بالإضافة إلى طلبات التعاون المباشر. ومع ذلك، يرى فريق التقييم أن السلطات اعتمدت في المقام الأول على المعلومات المتعلقة بالجرائم الأصلية لتحديد التهديدات دون النظر في المعلومات المتعلقة بتهديدات غسل الأموال (مثل النقد عبر الحدود المستمد من مصادر غير مشروعة). بالإضافة إلى ذلك، فإن المنهجية المستخدمة لتصنيف أكثر الجرائم الأصلية انتشاراً غير واضحة: بينما يشير التقييم الوطني للمخاطر إلى حجم المتحصلات، ذكرت السلطات معايير أخرى (خطورة الجريمة) أثناء الزيارة الميدانية. على سبيل المثال، يعتبر التقييم الوطني للمخاطر الاتجار بالبشر أحد أكثر الجرائم الأصلية انتشاراً والتي تدر متحصلات على الرغم من أن السلطات أكدت أنه لا يدر حجماً كبيراً من المتحصلات. وعلاوة على ذلك، تم وصف الأساليب المستخدمة لغسل النقد والأموال المستمدة من الجريمة الأصلية بشكل محدود ولم تظهر السلطات بشكل عام عن تمتعها بمستوى فهم عميق لهذه الأساليب أثناء الزيارة الميدانية. على سبيل المثال، في حين أظهرت بعض السلطات، تحديداً جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة والادعاء العام، عن تمتعها بمستوى فهم كافٍ لمخاطر غسل الأموال المرتبطة بالفساد، واجهت شرطة عمان السلطانية صعوبات في وصف مخاطر غسل الأموال المرتبطة بالاتجار بالمخدرات سواء من حيث حجم المتحصلات أو أساليب غسل النقد. بالإضافة إلى ذلك، لا يُعتبر التحليل الاستراتيجي الذي أصدره المركز الوطني للمعلومات المالية مستهدفاً، بل يتناول إلى حد ما فقط المجالات مرتفعة المخاطر التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر (راجع النتيجة المباشرة 6). وهذا يغير تساؤلات حول استنتاجات تقييم المخاطر، ويؤثر بالتالي على مدى فهم السلطات للمخاطر المحلية لغسل الأموال.

86. تُعتبر المنهجية المستخدمة في الفصل الخاص بتهديدات غسل الأموال لتحديد التهديدات الأجنبية غير واضحة أيضاً. وخلص التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 إلى أن متحصلات الجريمة المحلية تشكل تهديداً منخفضاً مقارنة بمتحصلات الجريمة الأجنبية، التي تطرح تهديداً متوسطاً إلى منخفض. بالإضافة إلى ذلك، خلص التقييم الوطني للمخاطر إلى أن 18٪ من الجرائم المسجلة التي تولد متحصلات إجرامية ارتكبت خارج السلطنة وأن 12٪ منها ينطوي على سلوك يجمع بين الجريمة في السلطنة والخارج. ولم يتضح لفريق التقييم كيف حددت السلطات هذه الأرقام وخلصت إلى أن متحصلات الجريمة الأجنبية تشكل تهديداً أكبر من متحصلات الجريمة المحلية. ووجد فريق التقييم أن المنهجية المتبعة في هذا المجال ضعيفة وتفتقر إلى بعض التفاصيل الخاصة بتهديدات غسل الأموال الأجنبية (مثل البلدان والقنوات والجريمة الأصلية الأساسية المعنية). وأثر ذلك على مستوى فهم السلطات للتهديدات الأجنبية وغسل الأموال المرتبط بالجرائم الأصلية الأجنبية.

87. بالنسبة إلى نقاط الضعف، تتمتع السلطنة بمستوى فهم جيد لمخاطرها الجغرافية، ولكنها لا تزال تعمل على تطوير مستوى فهمها للمخاطر الخاصة بمختلف نقاط الضعف (مثل الحوالة، والنقد، والأشخاص الاعتباريين المعقدين). تتمتع السلطنة بمستوى فهم جيد لنقاط

الضعف الخاصة بموقعها الجغرافي وقد أخذت في الاعتبار موقعها المحدد في مختلف التقييمات التي أجريت لكل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشكل المعيار الجغرافي أحد محركات المخاطر في تقييمات المخاطر القطاعية/ تقييمات المخاطر الموضوعية. وجمعت السلطنة هذا المعيار مع تهديدات أخرى مثل حركة النقد مع اليمن (التي ترتبط أيضاً بالإمارات العربية المتحدة) مما أدى إلى أعلى مستوى من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السلطنة.

2

88. بالنسبة إلى الحوالة، تعتبرها سلطنة عُمان نقطة ضعف في الدولة، وقد أجرى المركز الوطني للمعلومات المالية تحليلاً استراتيجياً وعمل البنك المركزي العماني على دراسة مستقلة في هذا الصدد؛ ومع ذلك، لا يوجد تقييم مفصل في هذا الصدد. لم تدرج السلطات سوى قسماً حول انتشار الحوالة في السلطنة في تقييم تهديدات غسل الأموال. ومع ذلك، لم يشمل هذا القسم تفاصيل كافية نظراً لمجتمع الوافدين الكبير²⁰ الذي يعرض السلطنة لخدمات التحويلات المالية غير المشروعة (الحوالة). كان يمكن للسلطات أن تعزز فهمها لمخاطر غسل الأموال لو عملت على تحليل مستقل يأخذ سياق السلطنة في الاعتبار.

89. يشهد مستوى فهم سلطنة عُمان للنقد نمواً حالياً، وهو ما يشكل نقطة ضعف رئيسية. تعترف السلطات بالاستخدام الواسع النطاق للنقد في السلطنة، ولديها فهم جيد لحركة النقد المستورد إليها أو عبرها، وخاصة تلك المرتبطة باليمن. ويستند هذا الفهم إلى تقييم المخاطر الموضوعية المفصل الذي تم الانتهاء من العمل عليه في فبراير 2023، حيث اعتبر المخاطر المتبقية المتعلقة بنقل المجرمين للنقد من اليمن أو لأغراض إجرامية مرتفعة. وبخلاف هذا التقييم، بذلت الجهات الرقابية بعض الجهود لفهم التدفقات النقدية والتحكم في الحدود المفروضة على النقد وحظره في بعض القطاعات. على سبيل المثال، في عام 2022، أصدر البنك المركزي العماني تعميماً يتضمن تطبيقات مرتبطة بالمعاملات النقدية لفهم المخاطر المتعلقة بالنقد. وفي حين يعتبر فريق التقييم هذه الجهود خطوات إيجابية، لا يزال مستوى فهم المخاطر المرتبطة بالنقد في السلطنة قيد النمو. وتعالج التدابير التي اتخذتها السلطات المخاطر المتعلقة بنقل النقد وتهريبه بدلاً من فهم تهديدات غسل الأموال المتعلقة باستخدام النقد داخل السلطنة. خلال الزيارة الميدانية، لم تتمكن السلطات من توضيح الأساليب والقطاعات التي قد تُستخدم لغسل المتحصلات النقدية غير المشروعة في السلطنة.

90. يشهد مستوى فهم سلطنة عُمان للهيكل القانوني المعقدة نمواً حالياً (راجع النتيجة لمباشرة 5)، ويُعزى ذلك إلى عدم التركيز على التفاصيل عند إجراء تقييم المخاطر الموضوعية ذات الصلة. يفتقر التحليل إلى معلومات حول التطبيقات الرئيسية لغسل الأموال باستخدام الأشخاص الاعتباريين، وخاصة في المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة التي اعتبر التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 المخاطر فيها متوسطة إلى مرتفعة، ولم تقدم السلطات الأخرى معلومات عن وجود هيكل مؤسسية متعددة الطبقات (التقارير الاستراتيجية).

91. على مستوى القطاعات، في حين تتمتع سلطنة عُمان بمستوى فهم واضح لقطاعها المصرفي، فإن مستوى فهم مخاطر غسل الأموال لا يزال قيد النمو، وخاصة في قطاعي العقارات وتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

92. تتمتع جهات الرقابة في البنك المركزي العماني بمستوى فهم واضح ومستنير لمخاطر غسل الأموال المرتبطة بالقطاع المصرفي، باعتباره القطاع الأهم. وأجرى البنك المركزي العماني عدة تقييمات للمخاطر القطاعية يتم تحديثها، حول الكيانات الفردية، من خلال مصفوفة المخاطر الآلية، والمعلومات التي تقدمها الكيانات المبلّغة سنوياً والفعاليات المخصصة.

93. وعلى الرغم من الخطوات التي أُخذت في النصف الأخير من فترة المراجعة لتعزيز مستوى فهم مخاطر غسل الأموال في قطاع تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، تتمتع السلطات المختصة، وخاصة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، بمستوى فهم محدود ولا يزال في طور النمو لمخاطر غسل الأموال المتعلقة بهذا القطاع. ويترشح القطاع العديد من التحديات، حيث يوجد 785 كياناً في جميع أنحاء البلاد واعتبر التقييم الوطني للمخاطر هذا القطاع أحد أكثر القطاعات خطورة (تم تقييم المخاطر المتبقية فيم بمتوسطة إلى مرتفعة). ويركز الفهم على المخاطر المتعلقة بهريب الذهب بدلاً من تعميق الفهم ليشمل أساليب غسل الأموال من خلال قطاع تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. بالنسبة إلى قطاع العقارات، تتمتع السلطات المختصة بمستوى فهم محدود لهذا القطاع. تعتبر سلطنة عُمان المخاطر المتعلقة بالعقارات متوسطة إلى منخفضة وأخذت في الاعتبار عوامل مختلفة في تقييم المخاطر القطاعية (مخاطر العملاء، والمخاطر الجغرافية، ومخاطر المنتجات

²⁰ يشكل الوافدون 43.15% من نسبة السكان.

والخدمات، ومخاطر القنوات، وما إلى ذلك). وفي حين تُعتبر المنهجية سليمة، يبدو أنه تم التقليل من المخاطر، حيث وردت عدة دراسات حالة تم فيها استخدام قطاع العقارات لغسل المتحصلات غير المشروعة التي ولّدها الفساد والاحتيال والاتجار بالمخدرات.

تمويل الإرهاب

94. تقيّم سلطنة عُمان مخاطر تمويل الإرهاب بمتوسطة إلى منخفضة، وهو ما يبدو معقولاً. وقد أدرجت السلطنة فصلاً عن مخاطر تمويل الإرهاب في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 وأصدرت تقييماً مخصصاً للمخاطر في عام 2022. واتبعت السلطات منهجية واضحة في إجراء تقييم تهديدات تمويل الإرهاب لعام 2022، وهو ما ينعكس أيضاً في الفصل المخصص لهذا الموضوع في التقييم الوطني للمخاطر. ويشمل هذا التقييم تحليلاً شاملاً للمراحل الثلاث لتمويل الإرهاب (جمع الأموال ونقلها واستخدامها) بعد فحص تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب، والمعلومات الاستخباراتية، والتحقيقات، والملاحقات القضائية، وقد حدد سيناريوهات ذات صلة بمخاطر السلطنة وسياقها. وترتبط أهم تهديدات تمويل الإرهاب في السلطنة بمرحلة النقل: تم تحديد مستوى المخاطر الخاصة بالأموال المرتبطة بالإرهاب بمتوسطة إلى مرتفعة، وخاصة فيما يتعلق بهرب النقود، وإعادة شحن البضائع، وتحويل الأموال من/إلى دول مرتفعة المخاطر. أمّا المخاطر المرتبطة بجمع الأموال لأغراض تمويل الإرهاب من خلال الأصول الافتراضية فتم تقييمها بمتوسطة إلى منخفضة في السلطنة. وينطوي تمويل الإرهاب في السلطنة في الغالب على مبالغ صغيرة من الأموال، معظمها من النقود. ولم يتم تسجيل أي هجمات إرهابية في السلطنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يتم تحديد أي منظمة إرهابية نشطة على أراضيها، ولا يوجد أي مواطن عماني مدرج على قوائم الإرهاب التابعة للأمم المتحدة.

95. تتمتع سلطنة عُمان بمستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب. وتُعد جهاز الأمن الداخلي الجهة المسؤولة عن مكافحة تمويل الإرهاب في السلطنة، ويُعتبر مستوى فهمه لطريقة تجلّي تهديدات تمويل الإرهاب الأنضج بين جميع السلطات المختصة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت السلطات المختصة عن تمتعها بمستوى فهم جيد للسياق الإقليمي. ويشمل ذلك النزاعات الجارية ووجود منظمات إرهابية في اليمن وسوريا، والتطورات الأخيرة في أفغانستان، والوضع غير المستقر في عدة أجزاء من شمال أفريقيا، مما يعرض المنطقة لمخاطر تمويل الإرهاب.

السياسات الوطنية لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها

96. اعتمدت سلطنة عُمان مجموعة من التدابير لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استراتيجيتين وطنيتين (2020-2022 و2023-2025) وخطتي عمل وطنيتين مرتبطين بهما. وفي حين تُعتبر هذه الخطوات جيدة وتهدف إلى تحسين الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي، لم تتخذ السلطنة سوى بعض التدابير على المستوى الوطني لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حددها التقييمان الوطنيان للمخاطر لعامي 2018 و2023، حيث لم تتم معالجة مخاطر غسل الأموال في الجرائم الأصلية الأكثر انتشاراً والتي تدر متحصلات وفي القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر (مثل البنوك وشركات الصرافة).

97. وضعت اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخطة عمل وطنية تستند إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 للفترة 2020-2022. تحدد الاستراتيجية الوطنية 2020-2022 الأهداف الاستراتيجية لسلطنة عمان لتحسين الالتزام والفعالية في مختلف مجالات نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تحدد خطة العمل الوطنية الإجراءات التي يتعين على كل سلطة اتخاذها. ركزت الوثيقتان بشكل أساسي على تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطني في السلطنة. تضمنت الاستراتيجية الوطنية 2020-2022 اثني عشر هدفاً استراتيجياً واسع النطاق، بما في ذلك: تطوير مستوى فهم المخاطر، وتعزيز مكانة وحدة المعلومات المالية، وتحسين جهود أجهزة إنفاذ القانون في الكشف عن غسل الأموال والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً، وتعزيز استخدام التدابير المؤقتة والمصادرة، وتحسين الرقابة مع إعطاء الأولوية للقطاعات مرتفعة المخاطر، وتحديد واعتراض خدمات تحويل الأموال غير المرخصة (الحوالة)، وتعزيز مكافحة تمويل الإرهاب، وتعزيز مستوى المساعدة المقدمة للشركاء الدوليين، وما إلى ذلك.

98. ورغم أن سلطنة عُمان أحرزت تقدماً كبيراً في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن كل هذه الأهداف تعكس الجوانب العامة لنظام فعال بموجب معايير مجموعة العمل المالي ولا تشمل تدابير مستهدفة لمعالجة مخاطر غسل الأموال المحددة. ويشمل ذلك تدابير لمعالجة المخاطر المتعلقة بما يلي:

أ) الجرائم الأصلية التي تم تحديدها على أنها مرتفعة المخاطر في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 (الفساد والتهرب الضريبي والتزوير والاستغلال الجنسي) باستثناء التدابير التشريعية التي تم اعتمادها في عام 2020 لإصلاح نظام الكفالة²¹ بهدف التخفيف من المخاطر المتعلقة باستغلال العمال المهاجرين؛

ب) القطاعات المعرضة للمخاطر التي حددها التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 (مثل البنوك وتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وشركات الصرافة (محو الأموال)).

99. قدمت السلطات أمثلة على الإجراءات التي تم تنفيذها بعد صدور التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018. وتُعد هذه الإجراءات خطوات إيجابية، ولكن معظمها ذات طبيعة فنية في مجال الالتزام بمعايير مجموعة العمل المالي ولا تستهدف مخاطر محددة:

أ) إنشاء وحدات مخصصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة (وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان في عام 2020، ووزارة العدل والشؤون القانونية في عام 2021) وزيادة الموارد البشرية في وحدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لجهات الرقابة على القطاع المالي؛

ب) إعادة هيكلة وظيفة اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب كمنسق وطني لعمليات الإدراج وتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة وإعلام الجهات بها لتعزيز فعالية نظام العقوبات المالية المستهدفة من خلال إنشاء جهة مركزية للخبرات المختصة في هذا المجال والحد من ازدواجية عند تخصيص الموارد له؛

ج) اعتماد النظام الأساسي للمركز الوطني للمعلومات المالية بما يسمح بالعضوية في مجموعة إيغمونت؛

د) إنشاء لجنة فرعية للتحقيق في غسل الأموال لتحسين التعاون بين السلطات العمانية في القضايا الفعلية؛

هـ) توسيع نطاق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل مطوري العقارات (اللائحة رقم 2022/244).

100. إن غياب سياسات وطنية واضحة خاصة بكل هدف استراتيجي يصعب على فريق التقييم أن يفهم بوضوح ما إذا كانت السلطنة قد نظرت في اتخاذ تدابير مخصصة لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها في هذا الصدد وإلى أي مدى تم ذلك. وخلال الزيارة الميدانية، أشارت السلطات إلى بعض التدابير التي لا تتعلق مباشرة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، بناء سياج على الحدود مع اليمن وهو ما اعتبرته السلطات تدابير وطنية للتخفيف من المخاطر الجغرافية.

101. أثناء الزيارة الميدانية، أشارت السلطات أيضاً إلى تدبير آخر اتخذته بعد التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018، وهو تنفيذ نظام الإقرار عن حركة النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود لأي مبلغ يزيد عن 6000 ريال عماني (حوالي 15500 دولار أمريكي). ووفقاً للسلطات، جاءت هذه السياسة كاستجابة للتخفيف من تعرض السلطنة للمخاطر المتعلقة باستخدام النقد وهو ما تم تحديده على أنه مرتفع المخاطر في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018. ويقر فريق التقييم بالخطوات الإيجابية المتخذة، لكنه يلاحظ أن هذا المطلب لا يمكن اعتباره سياسة محددة لأن نظام الإقرار/الإفصاح هو أحد متطلبات معايير مجموعة العمل المالي (التوصية 32). كما اعتبرت السلطات القرار المتعلق بالدول مرتفعة المخاطر (2022/3) إجراءً للتخفيف من المخاطر الجغرافية - يتطلب هذا القرار الذي اتخذته اللجنة الوطنية لتحديد الدول مرتفعة المخاطر من المؤسسات المالية تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة (تطبيق التوصية 19). وعلى نحو مماثل، حظرت السلطات استخدام النقد، في فبراير 2021، عند شراء الأوراق المالية واستلام المدفوعات من وثائق التأمين على الحياة، دون أن تشمل هذه السياسة القطاعات

²¹ الكفالة نظام رعاية يكفل فيه أصحاب العمل العامل المهاجر للسماح له بالعمل في بلد المقصد. وقد يؤدي هذا النظام إلى الاتجار بالبشر لأن العامل المهاجر يعتمد على أصحاب العمل وقد يولد متحصلات غير مشروعة.

مرتفعة المخاطر (مثل قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات). وقد أحرزت السلطات تقدماً في هذا الصدد بعد اعتماد الاستراتيجية الوطنية الثانية وخطة العمل الوطنية المرتبطة بها (2023-2025) من خلال توسيع هذه السياسة في مايو 2023 لتشمل القطاعات مرتفعة المخاطر (مثل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات، باستثناء مطوري العقارات حيث كانت المعاملات النقدية محظورة منذ عام 2016) وهو ما يُعتبر أهم ويتماشى مع النهج القائم على المخاطر (راجع القسم أدناه).

102. بعد اعتماد التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، وضعت سلطنة عُمان الاستراتيجية الوطنية الثانية وخطة العمل الوطنية للفترة 2023-2025. ومن خلال هذا الإطار، تطبق السلطنة ثمانية أهداف استراتيجية بما في ذلك: مواصلة تطوير مستوى فهم المخاطر الوطنية وسياسات وتدابير التخفيف المرتبطة بها، وإجراء التحقيقات المالية لحجز ومصادرة الممتلكات المتعلقة بالجريمة وتحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها وملاحقة جميع أنواع غسل الأموال ومصادرة الممتلكات الإجرامية، إلخ. ومن خلال هذا الإطار، أحرزت السلطنة تقدماً في تطبيق بعض السياسات والأنشطة بما يتماشى بشكل أكبر مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها. يتضمن ذلك اعتماد سياسة جديدة في مايو 2023 تحظر المعاملات النقدية في شركات السمسرة العقارية (التي تزيد عن 6000 ريال عماني / 15500 دولار أمريكي) وفي قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (التي تزيد عن 5000 ريال عماني / 13000 دولار أمريكي)، والتنفيذ المستمر لسجل المستفيد الحقيقي لشركات البر الرئيسي والمناطق الحرة للاستجابة للمخاطر المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين (راجع النتيجة المباشرة 5). هذه بعض الأمثلة الجيدة عن العمل للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها على المستوى الوطني، ولكن معظم الإجراءات في الاستراتيجية الوطنية الثانية وخطة العمل الوطنية تشكل تدابير يجب اتخاذها على مستوى الوكالة (راجع القسم المعني بأهداف وأنشطة السلطات المختصة)، بدلاً من المستوى الوطني. على سبيل المثال، استجابةً للمخاطر الرئيسية التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، أي حركة النقد عبر الحدود، نفذت السلطنة تدابير مختلفة لتخفيف من المخاطر من خلال الإدارة العامة للجمارك. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعض المجالات المعرضة للمخاطر دون معالجة، حيث لم يتم اتخاذ أي تدابير محددة للاستجابة لمخاطر غسل الأموال المرتبطة بأكثر الجرائم الأصلية انتشاراً والقطاعات المعرضة للمخاطر (البنوك، وشركات الصرافة وغيرها).

103. بالنسبة إلى تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الاستراتيجيتين الوطنيتين اللتين تركزان على تعزيز قدرات السلطات على الكشف عن حالات تمويل الإرهاب بما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب وتحديد جميع مراحل (جمع الأموال ونقلها واستخدامها)، اعتمدت سلطنة عُمان استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب في عام 2021. وتروج الاستراتيجية لنهج متعدد الوكالات ومتعدد التخصصات، لا يشمل فقط قدرة أجهزة إنفاذ القانون وإجراءاتها، بل يتضمن أيضاً مبادرات أخرى مثل نشر الوعي في المجتمع والالتزام السياسي بمكافحة الإرهاب ودمج هذا الموضوع في العمل الديني والثقافي والاقتصادي. وتستند الاستراتيجية إلى أربع "ركائز" (تعتمد على 8 مبادئ و11 هدفاً بما في ذلك مكونات تمويل الإرهاب): منع الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، وبناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون واحترام حقوق الإنسان. ولكل ركيزة في الاستراتيجية عناصر وإجراءات متعددة يجب اتخاذها من أجل تنفيذ الاستراتيجية. بالنسبة إلى مكونات تمويل الإرهاب، تتضمن الاستراتيجية من بين أمور أخرى العناصر والإجراءات التالية: إجراء تحقيقات مالية موازية لتحديد تمويل الإرهاب؛ وزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب؛ وتقييم إجراءات السلطات المختصة لمكافحة تمويل الإرهاب (راجع النتيجة المباشرة 9). ومع ذلك، انتهت صلاحية استراتيجية مكافحة الإرهاب بحلول وقت الزيارة الميدانية، وكانت السلطات بصدد تحديثها.

الإعفاءات والتدابير المعززة والمبسطة

104. لقد أعفت سلطنة عمان مراكز سند للخدمات من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على هيكلها وبناءً على تقييم أثبت أن المخاطر التي تطرحها الخدمات التي تقدمها هذه المراكز منخفضة. تتولى مراكز سند مجموعة من المعاملات (مزاييا الضمان الاجتماعي، رخصة السوق، تصاريح العمل...) بين المواطنين والسلطات العمانية، وتخضع لتنظيم هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يتعين عليها الحصول على ترخيص قبل التشغيل. بناءً على تقييم مراكز سند الذي تم إجراؤه في عام 2022 ونشره في يناير 2023، حددت سلطنة عمان المخاطر حتى تفهم ما إذا كان الإعفاء مبرراً. بالفعل، لا تقدم مراكز سند الخدمات إلا للأفراد الذين يحملون بطاقة هوية سكنية صالحة (قبل إصدار شرطة عمان السلطانية تصريح بطاقة الهوية لغير المقيم). تفرض مراكز سند للخدمات رسوماً ثابتة (مبالغ منخفضة) ولا يمكن التفاوض بشأنها. ومن الناحية العملية، يمكن لمراكز سند ملء الطلب على منصة استثمار بسهولة (منصة تابعة لوزارة التجارة

والصناعة وترويج الاستثمار نيابة عن العميل، ولكنها لا تقدم أي خدمات استشارية. وبالنظر إلى الدور المحدود لهذه المراكز (مساعدة المواطنين على ملء النموذج دون أي خدمات استشارية) وتحديدها لهوية العملاء شخصيًا، يبدو الإعفاء مبررًا.

2

105. يتطلب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الكيانات المبلغة تطبيق تدابير معززة ومبسطة بما يتماشى مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتبرز المحفزات المعروفة للتدابير المعززة عند استخدام النقد، وفي حالات الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، والمعاملات التي تنطوي على دول مرتفعة المخاطر وغيرها.

106. وعلى نحو مماثل، حددت الدولة أيضًا إمكانية تطبيق تدابير العناية الواجبة المبسطة في الحالات التي تكون فيها المخاطر منخفضة، على سبيل المثال، تصنف السلطات المختصة في السلطنة الأوقاف على أنها منخفضة المخاطر وتطبق العناية الواجبة المبسطة على معظم الإجراءات المرتبطة بها.

أهداف وأنشطة السلطات المختصة

107. تتسق الأهداف والأنشطة الاستراتيجية للسلطات المختصة بشكل عام مع السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واتخذت السلطات تدابير جيدة لمعالجة مخاطر تمويل الإرهاب التي تم تحديدها، وخطوات إيجابية بشكل عام لمعالجة مخاطر غسل الأموال.

108. بشكل عام، تتوافق أهداف وأنشطة أجهزة إنفاذ القانون مع الاستراتيجية الوطنية. اعتمد الادعاء العام والإدارة العامة للجمارك وجهاز الأمن الداخلي تدابير واضحة تتوافق مع المخاطر التي تم تحديدها. ومع ذلك، في حين اتخذت شرطة عمان السلطانية خطوات إيجابية لتحسين أنشطتها، لا تزال هناك مشاغل حول غياب تدابير محددة تستهدف الجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا بشكل منهجي. تشمل بعض الأنشطة التي تقوم بها مختلف أجهزة إنفاذ القانون ما يلي:

أ) أنشأ الادعاء العام إدارة خاصة بغسل الأموال في إدارة خاصة بغسل الأموال، وعين مدعين ماليين في 11 محافظة في سلطنة عمان، وقدم تدريبًا متخصصًا (على سبيل المثال، على أنواع مختلفة من غسل الأموال (مثل الغسل الذاتي للأموال، وغسل الأموال من قبل طرف ثالث، وغسل الأموال المستقل)). اعتمد الادعاء العام دليلًا حول إدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة ودليلًا حول عمليات التعاون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، أصدر الادعاء العام دليلًا حول إنفاذ القانون.

ب) اعتمدت الإدارة العامة للجمارك تدابير تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية وتتوافق مع المخاطر التي تم تحديدها. عززت الجمارك الضوابط الأمنية مع اليمن، وزادت عدد الموظفين في كل نقطة حدودية مع اليمن (من 8 إلى 15)، وقيدت حركة النقد عبر حدود واحدة (المزبونة) لفترة محدودة خلال اليوم وخصصت فريقًا مستهدفًا متخصصًا لمراقبة حركة النقد واستهداف الركاب على معبر المزبونة وتنفيذ إجراءات للتأكد من مصدر الأموال (مثل المستندات المختومة من السفارات والسجل التجاري) وإخطار دولة الإمارات في حالة العبور من خلال شبكة RILO التابعة لمنظمة الجمارك العالمية. لقد عدلت الإدارة العامة للجمارك إجراءات التفتيش لديها وحدثت مؤشرات الاشتباه والمخاطر ودمجتها في النظام الآلي.

ج) اعتمد جهاز الأمن الداخلي تدابير تتماشى مع الاستراتيجية الوطنية وتتوافق مع المخاطر التي تم تحديدها. وعزز وجوده على الحدود مع اليمن، وقام بتدريب موظفي الحدود على اكتشاف الحركة المشبوهة للأموال، كما تمكن من الوصول إلى الإقرارات النقدية. وعزز تنسيقه مع المركز الوطني للمعلومات المالية والإدارة العامة للجمارك والادعاء العام من خلال تبادل المعلومات. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الجهاز دليلًا حول تمويل الإرهاب.

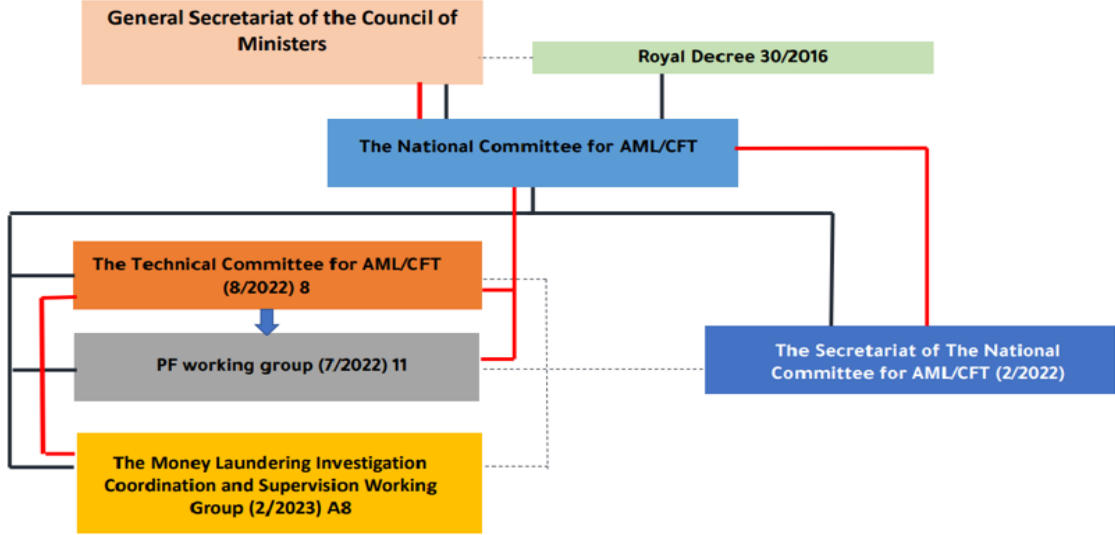
د) أنشأت شرطة عمان السلطانية إدارة خاصة لمكافحة غسل الأموال للتحقيق في القضايا الأكثر خطورة وتعقيدًا، وفرضت نموذجًا للتحقيق المالي لتوجيه المحققين، واعتمدت أداة لترتيب الحالات حسب الأولوية، ووضعت مؤشرات أداء رئيسية لمراقبة جميع أنواع غسل الأموال وعززت من تدريب موظفيها.

109. رفع المركز الوطني للمعلومات المالية من عدد موارده البشرية، خاصة في قسم التحليل والإحصاء، وعمل على تطوير حل من تكنولوجيا المعلومات لترتيب تقارير المعاملات المشبوهة حسب الأولوية باستخدام الذكاء الاصطناعي ودمج تعليقات الكيانات المبلغة في أداة تكنولوجيا المعلومات. وضع المركز الوطني للمعلومات المالية دليلاً حول مسائل تمويل الإرهاب وأصبح عضوًا في اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لتحسين التنسيق في عام 2022. تم تصميم خطة العمل الوطنية 2020-2022 لتعزيز دور المركز الوطني للمعلومات المالية.
110. في حين تتوافق أهداف وأنشطة جهات الرقابة على المؤسسات المالية (البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال) بشكل عام مع الاستراتيجية الوطنية (2020-2022)، إلا أنه سيتعين عليها في المستقبل أن تتكيف بشكل أفضل مع البيئة المتغيرة (انفتاح الأسواق العمانية، والمخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية). تتضمن بعض الأنشطة التي تقوم بها جهات الرقابة على المؤسسات المالية إنشاء قسم مخصص لمكافحة غسل الأموال، يتم تخصيص الموظفين المناسبين والمدربين له. لقد حسنت كلتا الجهتين الرقابيتين معالجة البيانات من خلال نظام تكنولوجيا المعلومات الآلي. بالإضافة إلى ذلك، أجرى البنك المركزي العماني تقييمات للمخاطر لقطاعات مكاتب الصرافة (ذات المخاطر المتوسطة إلى المرتفعة)، وشركات التأجير التمويلي، ومقدمي خدمات الدفع (المخاطر الناشئة).
111. تُعتبر أنشطة جهات الرقابة على الأعمال والمهين غير المالية المحددة أكثر حداثة، إذ بدأت عمليات التفتيش الميداني على قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات في عام 2021، على الرغم من أن التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 كان قد حدد المخاطر - خاصة لقطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات.

التنسيق والتعاون الوطني

112. تقوم السلطات العمانية بالتعاون والتنسيق لوضع وتنفيذ السياسات والأنشطة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار إلى حد كبير. وقد اعتمدت السلطنة إطارًا مؤسسيًا قويًا في هذا الصدد. تتعاون السلطات المختصة وتنسق بشكل فعال على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي.
113. تعد اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، منذ إنشائها في عام 2002، اللجنة الرفيعة المستوى التي توفر إطارًا فعالًا للتنسيق والتعاون. اعتمدت اللجنة الوطنية الاستراتيجية الوطنية لعامي 2020 و2023. وتضم اللجنة الوطنية عضوية واسعة تشمل كافة الجهات الرقابية وجهات إنفاذ القانون ذات الصلة بأنشطة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرأسها الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني وتجتمع مرة أو مرتين في السنة. لقد زاد عدد اجتماعاتها مؤخرًا، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى عملية التحضير للتقييم المتبادل والزيارة الميدانية. النتيجة الرئيسية للجنة الوطنية اعتمادها للاستراتيجيتين الوطنيتين في عامي 2020 و2023 بالإضافة إلى التقييم الوطني للمخاطر المعتمد في عام 2023 الذي أعدته اللجنة الفنية.
114. وتلقى اللجنة الوطنية الدعم من لجنة فنية أنشئت في عام 2002. ويتألف أعضاء اللجنة الفنية من كبار المسؤولين التنفيذيين من جميع أعضاء اللجنة الوطنية، بالإضافة إلى ممثلين عن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والسلطة القضائية المستقلة. لقد سهلت اللجنة الفنية التعاون المنهجي بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال عقد اجتماعات متكررة (أقله مرة واحدة في الشهر). وتم تكليف اللجنة الفنية بإعداد الاستراتيجيات الوطنية ومتابعة تنفيذها عن كثب. بالإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة الفنية تقييمات المخاطر الموضوعية والقطاعية (بالتنسيق مع مجموعات العمل ذات الصلة) وعملت على صياغة التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023. ويعمل رئيس اللجنة الفنية كأمين سر للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع الشكل 2.1).

الشكل 2.1. هيكل لجنة التنسيق سلطنة عمان



115. لتسهيل التعاون في مسائل غسل الأموال بما يتماشى مع خطة العمل الوطنية (2020-2022)، أنشأت اللجنة الوطنية رسميًا في عام 2023 اللجنة الفرعية للتحقيق في جرائم غسل الأموال، والتي بدأت عملها منذ عام 2021. وقد أثبتت اللجنة الفرعية فائدتها من خلال عقدها 13 اجتماعًا لتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون والجهود المشتركة بين الوكالات لفهم غسل الأموال ومكافحته. على سبيل المثال، أصدرت اللجنة الفرعية دليلًا حول إنفاذ القانون ونموذجًا خاصًا بالتحقيق المالي، يعمل كدليل لضمان مراعاة الجوانب المالية في المتحصلات التي تولدها الجرائم الأصلية بشكل صحيح في سياق التحقيقات الأولية والجنائية. كما عملت اللجنة الفرعية على مصفوفة ترتب القضايا حسب الأولوية وتسعى إلى ضمان قيام شرطة عمان السلطانية بإعطاء الأولوية للتحقيقات بما يتماشى مع المخاطر التي حددها التقييم الوطني للمخاطر. يشكّل تعزيز التعاون بين جهات إنفاذ القانون والبنوك مثالاً آخر على التنسيق الجيد (أصدر البنك المركزي العماني تعميمًا لإلزام البنوك بالرد في غضون 5 أيام عمل)، بالإضافة إلى ارتفاع عدد مذكرات التفاهم الموقعة بين مختلف الأطراف (على سبيل المثال، الادعاء العام/شرطة عمان السلطانية/المركز الوطني للمعلومات المالية؛ الادعاء العام/شرطة عمان السلطانية/ جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة؛ الادعاء العام/جهاز الضرائب...). كما تسمح اللجنة الفرعية بتبادل المعلومات حول مواضيع محددة بين أعضائها (مثل قنوات التحويل غير الرسمية، والاحتيال القائم على الاستثمارات الوهمية، إلخ).

116. بالنسبة إلى تمويل الإرهاب، تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تتمحور ولايتها حول مكافحة الإرهاب، مسؤولية استراتيجية مكافحة تمويل الإرهاب في السياسات وتنفيذها (على سبيل المثال، استراتيجية مكافحة الإرهاب، والتدريب، والموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، والإرشادات). تضم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أعضاء من 8 وكالات. وتتولى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب التنسيق بشكل فعال مع اللجان الاستراتيجية الأخرى. وتعد اجتماعات مشتركة مع اللجنة الوطنية، ويتم تمثيلها في مجموعة التنسيق الخاصة بتمويل الانتشار (انظر أدناه). يُعتبر جهاز الأمن الداخلي نقطة الاتصال في الاستجابة الوطنية لسلطنة عمان لمكافحة تمويل الإرهاب في القضايا التشغيلية. ويضطلع الجهاز بدور استراتيجي في اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب من حيث جمع المعلومات ومشاركتها. أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لجنة العقوبات المالية المستهدفة التي تركز على مقترحات الإدراج وتنفيذها بمجرد اعتمادها.

117. تُعتبر مجموعة التنسيق الخاصة بتمويل الانتشار - التي أنشئت في عام 2022 في إطار اللجنة الوطنية - نقطة الاتصال للتنسيق في جميع مسائل تمويل الانتشار. تضم عددًا واسعًا من الأعضاء (الجهات الرقابية، جهات إنفاذ القانون، تسجيل السفن، تسجيل الأراضي، المركز الوطني للمعلومات المالية، الادعاء العام، الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب...).

تعكس هذه اللجنة الجهود التي تبذلها سلطنة عمان لتنسيق أعمالها في مكافحة تمويل الانتشار مع قيام الجهات الرقابية باتخاذ إجراءات مخصصة. يتمثل أحد إنجازات هذه المجموعة الرئيسية في تقييم مخاطر تمويل الانتشار الذي يركز على أساليب التهريب من العقوبات، وإصدار وثيقة تطبيقات تمويل الانتشار وبذل جهود لرفع مستوى الوعي في صفوف أعضاء اللجنة الفرعية. استهدف البنك المركزي العماني بعض البنوك التي قد تكون عرضة لتمويل الانتشار بناءً على تقييمها وكان بصدد إصدار تعميم بشأن السلع ذات الاستخدام المزدوج أثناء الزيارة الميدانية.

118. بالإضافة إلى الهياكل الوطنية للتنسيق محلياً في مسائل غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، وضعت السلطات آليات رسمية وغير رسمية فعالة مما يثبت التعاون بين عدة وكالات. على سبيل المثال: التعاون بين البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال (مثل العمل على الإجراءات/الإرشادات) والتدريب الذي يقدمه البنك المركزي العماني لجهات الرقابة على الأعمال والمهني غير المالية المحددة من أجل تصميم وثائقها الرقابية؛ مجموعة العمل الخاصة بالأعمال والمهني غير المالية المحددة: عقد اجتماعات ربع سنوية منذ عام 2022 وتلقي الدعم من البنك المركزي العماني لإنشاء المجموعة؛ واتفاقيات التعاون بين المركز الوطني للمعلومات المالية والادعاء العام/شرطة عمان السلطانية/ الجمارك (ديسمبر 2022) والجهات الرقابية (البنك المركزي العماني، الهيئة العامة لسوق المال، وزارة الشؤون القانونية، وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وزارة الإسكان، ملاءة، جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وجهاز الضرائب) بالإضافة إلى برنامج التعاون بين الهيئة العامة لسوق المال والادعاء العام من أجل تبادل المعلومات حول أسواق رأس المال وقطاع التأمين.

وعي القطاع الخاص بالمخاطر

119. عممت سلطنة عمان نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 ذات الصلة على المؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمنظمات غير الربحية. ومع ذلك، كان نشر نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 متأخراً ومحدوداً.
120. تم تنفيذ أنشطة توعية واسعة النطاق عند إصدار التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023. فبعد اعتماد اللجنة الوطنية للتقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، عممت الجهات الرقابية النسخة الكاملة إلكترونياً على جميع الكيانات الخاضعة لرقابتها في سبتمبر 2023. وأعقب ذلك 14 ندوة عبر الإنترنت كجزء من حملة "أربعاء مكافحة غسل الأموال" حيث عرضت السلطات نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 ونتائج تقييمات المخاطر الموضوعية وتقييمات المخاطر القطاعية (المنظمات غير الربحية، تمويل الإرهاب، تمويل الانتشار، الأشخاص الاعتباريون...) للحرص على أن تكون القطاعات ذات الصلة على دراية بنتائج المخاطر التي تم تحديدها.
121. وقد تمت مناقشة نتائج التقييم الوطني للمخاطر بمزيد من التفصيل في الاجتماعات والمؤتمرات مع القطاع الخاص، بما في ذلك 4 مؤتمرات. أبلغ ممثلو القطاع الخاص خلال الزيارة الميدانية عن استخدامهم للتقييم الوطني للمخاطر عند إجراء تقييمات المخاطر الخاصة بهم. وعلى وجه الخصوص، أوضحوا لفريق التقييم أنهم قاموا بتكرار نتائج التقييم الوطني للمخاطر في تقييمات المخاطر الخاصة بهم.
122. كانت جهود التوعية بشأن التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 محدودة. فقد حضر عدد قليل من الكيانات المبلّغة (البنوك وشركات الصرافة) ورشة عمل للتوعية في ديسمبر 2021 نظماً البنك المركزي العماني. ولم تستفد المؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة الأخرى من جهود التوعية إلا في عام 2022 عندما شاركت في ندوتين عبر الإنترنت ("أربعاء مكافحة غسل الأموال") نظمتها السلطات بشأن نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 1

2

اتخذت سلطنة عُمان خطوات لزيادة فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني من خلال أحدث تقييم وطني للمخاطر (2023)، والذي استند إلى مختلف تقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية. وقد منحت هذه الخطوات السلطنة فهمًا جيدًا لتمويل الإرهاب والمخاطر الجغرافية والقطاع المصرفي. ولا يزال مستوى فهم مخاطر غسل الأموال في مجالات أخرى قيد النمو (خاصة في مجال تهديدات غسل الأموال الأجنبية وخدمات التحويلات غير القانونية (الحوالة) والتدفقات غير المشروعة التي ولدها الاتجار بالبشر واستغلال العمالة ومن خلال القطاع غير المالي خاصة قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات).

اتبعت السلطات منهجية واضحة في إجراء تقييم تهديدات تمويل الإرهاب لعام 2022. وعلى خلاف ذلك، فإن المنهجية المستخدمة لتحديد التهديدات الرئيسية لغسل الأموال والمخاطر المرتبطة بالجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا غير واضحة وتفتقر إلى التفاصيل. وقد تم وصف أساليب غسل الأموال في السلطنة في التقييم الوطني للمخاطر بدرجة محدودة.

ورغم أن السلطنة أحرزت تقدمًا كبيرًا في تحسين إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تنفيذ استراتيجيتين وطنيتين وخطتي عمل وطنيتين، لم يتضح كيف يتم استهداف هذه التغييرات الواسعة النطاق بشكل كافٍ لمعالجة مخاطر غسل الأموال المحددة، حيث تعكس جميع الأهداف في الاستراتيجيات الوطنية الجوانب العامة لنظام فعال بموجب معايير مجموعة العمل المالي.

لقد اعتمدت سلطنة عُمان إطارًا مؤسسيًا متينًا للتعاون والتنسيق من أجل وضع وتنفيذ السياسات والأنشطة الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار، وأظهرت عن وجود تنسيق قوي على مستوى السياسات والمستوى التشغيلي.

على الرغم من الجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني والتعاون والتنسيق الجيد، لا تزال هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة لمستوى فهم مخاطر غسل الأموال والتدابير المخففة، حيث إن المنهجية المستخدمة لتحديد التهديدات الرئيسية لغسل الأموال غير واضحة وتفتقر إلى التفاصيل، ولا تتعامل السياسات الاستراتيجية الوطنية بشكل منهجي مع معظم الجرائم الأصلية الأكثر انتشارًا والمرتبطة بغسل الأموال. وقد سببت أوجه النقص هذه صعوبات للسلطات المختصة عند وصف مخاطر غسل الأموال بدقة، وهي المخاطر التي تحظى بوزن مهم في سياق السلطنة.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى متوسط من الفعالية في النتيجة المباشرة 1.

الفصل الثالث – النظام القانوني والمسائل التشغيلية

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

5

الاستنتاجات الرئيسية

النتيجة المباشرة 6

- (أ) يمكن للمركز الوطني للمعلومات المالية وأجهزة إنفاذ القانون (شرطة عمان السلطانية، والإدارة العامة للجمارك، والادعاء العام، وجهاز الأمن الداخلي، وجهاز الضرائب وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة) الوصول بانتظام إلى مجموعة واسعة من قواعد البيانات وغيرها من المعلومات ذات الصلة، بشكل مباشر وفي الوقت الفعلي في معظم الأحيان، ويمكن أن تستخدمها في التحقيقات للعمل على الأدلة وتتبع المتحصلات الجنائية المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب.
- (ب) يلعب المركز الوطني للمعلومات المالية دورًا محوريًا في إنتاج وإثراء واستخدام المعلومات المالية. يستخدم الادعاء العام وشرطة عمان السلطانية، وجهاز الأمن الداخلي، وجهاز الضرائب وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة المعلومات المالية من المركز الوطني للمعلومات المالية إلى حد كبير لتطوير الأدلة وتتبع المتحصلات الإجرامية المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، يقتصر استخدام الإدارة العام للجمارك للمعلومات المالية على الجرائم الأصلية عبر الحدود (مثل التهريب أو الجرائم الجمركية) بدلاً من قضايا غسل الأموال.
- (ج) يتلقى المركز الوطني للمعلومات المالية عددًا متزايدًا من تقارير المعاملات المشبوهة عالية الجودة من المؤسسات المالية في القطاعات مرتفعة المخاطر (كالبانوك وشركات تحويل الأموال والقيمة – شركات الصرافة). إن العدد المنخفض لتقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها بعض الأعمال والمهني غير المالية المحددة (وخاصة قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات) في مجال تمويل الإرهاب، يشكل مصدر قلق إلى حد ما فهو قد يحد من نطاق المعلومات المالية المتاحة للمركز الوطني للمعلومات المالية في هذا الشأن. ومع ذلك، زاد عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي قدمتها الأعمال والمهني غير المالية المحددة حول تمويل الإرهاب منذ عامي 2022 و2023 على التوالي بفضل للجهود الاستباقية التي بذلها المركز الوطني للمعلومات المالية لزيادة التغذية الراجعة وجهود الجهات الرقابية لتحسين توعية الجهات المبلّغة.
- (د) يُعتبر المركز الوطني للمعلومات المالية وحدة معلومات مالية قوية وكفؤة تحصل على موارد جيدة، وتنتج تحليلات تشغيلية عالية الجودة تعتمد على أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة وتحليلات يقوم بها الموظفون. ويفحص المركز الوطني للمعلومات المالية جميع تقارير المعاملات المشبوهة لتحديد ملف المخاطر الخاص بها قبل تقديمها للقسم الذي سيخضعها لتحليل تشغيلي متعمق. وهذا يزيد من قيمة إحالات المركز.

- (هـ) تدعم تحاليل وإحالات المركز الوطني للمعلومات المالية الاحتياجات التشغيلية لأجهزة إنفاذ القانون مثل الادعاء العام وشرطة عمان السلطانية/ الإدارة العامة للجمارك والجهات الرقابية إلى حد كبير في مجال غسل الأموال والجرائم الأصلية. بالنسبة إلى تمويل الإرهاب، في حين يدعم تحليل المركز الوطني للمعلومات المالية الاحتياجات التشغيلية لجهاز أمن الدولة إلى حد كبير، كانت الإحالات الاستباقية التي قام بها المركز الوطني للمعلومات المالية محدودة حتى عام 2022. يصدر المركز الوطني للمعلومات المالية تقارير استراتيجية يمكن أن تكون مستهدفة أكثر لتعزيز فهم الجهات الرقابية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ودفع الاستجابات القائمة على المخاطر للتهديدات الناشئة.
- (و) يتعاون المركز الوطني للمعلومات المالية مع الجهات المختصة الأخرى بشكل منتظم وفعال ويتم تبادل المعلومات المالية وغيرها من المعلومات باستخدام قنوات آمنة. ويتم هذا التعاون من خلال اللجنة الوطنية ويتم تيسيره من خلال مختلف مذكرات التفاهم الموقعة بين السلطات.

النتيجة المباشرة 7

- (أ) تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني ومؤسسي جيد لتحديد حالات غسل الأموال والتحقيق فيها. وتُظهر السلطات المختصة تعاونًا جيدًا، وهي مدربة ومجهزة جيدًا لتحديد حالات غسل الأموال والتحقيق فيها. كما أظهرت السلطات أنها تمتلك المهارات والقدرة المطلوبة للملاحقة القضائية الأكثر تعقيدًا بنجاح.
- (ب) تعتمد السلطات على مصادر مختلفة للكشف عن غسل الأموال. وتعد تقارير التحليل المالي التي ينشرها المركز الوطني للمعلومات المالية استنادًا إلى معلومات تقارير المعاملات المشبوهة والإحالات من شرطة عمان السلطانية والتحقيقات المالية الموازية المصادر الرئيسية المستخدمة لتحديد حالات غسل الأموال. لا يتم استخدام التحقيقات المتعلقة بالأموال غير المشروعة العابرة للحدود والجرائم العابرة للحدود بشكل كافٍ للكشف عن حالات غسل الأموال نظرًا إلى سياق سلطنة عُمان.
- (ج) في حين تحقق السلطات في غسل الأموال إلى حد ما، بزر عدد قليل نسبيًا من التحقيقات الأولية التي أجرتها شرطة عمان السلطانية فتح تحقيق جنائي رسمي. ليست تحقيقات غسل الأموال مستهدفة بشكل كافٍ، حيث ركزت 50% من التحقيقات الجنائية التي أجراها الادعاء العام على قضايا متعلقة بالضرائب، لم تتضح فيها قيمة غسل الأموال. كما تواجه أجهزة إنفاذ القانون تحديات في التحقيق في غسل الأموال المرتبط بالجرائم الأصلية الأجنبية.
- (د) تتوافق التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بغسل الأموال مع ملف المخاطر الذي تم تحديده في سلطنة عُمان إلى حد ما. تعالج السلطنة مخاطر الجريمة الأصلية المتعلقة بالفساد والاختلاس وكذلك الاتجار بالمخدرات في ملاحقاتها القضائية لغسل الأموال. ومع ذلك، هناك عدد أقل نسبيًا من الملاحقات القضائية المتعلقة بالاحتيال (الذي يمثل التهديد الرئيسي لغسل الأموال) والاتجار بالبشر، وهو ما لا يتماشى مع المخاطر. لا تسعى السلطات إلى ملاحقة غسل الأموال المتعلق بنقل النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود، على الرغم من مخاطر عبور الأموال غير المشروعة للحدود من اليمن. وهذا لا يتماشى مع المخاطر.
- (هـ) لقد قامت السلطات المختصة بملاحقة 92 قضية قضائية قضائية وتأمين 50 إدانة بتهمة غسل الأموال خلال فترة التقرير. ومع ذلك، تقوم السلطات بملاحقة وإصدار إدانات لأنواع مختلفة من غسل الأموال على نطاق ضيق وليس بطريقة تتماشى مع المخاطر. إذ تنطوي معظم الإدانات بغسل الأموال على غسل

الأموال الذاتي. وقد يُعزى غياب الإدانات بمختلف أنواع غسل الأموال إلى وجود تحديات في مجال إثبات النية وإحراز تقدم في القضايا المبنية على أدلة ظرفية.

(و) إن العقوبات المفروضة على الأشخاص الطبيعيين في جرائم غسل الأموال رادعة ومتناسبة، حتى لو لم تكن فعّالة بالكامل بما أن الغرامات التي يتعين دفعها غالبًا ما تكون أقل من تلك التي تفرضها المحاكم. ويُعتبر متوسط مدة الأحكام أقل بقليل من الحد الأدنى المنصوص عليه في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، يُعتبر تعليق العقوبات غير شائع وتسعى المحاكم إلى تجميع العقوبات. ولم يتم إصدار أي أحكام إدانة بجرائم غسل الأموال بحق الأشخاص الاعتباريين في السلطنة، وهو ما لا يتماشى مع المخاطر.

(ز) تفرض السلطات تدابير بديلة لتعطيل غسل الأموال في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على إدانة، بما في ذلك "غسل الأموال بالإهمال" والإخفاء. ولا يزال تطبيق هذه التدابير في الممارسة العملية يقتصر على عدد محدود من الحالات.

النتيجة المباشرة 8

(أ) تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني وتشغيلي قوي لاسترداد الأصول. تشكل مصادرة المتحصلات الإجرامية والأدوات والممتلكات ذات القيمة المكافئة في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب سمة بارزة في كل من الاستراتيجيتين الوطنيتين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2022-2020 و2023-2025) ويتم السعي إلى تحقيقها كهدف سياسي إلى حد كبير.

(ب) يعتبر إنشاء "إدارة" لإدارة الأصول خطوة جيدة لدعم إدارة الأصول المحجوزة والمصادرة، ولكنها تعاني نقصًا في الموارد ولا يتم استخدامها بشكل مهني لأن الأقسام التنفيذية في الادعاء العام تتولى معظم هذه المهام.

(ج) لقد أثبتت السلطات عن قدرتها على مصادرة مجموعة واسعة من متحصلات الجريمة وأدواتها. لقد اتخذت إجراءات جيدة في هذا الصدد من خلال مصادرة 25.65 مليون دولار أميركي سنويًا في المتوسط، وهو ما تحقق في بعض الحالات بفضل صلاحيات التعليق التي يتمتع بها المركز الوطني للمعلومات المالية.

(د) حققت سلطنة عُمان نتائج جيدة في حرمان المجرمين من أصولهم من خلال مصادرة 63.7% من الأصول المحجوزة (15.6 مليون دولار أميركي سنويًا في المتوسط). كما أعيدت بعض هذه الأموال إلى الضحايا. وتمت المصادرة بشكل رئيسي من خلال مصادرة مبالغ صغيرة من المتحصلات والأصول، ومن خلال بعض الحالات التي تنطوي على مبالغ مرتفعة القيمة. وعلى الرغم من أن الأمثلة المقدمة أظهرت القدرة على حجز الممتلكات ذات القيمة المكافئة ومصادرتها، فإن السلطات تستخدم مصادرة القيمة المكافئة لاسترداد الأموال المبددة إلى حد ما.

(هـ) أظهرت السلطات تعاونًا فعالًا مع البلدان الأخرى لتحديد وحجز ومصادرة الأصول الموجودة في الخارج، على الرغم من انخفاض عدد الحالات وقيمة الأصول التي تمت إعادتها وتقاسمها. ولا توجد عوائق أمام تقاسم المتحصلات الإجرامية الموجودة في السلطنة مع بلدان أخرى، وقد قدمت السلطات المساعدة في سبع حالات تلقت فيها طلبات أجنبية لتحديد مكان الأصول. ومع ذلك، لم تقم السلطنة بإعادة الأصول إلى بلدان أخرى بعد.

و) تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني قوي لإقرارات النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها. وقد اعتمدت السلطات مؤخرًا عدة تدابير للتخفيف من المخاطر المرتفعة التي تطرحها حركة النقد، وخاصة مع اليمن ولتعزيز الكشف عن الحالات. وقد تم تنفيذ بعض عمليات الحجز المتعلقة بغسل الأموال في نهاية فترة التقييم، إلا أن هذه التدابير لا تزال حديثة ولا يزال تأثيرها على الفعالية غير محدد. إن عدد الإقرارات الكاذبة/غير الصحيحة التي حددتها الإدارة العامة للجمارك منخفض ولا ترتبط بغسل الأموال. وهذا لا يتماشى مع مخاطر السلطنة وسياقها. وبشكل عام، تعتبر العقوبات المفروضة فعالة إلى حد محدود.

ز) تتوافق نتائج المصادرة بشكل عام مع السياسات والأولويات الوطنية والمخاطر التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر باستثناء عمليات المصادرة المتعلقة بحالات عدم الإقرار/الإقرار الكاذب بالعملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها. تم تأمين المصادرة في ثلاث من أهم أربع جرائم مدررة للمتحصلات، وإن كانت أقل في جرائم الاتجار بالبشر.

الإجراءات الموصى بها

النتيجة المباشرة 6

ينبغي على سلطنة عمان أن:

- تستفيد أكثر من المعلومات المالية وغيرها من المعلومات في التحقيقات في غسل الأموال، وخاصة في الإدارة العامة للجمارك.
- تنشر الوعي بأهمية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وخاصة في القطاعات مرتفعة المخاطر (قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات) وبما يتصل بتمويل الإرهاب (راجع النتيجة المباشرة 4 والنتيجة المباشرة 9)، بما يضمن أن يكون نطاق المعلومات المالية المتوفرة للمركز الوطني للمعلومات المالية شاملاً.
- تعزز وظيفة التحليل الاستراتيجي في المركز الوطني للمعلومات المالية من خلال العمل على تقارير استراتيجية أكثر تفصيلاً تحدد الاتجاهات والأنماط والجهات الفاعلة في غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب. يجب أن تتضمن هذه التقارير مؤشرات علامات الإنذار. يمكن للمركز الوطني للمعلومات المالية أيضاً أن ينظر في إنشاء إدارة تحليل استراتيجي يتم توفير الموظفين المناسبين لها.

النتيجة المباشرة 7

ينبغي على سلطنة عمان أن:

- تعزز قدرات أجهزة إنفاذ القانون على تحديد جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها، بما في ذلك من خلال التدريب على التحقيقات المالية الموازية في الجرائم الكبرى المدرة للمتحصلات. وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز قدرة شرطة

- عمان السلطانية على اكتشاف غسل الأموال بشكل مستهدف أكثر. وينبغي أن تستفيد السلطات أيضًا بشكل أفضل من إقرارات النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود للكشف عن حالات غسل الأموال والتحقيق فيها.
- (ب) تسعى إلى مقاضاة وإدانة قضايا غسل الأموال بما يتماشى مع المخاطر، وخاصة الاحتيال والاتجار بالبشر ونقل النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود.
- (ج) تعطي الأولوية لملاحقة أنواع مختلفة من قضايا غسل الأموال، بما في ذلك غسل الأموال المرتبط بالجرائم الأصلية الأجنبية، بما يتماشى مع سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهم المخاطر.
- (د) ينبغي أن تلاحق السلطات القضايا التي تشمل أشخاصًا اعتباريين تورطوا في ارتكاب غسل الأموال وتفرض العقوبات المناسبة عليهم، بما في ذلك من خلال ضمان تطبيق الغرامات بشكل فعال.
- (هـ) تحرص على أن تستخدم السلطات بشكل روتيني التدابير البديلة لوقف وردع غسل الأموال في الحالات التي يتعذر فيها التوصل إلى إدانات.

النتيجة المباشرة 8

ينبغي على سلطنة عمان أن:

- (أ) تعزز من تطبيق التدابير الجديدة التي تم اعتمادها عند المعابر الحدودية منذ عام 2023، بما فيها الفرق المتخصصة وتطبيق مؤشرات المخاطر لتحديد عدد أكبر من حالات الإقرار الكاذب/عدم الإقرار عن الأموال النقدية/الأدوات القابلة للتداول لحاملها. كما ينبغي أن تفرض السلطات عقوبات فعالة على جميع حالات الإقرار الكاذب/عدم الإقرار.
- (ب) تعزز من استخدام مصادرة القيمة المكافئة من أجل استرداد متحصلات الجرائم المبددة، وتسعى للمصادرة بما يتماشى مع المخاطر التي تم تحديدها في مجال الاتجار بالبشر.
- (ج) تزود "الإدارة" بموارد بشرية ومالية إضافية وبعمليات تدريب لضمان استخدامها بشكل أكثر منهجية لملاحقة وإدارة الأموال المحجوزة/المصادرة.

123. إن النتائج المباشرة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتائج المباشرة 6-8. والتوصيات الخاصة بتقييم الفعالية في هذا القسم هي التوصيات 1 و3 و29-32، وبعض العناصر من التوصيات 2، 8، 9، 15، 30، 31، 34، 37، 38، 39 و40.

النتيجة المباشرة 6 (المعلومات المالية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب)

124. تقوم السلطات العمانية بانتظام بالوصول إلى المعلومات المالية والمعلومات الأخرى ذات الصلة واستخدامها لتطوير الأدلة وتتبع الأصول المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب. يلعب المركز الوطني للمعلومات المالية دورًا مهمًا في الاستفادة من المعلومات المالية التي يتم الحصول عليها من مصادر مختلفة باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة. يستند المركز الوطني للمعلومات المالية للحصول على معلوماته في المقام الأول على تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها البنوك، تليها خدمات تحويل الأموال والقيمة - شركات الصرافة، وكلاهما يعتبر من القطاعات مرتفعة المخاطر في التقييم الوطني للمخاطر. ومع ذلك، فإن عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تقدمها الأعمال والمهن غير المالية المحددة - بما في ذلك بعض القطاعات مرتفعة المخاطر مثل العقارات وتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة - أقل مقارنة بتقارير المؤسسات المالية. يقوم المركز الوطني للمعلومات المالية بفحص جميع تقارير المعاملات المشبوهة لتحديد ملف تعريف المخاطر الخاص بها قبل تسليمها لتخضع لتحليل تشغيلي متعمق. ينتج المركز الوطني للمعلومات المالية معلومات مالية عالية الجودة ويثري المعلومات

الواردة في تقارير المعاملات المشبوهة إلى حد كبير. تدعم تحاليل المركز الوطني للمعلومات المالية وإحالاته الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة إلى حد كبير.

- 3 125. استند فريق التقييم في استنتاجاته إلى مجموعة متنوعة من المعلومات بما في ذلك الإحصاءات التي يحتفظ بها المركز الوطني للمعلومات المالية، والمعلومات المتعلقة بقواعد البيانات التي وصلت إليها السلطات المختصة مثل شرطة عمان السلطانية وجهاز الضرائب والادعاء العام وجهاز أمن الدولة، ودراسات الحالة والمناقشات مع السلطات ذات الصلة.

استخدام المعلومات المالية وغيرها من المعلومات

126. تتطلع السلطات المختصة في سلطنة عُمان بانتظام على المعلومات المالية والمعلومات الأخرى ذات الصلة وتستخدمها إلى حد كبير لتطوير الأدلة وتتبع المتحصلات الإجرامية المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب. وفي حين تستفيد الإدارة العامة للجمارك بشكل جيد من المعلومات المالية في التحقيقات المتعلقة بالجرائم الأصلية (مثل التهريب أو الجرائم الجمركية)، فإنها تستخدمها بدرجة أقل عندما يتعلق الأمر بقضايا غسل الأموال.
127. إن أجهزة إنفاذ القانون قادرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من قواعد البيانات والمعلومات. ويشمل ذلك الوصول إلى مجموعة واسعة من المعلومات المالية والإدارية وبيانات تأسيس الشركات وبيانات الجمارك والعقارات والسجلات الجنائية وغيرها من المعلومات ذات الصلة. وتصل معظم السلطات المختصة مثل المركز الوطني للمعلومات المالية والادعاء العام وشرطة عمان السلطانية إلى قواعد البيانات، عمومًا في الوقت الفعلي (راجع الجدول 3.1). بالنسبة إلى قواعد البيانات التي يكون الوصول إليها غير مباشر، يمكن الحصول على المعلومات منها في وقت معقول.

الجدول 3.1. قائمة بقواعد البيانات التي يمكن لمختلف السلطات المختصة الوصول إليها

نوع المعلومات	جهاز الضرائب	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة	شرطة عمان السلطانية بما فيها الإدارة العامة للجمارك	المركز الوطني للمعلومات المالية	الادعاء العام	قواعد البيانات والجهة التي تملكها
بيانات الشركة وتأسيسها	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	وزارة التجارة والصناعة والاستثمار
بيانات الأفراد (مثل وضع السكن والوظيفة)	مباشر	مباشر	مباشر	غير مباشر	مباشر	نظام وزارة القوى العاملة
بيانات تأسيس الشركة	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	نظام شركة مسقط للمقاصة والإيداع
السجل الإجرامي؛ الأحكام والقرارات؛ معلومات عن ما تم حجزه ومصادرته، الخ	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	نظام الادعاء العام
سجلات ملكية الأراضي والعقارات	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	نظام وزارة الإسكان

البيانات العقارية (كعقود الإيجار)	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	نظام بلدية مسقط
معلومات الحساب المصرفي	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	غير مباشر ²²	غير مباشر	نظام ملاءة
معلومات جمركية عامة (إقرارات النقد/ الأدوات القابلة للتداول لحاملها)	غير مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	غير مباشر	نظام الجمارك ("بيان")
سجل الأحوال المدنية	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	نظام الأحوال المدنية التابع لشرطة عمان السلطانية
السجل الجنائي	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	نات السجل الجنائي التابع لشرطة عمان السلطانية
معلومات المركبات	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	مباشر	غير مباشر	نظام بيانات حركة المرور التابع لشرطة عمان السلطانية
سجل الحوادث	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	مباشر	غير مباشر	دارة الحالات التابع لشرطة عمان السلطانية
بيانات معلومات الركاب العامة	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	غير مباشر	مركز المسافرين التابع لشرطة عمان السلطانية
معلومات عامة عن التأشيرة والسفر	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	نظام الهجرة التابع لشرطة عمان السلطانية
قائمة العقوبات	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	قوائم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
معلومات التأشيرة	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	مباشر	غير مباشر	نظام التأشيرة الإلكترونية
المعلومات الضريبية والسجلات التجارية للمؤسسات والشركات، الخ	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	سلطات الضرائب

²² تمكن المركز الوطني للمعلومات المالية من تأمين وصول مباشر إلى نظام ملاءة بعد فترة وجيزة من الزيارة الميدانية.

الاتصالات	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	غير مباشر	معلومات عامة عن الاتصالات
نظام الانتربول	غير مباشر	غير مباشر	مباشر	مباشر	مباشر	قائمة المعلومات عن المجرمين، بما في ذلك النشرات الحمراء

128. لقد تمكن المركز الوطني للمعلومات المالية وأجهزة إنفاذ القانون (شرطة عمان السلطانية والإدارة العامة للجمارك والادعاء العام وجهاز الأمن الداخلي وجهاز الضرائب وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة) من الوصول إلى المعلومات الموجودة في قواعد البيانات على نطاق واسع (راجع الجدول 3.2). ويُعزى سبب انخفاض عدد المرات التي دخل فيها الادعاء العام إلى قواعد البيانات إلى واقع أن شرطة عمان السلطانية تجري تحقيقات أولية تصل خلالها إلى بيانات مختلفة ومصادر معلومات متاحة قبل إحالة القضية إلى الادعاء العام. كما يمكن للادعاء العام أن يطلب من شرطة عمان السلطانية إجراء تحقيقات إضافية والوصول إلى معلومات قواعد البيانات لإبلاغ التحقيقات الجنائية.

الجدول 3.2: وصول السلطات المختلفة إلى قواعد البيانات

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
1 079 758	318 151	241 015	184 479	180 067	114 006	42 040	المركز الوطني للمعلومات المالية
707 364	189 285	117 028	89 443	77 524	115 221	118 863	شرطة عمان السلطانية
65 979	28 392	11 702	4 472	3 876	9 217	8 320	منها إلى نظام بيان
3 944	932	1013	854	491	348	306	الادعاء العام
1 013 270	91 922	183 806	184 642	184 376	184 756	183 768	جهاز الأمن الداخلي
789 831	132 411	127 318	129 916	138 209	134 183	127 794	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
1 208 404	363 445	188 125	179 646	32 082	52 993	392 113	جهاز الضرائب
4 802 571	1 096 146	858 305	768 980	612 749	601 507	864 884	المجموع

129. بالإضافة إلى استشارة قواعد البيانات المتاحة، تستخدم أجهزة إنفاذ القانون أيضًا طرقًا أخرى لجمع المعلومات المالية، مثل عمليات البحث والاستخبارات البشرية، والمعلومات المنقولة في إطار التعاون الدولي.

130. يلعب المركز الوطني للمعلومات المالية دورًا محوريًا في إنتاج وإثراء واستخدام المعلومات الاستخباراتية المالية بالاستناد إلى مصادر مختلفة للمعلومات، مما يمكنه من إصدار منتجات استخبارات مالية شاملة.

131. يستخدم المركز الوطني للمعلومات المالية بانتظام مجموعة واسعة من قواعد البيانات التي توفر مجموعة متنوعة من المعلومات الإدارية والمالية وغيرها من المعلومات والاستخبارات (راجع الجدولين 3.1 و3.2). ويشمل ذلك الوصول المباشر إلى قواعد بيانات شرطة عمان السلطانية (مثل السجلات الجنائية وسجلات الهجرة) ونظام "بيان" التابع للإدارة العامة للجمارك والذي يتضمن بيانات الجمارك، وأنظمة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار الخاصة ببيانات الشركات وتأسيس الشركات وما إلى ذلك. وهذا يسمح للمركز الوطني للمعلومات

المالية بالتحقق من المعلومات وإثراء تحليلاته. وقد أثبت المركز الوطني للمعلومات المالية عن ارتفاع مطرد في مستوى استخدام المعلومات المتاحة في قواعد البيانات.

132. يعتمد المركز الوطني للمعلومات المالية نهجًا استباقيًا في عمله على المعلومات الاستخباراتية المالية. ويتلقى تقارير المعاملات المشبوهة مرتفعة الجودة (بشكل أساسي من البنوك وخدمات تحويل الأموال والقيمة/شركات الصرافة، والتي تعتبر أكثر عرضة للمخاطر) ويفحصها جميعها في مرحلة غربلة أولية لتحديد ملف المخاطر الخاص بكل منها قبل تحليلها بشكل متعمق (راجع القسم المعني بالاحتياجات التشغيلية المدعومة بتحليل ونشر وحدة الاستخبارات المالية).

133. يعتمد المركز الوطني للمعلومات المالية على حلول برمجية قوية للذكاء الاصطناعي لإثراء معلومات تقارير المعاملات المشبوهة بالمعلومات ذات الصلة من قواعد البيانات التي يمكنه الوصول إليها. وعند الحاجة، يمكنه أيضًا أن يطلب أي معلومات من الكيانات المبلّغة (راجع التوصية 29) لتكملة المعلومات الواردة في تقارير المعاملات المشبوهة، مثلًا عندما يحدد مشتبه بهم جدد أو عندما تكون هناك حاجة إلى معلومات حول حسابات مصرفية جديدة (الجدول 3.3). لا يعكس ارتفاع عدد المرات التي تابع فيها المركز الوطني للمعلومات المالية الحالة مع البنوك وخدمات تحويل الأموال والقيمة/شركات الصرافة رداءة جودة بيانات تقارير المعاملات المشبوهة. بل يمكن تفسير ذلك بحقيقة أن المركز الوطني لم يكن قادرًا على الوصول مباشرة إلى نظام ملاءة (الذي يوفر معلومات أساسية عن الحسابات المصرفية وبيانات عن تأسيس الشركة). ويقدر المركز الوطني أن الكيانات المبلّغة تستجيب عادةً في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام عمل، وهو أمر معقول. وفي بعض الحالات (مثل الأعمال والمهن غير المالية المحددة)، تكون المعلومات الواردة في قواعد البيانات كافية لإثراء تقارير المعاملات المشبوهة. كما يعتمد المركز الوطني على المعلومات من وحدات المعلومات المالية المناظرة لإثراء تحليله، وخاصة في السنوات الأخيرة من فترة التقييم (راجع النتيجة المباشرة 2).

134. تُظهر دراسات الحالة والمناقشات مع السلطات أن المركز الوطني للمعلومات المالية يستخدم المعلومات الاستخباراتية المالية لتحديد وتتبع الأصول وتحديد الروابط المالية، إما بشكل استباقي أو بناءً على الطلب. ساهم المركز الوطني للمعلومات المالية بشكل كبير في تطوير الأدلة في القضايا المعقدة (راجع المربع 3.4، النتيجة المباشرة 7). على سبيل المثال، نظرًا إلى اتساع نطاق اختلاس الأموال في وزارة التربية والتعليم، طلب الادعاء العام من المركز الوطني للمعلومات المالية تتبع المعاملات المالية وتحديد أصول الجناة الرئيسيين. باستخدام استخباراته المالية، لجأ المركز الوطني للمعلومات المالية إلى صلاحياته خمس مرات في الفترة التي يغطيها التقرير لتعليق المعاملات المالية والحد من تبديد الأصول (راجع النتيجة المباشرة 8).

الجدول 3.3: مصادر المركز الوطني للمعلومات المالية للاستخبارات المالية

الإجمالي	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
1 079 758	318 151	241 015	184 479	180 067	114 006	42 040	الوصول إلى قاعدة البيانات*
91	42	14	21	8	5	1	الطلبات الموجهة إلى وحدات المعلومات المالية الأجنبية
21 676	3 849	3 164	3 925	3 529	3 379	3 830	الطلبات الموجهة إلى الكيانات المبلّغة (المؤسسات المالية)
8 929	1 289	1 198	1 512	1 693	1 603	1 634	البنوك
3		1					شركات التأمين
10	7					3	شركات التمويل

12 728	2 551	1 963	2 413	1 836	1 773	2 192	خدمات تحويل الأموال والقيمة
6	2	2				2	الأوراق المالية والوساطة المالية
2	2	0	0	0	0	0	الطلبات الموجهة إلى الكيانات المبلّغة (الأعمال والمهن غير المالية المحددة)

*ملاحظة: عدد المرات التي تم فيها استخدام قواعد البيانات (من خلال الوصول بشكل غير مباشر).

135. تستخدم أجهزة إنفاذ القانون مثل الادعاء العام وشرطة عمان السلطانية وجهاز الضرائب وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة وجهاز الأمن الداخلي بانتظام المعلومات المالية التي ينتجها المركز الوطني للمعلومات المالية وغيرها من المعلومات ذات الصلة لتطوير الأدلة وتتبع المتحصلات الإجرامية المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب. وتؤكد دراسات الحالة والمناقشات مع السلطات أن المركز الوطني للمعلومات المالية يقدم معلومات قيمة للتحقيقات الجارية في غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأن أجهزة إنفاذ القانون استخدمت المعلومات المالية لفتح قضايا جديدة وتحديد المشتبه بهم الجدد أو الروابط بينهم.

136. خلال فترة التقييم، تلقت أجهزة إنفاذ القانون عددًا كبيرًا من المعلومات المالية، نشرها المركز الوطني للمعلومات المالية بشكل استباقي إما على أساس معلومات تقارير المعاملات المشبوهة أو استجابة لطلبات التحليل التي قدمتها له. ونشر المركز الوطني للمعلومات المالية 1534 تقرير تحليل مالي واستجاب لـ 92% من طلبات التحليل، وهي نسبة مرتفعة (الجدول 3.4). وتتعلق النسبة المتبقية البالغة 8% بحالات لم يحصل فيها على استجابة من الجهات النظيرة الدولية، أو حالات لم تسمح فيها وحدات المعلومات المالية الأجنبية للمركز الوطني بمشاركة المعلومات مع السلطات المختصة.

137. إن المستفيدين الرئيسيين من نشرات المركز الوطني للمعلومات المالية هم الادعاء العام وشرطة عمان السلطانية وجهاز الضرائب/جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وتغطي هذه المعلومات المالية غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب:

- نشأ حوالي ثلاثة أرباع الإدانات الخمسين بغسل الأموال التي تم تأمينها خلال فترة التقييم من منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية (راجع النتيجة المباشرة 7). تشير دراسة الحالة 1 (المربع 3.1) إلى عملية نشر استباقي قام بها المركز الوطني للمعلومات المالية إلى الادعاء العام بعد أن حدد أنماطاً مالية مشبوهة في معلومات حسابات المشتبه بهم المصرفية (تم اتهامهم بغسل الأموال). كانت المعلومات المالية التي قدمها المركز الوطني حيوية أيضاً وساعدت الادعاء العام في تأمين إدانات بغسل الأموال في قضية وزارة التربية والتعليم (المربع 3.4، النتيجة المباشرة 7).
- يعتمد الادعاء العام بشكل كبير على منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية للتحقيق في الحالات التي تنطوي على جرائم أصلية، والتي قد تتضمن أيضاً عنصر غسل الأموال. قد يقوم المركز الوطني للمعلومات المالية بإحالة القضية مباشرة إلى الادعاء العام (بدلاً من جهاز إنفاذ قانون آخر مختص مثل جهاز الضرائب أو جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة) عندما يكون الاشتباه كبيراً وتتوفر عناصر كافية لفتح تحقيق جنائي. على سبيل المثال، طلب الادعاء العام من المركز الوطني للمعلومات المالية تتبع الأموال وتحديد المشتبه بهم الإضافيين في قضية اتجار بالمخدرات (راجع دراسة الحالة 2، المربع 3.3 في النتيجة المباشرة 7). استخدم جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية لتغذية تحقيقاته الأولية في بعض الجرائم (فساد) في وزارة التربية والتعليم قبل تقديم القضية إلى الادعاء العام لإجراء تحقيقات جنائية. كان التحليل المالي الذي قام به المركز الوطني للمعلومات المالية مفيداً في الكشف عن أنماط ومشتبه بهم إضافيين (راجع المربع 3.4، النتيجة المباشرة 7).
- بالنسبة إلى تمويل الإرهاب، يتمتع جهاز الأمن الداخلي بقدرات قوية لإنتاج المعلومات المالية، بما في ذلك من خلال طلب واستخدام المعلومات المالية وقدرات التحليل في المركز الوطني للمعلومات المالية بشكل روتيني في تحقيقاته الجارية. قدم جهاز الأمن الداخلي 120 طلب تحليل إلى المركز الوطني للمعلومات المالية. واستجاب المركز الوطني

للمعلومات المالية لجميع هذه الطلبات. تمكن جهاز الأمن الداخلي من اكتشاف تورط طرف ثالث في قضية بناءً على معلومات إضافية قدمها المركز الوطني للمعلومات المالية (راجع دراسة الحالة 2، المربع 4.1 في النتيجة المباشرة (9).

138. تماشيًا مع الإجراءات الواردة في "دليل إنفاذ القانون" و"نموذج التحقيق المالي" (راجع النتيجة المباشرة 7)، يجوز لجميع أجهزة إنفاذ القانون الوصول إلى مصادر مختلفة من المعلومات المالية (بما في ذلك معلومات قواعد البيانات) واستخدامها لبناء الملفات المالية، وتحديد جرائم محتملة، ومواصلة التحقيقات في مجال خبرتها.

139. شكلت المعلومات المالية جزءًا مهمًا من تحقيقات الإدارة العامة للجمارك في الجرائم الأصلية مثل تهريب السلع، وفي عدد محدود أكثر من الحالات، تهريب النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود (راجع المربع 3.1). وعلى مر السنين، عملت الإدارة العامة للجمارك وحسنت أنظمتها لإنتاج المعلومات المالية والوصول إليها واستخدامها. ومع ذلك، تستخدم الإدارة العامة للجمارك المعلومات المالية لأغراض غسل الأموال بدرجة أقل. وفي جميع الحالات، أدى استخدام المعلومات المالية في الجرائم الجمركية (بما في ذلك تهريب النقد) إلى ملاحقة عدد قليل جدًا من جرائم غسل الأموال (كما توضح النتيجة المباشرة 7 والنتيجة المباشرة 8).

الجدول 3.4: طلبات التحليل الواردة التي قدمتها مختلف جهات إنفاذ القانون إلى المركز الوطني للمعلومات المالية

الإجمالي	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
403	201	59	52	54	29	8	شرطة عمان السلطانية
224	32	36	40	67	39	10	الادعاء العام
120	43	23	18	22	6	8	جهاز الأمن الداخلي
11	6	2	1	0	0	2	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
106	73	21	4	5	2	1	جهات أخرى (مثل البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال، إلخ)
864	355	141	115	148	76	29	الإجمالي

140. تشير دراسات الحالة الواردة أدناه والمقدمة إلى فريق التقييم، إلى قدرة سلطات إنفاذ القانون المختلفة على الوصول إلى المعلومات الاستخباراتية والمعلومات المالية من مجموعة واسعة من المصادر واستخدامها (بما في ذلك منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية) من أجل دعم التحقيقات الجارية وكذلك فتح قضايا جديدة.

دراسة الحالة 1: تحقيقات غسل أموال نشأت بإحالة من المركز الوطني للمعلومات المالية

خلفية: أحال المركز الوطني للمعلومات المالية تقرير تحليل مالي يستند إلى معلومات من تقرير معاملات مشبوهة إلى الادعاء العام حول أنشطة مشبوهة في حساب مصرفي لمواطنيْن آسيويين اثنيْن. تلقى حساب المشتبه به الأول ودائع لا تتناسب مع دخله الشهري ولم يتمكن من تبريرها للمؤسسة المالية. وقد قام بهذه الودائع عدة أشخاص من نفس الجنسية، وكان المشتبه به يسحب المبالغ على الفور. وكشف تحليل حساب المشتبه به الثاني عن نمط مماثل (حيث يتلقى الودائع من عدة أشخاص، تليها عمليات سحب سريعة). بعد التحقق من قواعد البيانات (بما فيها السجلات الجنائية)، اكتشف المركز الوطني للمعلومات المالية أن المشتبه الثاني قد أُدين سابقًا بتهمة الاتجار بمنتجات التبغ غير المرخصة وغير القانونية. وبلغ إجمالي الأموال المتداولة في حسابي المتهمين وإلها حوالي 104 آلاف دولار أمريكي/ 40 ألف ريال عماني.

كلف الادعاء العام شرطة عمان السلطانية بتقديم المعلومات والتحقيق في عمل كلا المشتبه بهما. وتحققت شرطة عمان السلطانية مما إذا كان لديهما مصادر دخل أخرى لا تعرفها السلطات، وما إذا كانا متورطين مع أي مجرمين محتملين آخرين. كما استجوب الادعاء العام المشتبه بهما حول مصدر الأموال، حيث نفى كل منهما ارتكاب أي مخالفات. ونظرًا لأن الأموال غير مشروعة وغير مبررة ومرتبطة بشبهة الانخراط في تجارة التبغ غير المشروعة، وجه الادعاء العام للمشتبه بهما تهمة غسل الأموال.

النتيجة: أذانت المحاكم المتهمين بغسل الأموال وحكمت عليهما بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة قدرها 13000 دولار أمريكي/ 5000 ريال عماني والترحيل.

دراسة الحالة 2: استخدام منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية لتغذية قضية جارية (حالة غسل أموال معقدة في الادعاء العام)

خلفية: تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية طلبًا من الادعاء العام لإجراء تحليل مالي إضافي في قضية تنطوي على إساءة استخدام الأموال العامة وإساءة استخدام منصب عام في مناقصة لتطوير العقارات على الواجهة البحرية لأحد الموانئ الرئيسية في سلطنة عمان.

استخدم المركز الوطني للمعلومات المالية مجموعة واسعة من المعلومات من الحسابات المصرفية لتحديد العلاقات بين المشتبه بهم الرئيسيين وتحديد المعاملات المالية وتتبع تدفق الأصول. كما اعتمد المركز الوطني للمعلومات المالية على السجلات المدنية والتجارية والعقارية والمركبات لتأكيد هوية الأفراد المعنيين وملكية وطبيعة الشركات والعقارات المعنية، وما إلى ذلك.

وكشفت المعلومات المالية للمركز الوطني أن حركة الأموال لا تتوافق مع دخل المشتبه به. وأظهر التحليل أيضًا أن المشتبه بهم تلقوا أموالًا من شركة أجنبية إلى حساباتهم المصرفية باستخدام مقدمي خدمات الصرافة من أجل التأثير على مناقصة حكومية وأنهم قاموا بإخفاء أصل الأموال باستخدام حسابات وتحويلات مصرفية متعددة.

النتيجة: أحال المركز الوطني للمعلومات المالية تحليله إلى الادعاء العام، مما أدى إلى حُكم على المشتبه به الرئيسي بتهمة غسل الأموال وإصدار حكم بسجنه لمدة عشر سنوات وغرامة قدرها 10 ملايين دولار

أمريكي/4.1 مليون ريال عماني. كما أدين بالسجن لمدة 3 سنوات بتهمة الوساطة لمصلحة الغير. بالإضافة إلى ذلك، صادرت المحاكم وحدات سكنية يملكها أقاربه وأصولاً بقيمة معادلة.

دراسة الحالة 3: استخدام منتج للمركز الوطني للمعلومات المالية (طلب من شرطة عمان السلطانية)

الخلفية: تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية تقارير معاملات مشبوهة من مؤسسات مالية مختلفة تتعلق بالاختلاس والتزوير باستخدام شيكات مزورة مودعة في حسابات مصرفية مختلفة. وبالتوازي مع ذلك، فتحت شرطة عمان السلطانية تحقيقاً أولياً مع سبعة أفراد – بمن فيهم موظفان في أحد البنوك - وخمس شركات. وطلبت شرطة عمان السلطانية من المركز الوطني للمعلومات المالية تقديم معلومات مالية عن المشتبه بهم للمساعدة في تحقيقاتها الأولية.

قام المركز الوطني للمعلومات المالية بتحليل تدفق المعاملات عبر حسابات مصرفية وشركات متعددة وحدد الشيكات المزورة التي أسفرت عن سحب 15.5 مليون دولار أمريكي / 5.9 مليون ريال عماني من أحد البنوك. وأكد هذا أن المشتبه بهم قاموا بتحويل متحصلات الجريمة إلى حسابات مصرفية متعددة لتمويه الأموال، واستخدموها لشراء العقارات والمركبات والذهب والمجوهرات. وأكد تحليل المركز الوطني للمعلومات المالية هوية المستفيدين وشركاء المشتبه بهم. وكان المركز الوطني للمعلومات المالية مفيداً أيضاً في تحديد المشتبه بهم الإضافيين والتقنيات المستخدمة لغسل الأموال. وباستخدام صلاحيته بتعليق المعاملات، قام المركز الوطني للمعلومات المالية بحظر بعض المعاملات من وإلى المشتبه بهم طوال مدة التحقيق.

النتيجة: أحال المركز الوطني للمعلومات المالية تحليله إلى شرطة عمان السلطانية، والتي أحالت القضية بعد ذلك إلى الادعاء العام لفتح تحقيق جنائي. وبالنظر إلى تحليل المركز الوطني للمعلومات المالية الذي حدد مشتبهً به إضافياً، تمت إدانة 8 أفراد بتهمة الاختلاس والتزوير وغسل الأموال فيما يتعلق بالشيكات المزورة.

دراسة الحالة 4: استخدام المعلومات المالية في الجرائم الجمركية

خلفية: حددت قاعدة بيانات المخاطر الجمركية التابعة للإدارة العامة للجمارك علامة إنذار تتعلق بمسافر قادم من قطر سافر عدة مرات في فترة زمنية قصيرة. وعند وصوله، قام ضابط الجمارك بتفتيشه فوجد 13 ساعة باهظة الثمن بحوزته دون أي دليل على ملكيته لها كوجود فاتورة معه مثلاً. وحجزت الإدارة العامة للجمارك الساعات وفتحت تحقيقاً. وكجزء من هذا، أصدرت الإدارة العامة للجمارك طلب تحليل إلى المركز الوطني للمعلومات المالية وأجرت أيضاً تحقيقها المالي الخاص باستخدام قواعد بيانات شرطة عمان السلطانية (الخاصة بالهجرة، والسجلات الجنائية، ومعلومات الركاب وما إلى ذلك). كما اعتمدت على التعاون الدولي (راجع النتيجة المباشرة 2) لاثراء تحليلها. وخلصت إلى أن المشتبه به قام بتهرب الساعات إلى السلطنة لتجنب دفع الضرائب والرسوم. وأحالت الإدارة العامة للجمارك القضية إلى الادعاء العام.

النتيجة: بعد إجراء تحقيق جنائي، أحال الادعاء العام القضية إلى المحكمة، وكان العمل لا يزال جارياً عليها أثناء الزيارة الميدانية.

تقارير التي تستلمها وتطلبها السلطات المختصة

141. يتلقى المركز الوطني للمعلومات المالية أنواعاً مختلفة من المعلومات: تقارير المعاملات المشبوهة وطلبات المعلومات الاستخبارية الأخرى من السلطات المختصة والشركاء الدوليين.
142. تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية 5719 تقريراً معاملات مشبوهة خلال الفترة قيد المراجعة (بمتوسط 190 تقريراً معاملات مشبوهة شهرياً) مع زيادة سنوية مطردة (الجدول 3.5). ويعزى ذلك إلى جهود المركز الوطني للمعلومات المالية الذي يسعى إلى توجيه الكيانات المبلّغة وتقديم التغذية الراجعة لها بشأن تقارير المعاملات المشبوهة التي تقدمها (مثل جودتها واستخدامها) وكذلك جهود الجهات الرقابية لنشر الوعي في هذا الصدد. على سبيل المثال، نشر المركز الوطني للمعلومات المالية إرشادات حول تمويل الإرهاب إلى الكيانات المبلّغة اعتباراً من النصف الثاني من عام 2023، مما أدى إلى زيادة في عدد تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب المرفوعة إلى المركز الوطني. كما قدم المركز الوطني للمعلومات المالية والجهات الرقابية تدريباً للكيانات المبلّغة عن رفع تقارير المعاملات المشبوهة.
143. يتم رفع تقارير المعاملات المشبوهة بشكل أسامي إلكترونيًا من خلال منصة الإبلاغ الآمنة (نظام البوابة الإلكترونية) التي طورها المركز الوطني للمعلومات المالية في عام 2016، مع وجود استثناءات قليلة جدًا لبعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة²³. تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية 13 تقرير معاملات مشبوهة في شكل ورقي من الكتاب العدل.

الجدول 3.5. عدد تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة إلى المركز الوطني للمعلومات المالية

2018	2019	2020	2021	2022	2023	الإجمالي	% من المجموع (1)
371	643	754	929	1100	1763	5560	100%
213	509	616	760	836	967	3901	70%
157	134	138	157	255	720	1561	28%
1	-	-	12	9	76	98	2%
0	0	4	1	25	129	159	100%
0	0	0	0	13	89	102	64%
0	0	0	0	2	32	34	21%

²³ هناك حوالي 380 فرداً مسجلاً في نظام البوابة الإلكترونية

الكتاب العدل ²⁴	0	0	1	0	9	3	13	8%
المحامون	0	0	3	0	1	5	9	6%
المنظمات غير الربحية ²⁵	0	0	0	1	0	0	1	1%
المجموع	371	643	758	930	1125	1892	5719	100%

ملاحظة: (1) يعرض هذا العمود النسب المنوية لكل فئة فرعية (المهن المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة)، وليس كنسبة من العدد الإجمالي لتقارير المعاملات المشبوهة (5719).

144. رفض المركز الوطني للمعلومات المالية و/أو أعاد²⁶ 4% فقط من تقارير المعاملات المشبوهة التي تلقاها. وهذا يؤكد أن تقارير المعاملات المشبوهة التي رفعتها الكيانات المبلّغة (سواء كانت مؤسسات مالية أو أعمال ومهن غير مالية محددة) تستوفي بشكل عام الحد الأدنى من متطلبات المركز الوطني للمعلومات المالية وتُعتبر جودتها جيدة. بالعادة ترفع الكيانات المبلّغة تقارير المعاملات المشبوهة إلى المركز الوطني للمعلومات المالية في غضون أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع من حدوث معاملة مشبوهة، وهو ما يعتبره فريق التقييم فترة معقولة.
145. وفي المقابل، يقوم المركز الوطني للمعلومات المالية بمعالجة تقارير المعاملات المشبوهة ونشر تقارير التحليل المالي ذات الصلة في غضون عشرة أيام، وفي غضون 3-4 أيام في المتوسط للحالات ذات الأولوية العالية (مثل تقارير المعاملات المشبوهة الخاصة بتمويل الإرهاب). ويعتمد طول الوقت اللازم لمعالجة تقرير المعاملات المشبوهة على التحليل الذي تم إجراؤه وقد يكون أطول إذا كان يتطلب معلومات من وحدات المعلومات المالية النظرية. وبفضل تطبيق نظام الفرز/تحديد الأولويات، والاعتماد القوي على الذكاء الاصطناعي لإجراء التحليل التشغيلي (راجع القسم التالي) والموظفين المؤهلين، لا يتراكم عبء العمل في مجال فحص وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة.
146. بتألف نطاق المعلومات المالية التي يستخدمها المركز الوطني للمعلومات المالية من تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها البنوك، تليها تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها خدمات تحويل الأموال والقيمة/شركات الصرافة، وكلاهما يعتبر من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في التقييم الوطني للمخاطر. ويشكلان معاً 95% من تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة. ومع ذلك، فإن عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها الأعمال والمهن غير المالية المحددة منخفض مقارنة بالمؤسسات المالية لا سيما نظراً لنقاط الضعف في قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات في مجال غسل الأموال. وفي حين قد يحد ذلك من نطاق المعلومات المالية المتاحة للمركز الوطني للمعلومات المالية، يقر فريق التقييم بأن تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة من الأعمال والمهن غير المالية المحددة قد تحسنت منذ عام 2022، وخاصة من القطاعين اللذين يعتبران أكثر عرضة للمخاطر.
147. يتلقى المركز الوطني للمعلومات المالية معلومات من سلطات مختصة أخرى. وخلال فترة التقييم، قدمت الجهات الرقابية 27 تقريراً إلى المركز الوطني للمعلومات المالية (معظمها من البنك المركزي العماني، والهيئة العامة لسوق المال، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار) تحتوي على اشتباه بغسل الأموال وتمويل الإرهاب حددته أثناء عملها الرقابي المعتاد. وتتضمن هذه التقارير، من بين أمور أخرى، معلومات عن المستفيدين ومعلومات الحسابات المصرفية والمعاملات التفصيلية التي تبدو مشبوهة. ويضع موظفو المركز الوطني هذه المعلومات يدوياً في قاعدة بياناته، ويتم إجراء تحليل تشغيلي - حيثما ينطبق ذلك - لنشره على السلطات المختصة.

²⁴ يعتبر الكتاب العدل موظفين عامين في سلطنة عُمان (وليسوا كيانات مبلّغة) ويجوز لهم أن يرفعوا تقارير معاملات مشبوهة.

²⁵ على الرغم من عدم نصّ المعايير على ذلك، فإن المنظمات غير الربحية هي كيانات منظمة ويمكنها رفع تقارير المعاملات المشبوهة عند الحاجة.

²⁶ يتم رفض تقارير المعاملات المشبوهة لعدة أسباب، مثل وجود تقريرين للمعاملات المشبوهة يشيران إلى موضوع مماثل، أو عدم وجود مؤشر اشتباه، وما إلى ذلك. تتعلق تقارير المعاملات المشبوهة المرتجعة بتقارير لم توفر فيها الكيانات المبلّغة معلومات كاملة عند تقديم المعلومات لأول مرة وتابع المركز الوطني للمعلومات المالية معها عبر نظام البوابة الإلكترونية.

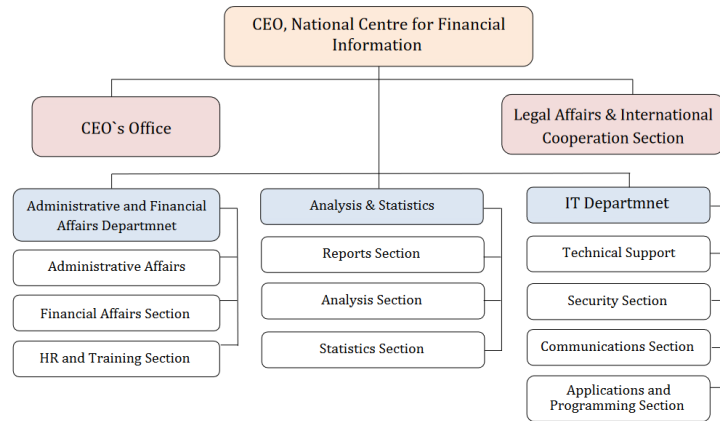
الاحتياجات التشغيلية التي يدعمها تحليل وحدة المعلومات المالية وإحلالها

148. يتمتع المركز الوطني للمعلومات المالية بعدد جيد من الموظفين ولديه تكنولوجيات متطورة وأدوات تحليلية لإجراء التحليل التشغيلي. يدعم المركز الوطني للمعلومات المالية الاحتياجات التشغيلية لأجهزة إنفاذ القانون إلى حد كبير من خلال الاعتماد على مجموعة واسعة من قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات مالية وإدارية وجمركية وسجلات جنائية، فضلاً عن الفحص الآلي وعمليات الإدخال اليدوي. وهذه نقطة قوة للمعلومات الاستخباراتية التي ينتجها. وقد اعترفت جميع السلطات بالمساهمة القيمة التي يقدمها المركز الوطني للمعلومات المالية وجودة تحاليله وإحالاته.

لمحة عامة عن المركز الوطني للمعلومات المالية

149. تأسس المركز الوطني للمعلومات المالية ضمن شرطة عمان السلطانية في عام 2016. وهو يتمتع بأساس قانوني مناسب لأداء وظائفه (راجع التوصية 29). يُعتبر المركز الوطني للمعلومات المالية وحدة معلومات مالية قوية ومجهزة جيداً تضم 54 موظفًا (بمن فيهم علماء بيانات ومطورو تكنولوجيا المعلومات) يتلقون جميعاً تدريباً مستمراً، وينقسمون على ثلاث إدارات: إدارة الشؤون الإدارية والمالية، وإدارة التحليل والإحصاء (المسؤولة عن التحليل التشغيلي والاستراتيجي) وإدارة تكنولوجيا المعلومات (راجع الشكل 3.1). تتألف إدارة التحليل والإحصاء من ستة موظفين مخصصين يتلقون ويغربلون تقارير المعاملات المشبوهة ويتواصلون مع الكيانات المبلّغة، و 21 موظفًا مخصصين للتحليل التشغيلي، وثلاثة موظفين مخصصين للتحليل الاستراتيجي. يجمع فريق الإحصاء (المؤلف من موظفين اثنين) البيانات وهو مسؤول عن إكمال التقرير السنوي. يُعتبر عدد الموظفين في جميع أقسام المركز الوطني للمعلومات المالية جيداً نظراً إلى حجم ونطاق قطاعي المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. يوجد ثلاثة موظفين في قسم الشؤون القانونية والتعاون الدولي (وحدة منفصلة)، وهو ما يكفي بالنظر إلى مستوى التعاون الدولي في المركز الوطني للمعلومات المالية (راجع النتيجة المباشرة 2). يمكن أن ينظر المركز الوطني للمعلومات المالية في إنشاء إدارة تحليل استراتيجي مخصصة تضم العدد المناسب من الموظفين (انظر أدناه).

الشكل 3.1: المخطط التنظيمي للمركز الوطني للمعلومات المالية

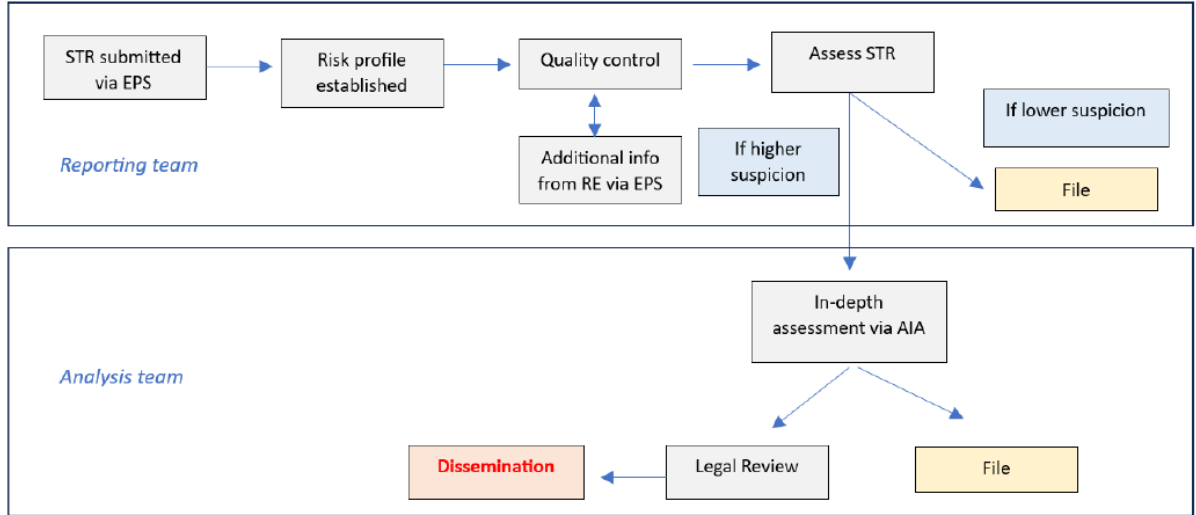


150. يتم إنتاج المعلومات المالية على مرحلتين (الشكل 3.2) وتعتمد العملية على مزيج من أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة والتحليل اليدوي. تتضمن المرحلة الأولى، التي يشرف عليها "فريق إعداد التقارير"، تقديم تقارير المعاملات المشبوهة من خلال منصة عبر الإنترنت (نظام البوابة الإلكترونية) وعملية تصفية/فرز أولي. وبالإستفادة من أدوات الذكاء الاصطناعي والتحليل اليدوي، يبدأ المركز الوطني للمعلومات المالية العملية بفحص جميع تقارير المعاملات المشبوهة المقدمة لتحديد ملف المخاطر الخاص بها وفقاً لسلسلة من المعايير (مثل نوع الجريمة واتساقها مع المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر؛ وجود حالة سابقة؛ واشتباها في تمويل الإرهاب؛ ووجود الشخص على قائمة العقوبات؛ والعلاقة بدولة مرتفعة المخاطر، إلخ). ويرى فريق التقييم أن هذه ميزة قوية في النظام الذي يهدف إلى الاستفادة إلى أقصى حد

من إمكانية تحديد حالات الاشتباه ومعالجتها. ثم يقوم أحد الموظفين المسؤولين عن القضية في فريق الإبلاغ بفحص أولي لجودة التقرير ويضمن اكتمال المعلومات التي قدمها الكيان المبلِّغ (متلاً ما إذا كان قد تم تحديد الاشتباه بشكل صحيح؛ وتم تقديم جميع الوثائق الداعمة، وما إلى ذلك). وعند الاقتضاء، يمكن لمسؤول القضية الحصول على معلومات إضافية من مسؤولي التحقيق عبر نظام البوابة الإلكترونية. وعندما يقرر مسؤول القضية أنه يمكن إطلاق الإجراءات الجنائية على أساس هذا التحليل الأولي، تتم إحالة تقرير المعاملة المشبوهة إلى فريق ثانٍ لإجراء تحليل متعمق أو تقديمه حسب الاقتضاء.

151. في المرحلة الثانية، يقوم "فريق التحليل" بإخضاع تقرير المعاملات المشبوهة لتحليل متعمق لتحديد الأطراف المحتملة المشاركة، وتتبع التدفقات المالية، وتحديد متحولات الجريمة والأنماط الإجرامية المحتملة، إلخ. تمت أتمتة هذه العملية، باستخدام نظام ذكاء اصطناعي متقدم تم العمل عليه داخلياً في المركز الوطني للمعلومات المالية (التحليل المستقل للمعلومات). يجمع نظام التحليل المستقل للمعلومات بين البيانات من تقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات التي تم جمعها من قواعد البيانات (مثل سجلات المعاملات المالية، ومعلومات الحساب المصرفي، والسجلات الجنائية، وورود الجهة سابقاً في تقرير معاملات مشبوهة، إلخ) ويحدد أي مؤشرات اشتباه. أثناء الزيارة الميدانية، تضمن نظام التحليل المستقل للمعلومات 54 مؤشراً، مثل الاتساق مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر. ويتم تحديث هذه القائمة بانتظام. ثم يحدد نظام التحليل المستقل للمعلومات مستويات المخاطر لكل حالة ويحدد أرجحية أن تنطوي الحالة على غسل أموال أو تمويل إرهاب. يولد نظام التحليل المستقل للمعلومات العديد من التقارير والخرائط المرئية لمساعدة محلي المركز الوطني للمعلومات المالية على تصور التدفقات المالية والعلاقات مما يؤدي إلى إجراء المزيد من التحليل. وبالتالي تساعد منتجات نظام التحليل المستقل للمعلومات مسؤول الحالة على تحديد ما إذا كان يجب أرشفة القضية أو إجراء المزيد من التحليل مما قد يؤدي إلى إحالة. ويبقى القرار بيد محلل الحالة ويتم اتخاذه وفقاً لسياسة دليل التحليل المعتمدة.

الشكل 3.2. معالجة المركز الوطني للمعلومات المالية لتقارير المعاملات المشبوهة



152. تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية 5719 تقريراً عن معاملات مشبوهة من الكيانات المبلّغة خلال فترة التقييم، وأجرى فحصاً أولياً لجميع هذه التقارير في المرحلة الأولى بناءً على ملف تعريف المخاطر الخاص بها. وأحال فريق الإبلاغ 2972 تقريراً عن معاملات مشبوهة (حوالي 51٪ من تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة) إلى فريق التحليل لإجراء تحليل متعمق. وعلى هذا الأساس، أحال هذا الفريق 1534 تقريراً عن تحليل مالي (51٪ من تقارير المعاملات المشبوهة التي أحالها فريق الإبلاغ) إلى السلطات المعنية (الجدول 3.6). ونظراً لعملية الغرلة القوية التي يتبعها المركز الوطني للمعلومات المالية لجميع تقارير المعاملات المشبوهة المستلمة والاعتماد على أدوات الذكاء الاصطناعي لتضييق نطاق تقارير المعاملات المشبوهة التي تحتوي على مؤشرات لنشاط إجرامي، يعتبر فريق التقييم هذا العدد مناسباً.

الجدول 3.6. إحالة تقارير التحليل المالي

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
5 719	1892	1125	930	758	643	371	إجمالي تقارير المعاملات المشبوهة التي يلقاها المركز الوطني للمعلومات المالية
2 972	824	484	652	349	292	371	تقارير المعاملات المشبوهة التي تخضع لتحليل تشغيلي متعمق
1 534	361	304	469	150	111	139	تقارير التحليل المالي التي تمت إحالتها (1)

ملاحظة: (1) يجوز أن تستند تقارير التحليل المالي إلى عدة تقارير معاملات مشبوهة.

دعم المركز الوطني للمعلومات المالية للاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة

153. تدعم تحاليل وإحالات المركز الوطني للمعلومات المالية للاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة إلى حد كبير في مجال غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به. بالنسبة إلى تمويل الإرهاب، تدعم منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية للاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة إلى حد كبير، وتأتي بشكل أساسي عند الطلب. ولا يشكل هذا مصدر قلق لفريق التقييم نظرًا إلى ملف مخاطر تمويل الإرهاب في السلطنة والتحليل الشامل الذي أجراه المركز الوطني للمعلومات المالية بناءً على طلبات جهاز الأمن الداخلي.

154. ينتج المركز الوطني للمعلومات المالية نوعين من المنتجات: (1) تقارير التحليل المالي من تقارير المعاملات المشبوهة (أي تقارير الإحالة التلقائية) و(2) التقارير التي يعمل عليها في استجابة لطلبات التحليل الواردة من أجهزة إنفاذ القانون لدعم تحقيقاتها. ومع أخذ هاتين الفئتين في الاعتبار، أحال المركز الوطني 2334 منتجًا في السنوات الست الماضية (الجدول 3.7). لقد ارتفع عدد عمليات الإحالة طوال فترة التقرير، ويُعزى ذلك أساسًا إلى تحسين قدرة المركز الوطني التحليلية، وزيادة الموارد البشرية، والارتفاع المتزايد في عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تلقاها.

الجدول 3.7. إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية حسب نوع المنتج والجهة المتلقية

نوع الإحالة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
تقارير تحليل مالي	139	111	150	469	304	361	1 534
الادعاء العام	74	68	77	9	2	4	234
شرطة عمان السلطانية	65	43	18	40	102	137	405
جهاز الأمن الداخلي	-	-	-	1	9	18	28
جهات أخرى (مثل جهاز الضرائب)	-	-	55	419	191	202	867

800	339	143	139	114	46	19	طلبات التحليل (التي نفذها المركز الوطني للمعلومات المالية)
220	27	38	48	64	32	11	الادعاء العام
329	191	57	56	22	3	0	شرطة عمان السلطانية
120	43	23	18	22	6	8	جهاز الأمن الداخلي
9	6	3	0	0	0	0	جهات الرقابة المالية والإدارية للدولة
122	72	22	17	6	5	0	جهات الرقابة على القطاع المالي (مثل البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال...)
2 334	700	447	608	264	157	158	المجموع

155. بالنسبة إلى غسل الأموال، تلبّي تحاليل وإحالات المركز الوطني للمعلومات المالية الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة إلى حد كبير. إذ إن 60% من تحقيقات غسل الأموال التي تجريها شرطة عمان السلطانية و53% من التحقيقات الجنائية في غسل الأموال التي فتحتها الادعاء العام تنشأ من إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية (الجدول 3.8). كما أن حوالي 75% من الإدانات بغسل الأموال تنشأ من منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية (راجع النتيجة المباشرة 7). وتؤكد دراسات الحالة والمناقشات مع السلطات على فائدة وجودة منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية فقد أكدت هذه الجهات أنها تستخدم إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية لفتح القضايا وتغذيتها (راجع دراسة الحالة 1، المربع 3.3، النتيجة المباشرة 7).

156. كما يلي المركز الوطني للمعلومات المالية الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة للتحقيق في الجرائم الأصلية المرتبطة بغسل الأموال، إما من خلال عمليات إحالة استباقية أو بناءً على الطلب (راجع الجدول 3.8). وقد تم إجراء عدد من الإحالات إلى شرطة عمان السلطانية، وعلى وجه التحديد إلى الإدارات المسؤولة عن الجرائم الأصلية (مثل المخدرات أو الإدارة العامة للجمارك). بين عامي 2022 و2023، حدد المركز الوطني للمعلومات المالية 98 تقريراً عن إقرارات جمركية مشبوهة للغاية تستحق مزيداً من التحليل. وعلى هذا الأساس، أحال المركز الوطني للمعلومات المالية 44 تقرير تحليل مالي إلى مختلف السلطات المختصة (جهاز الضرائب، وشرطة عمان السلطانية، والإدارة العامة للجمارك وجهاز الأمن الداخلي). وفي النصف الثاني من عام 2023، أحال المركز الوطني للمعلومات المالية بشكل استباقي أيضاً 22 تقرير تحليل مالي إلى الإدارة العامة للجمارك بناءً على معلومات تقارير المعاملات المشبوهة.

157. بما أن الادعاء العام يتمتع بصلاحيات واسعة النطاق في جميع المسائل الجنائية (بما فيها الجرائم الأصلية)، لا بدّ من الأخذ في الاعتبار أن منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية التي تتم إحالتها إلى الادعاء العام تدعم أيضاً التحقيقات في الجرائم الأصلية. كما أحال المركز الوطني للمعلومات المالية منتجات كثيرة متعلقة بالضرائب إلى جهاز الضرائب ترتبط باشتباه في التهرب الضريبي (راجع المناقشة في النتيجة المباشرة 7 أيضاً). وأخيراً، نفذ المركز الوطني للمعلومات المالية ستة من أصل ثمانية طلبات تحليل قدمها جهاز الرقابة المالية والإدارة للدولة حول الفساد.

158. بالنسبة إلى تمويل الإرهاب، يدعم المركز الوطني للمعلومات المالية احتياجات جهاز الأمن الداخلي إلى حد كبير وبشكل أساسي بناءً على الطلب. ولكن يجب تحسين عمليات الإحالة الاستباقية. أصدر جهاز الأمن الداخلي 120 طلب تحليل إلى المركز الوطني للمعلومات المالية لإبلاغ تحقيقات تمويل الإرهاب، واستجاب المركز الوطني للمعلومات المالية لجميع هذه الطلبات. وأكد جهاز الأمن الداخلي خلال المناقشات مع فريق التقييم أنه يقدر جودة تحاليل المركز الوطني للمعلومات المالية لأنها تساعد في تحديد روابط جديدة ومشتبه بهم جدد. بالنسبة إلى

الإحالات الاستباقية، تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية عددًا منخفضًا من تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب (61)، ويُعزى ذلك على الأرجح إلى الفهم المحدود في الكيانات المبلّغة لمخاطر تمويل الإرهاب (راجع النتيجة المباشرة 4). بدوره، أحال المركز الوطني للمعلومات المالية بشكل استباقي 28 تقرير تحليل مالي إلى جهاز الأمن الداخلي (أغلبها في عام 2023)، الذي تجاهل 20 منها (كانت الثمانية المتبقية لا تزال قيد التحليل أثناء الزيارة الميدانية). بالتالي، كانت الإحالات الاستباقية التي قام بها المركز الوطني للمعلومات المالية محدودة حتى عام 2022. ويشير ذلك إلى وجود مجال للتحسين في هذا المجال، حيث إن جميع التحقيقات التي بدأها جهاز الأمن الداخلي في اشتباه في تمويل الإرهاب كانت تستند إلى مصادره الخاصة، وليس إلى إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية.

159. يدعم المركز الوطني للمعلومات المالية احتياجات جهات الرقابة على القطاع المالي، وذلك بشكل أساسي من خلال تبادل معلومات التقارير المشبوهة والمعلومات المالية، سواء بشكل استباقي أو عند الطلب. وقد طلب البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال معلومات من المركز الوطني للمعلومات المالية أثناء عملية الترخيص لضمان عدم وجود أي اشتباه مرتبط بفردي/كيان مؤسسي، أو عند إجراء اختبارات الكفاءة والملاءمة. وقبل إجراء عمليات التفتيش، تطلب الهيئة العامة لسوق المال أيضًا معلومات استخباراتية ومعلومات مالية من المركز الوطني للمعلومات المالية حول الكيان الخاضع للتفتيش. كما يصدر المركز الوطني للمعلومات المالية تقارير ربع سنوية للجهات الرقابية (ولا سيما الهيئة العامة لسوق المال) حول كمية ونوعية معلومات تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها الكيانات الخاضعة للتفتيش أيضًا. وبذلك، ساعد المركز الوطني للمعلومات المالية جهات الرقابة على تحديد التحديات التي تواجهها الكيانات المبلّغة في الوفاء بالتزاماتها في إعداد التقارير.

الجدول 3.8. الدعم الذي تقدمه إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية لتلبية الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة (غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب)

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
498	142	126	79	40	46	65	شرطة عمان السلطانية (عدد تحقيقات غسل الأموال التي تم فتحها)
234	4	2	9	77	68	74	الادعاء العام (عدد تحقيقات غسل الأموال التي تم فتحها)
120	43	23	18	22	6	8	جهاز الأمن الداخلي (عدد الإحالات الخاصة بتمويل الإرهاب) (1)
9	6	3	0	0	0	0	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة (عدد الإحالات الخاصة بالفساد) (1)
867	202	191	419	55	-	-	جهاز الضرائب (عدد تقارير التحليل المالي الخاصة بالضرائب)
122	72	22	17	6	5	0	جهات الرقابة على القطاع المالي (البنك المركزي العماني، الهيئة العامة لسوق المال)

ملاحظة: يتضمن هذا الجدول طلبات التحليل وتقارير التحليل المالي. (1) تتضمن هذه الأرقام طلبات التحليل فقط.

160. تتماشى عمليات الإحالة (سواء تقارير التحليل المالي أو طلبات التحليل التي تمت الاستجابة لها) مع المخاطر إلى حد متوسط. فعلى سبيل المثال، يتعلق 30% فقط من عمليات الإحالة التي قام بها المركز الوطني للمعلومات المالية إلى شرطة عمان السلطانية بمجالات المخاطر الرئيسية المدرجة في التقييم الوطني للمخاطر، وهي نسبة منخفضة نسبيًا (غطت الإحالات بشكل أساسي جمع التبرعات والاحتيايل). وبالمثل، يتوافق 15% فقط من عمليات الإحالة إلى الادعاء العام مع المخاطر الرئيسية. ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، يحدد المركز الوطني للمعلومات المالية ملف تعريف المخاطر لجميع تقارير المعاملات المشبوهة بما يتماشى مع العديد من المؤشرات، بما في ذلك المخاطر الرئيسية المنصوص عليها في التقييم الوطني للمخاطر لعامي 2018 و2023. وهذا يشير إلى وجود خلل في مستوى اتساق تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها الكيانات المبلّغة مع المخاطر، وليس في التحليل التشغيلي للمركز الوطني نفسه.

مربع 3.2. إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية التي تدعم الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة

دعم التحقيق في غسل الأموال وتبعية الأصول

الخلفية: في عام 2023، تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية تقرير معاملات مشبوهة من مؤسسة مالية حول حساب جديد فتحه مشتبه به واستُخدم لتحويل مبالغ كبيرة (2.7 مليون دولار أمريكي / 1.06 مليون ريال عماني كإجمالي) في فترة زمنية قصيرة. أظهرت تحقيقات المركز الوطني للمعلومات المالية أن العديد من المودعين من جنسيات مختلفة قد حولوا الأموال إلى الحساب المصري. كما حدد المركز الوطني للمعلومات المالية أن صاحب الحساب (مواطن أجنبي من الشرق الأوسط) متهم باختلاس أموال، بما في ذلك من شركات النفط العاملة في بلاده، لشراء عقارات في سلطنة عُمان (تقدر قيمتها بحوالي 4.4 مليون دولار أمريكي / 1.7 مليون ريال عماني)، وأنه قام بدخول البلاد عدة مرات في فترة زمنية قصيرة.

النتيجة: علّق المركز الوطني للمعلومات المالية بعض المعاملات وتبادل المعلومات مع جهة نظيرة أجنبية لتساعده في تبعية الأصول والسماح للسلطات في البلاد باتخاذ الإجراءات اللازمة. كما أحال القضية إلى الادعاء العام، الذي جمد الأموال وحجز الممتلكات وأحال القضية إلى المحكمة. وكان العمل لا يزال جارياً على القضية بحلول نهاية الزيارة الميدانية.

دعم التحقيق في تمويل الإرهاب وملاحقته قضائياً (عند الطلب)²⁷

لمحة عامة: فتح جهاز الأمن الداخلي تحقيقاً في اتصالات أحد الأشخاص بإرهابيين عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وأصدر جهاز الأمن الداخلي طلب تحليل إلى المركز الوطني للمعلومات المالية للحصول على معلومات حول أموال المشتبه به ومعاملاته. وكشف تحليل المركز الوطني للمعلومات المالية عن تورط خمسة مواطنين عمانيين، وأن بعضهم قام بتحويل 7200 دولار أمريكي/2800 ريال عماني إلى الخارج لأشخاص مرتبطين بالمنظمة الإرهابية باستخدام مقدمي خدمات الصرافة (راجع النتيجة المباشرة 9).

النتيجة: في عام 2023، أدين ثلاثة من الأشخاص بالانتماء إلى منظمة إرهابية وتمويل الإرهاب واستخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إرهابية.

²⁷ راجع القضية 2، المربع 4.1، النتيجة المباشرة 9

التحليل الاستراتيجي

161. في حين يجري المركز الوطني للمعلومات المالية تحليلاً استراتيجياً، تحتاج هذه الوظيفة إلى مزيد من التطوير لدعم احتياجات السلطات المختصة بشكل أفضل. يجري التحليل الاستراتيجي ثلاثة موظفين 28 على أساس دليل التحليل الاستراتيجي المخصص الذي تم تحديثه في عام 2023. يتم تحديد الموضوعات التي يجب النظر فيها بشكل أساسي بناءً على معلومات تقرير التقييم المتبادل (مثل حجم التقارير التي تغطي جريمة معينة) والأنماط الناشئة التي حددها مسؤولو الحالة. تساهم تقنية المركز الوطني للمعلومات المالية المتقدمة أيضاً في اكتشاف الاتجاهات والموضوعات لتناولها في التقارير الاستراتيجية، على سبيل المثال عندما يظهر حجم الجريمة الأصلية أو تطبيقاتها بانتظام في التقارير.
162. خلال فترة التقييم، أصدر المركز الوطني للمعلومات المالية 7 تقارير استراتيجية. وقد غطت هذه التقارير مواضيع ناشئة مثل التهريب الضريبي، ونشاط الجوال، والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي، والأصول الافتراضية. وقد ترتفع القيمة المضافة التي توفرها التقارير الاستراتيجية من خلال تحديد علامات الإنذار باتساق أكبر وتقديمها إلى الجهات المبلّغة، والتركيز على المجالات مرتفعة المخاطر التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر، والتي تغطيها التقارير الاستراتيجية إلى حد بسيط.
163. تم توزيع بعض التقارير على الجهات الرقابية ومناقشتها أثناء التدريب مع الجهات المبلّغة. وقد اتخذت هذه الجهات بعض التدابير التنظيمية والإدارية استجابةً لذلك 29، ولكن لم تكن دائماً بطريقة تزيد من فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم يتضح أيضاً ما إذا كانت الجهات الرقابية قد استخدمت هذه التقارير الاستراتيجية بما يؤدي إلى الاستجابة للتهديدات الناشئة بطريقة قائمة على المخاطر.

التعاون وتبادل المعلومات/ الاستخبارات المالية

164. تتعاون السلطات المختصة والمركز الوطني للمعلومات المالية بشكل فعال من أجل تبادل المعلومات المالية وغيرها من المعلومات، باستخدام قنوات آمنة لضمان سرية جميع البيانات والمعلومات المتبادلة.
165. على المستوى التشغيلي، يلعب المركز الوطني للمعلومات المالية دوراً قوياً في تبادل المعلومات والمعلومات المالية. ويتعاون بشكل فعال مع السلطات الأخرى في إطار لجنة التعاون والرقابة على تحقيقات غسل الأموال، التي تعمل بدورها تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتجتمع على أساس ربع سنوي، ومع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.
166. لقد وقع المركز الوطني للمعلومات المالية على مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف مع شرطة عمان السلطانية والادعاء العام تحدد شروط تبادل المعلومات وطلبها بين الأطراف. كما وقع المركز الوطني للمعلومات المالية على مذكرات تفاهم أخرى مع مجموعة من أجهزة إنفاذ القانون (مثل جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وجهاز الضرائب) والجهات الرقابية (مثل البنك المركزي العماني، والهيئة العامة لسوق المال) لتعزيز الرقابة بشكل عام، وتسهيل تبادل المعلومات والوصول إلى قواعد البيانات. فعلى سبيل المثال، يشارك المركز الوطني للمعلومات المالية نتائج تحاليله حول جودة تقارير المعاملات المشبوهة مع الجهات الرقابية، ولقد قام بالتعاون مع الجهات الرقابية لتنظيم أنشطة التوعية للقطاع الخاص. وأخيراً، يشارك المركز الوطني للمعلومات المالية المعلومات ويتبادلها مع أجهزة إنفاذ القانون مثل شرطة عمان السلطانية والادعاء العام بشكل غير رسمي. على سبيل المثال، يقدم الادعاء العام ملاحظات إلى المركز الوطني للمعلومات المالية حول جودة الأدلة التي وفرها.
167. لتسهيل التعاون الدولي في غياب عضوية السلطنة في مجموعة إيغمونت، والتي تمت أثناء الزيارة الميدانية في فبراير 2024، وقع المركز الوطني للمعلومات المالية أيضاً على مذكرات تفاهم مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية (راجع النتيجة المباشرة 2).

²⁸ في وقت الزيارة الميدانية

²⁹ على سبيل المثال، أجرت السلطات الإدارية تفتيشاً على سوق آسيوية في أعقاب تقرير استراتيجي يغطي هذا الموضوع، وألزمت المتاجر العاملة داخل هذا السوق بفتح حسابات تجارية.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 6

يمكن للسلطات المختصة أن تصل بانتظام إلى المعلومات المالية وغيرها من المعلومات وأن تستخدمها إلى حد كبير لتطوير الأدلة وتتبع الأصول الإجرامية الخاصة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب. كما يمكنها الوصول إلى مجموعة من مصادر المعلومات المتاحة بشكل مباشر في الغالب وفي الوقت الفعلي بشكل عام. وتستخدم الإدارة العامة للجمارك للمعلومات المالية كجزء من تحقيقاتها، ولكن بدرجة أقل لأغراض غسل الأموال.

يلعب المركز الوطني للمعلومات المالية – الذي يتمتع بموظفين وموارد جيدة - دوراً قوياً في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عُمان من خلال إنتاج معلومات وتحليلات مالية عالية الجودة. يستخدم المركز الوطني نهجاً قائماً على المخاطر لتحديد ملف المخاطر لجميع تقارير المعاملات المشبوهة، وهي نقطة قوة. ويصدر معلومات مالية عالية الجودة من خلال الاستعانة بحلول برمجيات الذكاء الاصطناعي المتطورة لإثراء معلومات تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها المؤسسات المالية بشكل أساسي. يُعدّ عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي ترفعها الأعمال والمهين غير المالية المحددة أقل، مما قد يحد من نطاق المعلومات المالية في هذا الشأن، ولكن الوضع يتحسن منذ عام 2022. بشكل عام، تدعم إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية الاحتياجات التشغيلية للسلطات المختصة إلى حد كبير في مجال غسل الأموال، الجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب، حتى لو كان ذلك يتم بناءً على الطلب في معظم الحالات في مجال تمويل الإرهاب. يجب تطوير وظيفة إصدار التقارير الاستراتيجية في المركز الوطني أكثر من أجل دعم احتياجات السلطات المختصة بشكل أفضل ومساعدتها على تحسين مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أظهرت السلطات المختصة درجة مستمرة وفعالة من التعاون والتنسيق لتبادل المعلومات المالية.

يمكن أن تستفيد الإدارة العامة للجمارك بشكل أفضل من المعلومات المالية لأغراض مكافحة غسل الأموال. وعلى الرغم من إظهار تحسن في هذا المجال، لا تزال المعلومات المالية المتاحة في المركز الوطني للمعلومات المالية حول الأعمال والمهين غير المالية المحددة (بما في ذلك بعض الأعمال والمهين مرفعة المخاطر) محدودة. وهناك حاجة إلى مواصلة تطوير عمليات الإحالة الاستباقية التي يقوم بها المركز الوطني والمتعلقة بتمويل الإرهاب وتطوير وظيفة التحليل الاستراتيجي فيه. وبشكل عام، هناك حاجة إلى تحسينات متوسطة.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى أساسي من الفعالية في النتيجة المباشرة 6.

النتيجة المباشرة 7 (التحقيق في جرائم غسل الأموال وملاحقتها قضائياً)

168. تمتلك سلطنة عُمان نظاماً قانونياً ومؤسسياً مناسباً لتحديد غسل الأموال والتحقيق فيه. تعمل السلطات المدربة تدريباً جيداً معاً لملاحقة قضايا غسل الأموال، بما فيها القضايا المعقدة. ويتم الكشف عن غسل الأموال من خلال قنوات مختلفة، في مقدمها إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية. ومع ذلك، فإن تحقيقات غسل الأموال وعمليات ملاحقة مرتكبيه تتوافق مع ملف المخاطر في سلطنة عمان إلى حد ما فقط. وليست تحقيقات غسل الأموال مستهدفة بشكل كافٍ، وتقوم السلطات بملاحقة مرتكبي أنواع مختلفة من غسل الأموال وإدانتهم على نطاق ضيق وليس بطريقة تتوافق مع المخاطر. والعقوبات ليست فعالة بالكامل، لكن السلطات تستخدم تدابير بديلة لتعطيل غسل الأموال عندما يتعذر عليها تأمين إدانة بتهمة غسل الأموال.

169. استند فريق التقييم في استنتاجاته إلى دراسات الحالة التي قدمتها السلطات والإحصاءات والمناقشات مع ممثلي جهات إنفاذ القانون بما في ذلك إدارة الاتجار بالبشر، وإدارة الاتجار بالمخدرات وإدارة الجمارك في شرطة عمان السلطانية، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، وجهاز الضرائب، والمدعين العامين في إدارة الأموال العامة التابعة للدعاء العام وممثلي المركز الوطني للمعلومات المالية.

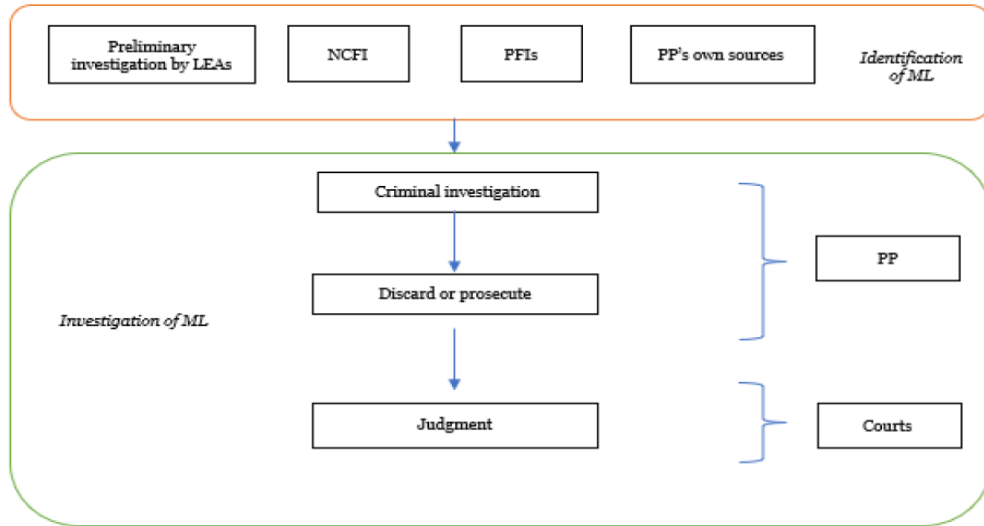
تحديد عمليات غسل الأموال والتحقيق فيه

170. تمتلك سلطنة عُمان نظامًا قانونيًا ومؤسسيًا مناسبًا لتحديد غسل الأموال والتحقيق فيه، على الرغم من وجود قصور بسيط في نطاق جريمة الرشوة والفساد (راجع التوصية 3). وعلى الرغم من أن السلطات قد أظهرت عن تعاون جيد وعن تمتعها بما يلزم لتحديد حالات غسل الأموال والتحقيق فيه، إلا أنها تفعل ذلك إلى حد ما فقط.

تنظيم تحقيقات غسل الأموال وتخصيص الموارد لها

171. كما يوضّح المخطط في الشكل 3.3، هناك 4 مراحل في قضايا غسل الأموال لإحراز تقدم في سلسلة العدالة الجنائية. التحقيقات الأولية التي تجريها أجهزة إنفاذ القانون؛ (2) التحقيقات الجنائية (يجريها الادعاء العام)، (3) الملاحقة القضائية (من قبل الادعاء العام) و(4) إصدار الحكم (في المحاكم).

الشكل 3.3. مخطط لقضايا غسل الأموال في سلسلة العدالة الجنائية



172. تتولى جميع أجهزة إنفاذ القانون التي تتمتع بصلاحيات التحقيق (شرطة عمان السلطانية، والإدارة العامة للجمارك، وجهاز الضرائب، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة) مسؤولية إجراء تحقيقات أولية في الجرائم المتعلقة بغسل الأموال ضمن الجريمة الأصلية الخاصة بها. كما يوجد في شرطة عمان السلطانية إدارات مختلفة مسؤولة عن تناول بعض الجرائم الأصلية مثل الاتجار بالبشر والمخدرات أو الجمارك (من خلال الإدارة العامة للجمارك). كما تعد شرطة عمان السلطانية الجهاز الرئيسي المكلف بإجراء التحقيقات الأولية في غسل الأموال. ترفع أجهزة إنفاذ القانون القضية للادعاء العام للنظر فيها عندما تتوفر أدلة كافية بشأنها. بناءً على التحليل الأولي، يجوز للادعاء العام إما رفع القضية أو فتح تحقيق جنائي. وكجزء من التحقيق الجنائي، يجوز للادعاء العام أن يطلب إلى أجهزة إنفاذ القانون أن تجمع أدلة إضافية أو تجري تحقيقات إضافية مثل أخذ إفادات الشهود. وعلى أساس الأدلة التي تم العثور عليها أثناء التحقيق الجنائي، يمكن للادعاء العام بعد ذلك أن يقرر إما مقاضاة القضية أمام المحاكم أو إغلاقها (راجع التوصية 30). تتألف المرحلة الأخيرة من عملية إصدار الحكم في المحاكم.

173. تحيل أجهزة إنفاذ القانون القضايا إلى إدارة الأموال العامة وغسل الأموال التابعة للادعاء العام، والتي يعمل بها سبعة مدعين عامين يشرفون على التحقيقات الأولية التي تجريها أجهزة إنفاذ القانون منذ وقت مبكر. وقد أظهرت المناقشات مع فريق التقييم ودراسات الحالة عن وجود

تعاون جيد بين مختلف أجهزة إنفاذ القانون العاملة تحت إشراف الادعاء العام، سواء على أساس ثنائي أو من خلال اللجنة الوطنية واللجنة الفرعية لتحقيقات غسل الأموال. ويشمل هذا التعاون الديناميكي مناقشة مفتوحة بين الادعاء العام وشرطة عمان السلطانية لاتخاذ قرار مشترك حول وقت استلام الادعاء العام للقضية وفتحه تحقيقاً جنائياً رسمياً. وهذا يفسر أيضاً الفترة القصيرة ما بين فتح تحقيق جنائي وإحالة القضية إلى المحكمة (راجع دراسة الحالة حول وزارة التربية والتعليم في المربع 3.3).

174. حصلت أجهزة إنفاذ القانون بشكل عام على تدريب جيد وتم تزويدها بالموارد اللازمة للكشف عن غسل الأموال والتحقيق فيه، بما في ذلك الحالات الأكثر تعقيداً. وفي حين تلقت جميع أجهزة إنفاذ القانون (بما في ذلك شرطة عمان السلطانية والادعاء العام) تدريباً على التحقيق المالية ومخاطر غسل الأموال الناشئة، أشارت السلطات إلى أنها قد تستفيد من تدريب إضافي وموارد أكثر في هذا المجال. ويجوز لجميع ضباط شرطة عمان السلطانية فتح تحقيق أولية في جريمة أصلية وفي غسل الأموال. ويتلقون تدريباً أساسياً لهذه الغاية ويجوز لهم الوصول إلى نموذج التحقيق المالي الذي يوجه الضباط عند إجراء التحقيق المالية. وعند الاقتضاء، يمكن لضباط شرطة عمان السلطانية الاستعانة بالخبرة المحددة التي تتمتع بها وحدة متخصصة (إدارة مكافحة غسل الأموال)، في حالة القضايا الأكثر تعقيداً. تم إنشاء هذه الإدارة في عام 2022، وهي تضم 15 ضابط شرطة من ذوي الخبرة و27 ضابط صف ولديها محققون في كل مقاطعة.

175. تتمتع أجهزة إنفاذ القانون بالقدرة والخبرة في استخدام المعلومات المالية وغيرها من تقنيات التحقيق لإحراز تقدم في قضايا غسل الأموال. وقد أظهر الادعاء العام اعتماده نهجاً متطوراً أكثر في هذا المجال. تسترشد أجهزة إنفاذ القانون بدليل إنفاذ القانون الذي يوضح بالتفصيل صياغة استراتيجيات قضايا التحقيق المالية، ويصف استخدام تقنيات التحقيق لإثبات جرائم غسل الأموال، ويقدم إرشادات حول أفضل وقت لبدء تحقيقات غسل الأموال المستقل. وتسلسل هذه الأدوات الضوء أيضاً على أهمية بدء تحقيق مالي مواز في بداية كل تحقيق. كما قدمت شرطة عمان السلطانية والادعاء العام نظاماً لترتيب القضايا حسب الأولوية، حيث يتم تصنيف جميع التحقيق المالية في غسل الأموال وفقاً لمعايير محددة لتحديد مستوى خطورتها وأولويتها. وتساعد هذه الأدوات والموارد مجتمعة أجهزة إنفاذ القانون على اتباع نهج منظم للتحقيق في جرائم غسل الأموال، على الرغم من اعتراف فريق التقييم بأن هذه تدابير لا تزال حديثة بشكل عام.

تحديد حالات غسل الأموال

176. تحدد السلطات حالات غسل الأموال من خلال ثلاث قنوات واسعة النطاق: (1) تقارير التحليل المالي من المركز الوطني للمعلومات المالية؛ (2) المعلومات التي يتم اكتشافها أثناء التحقيق في الجرائم الأصلية، بما في ذلك التحقيق المالية الموازية و(3) قضايا غسل الأموال التي يتم فتحها مباشرة من قبل الادعاء العام. وقد يشمل ذلك على سبيل المثال الشكاوى التي يرفعها ضحايا الجرائم أو أطراف ثالثة مثل المصادر الدولية. تعد إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية أهم مصدر للكشف عن غسل الأموال (راجع الجدول 3.9). أجرت السلطات عددًا قليلاً جداً من التحقيق الجنائية في غسل الأموال على أساس إقرارات النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها. ونظراً لارتفاع مخاطر حركة النقد العابرة إلى السلطنة ومنها، وخاصة على الحدود مع اليمن، فإن هذا يشير إلى أن إقرارات النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود لا تُستخدم بشكل كافٍ كمصدر للكشف عن حالات غسل الأموال.

الجدول 3.9. مصادر التحقيق الجنائية في جرائم غسل الأموال (الادعاء العام)

المصادر	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية	74	68	77	9	2	4	234
شرطة عمان السلطانية	8	11	10	18	25	21	93
تحقيق مالي موازي في الجريمة الأصلية	23	18	29	10	6	4	90
جهاز الضرائب	0	0	0	0	5	2	7
الإدارة العامة للجمارك (إقرارات الجمارك) (1)	0	0	4	2	0	0	6

5	1	2	1	0	1	0	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة
3	1	1	0	0	1	0	شكوى الضحية/طرف ثالث
438	33	41	40	120	99	105	المجموع

ملاحظة: يوضح هذا الجدول حالات الاشتباه بغسل الأموال التي تمت إحالتها إلى الادعاء العام والتي شكلت أساساً استند إليه الادعاء العام لفتح تحقيق جنائي. (1) تتعلق الحالات الست أيضاً بالتهرب الجمركي للبضائع ووجود اشتباه في غسل الأموال.

177. تعد إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية أحد المصادر الأساسية لتحديد حالات غسل الأموال. خلال فترة التقرير، أحال المركز الوطني للمعلومات المالية 732 تقرير تحليل مالي بناءً على معلومات تقارير المعاملات المشبوهة إلى شرطة عمان السلطانية والادعاء العام مجتمعين (الجدول 3.10). وقد أدت العديد من إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية (تقارير التحليل المالي بناءً على معلومات تقارير المعاملات المشبوهة وطلبات التحليل مجتمعة) إلى شرطة عمان السلطانية والادعاء العام إلى فتح تحقيقات أولية أو تحقيقات جنائية. وعلى وجه التحديد، فإن 60% من التحقيقات الأولية التي تقوم بها شرطة عمان السلطانية و53% من التحقيقات الجنائية التي يقوم بها الادعاء العام في غسل الأموال تنشأ من إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية. وفي المقابل، ينشأ حوالي ثلاثة أرباع (74%) إدانات غسل الأموال من إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية. وكما تمت المناقشة في إطار النتيجة المباشرة 6، يرتبط ذلك بالتدابير التشغيلية القوية التي ينفذها المركز الوطني للمعلومات المالية والتي تثرى التحليل قبل إحالته إلى السلطات المختصة.

الجدول 3.10. حالات غسل الأموال التي تم تحديدها من خلال إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية

الإجمالي	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
التحقيقات الأولية في غسل الأموال (شرطة عمان السلطانية)							
821	200	242	100	93	86	100	إجمالي عدد عمليات التحقيق في غسل الأموال
498	142	126	79	40	46	65	التي نشأت من المركز الوطني للمعلومات المالية
323	58	116	21	53	40	35	من مصادر أخرى، مثل التحقيقات المالية الموازية
التحقيقات الجنائية في غسل الأموال، والملاحقات القضائية، والإدانات (الادعاء العام)							
438	33	42	40	118	99	106	إجمالي عدد التحقيقات الجنائية
234	4	2	9	77	68	74	التي نشأت من المركز الوطني للمعلومات المالية
93	21	25	18	10	11	8	التي نشأت من شرطة عمان السلطانية
111	8	15	13	31	20	24	مصادر أخرى
92	11	8	20	24	14	15	العدد الإجمالي لعمليات الملاحقة القضائية لغسل الأموال
51	1	1	13	19	9	8	التي نشأت من المركز الوطني للمعلومات المالية

24	3	3	5	4	4	5	التي نشأت من التحقيقات المالية الموازية التي أجراها الادعاء العام
17	7	4	2	1	1	2	التي نشأت من إحالات شرطة عمان السلطانية
50	0	4	14	21	5	6	العدد الإجمالي للإدانات بغسل الأموال
37	1	1	10	17	4	4	التي نشأت من المركز الوطني للمعلومات المالية

178. تساعد الإحالات من شرطة عمان السلطانية إلى الادعاء العام في الكشف عن حالات غسل الأموال إلى حد ما فقط. وكما يوضح الجدول 3.10، فتحت شرطة عمان السلطانية 821 تحقيقًا أوليًا في غسل الأموال، إلا أن الادعاء العام فتح تحقيقات جنائية في 9% فقط من هذه التحقيقات 30. وخلال المناقشات مع فريق التقييم، أشارت السلطات إلى أن هذا لا يعكس جودة التحقيقات التي تجريها شرطة عمان السلطانية، بل يُعزى إلى عوامل أخرى مثل الإجراء الموحد لفتح تحقيقات مالية موازية وواقع أن غالبية الجرائم في سلطنة عمان بسيطة، وتتضمن مبالغ صغيرة من الأموال. وعلى الرغم من أن اعتراف فريق التقييم بأن جميع التحقيقات الأولية لا تؤدي دائمًا إلى فتح تحقيق جنائي، إلا أن هذا العدد منخفض. كما يثير ذلك مخاوف بشأن قدرة شرطة عمان السلطانية على تحديد جرائم غسل الأموال بشكل فعال، ودعم تطوير الأدلة واستهداف الحالات التي يُرجح أن تستحق إجراء الادعاء العام تحقيقًا جنائيًا كاملاً فيها.

179. وفي حين تجري أجهزة إنفاذ القانون تحقيقات مالية موازية في مجال خبرتها بشكل منهجي، فإنها لم تحدد غسل الأموال المرتبط في الجرائم الأصلية مرتفعة المخاطر إلا في عدد قليل من الحالات فقط، حيث أدت 7% من التحقيقات في أهم 4 جرائم أصلية كجنايات إلى تحقيقات في غسل الأموال. وقد فتح الادعاء العام 11209 عملية تحقيق جنائي في الجرائم الأربع الأهم التي تطرح أعلى مستوى من مخاطر غسل الأموال (بحسب التقييم الوطني للمخاطر)، وهي: الاحتيال، والفساد والاختلاس، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر. ويشمل هذا الرقم كلاً من الجنايات والجنح. وتشمل الجنايات الخطيرة (مثل غسل الأموال)، وبالتالي قد تشمل مبالغ أو متحصلات أكثر. وعلى هذا النحو، فهي تبرر من حيث المبدأ فتح تحقيق في غسل الأموال. وعند النظر في الجنايات وحدها، أجرى الادعاء العام 1022 تحقيقًا جنائيًا في أهم 4 جرائم أصلية، لكنه فتح 74 تحقيقًا جنائيًا فقط في غسل الأموال (راجع الجدول 3.11). وكما ذكر أعلاه، قد يرتبط ذلك بالصعوبات التي تواجهها شرطة عمان السلطانية في تحديد واستهداف حالات غسل الأموال عند التحقيق في الجرائم الأصلية.

الجدول 3.11. التحقيقات الجنائية في الجرائم الأصلية مقابل التحقيقات الجنائية في غسل الأموال (2018-2023)

نسبة الجريمة الأصلية كجناية إلى التحقيقات الجنائية في غسل الأموال	التحقيق الجنائي في غسل الأموال (3)	التحقيق الجنائي في جريمة أصلية كجناية	
12%	15	118	الاحتيال (2)
6%	17	264	الفساد (أي الاختلاس والرشوة) (1)
7%	37	567	الاتجار بالمخدرات (1)
7%	5	73	تهريب البشر والجريمة المنظمة (1)

³⁰ عدد القضايا التي أحالتها شرطة عمان السلطانية إلى الادعاء العام لفتح تحقيق جنائي غير معروف.

المجموع	1022	74	7%
---------	------	----	----

ملاحظة: (1) تعتبر سلطنة عُمان الفساد، بغض النظر عن قيمته، والاتجار بالمخدرات والبشر جرائم جنائية. (2) هذا يشمل كلاً من الجنايات والجنح حيثما ينطبق ذلك. (3) يتوافق هذا الرقم مع عدد تحقيقات غسل الأموال في الجنايات فقط.

180. على الرغم من ارتفاع مخاطر غسل الأموال عبر الحدود، وخاصة مع اليمن، يتم استخدام إقرارات النقد عبر الحدود بدرجة ضئيلة للغاية لتحديد حالات غسل الأموال. وكما جاء في التقييم الوطني للمخاطر، فإن استخدام النقد عبر الحدود (مبالغ صغيرة عادةً) منتشرٌ على نطاق واسع نسبياً، مما يؤدي إلى استيراد كميات كبيرة جداً من النقد إلى سلطنة عُمان أو عبرها. ولم يتلقَ الادعاء العام سوى 6 إقرارات جمركية مرتبطة بغسل الأموال من الإدارة العامة للجمارك خلال فترة التقييم، وهو عدد صغير (راجع الجدول 3.9). لذلك يعتقد فريق التقييم أن هناك مجالاً لزيادة وتيرة واستخدام تحقيقات غسل الأموال المرتبطة بالنقد عبر الحدود والأصل غير مشروع والجرائم عبر الحدود.

المربع 3.3. أمثلة عن حالات غسل الأموال التي تم تحديدها من مصادر مختلفة

دراسة الحالة 1 - مخطط غسل أموال تم تحديده من خلال إحالة المركز الوطني للمعلومات المالية

الخلفية: تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية تقارير معاملات مشبوهة حول مواطنين اثنين من دولة أفريقية دخلت سلطنة عُمان بتأشيرة سياحية وحولاً الأموال من السلطنة إلى بلدهما الأصلي باستخدام مكاتب الصرافة. وخلص تحقيق الادعاء العام - الذي ركز على تهمة غسل الأموال والاحتيال - إلى أن المشتبه بهما احتالا على مواطن عُماني بمبلغ 65000 دولار أمريكي/25000 ريال عُماني واستخدما هذه الأموال المسروقة لشراء معدات إلكترونية وإكسسوارات ذهبية.

النتائج: أدانت المحكمة الابتدائية المشتبه بهما بالاحتيال، لكنها برأتها من غسل الأموال. واستأنف الادعاء العام هذا القرار أمام المحكمة العليا، التي ألغت القرار الصادر عن المحكمة الأخرى وأدانت المشتبه بهما بغسل الأموال (وحكمت عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة قدرها 130 ألف دولار أمريكي/50 ألف ريال عُماني). وبما أن المشتبه بهما قد قضيا بالفعل عقوبة السجن التي أصدرتها بحقهما المحكمة الأدنى وتم ترحيلهما، فقد صدر حكم المحكمة العليا غيابياً.

دراسة الحالة 2 - دور المركز الوطني للمعلومات المالية في تتبع الأموال وتحديد المشتبه بهم الإضافيين (قضية اتجار بالمخدرات)

الخلفية: تلقت شرطة عمان السلطانية معلومات استخباراتية سرية تشير إلى أن المشتبه به يمتلك ويتاجر بمواد مخدرة. وكشف التحقيق عن وجود مشتبه بهم إضافيين، شاركوا في غسل متحصلات أنشطة المشتبه به الأول. اعتقلت شرطة عمان السلطانية المشتبه به الرئيسي في بيته مع بعض الجناة الآخرين. وصادرت السلطات هواتف وأجهزة إلكترونية ونقوداً وبطاقات مصرفية بالإضافة إلى مواد لإنتاج المخدرات. كما

فتشت السلطات عقابًا ثانيًا، حيث صادرت أيضًا مواد مخدرة ومركبات، يُعتقد أنها تستخدم لغرض الاتجار بالمخدرات. وبمجرد إحالة القضية إلى الادعاء العام، طُلب من المركز الوطني للمعلومات المالية إجراء تحليل مالي لتتبع تدفق الأموال إلى المشتبه بهم. حدد هذا التحليل أموالًا وصلت قيمتها إلى 210 ألف دولار أمريكي/80791 ريال عماني قام الادعاء العام بحجزها في انتظار استكمال القضية. كما سمح تحليل المركز الوطني بتحديد وجود مشتبه بهم إضافيين.

النتائج: حُكم على المتهم الأول بالسجن لمدة 20 عامًا وغرامة قدرها 39 ألف دولار أمريكي/15 ألف ريال عماني بتهمة حيازة مواد مخدرة، والسجن لمدة عشر سنوات وغرامة قدرها 130 ألف دولار أمريكي/50 ألف ريال عماني بتهمة غسل الأموال. وحُكم على المتهمين الآخرين بالسجن مع وقف التنفيذ (سنة أشهر سجن وغرامة قدرها 10 آلاف ريال عماني) بتهمة غسل الأموال. وتم إتلاف المواد المخدرة المضبوطة، بينما تمت مصادرة جميع الأصول الأخرى (المنزل والذهب والمجوهرات والأجهزة الإلكترونية وما إلى ذلك).

دراسة الحالة 3 - غسل أموال تم تحديده في سياق تحقيق في المحكمة

الخلفية: أحالت شرطة عمان السلطانية قضية إلى الادعاء العام تتعلق بإجبار ثلاثة مشتبه بهم (مواطن عماني واثنان من مواطني جنوب شرق آسيا) على ممارسة الدعارة. طلب الادعاء العام من المركز الوطني للمعلومات المالية إجراء تحليل مالي للمشتبه به الرئيسي، مما كشف أن المتهم الأول (مواطن عماني) قد حوّل 24 ألف دولار أمريكي/9178 ريال عماني إلى مواطنين أجنبيين. أثناء عمليات الاستجواب التي أجراها الادعاء العام، اعترف المتهم الأول بتحويل هذه الأموال المرتبطة بمتحصلات الدعارة إلى دولة في جنوب شرق آسيا باستخدام شركات الصرافة.

النتائج: لم تدين المحكمة الأدنى المتهمين بغسل الأموال. استأنف الادعاء العام وحكمت المحكمة العليا بإعادة النظر في القضية في المحاكم الأدنى بتهمة غسل الأموال.

التحقيق في غسل الأموال

181. تحقق السلطات في قضايا غسل الأموال إلى حد ما. خلال النصف الأول من فترة التقييم، لم يتم ذلك بطريقة مستهدفة، على الرغم من أن السلطات اتخذت لاحقًا تدابير لمعالجة هذا الأمر. فتح الادعاء العام 438 تحقيقًا جنائيًا في غسل الأموال طوال فترة التقييم (شملت 756 شخصًا طبيعيًا). ويصل المتوسط إلى 73 تحقيقًا سنويًا (راجع الجدول 3.12)، وهو معقول نظرًا إلى ملف المخاطر في سلطنة عُمان. ترتبط نسبة 50٪ من جميع التحقيقات الجنائية (218) بالتهرب الضريبي، وأجريت أغلبها بين عامي 2018 و2020. وأكدت السلطات لفريق التقييم أن هذه التحقيقات نتجت عن إحالات قام بها المركز الوطني للمعلومات المالية وتضمنت قضايا تتعلق بالالتزام تُعتبر قيمتها صغيرة من حيث غسل الأموال. وفي حين يشير ذلك إلى أن إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية لتقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بالضرائب لها قيمة ضئيلة من حيث التحقيق في غسل الأموال، إلا أن فريق التقييم قد أشار إلى أن السلطات اتخذت خطوات لمعالجة هذا الوضع. وقد تمثل ذلك في اعتماد تدبير إضافي للتحقق من فائدة معلومات تقارير المعاملات المشبوهة لأغراض غسل الأموال قبل تقديمها إلى الادعاء العام. وفي عام 2021، وافقت السلطات على قيام المركز الوطني للمعلومات المالية بإحالة تقارير التحليل المالي المتعلقة بالضرائب إلى جهاز الضرائب بدلًا من الادعاء العام. وقد أدى ذلك إلى إدارة موارد الادعاء العام بكفاءة أكبر.

182. وأكدت السلطات أيضًا أن 67 من أصل 218 تحقيقًا جنائيًا متعلقًا بالضرائب ارتبط بأموال تمر عبر سلطنة عُمان، وهذا ما حدده الادعاء العام على أنه جرائم أصلية مشتبه بها في الخارج. وفي غياب التأكد من عدم شرعية الأموال أو طبيعة الجريمة الأصلية بدقة، وصف الادعاء العام هذه الحالات بأنها مرتبطة بالتهرب الضريبي، مشيرًا أيضًا إلى أنها تنطوي على خصائص غسل الأموال القائم على التجارة. ومع ذلك، في ضوء الصعوبات التي يواجهها التحقيق في هذه الحالات وإيصالها إلى مرحلة الملاحقة القضائية، قام الادعاء العام بأرشفتها. وبالتالي لا تزال قيمة هذه الحالات الـ 67 من حيث غسل الأموال غير واضحة. وهذا مثير للقلق، فبحسب التقييم الوطني للمخاطر، تتولد 18٪ من

المتحصلات الإجرامية في سلطنة عُمان من جرائم ارتكبت في الخارج. لذلك يرى فريق التقييم أن هناك حاجة إلى أن تعمل السلطات على تطوير فهمها للمخاطر التي تطرحها الجرائم الأصلية الأجنبية وقدرتها على ملاحقتها (راجع النتيجة المباشرة 1).

183. وعلى الرغم من أن السلطات فتحت 4 تحقيقات جنائية تتعلق بأشخاص اعتباريين خلال فترة التقييم، يُعتبر هذا العدد منخفضاً بالنظر إلى دراسات الحالة والمناقشات مع السلطات التي تشير إلى أن الأشخاص الاعتباريين قد يتورطون في قضايا غسل الأموال (راجع النتيجة المباشرة 5).

الجدول 3.12. التحقيقات الجنائية والملاحقات القضائية والإدانات (بغسل الأموال) التي أجراها الادعاء العام

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
438	33	42	40	118	99	106	التحقيقات الجنائية (الادعاء العام)
92	11	8	20	24	14	15	الملاحقات القضائية
50	0	4	14	21	5	6	الإدانات

المربع 3.4. التحقيقي قضايا غسل الأموال المعقدة

قضية غسل أموال معقدة تم فتحها على أساس إحالة من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة (وزارة التربية والتعليم)

الخلفية: كجزء من عمليات التدقيق المنتظمة التي يقوم بها على المؤسسات العامة، قام جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بالتدقيق في نفقات وزارة التربية والتعليم في عام 2018. يعمل الجهاز تحت الادعاء العام وتعاون مع المركز الوطني للمعلومات المالية، فحدد معاملات مشبوهة ترتبط بموظف في وزارة التربية والتعليم. وكشفت تحقيقات الجهاز عن وجود آليات تواطؤ من خلالها الجاني الرئيسي مع بعض الزملاء والأقارب لاختلاس أموال الوزارة باستخدام 256 شيكاً مزوراً بلغت قيمتها 18 مليون دولار أمريكي / 7 ملايين ريال عماني.

وبعد نشر تقرير التدقيق الصادر عن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، فتح الادعاء العام تحقيقاً جنائياً في هذه القضية في مارس 2019. استخدم المحققون تقنيات تحقيق خاصة من بين أمور أخرى (تسجيلات صوتية، وخبرة خاصة من مختبر جنائي، وما إلى ذلك). كما طلب الادعاء العام من المركز الوطني للمعلومات المالية تحليل المعاملات المالية (لحوالي 185 حساباً مصرفياً) المتعلقة بالمشتبه بهم الرئيسيين، والتي شملت شراء المركبات والعقارات في سلطنة عُمان وخارجها. وبالتالي، عمل المركز الوطني للمعلومات

المالية بفعالية لتحديد المشتبه بهم الإضافيين، الذين لم تتم تسميتهم في تقرير التدقيق الصادر عن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة، ومنتجات الجرائم وأدواتها. كما استخدم المركز الوطني للمعلومات المالية صلاحيته بفرض تجميد مؤقت لتعليق المعاملات المالية في حسابات المشتبه به المصرفية وطلب من الادعاء العام إصدار أمر بتجميدها. وأظهر التحقيق الجنائي الذي أجراه الادعاء العام أن المشتبه بهم أخفوا أصل الأموال والمتحصلات المختلصة وغسلوا الأموال في السلطنة وخارجها (راجع المربع 8.3، النتيجة المباشرة 2).

النتائج: في يونيو 2019، وجه الادعاء العام اتهامات إلى 18 شخصًا (بما في ذلك 15 موظفًا في وزارة التربية والتعليم) بالتواطؤ بغرض اختلاس أموال وزارة التربية والتعليم. وأدانت المحكمة خمسة من المشتبه بهم - بمن فيهم الشخصان الرئيسيان - بتهمة غسل الأموال وأصدرت أحكامًا بالسجن تتراوح بين 5 و10 سنوات وغرامات تتراوح بين 130 ألف دولار أمريكي و520 ألف دولار أمريكي/50 ألف ريال عماني و200 ألف ريال عماني. كما أمرت المحكمة بمصادرة مبلغ إجمالي قدره 245 ألف دولار أمريكي/94 ألف ريال عماني من ثلاثة مشتبه بهم. وتمت مصادرة جميع العقارات والأصول المنقولة والمتحصلات والأرباح المالية الناتجة. وأخيرًا، صادرت المحاكم أيضًا الممتلكات المسجلة بأسماء المشتبه بهم بما يعادل قيمة المبالغ المغسولة (راجع النتيجة المباشرة 8).

قضية غسل أموال معقدة بدأت بإحالة من الهيئة العام لسوق المال (شركة أسمنت)

الخلفية: وفقًا لولايتها، أخضعت الهيئة العامة لسوق المال في عام 2022 شركة أسمنت كبرى تعمل في سلطنة عمان للتفتيش المالي. وكجزء من هذا التفتيش، حددت الهيئة العامة لسوق المال اشتباهاً في ارتكاب أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مخالفات مالية تسببت في تكبد الشركة خسائر بلغت حوالي 132 ألف دولار أمريكي / 51 الف ريال عماني بين عامي 2018 و 2022. بعد المشاركة في تحقيقات الهيئة العامة لسوق المال منذ وقت مبكر، فتح الادعاء العام تحقيقًا جنائيًا في ديسمبر 2023 عندما أحالت الهيئة العامة لسوق المال القضية له. طلب الادعاء العام من المركز الوطني للمعلومات المالية إجراء تحليل للمعاملات المالية، وتحديد المعاملات الكبيرة التي تمت في حسابات مصرفية تابعة لشركات وأفراد في الخارج. كشف تحقيق الادعاء العام أن المتهمين نجحوا في اختلاس مبالغ كبيرة من شركة الأسمنت ونقلها إلى حسابات شركات وأفراد في دول مختلفة لغسلها وإخفاء مصدرها. وكجزء من هذا التحقيق، سعى الادعاء العام إلى طلب تسليم شخصين يقيمان في الإمارات العربية المتحدة لاستجوابهما، وتم إصدار طلبات مساعدة قانونية متبادلة إلى دول مختلفة من أجل تجميد الأموال ذات الصلة (راجع النتيجة المباشرة 2).

النتائج: في أكتوبر 2023، وجه الادعاء العام اتهامات إلى أشخاص مختلفين (بمن فيهم الرئيس التنفيذي للشركة) بغسل الأموال وأحال القضية إلى المحكمة. وكانت القضية لا تزال أمام المحاكم بحلول نهاية الزيارة الميدانية.

اتساق التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بغسل الأموال مع التهديدات وملف المخاطر والسياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال

184. تتسق التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بغسل الأموال إلى حد ما مع ملف المخاطر التي تم تحديدها في سلطنة عُمان.

تحقيقات/ملاحقات غسل الأموال واتساقها مع المخاطر

185. تتسق التحقيقات في جرائم غسل الأموال مع المخاطر إلى حد ما في مجال الاتجار بالمخدرات والاحتيال، وإلى حد محدود في مجالات أخرى مرتفعة المخاطر. بحسب التقييم الوطني للمخاطر، يشكل الاحتيال والفساد والاختلاس والاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر أهم التهديدات المنتشرة المتعلقة بغسل الأموال. ومع ذلك، وعلى الرغم من توليدها لمتحصلات مرتفعة، لا يتم التحقيق في غسل الأموال في هذه التهديدات الأربعة إلا إلى حد ما مقارنةً بجرائم أخرى مثل السرقة ومخالفات قانون العمل. وقد شكلت هذه الجرائم مجتمعة 18% فقط من جميع التحقيقات الجنائية المتعلقة بغسل الأموال، و55% من جميع ملاحقات غسل الأموال (الجدول 3.13). وكما أوضحت السلطات، يُعزى ذلك جزئياً إلى أن أجهزة إنفاذ القانون تعتمد نهجاً واسع النطاق وتحقق في جميع الجرائم قبل أن تقرر ملاحقتها قضائياً، بغض النظر عن المخاطر المرتبطة بالجريمة. ومع ذلك، لم يتضح لفريق التقييم سبب اتساق الملاحقات القضائية أكثر مع المخاطر مقارنة بالتحقيقات. إن التحقيقات والملاحقات القضائية المتعلقة بغسل الأموال في المجالات مرتفعة المخاطر مثل المخاطر عبر الحدود لا تتماشى مع المخاطر.

الجدول 3.13. التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات في جرائم غسل الأموال (لكل جريمة أصلية) (2018-2023)

الإدانات (% من الإجمالي)	الملاحقات القضائية (% من الإجمالي)	التحقيقات الجنائية (الادعاء العام) (% من الإجمالي)	التحقيقات الأولية (شرطة عمان السلطانية)	
34 (68%)	51 (55%)	81 (18%)	367	الجرائم الأصلية المرتفعة المخاطر (التقييم الوطني للمخاطر)
5 (10%)	9 (9%)	22 (5%)	165	الاحتيال
19 (38%)	24 (26%)	37 (8.5%)	112	الاتجار بالمخدرات
4 (8%)	5 (5%)	5 (1%)	12	الرشوة
4 (8%)	8 (8%)	12 (3%)	-	الاختلاس
2 (4%)	5 (5%)	5 (1%)	78	الاتجار بالبشر
16 (32%)	41 (44%)	357 (81.5%)	454	جرائم أصلية أخرى
-	2	218	6	الهرب الضريبي
16	39	139	448	جرائم أخرى
50	92	438	821	المجموع

غسل الأموال في قضايا الاحتيال

186. تم تحديد الاحتيال باعتباره التهديد الرئيسي لغسل الأموال في التقييم الوطني للمخاطر، ومع ذلك تتم مقاضاة غسل الأموال في قضايا الاحتيال إلى حد بسيط. خلال فترة التقييم، فتح الادعاء العام 22 تحقيقًا في غسل الأموال يتعلق بالاحتيال، وهو ما يمثل 5% من إجمالي التحقيقات الجنائية في غسل الأموال (438) و9,7% من قضايا غسل الأموال التي تمت ملاحقتها قضائيًا. وهذا معدل منخفض، بالنظر إلى مستوى التهديد الذي يشكله الاحتيال، ومقارنةً بتحقيقات غسل الأموال الأخرى المتعلقة بالجرائم التي تطرح مخاطر أقل (مثل الدعارة، والتي تم فتح 22 تحقيقًا بشأنها).

غسل الأموال في قضايا الفساد والاختلاس

187. تتم مقاضاة غسل الأموال في الفساد والاختلاس على نطاق واسع بما يتماشى مع المخاطر. ويعتبر الفساد والاختلاس ثاني أهم جريمة مدرة للمتحصلات. أجرى الادعاء العام 17 تحقيقًا جنائيًا في قضايا غسل الأموال في الفساد (الرشوة) والاختلاس مجتمعةً، مما أدى إلى ملاحقة قضائية في 13 قضية. هذا يمثل 4% من إجمالي التحقيقات الجنائية في جرائم غسل الأموال، و14% من إجمالي الملاحقات القضائية في جرائم غسل الأموال، وهو ما يبدو متسقًا إلى حد كبير مع المخاطر.

غسل الأموال في قضايا الإتجار بالمخدرات

188. تلاحق السلطات جرائم غسل الأموال في قضايا الاتجار بالمخدرات إلى حد كبير مما يتماشى مع المخاطر إلى حد كبير. فتح الادعاء العام 37 تحقيقًا جنائيًا في جرائم غسل الأموال، مما أدى إلى 24 ملاحقة قضائية. هذا يجعل الاتجار بالمخدرات الجريمة الأصلية الأكثر نجاحًا في حيث غسل الأموال (خاصة عند النظر في الإدانات). يمثل الاتجار بالمخدرات 26% من قضايا غسل الأموال التي تمت ملاحقتها قضائيًا.

غسل الأموال في قضايا الإتجار بالبشر

189. لا تتماشى تحقيقات غسل الأموال في قضايا الاتجار بالبشر مع المخاطر. وفقًا للإحصائيات المقدمة، أجرى الادعاء العام 5 تحقيقات فقط في غسل الأموال في قضايا الاتجار بالبشر. أدت جميع القضايا إلى الملاحقة القضائية، لكن تم الحصول على إدانة في حالتين فقط. وهذا معدل منخفض بالنظر إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر وعند المقارنة بتحقيقات غسل الأموال في الجرائم الأصلية الأخرى. يمكن أن يُعزى هذا العدد المنخفض إما إلى التحديد الخاطئ للاتجار بالبشر على أنه أحد أكثر الجرائم المولدة للمتحصلات انتشارًا في سلطنة عمان (راجع النتيجة المباشرة 1)، أو إلى أن قسم الاتجار بالبشر في شرطة عمان السلطانية لم يحدد بشكل كافٍ الأموال المتعلقة بهذه الجرائم، على سبيل المثال من خلال التحقيقات المالية الموازية.

المخاطر العابرة للحدود

190. لا تلاحق السلطات غسل الأموال المرتبط بنقل الأموال غير المشروعة والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود بما يتماشى مع المخاطر التي تم تحديدها. على الرغم من أن التقييم الوطني للمخاطر لم يحدد الجرائم الجمركية باعتبارها واحدة من الجرائم الأربع الأساسية التي تطرح أعلى مستوى من المخاطر، إلا أنه اعترف بالمخاطر المتزايدة التي تطرحها الحركات النقدية عبر الحدود. وفقًا لتقييم مخاطر الحركات النقدية من اليمن الذي تم إجراؤه في عام 2023، تعتبر المخاطر المتعلقة بالحركات النقدية من اليمن مرتفعة، وبالتالي تم التركيز عليها عند تناول غسل الأموال (راجع النتيجة المباشرة 1). وبالنظر إلى أن تقييم المخاطر هذا حديث نسبيًا، يجب أن تواصل السلطات تعزيز فهمها وقدراتها على ملاحقة غسل الأموال المرتبط بحركة الأموال النقدية عبر الحدود.

191. أثناء الزيارة الميدانية، كان الادعاء العام قد فتح 10 تحقيقات في قضايا غسل أموال ترتبط بالإقرارات الجمركية، أسفرت عن ملاحظتين قضائيتين، ولكن لم تؤد إلى إدانة. لم تتعلق أي من الحالات العشر التي تم التحقيق فيها بحالات عدم إقرار أو إقرار كاذب عن النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها على الحدود مع اليمن (راجع القسم المعني بشأن مصادرة المعاملات عبر الحدود للعملة/الأدوات القابلة للتداول لحاملها).

أنواع قضايا غسل الأموال التي تمت ملاحقتها قضائياً

192. في حين تشكل ملاحقة مختلف أنواع غسل الأموال هدفاً سياسياً، تقوم السلطات المختصة بمقاضاة وإدانة مختلف أنواع غسل الأموال إلى حد بسيط. وقد أثبتت السلطات أنها قادرة على ملاحقة قضايا غسل الأموال المعقدة. يوضح الجدول 3.16 أن معظم القضايا التي تمت ملاحقتها والتي حصلت السلطات فيها على إدانات تتعلق بغسل الأموال الذاتي لمتحصلات الجريمة المحلية (94% من الإدانات). وقامت السلطات بدرجة أقل بملاحقة وتأمين إدانات لقضايا غسل الأموال من قبل طرف ثالث (4% من الإدانات) وقضايا غسل الأموال المستقل (2% من الإدانات). تتعلق قضايا غسل الأموال المستقل بقضية تهريب مخدرات تبدو بسيطة نسبياً (المربع 3.5).
193. إن عدم وجود إدانات في جرائم غسل الأموال المرتبطة بالجرائم الأصلية وانخفاض عدد الإدانات في قضايا غسل الأموال المستقل لا يتوافق مع المخاطر المرتفعة في مجال نقل الأموال غير المشروعة من اليمن والاستنتاج الذي توصل إليه التقييم الوطني للمخاطر بأن 18% من الجرائم المسجلة التي تولد متحصلات إجرامية ارتكبت خارج السلطنة وأن 12% منها ينطوي على سلوك إجرامي ارتكبت في السلطنة وفي الخارج. وخلال المناقشات، أشارت السلطات إلى أنها تواجه تحديات في متابعة هذه القضايا. فطبيعة الجرائم غير واضحة، مثلها مثل التورط المحتمل لغاسلي الأموال من طرف ثالث أو استخدام مخططات غسل الأموال المعقدة الأخرى. وكما ذكر أعلاه، يثير ذلك الشك حول القيمة الإجمالية لهذه القضايا لتحديد جرائم غسل الأموال وملاحقتها قضائياً ويشير إلى ضرورة تحسين مستوى فهم السلطات لهذه الجرائم.
194. يسمح الإطار القانوني في سلطنة عُمان للسلطات بمتابعة قضايا غسل الأموال بشكل مستقل عن الجريمة الأصلية (راجع التوصية 3). وفي حين تمت ملاحقة عدد صغير من قضايا غسل الأموال المستقل، تمنع الحواجز السلطات من القيام بذلك بطريقة أكثر اتساقاً. تُظهر دراسات الحالة أن المدعين العامين يسعون إلى توجيه الاتهام بغسل الأموال للأشخاص، حتى لو لم يشاركوا في ارتكاب الجريمة الأصلية من خلال الاعتماد على أدلة ظرفية لإثبات تورطهم ونيتهم. وهذه نقطة إيجابية تُظهر عمل الادعاء العام الاستباقي لتأمين الإدانات. ومع ذلك، في بعض دراسات الحالة، لم ينجح هذا النهج، مما أدى إلى تبرئة المتهمين المعنيين. وكما أوضحت السلطات، تعتمد المحاكم عبء إثبات كبير، مما قد يصعب على المدعين العامين ملاحقة قضايا مستقلة مقارنة بقضايا أخرى. أخيراً، يشير فريق التقييم إلى أن المعلومات المتعلقة بحالات التبرئة الـ 31 (من أصل 92 ملاحقة قضائية لقضايا غسل أموال)، والتي يمكن أن تساعد في فهم التحديات التي تواجه مرحلة الادعاء، غير واضحة.
195. على الرغم مما سبق، فقد أثبتت السلطات العمانية قدرتها على التحقيق في قضايا غسل الأموال المعقدة وملاحقتها قضائياً، والتي تنطوي على غسل أموال من قبل طرف ثالث وتتبع الأموال في الخارج. وتنبع القضايا المعروضة في المربع 3.4 (وزارة التربية والتعليم وشركة الأسمت) من أجهزة إنفاذ قانون وجهات رقابية أخرى (جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة والهيئة العامة لسوق المال على التوالي)، مما يظهر أيضاً بعض التعاون الجيد بين السلطات المختصة.

جدول 3.14. الملاحقات القضائية والإدانات حسب نوع غسل الأموال

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018		
المجموع	78	15	16	20	10	11	ملاحقة قضائية	الغسل الذاتي
85%	6	4	13	21	3	6	إدانة	
94%	0	0	3	4	1	2	ملاحقة قضائية	غسل الأموال من قبل طرف ثالث
13%	2	0	1	0	1	0	إدانة	
4%	0	0	1	0	1	0	ملاحقة قضائية	غسل الأموال المستقل
2%	0	0	0	0	1	0	إدانة	
2%	1	0	0	0	1	0		

0%	0	0	0	0	0	0	0	0	ملاحقة قضائية	الجرائم الأصلية الأجنبية
0%	0	0	0	0	0	0	0	0	إدانة	
100%	92	8	15	20	24	12	13	6	ملاحقة قضائية	المجموع
100%	50	0	4	14	21	5	6	6	إدانة	

المربع 3.5. الأنواع المختلفة من غسل الأموال التي تمت ملاحقتها

قضية غسل أموال ذاتي (احتيال مصرفي)

الخلفية: أحالت شرطة عمان السلطانية قضية إلى الادعاء العام طلب فيها الضحية من المدعى عليه مساعدته في تصليح هاتف ذكي. وكتعويض، طلب المدعى عليه دفعة إلكترونية بقيمة دولار أمريكي واحد فقط وعرض على الضحية المساعدة في تنفيذ هذه المعاملة. وأدى ذلك إلى حصوله على معلومات بطاقة الضحية المصرفية وبطاقة هويته. وبعد تمكنه من الوصول إلى هاتف الضحية الذكي، تمكن المدعى عليه من الاحتيال على الضحية بما يقرب من 180 ألف دولار أمريكي/69 ألف ريال عماني. استخدم المدعى عليه هذه الأموال للاستثمار في العملات الرقمية على منصة Binance ثم تداولها لتحقيق الربح، وحوّل الأموال إلى حسابات مصرفية أخرى، بما في ذلك حسابات بعض أقاربه في الخارج. وجه الادعاء العام التهم للمدعى عليه بالتعدي على بيانات البطاقة المصرفية والتزوير وغسل الأموال.

النتائج: أذانت المحكمة المتهم بعدة تهم، بما فيها غسل الأموال، وحكمت عليه بالسجن لمدة عشر سنوات وغرامة قدرها 130 ألف دولار أمريكي/50 ألف ريال عماني، وتمت مصادرة متحصلات الجريمة.

غسل الأموال المستقل (غسل متحصلات المخدرات)

الخلفية: فتحت المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في شرطة عمان السلطانية تحقيقًا أوليًا بعد تلقي معلومات تشير إلى تورط العديد من الأجانب في الاتجار بالمخدرات في سلطنة عمان. ألقت شرطة عمان السلطانية القبض على أحد المشتبه بهم الذي اعترف بتلقي أموال نقدية من المشتبه به الرئيسي (1800-2600 دولار أمريكي/700-1000 ريال عماني يوميًا بالعادة) لتحويلها إلى الخارج باستخدام شركات الصرافة.

أحالت شرطة عمان السلطانية هذه القضية إلى الادعاء العام، الذي طلب من المركز الوطني للمعلومات المالية إجراء تحليل مالي لحسابات المشتبه به الأول المصرفية. باستخدام المعلومات التي تم جمعها من مختلف قواعد البيانات ومن مؤسسة مالية وشركة صرافة، حدد المركز الوطني للمعلومات المالية أصل الأموال التي تلقاها وحولها المشتبه به الرئيسي ووجهتها ومداهما الكامل. أظهر هذا التحليل أن المشتبه به الرئيسي تعامل مع 120 ألف دولار أمريكي/4600 ريال عماني. أنكر المشتبه به الرئيسي أثناء عمليات الاستجواب علمه بأن الأموال مستمدة من الاتجار بالمخدرات.

النتائج: برأت المحكمة المتهم الرئيسي من تهمة الاتجار بالمخدرات، لكنها أدانته بتهمة غسل الأموال ومخالفة قانون العمل بسبب عمله خارج نطاق كفيله/صاحب عمله. وحكم عليه بالسجن لمدة عامين وغرامة قدرها 13 ألف دولار أمريكي/4995 ريال عماني والترحيل إلى بلده الأصلي.

غسل الأموال من قبل طرف ثالث (غسل متحصلات المخدرات)

الخلفية: أحال المركز الوطني للمعلومات المالية تقرير تحليل مالي إلى شرطة عمان السلطانية أظهر تدفقات مالية غير طبيعية إلى الحسابات المصرفية للمتهم الأول، وهو مواطن أجنبي لديه سجل سابق في الاتجار بالمواد المخدرة. اعتقلت شرطة عمان السلطانية المتهم الأول ووجدت معه عدة بطاقات مصرفية تابعة لأشخاص آخرين. فتشّرت شرطة عمان السلطانية منزله، حيث تم القبض على مشتبه بهم آخرين وتم العثور على عناصر مختلفة لإنتاج المواد المخدرة. اتهم الادعاء العام المتهم الأول بالغسل الطوعي للمحصلات (حتى 49 ألف دولار أمريكي / 18909 ريال عماني) الناتجة عن بيع المواد المخدرة، بما في ذلك من خلال الحسابات المصرفية الخارجية التابعة للمتهم الثاني. وقد غسل المتهم الأول الأموال من خلال التحويلات المصرفية وشراء الذهب والمجوهرات. كما اتهم المتهم الثاني بغسل بعض متحصلات عملية الاتجار بالمواد المخدرة التي قام بها المتهم الأول. أثناء استجوابهم، اعترف جميع المتهمين بالخطأ وبالتهمة الموجهة إليهم.

النتائج: أدانت المحكمة جميع المتهمين بارتكاب جنائية غسل الأموال وحكمت عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة قدرها 130 ألف دولار أمريكي/50 ألف ريال عماني. كما تمت مصادرة المجوهرات والذهب، فضلاً عن الأموال الأخرى المجمدة في الحسابات المصرفية.

الجريمة الأصلية الأجنبية وغسل الأموال المستقل

الخلفية: تم القبض على مواطن فرنسي في مطار مسقط الدولي قادماً من فرنسا في طريقه إلى الإمارات العربية المتحدة حيث كشف فحص حقيبته المحمولة عن وجود مادة مخفية، تم التأكد لاحقاً من أنها ذهب و102 ألف دولار أمريكي / 79960 جنيه إسترليني نقداً (أعلى بكثير من عتبة الإقرار النقدي). حجزت سلطات الجمارك الذهب والنقد، وأكدت من خلال الإنترنت مع نظيراتها الفرنسية أنه لم يتم التصريح بهذه البضائع عند المغادرة. أحالت الإدارة العامة للجمارك هذه القضية إلى الادعاء العام لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

أثناء الاستجواب، ادعى المدعى عليه أنه كان ينقل الذهب نيابة عن شركة يقع مقرها في سويسرا. أظهرت تحقيقات الادعاء العام لاحقاً أن المستندات التي قدمها المدعى عليه لتأكيد أصل الذهب والشركة مزورة (تتناقض المعلومات المفتوحة المصدر عن الشركة مع المعلومات التي قدمها). كما لجأ الادعاء العام إلى التعاون الدولي (طلبات المساعدة القانونية المتبادلة) للحصول على معلومات لتحقيقه الجنائي (راجع النتيجة المباشرة 2).

النتائج: وجه الادعاء العام تهمة غسل الأموال المستقل ومخالفة قواعد الإقرار الجمركي للمدعى عليه. وتمت إحالة القضية إلى المحكمة المختصة، والتي لم تكن قد أصدرت حكمها بعد أثناء الزيارة الميدانية.

العقوبات الفعالة والمتناسبة والرابعة

196. تُعتبر العقوبات المفروضة على الأشخاص الطبيعيين في جرائم غسل الأموال رادعة ومتناسبة، حتى لو لم تكن فعالة بالكامل نظرًا لأن الغرامات التي يتم دفعها غالبًا ما تكون أقل من تلك التي تفرضها المحاكم. ولم تصدر أي أحكام إدانة بحق الأشخاص الاعتباريين، وهو ما لا يتماشى مع المخاطر (راجع النتيجة المباشرة 5).

197. تتمتع سلطنة عمان بمجموعة واسعة من العقوبات والغرامات والعقوبات الإضافية (راجع التوصية 3). ويبلغ متوسط عقوبة السجن في جرائم غسل الأموال 4.9 سنوات، وهو أقل بقليل من الحد الأدنى المحدد بخمس سنوات لقضايا غسل الأموال المنصوص عليها في القانون. وفي الممارسة العملية، تتراوح العقوبة بين سنة واحدة في أقل الحالات وعشر سنوات في أقصى الحالات (باستثناء الأحكام التراكمية). وتُعتبر معظم العقوبات منخفضة إلى متوسطة على المقياس (خمس سنوات أو أقل) (الجدول 3.15).

الجدول 3.15. متوسط عقوبة السجن في قضايا غسل الأموال

النسبة من المجموع	عدد الأحكام	
52%	47	أقل من 5 سنوات
29%	26	5 سنوات
6%	6	7 سنوات
11%	10	10 سنوات

ملاحظة: يشمل الجدول أعلاه عدد أحكام السجن ضمن كل فئة لكل قضية (تضم بعض قضايا غسل الأموال أكثر من فرد واحد، وقد يُحكم عليهم بأحكام مختلفة، على سبيل المثال قد يصدر حكمان مختلفان لكل من غسل الأموال والجريمة الأصلية).

198. تستخدم المحاكم مجموعة كاملة من العقوبات، وتسعى إلى تكييف الحكم مع مستوى خطورة الجريمة ودور مرتكبها. وهذا يعني أن المحاكم تفرض عقوبات أشد في الحالات الأكثر خطورة وتعقيدًا وعقوبات أقل في الحالات الأبسط التي تنطوي على مبالغ أصغر من الأموال، والتي غالبًا ما تكون أقل بكثير من الحد الأدنى. كما تفرض المحاكم عقوبات مختلفة عند تعدد مرتكبي الجرائم وارتباطهم بنفس القضية على حسب ظروف كل فرد.

199. ورغم أن بعض العقوبات قد تقل عن الحد الأدنى المقرر، إلا أن ذلك لا يقلل من فعاليتها. وأوضحت السلطات أن المحاكم كثيرًا ما تنظر إلى العوامل المخففة عند فرض عقوبات أقل وتستند إلى المادة 80 من قانون الجزاء (ظروف المتهم الاجتماعية والاقتصادية، كمستويات الدخل، وغيرها..)، والتي تنطبق كحكم عام على جميع القضايا الجنائية. وتشير الإحصاءات إلى أن المحاكم علقت أحكام السجن خمس مرات فقط. وهذا يعني أنه في أغلب الحالات، عادة ما تكون العقوبة المفروضة هي العقوبة التي قضاها المتهمون. ومع ذلك، في بعض الحالات، يقضي المتهمون عقوبة أشد، وعادة ما تكون قد فُرضت على الجريمة الأصلية. لكن لم يتم تقديم أي معلومات بشأن الأحكام المجمعّة أو التراكمية.

200. بالإضافة إلى السجن، تفرض سلطنة عُمان عقوبات إضافية على مرتكبي جرائم غسل الأموال. ويشمل ذلك على سبيل المثال الترحيل والغرامات. وتتراوح الغرامات المفروضة خلال فترة التقييم بين 13 ألف دولار أمريكي/ 4995 ريال عماني و520 ألف دولار أمريكي/ 200 ألف ريال عماني (بلغ متوسط الغرامات المفروضة على جرائم غسل الأموال 110600 دولار أمريكي/ 42547 ريال عماني لكل شخص تمت إدانته خلال فترة التقييم). وبالتالي فإن متوسط الغرامات المفروضة أقل أيضًا من الحد الأدنى البالغ 130 ألف دولار أمريكي/ 50 ألف ريال عماني لجرائم غسل الأموال المنصوص عليه في القانون. ولم يتضح لفريق التقييم لماذا، في أكثر من نصف الحالات التي صدرت فيها إدانة، كانت الغرامة الفعلية الواجب دفعها أقل بكثير من الغرامة المفروضة، بما في ذلك في أحكام السجن لمدة 10 سنوات. وهذا يثير مخاوف بشأن فعالية الغرامات.

الجدول 3.16. إصدار الأحكام قضائياً بغسل الأموال

إصدار الحكم	مدة العقوبة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع	عدد الأشخاص
المادة 88 (أ)	10/5 سنوات	6	5	21	14	4	0	50	89
المادة 92 (التبرئة)	--	9	9	3	6	4	0	31	غير معروف

استخدام التدابير البديلة

201. تطبيق السلطات تدابير بديلة (جنائية في الأساس) إذا لم تتمكن من الحصول على إدانة بغسل الأموال. ويتضمن ذلك إصدار الأحكام باستخدام أحكام قانونية بديلة الترحيل وفرض غرامات إدارية (المربع 3.6). وبشكل عام، يبقى استخدام التدابير البديلة محدودًا نسبيًا.
202. وفقًا للمادة 88 (ب) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يجوز للسلطات أن تطلب إدانة بجريمة غسل الأموال لشخص "كان عليه أن يعلم أن الأموال عائدات جريمة" (أي غسل الأموال عن طريق الإهمال). وأكدت المناقشات مع فريق التقييم أن المدعين العامين يدركون إمكانية ملاحقة غسل الأموال بموجب المادة 88 (ب) عندما لا يمكن إثبات النية، وأنهم يأخذون في الاعتبار هذه الإمكانية ويرفعونها إلى المحاكم عند الاقتضاء.
203. ويبدو أن المحاكم بدورها تستخدم المادة 88 (ب) في حالات محدودة. ففي قضيتين من أصل 50 قضية صدرت فيها إدانة بجرائم غسل الأموال، أُدين متهمان اثنان بغسل الأموال عن طريق الإهمال بالإضافة إلى متهمين آخرين أُدينوا بغسل الأموال عن سابق نية. ومع ذلك، تشير مناقشات الحالات مع السلطات إلى أن المحاكم لا تنظر بشكل منهجي في إمكانية استخدام المادة 88 (ب). في قضيتين منفصلتين، تمت تبرئة اثنين على الأقل من المدعى عليهم من غسل الأموال عن سابق نية، ويبدو أن المحاكم لم تأخذ غسل الأموال عن طريق الإهمال في الاعتبار.
204. في الحالات التي يتعذر فيها تحديد المصدر الحقيقي للأموال أو التي لا تتوفر فيها للدعاء العام أدلة كافية لإثبات عناصر غسل الأموال بما يضمن الإدانة، تنظر السلطات في جرائم بديلة أخرى قد تكون مُرتكبة، بما في ذلك ملاحقة الجريمة الأصلية. ويشمل هذا على سبيل المثال مخالفة قانون العمل أو دخول البلاد بشكل غير قانوني. كما عُرضت على فريق التقييم حالة واحدة تمت فيها تبرئة المتهم من غسل الأموال ولكن أُدين بجنحة إخفاء متحصلات الجريمة (قانون الجزاء المادة 364).
205. وتستخدم السلطات أيضًا التدابير الإدارية. يتعلق هذا على سبيل المثال بفرض غرامات على عدم الإفصاح عن الأموال من خلال إفصاح نقدي. ونظرًا للمخاطر المرتفعة المرتبطة بحركة النقد والصعوبات التي تواجهها السلطات في التحقيق وإثبات عدم شرعية الأموال النقدية المنقولة إلى سلطنة عمان أو غيرها، يمكن أن يكون فرض هذه التدابير في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة غسل الأموال أو إثباته مفيدًا.

المربع 3.6 أمثلة على التدابير البديلة

إخفاء المتحصلات والترحيل

الخلفية: سرقت المتهمة الأولى (عاملة منزلية) نقوداً ومجوهرات من خزانة صاحب عملها، ثم باعت هذه الأموال نقدًا مقابل 59 ألف دولار أمريكي/22732 ريال عماني. تم اتهامها بتحويل 38600 دولار أمريكي/14872 ريال عماني إلى بلدها الأصلي (البلد أ) لتمويه وإخفاء المصدر غير المشروع للأموال. وتم اتهام المتهم الثاني بشراء الذهب طواعية من المتهمة الأولى. واعترف المتهمان بارتكاب مخالفات أثناء الاستجواب.

النتائج: بينما أدينَت المتهمة الأولى بتهمة غسل الأموال، أَدانت المحكمة المتهم الثاني بتهمة الإخفاء وحُكِم عليه بالسجن لمدة عام وغرامة قدرها 1300 دولار أمريكي/500 ريال عماني. كما تم ترحيل المتهمين إلى بلدهما الأصلي، وتمت إعادة المبالغ المحجوزة إلى الضحية.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 7

تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني وتشغيلي جيد لتحديد حالات غسل الأموال والتحقيق فيها. وقد أظهرت أجهزة إنفاذ القانون تعاونًا جيدًا، وهي مدربة ومجهزة بشكل جيد بشكل عام لمعالجة غسل الأموال. وتُظهر دراسات الحالة أن السلطات قادرة بشكل عام على تحديد حالات غسل الأموال وملاحقتها، بما في ذلك الحالات المعقدة. وبشكل عام، حققت سلطنة عُمان 50 إدانة بتهمة غسل الأموال، وهذا عدد مناسب نظرًا إلى مخاطر البلاد وسياقها.

يتم تحديد غسل الأموال وملاحقته بالاستناد إلى عدة مصادر، أهمها إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية. وفي حين تعمل السلطات إلى حد ما على الكشف عن غسل الأموال والتحقيق فيه، لا تزال هناك مخاوف بشأن قيمة التحقيقات الأولية التي تجريها شرطة عمان السلطانية. إذ ليست التحقيقات في غسل الأموال مستهدفة بشكل كافٍ ولا تتماشى مع المخاطر الرئيسية في السلطنة (خاصة الاحتيال والاتجار بالبشر والمخاطر العابرة للحدود). وتقوم السلطات بشكل أساسي بمقاضاة وتأمين الإدانات في حالات غسل الأموال الذاتي، على عكس الأنواع الأخرى من غسل الأموال، وهو ما لا يتماشى مع ملف المخاطر في السلطنة أو مع السياسات الوطنية.

إن العقوبات المفروضة على الأشخاص الطبيعيين رادعة ومتناسبة، حتى إن تكن فعالة بشكل كامل. ولم يتم فرض أي عقوبات على الأشخاص الاعتباريين، وهو ما لا يتماشى مع المخاطر. وهناك تدابير بديلة لردع غسل الأموال، عندما يتعذر تأمين إدانة به، ولكنها تستخدم إلى حد ما فقط.

هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة في مجال الكشف عن حالات غسل الأموال والتحقيق فيها، والتحقيق في غسل الأموال في الجرائم الأصلية مرتفعة المخاطر، بما في ذلك المجالات مرتفعة المخاطر (الجرائم العابرة للحدود) وملاحقة أنواع مختلفة من غسل الأموال.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى متوسط من الفعالية في النتيجة المباشرة 7.

النتيجة المباشرة 8 (المصادرة)

206. تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني وتشغيلي قوي في مجال استرداد الأصول. وقد حققت السلطات نتائج جيدة في حجز ومصادرة الأصول، وتم ذلك بشكل رئيسي من خلال مبالغ صغيرة من المتحصلات ومجموعة من الأصول، ومن خلال مبالغ مرتفعة القيمة أيضًا. كما تتعاون السلطات بشكل فعال مع بلدان أخرى لتحديد وحجز ومصادرة الأصول الموجودة في الخارج، ولكنها تستخدم مصادرة القيمة المكافئة لاسترداد الأموال المبددة إلى حد ما فقط. وعلى الرغم من اعتماد السلطنة مؤخرًا تدابير لتحسين نظام الإقرار النقدي فيها، فإن عدد حالات عدم الإقرار أو الإقرار الكاذب التي تم تحديدها والمصادرات منخفضة وليس لها علاقة بغسل الأموال، وهو ما لا يتماشى مع المخاطر. وعند تطبيقها، تكون العقوبات فعالة إلى حد محدود. وقد أعطى فريق التقييم وزنًا أكبر لوجه القصور هذا بالنظر إلى سياق سلطنة عمان.
207. استند فريق التقييم في استنتاجاته إلى مراجعة الاستراتيجيتين الوطنيتين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2020-2022 و2023-2025) وخطتي العمل المرتبطتين بهما، والإحصاءات المتوفرة، والمناقشات التي أجراها مع مختلف السلطات (مثل شرطة عمان السلطانية والإدارة العامة للجمارك والادعاء العام)، ومراجعة الحالات التي توضح التزام السلطنة بالحجز والمصادرة.

مصادرة المتحصلات والوسائط والممتلكات ذات القيمة المكافئة كهدف للسياسة

208. تسعى سلطنة عُمان إلى حجز ومصادرة متحصلات الجريمة وأدواتها والممتلكات ذات القيمة المكافئة في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب إلى حد كبير. ويتجلى ذلك من خلال اعتماد الاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة وتنفيذها على المستوى التشغيلي.
209. تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني وتشغيلي قوي في مجال استرداد الأصول. (راجع التوصية 4). يوفر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للسلطات إطاراً قانونياً شاملاً وقوياً وسليماً لتطبيق التدابير المؤقتة ومصادرة متحصلات الجريمة وأدواتها والممتلكات ذات القيمة المكافئة في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة به. إن مصادرة الممتلكات إلزامية عند صدور إدانة بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجرائم الأصلية.
210. المصادرة سمة بارزة في كل من الاستراتيجيتين الوطنيتين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (2020-2022 و2023-2025). وتكفل الأهداف الاستراتيجية السلطات المختصة بمواصلة استخدام التدابير المؤقتة والمصادرة في سياق التحقيقات في الجرائم المدرة للمتحصلات، بما في ذلك في قضايا غسل الأموال، ومنع تبديد الأصول. ويركز الهدف الاستراتيجي الرابع من الاستراتيجية الوطنية الأولى (2020-2022) على زيادة وتيرة وفعالية التدابير المؤقتة والمصادرة من أجل زيادة كميات وأنواع الأصول المحجوزة والمصادرة والحد من خطر هروب الأصول. واعتمدت الاستراتيجية الوطنية الثانية (2023-2025) هدفاً استراتيجياً أكثر تركيزاً يتعلق بإجراء التحقيقات المالية بهدف حجز ومصادرة ممتلكات الجريمة. يشير الهدف الاستراتيجي الثاني (استراتيجية 2023-2025) إلى أهمية قيام أجهزة إنفاذ القانون بحجز أي ممتلكات مرتبطة بالجريمة، بما في ذلك الأموال النقدية والأدوات القابلة للتداول لحاملها التي يتم تحديدها على الحدود، واللجوء إلى مصادرة القيمة المعادلة. وتدعم هذه الاستراتيجيات أيضاً خطط العمل الوطنية التي تنص على إجراءات محددة لأجهزة إنفاذ القانون. ويشمل ذلك (1) تعزيز قدرة المدعين العامين وأجهزة إنفاذ القانون على تحديد وتتبع وتحديد مكان وحجز متحصلات الجريمة وأدواتها والممتلكات ذات القيمة المكافئة من خلال التدريب على التحقيقات المالية و(2) تعزيز التعاون المباشر واستخدام المساعدة القانونية المتبادلة لتحديد وتتبع وتحديد مكان ومصادرة متحصلات الجريمة وأدواتها محلياً وفي الخارج.
211. في استجابة للاستراتيجيات وخطط العمل المذكورة أعلاه، اعتمدت السلطات عدة تدابير تشغيلية لتسهيل استرداد الأصول. ويشمل ذلك تنفيذ دليل لإنفاذ القانون، ودليل للتحقيق في تمويل الإرهاب، ونموذج للتحقيق المالي (راجع النتيجة المباشرة 6 والنتيجة المباشرة 7)، وكلها تساعد المحققين على بناء استراتيجية للحالة من أجل إجراء تحقيقات مالية في الجرائم المولدة للمتحصلات الجنائية. وتضمن هذه الأدوات أيضاً أن يقوم المحققون بتحديد وتتبع الأصول وتطبيق التدابير المؤقتة حيثما أمكن.
212. تتمتع السلطات بشكل عام بالموارد والتدريب الجيدين. وتشارك أجهزة إنفاذ القانون - بما في ذلك الادعاء العام، وشرطة عمان السلطانية، وجهاز الأمن الداخلي، والإدارة العامة للجمارك، وجهاز الضرائب، وجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة - في تدريبات منتظمة حول إدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة، والتحقيقات المالية الموازية، والتحليل المالي، وجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المالية، وتتبع الأصول، والكشف عن حركة النقد، والطب الشرعي الرقمي والتدقيق الجنائي.
213. على المستوى الهيكلي، اتخذت السلطات خطوات لدعم الادعاء العام في إدارته للأصول المحجوزة والمصادرة. ويشمل ذلك إنشاء "إدارة" للإشراف على الأصول المجمدة والمحجوزة والمصادرة وإدارتها في ديسمبر 2016 بعد اعتماد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمثل هدف هذه الإدارة في تتبع الأموال التي قد تخضع للتجميد أو الحجز أو المصادرة. كما تتمتع الإدارة بصلاحيات الإشراف على جميع الأصول المجمدة والمحجوزة والمصادرة وإدارتها، وخاصة في القضايا الكبيرة والمعقدة. وعلاوة على ذلك، فهي تشرف على إدارة الأموال والأصول التي يتم تفويضها عملياً إلى "أقسام التنفيذ" التابعة للادعاء العام والموزعة جغرافياً على مختلف المحافظات³¹. ويرأس الإدارة خبير مالي وتضم أربعة موظفين. وهي تجمع وتحتفظ بإحصائيات عن الأصول المحجوزة والمصادرة.

³¹ هذه الأقسام مسؤولة عن تنفيذ قرارات المحكمة.

214. يرى فريق التقييم أن إنشاء هذه الإدارة يمثل نهجًا مفيداً لإدارة الموارد بكفاءة داخل الادعاء العام، كما يعكس السعي إلى استرداد الأصول كهدف في السياسة. ومع ذلك، أظهرت المناقشات مع السلطات أن هناك مجالاً للتحسين لأن هذه الإدارة لا تُستخدم بشكل منهجي وبما يتماشى مع هدفها الأساسي. وكما يفصل القسم 3.4.2، في حين نفذت السلطات تدابير مؤقتة في 21425 حالة وصادرت أصولاً في 12070 حالة في السنوات الست الماضية، لم تُستخدم الإدارة بشكل منهجي لإدارة هذه الأصول، ولم تُستخدم على الإطلاق لتتبع أو بيع الأصول. وحتى الآن، تعاملت مع ست حالات فقط، تتعلق اثنتان منها بإدارة النقد في حساب فيه فائدة، وهي مهمة بسيطة نسبياً. وهذا يشير إلى إمكانية بذل جهود أكبر لتمكين الإدارة من الوفاء بمهمتها بما يتماشى مع تفويضها. وعلاوة على ذلك، ونظرًا لانخفاض عدد الموظفين، يرى فريق التقييم أن هناك حاجة إلى تعزيز مواردها وقدراتها، بما في ذلك عمليات التدريب، من أجل تنفيذ وظائفها بشكل أفضل.

مصادرة متحصلات الجرائم الأصلية الأجنبية والمحلية والمتحصلات الموجودة في الخارج

215. تصدر سلطنة عُمان متحصلات الجرائم الأصلية المحلية والأجنبية وتلاحق المتحصلات الموجودة في الخارج إلى حد كبير. وقد حققت السلطات ذلك بشكل رئيسي من خلال القضايا التي تنطوي على مبالغ صغيرة من المتحصلات، وفي بعض الحالات، من قضايا مرتفعة القيمة أيضاً. وفي حين أظهرت السلطات عن تمتعها بقدرة جيدة على تحديد وتتبع الأصول عبر مجموعة واسعة من الجرائم وفرض التدابير المؤقتة، تُستخدم مصادرة الأصول ذات القيمة المكافئة لاسترداد الأموال المبددة إلى حد ما. وتعمل السلطات بنشاط على تحديد وحجز ومصادرة الأصول الموجودة في البلدان الأجنبية في القضايا مرتفعة القيمة، وسعت إلى إعادة بعض الأصول الموجودة في الخارج. وخلال فترة التقييم، حجزت السلطات ما يقرب من 153.9 مليون دولار أمريكي (25.65 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً) وصادرت 93 مليون دولار أمريكي (15.6 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً).

التدابير المؤقتة

216. تعتمد السلطات نهجاً استباقياً في حجز متحصلات الجريمة. وكإجراء مؤقت، تنشط السلطات المختصة (الادعاء العام وأجهزة إنفاذ القانون) في تتبع وحجز الأصول لضمان حرمان المجرمين من المتحصلات. ويتضمن ذلك استخدام منتجات المركز الوطني للمعلومات المالية، ومعلومات قواعد البيانات، والمصادر الدولية لبناء ملفات مالية شاملة عن الأشخاص وتتبع المعاملات وتحديد ملكية الممتلكات وما إلى ذلك. ويجوز للادعاء العام أن يأمر مباشرة بحجز الأدوات أو أي دليل يثبت عدم المشروعية (عادةً بناءً على توصية من المركز الوطني للمعلومات المالية أو أحد أجهزة إنفاذ القانون التي تحدد الأصول) دون الحاجة إلى إذن من المحكمة.

217. اتخذت سلطنة عُمان تدابير جيدة لحجز متحصلات الجريمة. وتمكنت السلطات من حجز 153.9 مليون دولار أمريكي/59.2 مليون ريال عُمان في 21425 قضية من خلال استخدام التدابير المؤقتة خلال فترة التقرير. ويصل المتوسط السنوي إلى حوالي 25.65 مليون دولار أمريكي/9.8 مليون ريال عُمان، وهو مبلغ مهم بالنظر إلى ملف المخاطر في السلطنة (الجدول 3.17). يشير المبلغ الإجمالي للأصول المحجوزة مقارنة بعدد القضايا إلى أن السلطات تلاحق عمومًا القضايا الصغيرة التي تنطوي على مبالغ منخفضة من المتحصلات، وهو ما يتماشى مع انخفاض عدد وخطورة الجرائم المدرة للمتحصلات (راجع الفصل الأول). ومع ذلك، صادرت السلطات مبالغ أكبر بشكل عام في عامي 2019 و2021 (حوالي 106 مليون دولار أمريكي/40 مليون ريال عُمان) في بعض قضايا غسل الأموال البارزة التي تنطوي على مبالغ كبيرة (على سبيل المثال قضية وزارة التربية والتعليم في عام 2019).

218. تمكنت السلطات من حجز مجموعة واسعة من الأصول – من المتحصلات والأدوات - مثل الحسابات المصرفية والنقد والمركبات والعقارات والسلع مرتفعة القيمة كالساعات الثمينة وسبائك الذهب. لم يتم حجز أي أصول افتراضية، بما يتماشى مع المخاطر في السلطنة حيث أن الحالات التي تنطوي على أصول افتراضية نادرة. في إحدى الحالات، تمكن الادعاء العام من تحديد وتجميد محفظة رقمية فارغة تابعة للمشتبه به والاستيلاء عليها من خلال الاستعانة بخبرة مركز الجرائم الإلكترونية التابع للادعاء العام.

الجدول 3.17. إجمالي قيمة الأصول التي تم حجزها (بالدولار الأمريكي)

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
عدد الحالات	21 425	4 679	4 172	3 184	2 647	3 587	3 156
قيمة الأصول (بالريال العماني)	59 212 432.22	479 407.19	11 526 659.44	14 427 876.14	4 323 673.02	26 693 035.52	1 761 780.92
قيمة الأصول (بالدولار الأمريكي)	153 952 323.78	1 246 458.69	29 969 314.54	37 512 477.96	11 241 549.85	69 401 892.35	4 580 630.39

219. يلعب المركز الوطني للمعلومات المالية دورًا في منع تبيد الأصول. ويتمتع بصلاحيات تعليق المعاملات المالية لمدة 72 ساعة، ويجوز للادعاء العام تمديد هذه المدة إلى عشرة أيام. وخلال فترة التقييم، استخدم المركز الوطني للمعلومات المالية هذه الصلاحيات خمس مرات على معاملات وصلت قيمتها إلى 23.1 مليون دولار أمريكي/8.9 مليون ريال عماني. وتضمنت هذه الحالات اشتباهاً بالفساد والاختلاس والاحتيال وغسل الأموال. وفرض الادعاء العام أوامر حجز على 4 من هذه الحالات الخمس. وأدت حالة واحدة (متعلقة بوزارة التربية والتعليم) إلى المصادرة. وفي حالة أخرى، سمح المركز الوطني للمعلومات المالية بإجراء المعاملة المالية بعد أن تمت معالجة الاشتباه (راجع المربع 3.7 والجدول 3.18). وكانت هناك حالتان لا تزالان قيد التحقيق بحلول نهاية الزيارة الميدانية، وفي الحالة الأخيرة، أعاد المدعى عليه الأموال إلى الضحية.

المربع 3.7. استخدام صلاحيات التعليق الممنوحة للمركز الوطني للمعلومات المالية

الحالة 1: وزارة التربية والتعليم

طلب الادعاء العام من المركز الوطني للمعلومات المالية إجراء تحليل تشغيلي للمشتبه بهم المتورطين. أثناء التحليل، اكتشفت المركز الوطني 21 مليون دولار أمريكي (8.3 مليون ريال عماني) في حساب أحد المشتبه بهم وأصدر على الفور أمرًا للمؤسسة المالية بتجميد المبلغ. أحال المركز الوطني للمعلومات المالية المسألة إلى الادعاء العام، الذي أصدر بعد ذلك أمرًا بالحجز.

الحالة 2: تعليق المركز الوطني للمعلومات المالية لمتحصلات الفساد المرتكب في الخارج

تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية تقرير معاملات مشبوهة من جهة مبلّغة. وكجزء من تحليله التشغيلي، اتصل بالجهات النظرية الأجنبية وحدد من خلال اتصالاته أن المشتبه به متورط في أعمال فساد في بلد أجنبي. علّق المركز الوطني للمعلومات المالية مبلغًا قدره 405000 دولار أمريكي (156000 ريال عماني) وأحال معلومات مالية إلى الادعاء العام بناءً على معلومات تقرير المعاملات المشبوهة. وعلى هذا الأساس، أصدر الادعاء العام على الفور أمرًا بالحجز.

الجدول 3.18. المبالغ التي تم حجزها من خلال صلاحيات المركز الوطني للمعلومات المالية بالتعليق

المجموع	2023		2022	2021	2020	2019	2018	
5	1	1	1	1	-	1	-	الحالات
8 912 112	417 753	156 000	21 353	17 006	-	8 300 000		القيمة (بالريال العماني)
23 171 491.2	1 086 157.8	405 600	55 517.8	44 215.6	-	21 580 000	-	القيمة (بالدولار الأمريكي)

مصادرة متحصلات الجرائم الأصلية المرتكبة في سلطنة عُمان

220. تُظهر الإحصاءات المتوفرة ودراسات الحالة والمناقشات مع فريق التقييم أن السلطات قد صادرت بشكل نشط متحصلات وأدوات الجرائم وحقت نتائج جيدة في هذا الصدد. صادرت السلطات المختصة 93 مليون دولار أمريكي (36 مليون ريال عماني) بين عامي 2018 و2023 (15.6 مليون دولار أمريكي في المتوسط سنوياً) من متحصلات الجريمة وغسل الأموال. وتصادر السلطات مجموعة من أنواع الجرائم والأصول (المتحصلات والأدوات مثل المركبات والعقارات والشركات والنقد والذهب والمجوهرات والحسابات المصرفية) (الجدول 3.19). أدى 61٪ من الأصول المحجوزة من جميع المتحصلات الجنائية إلى المصادرة، أو 63.7٪ عند احتساب الأموال التي تمت إعادتها للضحايا. يجد فريق التقييم أن النسبتين جيدتان، خاصة وأن السلطنة دولة يُعتبر فيها مستوى الجريمة منخفضاً (راجع الفصل 1). ويؤكد إجمالي مبلغ الأصول المصادرة مقارنة بعدد القضايا (12070) أن السلطات تلاحق عمومًا القضايا الصغيرة التي تنطوي على مبالغ منخفضة من المتحصلات، وهو ما يتماشى مع انخفاض عدد وخطورة الجرائم المدرة للمتحصلات (راجع الفصل 1). وتتعلق أرقام المصادرة الأعلى في عامي 2019 و2021 ببعض قضايا غسل الأموال البارزة التي تنطوي على مبالغ مرتفعة نسبيًا (وزارة التربية والتعليم – راجع المربع 3.4 (النتيجة المباشرة 7) والمربع 3.9).

221. كما أثبتت السلطات أنها تتمتع بقدرة جيدة على مصادرة الأصول في قضايا غسل الأموال، والتي تمثل 51٪ من إجمالي أرقام المصادرة (48 مليون دولار أمريكي من أصل 93 مليون دولار أمريكي). وتتعلق بعض هذه الحالات ببعض القضايا البارزة التي تنطوي على مبالغ كبيرة مثل وزارة التربية والتعليم حيث تم تأمين إدانات بغسل الأموال. ومن بين 50 إدانة بغسل الأموال، فرضت المحاكم أوامر مصادرة في 24 حالة فقط (تؤكد السلطات أنه تم اللجوء إلى مصادرة القيمة المعادلة في 15 من هذه الحالات). وقد حددت السلطات وحجزت وصادرت ممتلكات بقيمة معادلة بلغت 18.5 مليون دولار أمريكي / 7.15 مليون ريال عماني بين عامي 2020 و2021 في 24 قضية صدرت فيها إدانة بغسل الأموال. لم تفرض المحاكم أوامر مصادرة في القضايا الـ 26 المتبقية التي صدرت فيها إدانة بغسل الأموال، حيث تبعدت المتحصلات بالفعل ولم تكن هناك أصول أو ممتلكات متاحة للحجز والمصادرة. ورغم أن السلطات كان بوسعها أن تلجأ إلى مصادرة القيمة المعادلة في هذه الحالة، إلا أن هذا لم يحدث. كما لم تلجأ السلطات إلى مصادرة القيمة المعادلة في الإدانات بالجرائم الأصلية. وهذا يشير إلى أن السلطات لا تستخدم مصادرة القيمة المعادلة لاسترداد المتحصلات المبددة إلا إلى حد ما.

الجدول 3.19 إجمالي المصادرات بالدولار الأمريكي

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
12 070	1 264	2 498	2 104	1 647	2 379	2 178	عدد الحالات
93 842 784.64	621 611.75	14 495 224.47	18 920 995.33	10 694 500.39	45 248 859.01	3 861 593.70	القيمة الإجمالية بالدولار الأمريكي
4 236 920.00	423 692.00	974 491.60	635 538.00	211 846.00	1398 183.60	593 168.80	ما تم استرداده بالدولار الأمريكي

222. تعيد السلطات للضحايا حصة صغيرة (4%) من إجمالي الأصول المصادرة (الجدول 3.19)، وهو ما يعتبره فريق التقييم إيجابياً. ومع ذلك، تختلف هذه الحصة بشكل كبير من حالة إلى أخرى، ففي بعض الحالات (على سبيل المثال، 2023)، تمكنت السلطات من إعادة مبلغ كبير (يصل إلى 68٪) للضحايا. يتم ردّ بعض هذه الأموال بعد الإدانة، ولكن هناك حالات تم فيها ردّ الأموال قبل المحاكمة. ويحدث هذا على سبيل المثال عندما يوافق المدعى عليه على إعادة المتحصلات إلى الضحية، أو عندما تمثل المتحصلات سلعة مسروقة تعود إلى الضحية وتكون هناك مطالبة مشروعة بالأصول.

المربع 3.8 أمثلة على حالات حجز الأصول ومصادرتها

الحالة 1: حجز ومصادرة متحصلات ووسائل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات

لمحة عامة: تلقت شرطة عمان السلطانية (إدارة مكافحة المخدرات) معلومات استخبارية من مصدر سري مفادها أن المشتبه به 1 بحوزته مواد مخدرة معدة للاتجار وغسل الأموال. كما أشارت المعلومات إلى أن المشتبه بهم (2) و(3) و(4) و(5) و(6) متهمون بالمشاركة عن علم في عملية غسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات من قبل المشتبه به (1).

وبعد التحقيقات الأولية، أُلقت شرطة عمان السلطانية – بالتنسيق مع الادعاء العام – القبض على جميع المشتبه بهم في منزل يقع في محافظة مطرح. وحجزت شرطة عمان السلطانية مخدرات عثر عليها بالمنزل، بالإضافة إلى 20 هاتفًا محمولًا، ومبلغ 23,700 دولارًا أمريكيًا (9,151.9 ريال عماني) نقدًا، و43 قطعة ذهبية، وعددًا من الأجهزة الإلكترونية (مثل نظام تحديد المواقع العالمي)، وإيصالات إيداعات نقدية، وبطاقات مصرفية تخص المشتبه بهم من 1 إلى 4، وسند ملكية منزل في محافظة العامرات باسم المشتبه به 2. كما قامت شرطة عمان السلطانية بتفتيش عقار المشتبه به 2 حيث تم حجز المواد المخدرة و4 مركبات.

فتحت شرطة عمان السلطانية تحقيقًا ماليًا مع جميع المشتبه بهم، حيث طُلب من المركز الوطني للمعلومات المالية تزويد شرطة عمان السلطانية بجميع المعلومات ذات الصلة عن المشتبه بهم. أجرى المركز الوطني للمعلومات المالية تحليلًا عمليًا مفصلاً للمشتبه بهم (على سبيل المثال لتحديد دخلهم) في غضون 10 أيام. وكشف التحقيق المالي أيضًا عن وجود مشتبه بهما اثنتين إضافيتين (المشتبه بهما 7 و8)، كانا متآمرين في ارتكاب جريمة غسل الأموال.

حجز الادعاء العام مبلغ 210 آلاف دولار أمريكي (80.791 ريالاً عمانياً) من الحسابات المصرفية للمشتبه بهم 1 و2 و3 و4 و6.

النتائج: أُدين المشتبه به 1 بتهمة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال (المادة 88 أ/غسل الأموال عن سابق نية)، في حين أُدين المشتبه بهم من 2 إلى 7 بتهمة غسل الأموال (المادة 88 ب/غسل الأموال بالإهمال). تمت تبرئة المشتبه به 8 لعدم كفاية الأدلة. وأصدرت المحكمة أمراً بمصادرة كافة المتحصلات والأدوات المحجوزة وإتلاف المواد المخدرة.

الحالة 2: قضية احتيال تشمل عملات مشفرة وردّ الأموال للضحية

لمحة عامة: تلقى الادعاء العام شكوى احتيال من إحدى الضحايا، تشير فيها أنه تم الاحتيال عليها من قبل أحد المشتبه بهم بما يقرب من 280 ألف دولار أمريكي (حوالي 107 آلاف ريال عماني) في مخطط للعملة المشفرة. طلب الادعاء العام إلى شرطة عمان السلطانية إجراء تحقيقات إضافية في هذه القضية. حددت شرطة عمان السلطانية الحساب البنكي الخاص بالمشتبه به وحصلت على أمر من الادعاء العام يطلب من المؤسسة المالية تقديم معلومات الحساب المصرفي الخاص بالمشتبه به. امتثلت المؤسسة المالية وقدمت هذه المعلومات في الوقت المناسب. حلّت شرطة عمان السلطانية هذه المعلومات وقدمت طلباً إلى الادعاء العام بإصدار أمر بحجز مبلغ 260 ألف دولار أمريكي / 100 ألف ريال عماني من الحساب البنكي للمشتبه به.

النتائج: توصل الادعاء العام إلى تسوية بين الضحية والمتهم أعاد بموجبها الأخير المبلغ كاملاً للضحية مقابل سحب الشكوى. نتيجة لذلك، تم إسقاط الدعوى ووقف القضية.

الحالة 3: المصادرة في قضية احتيال وغسل أموال ذاتي ترتبط بأصول افتراضية

لمحة عامة: فتح الادعاء العام تحقيقاً بعد تلقي شكوى من إحدى الضحايا بشأن احتيال بنكي. قال الضحية إنه تعرض للاحتيال بمبلغ 180,301 دولاراً أمريكياً (69,416 ريالاً عمانياً) من قبل أحد معارفه الذي أخذ هاتفه الذكي. وقام المتهم (الذي يعرف الضحية) بتحويل الأموال المسروقة إلى حساب بنكي عماني لشراء عملات رقمية على منصة أصول افتراضية معروفة بقيمة 26 ألف دولار أمريكي (10 آلاف ريال عماني). ثم باع المدعى عليه هذه الأصول في عمليات مختلفة وأرسل الأرباح إلى حساب قريبه البنكي في الخارج. أظهر تحليل المركز الوطني للمعلومات المالية أن المدعى عليه وقريبه أجريا معاملة مالية لا تتناسب مع ملفهما الماليين، وتم تحديد مبلغ في حساب المشتبه به البنكي (60 ألف دولار أمريكي / 23 ألف ريال عماني). تمكن الادعاء العام أيضاً من الوصول إلى المحفظة الافتراضية لتأكيد الاشتباه.

أصدر الادعاء العام أمراً بحجز هذا المبلغ، ومذكرة اعتقال بحق المتهم الأول، الذي تم القبض عليه في مطار دبي وتسليمه إلى سلطنة عمان لمحاكمته. تواصل كل من المركز الوطني للمعلومات المالية والادعاء العام مع الجهة النظرية في الخارج لتجميد وحجز الأموال الموجودة في حسابات المدعى عليه المصرفية بالإضافة إلى المتحصلات الأخرى (المركبات)، على الرغم من أن هذه القضية لا تزال مفتوحة بسبب غياب اتفاق ثنائي يسهل التعاون بين البلدين.

النتائج: أدين المتهم الأول بالجريمة الأصلية (الاحتيايل) وغسل الأموال مع حكيمين متزامنين بالسجن (11 سنة) وغرامة. وأدين المتهم الثاني (قريبه) غيابيًا. كما أصدرت المحاكم أمرًا بمصادرة المبالغ المجمدة في الحساب البنكي العماني (حوالي 60 ألف دولار أمريكي / 23 ألف ريال عماني) وأمرت بإعادتها إلى الضحية.

مصادرة متحصلات الجرائم الأصلية المرتكبة في الخارج والمتحصلات التي تم نقلها إلى دول أخرى

223. وعلى الرغم من أن عدد القضايا وقيمة الأصول التي أعيدت إلى السلطنة منخفضان، تنشط السلطات في تحديد وحجز ومصادرة الأصول المنقولة إلى الخارج، لا سيما عندما تكون القضية مهمة وتتضمن مبالغ كبيرة من الأصول. وهذا أمر مهم، بالنظر إلى أن سلطنة عُمان معرضة لبعض المخاطر من متحصلات الجريمة والمبددة والمنقولة إلى بلدان أخرى (راجع الفصل 1 والنتيجة المباشرة 1). وعندما تكتشف السلطات أي خيوط تشير إلى نقل الأصول إلى الخارج، تستخدم معلومات المركز الوطني للمعلومات المالية، والإنتربول، والمساعدة القانونية المتبادلة لتحديد تلك الأصول وحجزها ومصادرتها.
224. يضع المحققون بانتظام استراتيجيات للقضية عند ملاحقة الأصول، تتضمن تحديد الأصول في الخارج. وأظهرت السلطات أيضًا مهاراتها في هذا المجال. خلال فترة التقييم، أصدرت السلطات 15 طلبًا للمساعدة القانونية المتبادلة (في قضيتين منفصلتين تعودان إلى عامي 2019 و2023) إلى السلطات الأجنبية لتحديد الأصول في بلادها وحجزها ومصادرتها. في قضية وزارة التربية والتعليم (2019)، تمكن الادعاء العام من تحديد 7.7 مليون دولار أمريكي / 2.9 مليون ريال عماني في الخارج مرتبطة بالفساد. وحجزت السلطات في ذلك البلد 6 ملايين دولار / 2.3 مليون ريال عماني، وصادرت 1.2 مليون دولار أمريكي / 295 ألف ريال عماني وأعدت هذا المبلغ إلى السلطنة. ولا تزال هذه القضية مفتوحة، حيث لا يزال الادعاء العام يتابع الأمر مع الدول المعنية لإعادة المبالغ المتبقية التي تم حجزها (4.7 مليون دولار أمريكي). في قضية أخرى – قضية شرطة الإسمنت (2023) – أصدر الادعاء العام 10 طلبات مساعدة قانونية مختلفة إلى 10 دول، ولم يتم تنفيذ أي منها حتى الآن بسبب حداثة القضية (راجع المربع 3.9).
225. لكن هناك بعض الصعوبات العملية التي تعرقل قدرة الادعاء العام على المشاركة في التعاون الدولي بغرض استرداد الأصول. وسلطت السلطات الضوء أثناء الزيارة الميدانية على عدم وجود اتفاقيات ثنائية مع الدول الأخرى باعتباره التحدي الأكبر الذي يواجهها عند طلب تحديد الأصول وحجزها وإعادتها إلى السلطنة. على سبيل المثال، رفضت دولة أجنبية التعاون وإعادة متحصلات الاحتيايل إلى السلطنة بسبب غياب اتفاقية ثنائية بين البلدين (راجع الحالة 3 في المربع 3.8).

المربع 3.9 حجز متحصلات الجريمة وإعادتها إلى الوطن من الخارج

الاختلاس داخل وزارة التربية والتعليم:

لمحة عامة: في مارس 2019، فتح الادعاء العام تحقيقًا في اختلاس أموال الدولة من وزارة التربية والتعليم في استجابة إلى تقرير التدقيق الصادر عن جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة.

أجرى الادعاء العام مقابلات مع المشتبه بهم في القضية وجمع أكثر من 200 وثيقة، بما في ذلك اتفاقيات شراء وحدات عقارية في دولة أجنبية، بالإضافة إلى صور المركبات الموجودة في الخارج. حصل الادعاء العام على أدلة من المحادثات الهاتفية وأجهزة الكمبيوتر ورسائل البريد الإلكتروني التي تؤكد نقل الأصول إلى الخارج في 4 دول مختلفة، وهو ما أكدته أكثر تحليل المركز الوطني للمعلومات المالية.

شارك المركز الوطني للمعلومات المالية والادعاء العام في تحديد وملاحقة الأصول في الخارج، سواء من خلال تعاون المركز مع نظرائه الأجانب أو من خلال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة التي أرسلها الادعاء العام. كما سافر المدعي العام إلى إحدى المقاطعات لتسهيل حجز الأصول المرتبطة بهذه القضية. وعرض الادعاء العام القضية على المحكمة.

النتائج: أصدرت المحاكم أوامر بمصادرة للممتلكات (المتحصلات والأدوات والأرباح المالية والأموال ذات القيمة المعادلة) بقيمة 38.909.219 دولار أمريكي/15.025.127 ريال عماني محلياً، وحدد الادعاء العام 7.7 مليون دولار أمريكي (ما يقرب من 3 ملايين ريال عماني) من الأصول في الخارج. حجزت إحدى الدول أصولاً بقيمة 1,2 مليون دولار أمريكي (حوالي 460 ألف ريال عماني) وأعادتها إلى سلطنة عمان في يوليو 2020. وحجزت دولة ثانية أصولاً بقيمة 4,7 مليون دولار أمريكي (حوالي 1,8 مليون ريال عماني)، لكن هذا المبلغ لم يتم إعادته بعد إلى السلطنة.

شركة الاسمنت (راجع المربع 3.4، النتيجة المباشرة 7)

نظرة عامة: في ديسمبر 2022، فتح الادعاء العام تحقيقاً جنائياً في شركة أسمنت كشف أن مجلس الإدارة وأعضاء مكتب الإدارة التنفيذية اختلسوا أموالاً تابعة للشركة. وأظهر التحقيق أنهم نقلوا الأموال المختلسة إلى حسابات شركات وأفراد في دول مختلفة لغرض غسل الأموال وإخفاء مصدرها وطمس أي صلة بالجريمة الأصلية.

كجزء من التحقيق الجنائي، طلب الادعاء العام معلومات مالية من المركز الوطني للمعلومات المالية وأصدر 10 طلبات مساعدة قانونية إلى 10 جهات نظيرة أجنبية لتتبع وتجميد الأموال المنقولة إلى الخارج. حدد تحقيق الادعاء العام 32 مليون دولار أمريكي / 12.6 مليون ريال عماني من إجمالي الأموال التي تم نقلها إلى الخارج.

النتائج: تم القبض على شخصين متهمين في الإمارات العربية المتحدة وتسليمهما إلى سلطنة عمان. وأحيلت القضية إلى المحكمة في عام 2023 وكان العمل لا يزال جارياً عليها أثناء الزيارة الميدانية. ولم يكن قد تم تنفيذ أي من طلبات المساعدة القانونية الخاصة بالحجز بحلول ذلك الوقت أيضاً.

226. تقدم السلطات أيضاً المساعدة للطلبات الأجنبية لتحديد الأصول في سلطنة عمان وتفرض التدابير المؤقتة عند الاقتضاء. وصل إجمالي الطلبات في فترة التقييم إلى 7 (الجدول 3.20). أصدر الادعاء العام أمراً بالحجز استجابةً لجميع هذه الطلبات في الوقت المناسب. على سبيل المثال، تم إطلاع فريق التقييم على حالة واحدة أصدر فيها الادعاء العام أمراً بحجز قطعة أرض قيد التحقيق من قبل دولة مجاورة خلال 4 أيام من تلقي الطلب. علاوة على ذلك، في عام 2023، حدد المركز الوطني للمعلومات المالية حالتين تتعلقان بأموال ولدتها أنشطة إجرامية ارتكبت في الخارج. وكما ذكر أعلاه، علّق المركز الوطني للمعلومات المالية الحسابات المعنية وأحال التحليل إلى الادعاء العام. وحوّل الادعاء العام التعليق إلى أوامر بالحجز وما زالت الحالات قيد التحقيق من قبل الادعاء العام.

227. حتى الآن، لم تقم سلطنة عُمان بإعادة الأصول إلى دول أخرى، على الرغم من تأكيد السلطات على استعدادها للقيام بذلك في حال وجود أي حالة من هذا النوع. ولم يحدد فريق التقييم أي عوائق عملية أو قانونية في هذا المجال. وقد يُعزى عدم إعادة الأصول إلى عدة أسباب، وأولها أنّ بعض السلطات الأجنبية توقف القضية (مثلاً عندما تحدد السلطات في مرحلة لاحقة من التحقيق أن طرفاً ثالثاً احتفظ بالأصول بحسن

نية). السبب الثاني هو عندما تكون القضية جارية في الدولة الأجنبية ولم يصدر قرار نهائي بالمصادرة. ويتمثل السبب الثالث في بيع الأصل قبل تلقي طلب المساعدة القانونية المتبادلة، وتحويل الأموال إلى الدولة التي تم توجيه الطلب إليها.

الجدول 3.20 إجمالي قيمة الأصول المحجوزة والمصير في سلطنة عمان بناء على طلب أجنبي بالدولار الأمريكي

2023(3)	2022	2021	2020	2019	2018	
1	3	1	1	0	1	عدد طلبات تحديد الأصول في سلطنة عمان
17 + 2,135,350 وحدة عقارية + عقارين اثنين	1,228,973.44	346,377.33	7,993.33 (1)	0	2,792.54 (1)	إجمالي الأصول التي تم تحديدها بالدولار الأمريكي
2,135,350 + 17 وحدة عقارية + عقار واحد**	699,415.77 (2)	346,377.33		0	0	إجمالي الأصول التي تم حجزها بالدولار الأمريكي

(أ) * الطلبات المتعلقة بالمركبات. لم يتم حجز أي مركبة لأن المركبات إما بيعت أو كانت في حوزة طرف ثالث بحسن نية.

(ب) ** المبلغ المحجوز أقل من المبلغ المحدد لأنه تم بيع أحد الأصول قبل استلام طلب المساعدة القانونية المتبادلة.

مصادرة العملات/ الأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود التي لم يتم الإقرار بها أو التي تم تقديم إقرار كاذب بها

228. تتمتع سلطنة عمان بإطار قانوني قوي للإقرار عن النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها، بما في ذلك غرامات تُفرض على حالات عدم الإقرار. ورغم تمتع الإدارة العامة للجمارك بصلاحيات تفتيش الأشخاص أو المركبات عند البحث عن تحركات نقدية عبر الحدود والوصول إلى قواعد البيانات، فإن عدد حالات الإقرار الكاذب/عدم الإقرار لا يشير إلى أن هذه الصلاحيات تُستخدم بشكل فعال. من الناحية العملية، يُعتبر عدد عمليات مصادرة العملات/الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي لم يتم الإقرار بها أو التي تم تقديم إقرار كاذب عنها عبر الحدود منخفضاً نظراً إلى المخاطر وسياق السلطنة. وقد بدأت السلطات في تنفيذ بعض التدابير الرامية إلى تعزيز الكشف عن هذه الحالات، إلا أن هذه التدابير حديثة نسبياً، وبالتالي لا يمكن تحديد تأثيرها على الفعالية. ولا تعتبر العقوبات في هذا الصدد فعالة إلا إلى حد ما.
229. ونظراً لتعرض سلطنة عُمان لحركة النقد عبر الحدود مع اليمن، بما في ذلك مخاطر تهريب كميات كبيرة من النقد من قبل المجرمين أو لأغراض إجرامية، والاستخدام الواسع النطاق للنقد في السلطنة، والعدد الكبير للوافدين، وحجم الحركة عبر الحدود (المقدر بنحو 3.6 مليار دولار أمريكي/ 1.3 مليار ريال عماني خلال فترة التقييم)، فقد أعطى فريق التقييم وزناً أكبر لهذه المسألة الجوهرية.

الموارد والضوابط الجمركية

230. بشكل عام، تتمتع الإدارة العامة للجمارك – وهي إدارة خاصة ضمن شرطة عمان السلطانية مسؤولة عن إدارة آليات ضبط النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها – بالتدريب والموارد الجيدة وعندها الصلاحيات المناسبة لحجز النقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها التي لم يتم الإقرار بها أو تم تقديم إقرار كاذب عنها. في الإدارة العامة للجمارك ضباط متمركزون في جميع المطارات الدولية والموانئ البحرية والمعابر الحدودية البرية في سلطنة عمان. وقد تم تجهيز جميع المعابر الحدودية بأجهزة فحص إشعاعي وأجهزة أشعة سينية ومعدات لكشف العملات المزورة وكلاب مدربة على كشف النقود. كما يجوز للإدارة العامة للجمارك الوصول إلى قواعد بيانات شرطة عمان السلطانية والاستعانة بسلطات أخرى (بما فيها المركز الوطني للمعلومات المالية) كجزء من تحقيقاتها. واعتمدت الإدارة العامة للجمارك نموذجاً لمؤشر المخاطر يستند إلى 16 مؤشراً مميّزاً لغسل الأموال تم دمجها في نظام بيان (منصة تستخدم لتجميع جميع المعلومات المتعلقة بالجمارك، بما في ذلك إقرارات النقد). ويهدف هذا النموذج إلى مساعدة الضباط على التحكم في الركاب والبضائع بطريقة مستهدفة أكثر وفقاً لمستوى

مخاطرهم. أخيرًا، تنسّق الإدارة العامة للجمارك مع جهاز الأمن الداخلي بشكل وثيق في المعابر الحدودية للكشف عن شبهات تمويل الإرهاب، نظرًا لأن جهاز الأمن الداخلي له تواجد فعلي في جميع المعابر ويحصل على نسخة من الإقرارات النقدية من أجل مراجعتها. وقام جهاز الأمن الداخلي أيضًا بأنشطة توعية للإدارة العامة للجمارك حول الجماعات الإرهابية الرئيسية النشطة في المنطقة.

231. إذا أشارت الظروف إلى أنه لم يتم الإقرار بالنقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها أو تم تقديم إقرار كاذب عنها أو يشتبه في ارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، يتّبع ضباط الإدارة العامة للجمارك الإجراءات المنصوص عليها في دليل مخصص. إذا كان لضباط الجمارك أسباب معقولة للاشتباه في أن المسافر لم يقدم إقرارًا مناسبًا، فيدعوه لتقديمه. إذا حدد ضباط الجمارك أنه لم يتم الإقرار بالنقد والأدوات القابلة للتداول لحاملها أو تم تقديم إقرار كاذب عنها عمدًا، فيمكثهم إجراء عمليات تفتيش مادية وحجز النقد لمدة 45 يومًا ويجب عليهم رفع تقرير إلى المركز الوطني للمعلومات المالية. يجوز للإدارة العامة للجمارك أيضًا إلقاء القبض على الناقل وأخذ بيان منه، ثم عليها رفع تقرير إلى الادعاء العام في غضون 48 ساعة.

232. تتمتع السلطات المختصة بفهم لا يزال يتطور لتهديدات غسل الأموال المرتبطة بحركة النقد/الأدوات القابلة للتداول لحاملها. وخلال الزيارة الميدانية، أظهرت السلطات فهمًا جيدًا لحركة النقد المستورد إلى السلطنة أو عبرها من اليمن. ومع ذلك، يركز فهم السلطنة في المقام الأول على تهريب النقد، وليس تهديدات غسل الأموال المتعلقة باستخدام النقد داخل الدولة (رجع النتيجة المباشرة 1). وفي ضوء النزاع الدائر في اليمن والحجم الضخم لحركة النقد من اليمن، أجرت السلطات في فبراير 2023 تقييمًا موضوعيًا للمخاطر المتعلقة بحركة النقد من اليمن، خلص إلى أن مستويات المخاطر بشكل عام مرتفعة، بما في ذلك تهريب النقد بكميات كبيرة من قبل المجرمين أو لأغراض إجرامية.

233. بعد تقييم المخاطر، اتخذت السلطات العديد من تدابير المتابعة لمعالجة المخاطر لا سيّما تلك المرتبطة باليمن. وتشمل الأمثلة: تسييج الحدود مع اليمن؛ تقييد حركة الأموال النقدية عند معبر المزيونة (المعبر الرئيسي من اليمن إلى سلطنة عمان) والوقت الذي يمكن القيام بذلك خلاله؛ زيادة عدد موظفي الإدارة العامة للجمارك – بما في ذلك الفرق المتخصصة – على الحدود مع اليمن؛ تنظيم النقاط الرئيسية لعبور الحدود (بما في ذلك "المزيونة") لإجراء البحث والتفتيش الأولي على نقطة متقدمة داخل اليمن؛ وطلب وثائق إضافية من السفارة العمانية في اليمن تثبت مصدر الأموال النقدية، وتحديث مؤشرات المخاطر، الخ...

نظام الإقرار

234. نفذت سلطنة عمان نظام الإقرار عن الأموال النقدية والأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تساوي قيمتها أو تزيد عن 15 ألف دولار أمريكي (6 آلاف ريال عماني) (راجع التوصية 32). يمكن تقديم الإقرارات إلكترونيًا باستخدام البوابة الإلكترونية على الصفحة الإلكترونية للإدارة العامة للجمارك. تساهم لوحات المعلومات في جميع نقاط الحدود، والحملات على وسائل التواصل الاجتماعي، والمعلومات المتاحة للجمهور على موقع الإدارة العامة للجمارك الإلكتروني، وبرامج التوعية حول الإجراءات الجمركية للشركات والأفراد التي تجريها الإدارة العامة للجمارك في رفع مستوى الوعي لدى عامة الناس حول الالتزام بالإقرار.

235. بلغت القيمة الإجمالية للإقرارات عن الحركة عبر الحدود حوالي 3.6 مليار دولار أمريكي / 1.3 مليار ريال عماني للأعوام 2018-2023 (الاستيراد والتصدير والعبور) ويتم معظمها في المنافذ الحدودية مع اليمن. بلغ متوسط عدد المسافرين العابرين من سلطنة عمان وإليها سنويًا خلال نفس الفترة 22.6 مليون مسافر. إن عدد الإقرارات من الوافدين (5285) يفوق بكثير عدد الإقرارات من المغادرين (1861) بنسبة 3 إلى 1 تقريبًا (الجدول 3.21). ارتفع عدد إقرارات المغادرين بنسبة 50% من عام 2022 إلى عام 2023، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة حجم التجارة بين اليمن وسلطنة عمان (يتم الدفع للشركات في اليمن نقدًا). من جهة أخرى، انخفض عدد إقرارات الوافدين من 1275 في عام 2022 إلى 651 في عام 2023، مع انخفاض طفيف في قيمتها أيضًا. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد إقرارات المغادرين من 311 في عام 2022 إلى 596 في عام 2023. قد يُعزى هذا الانخفاض إلى تدابير التخفيف المتخذة بعد تقييم المخاطر الخاصة باليمن الذي أجري مؤخرًا، ولكن لا يمكن تأكيد السبب فالتدابير لا تزال حديثة.

الجدول 3.21 عدد وقيمة الإقرارات النقدية بالدولار الأمريكي

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
69 715 548	16 218,409	13 595 969	4 903 286	5 234 669	15 580 965	14 182 250	عدد المسافرين الواصلين
66 432 843	15 863 201	13 056 224	4 841 163	5 142 776	14 716 175	12 813 304	عدد المسافرين المغادرين
136 148 391	32 081 610	26 652 193	9 744 449	10 377 445	30 297 140	26 995 554	عدد المسافرين
1861	596	311	247	147	453	107	عدد الإقرارات (للمغادرين)
5285	651	1275	996	596	1431	336	عدد الإقرارات (للواصلين)
7146	1247	1586	1243	743	1884	443	إجمالي عدد الإقرارات
3 586 204 065.6	1 119 955 834.0	1 312 194 990.6	728 611 650.0	258 397 053.2	137 388 293.4	29 156 244.00	القيمة الإجمالية للإقرارات بالدولار الأمريكي

ملاحظة: تعكس الأرقام أعلاه عدد المسافرين والإقرارات على كل المعابر مع سلطنة عمان (وليس فقط على المعابر مع اليمن). يعبر عدد كبير من المسافرين الحدود عبر الإمارات العربية المتحدة لأسباب ترتبط بالعمل أو الأسرة أو لأسباب اجتماعية.

236. يُعتبر عدد حالات الإقرار الكاذب/عدم الإقرار التي تم تحديدها منخفضاً نظراً إلى ملف المخاطر في سلطنة عمان. خلال الفترة التي تم تقييمها، تمكنت السلطات من تحديد 3 حالات فقط لحركة نقدية تم تقديم إقرار كاذب بشأنها أو لم يتم الإقرار عنها، ولم تكن أي منها من اليمن (الجدول 3.22). علاوة على ذلك، تمكن المركز الوطني للمعلومات المالية من تحديد 5 حالات إضافية نجح فيها حاملو النقد في المرور عبر الحدود دون تقديم إقرار وأدعوا المبلغ النقدي في المؤسسة المالية (مما أدى إلى رفع تقرير معاملات مشبوهة إلى المركز الوطني للمعلومات المالية). ومع ذلك، لا تتعلق أي من هذه الحالات بغسل الأموال.

237. تشير الإحصاءات إلى أن السلطات حجزت 6 ملايين دولار أمريكي (2,334,114.9 ريال عماني) مرتبطة بالاشتباه في غسل أموال في ديسمبر 2023. ويتصل ذلك بـ 6 حالات لحركة نقدية من اليمن أفصح عنها جميعاً حاملو النقد. تم إطلاع فريق التقييم على إحدى الحالات التي قدم فيها المشتبه به مستندات غير كاملة ولم يتمكن من تبرير مصدر الأموال مما أدى إلى اعتقاله وإجراء تحقيق مالي من قبل الادعاء العام. وبينما لا تزال القضايا مفتوحة ولم تُصادر الأموال المحجوزة بعد، قد يشير تحديد 6 حالات في شهر واحد إلى أن السلطات قد خطت خطوات مهمة للأمام للكشف عن الإقرارات الكاذبة/عدم الإقرار على الحدود. وكما هو مذكور أعلاه، قد يُعزى هذا إلى تدابير التخفيف المتخذة بعد تقييم المخاطر الموضوعية لعام 2023 وقد يتواصل التأثير الإيجابي في هذا المجال. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لتأكيد هذا الاستنتاج بسبب حداثة تطبيق هذه التدابير.

الجدول 3.22 حالات عدم الإقرار أو الإقرار الكاذب وقيمتها

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
3		1			1	1	عدد الحالات
59 218	0	11 000	0	0	28 218	20 000	القيمة المعنية بالريال العماني
153 966.8	0	28 600	0	0	73 366.8	52 000	القيمة المعنية بالدولار الأمريكي

المصادرة وفعالية العقوبات

238. تطبق السلطات المختصة عقوبات فعالة على الإقرار الكاذب/عدم الإقرار بنقل العملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها عبر الحدود بدرجة محدودة فقط. وقد تمت مصادرة جميع الأموال النقدية التي لم يتم الإقرار بها في جميع الحالات الثلاث التي تم تحديدها. وعندما حدد المركز الوطني للمعلومات المالية 5 حالات مخالفة مشبوهة، قام بتصعيدها إلى السلطات المختصة التي أكدت عدم وجود اشتباه بغسل الأموال وأن المخالفة كانت غير مقصودة. وخففت المحاكم العقوبات وفرضت غرامات على أساس قانون الجمارك (تتراوح بين 260 و13 ألف دولار أمريكي أو 100 و5 آلاف ريال عماني). وبينما تمت مصادرة كامل المبلغ النقدي الذي لم يتم الإقرار به في جميع الحالات الثلاث، تم تخفيض جميع العقوبات (أي الغرامات) المفروضة على الحالات الخمس التي حددها المركز الوطني، ولم تطبق السلطات المادة 98 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن العقوبات (راجع التوصية 32).

المربع 3.10 مصادرة المبالغ النقدية التي لم يتم الإقرار عنها

لمحة عامة: اعترضت الإدارة العامة للجمارك أحد المشتبه بهم في عام 2019 في صالة الوصول بمطار مسقط الدولي على متن رحلة قادمة من الهند. ولم يقدم المشتبه به أي إقرار. وكشفت عمليات التفتيش الآلي واليدوي لحقيبة المشتبه به عن مبالغ نقدية بعملات مختلفة: 54.500 دولار أمريكي، و77.500 ريال سعودي (ما يعادل 20 ألف دولار أمريكي) و60 ألف روبية هندية (ما يعادل 720 دولارًا أمريكيًا). وتم اعتقال المشتبه به لعدم إقراره بالمبالغ وحجز الأموال. أجرى الادعاء العام تحقيقًا ماليًا بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات المالية. النتائج: حُكم على المشتبه به بالسجن لمدة 6 أشهر وغرامة قدرها 2600 دولار أمريكي / 1000 ريال عماني. وتمت مصادرة جميع الأموال التي لم يتم الإقرار عنها.

اتساق نتائج المصادرة مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات وأولويات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

239. تتوافق نتائج المصادرة بشكل عام مع المخاطر التي حددها التقييم الوطني للمخاطر وسياسات مكافحة غسل الأموال التي اعتمدها سلطنة عمان باستثناء المصادرة المتعلقة بعمليات الإقرار الكاذب/عدم الإقرار بالعملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها.

240. تستهدف السلطات المصادرات المتعلقة بأبرز الجرائم المدرة للمتحصلات، وهي الاحتيال والفساد والاتجار بالمخدرات والتهرب الجمركي، وتختلف المبالغ من سنة إلى أخرى على حسب طبيعة الحالة وخطورتها وتعقيدها (راجع الجدول 3.23). تسعى السلطات بشكل رئيسي إلى مصادرة الأموال في القضايا التي تكون أبسط والتي تنطوي على مبالغ ضئيلة من المتحصلات. وهذا يتماشى مع انخفاض عدد وخطورة الجرائم المدرة للمتحصلات (راجع الفصل 1)، وهناك بعض القضايا البارزة المرتبطة بالفساد (مثل وزارة التربية والتعليم) التي أدت إلى مصادرة مبالغ كبيرة. ومع ذلك، في حين تمت مصادرة المتحصلات في بعض قضايا الاتجار بالبشر، إلا أنّ النتائج لا تزال منخفضة. وهذا يتعارض مع ملف المخاطر في سلطنة عمان والتهديدات التي يطرحها الاتجار بالبشر والذي تم اعتباره كأحد أهم الجرائم الأصلية التي تولد متحصلات إجرامية في التقييم الوطني للمخاطر. ليس هناك أي مصادرة في حالات تمويل الإرهاب، وهو ما يتماشى مع مستوى مخاطر تمويل الإرهاب في الدولة (راجع النتيجة المباشرة 10).

241. كما جاء أعلاه، تمكنت السلطات من إعادة متحصلات الفساد إلى الوطن، لكنها لم تتقاسم الأصول مع أي دول أخرى. أظهرت دراسات الحالة المقدمة أنه تم حجز متحصلات جرائم الاحتيال والفساد المرتكبة في الدول الأجنبية، وهو ما يتماشى مع المخاطر في هذا المجال.

242. لا يتماشى العدد المنخفض لعمليات المصادرة عند تقديم إقرار كاذب أو في حالات عدم الإقرار مع المخاطر.

الجدول 3.23 المصادرة حسب نوع الجريمة بالدولار الأمريكي

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
10 189 981.76	136 754.59	3 163 564.77	2 237 941.14	133 335.46	3 485 984.62	1 032 401.19	الاحتيال
8 508 665.35	124 322.35	2 875 967.97	1 790 352.91	66 667.73	2 963 086.93	688 267.46	الفساد
7 175 929.31	99 457.88	2 300 774.38	1 342 764.68	200 003.19	2 614 488.47	618 440.71	الاتجار بالمخدرات
5 195 115.01	93 241.76	1 437 983.99	1 163 729.39	66 667.73	1 917 291.54	516 200.59	التهرب الجمركي
3 224 939.05	43 512.82	1 150 387.19	626 623.52	46 667.41	1 220 094.62	137 653.49	السرقية
2 591 815.74	37 296.71	862 790.39	537 105.87	40 000.64	1 045 795.39	68 826.75	التزوير
2 401 758.46	6 216.12	575 193.59	179 035.29	20 000.32	1 568 693.08	52 620.06	جرائم أخرى*
45,491 153.87 (2)	621 611.75	14 379 839.85	8 951 764.56	666 677.31	17 429 923.11	3 441 337.29	المجموع

ملاحظة: (1) جرائم أخرى كالجرائم الإلكترونية، والدعارة، والاتجار بالبشر، والجرائم المخلة بالشرف.

(2) هذا الرقم يشمل فقط مصادرة متحصلات الجريمة (باستثناء المصادرة في حالات غسل الأموال)

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 8

تمتلك سلطنة عُمان إطارًا قانونيًا وتشغيليًا قويًا لاسترداد الأصول وتسعى إلى مصادرة متحصلات الجريمة وأدواتها كهدف في سياساتها إلى حد كبير. وفي حين هناك "إدارة" قائمة لتجنب تبديد الأصول وتراجع قيمتها، إلا أنها تعاني نقصًا في الموارد ولا تُستخدم بشكل منهجي لأن الأقسام التنفيذية في الادعاء العام هي المسؤولة في الأساس عن إدارة الأصول.

تتمتع السلطات عمومًا بالموارد والتدريب الجيدين وحققنت نتائج جيدة في تحديد وحجز ومصادرة متحصلات الجرائم، على الرغم من لجوئها إلى مصادرة القيمة المعادلة لاسترداد الأموال المبددة إلى حد ما فقط.

تلاحق السلطات المتحصلات المنقولة إلى الخارج، وخاصة في الحالات التي تنطوي على مبالغ كبيرة، وقد نجحت في إعادة الأصول في بعض الحالات. وعلى الرغم من انخفاض عدد الطلبات الواردة، تطبق السلطات تدابير مؤقتة استجابة للطلبات الأجنبية، لكنها لم تُعد أي أصول إلى بلدان أخرى. وتعيد السلطات حصة صغيرة من إجمالي الأصول المصادرة إلى الضحايا. وتتماشى نتائج المصادرة بشكل عام مع المخاطر باستثناء مصادرة العملة والأدوات القابلة للتداول لحاملها التي لم يتم الإفراج بها أو تم تقديم إقرار كاذب بشأنها.

تمتلك سلطنة عُمان إطارًا قانونيًا قويًا للإفراج عن حركة النقد عبر الحدود، وقد اعتمدت مؤخرًا عدة تدابير للكشف عن المخاطر الناجمة عن تحركات النقد من اليمن وتخفيفها. ومع ذلك، فإن عدد حالات الإفراج الكاذب/عدم الإفراج التي تم تحديدها منخفض ولا يتماشى مع المخاطر المرتفعة التي تم تحديدها، وخاصة عبر الحدود مع اليمن. والعقوبات فعالة إلى حد ما فقط. وهناك مجال لتنفيذ تحسينات كبيرة في هذا المجال. وقد أعطى فريق التقييم هذه المسألة وزنًا كبيرًا نظرًا لمخاطر السلطنة وسياقها.

تم تقييم سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى متوسط من الفعالية في النتيجة المباشرة 8.

الفصل الرابع – تمويل الإرهاب وتمويل الانتشار

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

5

الاستنتاجات الرئيسية

النتيجة المباشرة 9 – التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب

- (أ) تمتلك سلطنة عمان إطارًا قانونيًا وتشغيليًا قويًا لكشف تمويل الإرهاب والتحقيق فيه وملاحقته قضائيًا. تتمتع السلطات المختصة بالموارد اللازمة وحصلت على تدريب جيد لتحديد تمويل الإرهاب والتحقيق فيه وتتعاون بشكل فعال لهذه الغاية. بشكل عام، أظهرت السلطات عن تمتعها بمستوى فهم جيد لمخاطر تمويل الإرهاب التي تواجهها محليًا وخارجيًا. ويتمتع كل من جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام بمستوى الفهم الأكثر نضجاً لتهديدات تمويل الإرهاب والمخاطر ذات الصلة التي تواجهها السلطنة.
- (ب) يتوافق عدد قضايا تمويل الإرهاب التي تمت محاكمتها (3 محاكمات تشمل 7 متهمين)، وعدد الإدانات (2، بما في ذلك 4 متهمين) ومعدل الإدانة (57%) مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب في سلطنة عمان. وتتماشى أنواع أنشطة تمويل الإرهاب المعروضة في دراسات الحالة أيضًا مع المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر: نقل النقد عبر الحدود، وإعادة شحن البضائع، وتحويل الأموال من خلال خدمات تحويل المال والقيمة – شركات الصرافة.
- (ج) أثبتت السلطات قدرتها على الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب من مصادر مختلفة، بما في ذلك المعلومات المحلية والدولية، وإحالات شرطة عمان السلطانية والمركز الوطني للمعلومات المالية بدرجة أقل. بدأت إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية الاستباقية في التطور في عام 2022 بعد توزيع دليل الأنشطة المشبوهة لتمويل الإرهاب على الكيانات المبلّغة وارتفاع عدد تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب.
- (د) يتم فتح التحقيقات في تمويل الإرهاب كجزء من عمليات التحقيق في الإرهاب وبشكل مستقل. وقد أجرت السلطات تحقيقات عالية الجودة في تمويل الإرهاب وتمكنت من تحديد تورط متهمين إضافيين ودور ممولي الإرهاب إلى حد كبير. كما تمكنت السلطات من تحديد استخدام الأصول الافتراضية (التي تُعتبر أهميتها النسبية منخفضة) لنقل الأموال لأغراض تمويل الإرهاب، لكنها لم تتمكن من التحقيق فيها من خلال الوصول إلى البيانات ذات الصلة وتحليلها.
- (هـ) تدعم التحقيقات في تمويل الإرهاب الاستراتيجيات والتحقيقات في مجال مكافحة الإرهاب. يستخدم جهاز الأمن الداخلي تحقيقات تمويل الإرهاب لتحديث معرفته بشأن المنظمات الإرهابية، ويشارك نتائج تحقيقات تمويل الإرهاب مع السلطات واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب. انتهت مؤخرًا استراتيجية مكافحة الإرهاب 2021-2023 - التي تعطي الأولوية لتمويل الإرهاب. وكانت السلطات في صدد تحديثها بحلول نهاية الزيارة الميدانية.

و) العقوبات المفروضة في الإدانات فعالة ومتناسبة وراذعة نظرًا لارتفاع مدة عقوبة السجن (10 سنوات). ونظرًا لعدم تحديد أي مشاركة لشخص اعتباري في تمويل الإرهاب، لا توجد عقوبة على الأشخاص الاعتباريين وهو ما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب.

ز) تستخدم سلطنة عُمان بانتظام تدابير بديلة عندما لا تتمكن من ضمان إدانة بتمويل الإرهاب، بما في ذلك الترحيل والتسليم غير الرسمي والمصادرة والمتابعة الأمنية وحظر السفر وبرامج إعادة التأهيل.

النتيجة المباشرة 10 – التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية

أ) يضمن الإطار التشريعي في سلطنة عُمان سريان مفعول الالتزام القانوني بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة التي تفرضها قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فور قيام مجلس الأمن أو لجنة العقوبات المالية المستهدفة بالإدراج. ويتعين على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة دون تأخير. وتمتلك اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب نظامًا للتنبيه للتواصل بكفاءة مع الكيانات المبلغة بشأن أي تحديث يطرأ على القوائم.

ب) في حين لم تقترح سلطنة عمان أي عملية إدراج على أساس قرار مجلس الأمن 1267، إلا أنها أدرجت 10 أشخاص طبيعيين وشخصًا اعتباريًا واحدًا بموجب قرار مجلس الأمن 1373 بعد تنفيذ طلب أجنبي واحد. ومع ذلك، لا تزال السلطنة مترددة في اقتراح أسماء لإدراجها بشكل استباقي ومن تلقاء نفسها على القائمة المحلية وفي اقتراح أسماء لإدراجها على دول أخرى بما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية.

ج) اتخذت سلطنة عُمان خطوات مناسبة لحرمان ممالي الإرهاب من خلال مصادرة أصول بقيمة 2.782.000 دولار أميركي مرتبطة بتمويل الإرهاب، وقد تم تحقيق ذلك بشكل أساسي من خلال تدابير بديلة. وخلال فترة المراجعة، لم تجمد السلطنة أي أموال أو موارد اقتصادية تابعة لأشخاص مدرجين حيث لم يتم تأكيد وجود أي تطابق مع الأسماء الواردة على القوائم المحلية وقوائم الأمم المتحدة، وهو ما يتسق مع المخاطر التي تواجهها السلطنة.

د) قيّمت سلطنة عمان قطاع المنظمات غير الربحية على أنه منخفض المخاطر من حيث إساءة استخدامه من قبل الإرهابيين وحددت المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي. لا يُعتبر تقييم مخاطر تمويل الإرهاب وتقييم مخاطر المنظمات غير الربحية شاملين بما يكفي لتحديد مدى تعرض المنظمات غير الربحية العمانية لتمويل الإرهاب. لا تتمتع سلطنة عُمان بتدابير قائمة على المخاطر وتعتبر جميع المنظمات غير الربحية بمثابة كيانات مُبلّغة وتطبق تدابير مفرطة عليها جميعها لتجنب مخاطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، لا تمارس وزارة التنمية الاجتماعية الرقابة القائمة على المخاطر بشكل كامل. أجرت سلطنة عُمان حملات توعية لجميع المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي دون استهداف المنظمات المعرضة لمخاطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب. وبشكل عام، قد تعرقل هذه النتائج وتعطل أنشطة المنظمات غير الربحية المشروعة.

النتيجة المباشرة 11 – العقوبات المالية المتعلقة بتمويل الانتشار

- أ) لا تتمتع سلطنة عُمان بأي علاقات دبلوماسية أو تجارية أو مالية مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولم يتم استيراد أو تصدير أي سلع إليها منذ عام 2018. تستخدم سلطنة عُمان نفس الإطار القانوني المناسب لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة بتمويل الانتشار الذي تستخدمه لتنفيذ العقوبات المالية المتعلقة بتمويل الإرهاب، ولكن تم توسيعه ليغطي جوانب تمويل الانتشار منذ يونيو 2021. يسمح هذا الإطار بالتنفيذ الفعال للعقوبات المالية المستهدفة بتمويل الانتشار دون تأخير. تؤدي عمليات الإدراج التي يقوم بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الفور إلى إلزام جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين بتجميد أموال الشخص أو الكيان المدرج دون تأخير.
- ب) أنشأت سلطنة عُمان مجموعة التنسيق المعنية بمكافحة الإرهاب، مما أدى إلى تعاون وطني جيد وتنسيق بين السلطات المحلية ذات الصلة لمكافحة تمويل الانتشار من خلال اجتماعاتها المنتظمة.
- ج) أجرت سلطنة عُمان تقييمًا لمخاطر تمويل الانتشار خلص إلى أن تهديدات الانتشار المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منخفضة. وساعد تقييم مخاطر تمويل الانتشار السلطات المعنية على تحسين مستوى فهمها لمخاطر تمويل الانتشار. وأظهرت السلطات المختصة، لا سيما الإدارة العامة للجمارك، عن تمتعها بمستوى فهم جيد لمخاطر الانتشار. ولم يتم تقديم أي أمثلة (عن تحقيقات تتعلق بالتهرب من العقوبات) عملية بسبب غياب أي روابط مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال فترة المراجعة. وتتمتع الإدارة العامة للجمارك بنظام لإدارة المخاطر يربطها بمجموعة من الأجهزة العمانية التي تغذيه، بما فيها أجهزة الاستخبارات والموانئ والمطارات، وتتولى الجمارك صيانتها وتستخدمه لتفتيش الشحنات التي قد تكون لها روابط بالسلع ذات الاستخدام المزدوج.
- د) أجرت السلطات (اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب) عملية فحص قيمة على العقوبات المالية المستهدفة على المستوى الوطني لتحديد الأصول المرتبطة بالأشخاص المدرجين. ولم يتم تحديد أي أموال أو أصول أو موارد اقتصادية متعلقة بتمويل الانتشار. وهذا أمر معقول نظرًا لعدم وجود أي علاقة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وانخفاض مخاطر تمويل الانتشار. ولم تقترح السلطنة أو تشارك في رعاية أي مقترحات للإدراج على أساس قرار مجلس الأمن 1718 والقرارات اللاحقة له، وهو ما يتماشى مع مخاطر البلاد وسياقها في مجال قرار مجلس الأمن 1718.
- هـ) تتمتع سلطنة عُمان بنظام للوصول إلى المعلومات الأساسية في الوقت المناسب، وإلى معلومات المستفيد الحقيقي في الأشخاص الاعتباريين إلى حد أقل، مما قد يؤثر على تنفيذها للعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار في حال وجود هياكل معقدة. ولا يعتبر هذا مصدر قلق نظرًا للأعداد الضئيلة من الهياكل المعقدة في السلطنة بحسب تقييم المخاطر الموضوعية الخاص بالأشخاص الاعتباريين.
- و) تتمتع الكيانات المبلغة بمستوى متفاوت من الفهم للالتزامات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار، ولكنها تلتزم عمومًا بما يتناسب مع مخاطرها.
- ز) تقوم جميع الجهات الرقابية بمراقبة التزام الكيانات المبلغة بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار، ومع ذلك لم يتم إثبات أن جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تشرف على تنفيذ هذه الالتزامات بشكل شامل.

الإجراءات الموصى بها

النتيجة المباشرة 9 – التحقيقات والملاحقات المتعلقة بتمويل الإرهاب

ينبغي على سلطنة عُمان:

- تعزيز قدرة السلطات المختصة على تحديد مخاطر تمويل الإرهاب الناشئة المتعلقة بالأصول الافتراضية والتحقيق فيها، بما في ذلك من خلال التدريب المخصص.
- استكمال تحديث استراتيجية مكافحة الإرهاب استناداً إلى الدروس المستفادة من التحقيقات في تمويل الإرهاب بما يتماشى مع المخاطر والاتجاهات الناشئة.
- تعزيز الدور الاستباقي للمركز الوطني للمعلومات المالية في الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب من خلال تعزيز جهود التوعية وتدريب الجهات المبلّغة على تحديد أنشطة تمويل الإرهاب المحتملة والإبلاغ عنها. (راجع النتيجة المباشرة 6).

النتيجة المباشرة 10 – التدابير الوقائية لمكافحة تمويل الإرهاب والعقوبات المالية

- يجب أن تستفيد سلطنة عُمان أكثر من عمليات الإدراج على قوائم العقوبات المالية المستهدفة المحلية كأداة وقائية أو معطلة للتخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية.
- يجب أن تحسّن سلطنة عُمان تقييم مخاطر القادم للمنظمات غير الربحية من خلال تضمين معلومات أكثر تفصيلاً بشأن خصائص وأنواع المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية التي من المرجح أن تكون معرضة لخطر إساءة استخدام تمويل الإرهاب بحكم أنشطتها أو خصائصها.
- ينبغي لسلطنة عُمان، بما يتماشى مع متطلبات التوصية رقم 8، أن تزيل الشرط الذي يفرض على المنظمات غير الربحية أن تعمل ككيانات مبلّغة. يجب أن تحرص وزارة التنمية الاجتماعية على تنفيذ نهج قائم على المخاطر، بما في ذلك الرقابة ونشر الوعي، وخاصة للمنظمات غير الربحية المعرضة لخطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب، دون تعطيل أو عرقلة أنشطتها المشروعة.

النتيجة المباشرة 11 – العقوبات المالية المتعلقة بتمويل انتشار التسليح

- يجب تعزيز برامج التوعية والتدريب لرفع مستوى وعي الكيانات المبلّغة بالتزامات العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار وإمكانية التهرب من العقوبات.
- ينبغي أن تمارس جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة رقابةً أكثر شمولاً على التزامات العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار.
- يجب تحسين الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات المستفيد الحقيقي.

243. إنّ النتائج المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة 9-11. والتوصيات الخاصة بتقييم الفعالية في هذا القسم هي التوصيات 1 و4 و5 و8 و30 و31 و39، وعناصر من التوصيات 2 و14 و15 و16 و32 و37 و38 و40.

النتيجة المباشرة 9 (التحقيق في تمويل الإرهاب وملاحقته قضائياً)

244. تتمتع سلطنة عمان بإطار قانوني وتشغيلي قوي لكشف تمويل الإرهاب والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً. إن السلطات مدربة تدريباً جيداً لهذا الغرض، وتعمل معاً بشكل جيد. ويتم الكشف عن تمويل الإرهاب من عدد من المصادر، ويتم التحقيق فيه بشكل مستقل وكجزء من التحقيق في الإرهاب. يُعتبر عدد ونوع الملاحقات القضائية والإدانات المتعلقة بتمويل الإرهاب، ومعدل الإدانة، مناسبة ومتسقة مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب في السلطنة. كما تدعم تحقيقات تمويل الإرهاب الاستراتيجية والتحقيقات في مكافحة الإرهاب. وتُعدّ العقوبات فعالة، وتستخدم السلطات تدابير بديلة عندما تتعدّر الإدانة بتمويل الإرهاب.
245. استند فريق التقييم في استنتاجاته إلى تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لعام 2022، والتقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، ودراسات الحالة، والإحصاءات التي قدمتها الدولة، والمعلومات السرية التي شاركها السلطات والمناقشات مع السلطات ذات الصلة بما في ذلك الادعاء العام وجهاز الأمن الداخلي والمركز الوطني للمعلومات المالية.

الملاحقة القضائية/الإدانة بأنواع أنشطة تمويل الإرهاب بما يتماشى مع ملف تعريف المخططي الدولة

246. تتمتع سلطنة عمان بإطار قانوني وتشغيلي قوي لكشف تمويل الإرهاب والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً. يتمتع جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام – وهما وكالتا إنفاذ القانون الرائدتان في هذا المجال – بالصلاحيات القانونية اللازمة لتناول تمويل الإرهاب (راجع التوصية 31). يتمتع كل من جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام بمستوى الفهم الأنضج لتهديدات تمويل الإرهاب والمخاطر ذات الصلة التي تواجهها سلطنة عمان (راجع النتيجة المباشرة 1)، ويتوافق عدد قضايا تمويل الإرهاب التي تمت محاكمتها وإدانتها، وطبيعة أنشطة تمويل الإرهاب المقدمة في دراسات الحالة مع ملف المخاطر في سلطنة عمان.
247. تقيم سلطنة عمان تهديد تمويل الإرهاب فيها على أنه منخفض، ومخاطر تمويل الإرهاب الإجمالية على أنها متوسطة إلى منخفضة بسبب المخاطر المتبقية المرتفعة في مجال حركة الأموال عبر الحدود. ويبدو ذلك منطقيًا نظرًا إلى سياق الدولة (راجع النتيجة المباشرة 1). وبشكل عام، أظهرت السلطات فهمًا جيدًا لمخاطر تمويل الإرهاب على المستوى المحلي والخارجي بفضل تقييم مخاطر تمويل الإرهاب لعام 2022 والتقييم الوطني للمخاطر لعام 2023. أثبت كل من جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام عن مستوى فهم هو الأكثر نضجًا نظرًا لدورهما في التحقيق في تمويل الإرهاب وملاحقته قضائياً. على سبيل المثال، خصص جهاز الأمن الداخلي موظفين متخصصين لمتابعة وفهم التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية الرئيسية، وهو ما يشير إلى أن الجهاز على دراية بالتهديدات المحتملة ويخصص الموارد للتهديدات الناشئة عند ظهورها.
248. لم تسجل سلطنة عمان أي هجمات إرهابية أثناء فترة التقييم³²، ولم يتم تحديد أي منظمة إرهابية نشطة في أراضيها، ولا يوجد مواطن عماني مدرج على قوائم الأمم المتحدة للإرهاب. ولم يتم تسجيل سوى عدد قليل للغاية من الحالات التي شهدت تورطًا لمقاتلين إرهابيين أجانب. يرى جهاز الأمن الداخلي أن مخاطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب ضئيلة للغاية، ويعتبر فريق التقييم هذا الاستنتاج معقولاً³³. وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، ترتبط أهم تهديدات تمويل الإرهاب في سلطنة عمان بنقل أموال الإرهاب، لا سيما تهريب الأموال النقدية وإعادة شحن البضائع وتحويل الأموال من/إلى الدول المرتفعة المخاطر. بناءً على المناقشات والإحصاءات ودراسات الحالة، تتضمن أساليب وسيناريوهات تمويل الإرهاب الرئيسية في سلطنة عمان استخدام مبالغ صغيرة من النقد وبناءً على خبرته العملية ودراساته الاستخباراتية، يدرك جهاز الأمن الداخلي المخاطر التي تطرحها/الحوالة (أنظمة نقل القيمة غير الرسمية) في مجال تمويل الإرهاب. وخلص جهاز الأمن الداخلي إلى أن مستوى استخدام الحوالة لأغراض تمويل الإرهاب منخفض في سلطنة عُمان، وهو ما تؤكد الإحصائيات ودراسات الحالة حول التحقيق في

³² صنف مؤشر الإرهاب العالمي 2023، الذي يقيس تأثير الإرهاب على الدول، سلطنة عمان كواحدة من الدول التي لم تسجل أي هجوم إرهابي خلال السنوات الخمس الماضية.

³³ تمكن فريق التقييم من الوصول إلى إحصائيات سرية بشأن عدد ووضع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العمانيين.

قضايا تمويل الإرهاب وملاحقتها قضائياً. أخيراً، على الرغم من أن جمع الأموال لأغراض تمويل الإرهاب من خلال الأصول الافتراضية يطرح مخاطر متوسطة إلى منخفضة، تعي السلطات مخاطر هذه الأصول الناشئة وتمكنت من تحديد حالة واحدة تتعلق بتمويل الإرهاب (راجع الفصل 1 والنتيجة المباشرة 1).

249. تعطي السلطات المختصة الأولوية لمكافحة تمويل الإرهاب (بما في ذلك الوقاية منه وعرقلته) وقد قامت سلطنة عُمان بملاحقة وإدانة أنواع مختلفة من أنشطة تمويل الإرهاب بما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب في الدولة. قامت السلطات بمقاضاة سبعة أشخاص (في ثلاث حالات) مما أدى إلى إدانة أربعة أشخاص. وهذا يجعل معدل الإدانة 57%، وهو معدل مناسب. وتعكس هذه الأرقام أيضاً الملاحقات القضائية والإدانات المتعلقة بالإرهاب (الجدول 4.1). تتضمن أنواع قضايا تمويل الإرهاب التي تمت محاكمتها وإدانتها مجموعة من قنوات وأساليب تمويل الإرهاب. ويشمل ذلك الحركات النقدية عبر الحدود، وإعادة شحن البضائع وتحويل الأموال، مبالغ نقدية صغيرة بشكل رئيسي، من خلال القطاعات الخاضعة للتنظيم (البنوك وشركات الصرافة)، وفي بعض القضايا البسيطة، مقدمي خدمات الصرافة والأصول الافتراضية. تم الاعتراف بأن كل هذه الأساليب هي الأساليب الأكثر خطورة في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023. وتتعلق القضايا المعنية أيضاً بالمنظمات الإرهابية الدولية التي تطرح مخاطر على المنطقة (المربع 4.1، الجدول 4.2). لا توجد قضايا تتعلق بأشخاص اعتباريين أو منظمات غير ربحية، وهو ما يتماشى مع المخاطر والسياق في الدولة.

الجدول 4.1 الملاحقات القضائية والإدانات في قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب

نوع الجريمة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
مقاضاة الإرهاب	1	1	0	2	2	0	6
مقاضاة تمويل الإرهاب	0	1	0	0	2	0	3
إدانة الإرهاب	1	1	0	1	1	0	4
إدانة تمويل الإرهاب	0	1	0	0	1	0	2

المربع 4.1. أمثلة على القضايا المتعلقة بنوع تمويل الإرهاب الذي تمت مقاضاته

الحالة 1: الدعم المالي المقدم إلى جماعة إرهابية كبرى من قبل مقاتل إرهابي أجنبي

القيامة: نقل النقد عبر الحدود؛ إعادة شحن البضائع

الوصف: تلقى جهاز الأمن الداخلي معلومات استخباراتية من مصدر سري تفيد بأن مواطناً عمانياً غادر السلطنة في عام 2011 وقدم دعماً مادياً لمنظمة إرهابية كبرى يقع مقرها في الدولة (أ).

فتح جهاز الأمن الداخلي تحقيقاً، شمل جميع قواعد البيانات المتاحة، ومراقبة أنشطة أقارب المشتبه به لكشف أي اتصالات بينهم، وتتبع تحركات المشتبه به. كما قامت جهاز الأمن الداخلي بالتنسيق مع السلطات في بلدان أخرى.

أشارت المعلومات الاستخباراتية إلى أن المشتبه به انتقل من الدولة (أ) إلى الدولة (ب) للإشراف على حقل نفطي تابع لمنظمة إرهابية يقع مقرها في الدولة (ب).

أثبت جهاز الأمن الداخلي أن هذا الفرد قد شارك في القتال لصالح المنظمة الإرهابية وقدم لها الدعم المالي وملابس للشتاء والأدوية بقيمة تُقدَّر بـ10 آلاف دولار أمريكي/3800 ريال عماني، منها 6500 دولار أمريكي/2500 ريال عماني نقدًا. حمل المشتبه به الأموال معه عند السفر وعبور الحدود. أحالت جهاز الأمن الداخلي القضية إلى الادعاء العام للتحقيق فيها أكثر، وتأكد الأخير أن الفرد ليس لديه أصول أو دخل.

النتائج: في عام 2019، تم القبض على المشتبه به ثم تسليمه بشكل غير رسمي إلى سلطنة عُمان بناءً على طلبها. وأدين الفرد بالانضمام إلى منظمة إرهابية محددة وتقديم الدعم المالي لها. وحُكِّم عليه في السلطنة بالسجن مدى الحياة بتهمة ارتكاب جرائم إرهابية وبالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة ارتكاب جرائم تمويل الإرهاب.

الحالة 2: الدعم المالي لمجموعة إرهابية كبرى

القناة: نقل النقد عبر الحدود؛ مقدمو خدمات صرف العملات؛ العملات المشفرة

الوصف: تلقى جهاز الأمن الداخلي معلومات استخباراتية سرية بعد اعتراض اتصالات عبر الإنترنت. أشارت المعلومات إلى أن مواطنًا عمانيًا كان يتواصل مع عناصر إرهابية في الخارج من خلال قنوات التواصل الاجتماعي.

فتح جهاز الأمن الداخلي تحقيقًا شمل مراقبة أنشطة المشتبه به من خلال مصادر مختلفة والتحقق من جميع قواعد البيانات المتاحة. وفي بداية التحقيق، طُلب من المركز الوطني للمعلومات المالية تقديم تحليل لموارد المتهم المالية. وقد أظهر التحليل أن المشتبه به قد حول أموالاً إلى الدولة (أ) وأكد وجود روابط بين المشتبه به والمشتبه بهم الآخرين. ولذلك، تواصل جهاز الأمن الداخلي مع نظرائه الأجانب لجمع المزيد من المعلومات عن الأفراد.

كشفت التحقيق عن تورط خمسة مواطنين عمانيين، وأن ثلاثة منهم قاموا بأنشطة لصالح منظمة إرهابية، بما في ذلك الترويج لأهدافها وتجنيد آخرين. كما أظهر التحقيق أن المشتبه بهم استخدموا أساليب مختلفة لتمويل المنظمة عبر دول مختلفة، بما في ذلك تقديم الدعم المالي لمنظمة إرهابية في الدولة (ب) عن طريق إرسال 130 دولارًا أمريكيًا/50 ريالًا عمانيًا نقدًا من خلال مواطن عماني مسافر إلى الدولة (أ)، وعن طريق تحويل الأموال من خلال شركة صرافة إلى الدولة (أ)، وعن طريق تحويل 520 دولارًا أمريكيًا/200 ريال عماني إلى حساب مصرفي لشخص مقيم في السلطنة. وقد أرسل الأخير الأموال إلى الدولة (أ) عبر العملة المشفرة. في المجموع، سلم المشتبه بهم 7200 دولار أمريكي/2800 ريال عماني كأموال لمنظمة إرهابية في الدولة (ب). وقد أحيلت القضية إلى الادعاء العام لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

النتائج: في عام 2023، أدين ثلاثة من الأشخاص بالانتماء إلى منظمة إرهابية وتمويل الإرهاب واستخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض الإرهاب. وحُكِّم على كل منهم بالسجن لمدة 15 عامًا، وخفف الحكم إلى عشر سنوات، وغرامة قدرها 260 ألف دولار أمريكي/100 ألف ريال عماني. وقد تم تخفيض هذا المبلغ إلى 7700 دولار أمريكي/3 آلاف ريال عماني لكل منهم بسبب وضعهم المالي. ونظرًا

لأن الادعاء العام لم يحدد أي أصول يملكها الأفراد، فلم تتم مصادرة أي ممتلكات. وقد تم رفض القضية المرفوعة ضد الشخصين الأخيرين لأنهما اعتبرا شاهدين.

الجدول 4.2. الملاحقات القضائية والإدانات المتعلقة بتمويل الإرهاب حسب النوع

تاريخ القضية	الرابط بالمنظمة الإرهابية	طبيعة الأموال	مصدر الأموال	طريقة نقل الأموال	نوع تمويل الإرهاب	هل تم ضمان إدانة بتمويل الإرهاب؟
القضية 1 (2019)	القاعدة في باكستان	النقد والسلع	تمويل ذاتي + تبرعات من الأقارب	عبر الحدود	جمع + نقل	نعم
القضية 2 (2022)	داعش في سوريا	النقد والأصول الافتراضية	تمويل ذاتي	مكتب صرافة	نقل	نعم
القضية 5 (2022)	تنظيم الشباب في الصومال	الأرباح من تجارة الفحم	تعود الأموال إلى منظمة إرهابية	عبر الحدود ومكتب صرافة	نقل	كلا

250. كما يبيّن الجدول 4.2، تلاحق السلطات أنواعًا مختلفة من أنشطة تمويل الإرهاب بما يتماشى مع ملف مخاطرها. وقد شملت القضايا الثلاث التي تمت ملاحظتها نقل أموال مما يطرح مخاطر متبقية متوسطة إلى مرتفعة وفقًا للتقييم الوطني لمخاطر تمويل الإرهاب. مع وجود قضية واحدة تنطوي أيضًا على جمع الأموال.

تحديد عمليات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها

251. تمتلك السلطات أدوات جيدة (بما في ذلك القدرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من قواعد البيانات) وتقنيات تحقيقية يمكنها من خلالها تحديد الأنشطة المرتبطة بتمويل الإرهاب والتحقيق فيها. وبناءً على ذلك، تحدد السلطات حالات تمويل الإرهاب وتحقق فيها، وتحدد الدور الذي يلعبه ممولو الإرهاب إلى حد كبير.

الموارد والخبرات

252. يتمتع جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام بالموارد والخبرات والتخصصات الكافية، ويتعاونان بشكل وثيق من أجل تحديد حالات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها. وهذا يعزز فعالية تحقيقات تمويل الإرهاب. جهاز الأمن الداخلي هو وكالة استخبارات مستقلة، تتمتع بصلاحيات إنفاذ القانون، ومكلفة بتناول قضايا الإرهاب وتمويل الإرهاب. يحقق جهاز الأمن الداخلي بشكل مستقل في قضايا تمويل الإرهاب بالاستعانة بمجموعة من تقنيات التحقيق التي تستخدمها السلطات بشكل فعال في الممارسة العملية (مثل مراقبة أو اعتراض الاتصالات، وتسجيل الأفعال أو المحادثات باستخدام معدات سمعية وبصرية، والعمليات السرية، والوصول إلى أنظمة الكمبيوتر، ومراقبة الحسابات، وإجراء عمليات تسليم مراقبة، إلخ). كما يجوز لجهاز الأمن الداخلي اعتقال واستجواب الشهود حسب الاقتضاء قبل رفع القضية إلى الادعاء العام لمقاضاتها. في جهاز الأمن الداخلي ضباط مخصصون ومؤهلون ومدربون تدريبًا جيدًا لتحديد حالات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها، وقد تم اعتماد دليل تفصيلي عن تمويل الإرهاب يساعد في تحديد الحالات والتحقيق فيها.

253. بصفتها الجهة المسؤولة عن الإشراف على جميع التحقيقات الجنائية، يجوز للادعاء العام فتح تحقيق في تمويل الإرهاب بمبادرة منه أو مقاضاة القضايا التي يحيلها إليه جهاز الأمن الداخلي. يشرف قسم القضايا الخاصة في الادعاء العام – الذي تم إنشاؤه عام 2013 في

مسقط – على تحقيقات تمويل الإرهاب. لقد دَرَبَت سلطنة عُمان 32 مدعيًا عامًا متخصصًا في 11 محافظة في مسائل تمويل الإرهاب، وهو أمر مناسب. يتمتع قسم القضايا الخاصة (الذي يضم ثلاثة مدعين متفرغين مخصصين لقضايا تمويل الإرهاب) بخبرة كبيرة في مقاضاة الإرهاب وتمويل الإرهاب والتعامل مع الأدلة الظرفية، وبالتالي يمكنه الإشراف على قضية يبدأها أي مدع عام متخصص آخر. عند الاقتضاء، يمكن لقسم الحالات الخاصة أيضًا إشراك محللين ماليين من إدارة الأموال العامة وإدارة غسل الأموال لتعزيز التحقيقات المالية. يتلقى موظفو الادعاء العام تدريبًا منتظمًا ومتواصلًا حول مسائل الإرهاب وتمويل الإرهاب بما في ذلك الأنماط الناشئة وبشركون في ورش العمل التدريبية التي يقدمها جهاز الأمن الداخلي أيضًا.

254. هناك نقطة قوة أخرى في التحقيق في قضايا تمويل الإرهاب تتعلق بالتنسيق الجيد والتواصل بين السلطات الرئيسية. يتعاون جهاز الأمن الداخلي مع السلطات المختصة الأخرى – بشكل رسمي وغير رسمي – مثل شرطة عمان السلطانية والإدارة العامة للجمارك. على سبيل المثال، يتعاون جهاز الأمن الداخلي والإدارة العامة للجمارك بشكل يومي للتحقيق في الحركات النقدية عبر الحدود، ويتواجد موظفو جهاز الأمن الداخلي في جميع المعابر الحدودية ويتبادلون المعلومات بانتظام مع الإدارة العامة للجمارك حول المواقع التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية في اليمن وأسماء شركات الصرف التي تعمل في هذه المناطق من أجل التعامل مع أي أموال نقدية قادمة منها باعتبارها مشتبهة بتمويل الإرهاب. وبما أن حركة الأموال تمثل مخاطر متأصلة مرتفعة، تُعتبر هذه الممارسة جيدة وقد ساعدت السلطات على التخفيف من مخاطر تمويل الإرهاب. كما ينسق جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام - اللذان يشرفان على الملاحقات والتحقيقات الجنائية - بانتظام. على سبيل المثال، يحدث هذا عندما يحتاج جهاز الأمن الداخلي إلى الحصول على أمر من الادعاء العام (بما في ذلك عن طريق الهاتف في الحالات العاجلة) لإجراء تحقيق، أو اعتقال المشتبه بهم، أو تفتيش الممتلكات، أو تجميد الأصول، وما إلى ذلك. وأخيرًا، يتعاون جهاز الأمن الداخلي أيضًا مع نظرائه الأجانب من خلال المكتب السلطاني³⁴. هناك تعاون جيد بين جهاز الأمن الداخلي والمكتب السلطاني وتتدفق المعلومات بينهما بشكل سلس وسريع حيث يعقدان اجتماعات على أساس يومي.

تحديد تمويل الإرهاب

255. يتم تحديد حالات تمويل الإرهاب بشكل أساسي في إطار التحقيقات المتعلقة بالإرهاب (حيث تسعى السلطات إلى تحديد عنصر تمويل الإرهاب بشكل منهجي في كل عملية تحقيق في الإرهاب³⁵) وبشكل مستقل. خلال فترة التقييم، أجرى جهاز الأمن الداخلي 109 تحقيق أولي (استفسارات) تم تحديدها من باستخدام مجموعة من المصادر. تشمل هذه المصادر استخبارات جهاز الأمن الداخلي، وحالات الاشتباه المحالة من السلطات الأجنبية، وإحالات شرطة عمان السلطانية إلى حد أقل، والمعلومات المالية التي يحيلها المركز الوطني للمعلومات المالية بشكل استباقي (الجدول 4.3).

256. ومن بين هذه المصادر، يعتمد جهاز الأمن الداخلي في المقام الأول على معلوماته الاستخبارية (مثل المعلومات الواردة من مصادر حساسة وسرية) لفتح التحقيق في تمويل الإرهاب. لقد طوّر جهاز الأمن الداخلي مجموعة واسعة من قواعد البيانات تحتوي على معلومات إدارية وجنائية وشرطية ذات صلة ويستخدمها بنشاط³⁶. فتح جهاز الأمن الداخلي 34 تحقيقًا في قضايا تمويل الإرهاب على هذا الأساس، وكانت سببًا في الإدانتين الوحيدتين المتعلقةتين بتمويل الإرهاب. وهذا يؤكد أن جهاز الأمن الداخلي يلعب دورًا حيويًا في مكافحة تمويل الإرهاب في سلطنة عمان.

257. تشكل الاستخبارات الواردة من النظراء الأجانب أهم مصدر لفتح التحقيقات في جهاز الأمن الداخلي. تلقى جهاز الأمن الداخلي 40 حالة اشتباه بتمويل الإرهاب من السلطات الأجنبية. ثم أجرى تحقيقات فيها جميعًا، وطلب تحليلًا تشغيليًا من المركز الوطني للمعلومات المالية. أحال جهاز الأمن الداخلي حاليًا إلى الادعاء العام (راجع دراسة الحالة 3، المربع 4.2، ودراسة الحالة 4، والمربع 4.4). ويعمل جهاز الأمن

³⁴ المكتب السلطاني هو هيئة حكومية مسؤولة عن تبادل المعلومات الاستخباراتية مع النظراء الأجانب. وهو أيضًا عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

³⁵ اطلع فريق التقييم على إحصاءات سرية حول التحقيقات المالية الموازية.

³⁶ يعتبر جهاز الأمن الداخلي قواعد البيانات هذه بطبيعتها حساسة.

الداخلي بنشاط وفعالية مع نظرائه الأجانب (بشكل غير رسمي في الأساس) للحصول على معلومات في قضايا تمويل الإرهاب³⁷. وهذا يفسّر المستوى المنخفض للتعاون الرسمي المطلوب/المقدم (على سبيل المثال من خلال المساعدة القانونية المتبادلة أو التعاون بين المركز الوطني للمعلومات المالية ووحدة المعلومات المالية) في مجال تمويل الإرهاب (راجع النتيجة المباشرة 2).

258. يتعاون كل من المركز الوطني للمعلومات المالية وجهاز الأمن الداخلي بشكل جيد من أجل الكشف عن تمويل الإرهاب والتحقيق فيه. طلب جهاز الأمن الداخلي معلومات استخباراتية مالية 120 مرة من المركز الوطني للمعلومات المالية في سياق تحقيقاته في تمويل الإرهاب (نفذ المركز الوطني للمعلومات المالية جميع الطلبات). تُظهر دراسة الحالة 2 (المربع 4.1) أن المركز الوطني للمعلومات المالية أضاف قيمة إلى تحقيقات تمويل الإرهاب، حيث تمكن من الكشف عن تورط أفراد آخرين غير المشتبه به الرئيسي. يعتمد هذا التعاون بشكل أساسي على الطلبات وليس على الإحالة التلقائية من المركز الوطني للمعلومات المالية. أحال المركز الوطني للمعلومات المالية عددًا قليلًا نسبيًا من التقارير بناءً على معلومات تقارير المعاملات المشبوهة حتى عام 2022. يمكن أن يُعزى ذلك إلى العدد المنخفض لتقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب التي تلقاها المركز الوطني للمعلومات المالية حتى عام 2022، نظرًا إلى مستوى الفهم المحدود في الكيانات المبلّغة لمخاطر تمويل الإرهاب. وبالتالي أثر هذا على إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية المتعلقة بتمويل الإرهاب خلال هذه الفترة. ومع ذلك، تطور الدور الاستباقي للمركز الوطني للمعلومات المالية في الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب خلال فترة التقييم. في عام 2023، نشر المركز الوطني للمعلومات المالية دليلًا عن الأنشطة المشبوهة بتمويل الإرهاب لزيادة جودة وكمية تقارير المعاملات المشبوهة، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في عدد تقارير المعاملات المشبوهة لتمويل الإرهاب (راجع النتيجة المباشرة 6/4). في الأشهر الستة التي تلت نشر الدليل، أحال المركز الوطني للمعلومات المالية 18 تقرير تمويل إرهاب بناءً على تقارير المعاملات المشبوهة إلى جهاز الأمن الداخلي (مقارنة بـ 10 تقارير معاملات مشبوهة في السنوات السابقة). ومن أصل 28 تقرير تمويل إرهاب أحالها المركز الوطني للمعلومات المالية، تجاهل جهاز الأمن الداخلي 20 منها³⁸. ويمكن تفسير ذلك بأن المركز الوطني للمعلومات المالية يعتبر تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب ذات أولوية مرتفعة ويطبق عتبة منخفضة لإحالتها إلى جهاز الأمن الداخلي (راجع المربع 4.3).

259. أخيرًا، تشكل شرطة عمان السلطانية القناة الأخيرة للكشف عن نشاط تمويل الإرهاب. وقد تلقى جهاز الأمن الداخلي 7 حالات من شرطة عمان السلطانية تحتوي على مؤشرات تمويل الإرهاب، لم تؤد أي منها إلى مقاضاة أو إدانة. وقد أُعيدت هذه الحالات إلى شرطة عمان السلطانية لمواصلة التحقيق في الجرائم الأصلية.

الجدول 4.3. مصدر التحقيقات الأولية في تمويل الإرهاب

المصدر	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
مصدر دولي	1	4	1	20	8	6	40
استخبارات جهاز الأمن الداخلي	0	4	8	5	15	2	34
المركز الوطني للمعلومات المالية	0	0	0	1	9	18	28
شرطة عمان السلطانية	0	1	2	3	1	0	7

³⁷ اطّلع فريق التقييم على هذه الإحصاءات التي تعتبرها السلطنة سرية.

³⁸ كان جهاز الأمن الداخلي لا يزال يحقق في 8 تقارير تمت إحالتها له بحلول نهاية الزيارة الميدانية

109	26	32	29	12	9	1	المجموع
-----	----	----	----	----	---	---	---------

طبيعة الحالات

260. يمنح كل من الادعاء العام وجهاز الأمن الداخلي الأولوية لقضايا تمويل الإرهاب وتتم متابعتها كمسألة ذات أولوية عالية. وتوضح دراسات الحالة أن السلطات تجري تحقيقات عالية الجودة في قضايا تمويل الإرهاب. ومن خلال هذه التحقيقات، تمكن جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام من تحديد دور ممولي الإرهاب إلى حد كبير. وعلاوة على ذلك، نجح جهاز الأمن الداخلي والادعاء العام في الحصول على أدلة كافية - بما في ذلك الأدلة الظرفية - واستخدامها لإثبات تمويل الإرهاب بطريقة تسمح للسلطات القضائية بتأمين الإدانة.
261. من خلال استخدامها لأساليب التحقيق الخاصة (مراقبة المشتبه بهم، ومراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وما إلى ذلك)، أثبتت السلطات قدرتها على الكشف عن تورط المزيد من المتهمين خلال مرحلة التحقيق (دراسة الحالة 2/ المربع 4.3). علاوة على ذلك، على الرغم من أن الأساليب/القنوات المستخدمة في تمويل الإرهاب بسيطة نسبيًا (راجع المربع 4.1)، تمكنت السلطات من التحقيق في قضايا معقدة نسبيًا (مثل دراسة الحالة 3 والمربع 4.2، حيث استخدم 3 متهمين مخططًا عقاريًا معقدًا في سلطنة عمان للتخطيط لهجوم إرهابي في دولة الإمارات العربية المتحدة). وتمكنت السلطات أيضًا من تحديد استخدام الأصول الافتراضية لنقل الأموال لأغراض تمويل الإرهاب. ومع ذلك، لا يتضمن هذا التحديد التحقيق في الأصول الافتراضية من خلال الوصول إلى البيانات ذات الصلة وتحليلها لتحديد تورط الأفراد وتحديد الروابط بين المشتبه بهم (دراسة الحالة 2، المربع 4.1). ولذلك، يعتقد فريق التقييم أنه لا تزال هناك حاجة إلى تعزيز قدرة السلطات على تحديد الأصول الافتراضية والتحقيق فيها وتتبعها لأن هذا هو الاتجاه الناشئ في مجال تمويل الإرهاب.

المربع 4.2. تحديد حالة تمويل الإرهاب وتسليم غير رسمي (القضية 3، 2021)

نظرة عامة: فتح جهاز الأمن الداخلي تحقيقًا بناءً على معلومات استخباراتية أجنبية حول أربعة أجناب مرتبطين بمنظمة إرهابية سافروا إلى سلطنة عمان باستخدام وثائق هوية مزورة.

راقب جهاز الأمن الداخلي المشتبه بهم، فتبين أنهم التقطوا صورًا لمبانٍ حكومية حساسة. وتواصل جهاز الأمن الداخلي مع نظرائه الأجناب لجمع معلومات إضافية عن المشتبه بهم، وطلب أيضًا من المركز الوطني للمعلومات المالية تقديم تحليل عن مواردهم المالية.

حصل جهاز الأمن الداخلي على مذكرة من الادعاء العام لتفتيش المباني واعتقال المشتبه بهم. ومن خلال ذلك، أكد جهاز الأمن الداخلي أن المشتبه بهم كانوا يخططون لتنفيذ هجوم إرهابي في دولة أجنبية. وكشف التحقيق أيضًا أن الهدف من سفر المشتبه به إلى سلطنة عمان كان استثمار أموال تابعة لمنظمة إرهابية أجنبية، قاموا بتحويلها إلى السلطنة من خلال أحد المعابر الحدودية البرية بدون أن تتخطى العتبة المفروضة للإقرار. تمكن المشتبه بهم من شراء عقار وكانوا في صدد توسيع أنشطتهم التجارية في السلطنة عند اعتقالهم.

النتائج: بعد أن أكمل جهاز الأمن الداخلي إجراءات جمع الأدلة، تمت إحالة القضية إلى الادعاء العام الذي صادر الأموال والممتلكات، وكانت قيمتها تُقدر بـ 182 ألف دولار أمريكي/ 70 ألف ريال عماني. لم تتم محاكمة المتهمين الأربعة، إذ كانوا مطلوبين في بلدانهم الأصلية، وتم تسليمهم. وتم بيع الممتلكات وحجزها، وتم تسليم المبلغ إلى بلد المتهمين.

التحقيق والملاحقة القضائية

262. أكدت المناقشات مع السلطات ومراجعة جهاز الأمن الداخلي لحالات الاشتباه المغلقة أن جهاز الأمن الداخلي طبق إجراءات قوية للتحقق من طبيعة الاشتباه بالإرهاب و/أو تمويل الإرهاب، وأعطى أهمية كبيرة لجميع الحالات، بغض النظر عن طبيعة الاشتباه. وقد ساعدت التحقيقات المالية المفصلة جهاز الأمن الداخلي على التأكيد أن معظم الحالات لا تنطوي إلا على اشتباه، مثل إرسال الأموال إلى مناطق مرتفعة المخاطر و/أو منظمات لها روابط محتملة بمجموعات إرهابية (المربع 4.3). وفي بعض الحالات، كشفت هذه التحقيقات الأولية أيضًا عن أنماط إجرامية أخرى، مثل حالات الاحتيال (على سبيل المثال، تعرّض المواطنين العمانيين للاحتيال من قبل أجناب موجودين في دول مرتفعة المخاطر). وتمخضت هذه العملية الدقيقة عن مستوى فهم جيد يتمتع به جهاز الأمن الداخلي والسلطات ذات الصلة لخطر تمويل الإرهاب الذي تطرحه المناطق مرتفعة المخاطر والمنظمات الإرهابية. ونتيجة لذلك، وبالنظر إلى عتبة الأدلة المنخفضة للتحقيقات الأولية في جرائم الإرهاب، أحال جهاز الأمن الداخلي خمس حالات من أصل 109 عملية تحقيق أولية إلى الادعاء العام، وأجرت الهيئة بعد ذلك تحقيقات جنائية في هذه الحالات الخمس، أسفرت ثلاث منها عن مقاضاة أشخاص بتهمة تمويل الإرهاب وإدانتين - وأوقف الادعاء العام الحالتين المتبقيتين اللتين أحالهما إليه جهاز الأمن الداخلي (الحالتان 3، المربع 4.2 ودراسة الحالة 4، المربع 4.4) وفرض تدابير بديلة عليها (الجدول 4.4).

4

الجدول 4.4. تحقيقات الإرهاب وجريمة تمويل الإرهاب وملاحقتها قضائياً

نوع الجريمة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المجموع
تحقيقات جرائم الإرهاب	1	1	0	2	2	0	6
عدد الملاحقات القضائية	0	1	0	0	2	0	3

المربع 4.3 أمثلة على حالات الاشتباه بتمويل الإرهاب والإرهاب التي تم تبنيدها

- **تحويل الأموال إلى الخارج:** أثارت مصادر داخلية اشتباهًا بتمويل الإرهاب بعد قيام مواطن عماني بتحويل الأموال إلى الدولة أ (دولة مرتفعة المخاطر). طلب جهاز الأمن الداخلي من المركز الوطني للمعلومات المالية إجراء تحليل مالي. بعد ذلك، راقب جهاز الأمن الداخلي المشتبه به من خلال تقنيات مختلفة وطلب معلومات من الدولة التي يتواجد فيها الشخص الذي يرسل الأموال، فتبين أنه متورط في جرائم احتيال. أكدت تحقيقات جهاز الأمن الداخلي أن الشخص العماني يبلغ من العمر 61 عامًا وليس لديه أي خلفية تطرف وقد تعرض للاحتيال من قبل شخص في دولة مرتفعة المخاطر ليس له أي علاقة بمنظمة إرهابية. تم تقديم المشورة إلى المشتبه به العماني (الذي كان ضحية) بعدم إرسال الأموال إلى أشخاص مجهولين يعيشون في مناطق نزاع.

- **مزاعم عن تورط مقاتلين إرهابيين أجنبية:** تلقى جهاز إدارة الأمن الداخلي بلاغًا من امرأة تزعم أن زوجها يسافر إلى الخارج للانضمام إلى منظمة إرهابية. وقام جهاز الأمن الداخلي بمراقبة الزوج، فتبين أنه يعاني من مشاكل مع زوجته. بحسب التحقيق، أراد الزوج أن يتزوج في بلد آخر، مما دفع الزوجة إلى تقديم بلاغ إلى السلطات. ولم يجد جهاز الأمن الداخلي أي روابط بين الزوج وأي منظمة إرهابية.
- **إحالات المركز الوطني للمعلومات المالية:** في ديسمبر 2022، أحال المركز الوطني للمعلومات المالية إلى جهاز الأمن الداخلي معلومات بناءً على تقرير معاملات مشبوهة حول نشاط مشبوه في الحسابات المصرفية لمواطن من دولة مرتفعة المخاطر مقيم في السلطنة. حدد المركز الوطني للمعلومات المالية وجود تباين بين نشاط الشخص المصير في وظيفته أو طبيعته إقامته في السلطنة. كما كشفت تحقيقات المركز الوطني للمعلومات المالية أنه في العديد من المناسبات، قام هذا المواطن بصرف دولارات أمريكية إلى ريال عماني. فتح جهاز الأمن الداخلي تحقيقًا في هذه القضية ولجأ إلى قواعد البيانات المتاحة (تحقق من خلفية المشتبه به وعائلته وتاريخ السفر والأصول التي يملكها والسجلات الجنائية وما إلى ذلك) واستخدم أدوات استخباراتية خاصة من خلال مراقبة تحركات المشتبه به والتحقق من شبكته (اتصالاته/أصدقائه) وأنشطته على وسائل التواصل الاجتماعي. وجد جهاز الأمن الداخلي أن المواطن من الدولة مرتفعة المخاطر ليس لديه أفكار متطرفة ولا روابط بجماعة إرهابية. علاوة على ذلك، أظهرت المعلومات الاستخباراتية أن والده كان سياسيًا مقيمًا في سلطنة عُمان ولديه بعض الأنشطة التجارية في البلاد. كما تم فحص جميع الأشخاص الذين تلقوا أموالًا من هذا المواطن ولم يتم تحديد أي روابط بالإرهاب. لذلك أوقف جهاز الأمن الداخلي القضية وأخطر المركز الوطني للمعلومات المالية.

تكامل التحقيقات المتعلقة بتمويل الإرهاب مع الاستراتيجيات الوطنية ودعمها لها

263. إن تحقيقات تمويل الإرهاب متكاملة مع استراتيجيات مكافحة الإرهاب وتدعمها. تعتبر استراتيجية مكافحة الإرهاب الرئيسية قوية ولكن انتهت صلاحيتها مؤخرًا. كانت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب تخطط لتحديث الإستراتيجية أثناء الزيارة الميدانية، بما في ذلك من خلال الاعتماد على حالات تمويل الإرهاب حتى تعكس الأنواع والأنماط الجديدة في تمويل الإرهاب، على سبيل المثال من خلال الأصول الافتراضية.
264. في عام 2021، اعتمدت اللجنة الوطنية استراتيجية مكافحة الإرهاب الممتدة على عامين (2021-2023) والتي تعطي الأولوية لتمويل الإرهاب. تعتمد هذه الاستراتيجية نهجًا متعدد الوكالات ومتعدد الجوانب يسعى بشكل رئيسي إلى منع ومكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، على سبيل المثال من خلال تعزيز الأدوات والموارد ونشر الوعي مثل بناء قدرات مكافحة الإرهاب وتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال التحقيقات المالية الموازية، ورفع مستوى الوعي حول مخاطر الإرهاب وتمويله وتعزيز التنسيق الوطني، من بين أمور أخرى. وتتضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب أيضًا التزامًا بتعزيز التعاون الدولي.
265. تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب³⁹ تنسيق تنفيذ هذه الاستراتيجية، وهي متوفرة على الإنترنت. يتعين على جميع السلطات ذات الصلة أن ترفع تقارير إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب حول طريقة تنفيذ الإستراتيجية على أرض الواقع. وتقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب

³⁹ تتألف اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب من ممثلين عن جهاز الأمن الداخلي، وشرطة عمان السلطانية، والإدارة العامة للجمارك، والمركز الوطني للمعلومات المالية، والادعاء العام، والمكتب السلطاني، ووزارة الدفاع، ووزارة الخارجية. راجع النتيجة المباشرة 1/ الفصل الأول.

بدورها بمشاركة تقرير سري سنويًا مع أعضائها حول تنفيذ الاستراتيجية بشكل عام. أدت الإستراتيجية والتنسيق الذي قامت به اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب إلى العديد من النتائج الإيجابية، بما في ذلك إنتاج دليل تمويل الإرهاب الذي تستخدمه السلطات المختصة (راجع المسألة الجوهرية 9.2) ودليل تمويل الإرهاب للكيانات المبلّغة (نُشر في منتصف عام 2023) يوضح لها التطبيقات والمؤشرات وعلامات الإنذار. كما يشارك جهاز الأمن الداخلي نتائج التحقيقات المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لإبقاء جميع السلطات على اطلاع بأي تطبيقات جديدة تم تحديدها، واتخاذ أي إجراءات ذات صلة إذا لزم الأمر. على سبيل المثال، شارك جهاز الأمن الداخلي نتائج التحقيقات في دراسة الحالة 2 (المربع 4.1) مع البنك المركزي العماني لإبقائه على علم بإمكانية إساءة استخدام مكاتب الصرافة والأصول الافتراضية لأغراض تمويل الإرهاب. علاوة على ذلك، قدم جهاز الأمن الداخلي نتائج التحقيق في دراسة الحالة 3 (المربع 4.2) إلى وزارة الإسكان من أجل إبقائها على اطلاع بشأن إساءة استخدام قطاعها لأغراض تمويل الإرهاب. وتبادل جهاز الأمن الداخلي المعلومات مع الإدارة العامة للجمارك حول المواقع التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية في اليمن وأسماء مكاتب الصرافة التي تنشط في هذه المناطق من أجل التعامل مع أي أموال نقدية قادمة من هذه المناطق على أنها تشمل اشتباهاً في تمويل الإرهاب).

266. يسهل إدراج تحقيقات تمويل الإرهاب في تحقيقات مكافحة الإرهاب على المستوى التشغيلي لأن جهاز الأمن الداخلي مسؤول في نفس الوقت عن ملاحقة الإرهاب وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، في دراسة الحالة 1 (المربع 4.1)، كشف التحقيق عن تورط أحد المشتبه بهم في الإشراف على حقول النفط التابعة لتنظيم داعش في سوريا. بعد ذلك، استخدم جهاز الأمن الداخلي جميع المعلومات الواردة في هذه القضية لتحديث فهمه لتنظيم داعش وتحسين جهود مكافحة الإرهاب. شارك جهاز الأمن الداخلي هذه المعرفة مع السلطات المحلية الأخرى مثل أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والنظراء الدوليين. وكما ذكر أعلاه، يشارك جهاز الأمن الداخلي أيضًا نتائج تحقيقاته في الإرهاب وتمويل الإرهاب مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.

فعالية العقوبات وتناسبها وردعها

267. تعتبر العقوبات المفروضة على الإدانات بتمويل الإرهاب فعالة ومتناسبة وراذعة، بالنظر إلى فرض أحكام على تمويل الإرهاب تكون مدتها من الفئة الأطول ضمن نطاق الجريمة.

268. يعتبر قانون الجزاء تمويل الإرهاب جنائية (جريمة خطيرة بموجب القانون العماني)، يعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين 10 إلى 15 سنة وفقًا لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع التوصية 5). خلال فترة التقييم، تمت محاكمة 7 أشخاص بتهمة تمويل الإرهاب، وأدين 4 منهم (في قضيتين منفصلتين) (الجدول 5.4).

269. فرضت المحاكم عقوبات شديدة على تمويل الإرهاب في كلتا الحالتين بالإضافة إلى عقوبة تراكمية على الإرهاب. وأسفرت قضية تمويل الإرهاب الأولى (دراسة الحالة 1، المربع 4.1)، والتي شملت متهمة واحدًا فقط، عن الحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات دون غرامة. وحكمت المحاكم على المتهمين باستخدام قانون مكافحة الإرهاب، الذي لا ينص على أي غرامة. في دراسة الحالة 2 (المربع 4.1)، تمت إدانة المتهمين الثلاثة أيضًا بالسجن لمدة 10 سنوات وغرامة قدرها 3 آلاف ريال عماني (7800 دولار أمريكي) لارتكابهم جريمة تمويل الإرهاب، على الرغم من تخفيض عقوبة السجن والغرامة في دراسة الحالة 2 بعد أن وجدت المحاكم عوامل مخففة (مثل وضع المتهمين الاجتماعي). بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الرغم من أن المصادرة إلزامية في حالات تمويل الإرهاب (راجع النتيجة المباشرة 4)، لم تتم المصادرة في أي من هاتين الحالتين حيث لم يتم تحديد أي أصول للمدعى عليهم. أخيرًا، لم تكن هناك إدانات لأي أشخاص اعتباريين، وهو ما يتوافق مع انخفاض مستوى مخاطر تورط الشخص الاعتباري في قضايا تمويل الإرهاب.

الجدول 4.5. العقوبات المفروضة على تمويل الإرهاب

القضية	عدد المتهمين	السجن بسبب الإرهاب	السجن بسبب تمويل الإرهاب	الغرامة	النتيجة النهائية
القضية 1 (2019)	1	السجن المؤبد	10 سنوات	0	السجن المؤبد

عقوبة مخففة (السجن 10 سنوات لكل متهم وغرامة قدرها 3 آلاف ريال عماني لكل متهم)	100 ألف ريال عماني	10 سنوات لكل متهم	15 سنة لكل متهم	3	القضية 2 (2022)
---	--------------------	-------------------	-----------------	---	-----------------

التدابير البديلة المستخدمة عندما لا تكون الإدانة بتمويل الإرهاب ممكنة (على سبيل المثال، التعطيل)

270. تستخدم سلطنة عُمان تدابير بديلة عندما لا تتمكن من ضمان إدانة بتمويل الإرهاب. وتشمل هذه الإجراءات - التي تم استخدامها على 19 شخصًا - الترحيل، والتسليم غير الرسمي للمواطنين غير العمانيين، والمصادرة، وحظر السفر، وبرامج إعادة التأهيل من بين أمور أخرى (المربع 4.4 والجدول 4.6). تجمع برامج التأهيل خبراء دينيين وعلماء نفس لمساعدة أي شخص يتبين أنه لديه سلوك متطرف على إعادة الاندماج في المجتمع. وبحسب السلطات، ساهم هذا البرنامج في الحد من الأيديولوجيات المتطرفة وساعد في مكافحة الإرهاب وأنشطة تمويل الإرهاب، على الرغم من أن فريق التقييم لم يتمكن من التحقق من تأثير هذه التدابير.

المربع 4.4. التدابير البديلة

الحالة 3: رفض الإقامة والترحيل

الوصف: بناءً على مصدر استخباراتي أجنبي، فتح جهاز الأمن الداخلي تحقيقًا في مواطن أجنبي مقيم في سلطنة عمان (الشخص أ) متهم بإرسال أموال إلى عضو في منظمة إرهابية أجنبية (الشخص ب).

راقب جهاز الأمن الداخلي أنشطة المشتبه به، وبحث في قواعد البيانات لبناء ملفه المالي، وتواصل مع السلطات في الدول الأخرى. طلب جهاز الأمن الداخلي أيضًا من المركز الوطني للمعلومات المالية تقديم تحليل لوضع هذا الشخص المالي.

كشفت التحقيق أن الشخصين "أ" و"ب" قد تعرفا على الفايستوك. حوّل الشخص "أ" مبلغًا صغيرًا من المال (حوالي 34 دولارًا أمريكيًا) إلى الشخص "ب" من خلال شركة صرافة في سلطنة عمان. وطلب جهاز الأمن الداخلي من الشخص "أ" التوقف عن التواصل مع الشخص "ب" وتم وضع هاتفه تحت المراقبة. وكشف هذا أنه ظل على اتصال به، فتم تصعيد القضية إلى الادعاء العام بتهمة تمويل الإرهاب.

النتائج:

أحال جهاز الأمن الداخلي القضية إلى الادعاء العام الذي قرر عد المقاضاة لعد كفاية الأدلة ضد الشخص "أ". إلا أن القضية انتهت برفض تجديد إقامته وترحيله من السلطنة.

الحالة 5: المصادرة (2022)

نظرة عامة: في عام 2022، تقدمت سفينة شحن تواجه صعوبات بطلب إلى خفر السواحل العماني للرسو في ميناء صلالة، وتم السماح لها بذلك. أظهرت أوراق هوية السفينة أنها محملة بالفحم المُصدّر من جنوب إفريقيا في طريقها

إلى دولة مجاورة. وبعد فحص هذه الأوراق، وجدت السلطات العمانية أن هذه الأوراق مزورة. أشارت معلومات استخباراتية من نظراء أجنبية إلى أن مصدر الفحم هو جماعة الشباب الإرهابية في الصومال. احتجزت السلطات طاقم السفينة. كما اكتشفت أن جهاز التتبع الخاص بالسفينة لم يكن يعمل، على الرغم من أنه أرسل عدة إشارات بالقرب من دولة الصومال.

النتائج: تمت إحالة القضية إلى الادعاء العام واتهام قبطان السفينة وأصحابها بتمويل الإرهاب، لكن لم تتم إدانتهم من قبل المحكمة. ولأن الوثائق المتعلقة بالسفينة وأصل حمولتها مزورة، فقد طبقت المحاكم تدبيراً بديلاً باستخدام قانون الجمارك. تمت مصادرة السفينة والفحم وبيعهما بمبلغ 2.6 مليون دولار أميركي، كما أصدرت المحكمة حكماً بالسجن لمدة ستة أشهر على المتهمين، ومنعهم من دخول السلطنة مجدداً.

وكإجراء احترازي، فرضت السلطات العمانية حظراً على استيراد الفحم من سبع دول أفريقية منذ عام 2018.

الجدول 4.6. التدبير البديلة التي تم تطبيقها

المجموع	المصادرة	برامج إعادة التأهيل	تسليم غير رسمي	الترحيل وعدم تجديد الإقامة	عدد الأفراد
19	1	2	4	12	

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 9

تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني وتشغيلي قوي للكشف عن تمويل الإرهاب والتحقيق فيه وملاحقته قضائياً. وبشكل عام، تتمتع السلطات بالموارد الكافية وأظهرت فهماً جيداً لمخاطر تمويل الإرهاب، لا سيما جهاز الأمن الداخلي والأدعاء العام، اللذين يتمتعان بمستوى الفهم الأنضج في هذا المجال. ويلعب جهاز الأمن الداخلي دوراً حيوياً في مكافحة تمويل الإرهاب في سلطنة عُمان ويستخدم أساليب قوية لتأكيد جميع حالات الاشتباه بتمويل الإرهاب. ويتوافق عدد وأنواع أنشطة تمويل الإرهاب التي يتم التحقيق فيها وملاحقتها قضائياً مع ملف المخاطر في الدولة. وتتضمن جميع تحقيقات مكافحة الإرهاب مكوثاً لتمويل الإرهاب. وتُعتبر العقوبات المفروضة على الأشخاص الطبيعيين في الإدانات فعالة ومتناسبة وراعية. وقد أظهرت السلطات قدرتها على استخدام تدابير جنائية بديلة في الحالات التي تعذر فيها عليها تأمين إدانة بتمويل الإرهاب. وبشكل عام، يتم التنسيق بين السلطات بشكل جيد لأغراض مكافحة تمويل الإرهاب. ويستند التعاون بين المركز الوطني للمعلومات المالية وجهاز الأمن الداخلي بشكل أساسي إلى طلبات الجهاز وليس إلى الإحالات التلقائية التي يقوم بها المركز الوطني للمعلومات المالية.

ومع ذلك، هناك حاجة إلى تعزيز الدور الاستباقي للمركز الوطني للمعلومات المالية في الكشف عن أنشطة تمويل الإرهاب، واستكمال تحديث استراتيجيات تمويل الإرهاب، وتعزيز قدرة السلطات المختصة على التحقيق في الأصول الافتراضية، بما في ذلك من خلال التدريب. بشكل عام، هناك حاجة إلى تحسينات معتدلة.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى أساسي من الفعالية في النتيجة المباشرة 9.

النتيجة المباشرة 10 (التدابير الوقائية والعقوبات المالية على تمويل الإرهاب)

271. تتمتع سلطنة عُمان بإطار تشريعي ومؤسسي مناسب لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب. وفي حين تنفذ السلطنة العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب دون تأخير، إلا أنها لم تستغل بشكل كامل الأدوات المتاحة لتحديد الأهداف المحتملة واقتراح عمليات إدراج بما يتسق مع مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية. وأوضحت السلطنة أنه لم يكن هناك أي حالات أدت إلى عملية إدراج على قائمتها المحلية؛ ومع ذلك، وجد فريق التقييم أن لجنة العقوبات المالية المستهدفة لم تنظر في أي حالات (باستثناء طلب أجنبي واحد تلقته) يمكن إدراجها في القائمة المحلية. ويتمثل الشاغل الرئيسي لفريق التقييم في عدم قيام السلطات بتحديد أهداف قد تكون مرشحة محتملة للإدراج بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373.

272. حددت سلطنة عمان المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي وأجرت تقييماً لمخاطر المنظمات غير الربحية. ومع ذلك، لم يركز التقييم على مكونات تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، تفرض وزارة التنمية الاجتماعية تدابير مفرطة على جميع المنظمات غير الربحية دون تطبيق تدابير قائمة على المخاطر على المنظمات غير الربحية المعرضة لمخاطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب، وهو ما قد يثبط ويعرقل أنشطتها المشروعة.

273. استند فريق التقييم في استنتاجاته إلى مراجعة الإطار القانوني العُماني الخاص بالعقوبات المالية المستهدفة والمنظمات غير الربحية، والأمثلة المقدمة بشأن عمليات الإدراج، والاجتماعات مع ممثلي السلطات العُمانية المعنية، وخاصة أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ولجنة العقوبات المالية المستهدفة، والمناقشات مع ممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية.

تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب دون تأخير

274. تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني مناسب لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب دون تأخير وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1267 والقرارات اللاحقة له. ويتعين على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في سلطنة عُمان، بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة والمنظمات غير الربحية، تجميد الأموال والموارد الاقتصادية التابعة لأي شخص وكيان مُدرج دون تأخير (أي في غضون 24 ساعة)، ودون سابق إشعار. كما يُحظر عليها أن توفر أو تتيح الأموال أو الموارد الاقتصادية، أو تقدم الخدمات المالية أو غيرها من الخدمات ذات الصلة إلى شخص أو كيان مُدرج في القائمة أو لصالحه. ولا يطلب إليها اتخاذ أي إجراء أو تدبير إضافي، حيث أن أي عملية إدراج تُجرىها اللجان المنشأة بموجب القرارين 1267/1989 و 1988 تصبح تلقائياً وفوراً سارية المفعول قانونياً في السلطنة. وتدخل عمليات الإدراج بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 حيز التنفيذ فور الإعلان عن قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على موقعها الإلكتروني ودون سابق إشعار. ويبقى الأشخاص مُدرجين في القائمة المحلية إلى أن تتم إزالتهم (راجع ملحق الالتزام الفني، التوصية 6).
275. تتمتع سلطنة عمان بألية مناسبة لاقتراح الإدراج من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بموجب قرار مجلس الأمن 1267/1988 و 1989 وجميع القرارات اللاحقة أو من خلال لجنة العقوبات المالية المستهدفة بموجب قرار مجلس الأمن 1373 إذا كانت هناك أسباب معقولة للاعتقاد بأن شخصاً أو كياناً يستوفي معايير الإدراج. وفي حين نفذت سلطنة عمان عدداً من عمليات الإدراج على أساس طلب أجنبي واحد بموجب قرار مجلس الأمن 1373، إلا أنها لم تقترح على الدول الأخرى إدراج أي اسم على قائمتها، ولم تقم بتقديم أي أسماء لإدراجها بموجب قرار مجلس الأمن 1267/1988 و 1989.

عمليات الإدراج

276. تتمتع سلطنة عمان بعملية لاقتراح أسماء أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بموجب قرارات مجلس الأمن 1267/1988 و 1989 والقرارات اللاحقة لها، حيث تحدد اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب الأهداف المحتملة من خلال اجتماعاتها واستناداً إلى معلومات ومدخلات أعضائها⁴⁰ إذا أشاروا إلى أن الإدراج مبرر. وفي حال توفرت للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أسباب معقولة للاعتقاد بأن الشخص يستوفي معايير الإدراج المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1267 والقرارات اللاحقة، يجوز لها أن تقترح على لجان العقوبات ذات الصلة إدراج هذا الشخص على قوائم الأمم المتحدة.
277. في وقت الزيارة الميدانية، لم تكن سلطنة عُمان قد بادرت لاقتراح إدراج أي اسم، ولم تتواصل معها دول ثالثة لاقتراح عمليات إدراج مشتركة وفقاً لأنظمة العقوبات الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب القرارات 1267/1988 و 1989. ووفقاً للسلطات، فإن تركيبة المجتمع، وارتفاع درجة التسامح الديني، وواقع عدم وجود أي أفراد أو منظمات عُمانية مدرجين حالياً، يفسر غياب عمليات الإدراج. قد يُعتبر ذلك سبباً مبرراً، إلا أن فريق التقييم يشعر بالقلق إزاء عدم تفكير اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أو لجنة العقوبات المالية المستهدفة في إدراج أي مرشحين محتملين على قائمة الأمم المتحدة أو القائمة المحلية (انظر أدناه).
278. بالنسبة إلى عمليات الإدراج المحلية بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373، يجوز للجنة العقوبات المالية المستهدفة، وهي لجنة فنية تابعة للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، تحديد الأهداف بشكل مستقل بناءً على مدخلات أعضائها. كما يجوز للجنة العقوبات المالية المستهدفة، إما بناءً على طلبها أو بناءً على طلب من أي دولة أجنبية يُقدّم عبر اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، أن تدرج في القائمة المحلية العمانية أي شخص أو كيان تتوفر أسباب معقولة للاشتباه أو الاعتقاد بأنه يستوفي شروط الإدراج على القائمة المحلية. تمكن فريق التقييم من الوصول إلى معايير الإدراج المحلية السرية ورأى أنها متوافقة مع المعايير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373.

⁴⁰ المكتب السلطاني، جهاز الأمن الداخلي، شرطة عمان السلطانية، رئاسة القوات المسلحة السلطانية، وزارة الخارجية، الادعاء العام، المركز الوطني للمعلومات المالية

279. في مايو 2023، أدرجت سلطنة عُمان 10 أشخاص طبيعيين (جميعهم غير عُمانيين) وكيانًا واحدًا وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 بناءً على طلب أجنبي ورد في مايو 2022، لارتباطهم بتنظيم داعش. نظرت لجنة العقوبات المالية المستهدفة في الطلب في مارس 2023 بعد أن جمعت المعلومات والمدخلات من سلطات مختلفة - بما فيها جهاز الأمن الداخلي، الذي تمكن من جمع المعلومات من مصادر محلية وأجنبية - وقررت في مايو 2023 إدراج جميع الأشخاص المذكورين في الطلب على القائمة المحلية (راجع المربع 4.5).
280. في حين أظهرت سلطنة عُمان مؤخرًا تحسنًا كبيرًا في مجال الاستفادة من عمليات الإدراج المحلية وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373 من خلال الاستجابة للطلب الأجنبي الذي تقدمت به أطراف أخرى، إلا أنها لا تزال مترددة في اقتراح أسماء يتم إدراجها محليًا بشكل استباقي من تلقاء نفسها. وأوضحت السلطنة أنها لم تشهد أي حالات أدت إلى إدراج أي أسماء على قائمتها المحلية؛ ومع ذلك، لم تناقش لجنة العقوبات المالية المستهدفة مع أعضائها أي حالات أخرى يمكن إدراجها في القائمة المحلية. ويتمثل الشاغل الرئيسي لفريق التقييم في عدم تفكير السلطات في تحديد أهداف قد تكون مرشحة محتملة للإدراج بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373، مع مراعاة المخاطر الإقليمية التي يطرحها تمويل الإرهاب، ووجود منظمات إرهابية في المنطقة.
281. لم تتواصل سلطنة عمان قط مع الدول الأخرى لاقتراح إدراج أسماء في قوائمها المحلية. كما أكدت أنها لم ترفض أي طلب من طرف ثالث لإدراج أشخاص على قائمتها المحلية.

المربع 4.5. عمليات الإفراج سلطنة عمان بموجب قرار مجلس الأمن 1373

سلطنة عُمان عضو في مركز استهداف تمويل الإرهاب المنشأ عمليًا بمذكرة تفاهم بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية - حيث يتبادل مركز استهداف تمويل الإرهاب المعلومات المتعلقة بشبكات تمويل الإرهاب. عمّم المركز قائمة بأسماء 10 أشخاص طبيعيين وشخص اعتباري واحد مرتبطين بتنظيم داعش (ليس أي منهم عمانيًا) وطلب من أعضائه إدراجهم في قوائمهم المحلية بشكل مشترك.

تلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب طلب مركز استهداف تمويل الإرهاب في مايو 2022 وكلفت السلطات الوطنية العمانية بجمع المزيد من المعلومات الاستخباراتية حول القضية. كما تم طلب المزيد من المعلومات من عدد من أجهزة الاستخبارات النظيرة لجمع المعلومات الإضافية المطلوبة لتحديد ما إذا تم استيفاء معايير التصنيف وعبء الإثبات المطلوب أم لا. أُحيل الطلب إلى لجنة العقوبات المالية المستهدفة في مارس 2023 - عند تشكيلها - لفحصه والبت فيه. قررت لجنة العقوبات المالية المستهدفة في مايو 2023 تنفيذ الطلب وإدراج جميع الأشخاص على القائمة المحلية

تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب دون تأخير

282. أعطت سلطنة عُمان الأولوية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة من خلال اعتبارها هدفًا استراتيجيًا في الاستراتيجيتين الوطنيتين للأعوام 2020-2022 و2023-2025 وخطتي العمل الوطنيتين. وجري التنفيذ من خلال توقيع مذكرات تفاهم بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والجهات الرقابية، وتوفير التدريب لشرطة عمان السلطانية والإدارة العامة للجمازك، والعمل المتواصل مع القطاع الخاص بشأن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة.
283. يسري الالتزام القانوني الذي يقضي بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب دون تأخير، حيث يتعين على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين أن يجمّدوا أي أموال أو موارد اقتصادية لها علاقة بالعقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب في غضون 24 ساعة، ويُحظر عليهم توفير الأموال أو الموارد الاقتصادية لأشخاص مدرجين. تدخل القوائم حيز التنفيذ فور نشرها من قبل الأمم المتحدة.

284. أطلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب موقعًا إلكترونيًا مخصصًا متاحًا باللغتين العربية والإنجليزية بشأن العقوبات المالية المستهدفة يساعد الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في سلطنة عمان على تطبيق التزامات العقوبات المالية المستهدفة بشكل فعال من خلال وضع روابط إلى القائمة الموحدة للأمم المتحدة والقائمة المحلية، والتسجيل في نظام الإنذار، وإجراءات تقديم طلب للشطب من القائمة أو الوصول إلى الأموال المجمدة، والأسئلة الشائعة المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة لعامة الناس، وإرشادات حول تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة تقوم الجهات الرقابية بدورها بمشاركتها مع الكيانات المبلغة⁴¹. كما أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ورقة تطبيقات العقوبات المالية المستهدفة في عام 2020، مستوحاة من التطبيقات الدولية، حول الأساليب الرئيسية التي يستخدمها ممولو الإرهاب للالتفاف على أنظمة العقوبات الدولية وتدابير التجميد.

285. لقد أثبتت سلطنة عمان عن تمتعها بألية مناسبة للتواصل الفعال بشأن عمليات الإدراج. ويتم إخطار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بأي عملية إدراج جديدة أو تحديث على قائمة عقوبات الأمم المتحدة من خلال اشتراكها في نظام الإخطار عبر البريد الإلكتروني لقائمة عقوبات الأمم المتحدة. وبالنسبة للقائمة المحلية، تتواصل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب مع لجنة العقوبات المالية بشكل وثيق وتتولى لجنة العقوبات المالية إخطار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب. ويتم إخطار الكيانات المبلغة على الفور بأي تغيير يطرأ على الإدراج بموجب أنظمة العقوبات المالية 1988/1267 و1989 وعلى الإدراج على القوائم المحلية من خلال نظام تنبيه تكميلي فعال طورته اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وتم تعزيره بالأتمتة في أغسطس/آب 2023. والوقت المستغرق بين تلقي التغييرات التي طرأت على قوائم الإدراج وتعميمها من خلال نظام التنبيه أقل من ساعتين. في وقت الزيارة الميدانية، كان معدل الاشتراك في أنظمة التنبيه مرتفعًا، حيث اشتركت فيه جميع الكيانات المبلغة تقريبًا (المؤسسات المالية (100٪)، ومقدم خدمات الأصول الافتراضية الوحيد المسجل والأعمال والمهن غير المالية المحددة (98.5٪)، والمنظمات غير الربحية (100٪). كانت الكيانات المبلغة التي تم الاجتماع بها أثناء الزيارة الميدانية على دراية بنظام التنبيه هذا وأكدت فائدته. تشرف الجهات الرقابية على معدل اشتراك الكيانات الخاضعة لرقابتها في نظام التنبيه. هناك تعاون جيد بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والجهات الرقابية في هذا الصدد. فبالإضافة إلى التنبيهات على الموقع الإلكتروني، تعمم جميع الجهات الرقابية القائمة المحلية الأولى عبر البريد أو رسائل البريد الإلكتروني على الكيانات المبلغة الخاضعة لرقابتها للتأكد من استلامها، ونشرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب القائمة علنًا على موقعها الإلكتروني لدعم تنفيذ متطلبات العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير.

286. لم تشهد سلطنة عُمان حتى الآن سوى حالات قليلة تم فيها تحديد تطابق محتمل، وتم التعامل مع هذه الحالات بالشكل المناسب. ولم تشهد السلطنة أي تطابق مؤكد يتعلق بأشخاص بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1988/1267 و1989 أو أي من الأنظمة اللاحقة لها، ولا بموجب القائمة المحلية. لقد قدمت السلطنة أمثلة لفريق التقييم استجابت فيها الكيانات المبلغة على الفور لعمليات الإدراج التي تبين أنها غير متطابقة. ونشرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب نموذج إبلاغ مخصصًا على موقعها الإلكتروني حتى تقوم الكيانات المبلغة بالإبلاغ عن أي تطابق مؤكد ومحتمل. وخلال فترة التقييم، تلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ست حالات في غضون 24 ساعة من الكيانات المبلغة عن تطابقات محتملة. وتبين أن هذه الحالات غير متطابقة بعد أن أجرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب فحصًا وتدقيقًا شاملين على أساس مدخلات أعضائها (شرطة عمان السلطانية، وجهاز الأمن الداخلي، والمركز الوطني للمعلومات المالية). وهذا يفسر أيضًا لماذا لم تشهد السلطنة أي حالات تتعلق بمنح إعفاءات أو طلبات لإلغاء تجميد الأموال.

287. بشكل عام، تجري الكيانات المبلغة الفحوصات المطلوبة على جميع العملاء والعمليات بما يتماشى مع الإطار القانوني في السلطنة. في حين تلتزم الكيانات المبلغة بمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة، إلا أن مستوى فهم التزاماتها متباين. تُعتبر العقوبات المالية المستهدفة في الأساس تمارين شكلية تركز على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الالتزام التنظيمي بناءً على تعليمات الجهات الرقابية وليس على فهم متين للالتزامات. (راجع النتيجة المباشرة 4).

<https://nctc.gov.om/>⁴¹

النهج المستهدف والتوعية والرقابة على المنظمات غير الربحية المعرضة للمخاطر

288. كما ورد في التوصية 8، هناك أربع فئات من المنظمات غير الربحية في سلطنة عمان: المنظمات الخيرية (المؤسسات والمنظمات)، والمنظمات المهنية، والنادي الاجتماعية المجتمعية، والجمعيات النسائية. وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية الرقابة على الأنواع الأربعة جميعها من المنظمات غير الربحية في السلطنة. حددت سلطنة عُمان المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي، والتي تضم 21 مؤسسة ومنظمة خيرية. يعتمد الفرق بين المؤسسات والمنظمات على مصدر التمويل؛ يتم إنشاء المؤسسات من خلال الأوقاف من قبل فرد أو عدد قليل من الأفراد أو العائلات أو الشركات. إلا أن المنظمات الخيرية تعتمد في المقام الأول على التبرعات العامة.

فهم مخاطر المنظمات غير الربحية وتحديد المجموعة الفرعية

289. أجرت سلطنة عمان تقييماً اثنين لمخاطر المنظمات غير الربحية في عامي 2020 و2022، خلاصاً إلى أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالمنظمات غير الربحية منخفضة بسبب طبيعة القطاع المحلية البحتة، حيث لا يُسمح للمنظمات غير الربحية العمانية بتلقي أو طلب معاملات عبر الحدود. تندرج 21 منظمة غير ربحية من أصل 171 ضمن تعريف مجموعة العمل المالي وتمارس أنشطة جمع الأموال أو صرفها (راجع التوصية 8). صُنِّفَت سلطنة عمان المخاطر المرتبطة بهذه المنظمات غير الربحية على أساس أربعة مستويات من المخاطر.

الجدول 4.7 تصنيف مخاطر المجموعة الفرعية بناءً على تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية لعام 2022

تصنيف المخاطر	عدد المنظمات غير الربحية
مرتفعة	0
متوسطة إلى مرتفعة	4
متوسطة إلى منخفضة	4
منخفضة	13
المجموع	21

290. يتناول تقييم المخاطر لعام 2022 مخاطر تمويل الإرهاب المتعلقة بالمنظمات غير الربحية بناءً على حجم الأصول التي تتم إدارتها، ومصادر التمويل، وتقنية جمع الأموال، والأخبار السلبية في الإعلام. بعيداً عن البيانات المالية وبيانات الحوكمة، لم تحدد سلطنة عُمان بعمق سمات وأنواع المنظمات غير الربحية بحكم أنشطتها أو خصائصها التي يُرجَّح أن تكون معرضة لخطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب. وفي حين أُبلغ فريق التقييم بعدم وجود حالة تمت فيها إساءة استخدام منظمة غير ربحية لأغراض تمويل الإرهاب، لم تكن تقييمات مخاطر المنظمات غير الربحية شاملة بما يكفي لتحديد طرق تعرض المنظمات غير الربحية لإساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب. وقد تم تضمين بعض الأمثلة على التطبيقات في تقييم مخاطر تمويل الإرهاب وورقة تطبيقات العقوبات المالية المستهدفة، ولكن لم يتم تضمينها في تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية.

291. بحسب تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية، فإن قطاع المنظمات غير الربحية في سلطنة عُمان هو قطاع محلي بحت. لا يُسمح للمنظمات غير الربحية أن تقبل أي دعم مالي خارجي أو أن ترسل الدعم إلى أي كيان أو فرد خارج السلطنة إلا من خلال الهيئة العمانية للأعمال الخيرية، وهي

وكالة حكومية أنشئت بموجب المرسوم السلطاني 6/96 في عام 1996. وبحسب السلطات، لم تتم إساءة استخدام أي منظمة غير ربحية لأغراض تمويل الإرهاب على مدار السنوات الست الماضية، ولم ترد مطلقاً في أي تحقيقات جنائية أو ملاحقات قضائية أو مساعدة قانونية متبادلة أو أي أشكال أخرى من الطلبات الدولية.

تدابير التخفيف والرقابة

292. على الرغم من أن سلطنة عمان قد حددت مجموعة فرعية من المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف الفاتف، لم تطبق وزارة التنمية الاجتماعية تدابير مركزية ومتناسبة عليها بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر، مما قد يولد أعباءً مفرطة على المنظمات غير الربحية ويعرقل أنشطتها المشروعة.

293. تعتبر سلطنة عُمان جميع المنظمات غير الربحية بمثابة كيانات مُبلّغة بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما لا يتماشى مع متطلبات التوصية 8. ويجب عليها الالتزام بالتدابير الوقائية مثل العناية الواجبة، وحفظ السجلات، وتحديد المستفيدين الحقيقيين، ورفع تقارير المعاملات المشبوهة. بالإضافة إلى ذلك، هناك التزامات كبيرة يتعين على جميع المنظمات غير الربحية احترامها كجزء من جهود الشفافية ومنع الاحتيال، مثل الاحتفاظ بحساب مصرفي (بعد الحصول على موافقة رسمية من وزير التنمية الاجتماعية) في السلطنة وإيداع جميع الأموال النقدية التي تم جمعها فيه، والحصول على موافقة وزارة التنمية الاجتماعية قبل أن تتمكن من جمع الأموال من الجمهور، والحظر على تلقي أموال من الخارج، والحصول على موافقة مسبقة للقيام بأي تغيير في المنظمة، وإخطار وزارة التنمية الاجتماعية مسبقاً بعقد الجمعية العمومية ومشاركة المستندات التحضيرية.

294. كما هو مذكور أعلاه، تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بمراجعة جميع الطلبات المقدمة لممارسة أنشطة جمع التبرعات. وعلى الرغم من وجود متطلبات صارمة في القطاع بأكمله، أكدت المنظمات غير الربحية أنه لا توجد صعوبات في الحصول على الموافقة على جمع التبرعات. تدرك وزارة التنمية الاجتماعية مخاطر تمويل الإرهاب الناشئة في المنطقة، وقد استخدمت هذا الوعي عملياً في إحدى الحالات عندما رفضت طلباً من منظمة غير ربحية لجمع الأموال في السلطنة وتحويلها مباشرة لمساعدة أشخاص في منطقة نزاع خارج السلطنة، ووافقت على جمع الأموال بشرط أن يتم تحويلها من خلال الهيئة العمانية للأعمال الخيرية (القناة الرسمية الوحيدة للأعمال الخيرية خارج عمان).

295. تشرف وزارة التنمية الاجتماعية على المنظمات غير الربحية من خلال عمليات التفتيش الميداني والمكتبي للتأكد من امتثالها لالتزاماتها بموجب القوانين ذات الصلة وتمتعها بالموارد البشرية الكافية لأداء واجباتها. في الوزارة 16 مكتباً مكتبياً و8 مفتشين ميدانيين. ومع ذلك، أجريت عمليات التفتيش المكتبي بنفس الوتيرة لجميع المنظمات غير الربحية، حتى تلك التي تقع خارج نطاق تعريف الفاتف، وشملت الإشراف على البيانات المالية والوثائق الأخرى المتعلقة بالتمويل ومحاضر اجتماعات كل منظمة غير ربحية دون التركيز على تمويل الإرهاب. بمجرد اكتمال التفتيش المكتبي، تجري وزارة التنمية الاجتماعية عمليات تفتيش ميداني لضمان التزام المنظمات غير الربحية بجميع المتطلبات القانونية المتعلقة بإدارتها ومالياتها التي تم تناولها أثناء التفتيش المكتبي، ويتم طرح بعض الأسئلة الخاصة بتمويل الإرهاب. بالنسبة إلى عمليات التفتيش الميداني هذه، لم يتضح ما إذا كانت وزارة التنمية الاجتماعية قد اعتمدت نهجاً قائماً على المخاطر بما أن العديد من هذه التدابير لا تستند في المقام الأول إلى مخاوف تمويل الإرهاب، وبالتالي قد لا تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً في جميع الحالات بتصنيفات مخاطر المنظمات غير الربحية في تقييم المخاطر. ويرى فريق التقييم أنه يمكن أن تكون عمليات التفتيش الميداني التي أجريت على المنظمات غير الربحية أكثر اتساقاً مع تصنيفات مخاطر تمويل الإرهاب.

296. بين عامي 2018 و2022، تمكنت وزارة التنمية الاجتماعية من فرض عدد من الإجراءات التصحيحية والعقوبات على المنظمات غير الربحية وقامت بحلّ بعض منها بعد عمليات الرقابة، ولكن لم ترتبط أي من هذه الحالات بإساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب.

نشر الوعي في قطاع المنظمات غير الربحية بشأن مخاطر تمويل الإرهاب

297. أبلغت وزارة التنمية الاجتماعية قطاع المنظمات غير الربحية بنتائج تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية من خلال عقد جلسات توعية. لم تركز الجلسات في المقام الأول على مخاطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب. مع ذلك، عمل جهاز الأمن الداخلي مع وزارة التنمية

الاجتماعية وقدم جلسات توعية بشأن مخاطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب لجميع المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي. ومع ذلك، لم تكن هناك أي أنشطة توعية مستهدفة للمنظمات غير الربحية التي تواجه أعلى مستوى من مخاطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب.

298. أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية إرشادات مفيدة حول أفضل ممارسات المنظمات غير الربحية وعلامات الإنذار المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وجد فريق التقييم أن المنظمات غير الربحية كانت على علم بنتائج تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية بشكل عام، لكن المنظمات التي تمت مقابقتها واجهت صعوبات في شرح التهديدات التي تواجهها والمخاطر المتأصلة الخاصة بها بوضوح. قدمت وزارة التنمية الاجتماعية التدريب لموظفيها على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام والمعاملات المشبوهة لرفع مستوى معرفتهم.

الحرمان من أصول ووسائل تمويل الإرهاب

299. تتمتع سلطنة عمان بآليات لحرمان الإرهابيين والمنظمات الإرهابية ومموليهم من أموالهم وأصولهم وأدواتهم، تشمل التدابير المؤقتة، وآليات تجميد ومصادرة أصول وأموال الإرهابيين وتمويل الإرهاب. خلال فترة التقييم، اتخذت سلطنة عُمان خطوات مناسبة لحرمان الإرهابيين وممولي الإرهاب من الأصول والأدوات المتعلقة بتمويل الإرهاب، تجلّت بشكل رئيسي على شكل تدابير بديلة. وهذا يتماشى بشكل عام مع مخاطر تمويل الإرهاب والسياق في السلطنة.

300. لم تحدد سلطنة عمان أي تطابقات مؤكدة لأشخاص مدرجين أو لكيانات تحتفظ بحسابات أو أصول بموجب قرارات مجلس الأمن 1988/1267 و1989 والقرارات اللاحقة لها ولا القائمة المحلية، مما أدى بدوره إلى عدم تجميد أي أموال وموارد اقتصادية بموجب آلية العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الإرهاب. وهذا يتماشى إلى حد كبير مع مخاطر تمويل الإرهاب في الدولة، نظرًا إلى عدم وجود أشخاص عمانيين مدرجين في القوائم، وغياب منظمات إرهابية نشط في السلطنة. ومن المطمئن أن السلطات قد حددت 6 حالات تطابق إيجابي خاطئ دفعت الكيانات المبلّغة إلى تعليق المعاملات وإبلاغ اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على الفور، وهو ما يؤكد أنه في حال وجود أموال أو أصول داخل الكيانات المبلّغة، فسيتم اكتشاف الأشخاص ويمكن استخدام العقوبات المالية المستهدفة كما هو متوقع لحرمان الإرهابيين من الأصول والأدوات.

301. يتمتع المركز الوطني للمعلومات المالية بصلاحيات تعليق المعاملات (التوصية 29) ولكنه لم يستخدمها عمليًا في مجال تمويل الإرهاب، حيث لم تسنح له الفرصة.

302. خلال فترة التقييم، قامت سلطنة عُمان بملاحقة 3 قضايا قضائية، تتعلق بأنشطة تمويل الإرهاب وحصلت على إدانة في قضيتين. وفي حين تُعتبر مصادرة الأموال إلزامية عند الإدانة بجريمة تمويل الإرهاب (راجع التوصية 4)، لم يتم إجراء مصادرة في أي من هاتين القضيتين إذ لم يحدد الادعاء العام وجهاز الأمن الداخلي أي أموال أو موارد اقتصادية خاضعة للمصادرة في السلطنة أو خارجها. وهذا يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب التي تم تصنيفها بمتوسطة إلى منخفضة في السلطنة. وفي كلتا الإدانتين، لم يعتبر فريق التقييم أن هذا مؤشر على عدم قدرة الدولة على حرمان الإرهابيين من أصولهم. وذلك لأن هذه القضايا شملت فردًا إرهابيًا واحدًا وليس مجموعات إرهابية واسعة النطاق، وبالتالي أسفرت عن مبالغ صغيرة. ولم تعتبر السلطنة استخدام أدوات العقوبات المالية المستهدفة كإجراء سريع لتجميد الأصول والموارد الاقتصادية المتعلقة بهذه القضايا.

303. وكما أشارت النتيجة المباشرة 9، استخدمت السلطات أيضًا تدابير بديلة في حالتين اثنتين وحققت بعض النتائج الجيدة لحرمان الإرهابيين وممولي الإرهاب من الأصول والأدوات. في الحالة الأولى، حجزت سلطنة عُمان وصايرت 182 ألف دولار أمريكي (70 ألف ريال عماني) متعلقة بتمويل الإرهاب تورط فيها أفراد أجنبي (راجع المربع 4.2 في النتيجة المباشرة 9). وحجز الادعاء العام النقود والممتلكات بناءً على قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تم الاشتباه بالمتهمين في ممارسة أنشطة تمويل الإرهاب. وبما أن المتهمين كانوا مطلوبين في دولتهم لإرتكاب جرائم، تم تسليمهم بشكل غير رسمي، وتم بيع الشقة المحجوزة وتسليم قيمتها مع النقود المحجوزة إلى دولة المتهمين. في الحالة الثانية، صادرت سلطنة عُمان سفينة فحمًا مرتبطتين بجماعة الشباب الإرهابية في الصومال وباعتهما بمبلغ 2.6 مليون دولار أمريكي بناءً على قانون الجمارك (راجع المربع 4.4 القضية 5 في النتيجة المباشرة 9).

اتساق التدابير مع الملف العام لمخاطر تمويل الإرهاب

304. تُصنّف سلطنة عُمان كواحدة من أقل الدول تعرضًا للهجمات الإرهابية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا⁴². ولم يتم تحديد أي منظمة إرهابية نشطة في أراضيها ولا يوجد مواطن عُماني مدرج في قوائم الإرهاب التابعة للأمم المتحدة أو في القائمة المحلية. بالنسبة إلى مخاطر تمويل الإرهاب الإجمالية، صنف تقييم المخاطر مخاطر تمويل الإرهاب على أنها "متوسطة إلى منخفضة"، حيث ترتبط أهم المخاطر بنقل أموال الإرهاب، وخاصة من خلال تهريب النقد، وإعادة شحن البضائع، والتحويلات من الدول مرتفعة المخاطر إليها. وهناك أيضًا مخاطر أقل نسبيًا تتعلق بجمع الأموال من خلال الأصول الافتراضية ومخاطر منخفضة تتعلق بإساءة استخدام المنظمات غير الربحية لأغراض تمويل الإرهاب.
305. تمتلك سلطنة عمان إطارًا قانونيًا مناسبًا لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير وآليات فعالة لإبلاغ جميع الأشخاص في السلطنة بأي تحديثات تطرأ على القوائم المحلية وقوائم الأمم المتحدة في الوقت المناسب. ومع ذلك، لم تستخدم سلطنة عُمان أداة العقوبات المالية المستهدفة بشكل استباقي لمكافحة تهديدات تمويل الإرهاب، نظرًا إلى مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية.
306. بذلت سلطنة عُمان جهودًا جيدة لحرمان ممالي الإرهاب من الأصول والأدوات المتعلقة بأنشطة تمويل الإرهاب، وتحقيق ذلك بشكل رئيسي من خلال تدابير بديلة تتماشى بشكل عام مع ملف مخاطر تمويل الإرهاب. إن التدابير التي اتخذتها سلطنة عُمان لمنع المنظمات غير الربحية من إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب مفرطة وغير متناسبة وغير قائمة على المخاطر. تعتبر السلطنة المنظمات غير الربحية كيانات مُبلّغة، وهو ما لا يتماشى مع متطلبات التوصية 8. وقد يفرض عبئًا علميًا، وخاصة في قطاع تُعتبر فيه مخاطر تمويل الإرهاب منخفضة. وقد نظمت سلطنة عُمان جلسات توعية للمنظمات غير الربحية دون التركيز بشكل أساسي على إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب، ولم تجر عمليات توعية مستهدفة للمنظمات غير الربحية المعرضة لمخاطر إساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 10

تطبق سلطنة عُمان العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير ولديها نظام اتصال فعال لإخطار الكيانات المبلغة والجهات الرقابية بأي تحديث يطرأ على القوائم الأومية والقائمة المحلية. وتعتمد السلطنة عملية لاقتراح أسماء للإدراج. ولا تزال السلطات مترددة في اقتراح عمليات إدراج بشكل استباقي، على الرغم من أنها قامت بعدد من عمليات الإدراج وفقاً لطلب أجنبي بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373. ولم تقترح السلطات أي أسماء على دول أخرى أو على الأمم المتحدة لإدراجها وفقاً لقرارات مجلس الأمن 1989 و 1988/1267. وبالتالي، لا تستفيد السلطنة بشكل كامل من الأدوات الحالية لتحديد الأهداف المحتملة للإدراج بما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية.

اتخذت سلطنة عُمان خطوات مناسبة لحرمان ممالي الإرهاب من الأصول والأدوات، وتم ذلك بشكل أساسي من خلال تدابير بديلة، بما يتماشى مع ملف المخاطر في الدولة.

في حين أجرت سلطنة عُمان تقييمين لمخاطر المنظمات غير الربحية في عامي 2020 و 2022 وحددت المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي، لا تُعتبر تقييمات مخاطر تمويل الإرهاب والمنظمات غير الربحية شاملة بما يكفي لتحديد طريقة تعرض المنظمات غير الربحية لإساءة الاستخدام لأغراض تمويل الإرهاب. وعلاوة على ذلك، اعتمدت سلطنة عُمان تدابير مفرطة لضمان عدم إساءة استخدام جميع المنظمات غير الربحية لأغراض تمويل الإرهاب. وهذا يتعارض مع النهج القائم على المخاطر وقد يعرقل ويعطل نشاطها المشروع.

بشكل عام، بالإضافة إلى التحسينات اللازمة في مجال المنظمات غير الربحية، هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة لمعالجة عدم استخدام سلطنة عُمان للأدوات الحالية لتحديد الأهداف المحتملة وإدراجها، وخاصة في القوائم المحلية بما يتماشى مع مخاطر تمويل الإرهاب الإقليمية.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى متوسط من الفعالية في النتيجة المباشرة 10.

النتيجة المباشرة 11 - (العقوبات المالية على تمويل الانتشار)⁴³

307. لا تربط سلطنة عمان أي علاقات دبلوماسية أو تجارية أو مالية بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولا توجد سفارة لكوريا الشمالية في مسقط أو سفارة لسلطنة عمان في بيونغ يانغ. ولم يحدث أي استيراد أو تصدير بين سلطنة عمان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام 2018، ولا يوجد مغتربون كوريون شماليون في السلطنة. لم تحدد السلطنة مطلقاً أي شحنات تتضمن سلعاً مزدوجة الاستخدام واردة في قرار مجلس الأمن 1718 ذي الصلة.

308. أشار التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 إلى أن التهديدات التي تواجه سلطنة عُمان والمتعلقة بالانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منخفضة، واعتبر فريق التقييم ذلك منطقياً. بالإضافة إلى ذلك، ليست سلطنة عُمان جذابة كدولة مصدر للأطراف الفاعلة في مجال نشر الأسلحة، بسبب عدم وجود بنية تحتية محلية فيها لتصنيع أو توريد السلع ذات الاستخدام المزدوج. يتم تصنيع مواد خطوط أنابيب النفط في سلطنة عمان، إلى حد محدود، ولكن يتم توفيرها فقط للاستخدام المحلي وليس للتصدير. لم تطرأ أي حالات تشمل أنشطة تهريب لهذه السلع في الأراضي العمانية أو عبرها. ورغم أن تقييم مخاطر تمويل الانتشار قد خلص إلى أن المخاطر المرتبطة بجمهورية كوريا

⁴³ في 18 أكتوبر 2023، انتهت صلاحية عناصر العقوبات المالية المستهدفة في قرار مجلس الأمن 2231. ولذلك، لم يقيم فريق التقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2231

الديمقراطية الشعبية منخفضة، لا تزال هناك مخاطر محدودة بسبب موقع السلطنة الجغرافي كنقطة وصل بين آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، وقرىها من بعض مناطق النزاع مما يعرضها للخطر كوجهة أو نقطة عبور للسلع غير المشروعة.

309. يستند استنتاج فريق التقييم إلى مراجعة الإطار القانوني في سلطنة عُمان الخاص بالعقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار، وتقييم مخاطر تمويل الانتشار، والإحصاءات، والمناقشات مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة تمويل الانتشار وغيرها من الجهات المختصة ذات الصلة وكذلك مع القطاع الخاص.

تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار دون تأخير

310. في يونيو/حزيران 2021، عدّلت سلطنة عمان إطارها القانوني الخاص بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب ليشمل التزامات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار. تسمح هذه التغييرات لسلطنة عمان بالاعتماد على الإطار القانوني المناسب نفسه الخاص بتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب في تنفيذ العقوبات المتعلقة بتمويل الانتشار دون تأخير. كما ذكرت التوصية 7، تنفذ سلطنة عُمان العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار دون تأخير كلما تمت إضافة أو إزالة فرد أو كيان من قوائم قرار مجلس الأمن 1718؛ لا يتطلب الأمر أي إجراء إضافي. يصبح التزام التجميد، إلى جانب المتطلبات القانونية الأخرى (حظر توفير الأموال)، ساري المفعول على الفور. ونظرًا لانخفاض مخاطر تمويل الانتشار في الدولة وغياب أي علاقة لها مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بقيت مخاوف فريق التقييم بشأن تنفيذ التزامات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار في الفترة ما قبل يونيو 2021 محدودة نظرًا لملف المخاطر المنخفض.

311. اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب هي السلطة المسؤولة عن اعتماد الإجراءات اللازمة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار بموجب قرار مجلس الأمن 1718. لقد بذلت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب جهودًا جيدة من خلال نشر إرشادات مناسبة حول تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لمساعدة الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في سلطنة عمان في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار دون تأخير. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت سلطنة عُمان مجموعة تنسيق معنية بتمويل الانتشار، مما أدى إلى تعاون وتنسيق وطنيين جيدين بين الجهات المحلية ذات الصلة في اجتماعاتها المنتظمة لمواجهة تمويل الانتشار. يتمثل أحد الإنجازات الرئيسية لهذه المجموعة في إجراء تقييم مخاطر تمويل الانتشار الذي ركز على تهديدات الانتشار والتهرب من العقوبات في سلطنة عمان (راجع النتيجة المباشرة 1). ساعد تقييم مخاطر تمويل الانتشار السلطات المعنية على تحسين مستوى فهم مخاطر تمويل الانتشار التي تواجهها.

312. في وقت الزيارة الميدانية، لم تكن سلطنة عُمان قد اقترحت أو شاركت في رعاية أي مقترحات للإدراج عملاً بقرار مجلس الأمن 1718 والقرارات اللاحقة له، وهو ما يتماشى يتسق مع المخاطر التي تتعرض لها الدولة والسياق المرتبط بقرار مجلس الأمن 1718.

313. كما ذكرت النتيجة المباشرة 10، تستخدم سلطنة عمان نفس نظام الإنذار التكميلي الفعال التابع للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب مع الكيانات المبلغة والجهات الرقابية على موقع اللجنة الإلكتروني. ويُعتبر النظام فعالاً إذ تم إبلاغ المشتركين على الفور بكل التغييرات التي طرأت على قائمة قرار مجلس الأمن 1718 عبر البريد الإلكتروني في أقل من ساعتين من تلقي إخطار الأمم المتحدة. يحتوي الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أيضًا على رابط للقائمة الموحدة لمجلس الأمن لمساعدة الكيانات المبلغة على تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير.

تحديد الأصول والأموال التي يحتفظ بها الأشخاص/الكيانات المدرجة والمحظورات

314. لم يتم تحديد أو تجميد أي أموال أو موارد اقتصادية أخرى مرتبطة بالعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة في مجال الانتشار على كوريا الشمالية خلال فترة التقييم. ويبدو هذا متسقًا مع استنتاج التقييم الوطني للمخاطر بشأن انخفاض المخاطر المرتبطة بكوريا الشمالية.

315. أجرت السلطات العمانية في عام 2022 عمليات فحص شاملة للعقوبات المالية المستهدفة على قواعد بيانات مختلف الجهات الحكومية لضمان فعالية النظام المعمول به. ويُعتبر هذا الفحص خطوة قيمة ساعدت السلطات على ضمان فعالية تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة حيث لا توجد أموال أو موارد اقتصادية أخرى مسجلة في سلطنة عُمان مرتبطة بأشخاص مدرجين بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (راجع المربع 4.6).

المربع 4.6. عملية فحص العقوبات المالية المستهدفة

في عام 2022، قادت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب عملية فحص للعقوبات المالية المستهدفة في مختلف السجلات الحكومية على الأفراد والكيانات المدرجين بموجب قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة 1267 و1989 و1988 و1718. وهدف التمرين إلى تحديد الأصول التي ينبغي أن تخضع لتدابير التجميد، وفهم فعالية أنظمة العقوبات المالية المستهدفة في الدولة وتحديد التحديات التي تواجهها في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بالعقوبات المالية المستهدفة.

تم اختيار مجموعة واسعة من السلطات، بما في ذلك وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والبنك المركزي العماني، والهيئة العامة لسوق المال، ووزارة الإسكان، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وهيئة الشحن، للمشاركة في هذه العملية. وغطت العملية قواعد البيانات التالية:

وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار: قاعدة بيانات السجلات التجارية التي تضم 800 ألف اسم.

البنك المركزي العماني: تحتوي البيانات الموجودة في قاعدة بيانات البنك المركزي العماني على معلومات مستخرجة من طلبات الترخيص، وتغطي المؤسسات المالية (كأشخاص اعتباريين)، والإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين، والمستفيدين الحقيقيين.

الهيئة العامة لسوق المال: قاعدة بيانات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، 466 شخصًا طبيعيًا.

وزارة الإسكان: قاعدة بيانات عقارية للتحقق مما إذا كان أي من مالكي العقارات الأجانب المسجلين المذكورين في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، والشركات العمانية التي تمتلك أراضي داخل الدولة.

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة: قاعدة بيانات الشركات المسجلة في المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة. وبلغ عدد الشركات النشطة وغير النشطة التابعة للهيئة 1100.

هيئة الشحن: قاعدة بيانات لجميع السفن التي تعمل حاملات العلم العماني. وفي وقت التمرين، كانت قاعدة البيانات تحتوي على أكثر من 4000 اسم.

كشفت العملية عن عدد محدود من التطابقات المحتملة، تم استبعادها لاحقًا بعد إجراء بحث إضافي، مما أدى إلى عدم وجود تطابقات مؤكدة مع الكيانات أو الأشخاص المدرجين ضمن نطاق قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة.

316. في حين تتمتع سلطنة عُمان بنظام جيد للوصول إلى المعلومات الأساسية في الوقت المناسب، تواجه بعض المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة تحديات في الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي الخاصة بالأشخاص الاعتباريين في الوقت المناسب، مما قد يعيق جهود

السلطنة الفعالة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الانتشار في حال كانت الهياكل معقدة. لم يعتبر فريق التقييم هذا الموضوع مصدر قلق مهمًا نظرًا للأعداد الضئيلة من الهياكل المعقدة في السلطنة بحسب تقييم المخاطر الموضوعية بشأن الأشخاص الاعتباريين (راجع النتيجة المباشرة 5).

317. لم تحدد سلطنة عُمان أي اشتباه ولم تفتح عمليًا أي تحقيقات في التهرب من العقوبات المفروضة على تمويل الانتشار والمرتبطة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية خلال فترة التقرير بسبب غياب أي روابط مع كوريا الشمالية. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم العثور على أي دليل على وجود سلع ذات استخدام مزدوج متجهة أو يشتبه في أنها متجهة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهو ما يتماشى مع سياق السلطنة في هذا المجال.

318. تمتلك سلطنة عُمان نظامًا جيدًا لإنفاذ القيود التجارية، وهو نظام تديره الإدارة العامة للجمارك. ويتمتع مسؤولو الإدارة العامة للجمارك بفهم جيد لمخاطر تمويل الانتشار بشكل عام وتكتيكات التهرب من العقوبات الدولية، مثل النقل المادي للسلع عبر السلطنة والنقل السري. كما تتمتع الإدارة العامة للجمارك بالقدرة على تفتيش السلع إذا كانت هناك روابط مشتبه بها مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

319. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك الإدارة العامة للجمارك نظامًا لإدارة المخاطر مرتبطًا بمجموعة من السلطات العمانية التي تغذيها، بما في ذلك سلطات الاستخبارات والموانئ والمطارات. يتضمن هذا النظام 72 مؤشرًا مختلفًا للمخاطر، مثل المؤشرات الجغرافية أو مؤشرات التناقض في أوراق الشحنة. يتم تسجيل كل الشحنات المستوردة إلى سلطنة عُمان أو المصدرة منها في هذا النظام، ويتم تصنيفها تلقائيًا وفقًا لرمز التعريف الدولي. يتم وضع إشارة تلقائيًا على الشحنات التي تحمل رموزًا مرتبطة بالسلع ذات الاستخدام المزدوج في النظام فتعتبر مرتفعة المخاطر ويتم فحصها في جميع الحالات من قبل الإدارة العامة للجمارك. يجب أن تكون البضائع المصدرة حاصلة على تصريح يحدد دول العبور والمستفيد النهائي منها. لا يسمح النظام بإكمال الخطوات للحصول على تصريح إذا كانت الشحنة لها أي روابط بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ولم تطرأ أي حالات تم السعي فيها للحصول على تصريح خلال فترة التقرير.

320. يتمتع مسؤولو الإدارة العامة للجمارك بالخبرة والتدريب الكافيين، وقد قدموا التدريب للجهات الأخرى. على سبيل المثال، عقدت الإدارة العامة للجمارك فعالية شخصية لجميع الممثلين الآخرين لمجموعة تنسيق تمويل الانتشار لإطلاعهم بالتفصيل على السلع ذات الاستخدام المزدوج، وتناولت ماهية السلع ذات الاستخدام المزدوج، وطرق اكتشافها، وشرحت دراسات الحالة بمزيد من التفصيل في تقرير التطبيقات.

321. بذلت سلطنة عمان جهودًا لتعزيز التنسيق الجيد بشأن العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار. وهذا يشمل تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والجهات الرقابية وإنشاء مجموعة التنسيق المعنية بتمويل الانتشار⁴⁴ المكلفة بإنشاء وتطوير ومتابعة تنفيذ استراتيجية وطنية لحظر ومكافحة تمويل الانتشار؛ واتخاذ التدابير اللازمة لإدارة وتخفيف مخاطر تمويل الانتشار التي تم تحديدها؛ وتحديد وتحليل اتجاهات وتطبيقات تمويل الانتشار. ومنذ إنشائها، أصدرت المجموعة تقرير تطبيقات تمويل الانتشار في أغسطس 2023، بما في ذلك مؤشرات علامات الإنذار، بالإضافة إلى تقييم المخاطر الموضوعية حول تمويل الانتشار في يناير 2023.

فهم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية للالتزامات والامتثال لها

322. بشكل عام، تتمتع الكيانات المبلغه بمستويات فهم متباينة للالتزامات العقوبات المالية المستهدفة ولها بطريقة تتماشى مع مخاطرها.

323. يتمثل أحد أهداف سلطنة عُمان للفترة 2023-2025 في تحسين مستوى الوعي بالعقوبات المالية المستهدفة. وقد بدأت السلطات العمانية جهودها نحو هذا الهدف من خلال الترويج لحملة "أربعاء مكافحة غسل الأموال" (في عام 2022)، والتي تضمنت أربع جلسات تركز على العقوبات المالية المستهدفة، وهي على وجه التحديد: 1- نتائج تقييم مخاطر تمويل الانتشار (مارس 2023)، 2- المبادئ التوجيهية لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة (يونيو 2023)، 3-

⁴⁴ تضم هذه المجموعة أعضاء من وزارة الخارجية، ووزارة الإسكان، والادعاء العام، والمركز الوطني للمعلومات المالية، واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، والإدارة العامة للجمارك، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وإدارة النقل البحري، والهيئة العامة لسوق المال، وهيئة الطيران المدني، ووزارة العدل، والبنك المركزي العماني، ووزارة التنمية الاجتماعية، والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورقة تطبيقات العقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الانتشار (ديسمبر 2023)، و4- موقع الأسئلة الشائعة التابع للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والذي يتضمن المعلومات الضرورية حول قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتمويل الانتشار.

324. على الرغم من أن معظم المؤسسات المالية تتمتع بمستوى فهم جيد لالتزاماتها في مجال العقوبات المالية المستهدفة، أثبتت المؤسسات المالية غير المصرفية عن تمتعها بمستوى فهم أقل تطورًا. إن جميع المؤسسات المالية بشكل عام على دراية بنموذج الإبلاغ الخاص باللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وإرشاداتها، وموقعها الإلكتروني، وتعرف التزامها بالإبلاغ في حالة وجود نشاط مشبوه، بما في ذلك الحاجة إلى تجميد الأموال أو المخاوف بشأن التطابق الإيجابي الخاطئ (تشابه الأسماء). وتعتمد المؤسسات المالية على أنظمة التنبيه الخاصة باللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب وأدوات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمتابعة أي تحديث يطرأ على القوائم. ويبدو أن البنوك تتمتع بضوابط أفضل - وخاصة بالنسبة إلى وتيرة الفحص - من القطاعات الأخرى، وهو ما يتماشى مع واقع أن البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال قد حددا معظم المخالفات في قطاعات الصرافة، والأوراق المالية، والتأمين.
325. يُعتبر مستوى فهم الأعمال والمهين غير المالية المحددة لالتزاماتها المتعلقة بالعقوبات المالية المحددة محدودًا أكثر، مما أدى إلى مخالفات أكثر في الإجراءات والعمليات والسياسات الداخلية. وتعتمد معظم الأعمال والمهين غير المالية المحددة على أنظمة تنبيه اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وهناك عدد قليل منها فقط يتمتع بأدوات تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمتابعة أي تحديث يطرأ على القوائم.
326. أظهر مقدم خدمات الأصول الافتراضية الوحيد المسجل حاليًا في سلطنة عُمان فهمًا أعلى من المتوسط لالتزامات الإبلاغ ذات الصلة، ولكن مستوى فهمه لالتزامات العقوبات المالية المستهدفة متوسط، فاعتبر فريق التقييم أن وتيرة عمليات الفحص ناقصة.

عمل السلطات المختصة على ضمان ومراقبة الالتزام

327. بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، تتحقق الجهات الرقابية المختصة من التزام المؤسسات المالية، والأعمال والمهين غير المالية المحددة، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية كجزء من عملها الرقابي. وفي حين تتم مراقبة الامتثال لالتزامات العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار والإشراف عليها على نطاق واسع، لم تثبت السلطنة بشكل كامل لفريق التقييم أن جهات الرقابة على قطاع الأعمال والمهين غير المالية المحددة تقوم بمراجعة هذه الالتزامات بشكل متعمق لا يقتصر فقط على التأكد من وجود ضوابط وإجراءات داخلية.
328. بالإضافة إلى إجراءات الرقابة العادية، يتم ضمان التنسيق في هذا المجال من خلال مذكرة تفاهم تم توقيعها بين اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والجهات الرقابية لتعزيز التواصل حول المسائل المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة. ومن خلال مذكرة التفاهم هذه، تبلغ الجهات الرقابية للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بحالات عدم الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة.
329. لقد عملت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على إرشادات حول تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة لمكافحة تمويل الانتشار وتعزيز مستوى الفهم والامتثال للالتزامات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة. وقد تم نشر هذه الإرشادات على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وشاركها جميع الجهات الرقابية مع الكيانات الخاضعة لإشرافها.
330. شملت الجهات الرقابية عناصر حول العقوبات المالية المستهدفة في أدلة التفتيش الميداني، على الرغم من دمجها في الأدلة والإجراءات الرقابية في أوقات مختلفة أثناء فترة التقييم. يجري البنك المركزي العماني عمليات فحص لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة منذ عام 2018، في حين بدأت وزارة الإسكان بذلك في عام 2020، والهيئة العامة لسوق المال ووزارة العدل والشؤون القانونية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في عام 2021 (الجدول 4.8). ومع ذلك، استنادًا إلى عينات تقارير التفتيش التي تغطي العقوبات المالية المستهدفة والتي تم توفيرها أثناء الزيارة الميدانية، لاحظ فريق التقييم أن جهات الرقابة على الأعمال والمهين غير المالية المحددة لا تجري عمليات مراجعة متعمقة في هذا المجال ويبدو أن نتائج التفتيش تركز على التأكد من وجود الضوابط والإجراءات الداخلية المطلوبة ولكنها لا تنظر في الوقت الذي يستغرقه الفحص والأدوات والممارسات المستخدمة. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تزويد فريق التقييم بأدلة تُظهر أن الهيئة العامة لسوق المال قامت بأي رقابة على العقوبات المالية المستهدفة في مقدم خدمات الأصول الافتراضية في تفتيشها الميداني وهو ما يُعتبر قصورًا بسيطًا فقط بسبب انخفاض أهمية قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

الجدول 4.8. عدد عمليات التفتيش الميداني التي شملت عناصر حول العقوبات المالية المستهدفة من 2018 إلى 2022

الجهة الرقابية	نوع الكيان المبلغ	عدد عمليات التفتيش الميداني التي شملت عناصر حول العقوبات المالية المستهدفة	عدد عمليات التفتيش الموضوعي التي اقتصر على العقوبات المالية المستهدفة
البنك المركزي العماني	البنوك	48	13
	شركات التأجير التمويلي	9	3
	شركات الصرافة	20	2
الهيئة العامة لسوق المال	شركات الأوراق المالية	12	4
	شركات التأمين/الوسطاء/الوكلاء	12	8
وزارة الإسكان	مطورو العقارات	15	3
	الوسطاء العقاريون	140	73
وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة		63
	المحاسبون	13	9
وزارة العدل والشؤون القانونية	المحامون	1	8

331. مع ذلك، أدت الإجراءات الرقابية إلى فرض عقوبات متفاوتة على حالات عدم الامتثال لالتزامات العقوبات المالية المستهدفة. لكن لم ترتبط أي من المخالفات التي تم تحديدها بانتهاك تدابير التجديد بل ارتبطت عمومًا بغياب سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة خاصة بالعقوبات المالية المستهدفة. بالإضافة إلى ذلك، اقتصر هذه العقوبات على الإجراءات التصحيحية والغرامات (الجدول 4.9).

الجدول 4.9. العقوبات التي فرضتها الجهات الرقابية في مجال العقوبات المالية المستهدفة من 2018 إلى 2022

الجهة الرقابية	نوع الكيان المبلغ	عدد المخالفات	نوع العقوبة	المبلغ
البنك المركزي العماني	البنوك	1	غرامة مالية	26 ألف دولار أمريكي (10 آلاف ريال عماني)
	شركات التأجير التمويلي	2	غرامة مالية	26 ألف دولار أمريكي (10 آلاف ريال عماني) / لكل مخالفة
	شركات الصرافة	2	تدابير تصحيحية	-

-	تدابير تصحيحية	2	شركات الأوراق المالية	الهيئة العامة لسوق المال
-	تدابير تصحيحية	2	شركات التأمين/الوسطاء/الوكلاء	
-	تدابير تصحيحية	6	مطورو العقارات	وزارة الإسكان
-	تدابير تصحيحية	27	الوسطاء العقاريون	
-	تدابير تصحيحية	34	تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
-	تدابير تصحيحية	11	المحاسبون	
-	تدابير تصحيحية	3	المحامون	وزارة العدل والشؤون القانونية

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 11

تتمتع سلطنة عُمان بإطار قانوني مناسب لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار دون تأخير، منذ يونيو 2021. لم يتم تحديد أي تطابق مؤكد مع لوائح العقوبات المالية المستهدفة، وبالتالي لم يتم تجسيد أي أصول، وهو ما يتماشى مع مستوى تعرض السلطنة لتمويل الانتشار من خلال جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. أجرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب عمليات فحص قيمة للعقوبات المالية المستهدفة على المستوى الوطني لتحديد أي أصول مرتبطة بالأشخاص المدرجين في القائمة. كما لم يتم تحديد أي أموال مرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة الخاصة بتمويل الانتشار. وهذا معقول نظرًا لعدم وجود أي علاقة مع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ومستوى مخاطر تمويل الانتشار المنخفض.

أجرت سلطنة عُمان تقييمًا لمخاطر تمويل الانتشار خلص إلى أن تهديدات الانتشار ذات الصلة بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية منخفضة. وقد أظهرت الجهات المختصة، وخاصة الإدارة العامة للجمارك، فهمًا جيدًا لمخاطر الانتشار والتهرب من العقوبات.

يمكن لسلطنة عُمان الحصول على معلومات أساسية عن الأشخاص الاعتباريين في الوقت المناسب، وهو ما قد يستغرق وقتًا أطول بالنسبة لمعلومات المستفيد الحقيقي إذا كانت مرتبطة بهيكل قانوني معقد غير شائع وغير مهم في سياق السلطنة.

في حين تلتزم الكيانات المبلّغة بشكل عام بالعقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الانتشار بما يتناسب مع مخاطرها، تتمتع معظم المؤسسات المالية بمستوى فهم جيد لالتزاماتها في هذا المجال في حين يُعتبر مستوى الفهم في المؤسسات المالية غير المصرفية أقل تطورًا. لقد بذلت السلطنة جهودًا لرفع مستوى فهم القطاع الخاص لالتزامات العقوبات المالية المستهدفة. ولكن لم تحقق هذه الجهود هدفها بعد وهناك حاجة إلى تحسينات معتدلة من خلال برامج التوعية والتدريب عالية الجودة لرفع مستوى الوعي.

تراقب جميع الجهات الرقابية امثال الكيانات المبلّغة لالتزامات العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الانتشار، رغم أنه يبدو أن ذلك يتم بدرجة أقل في جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة. ويرى فريق التقييم أن أوجه القصور هذه متوسطة نظرًا لانخفاض مخاطر تمويل الانتشار وفي ضوء سياق السلطنة.

تم تصنيف عمان على أنها تتمتع بمستوى أساسي من الفعالية في النتيجة المباشرة 11.

الفصل الخامس – التدابير الوقائية

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

5

الاستنتاجات الرئيسية

- (أ) تتمتع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية بمستوى فهم محدود لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستوى فهم جيد للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتمتع القطاع المصرفي بفهم أنضج لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى. أظهرت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، باستثناء المحامين والمحاسبين، فهمًا ضعيفًا للغاية للمخاطر وفهمًا أساسيًا للالتزامات ذات الصلة، لا سيما قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات. يتمتع مقدم خدمات الأصول الافتراضية بفهم جيد للمخاطر والالتزامات.
- (ب) تطبق جميع القطاعات تدابير مناسبة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم تحديدها إلى حد ما. تُعتبر الأطر التي تطبقها المؤسسات المالية راسخة أكثر، لكن أثبتت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أيضًا أن مستوى التنفيذ فيها جيد.
- (ج) تطبق جميع القطاعات تدابير حفظ السجلات إلى حد كبير. بالنسبة إلى العناية الواجبة تجاه العميل، تطبق المؤسسات المالية ومقدم خدمات الأصول الافتراضية تدابير العناية الواجبة تجاه العميل إلى حد كبير، في حين يتم تنفيذ هذه التدابير من قبل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إلى حد ما لكن مستوى التنفيذ يشهد نضجًا. وقد تمت ملاحظة قيود على تحديد المستفيدين الحقيقيين. ترفض الكيانات المبلغة التعامل مع العميل قبل استكمال تدابير العناية الواجبة.
- (د) تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية إجراءات العناية الواجبة المعززة والتدابير المحددة بما يتماشى مع مخاطر وسياق البلد. يتم تطبيق تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على علاقات المراسلة المصرفية والتقنيات الجديدة والتحويلات البرقية والدول مرتفعة المخاطر بشكل كافٍ. لا يُعتبر تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة والتدابير المحددة متساويًا في جميع القطاعات، حيث تتمتع المؤسسات المالية الأكبر حجمًا بأعلى مستويات التنفيذ، في حين تنفذ الأعمال والمهنة المالية المحددة المتطلبات بشكل محدود. بالنسبة لجميع القطاعات، لوحظت قيود على تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة على الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم مناصبهم، والدول مرتفعة المخاطر، والعقوبات المالية المستهدفة. يتم تطبيق تدابير العقوبات المالية المستهدفة، ولكن هناك نقص في مستوى فهم الالتزامات في هذا المجال في جميع القطاعات.
- (هـ) تنفذ المؤسسات المالية ومقدم خدمات الأصول الافتراضية التزاماتها في مجال الإبلاغ بوتيرة وجودة قياسيتين. وتعتبر ممارسات الإبلاغ لدى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أحدث، وتُعدّ وتيرتها منخفضة وغير متناسبة مع المخاطر، لا سيما في قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات. لا تزال هناك مخاوف بشأن الإبلاغ عن تمويل الإرهاب بالنسبة للمؤسسات المالية بسبب

العدد المنخفض نسبياً من تقارير المعاملات المشبوهة المتعلقة بتمويل الإرهاب (راجع أيضاً تحليل النتيجة المباشرة 6).

(و) تطبيق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية ضوابط وإجراءات داخلية كافية - بما في ذلك على مستوى المجموعة لضمان الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيثما كان ذلك مناسباً - ولا توجد عوائق قانونية. ومع ذلك، بالنسبة للأعمال والمهنة غير المالية المحددة والمؤسسات المالية الأصغر حجماً، غالباً ما تبدو هذه الضوابط غير دقيقة.

الإجراءات الموصى بها

- (أ) ينبغي للجهات الرقابية - بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية - تحديد ونشر تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة بالقطاع حتى تتمكن الكيانات المبلغة من تعميق فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعالجتها بشكل مناسب بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر.
- (ب) ينبغي أن تنفذ جميع الجهات الرقابية استراتيجيات توعية شاملة تعزز تنفيذ النهج القائم على المخاطر (مع التركيز على تدابير العناية الواجبة تجاه العميل). وينبغي أن يشمل ذلك تعزيز وعي الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بإرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- (ج) ينبغي لجهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أن تعمل مع الكيانات المبلغة - من خلال إرشادات إضافية أو عمليات تدريب مستهدفة - لتعزيز تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفعالية أكبر (مثل المستفيد الحقيقي، والأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، والعناية الواجبة المعززة، والعقوبات المالية المستهدفة)، في حين ينبغي أن تعزز جهات الرقابة على المؤسسات المالية عملها في هذا المجال.
- (د) ينبغي أن يحرص البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المالية على أن تحسّن المؤسسات المالية ممارساتها في مجال الإبلاغ عن تمويل الإرهاب.
- (هـ) ينبغي لجهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وخاصة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان، تقديم تدريب إضافي حول ممارسات الإبلاغ القائمة على المخاطر بطريقة تدعم جودة التقارير بشكل كافٍ.

332. إن النتيجة المباشرة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة 4. والتوصيات الخاصة بتقييم الفعالية في هذا القسم هي التوصيات 9-23 وعناصر من التوصيات 1 و6 و15 و29.

النتيجة المباشرة 4 (التدابير الوقائية)

333. تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية تدابير وقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل غير متساوٍ، حيث يُظهر القطاع المالي نضجاً أكبر في التنفيذ وكذلك في فهمه لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في حين أن تنفيذ التدابير المحددة والمعززة كافٍ، فإن جودة التدابير متفاوتة. وفي حين لا توجد فجوات

كبيرة فيما يتعلق بالضوابط والإجراءات الداخلية، يلاحظ تقرير المراجعة أن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بتواتر الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة من قبل المؤسسات المالية غير المالية المحددة، وخاصة بالنسبة للقطاعات الأكثر عرضة للمخاطر (تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات).

334. بالنظر إلى الأهمية النسبية والمخاطر في سياق عمان، خصّص فريق التقييم الأوزان لتنفيذ التدابير الوقائية على النحو التالي:

(أ) الوزن الأكبر للبنوك

(ب) وزن كبير لمكاتب الصرافة من الفئة أ وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ووكلاء العقارات.

(ج) وزن متوسط لقطاع لأوراق المالية ومكاتب الصرافة من الفئة ب.

(د) وزن منخفض لقطاع التأمين، وشركات التأجير التمويلي ومقدمي خدمات الدفع، والمحاسبين، والمحامين، ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

(هـ) لا يعد مقدمو خدمات الشركات والصناديق قطاعًا محددًا أو منظمًا في سلطنة عمان لكن يمارس هذه الأنشطة المحامون والمحاسبون وعملهم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عند تقديم هذه الخدمات. والكازينوهات محظورة. كتاب العدل هم موظفون عموميون ولا يعتبرون كيانات مبلّغة.

335. تستند نتائج فريق التقييم في النتيجة المباشرة 4 إلى: مقابلات مع مجموعة من ممثلي القطاع الخاص، ونتائج إجراءات الإنفاذ، ومدخلات من الجهات الرقابية ومعلومات من سلطنة عمان (بما في ذلك التقييم الوطني للمخاطر) حول مخاطر كل قطاع وأهميته النسبية.

336. لاحظ فريق التقييم أن الكيانات المبلّغة أثبتت أن فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقدرتها على تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مناسب محدودان إذ كررت الإجابات المعدة سلفًا وعانت بشكل عام في تناول مع مسائل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل متعمق وفوري أثناء الزيارة الميدانية.

فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والالتزامات بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

337. تم تقييم مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (هناك مقدم خدمات واحد فقط يعمل في السلطنة) على أنه غير متساوٍ. يستند تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى الإطار القانوني الحالي (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) والأدوات ذات الصلة الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات المالية (الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة) أو عن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب (التزامات العقوبات المالية المستهدفة) والتي تكتل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

338. تتمتع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة الكبرى أو المتعددة الجنسيات بمستوى فهم أفضل وأكثر تفصيلاً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحتها مقارنةً بالكيانات الصغيرة والمحلية. وقد أظهرت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، باستثناء المحامين والمحاسبين، فهمًا ضعيفًا للغاية للمخاطر وفهمًا محدودًا لالتزاماتها بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغض النظر عن خلفيتها. وبشكل عام، أظهرت جميع الكيانات المبلّغة فهمًا أفضل وأكثر تطورًا لغسل الأموال مقارنةً بتمويل الإرهاب، وهو ما يعترف به فريق التقييم بأنه يتناسب مع مخاطرها وسياقها.

339. يعتمد فهم الكيانات المبلّغة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل كبير على المخاطر التي تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر وتقييمات المخاطر الموضوعية وتقييمات المخاطر القطاعية والتي ركزت على جمع البيانات وليس على تبادل المعلومات بشكل هادف (عند التفاعل مع القطاع الخاص).

340. ساهمت جهود سلطنة عُمان لإجراء تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عامي 2018 و2023 (بالإضافة إلى تقييمات المخاطر الموضوعية المتاحة (راجع النتيجة المباشرة 1)) في إثراء فهم الكيانات المبلّغة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حين لم تشارك المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة (لم يكن مقدم خدمات الأصول الافتراضية يعمل في ذلك الوقت) بشكل هادف في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 وأكدت أن مدخلاتها في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 اقتصر على الرد على الاستبيانات ومشاركة البيانات حول المعاملات والعملاء والمنتجات مع الجهات الرقابية؛ فإن المعرفة التي يقدمها التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 تؤثر بشكل مباشر على تصرفات وممارسات الكيانات المبلّغة.
341. كما تحسن مستوى فهم الكيانات المبلّغة بفضل جهود نشر الوعي وتعميم التقييم الوطني للمخاطر (عام 2023) وتقييمات المخاطر القطاعية وتقييمات المخاطر الموضوعية ذات الصلة (2023). ويوضح المربع 5.1 أدناه المثال الرئيسي للتوعية لزيادة مستوى فهم المخاطر.

المربع 5.1. أربعاء مكافحة غسل الأموال

برعاية اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تم تنظيم حملة توعية "أربعاء مكافحة غسل الأموال" طوال عام 2022، حيث تم تقديم 40 ندوة عبر الإنترنت حول الموضوعات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع المجالات يوم الأربعاء كل أسبوعين، بالتناوب للمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة. وقد تم تقسيم المواضيع إلى أربع فئات رئيسية، وهي:

- (1) ندوات لتوضيح التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بشكل أفضل؛
- (2) ندوات لإطلاع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة على نتائج تقييمات المخاطر؛
- (3) ندوات حول تحسين العمليات؛
- (4) ندوات حول مؤشر علامات الإنذار والتطبيقات.

تضمنت أمثلة الندوات المندرجة في الفئة الأولى جلسات حول التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام والنتائج الرقابية الخاصة بالممارسات الجيدة ونقاط الضعف في الضوابط، فضلاً عن جلسات مستهدفة حول التزامات المستفيد الحقيقي، والالتزامات العنانية الواجبة المعززة، والالتزامات المتعلقة بالدول مرتفعة المخاطر.

وشملت أمثلة الندوات المندرجة في الفئة الثانية جلسات لإعلام القطاعات بعملية التقييم الوطني الثاني للمخاطر ونتائج الأولوية، وجلسات مخصصة حول تقييمات المخاطر الموضوعية المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والمنظمات غير الربحية، وجلسات حول مخاطر غسل الأموال التي تطرحها شركات الحوالة والجرائم الضريبية والنقد.

المصدر: سلطنة عمان

342. عند مقارنة التحديات التي حددها التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 مع تلك التي حددها التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، نرى تطوراً أو تقدماً محدوداً في قدرة الجهات المبلّغة على تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف من حدتها. وتؤكد ذلك عندما لم تتمكن الكيانات المبلّغة من إجراء مناقشة متعمقة حول أي من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حددها التقييم الوطني للمخاطر أو أي من تطبيقات غسل

الأموال وتمويل الإرهاب (مثل الدول مرتفعة المخاطر) بغض النظر عن التقييمات الداخلية أو سياق العمل، والقنوات المستخدمة، والمخاطر الجغرافية وما إلى ذلك.

المؤسسات المالية

343. أفادت جهات الرقابة على المؤسسات المالية أن مستوى فهم المخاطر والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ينضج بشكل جيد عمومًا. يُعتبر فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع المالي بشكل عام كافيًا، وتُعدّ المؤسسات المالية الأكبر حجمًا قادرة أكثر على عرض مواردها (أي أقسام الالتزام). وعلى نحو مماثل، تمتلك شركات الصرافة والتأمين على الحياة والأوراق المالية وشركات التأجير التمويلي فهمًا كافيًا للمخاطر. وأظهر مقدمو خدمات الدفع فهمًا محدودًا للمخاطر.

344. يستند فهم المؤسسات المالية للمخاطر إلى التحليل الداخلي لخصوصيات الأعمال وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (وفقًا للتقييم الوطني للمخاطر/تقييم المخاطر القطاعية) المتعلق بالعملاء والمنتجات وقنوات التوزيع والجغرافيا (موقع العمليات). وفي حالة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي العماني، تم إجراء تقييمات المخاطر القطاعية منذ عام 2018 (منذ عام 2022 للمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة لسوق المال) وهو ما يؤكد مستوى الفهم الكافي. وتجري جميع المؤسسات المالية تقييمات المخاطر الداخلية وترفع تقارير سنوية إلى جهات الرقابة. وتشكل هذه العمليات أيضًا أساسًا لمداخلتها في الاستبيانات المرسله إلى الجهات الرقابية والتي يستند إليها التقييم الوطني للمخاطر/تقييم المخاطر القطاعية.

345. تم الكشف عن تحديات ترتبط بتحديد المخاطر، يُعزى أغلبها إلى التناقض في تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي انكشف أثناء الزيارة الميدانية. على سبيل المثال، في حين اتفقت معظم البنوك على أن المخاطر المتعلقة بالنقد وعتبات النقد (أي متى يتم تشغيل تدابير العناية الواجبة المعززة للودائع)، ومخاطر العملاء وكذلك المخاطر الجغرافية المتعلقة باليمن هي الأكثر انتشارًا، أشارت مؤسسة مالية مهمة أن تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة فيها يستدعي عتبة عالية جدًا (وهو ما لا يتوافق مع مخاطر الدولة)؛ بالإضافة إلى ذلك، في حين تم اعتبار المعاملات المعقدة، بما في ذلك تلك المرتبطة بمدفوعات الطرف الثالث على أنها تطرح، على الأرجح، مخاطر غسل أموال وتمويل إرهاب، لم تتمكن معظم الكيانات من أن تحدد نوع التطبيقات المرتبطة بها أو طريقة تناولها على أفضل وجه.

346. أظهر مقدم خدمات الأصول الافتراضية الوحيد النشط في السلطنة فهمًا أعلى من المتوسط لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تمتعه بقدرة أكبر على ربط نموذج أعماله باستخدام التقنيات الجديدة ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقارنة بنظرائه من المؤسسات المالية.

الأعمال والمهين غير المالية المحددة

347. أفادت جهات الرقابة على الأعمال والمهين غير المالية المحددة أنه اعتبارًا من منتصف عام 2023، كان مستوى فهم المخاطر والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متوسطًا إلى أساسيًا بشكل عام في القطاع ويشهد نموًا واضحًا. أجرت السلطات العمانية تقييمات المخاطر القطاعية للأعمال والمهين غير المالية المحددة في عام 2023 والتي تقدم لمحة حول المخاطر المتأصلة التي تتعرض لها القطاعات والضوابط ذات الصلة المعمول بها. علاوة على ذلك، أجرت السلطات تقييمات للمخاطر القطاعية وجلسات توعية في عام 2022 (لمناقشة الاستنتاجات الرئيسية) بهدف تحسين مستوى فهم المخاطر. في عام 2023، نشرت جهات الرقابة إرشادات مستهدفة بشأن التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأعمال والمهين غير المالية المحددة وعممتها على جميع الكيانات المبلغة عبر قنوات الاتصال المباشر (البريد الإلكتروني) وجلسات التوعية ونشرتها عبر الإنترنت بهدف تحسين مستوى المعرفة في القطاع بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمخاطر ذات الصلة. ومع ذلك، كان ممثلو قطاع الأعمال والمهين غير المالية المحددة الذين تم الاجتماع بهم أثناء الزيارة الميدانية على عدم دراية بمحتواه، وبشكل عام، وجد فريق التقييم أن مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا يزال في طور النمو. وعلى وجه الخصوص، أظهرت الكيانات المبلغة بعض الارتباك بين مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتدابير الرقابة في ما يمكن وصفه بالفهم النظري لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والذي لا يزال في مرحلة النضج.

348. بالنسبة إلى القطاعات التي تُعتبر فيها المخاطر أعلى، فقد أظهر قطاعا تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات فهماً أساسياً لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا لم يسمح خلال الزيارة الميدانية بإجراء تبادل فعلي ولم يتماشى إلى حد ما مع الأثر المتوقع لجلسات التوعية التي وصفها الجهات الرقابية (راجع النتيجة المباشرة 3). وأظهر ممثلو العقارات نقصاً تاماً في مستوى الوعي بتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب التقليدية المتصلة بالقطاع – مثل مدفوعات الطرف الثالث - والتحديات المرتبطة بتقييم مخاطر العملاء.
349. تماشياً مع التقييم العام لأداء الكيانات المُبلّغة، وجد فريق التقييم أن الانتماء إلى مجموعة دولية يرفع مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قليلاً ومستوى الوعي بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وهو ما قد تبرزه برامج الامتثال العالمية الأكثر ديناميكية.

5

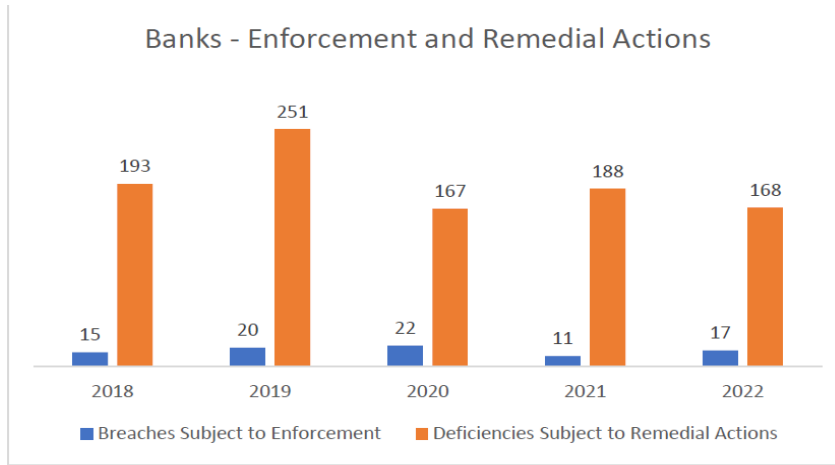
تطبيق تدابير تخفيف المخاطر

350. تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية تدابير لتخفيف المخاطر إلى حد ما، لكنّ فعالية هذه الإجراءات، في بعض القطاعات، يقوّضها الفهم المحدود لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعدم القدرة على التعامل مع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتجاوز تنفيذ المتطلبات القانونية (مثل التمارين الشكلية).
351. يُعتبر أداء المؤسسات المالية في تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر أفضل من أداء الأعمال والمهن غير المالية المحددة بسبب ممارستها وفهمها الأنضج للمخاطر.
352. لا يزال تنفيذ الأعمال والمهن غير المالية المحددة لتدابير التخفيف من المخاطر مرتبطاً في الوقت الحالي بنموذج رقابي وتوجيهي صارم إلى حد ما، مما يؤثر بشدة على التدابير المطبقة، حتى لو أمكن تفسير ذلك بواقع أن تأثير الإجراءات الرقابية حدث في الغالب في النصف الأخير من فترة التقييم.

المؤسسات المالية

353. تنفذ المؤسسات المالية سياسات وضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مناسب وتتبع بدقة نتائج التقييم الوطني للمخاطر وتقييم المخاطر القطاعية. ومن خلال تقييماتها الداخلية للمخاطر، تميّز المؤسسات المالية بين العملاء والمنتجات والمناطق الجغرافية وقنوات التوزيع، وغالباً ما تطبق تدابير مركزة.
354. تع جميع المؤسسات المالية بآليات رقابة داخلية ووظائف تدقيق داخلية، لكن البنوك تمكنت من أن تثبت تنفيذها للتدابير التخفيفية التي تعالج المخاطر المحددة بشكل أفضل، وهو ما تؤكده بيانات الجهات الرقابية التي تظهر انخفاضاً في المخاطر المتبقية (الشكل 5.1).

الشكل 5.1. إنفاذ البنوك مقابل الإجراءات العلاجية



المصدر: البنك المركزي العماني

355. يرى البنك المركزي العماني أن تنفيذ تدابير التخفيف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مكاتب الصرافة، وشركات التأجير التمويلي، ومقدمي خدمات الدفع يتحسن أيضاً بناءً على التوعية الأخيرة التي تمت للقطاعات ونتائج التفتيش.
356. بشكل عام، أظهرت المؤسسات المالية أنها تطبق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل مناسب، حيث يلعب الوصول إلى الموارد والأدوات دوراً مهماً في قدرة الكيانات المبلغة على تطبيق المتطلبات بشكل مناسب. كما ذكرنا أعلاه، فإن القدرة على تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتبر سطحية - في جميع المؤسسات المالية - حيث لم يتمكن أي منها أثناء الزيارة الميدانية من تفسير سبب اعتماد تدابير محددة لمعالجة مخاطر محددة (مثلاً مناقشة طريقة عمل تصنيف مخاطر العملاء). على سبيل المثال، لاحظ فريق التقييم ممارسة قياسية في جميع الكيانات المبلغة التي تصنف العملاء الوطنيين والأجانب بنفس الطريقة، أي يتم تصنيف المواطنين العُمانيين ومراقبتهم في الغالب باعتبارهم منخفضي المخاطر، في حين يتم تصنيف غير العُمانيين باعتبارهم مرتفعي المخاطر. وخلال المقابلات التي أجريت مع القطاع الخاص، بدا أن جنسية العملاء هي المحرك الرئيسي للمخاطر، حيث كان من الممكن أخذ عوامل أخرى في الاعتبار.
357. بناءً على العدد المحدود من تقارير التفتيش التي تمت مراجعتها، خلص فريق التقييم أيضاً إلى أن المؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك، تعاني من عدة نقاط ضعف كبيرة في تطبيق تدابير التخفيف (راجع المربع 6.3 في النتيجة المباشرة 3). على سبيل المثال، في بعض البنوك، تباين تطبيق عنصر مصدر الأموال ولم يكن يعتمد على المخاطر، حيث قام بنك كبير جداً بتطبيق عتبات العناية الواجبة المعززة (طلب تبرير مصدر الأموال) على الودائع النقدية بقيمة 25 ألف ريال عماني (65 ألف دولار أمريكي) بينما عملت جميع البنوك الأخرى على أساس عتبة تتراوح بين 4 و5 آلاف ريال عماني (10400-13 ألف دولار أمريكي).
358. في الإطار نفسه، أثبتت مكاتب الصرافة عن مستوى تطبيق أساسي وسطي ولكن متباين لتدابير التخفيف، لا يمكن تفسيره إلا من خلال قراءتها للمتطلبات القانونية.
359. بالنسبة إلى الكيانات المبلغة الخاضعة لرقابة الهيئة العامة لسوق المال، تشير نتائج الرقابة إلى أن شركات الأوراق المالية الخاضعة لرقابتها لا تتمتع بثغرات جوهرية في بيئة الرقابة فيما بشكل عام. في الواقع، حققت هذه الكيانات تقدماً في مجال الحد من مشاكل الرقابة الداخلية التي تم تحديدها (وبالتالي اتخاذ تدابير تخفيفية أفضل). وشكّل حظر استخدام النقد الذي تم فرضه مؤخراً على قطاع التأمين (التعميم رقم ه/2020/18) الإجراء الأكثر تأثيراً لضمان التنفيذ المناسب لتدابير تخفيف المخاطر في الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة.
360. وقد أثبت مقدم خدمات الأصول الافتراضية الوحيد العامل في السلطنة خلال المقابلات التي أجريت مع القطاع الخاص أنه يمتلك أطر عمل كافية للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الأعمال والمهنة غير المالية المحددة

361. أفادت جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أن التدابير التي تنفذها القطاعات تتناسب مع المخاطر التي تتعرض لها وقد زادت بشكل كبير.
362. أفادت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن نتائج الرقابة على قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تظهر تراجعاً في عدد المخالفات الشائعة التي تم تحديدها، في حين لا يزال قطاع المحاسبة بحاجة إلى إحراز تقدم إضافي في تطبيق تدابير الرقابة (على الرغم من أن الشركات الكبيرة تكون أنضج عامةً من الشركات الصغيرة). أفادت وزارة الإسكان أن قطاعات العقارات تطبق عموماً تدابير فعالة للتخفيف من المخاطر، وأظهرت نتائج الرقابة تراجعاً في عدد المخالفات الشائعة. أفادت وزارة العدل أنه بالنسبة للمحامين، تم تحديد عدد من الشركات التي لا تتخذ تدابير تخفيفية كافية، لكنها قامت بمعالجة هذه الثغرات بعد أن فرضت الوزارة إجراءات تصحيحية عليها.
363. خلص فريق التقييم إلى أن الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبق تدابير للتخفيف من المخاطر إلى حد ما. وتُطبق تدابير التخفيف على أساس مشورة الجهات الرقابية، ولكنها لم تنجح بعد في تصميم وتنفيذ هذه التدابير بشكل كامل بما يتماشى مع المخاطر الداخلية وأولويات العمل، وهو عامل مقيد مهم في درجة اكتمالها وفعاليتها.
364. أظهر المحاسبون عن مستوى تنفيذ جيد لتدابير تخفيف المخاطر يتناسب مع المخاطر التي يواجهها القطاع. يطبق تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والوكلاء العقاريون والمحامون تدابير تخفيف أساسية لا تتناسب دائماً مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، لاحظ فريق التقييم استخداماً مكثفاً للنقد وقيام الجهات الرقابية بفرض حدود على النقد وحظره لكن لم يتم فهم ذلك بالكامل أو اعتماده بشكل متسق. وعلاوة على ذلك، أشارت المقابلات التي أجريت مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والوكلاء العقاريين أثناء الزيارة الميدانية إلى صعوبات واضحة في تطبيق تدابير تخفيف المخاطر، وخاصة تخفيف مخاطر العملاء وأي علاقات محتملة بقوائم العقوبات أو تمويل الإرهاب.
365. بشكل عام، لا تزال القضايا التي حددها التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 من حيث المخاطر المتبقية المرتفعة وتدابير التخفيف الضعيفة تنطبق اليوم على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

تطبيق تدابير العناية الواجبة بالعملاء المشددة أو المعينة ومتطلبات الاحتفاظ بالسجلات

366. تطبق كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية تدابير العناية الواجبة تجاه العميل وحفظ السجلات إلى حد كبير. لا تزال بعض المخاوف قائمة بشأن التنفيذ المناسب لمتطلبات العناية الواجبة تجاه العميل بما في ذلك متطلبات المستفيد الحقيقي والمراقبة المستمرة وإدارة علاقة العمل في حال الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (مثل وجود ودائع نقدية مشبوهة). ترفض الكيانات المبلغة التعامل قبل استكمال إجراءات العناية الواجبة.
367. تؤثر المشاغل المذكورة أعلاه عن مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب سلباً على تطبيق تدابير العناية الواجبة، لا سيما بسبب النقص في تقييمات مخاطر الأعمال والعملاء.

المؤسسات المالية

368. تطبق المؤسسات المالية تدابير العناية الواجبة القائمة على المخاطر على نطاق واسع كما أكد كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. يتم ضمان تنفيذ متطلبات العناية الواجبة، بما في ذلك حفظ السجلات ورفض الأعمال، من خلال الإجراءات الرقابية التي تشمل هذه العناصر في جميع عمليات التفتيش الميداني والمكتبي.
369. من الطبيعي أن تكون أدوات التنفيذ أكثر تطوراً في المؤسسات المالية الأكبر حجماً، بما في ذلك استخدامها للتقنيات الجديدة والعمليات المؤتمتة، في حين تُعتبر أدوات التنفيذ أبسط في المؤسسات المالية الأصغر. بشكل عام، أثبتت البنوك (وشركات الصرافة) عن تمتعها بأفضل مستوى في مجال تطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العميل مقارنة بجميع القطاعات الأخرى.

370. كانعكاس للتحسن في تدابير الرقابة، سجلت البنوك أيضاً نتائج إيجابية في تحسّن تدابير العناية الواجبة إذ لم يتعرض أي بنك لإجراءات إنفاذ بسبب مخالفة متطلبات العناية الواجبة منذ عام 2020. ومع ذلك، عند مراجعة نتائج التقارير الرقابية، وجد فريق التقييم أنه تم تحديد عيوب أساسية في أحد تقارير التفتيش لعام 2023 لأحد البنوك، حيث لم يفحص البنك كميات كبيرة من الودائع النقدية / الشيكات غير العادية أثناء تنفيذ تدابير العناية الواجبة.
371. وكما ذكر أعلاه، تبين أن تدابير العناية الواجبة تجاه العميل تعاني أيضاً من بعض أوجه القصور، فقد وجد فريق التقييم أن معظم الكيانات المبلغة تصنّف المواطنين العمانيين على أنهم معرضون لمخاطر أقل، وتم تصنيف بعض القطاعات مثل المنظمات غير الربحية ومقدمي الخدمات الأصول الافتراضية على أنها ذات مخاطر أعلى بدون تحليل مفصل لبعض الحالات. وبالمثل، لاحظ فريق التقييم أن البنوك واجهت صعوبة في الرد على الأسئلة العملية حول العناية الواجبة، مثل الهياكل المعقدة والمستفيد الحقيقي.
372. تطبق مكاتب الصرافة من الفئة "أ" تدابير العناية الواجبة بشكل أفضل من مكاتب الصرافة من الفئة "ب". أما بالنسبة لشركات التأجير التمويلي والأوراق المالية والتأمين، يعد تطبيق تدابير العناية الواجبة مناسباً، ولكن خلال الزيارة الميدانية اتضح أن فهم التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب شكلياً إلى حد كبير ولم تثبت الكيانات الحاجة إلى تجاوز الحد الأدنى من المتطلبات.
373. سجلت الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة لسوق المال درجات مرتفعة في هذه العناصر وفقاً لتحليل الجهة الرقابية. تم تحديد بعض أوجه القصور المرتبطة بحفظ السجلات في شركة أوراق مالية في عام 2021 وتم اقتراح خطة تصحيحية سريعة استجابةً لذلك بما يجعل المسألة ذات أهمية نسبية بسيطة.
374. أثبت مقدم خدمات الأصول الافتراضية عن مستوى تطبيق مناسب لإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء، على الرغم من أن العناية الواجبة فيه تتم بشكل آلي إلى حد كبير، إلا أنها مناسبة لنموذج أعماله المبسط والمحدود حالياً.

الاعمال والمهن غير المالية المحددة

375. تتمتع الأعمال والمهن غير المالية المحددة في سلطنة عمان بشكل عام بتدابير أساسية للعناية الواجبة، ولكن لا يزال العمل جارياً على تنفيذها حيث بدأ التركيز على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في النصف الثاني من فترة التقييم. ويتطلب قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والقطاع العقاري مراقبة كبيرة في هذا الصدد بسبب المخاطر التي تتعرض لها هذه القطاعات وأوجه القصور المستمرة.
376. خلال الزيارة الميدانية، لم يتمكن أي من الأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تمت مقابلتها من إثبات التنفيذ المناسب لمتطلبات العناية الواجبة بخلاف شرح المتطلبات القانونية، وقد واجه معظمها صعوبة في شرح العلاقة بين تصنيف مخاطر العملاء وكيف يؤثر ذلك على تنفيذ تدابير العناية الواجبة.
377. في حين ذكرت الجهات الرقابية بشكل عام أن تدابير العناية الواجبة التي نفذتها قطاعاتها قوية، أظهرت تقارير التفتيش وجود عدة حالات لم تكن فيها تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء كاملة (50/8) لتاجر معادن ثمينة وأحجار كريمة و60/12 للمحاسب). في تقارير عمليات التفتيش على للأعمال والمهن غير المالية المحددة التي تمت مراجعتها، تبين أن مراجعة ملفات العملاء لا تزال ناقصة، مما يشير إلى أن التدابير التخفيفية التي تطبقها الأعمال والمهن غير المالية المحددة لا تزال في مرحلة مبكرة.
378. بالنسبة إلى تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، يبدو أن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار تعترف بالحاجة إلى بذل جهود مستمرة وقامت بالتواصل بانتظام مع القطاع في سياق اجتماعات المخاطر والالتزام (متابعة عمليات التفتيش) التي تؤثر شيئاً فشيئاً على الالتزام (بما يتماشى مع الشكل 5.2).
379. يُعتبر تنفيذ تدابير العناية الواجبة من قبل القطاع العقاري أساسياً، ويُعزى ذلك في الأساس إلى سوء فهم القطاع لمخاطر وتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولكن أيضاً لأنه يبدو أن هناك اعتماد مفرط على أطراف ثالثة لتأكيد الضوابط والفحص (أي المؤسسات المالية لمراقبة المعاملات، ووزارة الإسكان لتسجيل الممتلكات، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتحقق من الأشخاص الاعتباريين). بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الكيانات المبلغة أن معرفتها محدود في مجال مدفوعات الطرف الثالث في الحالات التي يتم فيها استخدام مدفوعات الطرف

الثالث، وبطريقة معالجة المعلومات المعلنة ذاتيًا، على سبيل المثال، معلومات المستفيد الحقيقي، والروابط مع الشركات الأخرى، ومصدر الأموال، وما إلى ذلك.

380. قدم المحاسب الوحيد الذي تمت مقابلته في الزيارة الميدانية صورة أفضل من متوسطة عن قطاعه ويُعزى ذلك في الغالب إلى مشاركته في برنامج التزام عالمي. وبغض النظر عن ذلك، يُعتبر ذلك تمثيلًا دقيقًا لتنفيذ قطاع المحاسبة للعناية الواجبة تجاه العملاء وهو أمر اعتبرتته وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إيجابيًا.

381. بالنسبة للمحامين، أبلغت وزارة العدل والشؤون القانونية عن تحسن كبير في القطاع في تنفيذ العناية الواجبة، لكن أشار فريق التقييم إلى أن عمليات التفتيش المركزة لا تزال حديثة (أجريت عمليات التفتيش التي ركزت على المستفيد الحقيقي في عام 2022) كما أن المخاوف المرتبطة بدور القطاع في تأسيس الشركات تؤثر على هذا الموضوع أيضًا (راجع النتيجة المباشرة 3)

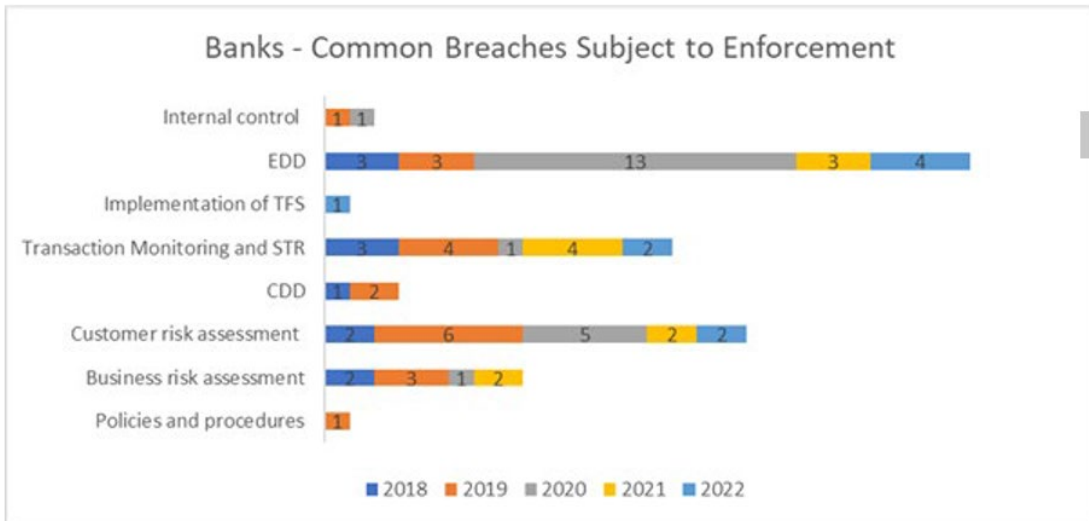
382. يُعتبر تطبيق تدابير العناية الواجبة تجاه العميل وحفظ السجلات ممارسةً مستمرة وواسعة النطاق وتشهد تحسنًا في جميع الكيانات المبلغة.

تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة

383. تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية إجراءات العناية الواجبة المعززة بما يتماشى مع المخاطر والسياق في الدولة. تؤثر القيود التي يواجهها مستوى فهم المخاطر على تطبيق إجراءات العناية الواجبة المعززة.

384. تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل كافٍ في مجال خدمات المراسلة المصرفية والتكنولوجيات الجديدة والتحويلات البرقية. بالنسبة إلى الدول مرتفعة المخاطر، تتمتع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية عمومًا بمستوى فهم أساسي وتطبيق تدابير تخفيفية وتدابير العناية الواجبة المعززة بشكل كافٍ. إنّ تدابير العناية الواجبة المعززة المرتبطة بالأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم والعقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الإرهاب هي في الأساس تمارين شكلية تركز على تلبية الحد الأدنى من متطلبات الالتزام التنظيمي وتستند إلى تعليمات الجهات الرقابية وليس إلى فهم قوي للالتزامات، مما يعوق فعاليتها. تؤثر أوجه القصور في تطبيق العناية الواجبة المعززة، كما يوضح الفصل السابق، على التنفيذ غير المتكافئ لإجراءات العناية الواجبة المعززة من قبل المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة. بالنسبة إلى المؤسسات المالية، شكلت العناية الواجبة المعززة المخالفة الأكثر شيوعًا كما يوضح الشكل 5.2 أدناه.

الشكل 5.2. البنوك – المخالفات الشائعة



الأشخاص المعرضون للمخاطر بحكم منصبهم

المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدمو خدمات الأصول الافتراضية

385. بالنسبة للبنوك، أفاد البنك المركزي العماني أن عمليات التفتيش الميداني والمكتبي قد كشفت عن تحسن في مستوى الالتزام بشكل عام بمتطلبات الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، وأن جميع البنوك تعتمد أدوات آلية لتحديد ما إذا كان العملاء أشخاصًا معرضين للمخاطر بحكم منصبهم. وبالنسبة لشركات التأجير التمويلي ومقدمي خدمات الدفع، أفاد البنك المركزي العماني أن هذه الكيانات تتمتع بتدابير كافية خاصة بالأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم. أما بالنسبة لشركات الصرافة، أفاد البنك المركزي العماني أن معظمها تتمتع بأدوات لفحص العملاء وأن عمليات التفتيش الميداني وجدت أنها تطبق متطلبات الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم بشكل عام. وأفادت الهيئة العامة لسوق المال أن الكيانات في قطاعي التأمين والأوراق المالية تطبق بشكل عام تدابير كافية، ولكن هناك بعض الكيانات التي لا تمتلك ضوابط فعالة بالكامل حتى الآن. أفادت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أن الكيانات في قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمحاسبين قد اعتمدت تدابير لتحديد ومراقبة الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم. وأفادت وزارة الإسكان عن تطورات إيجابية في التزام القطاع بمتطلبات الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، حيث أكدت وزارة العدل والشؤون القانونية أن الكيانات الخاضعة لرقابتها ملزمة بالالتزام كجزء من الإطار القانوني المعمول به.
386. وجدت فريق التقييم أن مستوى فهم متطلبات الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم غير متساوٍ في جميع المجالات، حيث قدمت المؤسسات المالية الأكبر حجمًا أداءً أفضل بما يتماشى مع مواردها ونضجها ونماذج أعمالها.
387. تدرك الكيانات المبلغة المفهوم والمتطلبات المرتبطة بالأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، وتستخدم المصادر الحكومية الرسمية (الجريدة الرسمية) لتحديثهم، والأدوات الآلية والقوائم التجارية. لا تزال هناك شكوك حول ما إذا كان تحديد الأشخاص المحليين المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم يؤدي إلى اتخاذ تدابير العناية الواجبة المعززة نظرًا للممارسة السائدة التي تقضي بتصنيف السكان المحليين كعملاء منخفضي المخاطر (يؤكد الشكل أعلاه ذلك أيضًا إلى حد ما فهو يوضح ملفات تعريف مخاطر العملاء وإجراءات العناية الواجبة المعززة كانهابات رئيسية). علاوة على ذلك، خلص فريق التقييم إلى أنه في الحالات التي يتم فيها استخدام الهياكل المعقدة والعقبات التي تقوض الشفافية (وهو أمر غير شائع نسبيًا في السلطنة)، قد لا يتم تحديد الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم بسبب أوجه القصور التي تم تحديدها في هذه الحالات.
388. تعتمد الكيانات المبلغة أيضًا على الإرشادات الصادرة عن الجهات الرقابية في أعمالها (ورقة النتائج الرقابية الصادرة عن البنك المركزي العماني)، والإرشادات الخاصة بالأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، فضلًا عن ورش العمل حول العناية الواجبة المعززة (بما في ذلك الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم). بشكل عام، يتم تقييم ضوابط الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم ضمن أدوات فحص العملاء، وهي تتحسن بالنسبة لجميع الكيانات الخاضعة لرقابة البنك المركزي العماني. وتشمل التدابير المطبقة على الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم الحصول على معلومات إضافية وموافقة الإدارة العليا والمراقبة المستمرة إلى جانب جهود التحقق الإضافية.
389. لقد طبقت الهيئة العامة لسوق المال تدابير مماثلة بعد تحديد بعض المخالفات في هذا السياق، وخاصة إصدار إجراءات تصحيحية محددة.
390. يعد مستوى تنفيذ الأعمال والمهنة غير المالية المحددة لمتطلبات الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم أساسيًا في جميع القطاعات ويتحسن بما يتماشى مع ما تم وصفه في المسألة الجوهرية السابقة. بشكل عام، تحدد الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم من خلال نماذج التصريح الذاتي، ويمكن للكيانات الأكبر حجمًا الوصول إلى أدوات الفحص. لقد وفرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان لقطاعهما قوائم بالأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم لمساعدة المهنيين الأصغر حجمًا على تحديد العملاء. ولم يتسَّن تحديد الأساس المنطقي الذي تستند إليه وتيرة فحص هؤلاء الأشخاص من قبل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

البنوك المراسلة

المؤسسات المالية

391. تطبق المؤسسات المالية ضوابط كافية على العلاقات المصرفية المراسلة حيث تتم مراقبتها عن كثب من قبل الجهات الرقابية. تشمل التدابير تلك التي يقتضيها قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع ملحق الالتزام الفني، التوصية 13) بما في ذلك جمع معلومات كافية عن المستجيب، وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحصول على موافقة الإدارة العليا.
392. تشمل عمليات التفتيش التي يجريها البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال مراجعة هذا العنصر من عناصر الالتزام الذي يستدعي غيابه فرض إجراءات تصحيحية. ولم يتم تحديد أي مخالفات كبيرة في هذا المتطلب.
393. نظرًا لأن الغالبية العظمى من العلاقات المصرفية المراسلة تتم بواسطة مؤسسات مالية أكبر، يمكن اعتبار المخاطر المتبقية وتأثير إجراءات الكيانات في هذا الصدد منخفضة.

التكنولوجيات الجديدة

المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية

394. طبق المؤسسات المالية ومقدم خدمات الأصول الافتراضية تدابير مناسبة قبل استخدام التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تقييمات المخاطر قبل اعتماد أدوات جديدة. لا يُعتبر استخدام الحلول المبتكرة في سلطنة عمان شائعًا أو واسع النطاق (راجع ملحق الالتزام الفني، التوصية 15). تجدر الإشارة إلى إصدار البنك المركزي العماني لإطار العمل التنظيمي التجريبي، الذي يشجع الكيانات التي تسعى إلى تقديم منتجات وخدمات مبتكرة على اختبار ابتكاراتها ضمن منهجية تضمن سلامة ومتانة القطاع المالي والمصرفي.
395. لم تبلغ الأعمال والمهن غير المالية المحددة عن استخدام تكنولوجيات جديدة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

قواعد التحويلات البرقية

المؤسسات المالية

396. تطبق المؤسسات المالية بشكل مناسب متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على التحويلات البرقية (راجع ملحق الالتزام الفني، التوصية 16) وتراقب السلطات المختصة تنفيذها لهذه المتطلبات بشكل مناسب. لم يتم تحديد أي مخالفات كبيرة في هذا الصدد. بالنسبة إلى التحويلات البرقية التي تطرح مخاطر أعلى، أجرى البنك المركزي العماني عمليات تفتيش موضوعية مستهدفة على التحويلات البرقية إلى الدول مرتفعة المخاطر في عام 2022، وبحسب نتائج الرقابة، تُنفذ إجراءات العناية الواجبة المعززة بشكل جيد عمومًا في هذه الحالات.

العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل الإرهاب

المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمو خدمات الأصول الافتراضية

397. بالنسبة للبنوك، أفاد البنك المركزي العماني أن المؤسسات المالية تظهر عمومًا التزامها بمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة. واستنادًا إلى الاستبيانات وعمليات التفتيش السنوية، يشير البنك المركزي العماني أن البنوك ومعظم شركات الصرافة تتمتع بسياسات وإجراءات داخلية خاصة بالعقوبات المالية المستهدفة وقد اعتمدت أدوات فحص آلية لتحديد ووضع علامة على أي شخص أو كيان خاضع للعقوبات. وبالنسبة للكيانات في قطاعي الأوراق المالية والتأمين، أفادت الهيئة العامة لسوق المال أنها لاحظت مستوى التزام جيد بمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة. أما بالنسبة إلى كيانات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أفادت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية أن جميع القطاعات الخاضعة لرقابتها بشكل عام لديها آليات لتحديد الأشخاص والكيانات الخاضعين للعقوبات.
398. تجري المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية الفحوصات المطلوبة على جميع العملاء والعمليات بما يتماشى مع الإطار القانوني في سلطنة عمان. لقد أكد فريق التقييم - من خلال مراجعته لتقارير التفتيش والتحقق من المعلومات

أثناء المقابلات - أن تنفيذ المتطلبات هو مجرد تمرين شكلي غير مفهوم بالشكل المناسب. على سبيل المثال، تمكنت بعض المؤسسات المالية من التحدث عن الإجراءات التي اعتمدها في مجال الفحص، لكنها واجهت صعوبة في التواصل مع فريق التقييم بشأن التحايل على العقوبات. أظهرت البيانات المبلغة عمومًا عن تفاوت في مستويات فهمها للعقوبات المالية المستهدفة بشكل لا يقتصر فقط على الالتزامات الأساسية في هذا المجال. ومع ذلك، لاحظ فريق التقييم أنه نظرًا لطبيعة هذه المسألة التي تركز فقط على الالتزام، تُعتبر التدابير المتخذة لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بتمويل الإرهاب كافية للمؤسسات المالية، حيث تتمتع البنوك بضوابط أفضل من القطاعات الأخرى، وتُعتبر التدابير مناسبة للأعمال والمهنيين غير المالية المحددة.

399. تتولى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ضمان تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1267 والقرارات اللاحقة له، والقرار 1373 كما أكد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

400. تتلقى الكيانات المبلغة تنبيهات عبر نظام البريد الإلكتروني ومن خلال صفحة إلكترونية مخصصة للعقوبات المالية المستهدفة. وأثناء الزيارة الميدانية، لاحظ الفريق أن نظام التنبيه معروف ومستخدم. أفادت جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة التي تمت مقابلتها أثناء الزيارة الميدانية أنها قامت بفحص أسماء العملاء باستخدام نظام العقوبات المالية المستهدفة قبل بدء العلاقة مع العميل وعلى أساس مستمر.

401. أدى تحديد بعض المخالفات - مثل استخدام قوائم قديمة، وعدم النظر في التنبيهات، وعدم الرصد - إلى تطوير التواصل الرقابي لتعزيز مستوى فهم العقوبات المالية المستهدفة. بشكل عام، عقدت جميع الجهات الرقابية اجتماعات المخاطر والالتزام، وجلسات تدريبية وجلسات أربعاء مكافحة غسل الأموال حول العقوبات المالية المستهدفة.

402. ركزت الهيئة العامة لسوق المال أيضًا بشكل متزايد على العقوبات المالية المستهدفة في جهودها الرقابية لتحسين الالتزام ومستوى الوعي بعد إصدار اللائحة رقم 2022/1 بشأن العقوبات المالية المستهدفة.

الدول مرتفعة المخاطر التي حددتها مجموعة العمل المالي

المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية

403. أفاد البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال بأن المؤسسات المالية تتمثل على نطاق واسع للالتزامات المتعلقة بالدول مرتفعة المخاطر. وأفادت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية بأن المخاطر محدودة لأن الكيانات الخاضعة لرقابتها تقدم الخدمات للعملاء المحليين بشكل أساسي ولأن التدابير المعتمدة تتناسب مع المخاطر.

404. تتمتع المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية عمومًا بمستوى فهم أساسي للدول مرتفعة المخاطر وتطبيق تدابير التخفيف وتدابير العناية الواجبة المعززة المناسبة. يتم تطبيق التدابير وتمكنت جميع الكيانات المبلغة التي تمت مقابلتها أثناء الزيارة الميدانية من تحديد الدول مرتفعة المخاطر الأكثر شيوعًا إلا أنها لم تتمكن من ربط المخاطر المحددة بدول محددة (غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو ما يرتبط بالضرائب) وفي بعض الأحيان خلطت ما بين الدول مرتفعة المخاطر والعقوبات المالية المستهدفة.

405. يتم تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على الدول مرتفعة المخاطر، مثلًا دون التمييز ما بين قوائم العقوبات المالية المستهدفة من جهة وقوائم الدول التي تعتبرها مجموعة العمل المالي مرتفعة المخاطر أو القوائم الدولية الأخرى من جهة أخرى (حتى تلك المتعلقة بالجرائم الضريبية). وقد أكد فريق التقييم أنه في هذه الحالة، كما في حالات أخرى سابقة، لا يسترشد الالتزام بفهم الكيانات المبلغة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وسياق عملها الخاص، بل يتم على أساس تعليمات رقابية صارمة.

406. بشكل عام، تشمل تدابير العناية الواجبة المعززة التي تم تحديدها للتخفيف من تأثير الدول مرتفعة المخاطر في السوق المحلية فحص العملاء، وفحص المستفيد الحقيقي والممثلين، وإجراء تحقيق إضافي في العمليات والمعاملات من بين تدابير أخرى خاصة بالقطاع.

407. تنفذ الكيانات المبلغة إجراءات العناية الواجبة المعززة على الدول مرتفعة المخاطر بما يتماشى مع سياق أعمالها، ولكن لا يتماشى هذا التنفيذ دائماً مع المخاطر الناشئة والسياق، لا سيما في حالة الأعمال والمهن غير المالية المحددة. ويبدو أن قطاع العقارات، على وجه الخصوص، لا يمتلك المعرفة الكافية عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة التي يتعرض لها من المستثمرين الأجانب.
408. خلص فريق التقييم إلى أن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالدول مرتفعة المخاطر لا تكون واضحة في كثير من الأحيان في معظم الكيانات المبلغة – التي تقدم معظم خدماتها للسكان المحليين في السلطنة - كما تم التأكيد أثناء الزيارة الميدانية - وهو ما يتماشى إلى حد ما (ويبرر) أوجه القصور الموجودة في سياق معظم الكيانات المبلغة.

التزامات الإبلاغ والتنبيه

409. بشكل عام، تلتزم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية بشكل مناسب لمتطلبات الإبلاغ حيث تتمتع المؤسسات المالية (البنوك ومكاتب الصرافة من الفئة "أ") بنظام إبلاغ وممارسات أنضج في حين تتمتع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بممارسات إبلاغ أحدث، وهذا أساس المخاوف التي عرّ عنها فريق التقييم لا سيما لقطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات نظراً لتعرضهما لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتفعة.
410. بالنسبة إلى متطلبات التنبيه، وجد فريق التقييم أن جميع الكيانات المبلّغة قادرة على الإجابة بشكل كافٍ على الأسئلة المتعلقة بتقديم تقارير المعاملات المشبوهة ومحتواها ومتلقيها وإمكانية الحصول على تغذية راجعة.
411. وأكدت السلطات المختصة نتائج فريق التقييم، ولم تتم الإشارة إلى أي مشاكل مهمة في مجال الإبلاغ أو التنبيه مما يؤكد وجود إطار التزام مناسب.
412. تخضع جميع الكيانات المبلّغة في سلطنة عمان لنفس متطلبات الإبلاغ (راجع ملحق الالتزام الفني، التوصيتين 20 و 21) وترفع تقارير المعاملات المشبوهة إلكترونياً إلى المركز الوطني للمعلومات المالية.

المؤسسات المالية

413. بالنسبة إلى التزامات الإبلاغ، رفعت البنوك ومكاتب الصرافة تقارير معاملات مشبوهة طوال فترة المراجعة بوتيرة وجودة مناسبين. وبمقارنة البيانات الواردة أدناه (الجدول 5.1)، يتضح أن المؤسسات المالية قد رفعت نسبة كبيرة جداً من إجمالي عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي تلقاها المركز الوطني للمعلومات المالية (راجع النتيجة المباشرة 6).

الجدول 5.1. عمليات الإبلاغ من قبل المؤسسات المالية 2018 – 2023

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
5560	1763	1100	929	754	643	371	المهن المالية
3901	967	836	760	616	509	213	البنوك
1561	720	255	157	138	134	157	شركات الصرافة
98	76	9	12	-	-	1	الجهات الأخرى

المصدر: المركز الوطني للمعلومات المالية

414. لا تزال هناك بعض المشاغل بشأن ممارسات الإبلاغ في المؤسسات المالية، على سبيل المثال، أظهر تحليل فريق التقييم لتقارير التفتيش أن أحد البنوك قد تجاهل تنبيهات بشأن أحد العملاء دون إجراء تحقيق/مراجعة مناسبة. تم التعامل مع التنبيهات كعمليات عادية، رغم وجود سبب معقول للاشتباه في المعاملات والإبلاغ عنها. يرى فريق التقييم أن هذا الخلل مرتبط بفهم الكيانات المحدود لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وليس بقدرتها على الإبلاغ.

5

415. يعتبر المركز الوطني للمعلومات المالية أن القطاع المصرفي ومكاتب الصرافة من الفئة "أ" تطبق تدابير إبلاغ فعالة من حيث الوتيرة والجودة. ويتمشى هذا مع المعلومات الواردة في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018، حيث ذكر أن البنوك ومكاتب الصرافة قدمت تقارير كافية بما يتمشى مع ملفات المخاطر.

416. بدأ قطاع شركات التأجير التمويلي بتقديم التقارير في عام 2021 ولم تصبح وتيرة الإبلاغ فيه كافية إلا في عام 2023. لم يرسل مقدمو خدمات الدفع، وهو قطاع جديد نسبيًا في سلطنة عمان، سوى 5 تقارير معاملات مشبوهة في الفترة قيد المراجعة ولم يبدأ ذلك إلا في عام 2022 في حين بدأ أول مقدم خدمات دفع العمل في عام 2020. أفاد المركز الوطني للمعلومات المالية أن جودة التقارير قد تحسنت على مدار السنوات القليلة الماضية وتعتبر جيدة للمؤسسات المالية بشكل عام.

417. بالنسبة إلى الكيانات المبلغة الخاضعة للبيئة العامة لسوق المال، أرسل قطاع التأمين تقرير معاملة مشبوهة واحد في عام 2018 و7 تقارير في عام 2021، وتقاريرًا واحدًا في عام 2022، و6 تقارير في عام 2023. نظرًا إلى العدد المنخفض للكيانات (13) والمخاطر المنخفضة التي يطرحها هذا القطاع، تبدو هذه الممارسة كافية (راجع الجدول 3.6 في النتيجة المباشرة 6).

418. لم يبدأ قطاع الأوراق المالية في تقديم التقارير حتى عام 2022 حيث أرسل تقرير معاملة مشبوهة واحد في عام 2023، أرسل 26 تقرير معاملات مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية. خلال الزيارة الميدانية، قدم القطاع وصقًا واضحًا للتحديات التي واجهها قبل عام 2022 والجهود التي بُذلت لمعالجتها.

419. لم يرفع مقدم خدمات الأصول الافتراضية الوحيد العامل في السلطنة أي تقرير له علاقة مادية أو سياقية بالتقييم وببَر هذا الموضوع بالكامل أثناء الزيارة الميدانية.

420. بشكل عام، تعتبر ممارسات الإبلاغ في قطاع البنوك وشركات الصرافة من الفئة (أ) فعالة، ولكن بدأت الجهات الأخرى رفع التقارير في وقت متأخر جدًا من فترة المراجعة. وبحسب التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018، وحدها البنوك وشركات الصرافة قامت بالإبلاغ بشكل كافٍ. وقد تحسنت جودة الإبلاغ من قبل المؤسسات المالية طوال فترة المراجعة، وباتت تُعتبر الآن جيدة. وبشكل عام، خلص فريق التقييم أنه يمكن تحسين الإبلاغ عن تمويل الإرهاب من خلال زيادة الوعي بتطبيقات تمويل الإرهاب ذات الصلة التي تشهدها الدولة، حيث لم تتمكن معظم الكيانات التي تمت مقابلتها أثناء الزيارة الميدانية من تحديد أو مناقشة هذه المشكلة بالتفصيل.

الأعمال والمهن غير المالية / المحددة

421. تُعتبر ممارسات الإبلاغ في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة محدودة للغاية ولا تزال حديثة جدًا. يشعر فريق التقييم بمخاوف كبيرة حول وتيرتها، لا سيما بالنسبة إلى قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات نظرًا لارتفاع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيهما.

422. لم يبدأ قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الإبلاغ إلا في عام 2022، على الرغم من كونه قطاعًا مرتفع المخاطر، حيث رفع 13 تقرير معاملات مشبوهة ثم قدم 89 تقريرًا في عام 2023 (الجدول 5.2). وفي حين يُعدّ الارتفاع الكبير في عدد تقارير المعاملات المشبوهة في عام 2023 إيجابيًا، يشعر فريق التقييم بمشاغل في أن يكون هذا الاتجاه ناتجًا عن تحفيز رقابي بدلاً من تغيير هيكل في الأداء، نظرًا لارتفاع المخاطر في

القطاع والحاجة إلى أن يتعرف هذا الأخير على تطبيقات التهديد ذات الصلة. أثناء الزيارة الميدانية، أظهر قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بعض الصعوبات في شرح طريقة رفع التقارير وتوقيتها.

423. لم يبدأ القطاع العقاري، باعتباره قطاعاً يواجه نفس مستوى المخاطر التي تواجه تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، عملية الإبلاغ إلا في عام 2022 (مع رفع تقرير معاملات مشبوهة اثنتين). أشارت المقابلات مع وكلاء العقارات إلى وجود تحديات مهمة حيث ذكر أحد الكيانات المبلغة أنه رفع 27 تقرير معاملات مشبوهة منذ عام 2022 من أصل 32 تقريراً رفعها القطاع بأكمله في عام 2023، وهو ما يعني أن حوالي 655 مشغلاً عقارياً لم يرفع أي تقرير (يصل إجمالي الجهات العقارية إلى 661).

424. سجّل الإبلاغ في قطاع المحامين، وهو قطاع يواجه مخاطر أقل، مستوىً ضعيفاً كما يوضح الجدول أدناه، والوضع لا يتحسن بسبب عدم خضوع بعض الأنشطة المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للرقابة الكافية.

425. لا يوجد أي ما يثبت أن المحاسبين قدموا تقارير معاملات مشبوهة، ولكن من المعروف أن هذا القطاع نادراً ما يمارس أنشطة خاضعة لقواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الجدول 5.2. عمليات الإبلاغ التي قامت بها قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة (2018-2023)

الأعمال والمهنة غير المالية المحددة	0	0	4	1	25	129	159
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	0	0	0	0	13	89	102
قطاع العقارات	0	0	0	0	2	32	34
المحامون	0	0	3	0	1	5	9

المصدر: المركز الوطني للمعلومات المالية

426. بشكل عام، لم تثبت قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في سلطنة عُمان عن أنها تنفذ التزامات الإبلاغ بشكل فعال باستثناء التحسن الكبير الذي أظهره قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. تمثل وتيرة تقارير المعاملات المشبوهة تحدياً مهماً يجب معالجته.

الضوابط الداخلية والمتطلبات القانونية/التنظيمية التي تعرقل التطبيق

427. تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية الضوابط والإجراءات الداخلية بشكل مناسب، بما في ذلك على مستوى المجموعة، لضمان الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولا توجد عوائق قانونية في هذا المجال. ومع ذلك، يشير فريق التقييم إلى أنه بالنسبة للأعمال والمهنة غير المالية المحددة والمؤسسات المالية الأصغر حجماً، غالباً ما تبدو هذه الضوابط غير مصقولة، حيث لا يتمكن ممثلو الكيانات المبلغة من وصفها بالتفصيل. ويتعلق أحد المخاوف الإضافية بشغل نفس الشخص لعدة وظائف (المالك، المدير، مسؤول الالتزام) وهذا قد تم ذكره في بعض الشركات الصغيرة.

المؤسسات المالية

428. أفادت المؤسسات المالية، وخاصة القطاع المصرفي وشركات الأوراق المالية والتأمين، عن وجود آليات رقابة تقليدية كافية، بما فيها وظائف المراجعة الداخلية المتوقعة منها. يحدد قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووظيفة الامتثال، وبالتالي تتم الرقابة عليها على هذا الأساس. يتحقق البنك المركزي العماني، من بين أمور أخرى، مما إذا كانت الإدارة العليا تراقب الإجراءات بشكل كافٍ، وما إذا كان يتم إبلاغ الموظفين

بالإجراءات المعمول بها، وما إذا كان يتم توفير التدريب. أكدت جميع الكيانات المبلغة أنها حصلت على الدورات التدريبية ذات الصلة وشاركت فيها.

429. بشكل عام، لم تلاحظ الجهات الرقابية أي مشاكل تتعلق بالضوابط الداخلية. ويتعلق الاستثناء الوحيد بحالة لم يعالج فيها أحد البنوك 3.165 تنبهاً بشأن معاملات غير عادية لـ 1.155 عميلاً وكان لديه 35 حالة معلقة عن اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب بانتظار التحقيق، كانت - للوهلة الأولى - لم يتم تحديدها كمشكلة في ضوابط المؤسسة الداخلية وتكشف عن وجود حالات تقاعس لم يتم اكتشافها. فرض البنك المركزي العماني عقوبة وحرص في تقارير التقدم التي يتم رفعها كل 3 أشهر على تصحيح المشكلة في الوقت المناسب.

5

الأعمال والمهن غير المالية المحددة

430. على الرغم من حداثة الرقابة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (لا سيما في مجال عمليات التفتيش الميداني)، يبدو أن قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة يتمتع بضوابط داخلية أساسية على الرغم من الصعوبة التي واجهها ممثلوه في وصف الأنظمة المعمول بها وآليات التدقيق الداخلي. وفي هذا الصدد، يستند فريق التقييم في استنتاجاته إلى الغياب النسبي للعقوبات التي تفرضها الجهات الرقابية كدليل على مستوى الآليات الأساسي (التي تم شملها ومراجعتها في عمليات التفتيش الميداني والمكتبي).

431. بشكل عام، في حين يبدو مستوى آليات الرقابة الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أساسياً في الأعمال والمهن غير المالية المحددة والمؤسسات المالية الأصغر حجماً، إلا أن هناك أدلة تثبت وجودها وغياب أي متطلبات قانونية أو تنظيمية تعيقها.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 4

تتمتع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية بمستوى فهم محدود لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومستوى فهم معقول لالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تم تقييم مستوى فهم الكيانات المبلغة للمخاطر بشكل خاص على ضوء تأثير هذه القيود على القطاعات التي تعتبر ذات مخاطر أعلى، تحديداً البنوك وتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات.

تنفذ مختلف القطاعات تدابير التخفيف ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نطاق واسع، وإن كان ذلك بشكل غير متساو. وتعتبر تدابير العناية الواجبة تجاه العميل وممارسات الإبلاغ كافية. وتتمتع المؤسسات المالية بأطر عمل أكثر تطوراً، في حين لا تزال أطر الأعمال والمهنة غير المالية المحددة في طور النمو. وقد تمت ملاحظة بعض المجالات التي تحتاج إلى التحسين، خاصة في تطبيق متطلبات العناية الواجبة المعززة والمستفيد الحقيقي والعقوبات المالية المستهدفة والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (بالنسبة للأعمال والمهنة غير المالية المحددة).

تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية ضوابط وإجراءات داخلية كافية، بما في ذلك على مستوى المجموعة حيثما كان ذلك مناسباً ولا توجد عوائق قانونية.

بشكل عام، تؤثر القيود التي تم تحديدها في مستوى فهم الكيانات المبلغة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن بعض الصعوبات في التعامل بشكل بناء مع تطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرئيسية، على الفعالية بشكل عام في تنفيذ التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة في مجال فهم جميع الكيانات المبلغة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حتى تتمكن من التخفيف منها بشكل فعال ومن تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هناك حاجة أيضاً إلى تحسينات كبيرة في مجال تنفيذ التزامات الإبلاغ من قبل قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.

تم تصنيف سلطنة عُمان على أنها تتمتع بمستوى متوسط من الفعالية في النتيجة المباشرة 4.

الفصل السادس - الرقابة

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الاستنتاجات الرئيسية

6

- (أ) تنظم سلطنة عُمان وتشرف على جميع الأنشطة التي تستوفي معايير مجموعة العمل المالي، وقد اعتمدت إطاراً رقابياً شاملاً.
- (ب) فرضت جميع الجهات الرقابية ضوابط قوية ومتسقة على دخول السوق تمنع المجرمين وشركاءهم من امتلاك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو إدارتها أو السيطرة عليها أو من أن يكونوا المستفيد الحقيقي منها. تماشياً مع المخاطر والسياق في سلطنة عمان، تكشف جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة بشكل فعال أي مخالفات لمتطلبات الترخيص، ومع ذلك لا تزال هناك مخاوف بشأن فعالية النظام في الكشف عن المخالفات في قطاع الصرافة.
- (ج) تتمتع جهات الرقابة بمستوى فهم غير متساوٍ لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يتمتع البنك المركزي العماني بفهم ناضج لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب كما تؤكد ممارساته الرقابية الراسخة. وتتمتع الهيئة العامة لسوق المال بفهم جيد للمخاطر، بما في ذلك المخاطر المتعلقة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. يُعتبر مستوى فهم المخاطر في جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة محدوداً وهي تعمل على تطوير ممارساتها الرقابية.
- (د) في سلطنة عُمان، تتمتع الجهات الرقابية بموارد جيدة للغاية وبمهارات بشرية ومادية كافية لممارسة الرقابة القائمة على المخاطر.
- (هـ) يجري البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال عمليات تفتيش ميداني ومكتبي متكررة تتبع نهجاً قائماً على المخاطر. لا تزال هناك مخاوف بشأن جودة عمليات التفتيش وعمليات التفتيش الخاصة بالمتابعة، فضلاً عن قدرة الجهة الرقابية على تعديل ممارساتها لتلائم مختلف الكيانات المبلّغة والسياقات.
- (و) في حين يُعتبر شكل ووتيرة الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة قائماً على المخاطر، لا تزال هناك مخاوف بشأن جودة عمليات التفتيش وعمليات التفتيش الخاصة بالمتابعة. وعلاوة على ذلك، لم تغطَّ عمليات التفتيش الميداني فترة المراجعة بأكملها، إذ بدأت عمليات التفتيش الميداني على قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات في عام 2021 وبدأت عمليات التفتيش الميداني على قطاعي المحامين والمحاسبين في عام 2022. وبالنسبة لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، لا تزال هناك مشاغل حول اتساق ممارسات الرقابة مع العمليات الرقابية.
- (ز) تلجأ الجهات الرقابية بشكل أساسي إلى الإجراءات التصحيحية وتبدو مترددة في فرض عقوبات مالية متناسبة. وفي حين تعتمد الجهات الرقابية على الضرر الذي يلحق بسمعة الكيان كعنصر مهم من عناصر الردع، فإن الهيئة العامة لسوق المال هي الوحيدة التي تنشر إجراءاتها التنفيذية، وبشكل عام،

- لا تعرف الكيانات المبلغة بالتدابير المفروضة على المخالفات التي ارتكبتها الكيانات الأخرى.
- (ح) تُعتبر تدابير الإنفاذ التي اتخذتها جميع الجهات الرقابية فعالة ومتناسبة وراذعة إلى حد محدود ويبدو أن هناك بعض التناقض في تطبيق العقوبات الحالية، مما قد يزيد من مخاطر فرض العقوبات غير المتسقة.
- (ط) أثرت إجراءات الجهات الرقابية بشكل معتدل على مستوى التزام المؤسسات المالية، وكان تأثيرها أقل على قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. يرتبط الأثر غير المتكافئ للإجراءات الرقابية بنضج أنظمة الرقابة المختلفة، ويشهد تحسناً إيجابياً في الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.
- (ي) تُعتبر جهود التوجيه والتوعية التي تبذلها مختلف الجهات الرقابية مكثفة وتعزز فهم التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدرجة معتدلة في المؤسسات المالية وبدرجة محدودة في قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة. ومع ذلك، لم تعزز الإجراءات الرقابية بشكل كبير فهمًا واضحًا لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع الكيانات المبلغة.

الإجراءات الموصى بها

- أ) ينبغي أن يعزز البنك المركزي العماني جهوده للكشف عن أنشطة الصرافة غير المرخصة.
- ب) ينبغي لمفتشي وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية أن يطوروا فهمهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاعهم.
- ج) ينبغي أن تثرى الهيئة العامة لسوق المال تقييمها للمخاطر القطاعية المتعلقة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية وأن تراقب تطور القطاع في السلطنة.
- د) ينبغي أن تعزز جميع الجهات الرقابية جودة عمليات التفتيش الميداني بما في ذلك من خلال الحرص على أن تكون شاملة ومفصلة - في الممارسة العملية.
- هـ) ينبغي أن تفرض سلطنة عمان مجموعة كاملة من العقوبات الرادعة والمتناسبة والفعالة المتاحة في إطارها القانوني وأن تضمن اعتماد نهج عادل ومتسق في فرض العقوبات من خلال سياسة إنفاذ واضحة وشفافة.
- و) ينبغي أن تستفيد وزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية من العقوبات المالية المتاحة لها لمعالجة حالات عدم الامتثال للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حيثما كان ذلك مناسباً لضمان الردع. وينبغي أن تفكر وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والهيئة العامة لسوق المال في زيادة استخدام العقوبات المالية عندما يكون ذلك مناسباً.
- ز) ينبغي أن يضمن البنك المركزي العماني نشر تدابير الإنفاذ وإتاحتها للجمهور.
- ح) ينبغي أن تكثف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية جهود التوجيه والتوعية بشأن تقييمات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والعقوبات المالية المستهدفة، والتزامات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة حيث لا تزال هناك حاجة إلى تحسينات في هذه المجالات.

432. إن النتيجة المباشرة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة 3. والتوصيات الخاصة بتقييم الفعالية في هذا القسم هي التوصيات 14 و15 و26-28 و34 و35 وعناصر من التوصيتين 1 و40.

النتيجة المباشرة 3 – (الرقابة)

433. تمنع سلطنة عُمان المجرمين وشركاءهم بشكل كافٍ من امتلاك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو إدارتها أو السيطرة عليها أو من أن يكونوا المستفيد الحقيقي منها. وتعرف الجهات الرقابية بشكل عام ما هي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، لكن يتباين مستوى الفهم بينها. وتجري الجهات الرقابية عمومًا عمليات رقابة قائمة على المخاطر، ولكن يجب أن تواصل تحسين ممارساتها. ولا تزال هناك مخاوف بشأن تطبيق نظام عقوبات فعال وراذع ومتناسب، إذ يبدو حاليًا أنه يعتمد في الغالب على الإجراءات التصحيحية.
434. عيّنت سلطنة عمان جهات رقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (راجع التوصيتين 26 و28). وتشمل الترتيبات الرقابية في السلطنة خمس سلطات: البنك المركزي العماني، والهيئة العامة لسوق المال، ووزارة الإسكان، ووزارة العدل والشؤون القانونية، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.
435. يتولى البنك المركزي العماني الرقابة على البنوك، ومقدمي خدمات الدفع، وشركات الصرافة (من الفئتين "أ" و"ب") وشركات التأجير التمويلي. تم تكليف الهيئة العامة لسوق المال بالرقابة على قطاعي الأوراق المالية والتأمين، بالإضافة إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية مؤخرًا. تتولى

وزارة الإسكان الرقابة على جميع الجهات الفاعلة العاملة في القطاع العقاري بما في ذلك الوكلاء/الوسطاء العقاريين ومطوري العقارات. وتشرف وزارة العدل والشؤون القانونية على الأنشطة ذات الصلة التي يمارسها المحامون، في حين تشرف وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمحاسبين (كما وضّح الفصل الأول سابقاً).

436. أعطى فريق التقييم الجوانب الإيجابية والسلبية للرقابة على القطاع المصرفي الوزن الأكبر؛ وخصص وزناً كبيراً للقطاع العقاري ومكاتب الصرافة (من الفئة "أ")، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة؛ ووزناً متوسطاً لمكاتب الصرافة (من الفئة "ب") وقطاع الأوراق المالية؛ ووزناً أقل للمحاسبين ومقدمي خدمات الدفع وشركات التأجير التمويلي والمحامين، وقطاع التأمين. يعتمد هذا الترجيح على الأهمية النسبية لكل قطاع والمخاطر التي تتعرض لها سلطنة عمان والسياق، (راجع الفصل الأول).

437. استند فريق التقييم في استنتاجاته إلى الإحصائيات والأمثلة على الإجراءات الرقابية التي قدمتها سلطنة عمان، والوثائق التوجيهية الصادرة عن الجهات الرقابية، والمناقشات التي تمت خلال الزيارة الميدانية مع الجهات الرقابية وبعض المؤسسات المالية وممثلي الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة ومقدم خدمات الأصول الافتراضية.

438. لم يتمكن فريق التقييم من الوصول إلى الوثائق ذات الصلة – التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 ونسخ من تقارير التفتيش الرقابي - في الوقت المناسب أو بطريقة كافية. تشير تقارير التفتيش التي حللها الفريق إلى أن عمليات التفتيش الميداني ليست شاملة مما أثار سلباً على تقييمه لقدرات الجهات على الإشراف أو مراقبة الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال.

الترخيص والتسجيل والضوابط التي تمنع المجرمين وشركاءهم من دخول السوق

439. يعتبر نظام الترخيص في سلطنة عمان فعالاً في منع المجرمين وشركائهم من امتلاك أو السيطرة على المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة أو مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو من أن يكونوا المستفيد الحقيقي فيها. تطبق جميع الجهات الرقابية إجراءات ترخيص قوية، وتجري فحوصات مكثفة للنزاهة والملاءمة على الأشخاص الذين يشغلون وظائف إدارية عليا، بما في ذلك التحقق من الخلفية الجنائية وغيرها من الخلفيات للتأكد من أن المجرمين وشركاءهم لا يملكون أو يحوزون على أو يسيطرون على حصص أو يشغلون وظيفة إدارية في المؤسسات المالية أو الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة أو مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. بشكل عام، تم إثبات فعالية النظام بشكل كامل من خلال الإحصائيات ودراسات الحالة، والتي تم شرحها بشكل جيد أثناء الزيارة الميدانية. ولا تزال هناك مخاوف بشأن فعالية النظام في الكشف عن مخالفة متطلبات الترخيص المتعلقة بقطاع الصرافة.

المؤسسات المالية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية

440. يطبق البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال ضوابط لمنع المجرمين وشركائهم من امتلاك أو التحكم بالمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية من خلال فرض تدابير ترخيص وتسجيل قوية وفحوصات الكفاءة والملاءمة المصممة خصيصاً لحماية السوق العمانية. تتماشى متطلبات وعمليات الترخيص مع تشارك الجهات الرقابية للممارسات الأساسية نفسها والتي تختلف في المسائل التشغيلية فقط. تتكون عملية الترخيص (للكيانات الخاضعة لرقابة البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال) من خطوات مختلفة تشمل: تقديم المستندات والاجتماع مع الجهة الرقابية وإجراء فحوصات ما بعد الترخيص بشكل دوري وتكون جزءاً من عمليات التفتيش الميداني بما يسمح للجهات الرقابية أن تتأكد من بيانات الترخيص، ومراقبة أي تغييرات لم يتم الإبلاغ عنها.

441. تم تحديد عمليات الترخيص الخاصة بالبنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال في أدلة (سياسة وإجراءات الترخيص / دليل إجراءات أقسام الترخيص في الهيئة العامة لسوق المال) وتطبيقها لإدارات الترخيص التي تتعاون بشكل وثيق مع بعضها البعض ومع إدارات مكافحة غسل الأموال الداخلية (التي تراجع الطلبات بما يتماشى مع متطلبات ومخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، والمركز الوطني للمعلومات المالية والنظراء الدوليين. تتضمن المعلومات التي تطلبها الجهات الرقابية معلومات حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل المعلومات

التنظيمية التي تغطي تفاصيل هياكل الرقابة الداخلية ومعلومات الكفاءة والملاءمة 45 وتفصيل عن المستفيدين الحقيقيين والمساهمين وأعضاء المجلس الإداري. تتمتع الإدارات ذات الصلة في البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال بالموارد الكافية وتجري تقييمات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مقدمي الطلبات.

442. أفاد البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال أنهما يتمتعان بعلاقات وتعاون جيدين للغاية مع المركز الوطني للمعلومات المالية وشرطة عمان السلطانية في مجال إجراءات الترخيص. وخلال الزيارة الميدانية، أكدت الجهات الرقابية أيضاً أنها تستخدم قواعد البيانات التجارية الدولية والمصادر المفتوحة عند اتخاذ قرارات الترخيص (الجدول 6.1).

الجدول 6.1. تواصل البنك المركزي العماني مع الجهات النظيرة أثناء إجراءات الترخيص

التعاون الدولي	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تبادل المعلومات مع البنوك المركزية	4	3	2	1	4	8
مجموعات العمل التابعة لمجلس التعاون الخليجي	-	1	2	3	2	2
اجتماعات مع الجهات التنظيمية	2	2	2	5	6	11

المصدر: البنك المركزي العماني

443. يُعد القطاع المصرفي في سلطنة عُمان مستقرًا حيث أفادت الجهات الرقابية عن انخفاض أعداد طلبات الترخيص المصرفي الجديدة ورفضها. على سبيل المثال، في الفترة الممتدة من 2018 إلى 2023 تقدمت 9 بنوك بطلبات للحصول على ترخيص مصرفي، رُفض 4 منها وسُحب واحد طوعًا. وتوضح دراسة حالة قدمها البنك المركزي العماني أيضًا عملية رفض لترخيص مصرفي تمت في عام 2023 بناءً على نتائج تم التوصل إليها وتطابقات مع قائمة العقوبات الدولية.

444. تعد التغييرات أكثر شيوعًا في قطاع شركات الصرافة، حيث رفض البنك المركزي العماني، في الفترة من 2018-2020، 19 طلب ترخيص لفتح مكتب صرافة (من أصل 41) بناءً على مجموعة واسعة من الأسباب، تشمل عدة حالات لم يستوفِ فيها مقدم الطلب متطلبات الترخيص، بما في ذلك مشاغل حول نزاهة المالكين أو المديرين.

445. لم يشهد قطاع الأوراق المالية سوى عددًا قليلًا من عمليات الدخول الجديدة أو الخروج من السوق. من عام 2018 إلى عام 2023، رفضت الهيئة العامة لسوق المال 3 طلبات (جميعها في عام 2023، وكلها بسبب عدم استكمال مستندات التسجيل أو عدم وجود مؤهلات لممارسة النشاط) وقامت بإلغاء ترخيصين. بالنسبة لقطاع التأمين، تم إلغاء 10 تراخيص (مثلًا بعد الفشل في تزويد الهيئة بميزانياتها السنوية المدققة والحسابات المصاحبة، وهو ما يشكل مخالفة لقانون وسطاء التأمين) ولم يتم رفض أي طلبات ترخيص.

⁴⁵ وهذا يشمل: التأكد من عدم صدور إدانة بحق جميع الأشخاص المعنيين على أن تدعم ذلك تصريحات من هيئات لا تشوبها شائبة، وإجراء عمليات بحث في السجلات والمصادر المفتوحة وفحص الاستخبارات، بالتنسيق مع السلطات الوطنية والأجنبية. يقوم البنك المركزي العماني أيضًا بمراجعة وثائق تحديد هوية الأشخاص ذوي الصلة، ويجري فحوصات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قواعد البيانات الوطنية والدولية التي تشمل قوائم العقوبات الصادرة عن سلطنة عمان والأمم المتحدة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ووضع الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم مناصبهم، وتقرير المركز الوطني للمعلومات المالية (أي اشتباهه، معلومات سلبية، دعاوى قضائية) وشرطة عمان السلطانية (الاستخبارات). يتم إجراء فحوصات معززة وفقًا لإجراءات الترخيص الداخلية للبنك المركزي العماني كلما تم تحديد أي عوامل مخاطر ذات صلة. إن وجود مساهمين أو مستفيدين حقيقيين من دول مرتفعة المخاطر، أو أي مخاوف محتملة أخرى حول الملكية وما إلى ذلك، ينعكس أيضًا في ملفات تعريف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى الكيان التي يحتفظ بها البنك المركزي العماني، وبالتالي يتم أخذها في الاعتبار في عمليات الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القائمة على المخاطر التي يجربها البنك المركزي العماني.

446. منذ عام 2018، أحال البنك المركزي العماني خمس شركات صغيرة غير مرخصة في قطاع التحويلات إلى جهات إنفاذ القانون، في حين أحالت الهيئة العامة لسوق المال حالة واحدة من الأعمال غير المرخصة ترتبط بوسيط تأمين على الحياة. تعتمد جهود البنك المركزي العماني لتحديد الشركات غير المرخصة على مجموعة متنوعة من الآليات المعمول بها، وهي الإبلاغ عن النشاط غير المرخص من خلال عنوان بريد إلكتروني مخصص، والتواصل مع الهيئة العامة لسوق المال وشرطة عمان السلطانية (خلال اجتماعاتهما ربع السنوية العادية) والادعاء العام (عبر البريد الإلكتروني)، والمراقبة الروتينية للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام بشكل عام بما قد يساعد في تحديد الإعلانات التي تشير إلى أنشطة غير مرخصة. في حين يعتبر فريق التقييم أن هذه الجهود تتماشى مع الممارسات الرقابية العادية والقوية، يثير تحديد 5 مكاتب صرافة غير مرخصة منذ عام 2018 فقط بعض المخاوف بشأن فعالية النظام، لا سيما نظراً للعدد الكبير من الوافدين في الدولة واستخدامهم التقليدي للصرافة. تم تفصيل المخاوف بشأن نقص الفهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الحوالة في النتيجة المباشرة 1.

الأعمال والمهنة غير المالية المحددة

447. تطبق جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة إجراءات ترخيص جيدة لمنع المجرمين وشركائهم من أن يمتلكوا المؤسسات الخاضعة لرقابتها أو أن يكونوا المستفيدين الحقيقيين فيها أو أن يسيطروا عليها أو أن تكون لهم وظائف إدارية فيها. تتمتع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية بإجراءات كافية تشمل اختبارات الكفاءة والملاءمة والضوابط الخاصة بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لم تبلغ جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة عن أي عجز أو نقص في الموارد.

448. تشمل تدابير الترخيص المحددة المشتركة بين جميع جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة (والتي تم وصفها في الأدلة الرسمية) أول عملية تقديم للوثائق التي يجب أن تستوفي المتطلبات المهنية (للمهنة المختلفة)، والتحقق من الكفاءة والملاءمة للأشخاص المعنيين والأطراف الثالثة، والتواصل مع الجهات المختصة النظيرة (شرطة عمان السلطانية، والمركز الوطني للمعلومات المالية) بالإضافة إلى التحقق من قوائم العقوبات الدولية والمحلية ذات الصلة، بما في ذلك قواعد بيانات الأمم المتحدة وقواعد البيانات التجارية. تتم أيضاً مراقبة التغييرات أثناء إجراءات ما بعد الترخيص مثل عمليات التفتيش وأثناء مراجعة التقارير السنوية. خلال الزيارة الميدانية، كشفت المناقشات كيف تمكنت الجهات الرقابية من التكيف مع التحديات القطاعية ووجدت طرقاً مفيدة للوصول إلى الجهات الخاضعة لرقابتها، مثل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ولجأت إلى محطات الراديو والصحف لنشر إشعارات حول متطلبات الترخيص/التسجيل.

449. خلال الفترة قيد المراجعة، أظهر قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ديناميكية سوقية أكبر من تلك التي تظهر في القطاع المالي (راجع الجدولين 6.2 و6.3). وتُعزى أغلبية حالات الرفض إلى عدم اكتمال المعلومات في طلب التقديم، أو إلى عدم تقديم شهادة تدريب في حالة وزارة الإسكان.

الجدول 6.2 طلبات الترخيص المستلمة/المرفوضة من قبل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من 2018 إلى 2022

العام	2018	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الطلبات المُستلمة	271	160	80	143	145	50
عدد طلبات الترخيص المرفوضة*	3	10	0	0	5	15
عدد التراخيص الصادرة	268	150	80	143	140	35

ملاحظة: * المعلومات غير كاملة
المصدر: سلطنة عمان

الجدول 6.3. طلبات الترخيص الواردة/ المرفوضة من قبل القطاع العقاري 2019-2023

العام	2019	2020	2021	2022	2023
عدد الطلبات المُستلمة	53	44	260	117	50
عدد طلبات الترخيص المرفوضة*	3	2	5	7	6
عدد التراخيص الصادرة	50	42	255	110	44

المصدر: وزارة الإسكان

6

450. يتم التخفيف من مخاطر النشاط غير المرخص بشكل جيد بفضل نظام الموافقة متعدد الطبقات المعمول به. على سبيل المثال، يتطلب بدأ الأعمال في تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في سلطنة عُمان الحصول على موافقة البلدية لاستخدام العقار لهذا الغرض، وتتحقق البلدية في هذا السياق مما إذا كانت هذه الشركة مسجلة ولها رخصة صالحة (من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار) لممارسة هذا النشاط ذي الصلة. أبلغت سلطنة عمان عن ارتفاع مستوى عمل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بسبب عملهم عبر الإنترنت مما قد يفرض تحديات في مجال الرقابة. وعلى هذا الأساس - وباللجوء إلى عمليات التحقق من وسائل التواصل الاجتماعي على سبيل المثال - حددت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حالة واحدة من الأعمال غير المرخصة طوال فترة التقييم. وبالمثل، حددت كل من وزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية أيضًا حالة واحدة من الأعمال غير المرخصة طوال فترة التقييم. يجب تسجيل جميع المعاملات العقارية في سلطنة عمان لدى وزارة الإسكان من قبل وسطاء مرخصين. تعد مخاطر ممارسة أنشطة غير مرخصة في الأعمال والمهن غير المالية المحددة كبيرة بسبب لا سيما في قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات، وليس في قطاع المحاسبين، حيث يركز التسجيل على الفرد ويصعب تجنبه 46. تمكنت جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة من اكتشاف مخالفات متطلبات الترخيص بشكل فعال.

فهم الجهات الرقابية وتحديدها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

451. تتمتع الجهات الرقابية بمستويات فهم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتماشى مع سياقها وتراوح بين مستوى فهم ناضج في البنك المركزي العماني ومستوى فهم جيد للهيئة العامة لسوق المال، ومستوى فهم محدود لكن لا يزال يتطور لجهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة. أثناء الزيارة الميدانية، أشار فريق التقييم إلى أن الجهات الرقابية (والبنك المركزي العماني بدرجة أقل) غالبًا ما تشير إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأساسية كما تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 الذي يوجه حاليًا إلى حد كبير إجراءاتها وتنفيذها لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

452. شاركت جميع الجهات الرقابية في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 وأكملت تقييمات المخاطر الخاصة بها (تقييمات المخاطر القطاعية 47). وتضمنت المشاركة في التقييم الوطني للمخاطر جمع المعلومات من القطاعات الخاضعة للرقابة وتحليلها إلى جانب النتائج الرقابية والمناقشات مع الجهات النظرية. أجرى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال تقييمات للمخاطر منذ عام 2016 و2019 على التوالي. أجرت وزارة التجارة والصناعة والتجارة وترويج الاستثمار أول تقييم للمخاطر في عام 2019، تم تحسينه أكثر في عامي 2021-2022. أجرت

⁴⁶ يتعين على المحاسبين الأفراد أن يسجلوا في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ليصبحوا محاسبين وإلا فلا يمكنهم العمل.

⁴⁷ للحصول على تفاصيل إضافية حول عملية التقييم الوطني للمخاطر، يمكن مراجعة النتيجة المباشرة 1.

وزارة الإسكان أول تقييم للمخاطر في عام 2021. وأجرت وزارة العدل والشؤون القانونية تقييماً بسيطاً للمخاطر في عام 2021 ركز بشكل أساسي على تحديد الجهات الخاضعة للرقابة، وتم تحسينه أكثر في عامي 2022-2023.

جهات الرقابة على القطاع المالي

453. في عام 2023، اعتمد البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال أداةً لأتمتة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديدها بشكل شامل على مستوى الكيان والقطاع. تسمح هذه الأداة بتصنيف المخاطر بشكل آلي - بناءً على بيانات التفتيش وكذلك البيانات المجمعة من الاستبيانات المرسلّة إلى القطاع الخاص - وتساهم في رسم صورة واضحة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الرئيسية.

454. قبل اعتماد هذه الأداة، كانت جهات الرقابة على المؤسسات المالية تجمع البيانات وتديرها من خلال مصفوفة يدوية.

455. ساعدت الأداة المعتمدة حديثاً البنك المركزي العماني في جمع البيانات باتساق أكثر (250 نقطة بيانات)، مما حسن تقييم المخاطر والقدرة على تحديد الأنماط. وفي الفترة من 2016 إلى 2021، تم جمع البيانات المتعلقة بالمخاطر المتأصلة مرتين سنوياً ومراجعتها مرة في السنة. في الوقت الحالي، يقوم تقييم المخاطر الذي يجريه البنك المركزي العماني بتقييم كل كيان (والقطاعات ككل) ويعطي تصنيفات للكيانات حول فهم المخاطر والضوابط والإجراءات. توفر هذه الأداة أيضاً تقييماً للتأثير وتتضمن عناصر التقييم الوطني للمخاطر وتقييمات المخاطر القطاعية. يتم تحديد التصنيف النهائي بناءً على عوامل مختلفة ويتم إبلاغ الجهات الرقابية لتحديد الكيانات التي سيتم اختيارها للرقابة ولتحديد تقويم التفتيش.

456. بناءً على المعلومات التي تم جمعها حديثاً، نشر البنك المركزي العماني أحدث تقييم للمخاطر القطاعية في عام 2023 (سيتم تحديثه سنوياً). يتم أيضاً تحديث تصنيفات مخاطر الكيانات الخاضعة لرقابة البنك المركزي العماني عند حدوث تغييرات كبيرة أو عند وقوع أحداث جوهريّة. تشمل الأحداث المحفزة الإضافية التطابق مع قوائم العقوبات، والمعلومات التي توفرها السلطات الأخرى، والمبلغين عن المخالفات، والأخبار الإعلامية السلبية، بالإضافة إلى نتائج عمليات التفتيش الميداني وهي العامل الأهم (الجدول 6.4).

الجدول 6.4 مصفوفة مخاطر البنك المركزي العماني لعام 2023

القطاع	إجمالي عدد الكيانات الخاضعة للرقابة	ذات مخاطر مرتفعة	ذات مخاطر متوسطة إلى مرتفعة	ذات مخاطر متوسطة إلى منخفضة	ذات مخاطر منخفضة
البنوك	18	2	2	6	8
شركات التأجير التمويلي	5	--	2	2	1
مكاتب الصرافة (من الفئة "أ")	15	1	2	5	7
مكاتب الصرافة (من الفئة "ب")	28	2	4	8	14
مقدمو خدمات الدفع	2	--	--	1	1

المصدر: البنك المركزي العماني

457. في حين اعتمدت الهيئة العامة لسوق المال نفس الأداة الفنية الموضحة أعلاه، وإن كان ذلك بشكل أبسط بما يتماشى مع كون القطاعات الخاضعة لرقابتها أقل تعقيداً وطرحها مخاطر أقل بشكل عام، لا يزال فهمها للمخاطر أقل مقارنة بمستوى فهم البنك المركزي العماني. لا يزال مستوى فهم الهيئة العامة لسوق المال لمخاطر الأصول الافتراضية طور النمو (الجدول 6.5).

الجدول 6.5 مصفوفة مخاطر الهيئة العامة لسوق المال 2023

القطاع	إجمالي عدد الكيانات الخاضعة للرقابة	مرتفعة المخاطر	متوسطة المخاطر	منخفضة المخاطر
شركات الأوراق المالية	27 ¹	3	5	19
شركات التأمين	13 ²	3	4	6
وسطاء التأمين	16 ³	2	4	10

ملاحظة:

1. هناك 5 شركات إضافية مرخصة ولكنها ليست نشطة بعد.
 2. إجمالي عدد مزاوли أنشطة التأمين على الحياة
 3. إجمالي عدد مزاوли أنشطة التأمين على الحياة
- المصدر: الهيئة العامة لسوق المال

6

458. من الواضح أن مستوى فهم المخاطر في جهات الرقابة على المؤسسات المالية يتحسن بشكل ملحوظ، كما تمت استثمارات مادية وبشرية كبيرة في هذا المجال.

459. يتمتع البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال بآليات تعاون تسمح بتبادل المعلومات، على سبيل المثال في مجال تنفيذ ومخرجات أداة تقييم المخاطر الخاصة بهما والرقابة على المؤسسات التي تحصل على ترخيص مصرفي من البنك المركزي العماني وترخيص من الهيئة لممارسة أنشطة الأوراق المالية. واستناداً إلى البيانات التي تم تحليلها والمقابلات مع مختلف الجهات، يرى فريق التقييم أن البنك المركزي العماني يتمتع بمستوى فهم ناضج في حين تتمتع الهيئة العامة لسوق المال بمستوى فهم جيد لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

460. في حين تتعامل جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة حالياً مع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لم تبدأ هذه الجهود إلا في عامي 2021 و2022. وقد أعطى فريق التقييم بعض الوزن لعمليات التعامل الوثيق الحديثة مع المخاطر حيث سلبت تقرير التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 الضوء على أن المخاطر الناجمة عن قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة مرتفعة وأن إجراءات العناية الواجبة تجاه العميل غير كافية على الإطلاق (تم تصنيفها على أنها "مزرية" في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018).

461. ساهمت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان ووزارة العدل والشؤون القانونية في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 وأجرت تقييماتها للمخاطر القطاعية. في تقييماتها، تأخذ جميع الجهات الرقابية في الاعتبار المخاطر الهيكلية، ومخاطر العميل، والمخاطر الجغرافية، والمخاطر المتعلقة بالمنتج وقنوات التسليم، وتجري استبيانات وتنتظر في نتائج العمل والتواصل مع القطاع، بالإضافة إلى الاستنتاجات من الإجراءات الرقابية (عمليات التفتيش وما إلى ذلك)، والتقارير الدولية وتقارير المعاملات المشبوهة. ويرد في الجدول 6.6 أدناه ملخص لمصفوفة المخاطر القطاعية للأعمال والمهن غير المالية المحددة.

الجدول 6.6 نظرة عامة على مخاطر الأعمال والمهن غير المالية المحددة

نوع/فئة المخاطر	مخاطر مرتفعة	مخاطر متوسطة	مخاطر منخفضة
تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	68	154	559
القطاع العقاري	66	140	441
المحاسبون	10	21	84
المحامون	8	26	39

المصدر: جدول لفريق التقييم

462. لتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أفضل، يمكن أن تنظر الجهات الرقابية أيضاً في المعلومات التي توفرها جهات إنفاذ القانون والنظراء الأجانب على الرغم من أن هذه الممارسة متخصصة في أغلب الحالات.
463. يُعتبر مستوى فهم جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب محدوداً، ولكنه لا يزال يتطور حيث عانت جميعها من صعوبة كبيرة في التعامل مع هذا الموضوع. تتمتع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بوعي أكبر نسبياً بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقارنة بوزارة الإسكان أو وزارة العدل والشؤون القانونية، ولكن تقابل ذلك مخاطر مرتفعة في القطاعات الخاضعة لرقابتها (مثل تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة)، وحتى يكون الفهم فعالاً، هذا يتطلب تحسينات أساسية.
464. بدأت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتأصلة المتعلقة بقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في عام 2019 حيث اضطرت أولاً إلى تحديد الجهات الخاضعة للرقابة، ولم يتم تقييم المخاطر المتبقية حتى عام 2022 مما أدى إلى مستوى فهم حديث للغاية لأحد أهم القطاعات في الدولة. وبالمثل، لم يتم إجراء أي تقييم للمخاطر المتبقية لقطاع المحاسبين إلا في عام 2021. ومع ذلك، وكمثال إيجابي على تنفيذ النهج القائم على المخاطر، بين عامي 2019 و2020، أجرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مراجعة موضوعية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة باستخدام النقد في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ونتيجة لذلك، تم فرض استخدام خيارات الدفع الرقمي في جميع عمليات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالإضافة إلى فرض حد إلزامي على المدفوعات النقدية (التي تتجاوز 5 آلاف ريال عماني / 12 ألف دولار أمريكي).
465. وشهد القطاع العقاري نمطاً مماثلاً، حيث تم إعداد أول تقييم للمخاطر في عام 2021، على الرغم من أنه كان مبسّطاً بشكل مفرط ويقتصر على المخاطر المتأصلة (لم تتم معالجة المخاطر المتبقية إلا في عام 2022). أظهرت المقابلات مع وزارة الإسكان وجود نقص، يرتبط على سبيل المثال بالافتقار للقدرة على الاعتراف والنظر في الروابط مع مدفوعات الطرف الثالث، والمستفيد الحقيقي، فضلاً عن المعاملات المرتبطة بالمناطق الاقتصادية الحرة والخاصة.
466. عملت وزارة العدل والشؤون القانونية على نموذجها الأول لتقييم المخاطر للقطاع القانوني في عام 2021 ركز في الأساس على تحديد الجهات الخاضعة للرقابة. مثل أقرائها، لم تأخذ وزارة العدل والشؤون القانونية في الاعتبار المخاطر المتأصلة حتى عام 2023 وتقر بأنها لا تزال تعمل على تعزيز مستوى الفهم المفصل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقطاعاتها. في الغالب، لم يكن تقييم المخاطر متعمقاً، مما أظهر أن وزارة العدل والشؤون القانونية تتمتع بمستوى فهم غير كافٍ للمخاطر المرتبطة بتأسيس الشركات والعقارات (ودور المحامين في المعاملات أو عمليات الشراء)، وهو ما يثير القلق بشكل خاص من حيث الرقابة على المحامين.
467. بشكل عام، أجرت جهات الرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة عمليات تقييم كافية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب - وإن كانت حديثة للجميع باستثناء البنك المركزي العماني - تسمح بتقييم وتصنيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات الخاضعة لرقابتها. مع ذلك، على الرغم من تقييمات المخاطر القطاعية وغيرها من الإجراءات الرقابية القطاعية المذكورة أعلاه، لم تتمكن جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة من العمل بشكل بناء على سيناريوهات المخاطر المحددة أو مدى الاستعداد الرقابي (القدرة على التعامل مع التهديدات والإجراءات المؤقتة)، مما يؤكد استنتاج فريق التقييم بأن فهم المخاطر محدود ولا يزال يتطور.
468. خلص فريق التقييم إلى أن قدرة جهات الرقابة على المؤسسات المالية (إلى حد أقل) والأعمال والمهن غير المالية المحددة (إلى حد أكبر) على المشاركة ومقارنة السياق الحالي مع التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 ومع إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام، غير بناءة. وقد تمثل ذلك، على سبيل المثال، بقدرة الجهات الرقابية المحدودة على الرد على الأسئلة المتعلقة بالحوالة والمناطق الاقتصادية الحرة والخاصة. تشمل المخاوف الأخرى ما يلي:

- تفهم جميع الجهات الرقابية مخاطر تمويل الإرهاب أقل مما تفهم مخاطر غسل الأموال - على الرغم من التركيز عليها في حملة "أربعاء مكافحة غسل الأموال" واجتماعات الالتزام التي عقدتها جميع الجهات الرقابية. وترتبط هذه المخاطر في الغالب باستخدام النقد والتحركات عبر الحدود مع اليمن. أثناء الزيارة

الميدانية، اقتصر الاهتمام المخصص للتطبيقات الأخرى أو الأنماط المتطورة على نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 ولم يكن معمقاً. تتفق جهات الرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في تفسيرها لتمويل الإرهاب، حيث قالت إنه لم يتم تحديد سلطنة عمان كبلد مصدر لتمويل الإرهاب، واعترفت بأن أي نشاط موجود قد يكون مرتبطاً بحالات العبور أو بالسياق الإقليمي بشكل عام.

- لا يمكن اعتبار فهم السلطات الرقابية للمخاطر المتعلقة بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية مدعوماً بأدلة كافية. في المقابلات مع الهيئة العامة لسوق المال، أقرت هذه الأخيرة بأن فهمها لمخاطر الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية يتطور وضرورة بذل جهود إضافية في هذا الصدد.
- باستثناء البنك المركزي العماني، أثبتت جميع السلطات الرقابية عن تمتعها بمستوى فهم محدود لقضايا المستفيد الحقيقي، خاصة في المنظمات غير الربحية والهياكل المعقدة والأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية. وفي حين يرتبط ذلك بشكل وثيق بالهياكل الوطنية وواقع أن هذه الجوانب ليست سائدة في سياق الدولة (راجع النتيجة المباشرة 5)، فهو يشير أيضاً إلى أن الجهات الرقابية غير مجيزة للتعامل مع التهديدات الناشئة أو الأقل شيوعاً.

الرقابة القائمة على المخاطر على الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

469. اعتمدت الجهات الرقابية ممارسات رقابية محددة وأدلة للتفتيش تستند إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023. بشكل عام، تنفذ الجهات الرقابية الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل شامل وبما يتماشى مع الخطط الرقابية المعتمدة مسبقاً. هناك مخاوف حول عدم القدرة على تعديل الإجراءات والتعامل مع السياق المحلي وهو سمة أساسية للنهج الفعال القائم على المخاطر في الرقابة. كما حدد التقييم أوجه قصور في جودة عمليات التفتيش وعمليات التفتيش الخاصة بالمتابعة (تتركز بشكل خاص في القطاع المصرفي وقطاع العقارات وقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة).
470. تتمتع الجهات الرقابية في سلطنة عمان بموارد جيدة للغاية وبالمهارات البشرية والمادية الكافية لتنفيذ إجراءات الرقابة المطلوبة وفقاً للنهج القائم على المخاطر. تجري جميع الجهات الرقابية أنشطة رقابية ميدانية ومكتبية تستند إلى ملفات تعريف المخاطر الخاصة بقطاعاتها وخطة الرقابة الدورية. تجدر الإشارة إلى استخدام البنك المركزي العماني لملفات تعريف المخاطر الأولية لتحديد نطاق عمليات التفتيش فهذا يشكل أداة إيجابية في الرقابة القائمة على المخاطر.
471. تتبادل الجهات الرقابية في سلطنة عمان أفضل الممارسات، وتسترشد الزيارات الميدانية (عمليات التفتيش) بأدلة التفتيش (المكيفة لتناسب جميع الجهات الرقابية) التي توفر بيئة هيكلية لعمليات التفتيش ومراقبة الالتزام. تتماشى الأنشطة الرقابية مع التقييم الوطني للمخاطر من حيث الوثيرة والشكل (وتتشارك بعض السلطات الرقابية نماذج التفتيش).
472. بشكل عام، حدد فريق التقييم بعض مجالات الاهتمام في تطبيق النهج القائم على المخاطر. على سبيل المثال، على الرغم من الجهود المبذولة (لا سيما الإرشادات واجتماعات الالتزام وورش العمل الأخرى التي توفرها السلطات المختصة) في مجال العقوبات المالية المستهدفة، لا يتم تضمين هذه الالتزامات بشكل شامل في خطط التفتيش الذي تجريه جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة (كما يتضح من عينات تقارير التفتيش التي تمت مراجعتها أثناء الزيارة الميدانية).
473. وعلى الرغم من الأرقام المبلغ عنها (راجع الجدول 6.7)، أشارت المقابلات في الزيارة الميدانية أيضاً إلى غياب الاتساق بين الموارد والمخاطر، ووجود تقارير عن ارتفاع أعداد الموظفين المعيّنين في كيانات منخفضة المخاطر. ووفقاً للإحصاءات المقدمة، تقوم جميع جهات الرقابة على الأعمال

والمهن غير المالية المحددة بإجراء عمليات تفتيش سنوية كاملة النطاق لجميع الكيانات المصنفة على أنها مرتفعة المخاطر، ولكن تُعتبر هذه الزيارات خفيفة وتفتقر إلى تحليل متعمق. على سبيل المثال، تم إجراء 93 عملية تفتيش كاملة النطاق لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في عام 2023 (مقابل 33 في عام 2022) مما يعني متوسط 1 إلى 2 عملية تفتيش في الأسبوع.

الجدول 6.7 تصنيف المؤسسات والرقابة المرجعية - البنك المركزي العماني

المؤسسات المالية	تصنيف المخاطر	تشكيلة الفريق	المدة
البنوك	مرتفعة	5 موظفين	4 أسابيع
	متوسطة إلى مرتفعة	3 موظفين	أسبوعان إلى 3 أسابيع
شركات الصرافة	مرتفعة	3 موظفين	أسبوع واحد
	متوسطة إلى مرتفعة	موظفان اثنان	3 أيام
شركات التأجير التمويلي	مرتفعة	3 موظفين	3 أسابيع
	متوسطة إلى مرتفعة	موظفان اثنان	أسبوعان
مقدمو خدمات الدفع	مرتفعة مقارنةً بالنطاق الكامل	موظفان اثنان	أسبوع واحد
	منخفضة مقارنةً بالنطاق الكامل	موظف واحد	3 أيام

المصدر: البنك المركزي العماني

474. بشكل عام، طرحت التقارير الرقابية التي حللها فريق التقييم تساؤلات حول مدى شمولية عمليات التفتيش الميداني، ولم يتضح إلى أي مدى تسمح عمليات التفتيش (الخاصة بالمتابعة) للجهات الرقابية بالإشراف على أو مراقبة الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل فعال. وبتجلى ذلك في التوصيات الخاصة بالإجراءات التي تمت مراجعتها والتي لم تقدم أي توجيهات أو تغذية راجعة حول قضايا محددة تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفرضت جداول زمنية غير واقعية أحياناً للتنفيذ (على سبيل المثال، إكمال التدريب "على الفور" ولكن أيضاً مطالبة الكيانات منخفضة المخاطر بتطبيق مستويات أعلى من الالتزام مقارنة بما هو متوقع لمستوى مخاطرها؛ واستغراق الزيارات الميدانية فترات زمنية غير مبررة والجداول الزمنية الخاصة بتنفيذ الإجراءات التصحيحية). تضمنت بعض تقارير الزيارات الميدانية توصيات بشأن إجراءات ليس لها أساس قانوني في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (على سبيل المثال، أن تطلب المنشأة التدريب من مقدمي خدمات خارجيين). وعلاوة على ذلك، فقد أظهرت تقارير التفتيش أن المفتشين أجروا تحليلاً شاملاً في العديد من المواضيع، لكنهم لم يكتبوا في التقرير إلا النتيجة، مثل "مستوفى" أو "غير مستوفى". وبشكل عام، تشير تقارير التفتيش التي تم تحليلها إلى أن الإجراءات الرقابية قد لا تكون شاملة بشكل كافٍ وقد تستند إلى حد ما إلى الإجراءات.

جهات الرقابة على القطاع المالي

475. خصص البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال أقساماً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ الفترة 2020-2021. يتم اختيار المؤسسات المالية للرقابة على أساس تصنيفات مخاطرها - التي تستند في الغالب إلى النظام الآلي الخاص بجمع بيانات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتصنيف المخاطر وتحليل البيانات - ولكن أيضاً الأحداث الكبرى (راجع المربع 6.1) والمخاطر على مستوى الدولة. يتم عادةً اختيار الكيانات مرتفعة المخاطر لعمليات التفتيش الميداني كامل النطاق، في حين يتم اختيار الكيانات متوسطة المخاطر للاجتماعات

المواضيعية/المستهدفة والمخصصة. يتم اختيار الكيانات منخفضة المخاطر لاجتماعات المخاطر والالتزام. بفضل الموارد الجيدة المتوفرة للرقابة في سلطنة عمان، يمكن أن تكون فترة الانتظار بين عملية التفتيش والأخرى قصيرة (سنوية للكيانات مرتفعة المخاطر) (الجدول 6.8).

الجدول 6.8 الرقابة التي يجريها البنك المركزي العماني حسب نوع الإجراء: البنوك

2023	2022	2021	2020	2019	2018	التفتيش الميداني
6	4	3	13	16	13	تفتيش ميداني كامل النطاق على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
7	6 ⁹	10 ⁸	تمت تغطيتها كجزء من عمليات التفتيش واسعة النطاق (7)	تمت تغطيتها كجزء من عمليات التفتيش واسعة النطاق (6)		عمليات التفتيش/المراجعات المواضيعية
5	6	5	0	1		عمليات التفتيش المتخصصة
4	4	6	2	0		اجتماعات المخاطر والالتزام

ملاحظات:

1. تقييم مخاطر العملاء، وتقييم مخاطر الأعمال، ومراجعة معلومات العناية الواجبة تجاه العميل
2. الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، تقييم مخاطر العملاء، مراقبة المعاملات ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية
3. تقييم مخاطر الأعمال، العقوبات المالية المستهدفة، مراقبة المعاملات، تقارير المعاملات المشبوهة، العناية الواجبة المعززة (بما في ذلك الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم)، الأصول الافتراضية
4. التحويلات البرقية والتحويلات المالية إلى الدول مرتفعة المخاطر، وتمويل التجارة وغسل الأموال القائم على التجارة، والأصول الافتراضية، والعقوبات، وشركات تحويل الأموال وشركات الصرافة

المصدر: البنك المركزي العماني

476. دائماً ما تستند إجراءات الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال إلى البيانات التي تم تجميعها من الكيانات بشكل مستمر (من خلال التقارير السنوية الواردة أو الاستبيانات المخصصة). تُستخدم هذه البيانات في تقييمات المخاطر التي تجريها السلطات الرقابية وكجزء من المراقبة المكتبية. بالإضافة إلى ذلك، يجمع البنك المركزي العماني السياسات والإجراءات السنوية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين تقوم الهيئة العامة لسوق المال بجمع التقارير الاحترازية، بما في ذلك تقارير الالتزام، والتي تتضمن عناصر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كل ثلاثة إلى ستة أشهر بالنسبة لكيانات قطاع الأوراق المالية والتأمين على التوالي.

المربع 6.1. البنك المركزي العماني: حدث محفز أدى إلى تغيير ملف تعريف المخاطر الخاص بالبنك

في عام 2022، تلقت إدارة مكافحة غسل الأموال معلومات من كل من فريق الدفع (الفريق الداخلي في البنك المركزي العماني) والادعاء العام حول عمليات سحب نقدي متكررة من أجهزة الصراف الآلي المحلية التابعة للبنوك العمانية

من خلال بطاقات صادرة عن بنك يعمل خارج السلطنة. تم ترتيب اجتماع على الفور بين البنك المركزي العماني والادعاء العام. وبعد الاجتماع، راجع البنك المركزي العماني ملف مخاطر البنك وخفض تصنيفه المخصص لمراقبة المعاملات. كما اتخذ البنك المركزي العماني إجراءات متابعة فأصدر تعميمًا تفصيليًا للقطاع حول عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي لإبلاغ جميع البنوك بالمخاطر والتطبيقات المرتبطة بإساءة استخدام أجهزة الصراف الآلي وتعزيز الالتزام بمتطلبات العناية الواجبة المعززة ومراقبة المعاملات ورفع تقارير المعاملات المشبوهة وحد السحب النقدي بـ500 ريال عماني (1300 دولار أمريكي) لكل معاملة. علاوة على ذلك، طُلب إلى جميع البنوك تقييم مخاطر السحب النقدي من خلال البطاقات الصادرة عن البنوك العاملة خارج السلطنة وتزويد البنك المركزي العماني بتقييم المخاطر الكامل خلال شهر واحد. ونتيجة لمتطلبات البنك المركزي العماني، زاد عدد تقارير المعاملات المشبوهة التي رفعتها البنوك. أحال البنك المركزي العماني تقارير المعاملات المشبوهة إلى المركز الوطني للمعلومات المالية في هذه الحالة وتمت جدولة عملية تفتيش لمتابعة المؤسسة المالية التي شهدت هذا الحدث في عام 2023.

المصدر: البنك المركزي العماني

477. فصل كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال عمليتهما الرقابية وأدوات تحديد النطاق، بالإضافة إلى مصادر المعلومات لبدء التفتيش المواضيعي. إن استخدام البنك المركزي العماني للملفات تعريف المخاطر الأولية لتحديد نطاق عمليات التفتيش أمر جدير بالملاحظة ويعتبر أداة إيجابية في الرقابة القائمة على المخاطر. وفي الماضي القريب، أجرى البنك المركزي العماني أيضًا عمليات تفتيش مواضيعية تغطي الموضوعات ذات الصلة مثل الأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم مناصبهم، والتحويلات البرقية، والعقوبات المالية المستهدفة. وفي عام 2023، تم توسيع هذه القائمة لتشمل المستثمرين الأجانب وغير المقيمين بالإضافة إلى التحويلات البرقية إلى الدول التي تكون فيها مخاطر تمويل الإرهاب مرتفعة.
478. بالنسبة إلى البنك المركزي العماني، تتعلق المشاغل بتغطية المناطق الاقتصادية الحرة والخاصة - - وفهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب - وما إذا كانت الكيانات المبلغة تعمل هناك بموجب إطار رقابي محدد (مكاتب تمثيل أو غيرها).
479. يرى فريق التقييم أن كلا من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال يتمتعان بعمليات كافية للتفتيش وما بعد التفتيش، ولكن أظهر البنك المركزي العماني عن تمتعه بقدرة أكبر على التعامل مع الإجراءات.
480. تُعتبر الإجراءات الرقابية التي تتخذها الهيئة العامة لسوق المال في قطاع التأمين، على سبيل المثال، قوية من حيث تغطيتها ونظرًا إلى المخاطر المنخفضة في القطاع التي يؤكدتها حظر الهيئة للنقد بعد تحليلها الموضوعي لهذه المسألة (راجع المربع 6.2).

المربع 6.2. تحليل موضوعي أجرته الهيئة العامة لسوق المال

بعد تحديد النقد باعتباره أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه سلطنة عمان في التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018، أدرجت الهيئة العامة لسوق المال طلبًا للحصول على بيانات حول المعاملات النقدية في استبيان المخاطر المتأصلة لعام 2020 لشركات التأمين من حيث عدد المدفوعات النقدية وقيمتها. وبعد تحليل الردود، اكتشفت الهيئة أن قطاع التأمين في ذلك الوقت كان يشهد معاملات نقدية مكثفة. في عام 2020، أجرت الهيئة العامة لسوق المال مراجعة كاملة للوائحها وعقدت مناقشات مع إدارة التأمين فيما للحصول على آراء وملاحظات من جهة الرقابة الاحترازية. كما عقدت الهيئة اجتماعات مع جمعية التأمين العمانية للحصول على مزيد من المعلومات حول مستوى النقد، وناقشت المخاطر والتطبيقات المرتبطة بالنقد والتي

تم تحديدها في التقييم الوطني للمخاطر. وبعد الاطلاع على المعلومات الواردة من جميع هذه المصادر، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال التعميم رقم ه/2020/18 الذي يمنع استخدام النقد في الاستلام أو الدفع مقابل وثائق التأمين على الحياة اعتبارًا من 1 فبراير 2021. وفي عام 2021 بعد تعديل القانون، ركزت الهيئة العامة لسوق المال على موضوع النقد أثناء عمليات التفتيش الميداني للتأكد من التزام القطاع بالقانون.

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال

جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

481. بدأت جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة عمليات التفتيش الميداني في النصف الأخير من فترة التقييم. بدأت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عمليات التفتيش في عام 2019، وعمليات التفتيش الميداني على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في عام 2021 والمحاسبين في عام 2022. وبدأت وزارة الإسكان عمليات التفتيش في عام 2021 (ولم يدخل مطورو العقارات في نطاق التفتيش إلا في عام 2022). بدأت وزارة العدل والشؤون القانونية عمليات التفتيش في عام 2021 وعمليات التفتيش الميداني في عام 2022. وعلى هذا النحو، لم تخضع قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، حتى مرتفعة المخاطر منها، إلى التفتيش الميداني كامل النطاق حتى 2021-2022.
482. خصصت سلطات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة إدارات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منذ عام 2020/2021 تقريبًا، وتجري جميع الجهات الرقابية عمليات تفتيش ميدانية ومكتبية لقطاعاتها. تسترشد الإجراءات الرقابية بتمارين جمع البيانات السنوية، وتختار الخطط الرقابية النموذجية البيانات مرتفعة المخاطر للزيارات الميدانية كاملة النطاق، والكيانات متوسطة المخاطر للاجتماعات المواضيعية/المستهدفة والمخصصة. أما الكيانات منخفضة المخاطر فتخضع لاجتماعات المخاطر والالتزام وورش العمل المواضيعية. على سبيل المثال، تم عقد 313 اجتماعًا من هذا القبيل بين عامي 2022 و2023 لقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
483. تجري جميع سلطات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة عمليات تفتيش كافية، تشمل أيضًا عمليات كافية لما بعد التفتيش. تدعم أعمالها موارد وقدرات قوية حيث تنفذ جميع السلطات إجراءات رقابية بوتيرة متكررة. تجمع كافة جهات الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة البيانات من الكيانات الخاضعة لرقابتها بشكل مستمر. تُستخدم هذه البيانات في تقييمات المخاطر التي تجريها السلطات الرقابية ولأغراض المراقبة المكتبية. مع ذلك، بالنسبة إلى الرقابة على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، لم يتضح لفريق التقييم مدى توافق عمليات الرقابة مع الممارسات الرقابية. على سبيل المثال، يعتمد فريق التفتيش الداخلي الخاص بمكافحة غسل الأموال التابع لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (الذي يضم 10 موظفين بدوام كامل) بشكل كبير على موظفي الرقابة "الخارجيين" (حوالي 71 مفتشًا) الموجودين في مختلف المحافظات خارج مسقط، والذين ليسوا خبراء في مكافحة غسل الأموال ولكنهم يقومون بعمليات تفتيش على مكافحة غسل الأموال عند الحاجة.
484. من أجل ضمان الاتساق الكافي في العمليات الرقابية بين الموظفين الداخليين والخارجيين، تجري وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عمليات التفتيش على أساس أدلة التفتيش الخاصة بها، والتي وجد فريق التقييم أنها تركز إلى حد ما على العملية، بدلاً من تعزيز المراجعات والتحليلات المتعمقة. تستخدم الوزارة أيضًا قوائم مراجعة شاملة في جميع عمليات التفتيش الميداني تشمل أكثر من 80 سؤالاً. ومع ذلك، لم يتم إثبات فعالية هذه الممارسة لفريق التقييم. وأوضحت الوزارة أن هؤلاء المفتشين يرافقهم دائمًا خبير في مكافحة غسل الأموال من المقرر الرئيسي للوزارة (إدارة مكافحة غسل الأموال) ويتلقون إحاطة مفصلة قبل القيام بالزيارات الميدانية ولكن لم يتم إثبات ذلك. هذا يؤكد استنتاجات فريق التقييم بأن الدولة ركزت في الغالب على الجوانب الإجرائية للرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدلاً من الاستثمار في جودتها.

485. لاحظ فريق التقييم أنه في حين تنفذ وزارة العدل والشؤون القانونية خططاً وممارسات رقابية كافية، لم يتضح إلى أي مدى تراجع عمليات التفتيش الميداني دور المحامين في عمليات إنشاء الشركات، حيث يجب أن تعلن الكيانات المبلغة عن هذا النوع من النشاط حتى تشملها الجهة الرقابية في مراجعتها.

486. بدأت الرقابة المعمقة القائمة على المخاطر على الأعمال والمهين غير المالية المحددة في النصف الأخير من الفترة قيد المراجعة، وتضمنت اعتبارات المخاطر المتبقية، مما يعني أن تنفيذ النهج القائم على المخاطر في هذا السياق مناسب ولا يزال قيد النمو، ولكن يعتمد في الغالب على العملية وليس على الفعالية. ولا يبدو أن هذا التصور قد تحسن بمرور الوقت إذا ما تمت المقارنة بنتائج أحدث تقييم وطني للمخاطر لعام 2018. وقد ظهرت أمثلة أخرى للإجراءات التي تعتمد على العملية، مثلاً عندما تلقت الكيانات الخاضعة لرقابة وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار أوامر لا تقع ضمن نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لارتكابها مخالفات، مثلاً فُرض على تاجر معادن ثمينة والأحجار كريمة أمرٌ بالسعي للحصول على تدريب من طرف ثالث ومن الجهة الرقابية بدون تحديد الأساس القانوني لهذا الأمر أو مدى صلته بالمخالفة (لا سيما عند المقارنة باستنتاج وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بوجود ضوابط داخلية قوية).

487. أشار فريق التقييم إلى بعض التحديات البارزة التي لا تزال قائمة بسبب ممارسات الرقابة الحالية. على سبيل المثال:

(أ) أبلغت الجهات المبلّغة عن اعتماد الجهات الرقابية نهجاً متحفظاً في الغالب لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على أي ممارسة تحيد عن تفسيرها للمتطلبات القانونية والإرشادات الرسمية. مع ذلك، لاحظ فريق التقييم الجهود المبذولة والتغيير المستمر، على سبيل المثال في استخدام واعتماد التقنيات الجديدة، وهو ما يستند إليه البنك المركزي العماني - ويدعمه في مبادرة صندوق الحماية لعام 2021.

(ب) حددت عدة جهات رقابية النقد باعتباره نقطة ضعف مرتفعة المخاطر، وبالتالي فقد فرضت حظراً وحدوداً على النقد، حتى في القطاعات التي لم يتم تحديد النقد فيها كأحد التطبيقات. ومع ذلك، تم تشجيع الكيانات على معالجة المعاملات النقدية المشبوهة على أن يتم رفع تقرير معاملات مشبوهة بشأنها إلى المركز الوطني للمعلومات المالية.

(ج) لم تأخذ وزارة الإسكان في الاعتبار (على الرغم من تغطية هذا الموضوع في قائمة المراجعة الخاصة بعمليات التفتيش الميداني على منصة وزارة الإسكان، ونماذج الإقرار الخاصة بطرف ثالث) مخاطر مدفوعات الطرف الثالث من خلال البنوك وفي قطاع العقارات، والتي تم تحديدها كمخاطر ذات صلة في تحليل النتيجة المباشرة 4. كما لم تفرض حدوداً على المعاملات النقدية في قطاع العقارات إلا في يوليو 2023 (على الرغم من حظر المعاملات النقدية في شركات التطوير منذ عام 2016).

(د) لا تأخذ السلطات الرقابية في الاعتبار بالشكل المناسب الاختلافات في المخاطر التي تطرحها الكيانات في المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة مقارنة بالبر الرئيسي في السلطنة. وقد أظهر العديد من الجهات الرقابية (البنك المركزي العماني ووزارة العدل والشؤون القانونية) نقصاً في التركيز على المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة.

(هـ) تلقى مقدمو خدمات الدفع وشركات التأجير التمويلي إرشادات مختلفة حول فحص العقوبات المالية المستهدفة (كل 3 أشهر/ يومياً) مما يشير إلى نهج غير متسق في تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة.

(و) تتمتع وزارة العدل والشؤون القانونية بمستوى فهم محدود لعمليات تأسيس الشركات مما ترك بعض الشكوك حول ما إذا كانت هذه الأنشطة تخضع للرقابة في سياق مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإجراءات التصحيحية والعقوبات الفعالة والمتناسبة والرادعة

488. بشكل عام، أظهرت جهات الرقابة أنها تفضّل وبوضوح اللجوء إلى الإنذارات والخطط التصحيحية بدلاً من العقوبات المالية، باستثناء البنك المركزي العماني الذي أثبت أنه يفرض غرامات مالية بانتظام أكبر. ومع ذلك، لم تثبت الإجراءات التصحيحية التي يتم فرضها حالياً أنها فعالة أو متناسبة، مما يثير القلق في بعض المجالات، وخاصة في إمكانية اعتماد إجراءات غير متسقة وعدم تأثير تدابير الإنفاذ. وبشكل عام، ليست تدابير الإنفاذ التي تطبقها جميع الجهات الرقابية فعالة أو متناسبة أو رادعة.

جهات الرقابة على المؤسسات المالية

489. يمكن أن يفرض البنك المركزي العماني مجموعة واسعة من الإجراءات التصحيحية والعقوبات، وقد أصدر عدة أنواع من إجراءات الإنفاذ طوال الفترة قيد المراجعة. يقوم البنك المركزي العماني بمراقبة التقدم المحرز في الإجراءات التصحيحية التي تتخذها الكيانات المبلغة بشكل نشط وفعال من خلال عملية الإصلاح وزيارات المتابعة، بما يتماشى مع نهج الرقابة الهرمي الصارم من أعلى إلى أسفل المذكور أعلاه والجدولين 6.9 و6.10. وقد أثبتت ذلك المقابلات مع القطاع الخاص واستنتاجات الزيارة الميدانية.

الجدول 6.9 العقوبات المالية التي يفرضها البنك المركزي العماني (على البنوك وشركات التأجير التمويلي)

لمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي العماني												
شركات التأجير التمويلي						البنوك						نوع العقوبة
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
0	0	0	0	1	0	2	0	0	1	1	2	خطاب تحذير
31	2	38	38	37	4	114	112	184	169	185	170	إجراءات تصحيحية/ إجراءات علاجية
2	0	3	1	3	1	6	5	5	8	7	3	غرامة مالية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تأديبية ⁴⁸
17	16	57	16	64	4	-	124	77	83	152	104	خطاب متابعة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أوامر قضائية
3	0	2	0	1	0	7	2	2	0	2	2	أوامر التزام أخرى
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عقوبة أخرى - تعليق الترخيص أو سحبه
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عقوبة أخرى - فصل المدير العام

⁴⁸ فصل المدير العام: فرض قيود على الأعمال

الجدول 6.10 العقوبات المالية التي يفرضها البنك المركزي العماني (على شركات الصرافة من الفئتين أ وب، وعلى مقدمي خدمات الدفع)

مقدمي خدمات الدفع			شركات الصرافة من الفئة ب						شركات الصرافة من الفئة أ						نوع العقوبة
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
0	0	1	0	12	0	0	0	0	2	1	0	0	0	0	خطاب تحذير
19	10	14	134	132	0	0	52	15	73	76	26	13	9	10	إجراءات تصحيحية/ إجراءات علاجية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	4	0	1	1	0	غرامة مالية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تأديبية
0	2	0	0	0	0	0	0	0	16	70	18	66	37	21	خطاب متابعة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أوامر قضائية
أمران اثنان (4)	1 (4)		11 (4)	3 (5)	0	0	0	0	4 (4)	3 أوامر (3)	1 (2)	0	1 (1)	0	عقوبة أخرى

ملاحظة:

(1) فصل المدير العام وفرض قيود على الأعمال

(2) تعليق الترخيص

(3) سحب ترخيص واحد واجتماع واحد مع رئيس مجلس الإدارة

(4) أوامر

(5) مكالمات

490. تشمل مجموعة تدابير الإنفاذ التحذيرات والأوامر بالالتزام وسحب التراخيص وتعليقها. يجوز للبنك المركزي العماني أيضاً إصدار أوامر بتقديم تقارير منتظمة عن إجراءات محددة، واستبدال أو تقييد ولاية الموظفين الرئيسيين، بما في ذلك تعيين مشرفين إداريين خاصين، وتعليق عمل الأشخاص قيد التحقيق، وفرض الوصاية على الكيان. ولا يقوم البنك المركزي العماني بنشر إجراءات الإنفاذ بنفسه، بل يعتمد في ذلك على المؤسسات المالية التي تنشرها في تقريرها السنوي.

491. بالنسبة إلى نشر البنك المركزي العماني لتدابير الإنفاذ، شاركت الجهة الرقابية رابطاً لموقعها الإلكتروني والذي يحتوي على لمحة عامة عن تدابير الإنفاذ التي اتخذها البنك المركزي. وفي حين أفاد البنك المركزي العماني أن الرابط كان يعمل في وقت الزيارة - إلا أنه لم يغط مدة الفترة قيد المراجعة. كما لاحظ فريق التقييم أن الرابط المقدم لا يمكن الوصول إليه من خلال موقع البنك المركزي العماني الإلكتروني وبالتالي لا يعتبر هذا "نشرًا لتدابير الإنفاذ". وتأتي تصريحات الكيانات المبلغة بعدم علمها بالرابط أو بجهود النشر الأخرى (أي التقارير السنوية التي تصدر عن المؤسسات المالية النظرية) لتؤكد ما فهمه فريق التقييم.
492. على هذا الأساس، واستنادًا تحديداً إلى غياب أي ضرر يمس بالسمعة أي تدابير تصعيدية، خلص فريق التقييم إلى أن التطبيق الحالي للتدابير التصحيحية لا يمكن اعتباره رادعاً أو فعالاً.
493. تتراوح العقوبات المالية بين 10 آلاف ريال عماني و100 ألف ريال عماني (26 ألف دولار أمريكي إلى 260 ألف دولار أمريكي) لكل مخالفة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الجدول 6.11). بشكل عام، عند فرض عقوبات مالية، بدأ أن الجهات الرقابية تلجأ إلى العقوبات الأقل مساواة بالعادة. وتتمتع الجهات الرقابية بآليات داخلية تساهم في تحقيق الاتساق والإنصاف والشفافية عند فرض هذه التدابير: على سبيل المثال، تتم مشاركة المخالفات والنتائج ومناقشتها مع المؤسسات المالية، وتجري الجهات الرقابية مداوالات داخلية وهناك حق في التمثيل. يتم تحديد شروط احتساب الغرامات (وتدابير الإنفاذ بشكل عام) مسبقاً في أدلة الجهة الرقابية الداخلية، إلا أنها تسمح بفرض العقوبات بشكل غير متسق. ويُعزى ذلك في الأساس إلى الطبيعة غير الشاملة للعوامل المشددة والمخففة التي تؤثر على نوع العقوبات ومستواها، والوصف السطحي للحالات التي يمكن فيها تخفيض الغرامات أو التدابير بسبب قدرة الأطراف المعنية المالية، ونقص المعرفة حول (تطبيق) هذه المعايير في القطاع الخاص. وقد أدى ذلك إلى غياب واضح للشفافية في ممارسات الإنفاذ، الأمر الذي يرفع، في بعض الحالات، من مخاطر فرض إجراءات إنفاذ غير متسقة.

الجدول 6.11 العقوبات المالية التي يفرضها البنك المركزي العماني

العام	إجمالي عدد عمليات التفتيش	إجمالي عدد عمليات التفتيش التي أدت إلى فرض عقوبات	قيمة الغرامات المالية (بالريال العماني)
2018	26	6	68,000
2019	42	13	210,000
2020	17	11	210,000
2021	26	10	90,000
2022	32	12	240,000
2023 حتى فبراير 2024	14	7	50,000

494. بالإضافة إلى ذلك، خلال الزيارة الميدانية، لم يتمكن البنك المركزي العماني من شرح أو إعطاء أمثلة لما قد يشكل فشلاً خطيراً قد يؤدي إلى اتخاذ تدابير إنفاذ تتراوح من الإجراءات التصحيحية إلى الغرامة المالية. ولم توضح أمثلة الحالات التي تمت مشاركتها هذا إلا إلى حد محدود.

495. وبشكل عام، وفي حين يبدو الإطار الذي يستخدمه البنك المركزي العماني لتنفيذ العقوبات والإجراءات التصحيحية ملائماً، وقد تم تقديم بعض الأمثلة في هذا الصدد، فإن تنفيذه يبدو معيباً، حيث لم يتم التعامل مع بعض الانتهاكات الخطيرة (انظر المربع 6.3) إلا بإنذارات، ويبدو المشرف متردداً في تطبيق عقوبات مالية أكثر تناسلاً.

المربع 6.3 البنك المركزي العماني: مخالفات البنك "أ" والعقوبات

قائمة المخالفات التي تم تحديدها في تقرير التفتيش الخاصة بالبنك "أ" - والتي رد عليها البنك المركزي العماني بتحذير:

- قام البنك بإغلاق التنبيهات الصادرة بحق العميل دون إجراء التحقيق / المراجعة المناسبة. تم إغلاق التنبيهات باعتبارها معاملات عادية، على الرغم من وجود أسباب معقولة للاشتباه في بعض المعاملات. بالإضافة إلى ذلك، لم يستجب البنك بشكل مرضٍ لخطاب شرطة عمان السلطانية حول العميل حيث لم يكشف البنك أن العميل كان لديه حساب فيه (أو في بنك آخر) في وقت سابق، وقد تم إغلاقه.
- لم يستجب البنك إلى 3,165 تنبيهاً حول 1.155 عميلاً أشارت إلى معاملات غير عادية.
- لم يصنّف البنك بعض المواطنين من الدول المدرجة في القائمة الرمادية والأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم مناصبهم على أنهم مرتفعو المخاطر، وبالتالي لم يجرِ العناية الواجبة المعززة أو المراقبة المعززة.
- لم يفحص البنك التحويلات البرقية العابرة للحدود التي تمت مع أشخاص طبيعيين أو اعتباريين أو مؤسسات مالية في بعض الدول مرتفعة المخاطر.
- هناك 35 قضية اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب لم يحقق فيها البنك.
- هناك كميات كبيرة من الودائع النقدية/الشيكات غير العادية التي لم يتم فحص خلفية الأموال فيها والغرض منها ومصدرها.
- لم يفحص البنك العملاء مقابل قائمة اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب.
- فحص البنك التحويلات البرقية في مقره الرئيسي في دولة الإمارات العربية المتحدة وليس في الفرع العماني.

المصدر: تقرير التفتيش الصادر عن البنك المركزي العماني حول البنك "أ" كما تمت مراجعته في الزيارة الميدانية

496. تتبع إجراءات الإنفاذ التي أقرتها الهيئة العامة لسوق المال مسار عمل مشابهاً جداً لمسار البنك المركزي العماني، حيث تركز الهيئة بشكل أكبر على العمل مع القطاع وتوجيه الخطابات له، بالإضافة إلى الإجراءات التصحيحية، بدلاً من التركيز على تدابير الإنفاذ الأقوى الأخرى (الجدول 6.12). ومن الناحية الإيجابية، تنشر الهيئة العقوبات على موقعها الإلكتروني وعلى وسائل التواصل الاجتماعي في كل حالة إنفاذ. ويشمل ذلك اسم المؤسسة المالية ونوع المخالفة المعنية.

الجدول 6.12 العقوبات التي فرضتها الهيئة العامة لسوق المال على المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها

المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة الهيئة العامة لسوق المال												
قطاع التأمين						مشغلي سوق رأس المال						نوع العقوبات
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
5	1	0	1	0	1	0	0	0	0	0	1	خطاب تحذير
13	15	16	11	10	14	12	12	10	4	5	5	إجراءات علاجية / إجراءات تصحيحية
0	0	2	2	1	1	0	0	0	0	0	0	غرامة مالية
0	3	0	2	6	0	0	0	0	0	1	0	تدبير تأديبي
12	15	20	5	6	10	11	13	17	4	6	4	خطاب متابعة
												أوامر قضائية
2	9	5	6	7	6	1	5	5	2	3	11	عقوبات أخرى (سيتم تحديدها) - أمر بالالتزام

المصدر: الهيئة العامة لسوق المال

497. بعد مراجعة نماذج تقارير التفتيش التي تم تقديمها، ومن خلال الحديث مع القطاع الخاص، خلص فريق التقييم أيضاً إلى أن إجراءات الهيئة العامة لسوق المال تظهر أيضاً تطبيقاً غير متناسب للإجراءات التصحيحية.

498. يبدو أن الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العماني يعتمدان بشكل كبير على الضرر الذي يلحق بالسمعة والذي يمكن اعتباره عنصراً من عناصر الفعالية. وعلى الرغم من أن الضرر الذي يلحق بالسمعة يرتبط بالسياق العماني، أكدت الزيارة الميدانية كذلك أن عنصر الضرر الذي يلحق بالسمعة ليس بالفعالية التي ذكرتها التقارير، إذ لم يتمكن أي كيان مبلغ من ذكر أو وصف أي غرامات أو تدابير علاجية أو تدابير إنفاذ أخرى تم فرضها على أقرانه.

جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة

499. تماشيًا مع الرقابة الناشئة القائمة على المخاطر التي تمت في النصف الأخير من فترة المراجعة، فإن إجراءات الإنفاذ التي تطبقها جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة محدودة وبدأت في النصف الأخير من الفترة قيد المراجعة.

500. يجوز لجميع جهات الرقابة على قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق مجموعة واسعة من تدابير الإنفاذ والإجراءات التصحيحية، وقد قامت جميعها بذلك بدرجات متفاوتة. بدأت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في إصدار العقوبات في عام 2021 على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وفي عام 2022 على المحاسبين. بدأت وزارة الإسكان فرض العقوبات في عام 2021. تتمتع جهات الرقابة على قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة باليات داخلية تساهم في ضمان الاتساق والإنصاف والشفافية عند فرض هذه التدابير؛ ولكنها تسمح بفرض عقوبات غير متسقة. وعلاوة على ذلك، شعر فريق التقييم بالدهشة، فأثناء المقابلات التي أجريت مع القطاع الخاص، لم تكن الكيانات في قطاع المحامين تعرف طريقة الاعتراض على التدابير الرقابية المفروضة عليها، بما يشير إلى نقص في الشفافية في مجال الحق في التمثيل.

501. منذ عام 2021، أصدرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار مجموعة من العقوبات على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بما في ذلك التحذيرات الخطية (441)، والالتزام بتسجيل الشركة (179)، وحظر تسجيل الشركة (72) واستبدال/تقييد تفويض الأشخاص الرئيسيين بالإضافة إلى فرض عقوبة مالية واحدة في عام 2023. يجب أن تحصل العقوبات على موافقة إدارة الشؤون القانونية ووكيل الوزارة أو الوزير. يمكن لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حظر تسجيل الشركات وهي ممارسة عقابية فعالة للغاية.
502. على غرار الممارسات المطبقة في القطاع المالي، لا تطبق جهات الرقابة على الأعمال والمهني غير المالية المحددة إجراءات الإنفاذ بطريقة متناسبة، وغالبًا ما يتم فرض إجراءات تصحيحية فقط على المخالفات الجسيمة. إن عدم اللجوء لفرض غرامات قسرية على المخالفات الخطيرة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يشكل مصدر قلق في مجال الردع، نظرًا أيضًا إلى عدم وجود ضرر يلحق بالسمعة. وهذا لا يشجّع الكيانات المبلغة على الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ونظرًا للطبيعة المجزأة لهذه القطاعات والمخاطر المرتفعة في بعضها، يبدو أن هناك حاجة إلى إجراءات رقابة أشد يمكن أن تخفف من غياب الالتزام. كما بدأ أن عمليات الإنفاذ أقل رسمية - على الرغم من تقديم الدولة لتقارير المتابعة وبعض دراسات الحالة ذات الصلة - ولم يتمكن فريق التقييم من الحصول على تفاصيل ملموسة حول هذه المسألة من أي من الكيانات التي تمت مقابلتها أثناء الزيارة الميدانية.
503. باختصار، في حين يمكن لجميع الجهات الرقابية الاعتماد على أطر قانونية وأطر إنفاذ كافية وشاملة، لا يمكن اعتبار فرض الإجراءات التصحيحية والعقوبات على مخالفات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فعالاً أو متناسباً أو رادعاً.

تأثير الإجراءات الرقابية على الالتزام

جهات الرقابة على المؤسسات المالية

504. تتمتع المؤسسات المالية والبنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال بنظام جيد للتواصل، يؤدي إلى علاقة عمل جيدة. ويمكن للجهات الرقابية أن تثبت تأثير أفعالها على الالتزام إلى حد كبير من خلال البيانات الرقابية التي تظهر زيادة في مستوى الالتزام بجميع مجالات إطار الرقابة، ودراسات حالة وزيادة في عدد تقارير المعاملات المشبوهة. ومن الواضح أيضًا أن الجهات الرقابية قد بذلت جهودًا كبيرة لتحقيق هذا التأثير. ومع ذلك، فإن القضايا التي تناولتها النتيجة المباشرة 4 لا تؤكد تأثير الإجراءات الرقابية وتشير إلى مستوى متوسط من الفعالية.
505. لقد ساهم البنك المركزي العماني في رفع عدد تقارير المعاملات المشبوهة وجودتها من خلال جهوده التي شملت التركيز على هذا العنصر في خطته الرقابية لعام 2020، وفرض الإجراءات التصحيحية والعقوبات وجلسات التوعية، والتوجيه المستهدف بشأن الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومراقبة المعاملات، ونشر النتائج الرقابية بالإضافة إلى التوجيهات الصادرة في عام 2023 (إرشادات مكافحة غسل الأموال للمؤسسات المالية - الصادرة بالاشتراك مع الهيئة العامة لسوق المال). وبالتالي تؤكد أعداد تقارير المعاملات المشبوهة المتزايدة وجهة نظر البنك المركزي العماني، وقد أكدها المركز الوطني للمعلومات المالية خلال الزيارة الميدانية (راجع جدول تحليل تقارير المعاملات المشبوهة في النتيجة المباشرة (4).
506. يؤكد فريق التقييم على الطبيعة الحديثة لممارسات الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة في بعض القطاعات، حيث بدأت شركات التأجير التمويلي في رفع تقارير المعاملات المشبوهة بانتظام في عام 2023 فقط، ولكن نظرًا للجهود الكبيرة التي يبذلها البنك المركزي العماني، فمن المتوقع أن يتحسن هذا الوضع.
507. بشكل عام، قدم البنك المركزي العماني تأثير إجراءاته على الالتزام من خلال بيانات توضح السرعة التي تعالج بها الكيانات أوجه القصور (سرعة لا تنفك تزيد)، وتحسن جودة الاستجابة للاستبيانات، وتحسين آليات الرقابة وتصنيفات الأدوات الآلية. كما لاحظ البنك المركزي العماني أن التراجع في الغرامات يدل على انخفاض عدد المخالفات، أو المخالفات الخطيرة، والتي يصفها بأنها نتيجة مباشرة لجهوده الرقابية (راجع الجداول أعلاه - العقوبات التي فرضها البنك المركزي العماني).
508. بالنسبة إلى الهيئة العامة لسوق المال والكيانات الخاضعة لرقابتها، يلاحظ فريق التقييم أن قطاع الأوراق المالية لم يرفع سوى تقرير معاملات مشبوهة واحد منذ عام 2018 وكان ذلك في عام 2022 ورفعه 26 تقريراً في عام 2023؛ وهو ارتفاع ملحوظ ومفاجئ للغاية. وأوضحت المقابلات

مع القطاع الخاص والجهة الرقابية أن هذا الارتفاع يُعزى على الأرجح وبشكل أساسي إلى زيادة الوعي في القطاع الخاص بعد اتخاذ الجهات الرقابية للإجراءات. وهذا يوضح تأثير العمل، ولو كان ذلك في نهاية فترة التقييم. ورفع قطاع التأمين 15 تقرير معاملات مشبوهة، واحد منها في عام 2018 والباقي بين عامي 2021 و2023. وقد فسرت الهيئة العامة لسوق المال العدد المنخفض للتقارير (حتى عام 2023) بانخفاض مستويات التهديدات القطاعية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الرغم من أن هذا التقييم بدأ مبالغاً فيه في تقدير تدابير الوعي و/أو الرقابة المعمول بها في قطاع الأوراق المالية.

509. قدمت الهيئة العامة لسوق المال أرقامًا حول تحسين عناصر مراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل قطاعاتها، بما في ذلك أداء بعض المؤشرات المحددة مثل العناية الواجبة، وتقييمات مخاطر الأعمال، ورفع تقارير المعاملات المشبوهة، وحفظ السجلات التي تم إحراز تقدم فيها. وفي المجالات التي تم فيها تحديد التحديات - أي تقييم مخاطر الأعمال - استجابت الهيئة العامة لسوق المال بإصدار إرشادات مشتركة مع البنك المركزي العماني بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقديم دورات تدريبية مستهدفة ومعالجة المشكلة في اجتماعات الالتزام الفردية، وهي خطوة إيجابية.

510. أبلغت الهيئة العامة لسوق المال أيضًا عن مستوى جيد من الامتثال للالتزامات العقوبات المالية المستهدفة، وهو ما يُعزى إلى جهودها في الفترة الأخيرة من فترة التقييم (منذ عام 2020) لتقديم ورش عمل مستهدفة، وتوفير روابط قوائم عقوبات الأمم المتحدة، وإجراء عمليات تفتيش مواضيعية، وإنشاء قسم مخصص لفحص العقوبات المالية المستهدفة أثناء عمليات التفتيش كاملة النطاق، وإصدار إرشادات العقوبات المالية المستهدفة في عام 2022.

511. بشكل عام، يتم دعم تأثير الإجراءات الرقابية على التزام المؤسسات المالية أيضًا من خلال آليات المتابعة الخاصة بكل من الجهتين الرقابيتين لرصد التقدم المحرز في معالجة أوجه القصور المحددة كما أكدت أمثلة الحالات والمقابلات مع الجهة الرقابية.

جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة

512. إن تأثير الإجراءات الرقابية في قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أقل وضوحًا ولا تزال بحاجة إلى النضج ولا يمكن اعتبارها فعالة. في عامي 2022 و2023، اتخذت الجهات الرقابية عددًا كبيرًا من تدابير الإنفاذ (غير المالية) بحق قطاعي تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والعقارات الأكثر عرضة للمخاطر. ولم تسفر الإجراءات الرقابية وتدابير الإنفاذ المتخذة في النصف الأخير من فترة المراجعة حتى الآن عن أي تحسّن في نظام الالتزام، بل أظهرت المحادثات مع القطاع الخاص وعيًا سطحيًا للغاية بالالتزامات ووعيًا منخفضًا أو منعدمًا بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

513. هناك تحسن مشترك أبلغت عنه جميع جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وهو تعيين معظم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أشخاصًا مسؤولين عن الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل شركاتهم وإبلاغ الجهات الرقابية بذلك. وتراقب الجهات الرقابية معرفة وفهم هؤلاء الأفراد من خلال اجتماعات المخاطر والالتزام. أبلغت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الإسكان عن تحسينات في أنظمة مراقبة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع تسجيل انخفاض في المعاملات النقدية في القطاعات، ولكن تُعتبر هذه الإجراءات في الغالب نتيجةً لعمليات تستهدف الالتزام الفني أكثر من اتباع نهج أكثر شمولية للالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعلى نحو مماثل لجهات الرقابة على المؤسسات المالية، وعلى الرغم من قدرة جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة على إثبات تأثير أفعالها على الالتزام من خلال البيانات الرقابية، تشير المسائل الموضحة في النتيجة المباشرة 4 إلى أن التأثير قد يكون رسميًا أكثر منه فعليًا.

514. بالنسبة إلى عدد تقارير المعاملات المشبوهة، على سبيل المثال، يمكن ملاحظة التقدم في القطاعات الأكثر خطورة حيث وجد فريق التقييم أنه اعتبارًا من عام 2023، أصبح قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع العقارات الأكثر نشاطًا في الإبلاغ. ولا يمكن قول الشيء نفسه عن القطاعات الأخرى التي بدأت مؤخرًا فقط في رفع تقارير المعاملات المشبوهة، وبشكل محدود فقط. مع ذلك، يعتبر المركز الوطني للمعلومات المالية هذه التقارير جيدة.

515. لم يثبت لفريق التقييم أن الإجراءات الرقابية التي تتخذها الأعمال والمهين غير المالية المحددة تؤثر بشكل فعال على الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويقر فريق التقييم بأن هذا يُعزى جزئياً إلى الجهود الرقابية المتعمقة التي تمّ بذلها وإلى التركيز في النصف الأخير من فترة المراجعة، وهي أمور من المتوقع أن تزداد وتتحسن بمرور الوقت.

تعزيز فهم واضح للالتزامات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

516. تعمل جهات الرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة على تعزيز التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل جيد، بما في ذلك نشر نتائج التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 حول مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، لا يمكن القول إن الجهات الرقابية نجحت في تعزيز مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتجاوز ما تم تعريفه في التقييم الوطني للمخاطر.

517. يبدو أن جهات الرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة تعمل على تعزيز مستوى فهم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تعليمات ملزمة وإرشادات تكمّلها ورش العمل واجتماعات المخاطر والالتزام (كجزء من الرقابة المنتظمة).

518. بخلاف التعليمات والوثائق الأخرى التي يتم تفسيرها على أنها متطلبات، يبدو أن الإرشادات المخصصة للقطاعات تأخذ بشكل أساسي شكل اجتماعات التزام. بدءاً من مايو 2022 وحتى مارس 2023، وبالتعاون مع الهيئة العامة لسوق المال واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، عقدت سلطنة عمان دورات تدريبية نصف شهرية للقطاع المالي تسمى "أربعاء مكافحة غسل الأموال" (راجع النتيجة المباشرة (4). وفقاً للمقابلات مع الجهات المختصة، تضمنت هذه الجلسات موضوعات تتصل بتحسين تنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتألفت من محاضرات حول قضايا مثل العقوبات المالية المستهدفة، والأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، ونتائج التقييم الوطني للمخاطر، والعناية الواجبة المعززة، ومخاطر النقد، وتحديد المستفيد الحقيقي والتحقق منه، ونتائج الرقابة.

519. أفادت جميع الجهات الرقابية أنها تقدم أيضاً إرشادات حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب كتغذية راجعة عن نتائج عمليات التفتيش الميداني، وهو ما أثبتته إلى حد كبير المقابلات مع القطاع الخاص.

520. ومن الجدير بالذكر أن جهات الرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة لديها بريد إلكتروني وخطوط هاتفية مخصصة للقطاع الخاص للتواصل معها عند الحاجة.

جهات الرقابة على المؤسسات المالية

521. يُعتبر البنك المركزي العماني الجهة الرقابية الأكثر نشاطاً وله سجل واسع من أنشطة التوعية. بدأ البنك المركزي العماني في إجراء دورات تدريبية وندوات وتوعية عامة في الربع الثالث من عام 2018. وفي عام 2019، نظم البنك المركزي العماني ندوتين تدريبيتين، وواحدة في عام 2021، و10 ندوات في عام 2022، و6 ندوات في عام 2023 (تم تنظيمها بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية واللجنة الوطنية). وقد غطت الجهود المذكورة أعلاه الموضوعات ذات الصلة والتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل عام وسجلت مستويات عالية من المشاركة من الجهات الخاضعة لرقابة البنك المركزي العماني.

522. أصدر البنك المركزي العماني عدة مبادئ توجيهية شاملة للكيانات المبلّغة (بما في ذلك عن المستفيد الحقيقي، والأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، والعناية الواجبة المبسّطة، والعقوبات المالية المستهدفة) لفهم التزاماتها. لكن جهود التوجيه المكتوبة بدأت متأخرة نسبياً. تم إصدار إرشادات محددة حول المستفيد الحقيقي، والأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، وتقارير المعاملات المشبوهة في عامي 2021 و2022. وتم العمل على المبادئ التوجيهية الأكثر شمولاً بالتعاون مع الهيئة العامة لسوق المال، وتم نشرها في يوليو 2023 (الإرشادات المشتركة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المذكورة أعلاه).

523. بالنسبة إلى الهيئة العامة لسوق المال، بدأت بإعطاء الدورات التدريبية والندوات والتوعية العامة في مايو 2022 مع بداية حملة "أربعاء مكافحة غسل الأموال". وبالإضافة إلى المبادئ التوجيهية الشاملة المشتركة التي تم العمل عليها مع البنك المركزي العماني، أصدرت الهيئة العامة لسوق المال أيضاً مبادئ توجيهية حول المستفيد الحقيقي والعقوبات المالية المستهدفة.

524. يُجمع القطاع الخاص على أن البنك المركزي العماني بدأ في التركيز على الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عامي 2020-2021 وتبعته الهيئة العامة لسوق المال في ذلك. وأدى ذلك إلى مستوى تنفيذ (وفهم) لا يزال طور لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الكيانات المبلّغة.
525. بشكل عام، في حين يعترف فريق التقييم بجهود البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال لتعزيز الالتزام، يشير إلى أن تأثيرها على زيادة مستوى فهم مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب محدود. وفي نهاية المطاف، كان تركيز العمل الرقابي - بما في ذلك جهود التوعية والتوجيه - ينصب إلى حد كبير على تعزيز الالتزام بلوائح وعملية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدلاً من زيادة مستوى الفهم الواضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقد تجلّى هذا بشكل خاص من خلال التقدم المحرز في مجال الحد من المخالفات والتحسين الذي لا يزال ضئيلاً في مستوى فهم الكيانات المبلّغة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة*
526. باستثناء دورة تدريبية واحدة عقدتها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة حول مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العامة التي تواجه القطاع بشكل عام، شكل شهر مايو 2022 تاريخ انطلاق حملة "أربعاء مكافحة غسل الأموال" وجهود جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة لعقد الدورات التدريبية والندوات والتوعية العامة. بالنسبة إلى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، أطلقت دوراتها التدريبية المحددة في أواخر عام 2022 لكل من تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمحاسبين. منذ عام 2022، عقدت الوزارة 10 دورات تدريبية تركز على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حول "أساليب وأنماط مكافحة غسل الأموال". ومع ذلك، كانت المعلومات المقدمة حول التدريبات ومحتواها محدودة.
527. بدأت وزارة الإسكان عقد تدريبات محددة بين عامي 2019-2020، وقدمت 16 تدريباً حتى عام 2023. وبدأت تدريبات وزارة العدل والشؤون القانونية المحددة في عام 2021 وعقدت 7 دورات تدريبية حتى عام 2023. ومع ذلك، لم يتم تقديم سوى تفاصيل محدودة حول محتوى هذه التدريبات وشكلها إلى فريق التقييم.
528. تلقى فريق التقييم نسخة من المبادئ التوجيهية للأعمال والمهنة غير المالية المحددة التي تم نشرها في مايو 2023. لم يكن فريق التقييم على دراية بنطاق نشر هذه الوثيقة (لكنه أقر بتعميمها عبر البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي) ولم تذكر أي جهة مبلّغة الوثيقة خلال المقابلات مع القطاع الخاص.
529. بناءً على ما سبق، وتماشياً مع نتائج المقابلات مع القطاع الخاص، لم تركز جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة حقاً على تعزيز الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قبل الفترة 2021-2022. ويشير هذا إلى عدم اتخاذ إجراءات بعد التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 وعدم معالجة المخاطر القطاعية التي تم تحديدها بشكل طارئ.
530. لا تزال جهود جهات الرقابة على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة حديثة العهد. لا سيما فيما يتصل بعمليات التفتيش الميداني وإجراءات المتابعة. وعلاوة على ذلك، ركزت الإجراءات الرقابية على تعزيز وترسيخ عملية الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذها، مما أدى إلى ضرورة تطوير مستوى الفهم الواضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الكيانات المبلّغة في هذه القطاعات، وخاصة قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والقطاع العقاري.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 3

تتمتع الجهات الرقابية بأليات كافية لمراقبة دخول السوق تمنع المجرمين أو شركاءهم من امتلاك المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو السيطرة عليها أو إدارتها أو من أن يكونوا المستفيد الحقيقي منها.

يختلف مستوى فهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين الجهات الرقابية حيث يتمتع البنك المركزي العماني بالفهم الأنضج بينما تتمتع جهات الرقابة على الأعمال والمهين غير المالية المحددة بفهم أقل تطوراً للمخاطر.

تتمتع جميع جهات الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموارد جيدة ولديها عمليات رقابية محددة بوضوح على الرغم من أن جهات الرقابة على القطاع المالي أبدت مستوى أعلى من التطور مقارنةً بجهات الرقابة على الأعمال والمهين غير المالية المحددة.

نفذت جهات الرقابة على المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة نهجًا قائمًا على المخاطر في الرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لكن لا تزال هناك مخاوف بشأن جودة ممارسات التفتيش، ولم تبدأ معظم التدابير الرقابية على الأعمال والمهين غير المالية المحددة - بما في ذلك عمليات التفتيش الميداني - إلا في عام 2021.

لقد أدت الرقابة والمراقبة إلى فرض بعض التدابير الإدارية والإجراءات التصحيحية والغرامات المالية في القطاع المالي، ولكن لم يتم فرض سوى الإجراءات التصحيحية في قطاعات الأعمال والمهين غير المالية المحددة (باستثناء غرامة مالية واحدة فرضتها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في عام 2023). ويتم تطبيق تدابير الإنفاذ بشكل غير متساوٍ، مما يفاقم مخاطر عدم الاتساق، وبالتالي لا يمكن اعتبارها فعالة أو متناسبة أو رادعة.

بشكل عام، تحتاج جميع الجهات الرقابية إلى تحسينات كبيرة في ممارسات التفتيش الميداني، وإجراءات الإنفاذ، وتعزيز الفهم الواضح لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب أن تحسن الهيئة العامة لسوق المال وجهات الرقابة على الأعمال والمهين غير المالية المحددة مستوى فهمها لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى متوسط من الفعالية في النتيجة المباشرة 3.

الفصل السابع – الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

الاستنتاجات الرئيسية

- (أ) يمكن للجميع الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنواع الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية وأشكالهم وسماتهم الرئيسية، على النحو المحدد في الإطار القانوني، فهي متاحة للعامّة من خلال بوابة سلطنة عمان للأعمال. أما التفاصيل حول عملية إنشاء أنواع مختلفة من الأشخاص الاعتباريين فتُعتبر أقل. يمكن العثور على المعلومات المتعلقة بإنشاء الأوقاف لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.
- (ب) تتمتع سلطنة عمان بمستوى فهم جيد لمخاطر غسل الأموال، ولكنه لا يزال طور النمو. ويستند فهم المخاطر إلى تقييم المخاطر الموضوعية، والذي يتضمن تفاصيل حول مختلف متغيرات المخاطر، ولكنه ليس شاملاً بالكامل. تتعلق المخاوف الرئيسية في هذا الصدد بمستوى الفهم المحدود في الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعدم التمييز بين غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وغياب تقييم لمخاطر المؤسسات والجمعيات، والتحليل البسيط للمخاطر المتبقية المتعلقة بمختلف أنواع الأشخاص الاعتباريين (أو الترتيبات القانونية)، وأبرزها الشركات ذات المسؤولية المحدودة، فضلاً عن تأثير الأشخاص الاعتباريين المعقدين ودور المحترفين في إنشائها.
- (ج) يخفف الإطار القانوني في سلطنة عمان ومتطلبات التسجيل التي يفرضها إلى حد ما من إساءة الاستخدام المحتملة للأشخاص الاعتباريين. تُعتبر متطلبات المعلومات الأساسية عند التسجيل واضحة وترتبط برقم تعريف خاص بكل شخص اعتباري. تتحقق وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من المعلومات وتتابع متطلبات تحديثها إلى حد ما.
- (د) يمكن للسلطات المختصة الوصول إلى المعلومات الأساسية في الوقت المناسب.
- (هـ) يمكن الحصول على معلومات المستفيد الحقيقي من خلال طلبها من المؤسسات المالية أو استشارة قواعد البيانات البديلة مثل "ملاءة" (قاعدة بيانات الحسابات المصرفية) والحصول على معلومات العناية الواجبة من المؤسسات المالية - والتي تستغرق حوالي 5 أيام للحصول عليها - وهو ما يتماشى مع سياق المخاطر في سلطنة عمان. ومع ذلك، لا يمكن إلا للمركز الوطني للمعلومات المالية الوصول مباشرة إلى "ملاءة"، ولا تزال الجهات الأخرى تعتمد على خدمة عملاء البنك المركزي العماني. يجوز أيضاً لجهات إنفاذ القانون الوصول إلى معلومات المعاملات المصرفية من خلال الأوامر الصادرة عن الادعاء العام.
- (و) تعمل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على إنشاء سجل مركزي جديد للمستفيد الحقيقي ولكن العمل لا يزال جارياً. وعلى الرغم من توفر بعض المعلومات، حيث قدم 84 ألف شخص اعتباري معلومات أثناء الزيارة الميدانية، لا يزال العمل جارياً على إجراءات التحقق وتوفير المعلومات

- للعامّة.
- (ز) يمكن الحصول على معلومات أساسية كافية ودقيقة وفي الوقت المناسب عن الأوقاف من خلال المنصة الإلكترونية لوزارة الأوقاف.
- (ح) فرضت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار عقوبات لعدم الالتزام بمتطلبات تحديث المعلومات الأساسية، لكن لم يتضح بعد إذا تم تنفيذها بشكل فعال. لم يتم فرض عقوبات بعد على مخالفات لائحة المستفيد الحقيقي. ولم يتم فرض أي عقوبات على الأفراد بسبب إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين.
- (ط) ليست العقوبات التي تفرضها وزارة الأوقاف على الأوقاف فعالةً لأنها في أغلب الأحيان تصحيحية ولا تفرضها سوى المحاكم وهي محدودة النطاق للغاية. إلا أن وزارة الأوقاف تعتمد على إجراءات رقابية أخرى أبرزها وقف عمل الوكيل.

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الإجراءات الموصى بها

- (أ) يجب أن تستكمل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار جهودها لإنشاء سجل مركزي للمستفيد الحقيقي، بما في ذلك التحقق من المعلومات المقدمة لضمان الدقة وفرض العقوبات على حالات عدم الالتزام حيثما ينطبق ذلك.
- (ب) يجب أن تقيّم سلطنة عمان مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالمؤسسات والجمعيات وإنشاء واستخدام هياكل الشركات المعقدة ودور المهنيين القانونيين في تأسيس الشركات.
- (ج) يجب تعزيز الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لا سيما المخاطر التي تم تحديدها والمرتبطة بالأشخاص الاعتباريين في المناطق الحرة وتعزيز قدراتها على فرض العقوبات بشكل مناسب.
- (د) يجب مواصلة تقييم نقاط الضعف التي تم تحديدها والمتعلقة بالشركات ذات المسؤولية المحدودة وفرض تدابير التخفيف المناسبة.
- (هـ) ينبغي تعزيز وعي وزارة الأوقاف بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأوقاف التي تم تحديدها.
- (و) ينبغي أن تراقب وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة الأوقاف والجهات المختصة الأخرى عن كذب عمليات الأشخاص الاعتباريين والأوقاف (بما يتجاوز عمليات الترخيص والتسجيل) حتى تتمكن من اكتشاف المخالفات في الوقت المناسب وفرض عقوبات متناسبة وراذعة وفعالة، ليس فقط على الأشخاص الاعتباريين، بل أيضاً على الأفراد. قد يشمل ذلك رفع تقارير سنوية إلزامية أو تقديم معلومات محدثة عن المستفيد الحقيقي بالإضافة إلى إجراء عمليات تفتيش مخصصة وغير مجدولة.

531. إن النتيجة المباشرة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة 5. والتوصيات الخاصة بتقييم الفعالية في هذا القسم هي التوصيات 24-25 وعناصر من التوصيات 1 و10 و37 و40⁴⁹.

النتيجة المباشرة 5 (الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية)

532. تتوفر المعلومات الأساسية للعامه ويمكن للجهات المختصة الوصول إليها في الوقت المناسب. وتتمتع سلطنة عُمان بفهم جيد، ولكنه لا يزال في طور النمو، لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين. وهي تطبق عمومًا تدابير كافية للتخفيف من إساءة الاستخدام المحتملة، بما في ذلك من خلال ضمان دقة المعلومات. ولا تزال هناك بعض التحديات في مجال الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات المستفيد الحقيقي لجميع الأشخاص الاعتباريين وفي تنفيذ العقوبات الفعالة والتناسبة والرادعة.

533. أشار فريق التقييم إلى أنه في حين لا يُعتبر مقدمو خدمات الشركات والصناديق قطاعًا محددًا في سلطنة عُمان، فلا شيء يمنع المهنيين مثل المحامين والمحاسبين والمدققين من تقديم خدمات تسجيل الشركات أو العمل كأمناء محترفين للصناديق التي يتم إنشاؤها بموجب قوانين أجنبية. يرى فريق التقييم أن القواعد واللوائح المعمول بها التي تحكم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تنطبق في هذه الحالات كما تفصل التوصية 25. تم التعبير عن المشاغل المتبقية على هذا الأساس في أقسام هذا الفصل.

534. يعتبر فريق التقييم أن الأوقاف مماثلة في بنيتها ووظيفتها للترتيبات القانونية كما حددت قائمة المصطلحات الصادرة عن مجموعة العمل المالي.

535. لاحظ فريق التقييم أن غياب الجمعيات والمؤسسات في تقييم المخاطر الموضوعية للأشخاص الاعتباريين يؤثر على تقييم هذا الفصل. يشمل الإطار القانوني في سلطنة عُمان هذه المنظمات غير الربحية (ضمن لوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجمعيات والمنظمات غير الربحية [القرار الوزاري 2023/36])، لكن هذه الأحكام لا تأخذ في الاعتبار مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذه الكيانات على نطاق أوسع أو بما يتماشى مع المسائل التي يتناولها هذا الفصل.

536. خلص فريق التقييم إلى أن المؤسسات والجمعيات لم يتم تعريفها بشكل كافٍ كأشخاص اعتباريين أو ترتيبات قانونية بما يتماشى مع تعريف مجموعة العمل المالي 50. وقد أدى الإطار الحالي إلى استبعاد هؤلاء "الأشخاص الاعتباريين" من تقييم المخاطر الموضوعية، والإطار القانوني العام للأشخاص الاعتباريين، وأي اعتبار إضافي يتعلق بالارتباط بين هذه الكيانات ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تم تناول مخاطر تمويل الإرهاب في تقييم المخاطر الموضوعية الخاص بالمنظمات غير الربحية وتمت مناقشتها أكثر في النتيجة المباشرة 10 (التي تتضمن تقييم المؤسسات والجمعيات في هذا السياق). لا تتوفر المعلومات المتعلقة بهذه الكيانات للعامه، ولم تظهر السلطات المختصة ذات الصلة عن تمتعها بمستوى فهم للمخاطر ذات الصلة أو أي وعي بتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة. لم يتلقَ فريق التقييم أي عقوبات تم فرضها على مخالقات متطلبات المستفيد الحقيقي على هذه الأنواع من الكيانات.

توفر المعلومات عن إنشاء الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية وأنواعها للعامه

537. تحدد بوابة الأعمال في سلطنة عمان وتصف مختلف أنواع وأشكال والسمات الأساسية للأشخاص الاعتباريين الذين يجوز إنشاؤهم في سلطنة عمان (راجع المعيار 24.1). تتوفر هذه المعلومات للعامه وتتولى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار إدارتها. يمكن العثور على معلومات حول الجمعيات والمؤسسات، إلى حد ما، في موقع وزارة التنمية الاجتماعية الإلكتروني، ولكن لا تكن المعلومات الموجودة هناك شاملة دائمًا.

49 يتم أيضاً تقييم توافر معلومات دقيقة ومحدثة أساسية وعن المستفيدين الحقيقيين من قبل المنتدى العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول شفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة. في بعض الحالات، قد تختلف النتائج نظراً لوجود اختلافات بين منهجيات وأهداف ونطاق معايير كل من مجموعة العمل المالي والمنتدى العام. 50 يعرف مسرد مجموعة العمل المالي الأشخاص الاعتباريين بأنهم "أي كيانات غير الأشخاص الطبيعيين يمكنها أن تنشئ علاقة عمل دائمة مع مؤسسة مالية أو أن تمتلك أصولاً. قد يشمل ذلك الشركات أو الهيئات التجارية أو المؤسسات أو الكيانات (anstalt) أو شركات التضامن أو الاتحادات وغيرها من الكيانات المماثلة ذات الصلة".

538. تشمل بوابة الأعمال في سلطنة عمان على أداة محاكاة تسمح لمقدمي الطلبات بتحديد واختيار الترخيص المناسب لمختلف الأنشطة المهنية. كما توفر تطبيقًا إلكترونيًا لإنشاء سجل تجاري جديد. يقدم التطبيق بعض التعليمات والمعلومات حول عدة مسائل تشمل على سبيل المثال الالتزام برفع التقارير السنوية ومكان الاحتفاظ بقائمة المساهمين في الشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة. تقدم البوابة تعليمات مفصلة أكثر عن إنشاء الأشخاص الاعتباريين عند التسجيل (رغم أن فريق التقييم لم يتمكن من تأكيد ذلك).
539. من الممكن أيضًا فتح فروع أو شركات تابعة (مثل شركات التجارة من المنزل) للأشخاص الاعتباريين ولكن يتم تحديدها دائمًا بالإشارة إلى الكيان الأم ولا تُعتبر أشخاصًا اعتبارية منفصلة.
540. يسمح الإطار القانوني العماني بإنشاء نوع من الصناديق المالية (السندات والصكوك) التي تعتبر استثمارات متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتم اعتبارها، لأغراض هذا التقييم، كنوع من صناديق الاستثمار وليس ترتيبات قانونية منفصلة (ولذلك لم يتم تقييمها في هذا الفصل). وبالنسبة لكلا النوعين، يجب أن يتم التسجيل لدى الهيئة العامة لسوق المال التي تشرف أيضًا على هذه الأدوات.
541. تشكل الأوقاف النوع الرئيسي من الترتيبات القانونية العاملة في الدولة كما يوضح مرفق الالتزام الفني في التوصية 25.
542. تُعتبر الأوقاف الأهلية هي الأقرب إلى ما يوصف عمومًا بإدارة الثروات حيث يجوز إنشاؤها لصالح أسرة المتبرع، بما في ذلك الأقارب – شرط أن يكون الغرض خيريًا بطبيعته - لكن سلطنة عمان أبلغت أنها لم تعد تسمح بإنشائها ولكن بعضها لا يزال موجودًا.
543. تتولى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تسجيل الأوقاف وترخيصها والرقابة عليها. يجب تسجيل الأوقاف في الوزارة، وتوفير معلومات بما في ذلك، على سبيل المثال، عن الاسم والعنوان والرقم والغرض من كل وقف ونوعه ووضعه، ومعلومات عن الوكيل وكيانه الرقابي والأصول المخصصة للوقف. تُترك أغراض 51 الأوقاف، على الرغم من محدوديتها، لتقدير وزارة الأوقاف والشؤون الدينية التي لم تزود فريق التقييم بتفاصيل واضحة حول هذه العملية، أو قيودها المحتملة أو روابطها بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
544. أنشأت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية مؤخرًا منصة إلكترونية واستكملت عملية تسجيل جميع الأوقاف عليها (38.463). والمنصة وبياناتها متاحة للجمهور وتسمح أيضًا بإنشاء أوقاف جديدة عبر الإنترنت. كما تتوفر معلومات أخرى، بما في ذلك عن الحسابات المصرفية والمستفيدين، من خلال المنصة، وإن لم تكن متاحة للجمهور.

تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ونقاط الضعف في الأشخاص الاعتباريين

545. في يناير 2023، انتهت سلطنة عمان من تقييم للمخاطر الموضوعية المرتبطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنواع مختلفة من الأشخاص الاعتباريين المنشأين في السلطنة، بما في ذلك الأوقاف⁵² يتضمن التقييم الوطني للمخاطر في سلطنة عمان أيضًا ملخصًا عن تقييم المخاطر الموضوعية في فصل منفصل حول المخاطر المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين، يستند إلى تقييم المخاطر الموضوعية. ينظر التقييم الموضوعي للمخاطر في المخاطر قطاعية، حيث يقيّم المخاطر المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين المنشأين في سلطنة عمان (بما في ذلك البر الرئيسي والمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة). يصنف تقييم المخاطر الموضوعية مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمنخفضة بشكل عام بما يتماشى مع نوع وحجم الأشخاص الاعتباريين المحدود في الدولة، والأعداد الضئيلة من الهياكل المعقدة ومتطلبات الجنسية أو الإقامة المفروضة على تسجيل معظم الأشخاص الاعتباريين.

51 ذكرت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أن أغراض الأوقاف يمكن أن تشمل: أعمال الخير العامة؛ التعليم والمعرفة؛ الرعاية الاجتماعية؛ الصحة والعلاج؛ مجموعات اجتماعية؛ المؤسسات الإسلامية؛ شؤون رعاية الأوقاف؛ إنهاء الشؤون الإسلامية.

52 شملت سلطنة عمان الأوقاف كجزء من تقييم مخاطر الأشخاص الاعتباريين بما يتماشى مع تصنيفها الداخلي لهذه الأدوات. ولأغراض هذا التقييم، وتماشياً مع هيكل الأوقاف ووظيفتها وتعريفات مجموعة العمل المالي، اختار فريق التقييم تصنيف الأوقاف على أنها ترتيبات قانونية.

546. كما ذكر أعلاه، استبعد تقييم المخاطر الموضوعية الجماعية (والمؤسسات) التي تم إنشاؤها بموجب قانون الجمعيات الأهلية (المرسوم السلطاني رقم 2000/14). ونظرًا لأنها لا تستوفي تعريف "الكيانات التجارية"، لم تُدرج هذه الأدوات أيضًا في قانون الشركات التجارية ولا يتم تسجيلها في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. وبدلاً من ذلك، يتم إنشاء الجمعيات⁵³ ضمن وزارة التنمية الاجتماعية ويتم تقييمها فقط من حيث تمويل الإرهاب ضمن تقييم المخاطر الموضوعية للمنظمات غير الربحية اعتبارًا من عام 2022، كما هو مفصل في النتيجة المباشرة 10. لكن يشير فريق التقييم إلى أنه لم تتم معالجة هذا الأمر بطريقة يمكن اعتبارها كافية لأغراض النتيجة المباشرة 5، كما أن تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية لا يقدم تحليلًا متسقًا لهذه الأدوات.

547. يميز التقييم الوطني للمخاطر وتقييم المخاطر الموضوعية بين التهديدات الناتجة عن الجرائم المحلية والأجنبية التي تولد المتحصلات. يعتبر تهديد إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين العمانيين لغسل المتحصلات غير المشروعة المتولدة محليًا منخفضًا، وهو ما تؤكد هيمنة الأنشطة الفردية المحلية البحتة. بالنسبة إلى متحصلات الجرائم الأجنبية، يشير تقييم المخاطر الموضوعية بأنه يمكن إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين لتوجيه هذه المتحصلات وأن التحقيقات تشير إلى أن شركات المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة تظهر بشكل متكرر في هذه الحالات، وتشمل الحالات مبالغ أكبر أيضًا. ويعتبر التهديد بإساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين في غسل المتحصلات الأجنبية للجرائم متوسطًا إلى منخفضًا بفضل تدابير التخفيف التي تم تطبيقها.

548. يحدد تقييم المخاطر الموضوعية الشركات ذات المسؤولية المحدودة على أنها ذات مخاطر متوسطة إلى مرتفعة، بسبب المرونة في إنشائها وقدرتها على تغيير المساهمين وتعيين غير المساهمين كمديرين، مما يجعل استخدامها أسهل في مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب مقارنة بالأنواع الأخرى من الأشخاص الاعتباريين. تم تقييم الأنواع الأخرى من الأشخاص الاعتباريين على أنها تشكل مخاطر متصلة منخفضة، باستثناء الشركات القابضة، التي تم تصنيف مخاطرها بمتوسطة إلى منخفضة.

الجدول 7.1 مصفوفة مخاطر الأشخاص الاعتباريين في تقييم المخاطر الموضوعية

عوامل المخاطر	متغير مخاطر العملاء	متغير مخاطر قناة التسليم	متغير المخاطر القائم على الهيكل والأنشطة	المخاطر المتأصلة في القطاع الفرعي ككل
الأشخاص الاعتباريون في البر الرئيسي	متوسطة إلى منخفضة	منخفضة	متوسطة إلى منخفضة	متوسطة إلى منخفضة
الأشخاص الاعتباريون في المنطقة الحرة/المنطقة الاقتصادية الخاصة	متوسطة إلى مرتفعة	منخفضة	متوسطة إلى مرتفعة	متوسطة إلى مرتفعة
الأوقاف	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

53 تصنف وزارة التنمية الاجتماعية الاتحادات إلى أربع فئات رئيسية: المنظمات والمؤسسات والجمعيات الخيرية؛ والجمعيات النسائية؛ والمنظمات المهنية؛ والأندية الاجتماعية المجتمعية.

المخاطر المتأصلة في القطاع ككل	متوسطة إلى منخفضة	منخفضة	متوسطة إلى منخفضة	منخفضة
--------------------------------	-------------------	--------	-------------------	--------

المصدر: سلطنة عمان، تقييم المخاطر الموضوعية، الفقرة 88

549. تم توضيح العوامل الأخرى التي تم أخذها في الاعتبار في المخاطر المتأصلة في الجدول أعلاه (7.1). كما نظر تقييم المخاطر الموضوعية في تدابير التخفيف، بما في ذلك تدابير الشفافية الخاصة بمتطلبات توفير المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي، ومتطلبات التواجد المادي، وتم تقييم التأثير الإجمالي لهذه التدابير على أنها متوسطة في كل من كيانات البر الرئيسي والمناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة بناءً على المخاطر المتبقية وتدابير التخفيف المعمول بها.

550. فصل تقييم المخاطر الموضوعية سمات مخاطر مختلف أنواع الأشخاص الاعتباريين، ومتغيرات المخاطر والتدابير المخففة، ولكنه لم يتناول بشكل شامل مخاطر مختلف الأشخاص الاعتباريين الذين يمكن إنشاؤهم في سلطنة عمان. ركز بشكل أساسي على الاختلاف في المخاطر المتعلقة بشركات البر الرئيسي وشركات المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة دون التركيز بشكل خاص على الأنواع المختلفة من الكيانات ومخاطرها المتبقية أو طريقة إساءة استخدامها لأغراض غسل الأموال. في هذا الإطار، يشير فريق التقييم إلى أنه من بين 272 شكوى جنائية تتعلق بغسل الأموال بين عامي 2016 و2019، تضمنت 115 شكوى استخدام شخص اعتباري (45% منها تتعلق بشركة ذات مسؤولية محدودة). ولم تتم إحالة سوى ثلاثاً من هذه القضايا إلى المحكمة، ولا تزال واحدة قيد التحقيق. وتم رفض القضايا الأخرى لعدم وجود اشتباه مؤكد. ووجد فريق التقييم أيضاً بعض التناقض في التصنيف المنخفض للمخاطر الممنوح لمعظم الكيانات وعدد قضايا جرائم غسل الأموال التي تم تقديمها إلى فريق التقييم والتي غالباً ما تشمل أشخاصاً اعتباريين.

551. عالج تقييم المخاطر الموضوعية مخاطر تمويل الإرهاب إلى حد ما – وركز في الغالب على التهديدات التي تم تحديدها – ولاحظ أن عدد التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بالإرهاب وتمويل الإرهاب في سلطنة عمان منذ عام 2018 قليل، وأدى عدد قليل منها إلى إدانة ولم يتضمن أي منها شخصاً اعتبارياً. يعتبر تهديد تمويل الإرهاب الذي يواجهه الأشخاص الاعتباريون منخفضاً بما يتماشى مع المستويات المنخفضة من التعقيد في معظم الأشخاص الاعتباريين والمستوى الإجمالي لمخاطر تمويل الإرهاب. تم الانتهاء من تقييم منفصل لمخاطر تمويل الإرهاب في يناير 2023 مع التركيز على التمويل الجماعي.

552. كما تناول تقييم المخاطر الموضوعية مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالأوقاف ووصفها بأنها دائمة ومحلية بطبيعتها، وتستخدم بشكل حصري تقريباً من قبل الأفراد في سلطنة عمان. كما تم التأكيد على أنه على الرغم من إمكانية إنشاء أوقاف غير مسجلة، لا يمكن الحصول على فوائد هذه الترتيبات إلا من خلال تسجيلها في وزارة الأوقاف، مما يعني عملياً أنه لا يمكن للأوقاف أن تكون غير مرخصة. ومع أخذ المخاطر المتأصلة في الاعتبار، وقنوات المخاطر ذات الصلة وتدابير التخفيف المطبقة، تُعتبر المخاطر الإجمالية المتبقية للأوقاف منخفضة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لتقييم وتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحتملة في هذا المجال.

تدابير تخفيفية لمنع إساءة استغلال الشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية

553. تعتبر عملية تسجيل وترخيص الأشخاص الاعتباريين - من خلال السجل التجاري/ بوابة الأعمال في سلطنة عمان - حجر الزاوية في التدابير التخفيفية (الجدول 7.2). لا تكتسب الكيانات الاعتبارية الشخصية الاعتبارية إلا بعد تقديم المعلومات الأساسية المطلوبة (بما فيه الاسم والنوع والعنوان وهويات الشركاء) والتأكد من أنها كافية ودقيقة، وإتاحتها للجمهور. إذا كان للشخص الاعتباري أكثر من شريك واحد غير عماني، يتضمن التسجيل أيضاً متطلبات بموجب قانون استثمار رأس المال الأجنبي الذي يفرض توفير تفاصيل إضافية، مثل رأس المال والمفوضين بالتوقيع.

الجدول 7.2. إجمالي عدد الكيانات النشطة في السجل التجاري

الكيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تاجر فردي/ شركة تجارية	230 902	188 417	172 683	176 869	184 050	183 691	182 563
شركة التضامن	45 425	46 078	44 354	43 961	43 702	43 664	40 289
شركة التوصية	26 786	27 444	27 317	27 232	27 095	26 838	25 020
شركة محدودة المسؤولية	67 825	73 296	77 459	80 103	84 204	97 369	101 340
شركة المساهمة العامة	133	130	127	127	126	126	126
شركة المساهمة المقفلة	346	352	358	372	367	371	374
شركة الشخص الواحد	4	11	1 985	6 676	14 989	18 866	20 290
الشركة القابضة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
فرع	594	623	635	639	644	632	615
مكتب تمثيلي	98	100	102	104	103	105	108
شركة المحاصة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

المصدر: وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

554. تغطي المادة 13 من المرسوم السلطاني رقم 2000/105 الأشخاص الاعتباريين العاملين في المنطقة الاقتصادية الخاصة/ المنطقة الحرة ويمنح المرسوم الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة صلاحيات الترخيص والرقابة. ومع ذلك، على الرغم من عملهم في نظام تختلف فيه التنظيمات قليلاً، يجب أن يتسجل هؤلاء الأشخاص الاعتباريون في السجل التجاري. يقر فريق التقييم بأن الشخصية القانونية للشركة وإجراءات حلها والتزاماتها يحددها ويحكمها قانون الشركات التجارية⁵⁴.
555. اعتباراً من نهاية عام 2023، كان هناك 370.725 شخصاً اعتبارياً نشطاً مسجلاً في وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار – 182.563 منهم مصنفون كتجار أفراد⁵⁵. وفقاً للمعلومات المقدمة من سلطنة عمان، لم يعد من الممكن إنشاء/ترخيص التجار الأفراد.
556. لا يمكن إلا للأفراد المسجلين في المنصة ويمتلكون بطاقة الهوية العمانية - التي تسمح بالتوقيع الرقمي - الصادرة عن شرطة عمان السلطانية والخاضعة للفحص الوصول بشكل كامل إلى البوابة. بالنسبة لغير المسجلين، أو من ليس لديهم بطاقة هوية عمانية، يمكن لمقدمي خدمات

⁵⁴ شهادة السجل التجاري ونموذجها هي نفس النماذج المستخدمة لشركات البر الرئيسي. ومع ذلك، فإن القسم الخاص بالمعلومات الأساسية حول الشركة يذكر أن هذه الشركة تخضع للتشريعات التي تحكم المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. وهذه ملاحظة وإضافة في جميع الأنظمة الوطنية الأخرى، مثل نظام البيان الجمركي، لتسهيل تداول البضائع المستوردة والمصدرة من هذه المناطق وإليها.

⁵⁵ لم يتم أخذ التجار الأفراد في الاعتبار في سياق هذا التقييم نظراً لخصائصهم القانونية ووضعهم.

بوابة الخدمة المرخصين (مراكز سند) تقديم المستندات من خلال النظام نيابة عنهم. من الممكن أيضاً القيام بذلك شخصياً، وفي هذه الحالة يجب تقديم المعلومات والمستندات المطلوبة مباشرة إلى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار.

557. يجب على مؤسسي الشخص الاعتباري تقديم المستندات التأسيسية الخاصة بالشخص الاعتباري مع تسجيله ويجب أن يحمل ذلك توقيع جميع الشركاء و/أو المساهمين. إذا رغب شخص اعتباري في تأسيس شركة أخرى، فيجب تقديم معلومات عن المساهمين في الشركة الأم والمستفيدين الحقيقيين فيها. بالنسبة للأشخاص الاعتباريين الأجانب الذين يؤسسون شخصاً اعتبارياً في سلطنة عمان، يجب أن تحمل المستندات ختم وزارة الخارجية قبل أن تتمكن وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من التحقق من صحتها.

558. تشترط لائحة المستفيد الحقيقي (القرار الوزاري رقم 2023/424) على جميع الشركات التي تُصدر الأسهم أن تحتفظ بسجل للمساهمين في مقرها الرئيسي. يخضع نقل ملكية الأسهم لمتطلبات التسجيل في سجل المساهمين. تُعفى شركات المساهمة العامة من متطلبات اللائحة، ولكن تنطبق عليها متطلبات مماثلة وفقاً لقانون الشركات التجارية. يتم الاحتفاظ بمعلومات المساهمين الخاصة بشركات المساهمة في شركة مسقط للمقاصة والإيداع، التي تشرف على التسجيل وتحتفظ بسجلات لجميع حركات الأسهم في هذه الشركات.

559. يتحقق الموظفون القانونيون داخل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من المعلومات المقدمة إلى السجل التجاري – الذي تديره الوزارة. تم شرح عملية التحقق لفريق التقييم على أنها تغطي مراجعة المتطلبات الرسمية وما إذا كانت المعلومات المقدمة تتماشى مع قانون الشركات التجارية على الرغم من إشارة فريق التقييم إلى وجود بعض عدم اليقين بشأن ما إذا كان من الأفضل وصف ذلك بأنه عملية وضع علامة في المربع تركز على المتطلبات التجارية أو جهود مبذولة على نطاق واسع للتخفيف من إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين من قبل المجرمين. أثناء الزيارة الميدانية، ذكرت السلطات أن الفحوصات تتضمن أيضاً النظر في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإرشادات مجموعة العمل المالي، بما في ذلك التركيز على الكيانات التي تملكها كيانات أخرى (الهيكل المعقدة).

560. بالنسبة إلى الشركات الموجودة في المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة، تنطبق نفس المتطلبات من حيث التأسيس والمعلومات المطلوب تسجيلها كما هو موضح أعلاه. يتم تسجيل شركات المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة في سجل الشركات، ومع ذلك، تسمح كل منطقة باستخدام أنواع معينة من الأشخاص الاعتباريين فقط. بالإضافة إلى ذلك، يجب على هذه الشركات التقدم بطلب للحصول على ترخيص للعمل خارج المناطق، وهذا موضح بشكل أكبر في لوائح كل منطقة، والتي قد تحدد أيضاً المزيد من الضوابط والمتطلبات لكل منطقة. تخضع الشركات العاملة خارج المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة للتنظيم والترخيص من قبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، التي تشرف أيضاً على تأسيس الشركات وتسجيلها. كما هو الحال مع شركات البر الرئيسي، لم يتضح كيف وإلى أي مدى تتحقق الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة من دقة المعلومات المقدمة.

561. يخضع الاستثمار الأجنبي في سلطنة عمان لقانون استثمار رأس المال الأجنبي (المرسوم السلطاني رقم 2019/50) ولائحته التنفيذية. تخضع مشاركة المستثمرين الأجانب، سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، لترخيص الاستثمار الذي يتطلب تقديم معلومات إضافية إلى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار حول كل من المستثمر والمشروع الاستثماري. تُضاف هذه المتطلبات إلى تلك المذكورة أعلاه بالنسبة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الأجانب الذين يؤسسون أو يشاركون في تأسيس شخصية اعتبارية عمانية.

562. منذ عام 2017، بذلت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار جهوداً كبيرة لضمان سلامة سجل الشركات من خلال حل أو تصفية الشركات غير النشطة؛ أي الشركات التي انتهت صلاحية تسجيلها منذ أكثر من عامين والشركات التي لم يتم تفعيل تسجيلها بناء على موافقة البلدية (راجع الجدول 7.3 أدناه).

563. لا يوجد نص قانوني يحظر الأسهم لحاملها. ومع ذلك، بما أن نقل ملكية الأسهم لا يسري إلا في سجل المساهمين، تقول سلطنة عمان إن هذا يُبطل وجود أي أسهم لحاملها في السلطنة. الاستثناء الوحيد هو إمكانية تحويل الأسهم الاسمية إلى شهادات إيداع قابلة للتداول في الأسواق الدولية. تؤكد سلطنة عمان أيضاً أن القانون العماني لا يسمح بالمدراء بالإناة. وتؤكد سلطنة عمان أيضاً أنه على الرغم من عدم حظر ذلك صراحةً، لا يوجد مديرين للشركات في البر الرئيسي، وهو ما تؤكد الإحصاءات التي تُثبت أن ليس هناك أي شخص اعتباري مسجل فيه مدير للشركة، وينطبق هذا أيضاً في المناطق الحرة/المناطق الاقتصادية الخاصة.

564. في الإطار نفسه، بالنسبة إلى الأوقاف، تطلب وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تسجيلاً رسمياً تتحقق من خلاله من المعلومات وتحفظ بسجل عملي لتفاصيل الوكيل. يتمثل أحد العناصر المهمة في رقابة الوزارة على الأوقاف في مطالبة مانح الوقف أو الوكيل بالاحتفاظ بمعلومات معينة حول الوقف، مثل سجلات المعاملات المحلية والدولية للوقف التي تمت خلال السنوات العشر الماضية من تاريخ المعاملة

الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات أساسية ومعلومات حول المستفيدين الحقيقيين تكون كافية ودقيقة ومحدثة بشأن الأشخاص الاعتبارية

المعلومات الأساسية

565. تتم إتاحة المعلومات الأساسية عن الأشخاص الاعتبارية للجمهور من خلال السجل التجاري - الذي يجب على جميع الأشخاص الاعتبارية العاملة في سلطنة عُمان التسجيل فيه - ويمكن بالتالي الوصول إليها في الوقت المناسب من قبل الجهات المختصة⁵⁶. تكون المعلومات المتاحة في السجل شاملة ودقيقة في معظمها ومثبتة من خلال عمليات التحقق التي أجرتها وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار⁵⁷.

566. يجب على الشخص الاعتبارية عند إجراء تغييرات على وثائقه التأسيسية الإبلاغ عن ذلك تحت طائلة إيقافه عن مزاولة العمل. من الناحية العملية، وتماشياً مع الدورات الرقابية، يبدو أن الإشراف على متطلبات التحديث تتم في دورات مدتها 5 سنوات (3 سنوات للشركات الأجنبية)، وذلك خلال زيارات التفتيش الميدانية، أو أثناء عملية تحديث الترخيص (سنوياً). أفادت سلطنة عُمان عن فرض غرامات على حالات عدم الالتزام بمتطلبات التحديث، وقد بلغت مجموع 7,100 حالة خلال فترة التقييم، بما في ذلك غرامات تصل إلى ما يقارب 3 ملايين ريال عماني (7.8 مليون دولار أمريكي). ويبدو أن السلطات تعتمد بعض الشيء على قدرتها على تأكيد التحديثات أثناء الزيارات الميدانية، الأمر الذي يزيد من المخاوف نظرًا إلى أنها غير منتظمة.

567. تعتمد سلطنة عمان على نحو واسع على منهج متعدد الجوانب لضمان الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات كافية ودقيقة ومحدثة عن المستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتبارية.

568. يُعتبر السجل التجاري (الذي تملكه وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار) الركيزة الأساسية لهذا المنهج، حيث يجمع المعلومات الأساسية عن الأشخاص الاعتبارية العاملة في سلطنة عمان. يتيح السجل التجاري الوصول الفوري إلى المعلومات الأساسية، ومنذ عام 2021، إلى معلومات المساهمين بما يتوافق مع نسبة الملكية (25٪).

569. كما أصدرت سلطنة عمان مؤخراً لائحة تنظيمية جديدة تُعنى بالمستفيد الحقيقي (تم اعتمادها في عام 2023) والتي تتطلب من الأشخاص الاعتبارية الاحتفاظ بسجل عن المستفيدين الحقيقيين، على النحو المحدد في اللائحة⁵⁸، بما في ذلك الشركاء أو المساهمين الذين يمتلكون نسبة لا تقل عن 25٪ من أسهم الشركة، أو ما يعادل تلك النسبة من الحصص. وفي حال عدم تحديد مستفيد حقيقي، يتم اعتبار المدير الإداري الأعلى سلطة على أنه المستفيد الحقيقي. وكما هي الحال بالنسبة لمعلومات المساهمين، يجب إبقاء المعلومات حول المستفيد الحقيقي دقيقة ومحدثة قدر الإمكان، وتسجيل جميع التغييرات التي تطرأ على المعلومات الواردة في السجل خلال (5) خمسة أيام عمل. يجب أن تكون

⁵⁶ وتشير المحكمة إلى أنه في حين يمكن للجمهور الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين أثناء الزيارة الميدانية، فإن البوابة لم تعد توفر هذه الإمكانية.

⁵⁷ وتشير فريق التقييم إلى أنه في حين كانت معلومات المساهمين تُحفظ بشكل منفصل تاريخياً، فإن طبيعة غالبية الأشخاص الاعتباريين في عُمان (الهيكل البسيطة والمحلية) تخفف من تأثير فجوة المعلومات هذه. بالإضافة إلى ذلك، مع سن لائحة هيئة المساهمات، أصبحت معلومات المساهمين مطلوبة الآن ويتم الاحتفاظ بها في سجل هيئة المساهمات الجديد.

⁵⁸ "الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يتحكم في نهاية المطاف في شركة تجارية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بما في ذلك أي شخص طبيعي يمارس السيطرة من خلال وسائل تحكم أخرى غير السيطرة المباشرة. ويشمل ذلك الشخص الطبيعي الذي يتمتع بالسيطرة الكاملة على الشخصية الاعتبارية أو الاستدعاء القانوني." ويجب تسجيل ذلك في سجل المساهمين، بما في ذلك "الشركاء أو المساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن (25%) من أسهم الشركة، أو ما يعادلها".

جميع البيانات والمعلومات الواردة في سجل المستفيد الحقيقي متاحة للجهات المختصة وتوفرها لها خلال (3) ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم الطلب.

570. تُعفى شركات المساهمة العامة من اللائحة التنظيمية للمستفيد الحقيقي، والأساس القانوني للمعلومات التي يجب تقديمها غير واضح. وقد أفادت سلطنة عمان بأنه في ما يتعلق بالشركات المدرجة، يجب الحصول على معلومات حول المستفيد الحقيقي والمساهمين وهي متاحة للجمهور على الصفحة الرئيسية للموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع. بالنسبة لشركات المساهمة العامة غير المدرجة، فإن هذه المعلومات ليست متاحة للجمهور، ولكن يمكن للجهات المختصة الوصول إليها عند الطلب بناءً على الأحكام ذات الصلة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم يتسن التأكد من توقيت هذا الوصول.

571. بالإضافة إلى متطلبات هذه اللائحة التنفيذية، تقوم وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار بإنشاء سجل جديد يهدف إلى جمع معلومات تفسيرية عن المستفيد الحقيقي من جميع الكيانات. يتم جمع المعلومات عن طريق إقرار موقع من المستفيد الحقيقي ويفرض الالتزامات والمسؤولية في حال تبين أن المعلومات المقدمة غير صحيحة أو غير دقيقة. وفي هذه الحالة، يُعتبر ممثل الشركة مسؤولاً أيضاً. من ثم يتم التحقق من المعلومات من خلال الوثائق الرسمية، كجوازات السفر وبطاقات الهوية الوطنية، والوثائق التأسيسية للكيان المعني، مثل قرارات مجلس الإدارة ومحاضر الاجتماعات. إذا كان الشخص الاعتباري المعني أجنبياً، فيجب تقديم مستندات مصدقة وموثقة.

572. أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، اثناء الزيارة الميدانية أنها حصلت على معلومات عن المستفيد الحقيقي من أقل من 84,000 كياناً، تأخر 9,545 منها في تقديم المعلومات، مما استدعى الوزارة إلى إصدار إنذار. لم يقم أي شخص اعتباري برفض أو التخلف عن تقديم معلومات عن المستفيد الحقيقي، وبالتالي لم يتم تطبيق أي عقوبات نتيجة عدم الالتزام.

573. مع ملاحظة استمرار جهود إنشاء سجل المستفيد الحقيقي، يمكن للجهات المختصة الوصول إلى المعلومات حول المستفيد الحقيقي في الوقت المناسب - إلى حد ما - من خلال الطلبات المقدمة إلى وزارة التجارة والصناعة وترويج والاستثمار. إذا كان الطلب يتعلق بمعلومات عن المستفيد الحقيقي لكيان اعتباري لم يقدم بعد المعلومات وفقاً للعملية الموضحة أعلاه، تطلب الوزارة المعلومات من الكيان الاعتباري المعني ثم تقوم بإرسالها إلى الجهة الطالبة. وفقاً لسلطنة عمان، تستغرق هذه العملية في العادة 5 أيام، ولكنها قد تمتد لبضعة أيام في بعض الحالات. ما زال من غير الواضح ما إذا كان يتم التحقق من هذه المعلومات وكيفية التحقق منها. ولا تزال هناك مخاوف بشأن إمكانية الرد على الطلبات على نحو أسرع عندما تكون الجريمة الأصلية خطيرة أو تتطلب معلومات عن المستفيد الحقيقي من أجل معالجة معلومات مرتبطة بالتحقيقات.

574. على الرغم من الجهود المستمرة، اختار فريق التقييم عدم اعتبار سجل المستفيد الحقيقي على أنه ركيزة فعالة من المنهج المتعدد الجوانب نظراً لنطاقه المحدود حالياً وإمكانية الوصول إليه. لا يزال هذا السجل في مراحله الأولى، ويبدو أن جمع المعلومات لا يتم إلا في مرحلة التسجيل أو التفتيش الميداني. ترتبط المخاوف الإضافية ذات الصلة بهذا السجل على نطاق أوسع بفهم السلطات والكيانات لما تمثله المعلومات حول المستفيد الحقيقي (بغض النظر عن متطلبات نسبة 25٪) وكذلك كيفية رصد هذه المعلومات للتأكد من دقتها.

575. بالإضافة إلى السجل التجاري، يمكن الحصول على (استخلاص) معلومات حول المستفيد الحقيقي من خلال الرجوع إلى مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة) (قاعدة بيانات الحسابات المصرفية) ومن خلال طلبات المعلومات المقدمة إلى المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

576. كما ينبغي أن تكون الجهات المختصة قادرة على الوصول إلى المعلومات حول المستفيد الحقيقي مباشرةً من خلال ملاءة بما يتماشى مع مطلب حصول الشركات التجارية على حساب مصرفي محلي والتزام المؤسسات المالية بتحديد وتسجيل المعلومات حول المستفيد الحقيقي من خلال تدابير العناية الواجبة العادية.

577. كما تمت مناقشته في التوصيتين 10 و22، فإن المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ملزمة بالحصول على معلومات عن هيكل الملكية والسيطرة لعمالها لتحديد المستفيدين الحقيقيين. في هذا السياق، من خلال سجل الحساب المصرفي المُقدم من ملاءة، يمكن للجهات إنفاذ القانون الحصول على أرقام الحسابات المصرفية للأشخاص الاعتبارية وتحديد والحصول على معلومات العناية الواجبة من المؤسسات المالية. ومع ذلك، كان لدى المركز الوطني للمعلومات المالية فقط إمكانية الوصول المباشر إلى ملاءة وقت الزيارة الميدانية، ويجب أن يستند

هذا الوصول إما إلى تقرير معاملة مشبوهة أو طلب مساعدة قانونية متبادلة. أفادت سلطنة عمان أن مذكرات تفاهم مع شرطة عمان السلطانية، والادعاء العام، وجهاز الضرائب، والسلطة القضائية قيد الإجراء، ولكن إلى أن يتم توقيعها، يمكن لهذه الجهات المختصة الوصول إلى قاعدة البيانات بشكل غير مباشر عبر تقديم طلباتها من خلال خدمة عملاء البنك المركزي العماني والتي قد تستغرق ما يصل إلى 5 أيام.

578. لاحظ فريق التقييم، كعقبة إضافية، أنه ليس لدى جميع الكيانات الاعتبارية حسابات مصرفية نشطة مسجلة لدى ملاءة. وكما أكدت السلطات، إن حوالي 160,000 كيان اعتباري، أي ما يقارب 45٪ من إجمالي الكيانات في السجل التجاري (بما في ذلك التجار الأفراد)، قامت بتسجيل حساباتهما المصرفية لدى ملاءة وقت الزيارة الميدانية.

579. لاحظ فريق التقييم، كعقبة إضافية، أنه ليس لدى جميع الكيانات الاعتبارية حسابات مصرفية نشطة مسجلة لدى ملاءة. وكما أكدت السلطات، إن حوالي 160,000 كيان اعتباري، أي ما يقارب 45٪ من إجمالي الكيانات في السجل التجاري (بما في ذلك التجار الأفراد)، قامت بتسجيل حساباتهما المصرفية لدى ملاءة وقت الزيارة الميدانية.

580. لم توضح سلطنة عمان ما إذا كان يمكن للجهات المختصة الوصول إلى المعلومات الأساسية والمعلومات حول المستفيد الحقيقي المحدثة للجمعيات (والمؤسسات كفئة فرعية)⁵⁹ في الوقت المناسب وكيفية ذلك، أو كيف تتحقق وزارة التنمية الاجتماعية من متطلبات التسجيل وتتابعها. ولا توجد أمثلة كافية عن التعاون الدولي في هذا الصدد لاستنتاج أن الجهات المختصة يمكنها الحصول بفعالية على معلومات عن المستفيد الحقيقي من الجهات النظيرة لها في الوقت المناسب (أنظر التحليل في النتيجة المباشرة 2).

الوصول في الوقت المناسب إلى معلومات أساسية ومعلومات حول المستفيدين الحقيقيين تكون كافية ودقيقة ومحدثة بشأن الترتيبات القانونية

581. يتم جمع وإدارة وإتاحة المعلومات الأساسية عن الأوقاف إلى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. تحتوي قاعدة بيانات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية على التالي: معلومات حول ملكية الوقف، معلومات وأنواع الأوقاف، قائمة بالمستفيدين، واسم ومكان الحسابات المصرفية للأوقاف، وأي مساهمات وقفية وأرصدة حسابات، والسجلات الرقابية الناتجة عن عمليات التفتيش التي تقوم بها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، و/أو عمليات التدقيق المالي، والتعديلات النقدية، وأي عقود استثمارية أبرمها الوقف ومعلومات تتعلق بالإدارة المالية للوقف. ويمكن للجهات المختصة -بموجب طلب- الوصول إلى قاعدة بيانات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، لكن توقيت الرد غير معروف.

582. يمكن للجهات المختصة جمع المعلومات من المتبرع بالوقف أو الوكيل إذ يجب عليهما الاحتفاظ بمعلومات عن المتبرع بالوقف، والوكيل المكلف بالإشراف على الوقف، ومعلومات عن أي شخص طبيعي آخر يمتلك أو يسيطر على الوقف. يجب الاحتفاظ بهذه المعلومات بحيث يمكن تقديمها على الفور بناءً على طلب الجهات المختصة. كما يتم تسجيل المعلومات المتعلقة بالوكيل، والمتبرعين، والمستفيدين أو فئات المستفيدين في قاعدة بيانات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، على الرغم من أنه في بعض الحالات، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأوقاف القديمة جداً، لا يزال يتم الحصول على معلومات المتبرعين بشكل غير مباشر، من خلال الوكيل المسجل. تتحقق وزارة الأوقاف والشؤون الدينية من المعلومات المسجلة، بما في ذلك المعلومات عن المستفيد الحقيقي، من خلال عمليات التفتيش الميدانية المتكررة. غير أن فريق التقييم يرى أن عمليات التفتيش هذه مجرد إجراءات ولا يمكن من خلالها إدراك مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أفادت سلطنة عمان بعدم وجود أي حالات استدعت الجهات المختصة لطلب معلومات عن الأوقاف.

583. أفادت سلطنة عمان عن إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية للأوقاف تتيح عملية التسجيل والاستشارة عبر الإنترنت، فضلاً عن تيسير وصول الجمهور والجهات المختصة إلى المعلومات المتعلقة بالأوقاف. تتضمن قاعدة البيانات هذه معلومات عن نوع وحجم كل وقف والأصول التي

⁵⁹ ويشير فريق التقييم إلى أنه على الرغم من أن هذه المصطلحات هي الأكثر استخداماً، إلا أن هذه الكيانات يشار إليها في الإطار التنظيمي المنطبق باسم "الجمعيات المدنية" التي قد تتخذ أشكالاً مختلفة. يرجى الاطلاع على التوصية 24 لمزيد من التفاصيل.

يملكها. نظراً لحدائثة هذه المنصة، يتساءل فريق التقييم عن مدى استخدام الجهات المختصة لهذه المعلومات في سياق الاشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو لغرض تعميق فهمها بالمخاطر.

العقوبات الفعالة والمناسبة والرادعة

584. ترتبط الأمثلة الموجودة حول العقوبات بالحفاظ على دقة السجل التجاري والجهود الأيالة للحفاظ عليها، إلا أنها لم تُطبق بعد بطريقة يمكن اعتبارها فعالة أو متناسبة (مع مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب) أو رادعة لمن يحاول استغلال الشركات لأغراض غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

585. ترتبط الأمثلة الموجودة حول العقوبات بالحفاظ على دقة السجل التجاري والجهود الأيالة للحفاظ عليها، إلا أنها لم تُطبق بعد بطريقة يمكن اعتبارها فعالة أو متناسبة (مع مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب) أو رادعة لمن يحاول استغلال الشركات لأغراض غسل الأموال/تمويل الإرهاب).

586. تم فرض عقوبات لعدم الالتزام بمتطلبات تحديث المعلومات الأساسية على 7,100 حالة خلال فترة التقييم وبلغت الغرامات ما يقارب 3 ملايين ريال عماني (7.8 مليون دولار أمريكي) خلال الفترة نفسها. غير أن الإحصاءات المقدمة لم تكن دقيقة بما فيه الكفاية لاستنتاج عدد الحالات التي تم فيها تطبيق الغرامات وطبيعة الانتهاكات ومبالغ الغرامات المطبقة في كل حالة. لذلك لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت هذه العقوبات فعالة ومناسبة.

الجدول 7.1. السجل التجاري: مجموع الكيانات التي تم حلها/تصفيتها

الكيان	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
تم حله / إزالته							
تاجر فردي / شركة تجارية	96957	121905	124945	127738	132303	5767	5251
شركة تضامن	494	884	1627	1848	2245	543	275
شركة توصية	198	361	695	810	992	257	141
شركة محدودة المسؤولية	750	1113	1970	2539	3547	1170	906
شركة مساهمة عامة- مفتوحة	49	50	50	50	50	0	0
شركة مساهمة مغلقة	28	31	33	36	41	3	2
المالك الوحيد	0	0	0	0	16	58	124
الشركة القابضة							
مكتب فرعي	94				165	12	17
مكتب تمثيلي	19	22	24	28	28	0	0
شركة محاصة							
المصفي							
تاجر فردي / شركة تجارية	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
شركة تضامن	241	2929	159	184	881	501	265

131	195	497	101	89	1069	113	شركة محاصة
1136	1705	1955	817	494	3275	420	شركة محدودة المسؤولية
0	0	3	1	2	2	1	شركة مساهمة عامة- مفتوحة
2	3	5	4	3	3	3	شركة مساهمة مغلقة
119	49	93	35	2	0	0	المالك الوحيد
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	الشركة القابضة
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مكتب فرعي
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	مكتب تمثيلي
							شركة محاصة

المصدر: وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار

587. تسعى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار باستمرار لضمان سلامة سجلها التجاري كما يتضح من الجدول 7.3 وعدد الكيانات التي تم حلها أو تصفيتها بسبب انتهاكات مرتبطة بمعلومات غير دقيقة و/أو عدم مزاولة النشاط.

588. وبالمثل، طبقت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة غرامات بقيمة 15,000 ريال عماني (39,000 دولار أمريكي) لعدم الالتزام بمتطلبات التحديث خلال فترة التقييم. غير أنه لم تقدم معلومات عن طبيعة الانتهاكات، وعدد الحالات، ومقدار الغرامات في كل حالة. علاوة على ذلك، لا يزال الأساس القانوني لتطبيق الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لعقوبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب غير واضح.

589. لم توفر سلطنة عمان أي معلومات عن العقوبات المفروضة على حالات التقديم المتعمد لمعلومات غير صحيحة إلى سجل الشركات ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كانت هذه العقوبات تنطبق على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء. علاوة على ذلك، وكما تم ذكره أعلاه، لم يتم تطبيق العقوبات على عدم تقديم أو تحديث المعلومات حول المستفيد الحقيقي.

590. العقوبات وفقاً لقانون الأوقاف محدودة في إطار الانتهاكات، وتنطبق فقط على انتهاكات ممتلكات الأوقاف، ويتم تطبيق هذه العقوبات (غرامات تصل إلى 1,000 ريال عماني/2,600 دولار أمريكي وأحكام بالسجن تصل إلى سنة واحدة) في القضايا الجنائية من قبل المحاكم (قسم الشريعة). ويعني هذا أنه على الرغم من وجود بعض العقوبات، إلا أن الجهة الرقابية المختصة لا تقوم بتطبيقها. وفي ما يتعلق بالجرائم الأخرى، يجوز تطبيق أحكام قانون الجزاء السارية. يبدو أن وزارة الأوقاف والشؤون الدينية تعتمد على تدابير رقابية أخرى، تركز على الوكيل، ويمكن لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية الاستعاضة عنها في حالة وجود أي انتهاكات في إدارة الوقف.

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 5

تتمتع سلطنة عمان بفهم عادلٍ لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأشخاص الاعتبارية والأوقاف لكنه لا يزال في طور التطوير. يتم التقليل من أهمية مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على الرغم من تقييمها كمنطقة عالية المخاطر.

أجرت سلطنة عمان تقييماً موضوعياً للمخاطر، لكنه ليس شاملاً تماماً ولا يقدم تحليلاً بناءً حول كيفية ربط تهديدات محددة بأشخاص اعتبارية معينة أو بوقف. كما أنه لا يقدم أي تحليل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالجمعيات والمؤسسات باعتبارها أشخاصاً اعتبارية أو المخاطر المرتبطة بالهيكل القانونية المعقدة.

المعلومات الأساسية متاحة للجمهور (باستثناء المعلومات بشأن المساهمين) ويمكن الوصول إليها في الوقت المناسب من قبل الجهات المختصة. ولا تزال هناك تحديات وقيود على جمع المعلومات حول المستفيد الحقيقي، والتحقق منها، ودقتها والوصول إليها من قبل الجهات المختصة، لكن سلطنة عمان تعمل على التغلب عليها.

تتمتع سلطنة عمان بإطار مناسب لمنع إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين من قبل المجرمين، ولكن فرض العقوبات لا يمكن اعتباره فعالاً أو متناسباً أو رادعاً حتى الآن.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى متوسط من الفعالية في النتيجة المباشرة 5.

الفصل الثامن. التعاون الدولي

الاستنتاجات الرئيسية

- (أ) تحظى سلطنة عمان بإطار قانوني وتشغيلي سليم للتعاون الدولي (بما في ذلك استرداد الأصول)، وقد أبرمت اتفاقات ثنائية و متعددة الأطراف مختلفة لهذا الغرض. تتبنى سلطنة عمان نهجاً تعاونياً بشأن الطلبات، حيث تعمل مع البلدان الأخرى لإيجاد أكثر الوسائل فعالية لطلب التعاون وتقديمه.
- (ب) قدمت سلطنة عمان إلى حد كبير مساعدة قانونية متبادلة ببناءً وذات جودة في مجموعة من القضايا البسيطة والمعقدة التي تنطوي على تتبع الأصول. تلقت السلطات عدداً قليلاً نسبياً من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتلقت السلطنة عدداً صغيراً من طلبات تسليم المجرمين ورفضت بعضها، لكن الأسباب التي دعت إلى ذلك تُعتبر معقولة. تلج سلطنة عمان طلبات المساعدة القانونية المتبادلة والتسليم – بما في ذلك تلك المتعلقة بتتبع الأصول والتدابير المؤقتة - في الوقت المناسب، وهذا ما أكدته الملاحظات الواردة من الشبكة العالمية.
- (ج) تسعى السلطات العمانية بشكلٍ استباقي إلى الحصول على المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين من البلدان الأجنبية. لقد أرسلت السلطات 232 طلب مساعدة قانونية متبادلة مرتبطة بغسل الأموال والجرائم الأصلية ذات الصلة (بما في ذلك تتبع الأصول) و198 طلباً لتسليم المجرمين بما يتسق إلى حد ما مع درجة المخاطر. تسعى السلطات، بدرجة أقل، إلى طلب التعاون الدولي في ما يتصل بجرائم الاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود. لم يتم تقديم أي طلب بشأن تمويل الإرهاب، لكن ما يخفف من وطأة ذلك هو التعاون غير الرسمي الجيد والنشط بين الجهات المعنية بهذا الأمر. تؤكد الملاحظات الواردة من الشبكة العالمية جودة الطلبات التي تقدمها سلطنة عمان. كما تتابع السلطات بشكل استباقي الطلبات المتعلقة.
- (د) تعتبر إدارة التعاون الإقليمي والدولي في الادعاء العام السلطة المركزية المعنية بتلقي/إصدار طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. تتمتع الإدارة بموارد جيدة ولديها نظام لإدارة الحالات. ومع أن النظام الحالي يسمح للسلطات بتوفير التعاون الجيد وفي الوقت المناسب، إلا أنه لا توجد إجراءات واضحة لتحديد الأولويات في الطلبات. وبالنظر لعدد الطلبات المنخفض، فإن هذا لا يؤثر على الفعالية وبالتالي لا يشكل مصدر قلق بالنسبة لفريق التقييم.
- (هـ) تشارك الجهات المختصة بفعالية في مجموعة من شبكات التعاون الدولي. تطلب شرطة عمان السلطانية، والادعاء العام وجهاز الأمن الداخلي والجهات الرقابية على القطاع المالي بصورة دورية وتعتمد إلى توفير أشكال غير رسمية من التعاون الدولي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة. وفي حين تتبادل الإدارة العامة للجمارك المعلومات بشأن المسائل الجمركية، إلا أن التعاون في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب حديث العهد ويحتاج إلى بعض التحسين بالرغم من أن الديناميات الإقليمية تعني أن التعاون مع بعض النظراء يطرح تحدياً. ومع أن المركز الوطني للمعلومات المالية أكثر نشاطاً في الاستجابة للطلبات، غير أنه أصدر عدداً متزايداً من الطلبات في العامين الماضيين.

و) تسعى السلطات العمانية – لاسيما من خلال المركز الوطني للمعلومات المالية - إلى طلب وتقديم المساعدة في طلبات التعاون الأجنبية لتحديد وتبادل المعلومات الأساسية والمعلومات حول المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية إلى حد كبير. ويتم ذلك في الوقت المناسب إلى حد ما.

الاستنتاجات الرئيسية والإجراءات الموصى بها

الإجراءات الموصى بها

ينبغي على سلطنة عمان:

- أ) توسيع نطاق مذكرات التفاهم مع البلدان الأخرى لاسيما البلدان عالية المخاطر المحددة في التقييم الوطني للمخاطر أو تلك التي تعكسها الحالات العملية لتسهيل التعاون الدولي.
- ب) تعزيز الوعي حول فرص السعي للحصول على تعاون دولي بما يتسق مع درجة المخاطر. ينبغي على السلطات تحديداً طلب التعاون الدولي لمعالجة المسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر والنقل عبر الحدود.
- ج) تطوير إجراءات لتحديد الأولوية في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة/الصادرة وطلبات تسليم المجرمين، على النحو المذكور في معايير مجموعة العمل المالي.

591. النتيجة المباشرة ذات الصلة التي تم النظر فيها وتقييمها في هذا الفصل هي النتيجة المباشرة 2. والتوصيات ذات الصلة بتقييم الفعالية في إطار هذا القسم هي التوصيات من 36 إلى 40 وعناصر التوصيات 9 و15 و24 و25 و32.

النتيجة المباشرة 2 (التعاون الدولي)

592. سلطنة عمان دولة ذو معدلات جريمة منخفضة وهي لا تُعدّ مركزاً مالياً أو مركزاً لتأسيس الشركات (أنظر الفصل الأول). يقدر التقييم الوطني للمخاطر أن 18٪ من العائدات الجرمية ناتجة عن جرائم ارتكبت في الخارج، و70٪ عن جرائم مرتكبة في سلطنة عمان، و12٪ عن جرائم مرتكبة في كلٍّ من السلطنة والخارج. يشكل التعاون الدولي عنصراً مهماً في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عمان، وذلك بالنظر إلى أنه، بحسب التقييم الوطني للمخاطر، فالسلطنة معرضة لمرور السلع غير المشروعة فيها وعبر أراضيها، ولكنها ليست وجهة لغسل العائدات الأجنبية.

593. بصورة عامة، تندمج سلطنة عمان اندماجاً جيداً على المستويين الإقليمي والدولي، وتسعى إلى طلب وتوفير تعاون دولي ذات جودة وفي الوقت المناسب، وتشارك بنشاط في العديد من المنتديات والشبكات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تشارك سلطنة عمان في التعاون الرقابي بالقدر اللازم.

594. استند فريق التقييم في استنتاجه إلى استعراض للعمليات والإجراءات والنظم القائمة، والمناقشات مع الجهات المختصة (على وجه التحديد الادعاء العام، وإدارة التعاون الإقليمي والدولي، والمركز الوطني للمعلومات المالية)، وجهات إنفاذ القانون، والإحصاءات المقدمة بشأن المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين، والحالات العملية، والملاحظات من الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي⁶⁰

توفير المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين بصورة بنوية وفي الوقت المناسب

595. تحظى سلطنة عمان بإطار قانوني وتنفيذي سليم لتوفير المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. تقدم السلطنة إلى حد كبير المساعدة في طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (بما في ذلك تتبع الأصول) وحالات تسليم المجرمين بصورة بناءة وفي الوقت المناسب. إن تعزيز مستوى المساعدة المقدمة للشركاء الدوليين منصوص عليه كهدف استراتيجي في الاستراتيجية الوطنية لعام 2020-2022 وموضح أيضاً في خطط العمل لعام 2020-2022. ويتم توفير التعاون بالاستناد إلى المعاهدات المتعددة الأطراف/الثنائية أو على أساس المعاملة بالمثل.

596. تُعتبر إدارة التعاون الإقليمي والدولي في الادعاء العام السلطة المركزية المعنية بتلقي، وإدارة، وإرسال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة وطلبات تسليم المجرمين. تحظى الإدارة بالموارد الكافية حيث لديها سبعة موظفين من ذوي الخبرة (برئاسة مساعد المدعي العام) وتتعامل مع جميع المسائل المتعلقة بالتعاون الدولي بما يتجاوز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. يجب إرسال طلبات المساعدة من دولة أجنبية إلى إدارة التعاون الإقليمي والدولي من خلال القنوات الدبلوماسية وفقاً لمعايير معينة. ومن أجل تسهيل طلبات التعاون الدولي، أصدرت الإدارة دليلاً للتعاون القضائي والقانوني في المسائل الجنائية يحدد الخطوات التي يتعين على البلدان الطالبة اتباعها والمعايير اللازمة لتقديم الطلبات. على الرغم من أن السلطات ذكرت أن الدليل متاح على شبكة الإنترنت، إلا أن فريق التقييم لم يتمكن من التحقق من ذلك. تتولى إدارة التعاون الإقليمي والدولي مسؤولية التأكد من أن الطلبات الواردة تستوفي شرط التنفيذ قبل إحالتها إلى الجهات المعنية. وتباشر الإدارة على الفور بمراجعة كل طلب فور وروده بما يتماشى مع دليل التعاون القضائي والقانوني في المسائل الجنائية. في حال لم يستوفِ الطلب المعايير المطلوبة، تُعدّ إدارة التعاون الإقليمي والدولي تفسيراً كتابياً للبلد الطالب.

597. لدى إدارة التعاون الإقليمي والدولي نظام لإدارة الحالات من أجل تتبع الطلبات الواردة والصادرة. ومع ذلك، ترى الإدارة أن وجود نظام لتحديد الأولويات لطلبات المساعدة القانونية المتبادلة/تسليم المجرمين ليس ضرورياً نظراً للعدد المنخفض من الطلبات الواردة والصادرة. كما تؤكد السلطات أن كل طلب يتم التعامل معه دائماً في الوقت المناسب بغض النظر عن طبيعته أو مدى إلحاحه. وتشير الإحصاءات الداعمة إلى أنه في حين أن عدم وجود نظام لتحديد الأولويات لا يترتب عليه حالياً أي آثار بالنظر إلى حجم التعاون الدولي، إلا أنه يتعين على السلطات تطوير نهج لتحديد الأولويات في الطلبات بما أنه من متطلبات معايير مجموعة العمل المالي (أنظر التوصية 37).

المساعدات القانونية المتبادلة

598. تتلقى سلطنة عمان عدداً قليلاً من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به (الاحتيال بشكل أساسي) وتمويل الإرهاب (تسعة طلبات سنوياً في المتوسط). ويُعتبر هذا متوافقاً مع مخاطر ساطنة عمان وسياقها. خلال فترة التقييم، تلقت السلطنة 48 طلب مساعدة قانونية متبادلة تضمنت 60 نوعاً من الجرائم الأصلية⁶² (الجدول 8.1). قدمت السلطات المساعدة لأكثر من 88٪ من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، بما في ذلك جميع الطلبات بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وكانت النسبة المتبقية البالغة 12٪ لا تزال قيد التنفيذ بحلول نهاية الزيارة الميدانية، إما لأنها تتعلق بقضايا حديثة، أو في القضايا الأقدم، لأن المعلومات من البلد الطالب كانت غير كاملة. وهذا الأمر معقول. خلال النقاشات مع فريق التقييم، أكدت إدارة التعاون الإقليمي والدولي أنها لم ترفض أبداً طلب مساعدة قانونية متبادلة، بل تركه معلقاً وتتواصل بشكل استباقي مع البلد الطالب بغية توضيحه. ويؤكد هذا عدم وجود عوائق مهمة أمام تقديم المساعدة في الممارسة العملية.

⁶⁰ وفي المجلد، قدمت 21 وفداً معلومات عن تجربتها في التعاون الرسمي وغير الرسمي مع سلطنة عمان في السنوات الأخيرة.

الجدول 8.1. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة إلى سلطنة عمان بحسب نوع الجريمة الأصلية

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
12	1	5	3	0	2	1	غسل الأموال
3	0	2	0	1	0	0	تمويل الإرهاب
24	7	5	5	4	1	2	جرائم مالية بما في ذلك الاحتيال والتزوير
5	2	1	0	0	1	1	إثراء غير مشروع/استغلال السلطة
6	2	0	2	0	1	2	جرائم إلكترونية
4	1	0	0	0	1	2	سرقة وابتزاز
2	1	0	0	1	0	0	أسلحة نارية غير مرخصة
2	1	0	0	1	0	0	تهريب
1	1	0	0	0	0	0	اتجار بالبشر
60	16	13	10	7	6	8	المجموع
53	13	12	10	7	4	7	الطلبات المنفذة
7	3	1	0	0	2	1	قيد التنفيذ في السلطنة

ملاحظة: يمكن أن يتضمن طلب المساعدة القانونية المتبادلة أنواعاً متعددة من المساعدة. في المجموع، تم تلقي 48 طلب مساعدة قانونية متبادلة خلال فترة التقييم شملت 60 نوعاً من المساعدة/الجرائم الأصلية

599. يتوافق نوع الطلبات الواردة عموماً مع المخاطر التي تواجهها سلطنة عمان. تأتي معظم الطلبات من شركاء إقليميين رئيسيين مثل تركيا (6) والإمارات العربية المتحدة (5) وتتعلق بالاحتيال الذي يُعتبر أحد الجرائم الأصلية الأعلى خطورة. وهناك عدد أقل نسبياً من الطلبات المتعلقة بالتهريب، أو الاتجار بالبشر أو المخدرات. تقدم السلطات المساعدة في كل من الحالات البسيطة والمعقدة، مثل: التحقيق مع مشتبه بهم أو أخذ إفادات الشهود، وتقديم السجلات الجنائية أو معلومات الحساب المصرفي، وتتبع الأصول و/أو حجزها نيابة عن البلد الطالب (الجدول 8.2).

جدول 8.2. نوع المساعدة المقدمة من سلطنة عمان

عدد الطلبات	% من الإجمالي	
21	44	إفادة الشهود
11	23	معلومات الحساب المصرفي/المعلومات التجارية
7	14	تتبع الأصول وتطبيق التدابير المؤقتة
5	10	سجلات المركبات

9	4	السجلات الجنائية أو غيرها من المعلومات
100%	48	المجموع

600. ويتم تقديم المساعدة القانونية المتبادلة تقدم بشكلٍ عام في الوقت المناسب، في العادة في غضون ستة أشهر - بما في ذلك في حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب - وفي غضون أيام إذا كان الطلب يتعلق بتتبع الأصول وتطبيق التدابير المؤقتة (الجدول 8.3). يتراوح وقت الاستجابة بين سبعة أيام في أبسط الحالات إلى ما يقرب من 12-18 شهراً في الحالات الأكثر تعقيداً، باستثناء طلب واحد استغرق أكثر من 18 شهراً، وشمل ذلك حالة ابتزاز كانت السلطات في المملكة العربية السعودية تحقق فيها، الأمر الذي تطلب من السلطات العمانية إجراء تحقيق واسع النطاق ذهاباً وإياباً بالنيابة عنها. لقد تم تنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة السبعة بشأن تتبع الأصول وتطبيق التدابير المؤقتة في غضون أيام من استلامها (أنظر المربع 8.1). وأكدت الملاحظات والتغذية العكسية الواردة من الوفود أن التعاون الذي تقدمه سلطنة عمان عادةً ما يكون في الوقت المناسب وبناءً وذا جودة. كما قدمت السلطات أدلة تُظهر أن هذه المساعدة قد لَبَّت احتياجات السلطات في البلدان الطالبة.

الجدول 8.3. متوسط الوقت المستغرق لتنفيذ الطلب (الطلبات الواردة)

مدة تنفيذ الطلبات	غسل الأموال	تمويل الإرهاب	جرائم أصلية أخرى
0-6 أشهر	10	2	33
6-12 شهراً	2	0	8
12-18 شهراً	0	1	3
أكثر من 18 شهراً			1
مجموع الطلبات المنفذة	12	3	45

ملاحظة: يعرض هذا الجدول عدد الطلبات (لكل نوع)

المربع 8.1. مثال على المساعدة القانونية المتبادلة المقدمة

طلب من دولة الكويت لحجز الأصول

الخلفية: تلقت سلطنة عمان إنابة قضائية من النيابة العامة الكويتية في نوفمبر 2023 بشأن ضحية احتيال في صفقة عقارية. زعمت السلطات الكويتية أن المتهم استغل أموال الضحية لشراء قطعتي أرض في سلطنة عمان وطلبت النيابة العامة الكويتية من سلطنة عمان حجز القطعتين. النتيجة: قام الادعاء العام بحجز قطعة أرض واحدة خلال 4 أيام من ورود الطلب (كانت قطعة الأرض الثانية قد تم بيعها). واستجوب الادعاء العام مشتري الأرض لفهم مصدر منشأ ووجهة الأموال المستخدمة في شراء الأرض. وتمت مشاركة هذه المعلومات مع النيابة العامة الكويتية. هذه القضية كانت جارية أثناء الزيارة الميدانية.

تسليم المجرمين

601. تلقت سلطنة عمان عدداً قليلاً نسبياً من طلبات تسليم المجرمين (سبعة طلبات سنوياً في المتوسط). تتعلق معظم الطلبات بجرائم احتيال بما يتماشى مع ملف المخاطر في السلطنة. لم تتلق سلطنة عمان أي طلب تسليم في ما يتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب (الجدول 8.4). نفذت السلطنة ما يقارب نصف الطلبات، بما في ذلك من خلال إجراءات التسليم المبسطة حيثما أمكن ذلك. وسحبت البلدان الطالبة 16٪ من هذه الطلبات، وتم رفض الطلبات المتبقية. تعود الأسباب الرئيسية لرفض التسليم إلى الجنسية بما أن سلطنة عمان لا تسلم مواطنيها (أنظر التوصية 39) أو إلى عدم ضمان محاكمة عادلة في البلد الطالب. تُعتبر نسبة الطلبات المنفذة وأسباب الرفض معقولة، خاصةً أن السلطات اتخذت إجراءات قضائية أخرى محلياً عند رفض طلب التسليم على أساس الجنسية.

602. قدمت سلطنة عمان المساعدة في مجال تسليم المجرمين في الوقت المناسب. في معظم الحالات، استغرقت المحاكم في المتوسط أربعة إلى ستة أسابيع لمعالجة طلبات التسليم (أنظر المربع 8.2). وتشير الملاحظات والتغذية العكسية الواردة من الدول الأجنبية والحالات العملية المقدمة إلى أنه يتم بشكل عام معالجة طلبات تسليم المجرمين بفعالية.

الجدول 8.4. طلبات تسليم المجرمين الواردة

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
0	0	0	0	0	0	0	غسل الأموال
0	0	0	0	0	0	0	تمويل الإرهاب
25	2	2	7	6	6	2	الاحتيال (بما في ذلك الشيكات بدون رصيد، النفقة، إلخ.)
7	1	2	1	2	1	0	الرشوة والاختلاس
2	0	0	0	2	0	0	السرقه
3	0	2	0	1	0	0	الاعتداء الجنسي، بما في ذلك على الأطفال
2	1	1	0	0	0	0	القتل، بما في ذلك الشروع في القتل
1	1	0	0	0	0	0	انتهاك المال العام
2	0	0	0	1	0	1	جرائم أصلية أخرى
42	5	7	8	12	7	3	مجموع طلبات التسليم الواردة
7	0	1	1	2	2	1	الطلبات التي ألغتها الدولة الطالبة
20	5	5	4	4	2	0	الطلبات المنفذة من قبل سلطنة عمان
15	0	1	3	6	3	2	الطلبات المفروضة من قبل سلطنة عمان

المربع 8.2. طلب تسليم وافقت عليه سلطنة عمان

تسليم مجرم إلى مملكة البحرين

الخلفية: تلقت شرطة عمان السلطانية شكوى من أحد الضحايا يزعم فيها أن أحد المتهمين (مواطن هندي) قدم له شيكين بدون رصيد، وهي جريمة يعاقب عليها القانون وفقاً لقانون الجزاء. حددت شرطة عمان السلطانية مكان المتهم وألقت القبض عليه وأحالت القضية إلى الادعاء العام. تمت محاكمة المتهم وأدين أمام المحاكم بالسجن لمدة عامين وبدفع غرامة.

النتيجة: قامت إدارة التعاون الإقليمي والدولي بتقييم هذا الطلب ثم طلبت وحصلت على قرار تسليم من المحكمة الابتدائية في مسقط في غضون أيام. تم تسليم الشخص إلى مملكة البحرين في نوفمبر 2022.

إجراءات تسليم مبسطة إلى دولة قطر (شيكات بدون رصيد)

الخلفية: تتعلق هذه القضية بشخص متهم (مواطن مصري) قدم للضحية (مواطن قطري) شيكين بدون رصيد. في يونيو 2018، أصدرت محكمة الجناح في الدوحة قراراً غيائياً بحق المتهم وحكمت عليه بالسجن لمدة عام (على أساس إصدار شيكين بدون رصيد، وهو ما يعتبره القانون جنحة) وبدفع غرامة. أصدرت السلطات القطرية مذكرة توقيف دولية بحق المواطن المصري الذي ألقت السلطات العمانية القبض عليه في مارس 2023 في مطار مسقط الدولي.

النتيجة: تم استجواب الشخص والموافقة على تسليمه، وتم ترحيله بعد ذلك إلى قطر خلال أيام.

طلب مساعدة قانونية في الوقت المناسب للملاحقة قضايا محلية في غسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب التي تتضمن عناصر عبر وطنية

603. تُدرك السلطات قيمة التعاون الدولي وتسعى بصورة استباقية للحصول على المساعدة القانونية للملاحقة قضايا محلية في غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها التي تتضمن عناصر عبر وطنية. وقد تأكد ذلك من خلال الحالات العملية التي استعرضها فريق التقييم والنقاشات مع السلطات. لم تتقدم سلطنة عمان بأي طلب رسمي في ما يتصل بالإرهاب/تمويل الإرهاب، غير أن هذا الأمر يتوافق مع مخاطر تمويل الإرهاب. وأوضحت السلطات أن جهات إنفاذ القانون تفضل استخدام القنوات غير الرسمية عند الحاجة إلى استجابة سريعة أو لتبادل معلومات حساسة عند ملاحقة قضايا تمويل الإرهاب، وهو ما يعتبره فريق التقييم معقولاً.

المساعدة القانونية المتبادلة

604. يتم التعامل مع الطلبات الصادرة من خلال الهيكل، والإجراءات، والأدوات نفسها المستخدمة في الطلبات الواردة. يتم إصدار الطلبات من أي جهة في سلطنة عمان من قبل إدارة التعاون الإقليمي والدولي عبر وزارة الشؤون الخارجية. معظم الطلبات صادرة عن الادعاء العام وهو أمر مناسب بالنظر إلى دوره في ملاحقة جرمية غسل الأموال، والجرائم الأصلية المرتبطة بها، وجريمة تمويل الإرهاب.

605. بشكل عام، تتسق الطلبات الصادرة مع المخاطر. بين عامي 2018 و2023، أرسلت سلطنة عمان 232 طلب مساعدة قانونية متبادلة إلى الجهات الأجنبية النظيرة (39 طلباً سنوياً في المتوسط) مع ملاحظة ارتفاع هام في النصف الثاني من فترة التقييم (الجدول 8.5). تتعلق غالبية الطلبات بالاحتيال (49%)، يليه غسل الأموال (18%) والاتجار بالمخدرات (7%). وبشكل الاتجار بالبشر والاختلاس معاً (5%) من الطلبات. ومع ذلك، على الرغم من أن الاختلاس يمثل نسبة صغيرة من العدد الإجمالي للطلبات، تُظهر الحالات العملية أن السلطات سعت بفعالية إلى طلب المساعدة القانونية المتبادلة في قضية وزارة التعليم (المربع 8.3). علاوة على ذلك، ومع أن السلطات أصدرت طلبين يتعلقان بغسل الأموال في

ما يتصل بجرائم التهريب الجمركي، إلا أن هناك مجال لتعزيز التعاون في ما يتصل بالجرائم العابرة للحدود بالنظر إلى مخاطر البلد وسياقه. لم تُصدر سلطنة عمان أي طلب رسمي يتعلق بالإرهاب/تمويل الإرهاب، غير أن هذا الأمر يتوافق مع مخاطر تمويل الإرهاب. وأوضحت السلطات أن جهات إنفاذ القانون تفضل استخدام القنوات غير الرسمية عند الحاجة إلى استجابة سريعة أو لتبادل معلومات حساسة عند ملاحقة قضايا تمويل الإرهاب. يذكر فريق التقييم أيضاً أن السلطات تُدرك أهمية وقيمة المساعدة القانونية المتبادلة. على سبيل المثال، وكما تمت مناقشته في إطار النتيجة المباشرة السابعة، فتح الادعاء العام 67 تحقيقاً في غسل الأموال للاشتباه في تدفق الأموال إلى سلطنة عمان وعبرها وأصدر عدداً من طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في هذا الخصوص.

606. تم تقديم غالبية هذه الطلبات إلى الشركاء الإقليميين، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي (لاسيما الإمارات العربية المتحدة (17٪)) والمملكة العربية السعودية (7٪))، والأردن (14٪)). وهو ما يتسق بشكل عام مع المخاطر. وبالرغم من أن فريق التقييم يلاحظ عدم وجود عوائق أمام التعاون وأن السلطات تتخذ عموماً نهجاً استباقياً في طلب التعاون، إلا أن غالبية الطلبات موجهة إلى البلدان المجاورة الإقليمية (في منطقة مجلس التعاون الخليجي في المقام الأول)، وبدرجة أقل إلى بلدان جنوب آسيا، وهذا ما يظهر عادةً في بعض الحالات العملية. تشير الملاحظات والتغذية العكسية الواردة من الشبكة العالمية إلى أن الطلبات الصادرة ذا جودة عالية.

607. 51% من جميع الطلبات الصادرة معلقة في البلد المطلوب مساعدته، غالبيتها أرسلت في عامي 2022 و2023، مما قد يشير إلى أن هذه الطلبات لا تزال قيد الإجراء. تتعلق نسبة 18% من هذه الطلبات بغسل الأموال، وهو أمر معقول ويُظهر أن السلطات تطلب المساعدة في قضايا غسل الأموال (أنظر المربع 8.5، والمربع 3.4 ضمن النتيجة المباشرة 7 بشأن شركة أسمنت). لذلك، بالرغم من أنه لا ينبغي أن تُعزى التأخيرات في البلد المطلوب مساعدته إلى سلطنة عمان، إلا أنه لم يتم رفض أي طلب رسمياً. لقد قدمت السلطات أدلة تُظهر أنها تتابع بنشاط الطلبات قيد الإجراء.

الجدول 8.5. طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الصادرة بحسب الجريمة الأصلية والحالة

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
43	21	5	3	8	6	0	غسل الأموال
114	14	24	20	17	11	28	الاحتيال (بما في ذلك الشيكات بدون رصيد)
18	17	0	0	0	0	1	الاتجار بالمخدرات
10	0	4	0	0	5	1	الرشوة والاختلاس
2	0	1	0	0	0	1	السرقية
2	0	0	0	0	1	1	القتل
3	0	0	0	1	0	2	التزوير
3	2	1	0	0	0	0	الاتجار بالبشر
2	0	0	0	0	2	0	التهريب الجمركي وغسل الأموال
35	11	6	1	4	0	13	جرائم أصلية أخرى
232	65	41	24	30	25	47	المجموع

119	53	29	10	6	9	12	طلب معلق في البلد المتلقي
-----	----	----	----	---	---	----	---------------------------

ملاحظة: يمكن أن يتضمن بعض طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أنواعاً متعددة من الجرائم الأصلية.

608. طلبت سلطنة عمان طائفة واسعة من المساعدات (الجدول 8.6) تتراوح بين طلبات تحديد هوية المشتبه بهم واستجوابهم وطلبات بسيطة لا تتطلب أوامر محكمة في البلد المطلوب مساعدته (على سبيل المثال، التحقق من البريد الإلكتروني أو مالك حساب مصرفي). ويتعلق معظم الطلبات بتحديد هوية المشتبه بهم واستجوابهم والحصول على السجلات الجنائية والمعلومات المالية. ويبدو أن أنواع وطبيعة الطلبات مناسبة.
609. تسعى سلطنة عمان بنشاط إلى الحصول على المساعدة في ما يتصل بتتبع ومصادرة الأصول الموجودة في الخارج، بخاصة في القضايا المهمة التي تتضمن مبالغ كبيرة من الأصول (المربع 8.3). على سبيل المثال، أصدر الادعاء العام عشرة طلبات مساعدة قانونية متبادلة إلى بلدان مختلفة لإجراء تحقيقات حول شخص متهم باختلاس مبالغ طائلة من المال من شركة إسمنت (المربع 3.4، النتيجة المباشرة 7). هدفت هذه الطلبات إلى تجميد الأموال ذات الصلة وطلبت من السلطات الأجنبية تتبع أي أصول أخرى مرتبطة بالأفراد والشركات المتورطة في القضية، وتحديد المستفيد الحقيقي من العائدات الجرمية ومصدرها، والحصول على السجلات الجنائية للمتهمين. ومع ذلك، إن عدم وجود اتفاقات ثنائية يمكن أن يحد من سرعة السلطات في تتبع الأصول واستعادة الأصول الموجودة في الخارج (أنظر الحالة العملية 3، المربع 3.8، النتيجة المباشرة 8). تُظهر النقاشات مع فريق التقييم أن السلطات تدرك فائدة إبرام مذكرات تفاهم مع الجهات النظرة الأجنبية وأنها تتبّع نهجاً استباقياً من أجل إيجاد أكثر الوسائل فعالية وسرعة لتسهيل تبادل المعلومات حيثما أمكن ذلك.

الجدول 8.6. نوع المساعدة المطلوبة من قبل السلطات العمانية

عدد الطلبات	% من الإجمالي
141	57%
86	34%
15	6%
5	2%
247	100%

ملاحظة: يمكن أن تنطوي المساعدة القانونية المتبادلة على طلبات مختلفة للمساعدة، وهو ما يفسر أن العدد الإجمالي يختلف قليلاً عن الجدول 8.5

المربع 8.3. طلب المساعدة الدولية في حجز ومصادرة الأصول ومتابعة جريمة غسل الأموال والجريمة الأصلية

طلب مساعدة قانونية متبادلة – (وزارة التربية)

استجابةً لإحالة من جهاز الرقابة المالية والإدارية، فتح الادعاء العام تحقيقاً في مارس 2019 في اختلاس مشتبه به لأموال الدولة من وزارة التعليم. ونظراً للعناصر الدولية في هذه القضية، أصدر الادعاء العام عدة طلبات مساعدة قانونية متبادلة:

- إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، للطلب من السلطات الإماراتية حجز الممتلكات والتحقق من تفاصيل الملكية لمختلف المتهمين في هذه القضية. أرسل الادعاء العام طلبات متابعة إلى الإمارات العربية المتحدة، وقد استجابت السلطات لها في عام 2021.
- إلى مصر، للطلب من السلطات الحصول على كشف حساب مصرفي يخص أحد المتهمين؛ واستجواب شاهدين؛ وحجز وحدتين سكنيتين وعائدات جرمية. في وقت الزيارة الميدانية، كانت السلطات المصرية قد أقرت باستلام الطلب وكانت تجمع المعلومات المطلوبة.
- إلى البحرين والكويت، للطلب بحجز كافة الممتلكات العائدة لبعض المتهمين في هذه القضية. لقد نفذت السلطات في كلا البلدين هذا الطلب.
- طلب إلى الشركاء الأجانب في قضية الجريمة الأصلية الأجنبية وجريمة غسل الأموال المستقلة (أنظر المربع 3.5، النتيجة المباشرة 7).
- في إطار تحقيقاته الجنائية واستجوابه لمشتبه به تم القبض عليه في مطار مسقط الدولي وبحوزته كميات كبيرة من الذهب والأموال النقدية، وجّه الادعاء العام ثلاثة طلبات مساعدة قانونية متبادلة إلى سويسرا، وفرنسا، والإمارات العربية المتحدة للتحقق من المعلومات التي قدمها المشتبه به وضمّمها في تحقيقاته. بحلول نهاية الزيارة الميدانية، لم تكن السلطات قد تلقت سوى رد من فرنسا. قدمت السلطات الفرنسية معلومات عن مهنة المشتبه به. كما حددت السلطات الفرنسية هوية مالك الأموال النقدية (أحد معارف المشتبه به الرئيسي) وأجرت معه مقابلة، و قدمت رداً إلى سلطنة عُمان في غضون ستة أشهر من تلقي الطلب.

تسليم المجرمين

610. خلال فترة التقييم، استخدمت سلطنة عمان بشكلي نشط طلبات تسليم المجرمين في مجموعة من الجرائم (198 طلباً، أو في المتوسط 33 طلباً في السنة). يبدو العدد الإجمالي لطلبات التسليم معقولاً. تتعلق غالبية طلبات التسليم بجرائم الاحتيال، وبدرجة أقل، غسل الأموال (الجدول 8.7). ولم يتم توجيه أي طلبات تسليم رسمية بشأن تمويل الإرهاب أو الإرهاب، وهو ما يتسق مع مخاطر تمويل الإرهاب في السلطنة وحقيقة أن التعاون في مجال تمويل الإرهاب يتم بشكل أساسي من خلال التعاون غير الرسمي. تم توجيه غالبية الطلبات إلى الشركاء الإقليميين وبلدان في الشرق الأوسط، وهذا الأمر يتماشى إلى حد كبير مع سياق سلطنة عمان. رفضت البلدان المتلقية 27 طلب تسليم (13%) بالرغم من عدم وضوح السبب، ولا يزال 88 طلباً (44%) معلقاً. يعني هذا أن 83 طلب تسليم (41%) تم تنفيذها لدى النظر في الطلبات المرفوضة والمعلقة (التي تشمل 28 فرداً تم تسليمهم إلى السلطنة). يرى فريق التقييم أن هذا الأمر معقولاً بما أن سلطنة عمان دولة ذات معدلات جريمة منخفضة وفي ضوء التغذية العكسية الإيجابية التي تم تلقيها من الدول.

الجدول 8.7. طلبات تسليم المجرمين الصادرة بحسب الجريمة الأصلية والحالة

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
2	1	0	1	0	0	0	غسل الأموال
85	13	18	15	16	15	8	الاحتيال (بما في ذلك الشيكات بدون رصيد)
3	1	1	0	0	0	1	الرشوة، الاختلاس، استغلال المنصب العام

8	2	3	0	1	1	1	السرقه
13	4	2	3	0	2	2	التزوير
1	0	0	0	0	0	1	الجرائم البيئية
3	0	1	0	0	2	0	القتل (بما في ذلك الشروع بالقتل)
1	0	0	1	0	0	0	الهرب الجمركي
2	0	2	0	0	0	0	الابتزاز
3	0	1	0	1	1	0	الاعتداء الجنسي
77	14	10	14	12	11	16	جرائم أصلية أخرى
198	35	38	34	30	32	29	المجموع
83	13	13	17	12	13	15	طلبات منقّدة
27	3	3	5	1	8	7	طلبات مرفوضة
88	19	22	12	17	11	7	طلبات معلقة

المربع 8.4. مثال عن طلب تسليم مجرمين من قبل سلطنة عمان لخيانة الأمانة

الخلفية: في أواخر عام 2023، تلقى مركز للشرطة بلاغاً من شخص يعمل في شركة يزعم أن أحد المشتبه بهم (مواطن بنغلاديشي يعمل كهربائياً في الشركة) استخدم بطاقة ائتمان الشركة لسحب مبالغ نقدية بقيمة 8,000 دولار أمريكي/3,100 ريال عماني لصالحه الخاص. بعد إجراء التحقيقات الأولية، حددت شرطة عمان السلطانية أن المشتبه به لم يكن في سلطنة عمان وأصدرت نشرة حمراء من الإنترنت من أجل توقيفه. أُلقت السلطات في قطر القبض على المشتبه به وأبلغت سلطنة عمان بذلك. بعد الحصول على أمر من المحكمة بتسليمه، أصدر الادعاء العام طلب تسليم (من خلال إدارة التعاون الإقليمي والدولي) إلى الجهة النظيرة في قطر.

النتيجة: القضية معلقة.

البحث عن أشكال أخرى من التعاون الدولي لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفيرها

611. تشارك السلطات العمانية بشكلٍ نشطٍ في مجموعة من شبكات التعاون الدولي وتسعى إلى طلب وتوفير أشكال غير رسمية من التعاون الدولي لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الوقت المناسب وبطريقة فعالة إلى حد كبير.

المركز الوطني للمعلومات المالية (تبادل المعلومات المالية)

612. بفعل عدم عضويته في مجموعة إغمونت (التي تم منحها أثناء الزيارة الميدانية في فبراير 2024)، أبرم المركز الوطني للمعلومات المالية 17 اتفاقية ثنائية (مذكرات تفاهم) مع الشركاء الرئيسيين لتبادل المعلومات باستخدام نماذج مجموعة إغمونت ومن خلال البريد الإلكتروني الآمن. وقع المركز الوطني مذكرات تفاهم مع شركاء رئيسيين في منطقة الخليج، وكذلك مع وحدات المعلومات المالية في الهند، وبنغلاديش، واليمن، والأردن، وهذا الأمر يتسق مع مخاطر السلطنة وسياقها. ولا يتقيد المركز الوطني بتوقيع مذكرات التفاهم بل يمكنه تبادل المعلومات على أساس كل حالة على حدة. لدى المركز الوطني 3 موظفين مخصصين للتعاون الدولي يشكلون جزءاً من فريق الشؤون القانونية والتعاون الدولي (أنظر النتيجة المباشرة 6).

613. يسعى المركز الوطني للمعلومات المالية بفعالية إلى تقديم المساعدة للشركاء الدوليين. تلقى المركز الوطني 74 طلباً من وحدات المعلومات المالية الأجنبية، لاسيما من الشركاء الإقليميين (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر)، تركّز على غسل الأموال، وإلى حد قليل على الجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب، وقد تم تنفيذ جميعها في الوقت المناسب (الجدول 8.8). أوضح المركز الوطني للمعلومات المالية أنه يستجيب للطلبات في غضون 14 يوم عمل في المتوسط، وهذا ما يُعتبر في الوقت المناسب. تشير الملاحظات والتغذية العكسية الواردة من الشبكة العالمية أيضاً إلى أن المركز الوطني للمعلومات المالية قدم مساعدة ذات جودة في الوقت المناسب وأن هذا التعاون ساعد الجهات النظيرة الأجنبية على بدء التحقيقات.

614. يسعى المركز الوطني للمعلومات المالية إلى طلب المعلومات من الجهات النظيرة بدرجة معتدلة. وجّه المركز الوطني 91 طلباً إلى الشركاء الأجانب لإنتاج/تعزير المعلومات المالية الاستخباراتية، مما يتماشى مع المخاطر والسياق في سلطنة عمان. تم توجيه غالبية الطلبات في النصف الثاني من فترة التقييم. وكما هو الحال بالنسبة للطلبات الواردة، يطلب المركز الوطني للمعلومات المالية التعاون من الشركاء في المنطقة (بخاصة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وقطر)، لاسيما في ما يتصل بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به (الفساد، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالبشر، والاحتيال)، وبدرجة أقل في ما يتعلق بتمويل الإرهاب. ويقدم المركز الوطني للمعلومات المالية بعض هذه الطلبات بالنيابة عن جهات مختصة أخرى (على سبيل المثال، الادعاء العام، وشرطة عمان السلطانية، وإلى درجة محدودة أكثر الإدارة العامة للجمارك). على سبيل المثال، في قضية وزارة التعليم، طلب الادعاء العام معلومات مالية من المركز الوطني للمعلومات المالية للمساعدة في إثراء طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الخاصة به من أجل حجز/تجميد الأصول في الخارج. وعلى وجه التحديد، اتصل المركز الوطني للمعلومات المالية بجهات نظيرة مختلفة من المنطقة وقدم معلومات مفصلة إلى الادعاء العام حول التدفقات المالية إلى سلطنة عمان ومنها. وتظهر الحالات العملية (أنظر المربع 8.5) والنقاشات مع فريق التقييم أيضاً أن المركز الوطني للمعلومات المالية يطلب المساعدة من الشركاء الأجانب في تتبع الأصول.

الجدول 8.8. الطلبات الصادرة والواردة بشأن غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
64	17	9	19	10	9		غسل الأموال
5		1		2	1	1	تمويل الإرهاب
5	1	2		2			الجرائم الأصلية
74	18	12	19	14	10	1	المجموع

72	29	11	18	8	5	1	غسل الأموال	طلبات واردة
2	2						تمويل الإرهاب	
17	11	3	3				الجرائم الأصلية	
91	42	14	24	8	5	1	المجموع	

المربع 8.5. أمثلة على تعاون المركز الوطني للمعلومات المالية

التعاون بين وحدات المعلومات المالية

الخلفية: تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية تقرير معاملة مشبوهة من مؤسسة مالية بشأن معاملات مالية بلغ مجموعها 2.7 مليون دولار أمريكي/مليون ريال عماني تتدفق عبر حساب مواطن عراقي. حدثت هذه المعاملات خلال فترة زمنية قصيرة وكان يشتبه في أنها غير متناسبة مع دخله المنتظم. كشفت تحقيقات المركز الوطني للمعلومات المالية - التي أجريت بالتعاون مع وحدة المعلومات المالية العراقية - وجود مزاعم مختلفة بالفساد بحق هذا الشخص في العراق. كما عمد المركز الوطني إلى تتبع الأموال وصولاً إلى شراء ستة عقارات ومجمعات تجارية في سلطنة عمان، وأظهرت المعلومات الجمركية أن هذا الشخص بقي في السلطنة لمدة 14 يوماً فقط.

النتيجة: علّق المركز الوطني للمعلومات المالية الحسابات المصرفية للمشتبه به وطلب من الادعاء العام إصدار أوامر تجميد على العقارات. كما شارك المركز الوطني نتائج تحقيقاته في المشتبه بهم مع نظيره في العراق. وتمت مشاركة هذه المعلومات مع النواب العاملين العراقيين الذين ألقوا القبض على هذا الشخص وأدين في فترة لاحقة.

طلب دولي من المركز الوطني للمعلومات المالية بالنيابة عن الإدارة العامة للجمارك

الخلفية: قدمت الإدارة العامة للجمارك معلومات إلى المركز الوطني للمعلومات المالية تفيد بأنه تم القبض على 3 مواطنين عراقيين عند معبر حدودي مع المملكة العربية السعودية وبحوزتهم مبلغ نقدي بقيمة 34,000 دولار أمريكي و17 بطاقة مصرفية مرتبطة بمؤسسات مالية عراقية. طلبت الإدارة العامة للجمارك من المركز الوطني إجراء تحليل مالي حول هؤلاء الأشخاص، وتقديم طلب دولي للحصول على معلومات إلى وحدة المعلومات المالية النظرية في العراق.

النتيجة: تلقى المركز الوطني للمعلومات المالية رداً في غضون عشرة أيام تقريباً.

جهات إنفاذ القانون

615. تتعاون جهات إنفاذ القانون بانتظام وفعالية مع الجهات النظرية إلى حد كبير.

616. الادعاء العام: كما ذكر أعلاه، يشارك الادعاء العام بشكل رئيسي في التعاون الرسمي لملاحقة جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وكذلك استرداد الأصول. ويشارك الادعاء العام في التعاون غير الرسمي للدفع قدماً بالتحقيقات التي يقوم بها عند الاقتضاء وقد وقع عدة مذكرات تفاهم مع الجهات النظرية لتحقيق هذه الغاية. ويمكنه أيضاً الاعتماد على شبكات التعاون الدولي من جهات إنفاذ القانون (مثل شرطة عمان السلطانية) التي تعمل تحت سلطته للبحث عن المعلومات وطلبها بشكل غير رسمي. لا يتم جمع الإحصاءات المتعلقة بالتعاون غير الرسمي، إلا أن الادعاء العام قدم حالات عملية تُظهر أنه يقوم بتسهيل التحقيقات المشتركة مع الجهات النظرية الأجنبية (مثل إيطاليا، وفرنسا، ومصر، واليابان)

ويشارك في هذه التحقيقات لتتبع العائدات الأجنبية والتحقيق فيها. وقد تم تزويد فريق التقييم بأدلة تُظهر أن السلطات الأجنبية اعتبرت هذه المساعدة مفيدة وفعالة في مساعدتها على متابعة قضاياها.

617. شرطة عمان السلطانية: يتم توجيه التعاون بين الأجهزة الشرطية من خلال إدارة الاتصال الخاصة بالشرطة العربية والدولية في شرطة عمان السلطانية التي لديها نظام لتحديد الأولويات في إدارة الطلبات. تضم الإدارة 22 موظفاً، وهو أمر مناسب بالنظر إلى المخاطر والسياق في سلطنة عمان وإلى العدد الإجمالي للطلبات المقدمة. تتعاون شرطة عمان السلطانية بشكل فعال مع الهيئات النظرية لغرض إجراء تحقيقات أولية وتبادل المعلومات والاستخبارات الجنائية (المربع 8.6) وأبرمت العديد من مذكرات التفاهم لهذه الغاية. تستعين شرطة عمان السلطانية بشبكات متعددة مثل الإنترنت وشرطة دول مجلس التعاون الخليجي (وهي متصلة بمنصتي تكنولوجيا المعلومات الخاصتين بهما التي يمكن من خلالها لشرطة عمان السلطانية التواصل ومتابعة حالة بعض الطلبات مثل النشرات الحمراء متابعة سريعة) وبضباط الاتصال الدوليين المنتشرين في سلطنة عمان والمنطقة. وبالتالي، فإن شرطة عمان السلطانية لديها روابط جيدة مما يسهل تبادل المعلومات وتنفيذ الطلبات. خلال فترة التقييم، أصدرت شرطة عمان السلطانية 622 طلباً. تتنوع المعلومات المطلوبة، مثل الحصول على بيانات المركبات والبيانات الشخصية في مجموعة واسعة من الجرائم، منها الاحتيال، وغسل الأموال، والمخدرات، إلخ.، ويتمشى هذا الأمر عموماً مع المخاطر في السلطنة. بدورها، تلقت شرطة عمان السلطانية 371 طلباً من الشركاء الدوليين، معظمها بسيط نسبياً في طبيعته (طلبات لمعرفة أرقام الهواتف، ومعلومات الحسابات المصرفية، والسجلات الجنائية، إلخ). وتشير الحالات العملية المقدمة إلى أن شرطة عمان السلطانية تقدم المساعدة في الوقت المناسب. وأفادت شرطة عمان السلطانية أنها تنظر في جميع الطلبات الواردة ولا ترفضها أبداً وأن التغذية العكسية تُقدم بشكل منهجي إلى الجهات النظرية.

المربع 8.6. التعاون الدولي لشرطة عمان السلطانية (قضية الاتجار بالبشر)

قضية الاتجار بالبشر

في يناير 2023، تلقت شرطة عمان السلطانية نشرة حمراء صادرة عن السلطات في أوزبكستان بشأن مواطن أوزبكي يدير شبكة دعارة في سلطنة عمان. وزعمت السلطات الأوزبكية أن هذا الشخص استدرج نساء للقدوم إلى السلطنة بوعود كاذبة. قامت السلطات العمانية بالبحث عن الشخص واحتجازه. وأُحيلت القضية إلى الادعاء العام الذي طلب من المحكمة إصدار قرار تسليم. وتم تسليم الشخص المطلوب إلى أوزبكستان في أكتوبر 2023.

قضية السرقة

تلقت شرطة عمان السلطانية شكوى من ضحية سُرق منها مبلغ 28,500 دولار أمريكي/11,000 ريال عماني. حددت التحقيقات الأولية التي أجرتها شرطة عمان السلطانية (التي تضمنت أيضاً مدخلات من الإدارة العامة للجمارك) أن بعض هذه الأموال النقدية تم تحويلها إلى الخارج من قبل بعض المتآمرين في المخطط باستخدام نظام الحوالة. قامت شرطة عمان السلطانية بالتنسيق مع المركز الإقليمي للإنترنت في الدوحة من أجل الحصول على معلومات عن أحد المتآمرين وإصدار نشرة حمراء. تم تسليم المتهم إلى سلطنة عمان لمزيد من الاستجواب. وحُكم عليه في النهاية بتهمة غسل الأموال في سلطنة عمان وجرى ترحيله عند انتهاء عقوبته.

618. تتولى الإدارة العامة للجمارك مسؤولية الإشراف على نظام الإفراز النقدي والتحقيق في الجرائم المرتبطة بالجمارك مثل السلع المهربة (إلى جانب شرطة عمان السلطانية). لدى الإدارة العامة للجمارك مكتب للتعاون الدولي يضم خمسة موظفين. تشارك الإدارة في التعاون الدولي إما بصورة مباشرة مع الشركاء (المربع 8.7)، أو من خلال المنتديات الدولية، أو باستخدام القنوات المتعددة الأطراف مثل المكتب الإقليمي

للاتصالات الاستخباراتية (ريلو) التابع لمنظمة الجمارك العالمية ومقره المملكة العربية السعودية الذي يسهل تبادل المعلومات مع الشركاء الإقليميين.

619. مع أن الإدارة العامة لجمارك تبادل المعلومات حول المسائل الجمركية، إلا أن التعاون في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب حديث العهد ويحتاج إلى بعض التحسين. على سبيل المثال، يُقرّ تقييم المخاطر في اليمن أن هناك مجالاً لتحسين تبادل المعلومات حول إعادة شحن الأموال النقدية مع الإمارات العربية المتحدة، مثل حجم الأموال النقدية التي تمر عبر سلطنة عمان ومؤشرات مخاطر غسل الأموال المرتبطة بها. وكما خلص إليه تقييم المخاطر في اليمن أيضاً، بالنظر إلى الديناميات الإقليمية، فمن المهم الاعتراف بأن التعاون الدولي مع بعض الجهات النظرية قد يطرح بعض التحديات أيضاً. هذا هو الحال في اليمن حيث يعني الوضع المستمر أنه من الصعب الحصول على معلومات موثوقة على الحدود حول مصدر الأموال النقدية يؤدي إلى مصادرتها.

المربع 8.7. أمثلة على التعاون الدولي من قبل الإدارة العامة للجمارك

الخلفية: في فبراير 2020، أوقف موظف الجمارك أحد المسافرين القادمين من قطر الذي تم التعرف عليه في قواعد بيانات الإدارة العامة للجمارك وقام بتفتيشه لدى وصوله. أثناء عملية التفتيش هذه، تم العثور على 13 ساعة يد باهظة الثمن.

فتحت الإدارة العامة للجمارك تحقيقاً أولياً لتحديد أصل الساعات وأرسلت طلباً دولياً للتعاون إلى الجهات النظرية في قطر. سعى هذا الطلب إلى تأكيد ما إذا كان المشتبه به قد قدم أي إقرارات عند المغادرة وأي معلومات إضافية في هذه القضية.

النتيجة: أحال الادعاء العام القضية إلى المحكمة بتهمة التهريب.

620. تشارك جهات إنفاذ القانون الأخرى مثل جهاز الرقابة المالية والإدارية وجهاز الضرائب في التعاون الدولي بالقدر اللازم. يتعاون جهاز الرقابة المالية والإدارية مع الشركاء الأجانب بصورة مباشرة، ولكنه يلجأ في كثير من الأحيان إلى المركز الوطني للمعلومات المالية عندما تكون هناك حاجة إلى استفسارات محددة. لدى جهاز الضرائب إدارة للتعاون الدولي تسهل تبادل المعلومات حول الأشخاص والكيانات الخاضعة للضريبة. أصدر جهاز الضرائب ثلاثة طلبات لاسيما إلى الشركاء الإقليميين (مثل الإمارات العربية المتحدة) وإلى موريشيوس وتلقى أربعة طلبات من بلدان في أوروبا وآسيا.

التعاون الدولي في مسائل تمويل الإرهاب

621. بشكل عام، هناك مستوى جيد من التعاون غير الرسمي في مسائل تمويل الإرهاب. يشارك المكتب السلطاني وجهاز الأمن الداخلي بشكلٍ فعال ومنتظم في التعاون غير الرسمي مع الشركاء الأجانب (بالمقارنة مع القنوات الرسمية) لغرض معالجة تمويل الإرهاب وتبادل المعلومات والتوعية. يرى فريق التقييم أن هذا الأمر معقول. وكما تمت مناقشته في إطار النتيجة المباشرة 9، فإن التعاون الدولي جزء لا يتجزأ من عمل جهاز الأمن الداخلي عند التحقيق في تمويل الإرهاب بما أنه المصدر الرئيسي لفتح تحقيقات في تمويل الإرهاب. لقد نشأ 40 من أصل 109 تحقيقات في نشاط تمويل الإرهاب المحتمل عن معلومات استخباراتية أجنبية.

622. يشارك جهاز الأمن الداخلي بشكلٍ رئيسي في التنسيق غير الرسمي في قضايا تمويل الإرهاب مع العديد من البلدان في المنطقة التي قد يكون لديها مشتبه بهم أو معلومات استخباراتية ذات صلة، على غرار باكستان، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، والسودان. ساعد هذا التعاون بين جهاز الأمن الداخلي والجهات النظرية الأجنبية في تعطيل حادث إرهابي في إحدى الحالات وفي إعادة الأصول من سلطنة

عمان إلى بلدان أخرى (أنظر الحالة العملية 3، المربع 4.2، النتيجة المباشرة 9). يفسر المستوى المرتفع للطلبات غير الرسمية من جهاز الأمن الداخلي العدد المنخفض للطلبات بشأن تمويل الإرهاب الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات المالية.

623. لقد حصلت عملية تسليم غير رسمي⁶³ في إطار تمويل الإرهاب مرتين، مرة عندما تلقى جهاز الأمن الداخلي طلب التسليم، والثانية عندما قام الجهاز بتقديمه. يُعتبر هذا الأمر مناسباً نظراً لمخاطر تمويل الإرهاب في سلطنة عُمان.

التعاون الدولي للأغراض الرقابية

624. بشكل عام، تحظى الجهات الرقابية في سلطنة عمان بإجراءات وعلاقات راسخة تسمح لها بمشاركة المعلومات وتلقيها بفعالية من الخارج لأغراض تنظيمية. ويشمل التعاون الدولي بين الجهات الرقابية على القطاع المالي بشكل رئيسي تبادل المعلومات من خلال مذكرات التفاهم، وورش العمل الدولية، وفرق العمل. كما يتبادل البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال المعلومات مع الجهات النظيرة مما يساعدها على استكمال أنشطتهما الرقابية في الوقت المناسب. يتم توفير المعلومات على أساس كل حالة على حدة، بشكل رئيسي إلى الشركاء الإقليميين والأجانب.

625. **البنك المركزي العماني** هو الجهة الرقابية الرئيسية على القطاع المالي، ويتبادل المعلومات مع الجهات النظيرة الأجنبية، من بين أمور أخرى في سياق الرقابة الاحترازية (عمليات التفتيش المشتركة) (المربع 8.8). يتم هذا بصورة رئيسية على أساس المعاملة بالمثل والاستناد إلى مجموعة من مذكرات التفاهم التي أبرمها البنك المركزي العماني. ومن بين الشركاء، دولة قطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، والهند، وإيران، ومصر، وغيرها، حيث تعمل بعض فروع المؤسسات المالية العمانية. وتشير النقاشات مع فريق التقييم إلى أن البنك المركزي العماني أجرى رقابة ميدانية على المصارف العمانية في بعض هذه البلدان خلال فترة التقييم. ويشارك البنك المركزي العماني أيضاً في فرق العمل المختلفة والمؤتمرات الدولية مع الجهات الأجنبية النظيرة.

626. يضمّ البنك المركزي العماني 7 موظفين في إدارة التعاون الدولي لديه. يمكن لموظفي البنك المركزي العماني التعامل مباشرة مع جهة شريكة تم توقيع مذكرة تفاهم معها، بدون الحاجة إلى المرور عبر إدارة التعاون الدولي، الأمر الذي يسرع عملية التعاون الدولي.

المربع 8.8. أمثلة على التعاون الدولي للأغراض الرقابية

في عام 2022، طلب أحد مكاتب الصرافة موافقة البنك المركزي العماني على تعيين مدير عام جديد كان سابقاً يعمل في أحد بلدان دول مجلس التعاون الخليجي. وكجزء من عملية العناية الواجبة، طلب البنك المركزي العماني التغذية العكسية من الجهة التنظيمية في البلد الخليجي. وأشارت التغذية العكسية بشأن المرشح المدرج في القائمة المختصرة إلى أنه مشتبه به في تقديم تقارير خاطئة/حجب معلومات بالغة الأهمية حول عمليات/أعمال شركة الصرافة في البلد الخليجي. وبناءً على ذلك، رفض البنك المركزي العماني تعيين مدير مكتب الصرافة.

627. **الهيئة العامة لسوق المال** عضو في الجمعية الدولية لهيئات الرقابة والإشراف على التأمين (IAIS)، وقد وقّعت العديد من مذكرات التفاهم مع الجهات الأجنبية النظيرة التي تقوم من خلالها بتبادل معلومات الكفاءة والملاءمة، والترخيص، والمعلومات التنظيمية بشكل فعال، وزيارات اطلاعية وتدريبية (مثلاً مع الكويت، والبحرين، ودولة قطر). تتلقى الهيئة العامة لسوق المال طلبات أكثر مما تصدره للشركاء الدوليين (الجدول 8.9) وأشارت الهيئة إلى أنه لم يتم رفض أي طلب. في الغالب، يتم تنفيذ الطلبات على الفور، خلال مدة تصل إلى 20 يوم عمل عند الحاجة إلى معلومات من أطراف ثالثة، وهو ما يُعتبر مناسباً.

الجدول 8.9. التعاون الدولي من قبل الجهات الرقابية

المجموع	2023	2022	2021	2020	2019	2018	
60	21	12	9	6	6	6	البنك المركزي العماني
22	8	4	1	2	3	4	تبادل المعلومات مع البنوك المركزية الأجنبية
38	13	8	8	4	3	2	فرق العمل والاجتماعات مع الجهات التنظيمية
78	21	27	20	1	1	8	الهيئة العامة لسوق المال (الطلبات الواردة)
7	3	2	0	1	0	1	طلبات الكفاءة للملاءمة
5	2	2	0	0	1	0	جهة الترخيص
66	16	23	20	0	0	7	الخبرة التنظيمية
36	19	13	1	2	0	1	الهيئة العامة لسوق المال (الطلبات الصادرة)
0	0	0	0	0	0	0	طلبات الكفاءة للملاءمة
9	4	2	1	2	0	0	جهة الترخيص
27	15	11	0	0	0	1	الخبرة التنظيمية

التبادل الدولي لمعلومات أساسية ومعلومات عن المستفيدين الحقيقيين من الأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية

628. تقدم السلطات المساعدة عند تلقي طلبات تعاون من الجهات الأجنبية ذات صلة بالمعلومات الأساسية ومعلومات عن المستفيدين الحقيقيين للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، وتسعى إلى الحصول على معلومات في هذا المجال إلى حد ما. لكن يتم هذا الأمر في الوقت المناسب إلى حد ما.

629. بشكل عام، إن الطلبات الأجنبية بشأن المعلومات الأساسية والمستفيدين الحقيقيين نادرة بما أن سلطنة عمان ليست مركزاً لتأسيس الشركات. تلقت السلطات 18 طلباً غالبيتها تتعلق بمعلومات عن المستفيد الحقيقي وطلب واحد للتحقق من معلومات حول الملكية والمساهمين في إحدى الشركات.

630. خلال فترة التقييم، تلقت الادعاء العام طلباً واحداً للتحقق من معلومات حول الملكية والمساهمين في إحدى الشركات. استجاب الادعاء العام لهذا الطلب في غضون 5 أشهر، الأمر الذي قد لا يُعتبر في الوقت المناسب تبعاً لنوع الجريمة. أصدر الادعاء العام 13 طلباً إلى الشركاء الدوليين بشأن المعلومات الأساسية لأشخاص اعتبارية وترتيبات قانونية. وفي ما يتعلق بالمعلومات حول المستفيدين الحقيقيين، أرسل الادعاء العام طلبين يرتبطان بقضية شركة الإسمنت التي لا تزال معلقة (مذكور أعلاه)؛ ولم يتلق أي طلبات حول المستفيدين الحقيقيين.

631. إن المركز الوطني للمعلومات المالية أكثر نشاطاً من وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في تلقي وطلب معلومات عن المستفيد الحقيقي، ويُعزى ذلك إلى المصادر الواسعة للمعلومات وقواعد البيانات التي يمكنه الوصول إليها (أنظر الجدول 8.10) وأدوات التحليل المتطورة لديه (أنظر النتيجة المباشرة 6). وتماشياً مع دليل إجراءات المركز الوطني للمعلومات المالية، تتم معالجة الطلبات التي تم وضع علامة عاجل عليها في غضون ثلاثة أيام عمل، و14 يوماً لجميع الطلبات الأخرى غير العاجلة.

632. من الناحية العملية، يتمتع كل من الادعاء العام والمركز الوطني للمعلومات المالية بإمكانية الوصول المباشر إلى سجل الشركات لدى وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ويمكنهما تبادل المعلومات الأساسية في حال ورد طلب بذلك. إن سجل الشركات لدى الوزارة متاح للجمهور، أي أنه يمكن للسلطات الأجنبية أيضاً الوصول إليه للحصول على المعلومات الأساسية. (أنظر النتيجة المباشرة الخامسة).

الجدول 8.10. الطلبات المتعلقة بمعلومات المستفيد الحقيقي والمعلومات الأساسية (الواردة والصادرة)

المجموع	معلومات عن المستفيد الحقيقي			المعلومات الأساسية		
	عدد الطلبات الواردة	عدد الطلبات الصادرة	المجموع	عدد الطلبات الواردة	عدد الطلبات الصادرة	المجموع
2	2	0	14	13	1	الادعاء العام
32	15	17	0	0	0	المركز الوطني للمعلومات المالية
0	0	0	0	0	0	وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار
0	0	0	0	0	0	جهات أخرى
34	17	17	14	13	1	المجموع

الاستنتاج العام حول النتيجة المباشرة 2

تتمتع سلطنة عمان بأساسٍ قانوني وتشغيلي سليم لطلب وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين يغطي مجموعة من الطلبات البسيطة والمعقدة التي تنطوي على تنبوع للأصول. بشكلٍ عام، أظهرت السلطات التزاماً قوياً بالتعاون الدولي الرسمي وغير الرسمي. على المستوى التشغيلي، تسعى السلطات بنشاط إلى طلب وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين ذي الجودة وفي الوقت المناسب، ومتابعة الطلبات التي لم تتم الإجابة عليها حسب الاقتضاء. تتوافق طلبات المساعدة القانونية المتبادلة عموماً مع مستوى المخاطر، ولكن يمكن بذل المزيد من الجهود لاستهداف جريمة الاتجار بالبشر، فضلاً عن القضايا العابرة للحدود.

تسعى معظم الجهات المختصة إلى طلب وتوفير التعاون غير الرسمي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة إلى حد كبير. يستجيب المركز الوطني للمعلومات المالية لطلبات التعاون، لكنه يسعى إلى طلب المعلومات من الجهات النظرية بدرجة معتدلة. لقد قُدمت معظم الطلبات في النصف الأخير من فترة التقييم. هناك مجال لزيادة التعاون الدولي من قبل الإدارة العامة للجمارك في مجال غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، والجرائم الأصلية المرتبطة بهما، بالرغم من أن التعاون مع بعض الجهات النظرية قد يطرح تحديات بالنظر إلى الديناميات الإقليمية.

تقدم السلطات المساعدة في طلبات التعاون الأجنبية المتصلة بالمعلومات الأساسية والمعلومات حول المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية إلى حد كبير، إلا أن هذا الأمر يتم إلى حد ما في الوقت المناسب.

بشكل عام، هناك حاجة إلى إجراء تحسينات متوسطة لتعزيز استخدام التعاون الدولي في القضايا العابرة للحدود، وضمان استمرار المركز الوطني للمعلومات المالية في طلب المساعدة من الشركاء الدوليين، وتعزيز التعاون الدولي مع بعض البلدان.

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها تتمتع بمستوى أساسي من الفعالية في النتيجة المباشرة الثانية.

الالتزام الفني

1. يقدم هذا الجزء تحليلاً مفصلاً عن مستوى الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي- فاتف الأربعين بحسب الترتيب الرقي لها. ولا يشتمل على نص وصفي لوضع السلطنة أو للمخاطر ويقتصر فقط على تحليل المعايير الفنية الخاصة بكل توصية. كما يجلب قراءته بالالتزام مع تقرير التقييم المتبادل.
2. إذا لم يتم تغيير كل من متطلبات مجموعة العمل المالي- فاتف والقوانين أو اللوائح الوطنية، يشير هذا التقرير إلى التحليل الذي تم إجراؤه كجزء من التقييم المتبادل السابق في عام 2011. ويمكن الاطلاع على هذا التقرير على الرابط التالي (<https://www.fatf-gafi.org/content/dam/fatf-gafi/mer/MER%20Oman%20full.pdf.coredownload.pdf>)

التوصية 1 – تقييم المخاطر وتطبيق المنهج القائم على المخاطر

هذه التوصية جديدة ولم يسبق أن تم تقييمها خلال عملية التقييم المتبادل السابق.

المعيار 1.1 – (متحقق إلى حد كبير)

يتعين على اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (اللجنة الوطنية) تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13 (ب)). قامت سلطنة عمان بتحديد وتقييم مخاطرها المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تقريرين للتقييم الوطني للمخاطر. تم استكمال تقرير التقييم الوطني للمخاطر الأول في عام 2018، باستخدام منهجية تقييم المخاطر التي وضعها صندوق النقد الدولي. ويستند التقييم الوطني للمخاطر الثاني الذي أعدته اللجنة الوطنية إلى تقييمات المخاطر القطاعية والموضوعية المختلفة⁶⁴ التي تم اعتمادها في عام 2022-2023 وتم تلخيصها في مستند شامل واحد، وهي التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح في سلطنة عمان (التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023) الذي اعتمده اللجنة الوطنية في يوليو 2023. يتضمن تقرير التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 نظرة عامة على تقييم تهديدات غسل الأموال، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب القطاعية، ومخاطر تمويل الإرهاب، ومخاطر تمويل انتشار التسلح، بالإضافة إلى نظرة عامة على المخاطر المتعلقة بالكيانات الاعتبارية، والأصول الافتراضية، والحركات النقدية، والمنظمات غير الهادفة للربح، ومزودي خدمات الصناديق الاستثمارية والشركات.

يستند التحليل إلى مجموعة من المعلومات بما في ذلك البيانات، والإحصاءات، والحالات العملية التي قدمتها مجموعة من الجهات بالإضافة إلى نماذج المعلومات الكمية من القطاع الخاص. لقد عمدت التقييمات القطاعية والموضوعية للمخاطر إلى تحليل المخاطر المتأصلة وتدابير التخفيف من المخاطر من أجل تحديد المخاطر المتبقية.

ومع ذلك، هناك بعض القيود المنهجية في التقييم الوطني للمخاطر في ما يتعلق بتحليل تهديدات غسل الأموال (أنظر النتيجة المباشرة 1) ما يشكك في التحديد الشامل لمخاطر غسل الأموال وتقييمه

المعيار 1.2 – (متحقق)

اللجنة الوطنية هي السلطة المختصة بتنسيق إجراءات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13 (ح)). تم تشكيل اللجنة برئاسة الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني وتضم أعضاء من الجهات القضائية والأمنية والجهات الأخرى المعنية⁶⁵ بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في السلطنة.

المعيار 1.3 – (متحقق)

تم اعتماد تقرير التقييم الوطني للمخاطر الأول في عام 2018 وتم اعتماد تقرير التقييم الوطني للمخاطر الثاني في عام 2023. تم تحديث تقرير التقييم الوطني للمخاطر الأخير بناءً على العديد من تقييمات المخاطر القطاعية والموضوعية التي تم إعدادها في عامي 2022 و2023.

المعيار 1.4 – (متحقق)

لدى سلطنة عمان العديد من الآليات لتقديم معلومات عن نتائج تقييم المخاطر إلى السلطات المعنية والقطاع الخاص. وقد تم إطلاع الجهات المختصة على نتائج تقرير التقييم الوطني للمخاطر من خلال مشاركتها في اللجنة الوطنية، وتمت مشاركة مستند تقرير التقييم الوطني للمخاطر مع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة من خلال السلطات الرقابية التي تخضع لإشرافها. تتواصل الجهات في سلطنة عمان بمختلف الوسائل مع المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، من خلال (AML Wednesdays) للمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة، والأدلة الإرشادية للقطاع الخاص، والفعاليات الشخصية حيث تم تشارك تقييمات المخاطر الموضوعية والقطاعية.

المعيار 1.5 – (متحقق إلى حد كبير)

تخصص سلطنة عمان الموارد وتنفذ التدابير بناءً على فهم السلطات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدءاً من تقرير التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018. وضعت الجهات المختصة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2020-2022 التي تتضمن 12 هدفاً استراتيجياً وخطة عملها الوطنية 2020-2022 بناءً على نتائج تقرير التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018. من خلال تنفيذ توجيهات خطة العمل الوطنية يمكن لسلطنة عمان تحديد الأولويات وتخصيص الموارد. على سبيل المثال، إنشاء وظائف مخصصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى السلطات الرقابية على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، وتخصيصها لعدد كاف من الموظفين العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتركيز على الرقابة القائمة على المخاطر، وإعادة هيكلة وظيفة اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب كمنسق وطني للعقوبات المالية المستهدفة للحد من ازدواجية تخصيص الموارد في هذا الصدد. على سبيل المثال، تطرق تقرير التقييم الوطني للمخاطر لعام 2018 إلى المشاكل مع القطاع المصرفي وقطاع تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، وقد تم وضع هدف استراتيجي مخصص للرقابة على هذه القطاعات (الهدف الاستراتيجي 6).

بحلول نهاية عام 2022، وضعت السلطات خطة وطنية جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2023-2025 تضمنت ثمانية أهداف استراتيجية وخطة عملها الأساسية. يتم اتخاذ بعض الإجراءات في عام 2023 مثل أتمتة عملية تقييم المخاطر الرقابية باستخدام أداة تكنولوجيا المعلومات. ومع ذلك، إن فهم سلطنة عمان لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب يكون في بعض الأحيان نظرياً ولا يستند إلى الأدلة. وبالمثل، هناك تباين ضئيل في تخصيص الموارد من المجالات العالية المخاطر إلى المجالات المنخفضة المخاطر (أنظر النتيجة المباشرة الأولى).

المعيار 1.6 – (متحقق)

قررت سلطنة عمان إعفاء مراكز سند للخدمات من تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بناءً على تقييم مؤكد للمخاطر المنخفضة التي تشكلها الخدمات التي تقدمها مراكز سند للخدمات، حيث أن هذه المراكز هي مراكز خدمات حكومية إلكترونية تنظمها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الهيئة) وتغطي مجموعة واسعة من التعاملات بين المواطنين والسلطات العمانية: من الطلبات الإلكترونية للحصول على مزايا الضمان الاجتماعي، ورخص القيادة، وتصاريح العمل، إلى تقديم المعلومات إلى سجل الشركات التجارية.

في عام 2022، أجرت سلطنة عمان تقييماً للمخاطر خاصاً بمراكز سند للخدمات وخلصت إلى أن بعض الأنشطة المحدودة تندرج تحت فئة مجموعة العمل المالي-فاتن الممتثلة في "العمل كوكيل تأسيس للأشخاص الاعتبارية" إلا أنه لا يسمح لها بعرض أو تنفيذ أي من الأنشطة الأخرى المدرجة في تعريف الفاتن الخاص بـ "مقدمي خدمات الصناديق الائتمانية والشركات". في ما يتعلق بالمخاطر، تعتبرها سلطنة عمان منخفضة للغاية حيث أن مراكز سند تعمل كمنسق ومساعد للعملاء وتنفذ مجموعة صغيرة من الخدمات المنصوص عليها في القانون. بالإضافة إلى ذلك، إن العمل ليس مدرراً للدخل وتشرف عليه السلطة المختصة.

المعيار 1.7 – (متحقق)

تشرط سلطنة عمان على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة اتخاذ تدابير معززة للعناية الواجبة في الحالات التي تحدد فيها الدولة مخاطر عالية في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (ب)). يجوز للجهات الرقابية أن تأمر المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة بتطبيق تدابير معززة على البلدان التي تعتبرها اللجنة الوطنية عالية المخاطر (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13 (ك)).

المعيار 1.8 – (متحقق)

يجوز للمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة تحديد وتنفيذ تدابير مخففة للعناية الواجبة في حالة المخاطر المنخفضة، شريطة عدم وجود اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (ب)). يمكن تحديد المخاطر المنخفضة إما من خلال مخاطر أعمال المؤسسة المالية أو الأعمال والمهنة غير المالية المحددة، التي يجب أن تستوفي الشروط الإجرائية الموضحة في التعليمات الرقابية المختلفة، أو من خلال تقييم المخاطر على المستوى الوطني.

لا يجوز للمؤسسات المالية تطبيق تدابير مخففة للعناية الواجبة تجاه العملاء إلا إذا تم تحديد مخاطر منخفضة من خلال تقييم مخاطر الأعمال من قبل المؤسسة المالية أو من خلال تقييم المخاطر من قبل السلطات الرقابية. ولا يجوز لها تطبيق هذه التدابير في حالات الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو كلما انطبق سيناريو محدد عالي المخاطر (المادة 3 من تعليمات البنك المركزي العماني والمادة 6 من تعليمات الهيئة العامة لسوق المال لقطاع الأوراق المالية، وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال لقطاع التأمين).

ويجوز أيضاً أن تطبق الأعمال والمهنة غير المالية المحددة تدابير مخففة للعناية الواجبة فقط إذا تم تحديد مخاطر منخفضة من خلال تقييم مخاطر الأعمال من قبل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة أو من خلال تقييم المخاطر من قبل السلطات الرقابية. ولا يجوز لها تطبيق مثل هذه التدابير المخففة في حالات الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو كلما انطبق سيناريو محدد عالي المخاطر (المواد 11-12، تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، المواد 11-12، تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، المواد 5 (9) و (10) من تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية).

المعيار 1.9 – (متحقق)

يتعين على السلطات الرقابية ضمان تنفيذ المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة لالتزاماتها، بما في ذلك متطلبات التوصية 1 (قانون مكافحة غسل الأموال، المواد 51-52).

المعيار 1.10 – (متحقق)

على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بأنشطتها التجارية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (أ)). ويشمل ذلك:

(أ) توثيق عمليات تقييم المخاطر الخاصة بها (المادة 34 (أ))؛

(ب) النظر في جميع عوامل المخاطر ذات الصلة قبل تحديد المستوى الإجمالي للمخاطر والمستوى والنوع المناسبين للتدابير المخففة التي يجب تطبيقها (تعليمات البنك المركزي العماني، تعليمات الهيئة العامة لسوق المال، تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية، تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، تعليمات وزارة الإسكان)؛

(ج) تحديث عمليات التقييم هذه (المادة 34 (أ))؛

(د) توفير عمليات تقييم المخاطر الخاصة بها للجهات الرقابية المختصة لمراجعتها عند الطلب (المادة 34 (أ)).

المعيار 1.11 – (متحقق)

على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة:

(أ) وضع سياسات وإجراءات ولوائح وضوابط داخلية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 42).

(ب) مراقبة تنفيذ هذه الضوابط وتعزيزها إذا لزم الأمر (المادة 23 من تعليمات البنك المركزي العماني؛ المادتين 26 و28 من تعليمات الهيئة العامة لسوق المال؛ المادة 8 من تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية؛ المادة 34 من تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار؛ المادة 34 من تعليمات وزارة الإسكان).

(ج) وضع وتنفيذ تدابير العناية الواجبة المعززة في حالات المخاطر العالية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (ب)).

المعيار 1.12 – (متحقق)

يجوز للمؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة تطبيق تدابير مخففة للعناية الواجبة تجاه العملاء في حالة المخاطر المنخفضة، شريطة عدم وجود اشتباه في غسل الأموال/تمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (ب)). تطبق المؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة تدابير مخففة للعناية الواجبة تجاه العملاء مع مراعاة طبيعة المخاطر المنخفضة المحددة وأن تكون متناسبة مع عوامل المخاطر المنخفضة (المادة 3 من تعليمات البنك المركزي العماني، والمادة 4 من تعليمات الهيئة العامة لسوق المال لقطاع الأوراق المالية، والمادة 6 من تعليمات الهيئة العامة لسوق المال لقطاع التأمين، والمادة 12 من تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، والمادة 5 (10) من تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية، والمادة 12 من تعليمات وزارة الإسكان).

الترجيح والاستنتاج

قامت عمان بتقييم وتحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال استكمال التقييم الوطني للمخاطر الثاني، الذي تم اعتماده في عام 2023 وتم إعداده استناداً إلى تقارير تقييم المخاطر الموضوعية والقطاعية المختلفة بتنسيق من اللجنة الوطنية. ومع ذلك، هناك بعض أوجه القصور في منهجية التقييم الوطني للمخاطر خاصة في ما يتعلق بعملية تحديد تهديدات غسل الأموال.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 1.

التوصية 2 – التعاون والتنسيق الوطني

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات حيث لم يكن هناك تنسيق فعال بين الجهات المختصة.

المعيار 2.1 – (متحقق)

تقوم سلطنة عمان بتطوير وتنفيذ سياسات وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالاستناد إلى مخاطر محددة. في عام 2020، اعتمدت اللجنة الوطنية استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة 2020-2022. وقد تم تفصيل هذه الاستراتيجية في خطة عمل وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تضمنت 12 هدفاً استراتيجياً وأكثر من 130 إجراء ملموساً. وتم إسناد كل بند من بنود العمل إلى جهة مختصة محددة واحدة أو أكثر وتخصيص إطار زمني محدد للتنفيذ. في عام 2022، اعتمدت اللجنة الوطنية استراتيجية وطنية جديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للفترة 2023-2025 وخطة عملها الوطنية الأساسية 2023-2025 مع 8 أهداف استراتيجية وأكثر من 60 إجراء. وتم إسناد كل إجراء إلى جهة واحدة أو أكثر.

المعيار 2.2 – (متحقق)

اللجنة الوطنية التي يرأسها الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني مسؤولة عن التنسيق الوطني فيما يتعلق بوضع وتطوير وتنفيذ السياسات والأنشطة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13 (د)). وتضم أعضاء من الجهات المختصة التي يصدر بتحديدتها بقرار من مجلس الوزراء (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 11). وحدد القرار الوزاري رقم 389/102 لسنة 2016 عضوية اللجنة الوطنية التي تشمل كافة الجهات المختصة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: البنك المركزي العماني، الادعاء العام، الشرطة السلطانية العمانية والجمارك، ووزارة العدل،

وزارة التجارة والصناعة، وزارة الإسكان، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة المالية والهيئة العامة لسوق المال، ووزارة الخارجية والمركز الوطني للمعلومات المالية. كما تتمتع اللجنة الوطنية بصلاحيات تقديم توصيات بشأن وضع السياسات العامة والقواعد الاسترشادية في شأن جرمي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واقتراح التعديلات المناسبة في هذا القانون ((قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13 (و)).

المعيار 2.3 – (متحقق)

على مستوى صنع السياسات والمستوى التشغيلي، تضمن اللجنة الوطنية وجود آليات فعالة للتعاون والتنسيق بين الجهات المختصة (المادة 13 (د) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وقد تم إنشاء لجنة فنية تابعة للجنة الوطنية (المادة 14 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، تشمل اختصاصاتها إعداد أوراق العمل وتقديم المقترحات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومتابعة قرارات اللجنة الوطنية، والتعاون والتنسيق بين الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومع المكتب التنفيذي للجنة الوطنية. (القرار رقم 2022/4، المادة 3).

أنشأت سلطنة عمان رسمياً لجنة تحقيق فرعية لمكافحة غسل الأموال في مارس 2023، لمعالجة الصعوبات في حالة تحقيقات غسل الأموال وإدارة قنوات الاتصال بين الجهات المعنية والرقابية. ويتبادل الأعضاء أيضا الخبرات بشأن حالات غسل الأموال وينسقون الجهود المرتبطة بالإحصاءات ذات الصلة بحالات غسل الأموال (القرار رقم 2023/2، المادة 3).

المعيار 2.4 – (متحقق)

تتضمن اختصاصات اللجنة الوطنية التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك القرارات المرتبطة بمكافحة انتشار التسلح (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13 (ي)).

تم تشكيل فريق عمل معني بمكافحة انتشار التسلح في ديسمبر 2022 الذي يتبع مباشرة للجنة الوطنية. ويقوم هذا الفريق بتعزيز التعاون والتنسيق الوطني، وينسق مع اللجنة الفنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويجب عليه القيام بأي مهمة ذات صلة تكلفه بها اللجنة الوطنية. (المادتان 3 و6، القرار رقم 2022/7 بإنشاء فريق عمل معني بمكافحة تمويل انتشار التسلح).

يضم فريق العمل المعني بمكافحة انتشار التسلح عدداً من الأعضاء الذين يسهلون التعاون بين الجهات المعنية: أعضاء رسميين من اللجنة الوطنية، وممثل عن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، وجهاز الأمن الداخلي، ووزارة النقل والاتصالات، وإدارة تسجيل السفن وشؤون البحارة لتسجيل السفن؛ والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وهم أعضاء في فريق العمل المعني بتنسيق مكافحة انتشار التسلح لضمان الحصول على مدخلات من تلك الجهات بشأن استيراد/تصدير ونقل البضائع (بما في ذلك السلع ذات الاستخدام المزدوج المحتملة). ويشارك أعضاء إدارة مراقبة الواردات/الصادرات من السلطات الجمركية في الاجتماعات ذات الصلة. (القرار رقم 2022/7، المادة 2).

المعيار 2.5 – (متحقق إلى حد كبير)

اعتمدت سلطنة عمان قانون حماية البيانات في فبراير 2023 الذي ينص على متطلبات قانونية للشركات التي تعالج البيانات الشخصية - بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة. ويستند القانون إلى مبدأ الاختيار، مما يعني أنه لا يمكن للمؤسسات المالية/الأعمال والمهنة غير المالية المحددة معالجة البيانات الشخصية إلا إذا وافق المستخدم أو إذا كان هناك أساس قانوني آخر. ومع ذلك، لا توجد في سلطنة عمان هيئة لحماية البيانات لتأكيد التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية. وليس هناك معلومات عن التنسيق المنتظم في هذا الصدد باستثناء حقيقة أنه تم التشاور مع اللجنة الوطنية عند صياغة قانون حماية البيانات، لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية.

الترجيح والاستنتاج

وضعت سلطنة عمان مجموعة من الآليات للتنسيق وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة على مستوى السياسات والعمليات. ومع ذلك، لا يوجد دليل على التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية وغيرها من الأحكام المماثلة.

إنَّ سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 2.

التوصية 3 – جريمة غسل الأموال

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة إلى حد كبير. وتتعلق أوجه القصور الرئيسية بنطاق الجريمة، التي لم تشمل "إخفاء وتمويه التصرف في الملكية" وعدم وجود مسؤولية جنائية عن غسل الأموال لجميع الأشخاص الاعتبارية.

المعيار 3.1 – (متحقق)

تجرّم سلطنة عمان غسل الأموال بما يتماشى مع اتفاقيتي فيينا وباليرمو. يستوفي قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تماماً المتطلبات المادية والجزئية لكلتا الاتفاقيتين، حيث تشمل جريمة غسل الأموال الأفعال التالية: استبدال أو تحويل الأموال المتأتية من الجريمة بغرض تمويه أو إخفاء طبيعة أو مصدر تلك العائدات غير المشروعة، أو مساعدة شخص قام بارتكاب الجريمة الأصلية للإفلات من العقوبة؛ تمويه أو إخفاء الطبيعة الحقيقية للأموال، أو مصدرها، أو مكانها، أو كيفية التصرف فيها، أو حركتها، أو ملكيتها، أو الحقوق المتعلقة بها، وتملّك الأموال، أو حيازتها، أو استخدامها عند تسلمها (المادتان 1 و6 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)

المعيار 3.2 – (متحقق إلى حد كبير)

تشمل الجرائم الأصلية المرتبطة بغسل الأموال أي فعل تجرمه القوانين العمانية (المادة 1 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وبهذا "النهج الشامل لجميع الجرائم"، جرّمت سلطنة عمان 21 فئة من الجرائم الأصلية المحددة (قانون الجزاء العماني، الكتاب 2). ومع ذلك، فإن نطاق جرائم الفساد والرشوة ضيق حيث لا يتم تجريم فساد الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية.

الجدول أ.11. فئات الجرائم

- المشاركة في جماعة إجرامية منظمة والابتزاز: المواد 109 و116 و148 و149 من قانون الجزاء
- الإرهاب وتمويل الإرهاب: المادة 8 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمواد 113 و142 و145 و161 و162 و163 و166 من قانون الجزاء، والمادة 2 من قانون مكافحة الإرهاب
- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين: المادة 153 من قانون الجزاء، والمادة 2 من قانون مكافحة الاتجار بالبشر
- الاستغلال الجنسي والاستغلال الجنسي للأطفال: المواد 253 و254 و256 و257 و258 و284 من قانون الجزاء.
- الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية: المادتان 2 و3 من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة: المواد 3 و13 و14 من قانون الأسلحة والذخائر
- الاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة وغيرها من السلع: المواد 364 و380 و381 و382 من قانون الجزاء
- الفساد والرشوة: المواد 119 و120 و194 و207 و208 و209 و210 و211 و212 و213 و214 و215 و219 و220 و360 و362 من قانون العقوبات
- الاحتيال: المواد 189 و190 و221 و349 و350 و351 و352 و356 و357 و379 من قانون العقوبات

- تزيف العملة: المواد 175 و176 و177 و179 من قانون الجزاء.
- تقليد المنتجات وقرصنتها: المادة 171 من قانون الجزاء
- الجريمة البيئية: المادة 167 من قانون الجزاء
- القتل والإصابة الجسدية الخطيرة: المواد 192 و193 و301 و319 من قانون الجزاء
- الخطف والحجز غير القانوني وأخذ الرهائن: المادة 322 من قانون الجزاء
- السطو والسرقة: المواد 194 و213 و214 و215 و217 و218 و219 و220 و306 و307 و308 و309 و335 و336 و337 و338 و339 و340 و342 و343 و344 و345 قانون العقوبات
- التهريب، بما في ذلك الجمارك والرسوم الضريبية والضرائب: المادتان 142 و143 من قانون الجمارك الموحد
- الجرائم الضريبية: المادتان 101 و102 من قانون ضريبة القيمة المضافة (المرسوم السلطاني رقم 121/2020)، والجرائم المشمولة في الباب 7 من قانون ضريبة الدخل (رقم 2009/28)
- الابتزاز: المادتان 346 و347 من قانون الجزاء
- التزوير: المواد 141 و153 و169 و172 و173 و174 و181 و182 و183 و184 و186 من قانون الجزاء
- القرصنة: المادتان 160 و161 من قانون الجزاء
- التستر التجاري والتلاعب بالأسواق: المواد 64 و65 و67 من قانون سوق رأس المال

المعيار 3.3 – (غير ينطبق)

لا تطبيق سلطنة عمان نهج مشترك أو نهج حدّي حيث أن جريمة غسل الأموال تنطبق على جميع أنواع الجرائم.

المعيار 3.4 – (متحقق)

تمتد جريمة غسل الأموال لتشمل أي نوع من الممتلكات أو الأصول، بصرف النظر عن قيمتها، التي تمثل بشكل مباشر/غير مباشر عائدات الجريمة. وتشمل عائدات الجريمة أي أموال ناتجة أو متحصل عليها من جريمة أصلية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ويشمل ذلك الأرباح، والامتيازات، والفوائد الاقتصادية، وأي أموال مماثلة محولة كلياً أو جزئياً إلى أموال أخرى. كما تُعرّف الأموال بأنها أي نوع من الأصول أو الممتلكات بصرف النظر عن قيمتها، أو طبيعتها، أو طريقة حيازتها، أيأ كان شكلها إلكترونية أو رقمية، وسواء أكانت موجودة في سلطنة عمان أم خارجها، وكل ما يتأتى منها من أرباح أو فوائد مستحقة أو موزعة بشكل كلي أو جزئي. (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 1).

المعيار 3.5 – (متحقق)

لا تشترط الإدانة في الجريمة الأصلية لإثبات أن الأموال هي عائدات الجريمة (المادة 7 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 3.6 – (متحقق)

تمتد الجرائم الأصلية المتعلقة بغسل الأموال لتشمل الأفعال المرتكبة خارج سلطنة عمان إذا كان الفعل يشكل جريمة وفقاً لقانون الدولة التي ارتكبت فيها الجريمة والقانون العماني. (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 1).

المعيار 3.7 – (متحقق)

تنطبق جريمة غسل الأموال على أي شخص، سواء أكان هو مرتكباً للجريمة الأصلية أم شخص آخر (المادة 6 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولا يوجد مبدأ أساسي في القانون الداخلي يمنع الغسل الذاتي.⁶⁶

المعيار 3.8 – (متحقق)

في حين لا يوجد حكم صريح يشير إلى الظروف الواقعية الموضوعية، فإن المبدأ العام ينطبق عندما "يحكم القاضي في الدعوى حسب القناعة التي تكونت لديه بكامل حريته" (المادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية. ويؤكد الفقه الصادر عن المحكمة العليا أن للقضاة الحق في استنتاج الأدلة والقصد الجنائي من الظروف المحيطة بالحادث ومن أي أدلة تعتبرها المحكمة مقبولة⁶⁷.

المعيار 3.9 – (متحقق)

تطبق عقوبات جنائية متناسبة وراذعة على الأشخاص الطبيعية التي تمت إدانتها بغسل الأموال. تعتبر جريمة غسل الأموال جنائية أو جريمة من أخطر أنواع الجرائم، كما هو محدد في المادة 24 من قانون الجزاء. يعاقب على جريمة غسل الأموال بالسجن لمدة لا تقل عن 5 سنوات ولا تزيد على 10 سنوات وبغرامة لا تقل عن 50,000 ريال عماني (130,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 88 (أ)). وعندما ترتكب جريمة عن طريق الإهمال، تكون العقوبة السجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن 10,000 ريال عماني (26,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 88 (ب)). ويمكن للمحاكم تخفيف هذه العقوبة في ظروف معينة (المادة 80 (ج) من قانون الجزاء، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 94). وفي جميع الحالات، تؤدي الإدانة بغسل الأموال إلى مصادرة إلزامية (أنظر التوصية 4) (المادة 100 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

ويمكن مضاعفة العقوبات في بعض الظروف المشددة، إذا ارتكب الجاني الجريمة من خلال جماعة إجرامية منظمة؛ أو إذا ارتكب الجاني الجريمة مستغلاً لسلطاته أو نفوذه من خلال مؤسسة مالية أو جمعية خيرية أو أهلية أو ما في حكمها، أو مستغلاً التسهيلات التي خولها له وظيفته أو نشاطه المهني أو مكانته الاجتماعية؛ أو في حالة عودة الجاني إلى ارتكاب الجريمة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 92).

وتتشابه هذه العقوبات مع تلك المطبقة على جرائم أخرى ماثلة مثل الجرائم ذات الدوافع المالية: الاحتيال؛ يعاقب بالسجن لمدة تصل إلى سنتين، وتضاعف إذا انطبقت عوامل مشددة، وغرامات تتراوح بين 100 و300 ريال عماني (260-780 دولار أمريكي) (المادة 349) من قانون الجزاء؛ الفساد - السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، وغرامة تساوي على الأقل ما أعطي له أو وعد به، (الجزاء، المادتان 207 و208)؛ تزوير العملة - ما يصل إلى 5,000 ريال عماني (13,000 دولار أمريكي)، والسجن لمدة 15 عاماً.

المعيار 3.10 – (متحقق)

في سلطنة عمان، تنطبق المسؤولية الجنائية والعقوبات على الأشخاص الاعتبارية (المادة 6 من قانون الجزاء). وبالإضافة إلى ذلك، تنطبق جريمة غسل الأموال بشكل غير واضح على أي شخص، سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً (المادتان 1 و6 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). إن الحد الأدنى لغرامة غسل الأموال لا يقل عن 100,000 ريال عماني (260,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة. وبالإضافة إلى ذلك، يجوز أيضاً للمحكمة منعه، بصفة دائمة أو مؤقتة، عن ممارسة أنشطته، وإغلاق المقر الذي استخدم لارتكاب الجريمة، أو تصفية أعماله، أو تعيين حارس قضائي لإدارة الأموال (المادة 90 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتطبق عقوبات أشد أيضاً في حالة وجود عوامل مشددة، مثل العودة إلى ارتكاب الجريمة (المادة 92 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

ولا تُستبعد الإجراءات الإدارية الموازية ضد الأشخاص الاعتبارية، بما في ذلك العقوبات الرقابية على المؤسسات المالية أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة (المادة 99 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). كما أن إدانة الشخص الاعتباري لا تحول دون إدانة الشخص الطبيعي الذي يتصرف نيابة عن الشخص الاعتباري (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 10-96). ولذلك، فإن العقوبات المفروضة على الأشخاص الاعتبارية متناسبة وراذعة.

المعيار 3.11 – (متحقق)

توجد جرائم تبعية مناسبة لجريمة غسل الأموال. ويشمل ذلك الشروع في ارتكاب جريمة من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أو المشاركة فيها، أو التحريض عليها، أو المساعدة على ارتكابها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 10). ينطبق قانون الجزاء على جميع الجرائم بموجب القانون العماني، بما في ذلك الشروع (المادة 30)، والمشاركة/الاتفاق مع الغير (المادة 37 أ - ب)، والمساعدة والتحريض (المادة 38 ب)، والتآمر لارتكاب (المادة 38 أ)، والتحريض (المادة 38 ج).

الترجيح والاستنتاج

على الرغم من أن جريمة غسل الأموال تتماشى إلى حد كبير مع عناصر اتفاقيتي فيينا وباليرمو، إلا أن هناك أوجه قصور ضئيلة في تجريم الفساد والرشوة، التي لا تمتد إلى الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية. إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 3.

التوصية 4 – المصادرة والتدابير المؤقتة

8

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. تتعلق أوجه القصور الرئيسية بعدم الفعالية في غسل الأموال وحالات الجرائم الأصلية بسبب عدم استخدام الأحكام القانونية.

المعيار 4.1 – (متحقق)

لدى سلطنة عمان تدابير تشريعية تتيح مصادرة الأموال، سواء كانت في حيازة المدعى عليهم الجنائيين أو أطراف ثالثة. ومصادرة الأموال إلزامية عند الإدانة بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجرائم الأصلية (المادة 100 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). تغطي المصادرة:

(أ) الأموال محل الجريمة (المادة 100 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)؛

(ب) عائدات الجريمة ووسائلها؛ وتشمل الأموال الناتجة عن العائدات أو المستبدلة بها؛ الإيرادات والفوائد المتأتية من هذه العائدات والوسائل المستخدمة أو المزمع استخدامها في جرائم غسل الأموال أو الجرائم الأصلية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 100 (ب) (ج) (د))؛

(ج) الممتلكات المتأتية أو المزمع استخدامها في تمويل الإرهاب أو الأعمال أو المنظمات الإرهابية (المادة 100 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادة 2 من قانون مكافحة الإرهاب)

(د) أموال ذات قيمة مقابلة: (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 100 (هـ))

ولا يشير القانون صراحة إلى "الممتلكات"، بل إلى "الأموال" محل الجريمة المعنية. ويعرف مصطلح "الأموال" على نطاق واسع بأنه يشمل جميع أنواع الأصول أو الممتلكات بصرف النظر عن قيمتها أو طبيعتها أو طريقة حيازتها، أيًا كان شكلها إلكترونية أو رقمية [...] غير منقولة أو منقولة، مادية أو غير مادية. (المادة 1 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). يمتد هذا التعريف أيضاً إلى الأصول الافتراضية/مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

المعيار 4.2 – (متحقق)

تحظى عمان بتدابير، بما في ذلك تدابير تشريعية، تمكن الجهات المختصة من:

(أ) تحديد وتعقب وتقييم الأموال الخاضعة للمصادرة: تتمتع إدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة بصلاحيات تعقب الأموال التي يجوز إخضاعها للتجميد والحفظ والمصادرة (المادة 85 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ القرار القضائي 2016/57). بالإضافة إلى ذلك تتمتع جهات إنفاذ القانون بالسلطة لمراجعة السجلات والمستندات، والحصول على المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمنظمات غير الهادفة للربح، أو أي شخص آخر (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 81 - 85، وقانون الجزاء المواد 30 - 37). كما يمكن

لجهات إنفاذ القانون الوصول إلى عدد من أدوات التحقيق للكشف عن الوقائع المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية (أنظر التوصية 31).

(ب) اتخاذ إجراءات تحفظية، كالتجميد والحجز، لمنع أي تعامل أو نقل أو تصرف في الممتلكات الخاضعة للمصادرة: (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 82).

(ج) اتخاذ خطوات من شأنها منع أو إبطال الإجراءات التي تضر بقدرته البلد على تجميد أو حجز أو استرداد الممتلكات الخاضعة للمصادرة: توجد أحكام لضمان إلغاء أو إبطال أي عقد أو تصرف علم أطرافه أو أحدهم أن الغرض من العقد هو الحيلولة دون مصادرة الأموال (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 104).

(د) اتخاذ أي تدابير تحقيق مناسبة: يجوز للدعاء العام استخدام مجموعة واسعة من أدوات التحقيق للكشف عن وقائع غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجريمة الأصلية، بما في ذلك تحديد الأموال وتعقب عائدات الجريمة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتين 83-84) (أنظر التوصية 30 والتوصية 31).

المعيار 4.3 – (متحقق)

يحمي القانون حقوق الغير حسني النية الذين حصلوا على أموال بنية حسنة وبمقابل خدمة أو ثمن يتناسب وقيمتها وعدم علمهم بمصدرها غير المشروع (المادة 100 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 98 من قانون الجزاء).

المعيار 4.4 – (متحقق)

لدى سلطنة عمان آليات لإدارة، وعد الضرورة، التصرف في الممتلكات المجمدة، أو المحجوزة، أو المصادرة، من خلال إدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة في الادعاء العام (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 85 و102؛ والقرار القضائي 2016/57).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 4.

التوصية 5 – جريمة تمويل الإرهاب

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وتتعلق أوجه القصور الرئيسية بعدم تجريم تمويل شخص إرهابي، وعدم الموامة بين تعريف العمل الإرهابي والمادة 2 من الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

المعيار 5.1 – (متحقق)

تجرم سلطنة عمان تمويل الإرهاب بما يتماشى مع المادة 2 من اتفاقية تمويل الإرهاب، وتغطي كل من الأركان المادية والمعنوية لجريمة تمويل الإرهاب. وتنطبق جريمة تمويل الإرهاب على أي شخص يقوم بإرادته وبأي وسيلة بتقديم أو جمع الأموال، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع علمه والقصد بأنها ستستخدم كلياً أو جزئياً، لارتكاب فعل إرهابي، أو من قبل شخص إرهابي أو منظمة إرهابية. تُعد جريمة تمويل الإرهاب تامة، سواء استخدمت الأموال لارتكاب الفعل من عدمه. (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 8 و9). تغطي عمان بشكل كاف جميع الأعمال الإرهابية التي يعتبر تمويلها جريمة (المرسوم السلطاني رقم 2007/8 بإصدار قانون مكافحة الإرهاب، والمرسوم السلطاني رقم 2018/7 بإصدار قانون الجزاء).

المعيار 5.2 – (متحقق)

تمتد جريمة تمويل الإرهاب لتشمل أي شخص يقوم بإرادته وبأي وسيلة بتقديم أو جمع الأموال، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع علمه بأنها ستستخدم كلياً أو جزئياً سواء تم ارتكاب الفعل من عدمه (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتين 8-9):

(أ) ارتكاب فعل إرهابي؛ أو

(ب) من قبل شخص إرهابي أو منظمة إرهابية.

المعيار 5.2 مكرراً – (متحقق)

تمتد جريمة تمويل الإرهاب لتشمل تمويل سفر أفراد إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها بغرض ارتكاب أفعال إرهابية، أو التخطيط أو التحضير لها، أو المشاركة فيها، أو تسهيلها أو توفير التمويل اللازم للتدريب على أفعال الإرهاب أو تلقي ذلك التدريب (المادة 8 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 5.3 – (متحقق)

تمتد جرائم تمويل الإرهاب لتشمل أي أموال أو أصول أخرى سواء كانت من مصدر مشروع أو غير مشروع. تعرّف سلطنة عمان "الأموال" على نطاق واسع، لتشمل جميع أنواع الأصول أو الممتلكات، بصرف النظر عن قيمتها أو طبيعتها أو طريقة حيازتها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 1 والمعيار 3.4).

المعيار 5.4 – (متحقق)

لا تتطلب جريمة تمويل الإرهاب (المادة 9 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب):

(أ) أن الأموال استخدمت لتنفيذ أو محاولة ارتكاب عمل إرهابي؛ أو

(ب) أن تكون مرتبطة بعمل إرهابي محدد.

المعيار 5.5 – (متحقق)

في حين لا يوجد حكم صريح يشير إلى الظروف الواقعية الموضوعية، فإن المبدأ العام ينطبق عندما "يحكم القاضي في الدعوى حسب القناعة التي تكونت لديه بكامل حريته" (المادة 215 من قانون الإجراءات الجزائية). والاجتهاد القضائي يؤكد ذلك أيضاً (أنظر المعيار 3.8).

المعيار 5.6 – (متحقق)

تطبق عقوبات جنائية متناسبة وراذعة على الأشخاص الطبيعية التي تتم إدانتهم بتمويل الإرهاب. وتتراوح العقوبات المفروضة على الأشخاص الطبيعية بين السجن لمدة لا تقل عن 10 سنوات ولا تزيد على 15 سنة، وغرامة لا تقل عن 50,000 ريال عماني (130,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على ما يعادل قيمة الأموال التي تم جمعها أو تأمينها (المادة 89 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويمكن مضاعفة العقوبات في بعض الحالات، مثلاً إذا ارتكبت الجريمة عن طريق منظمة إجرامية أو في الحالات التي يتم فيها العود إلى ارتكاب الجريمة. وعلاوة على ذلك، فإن مصادرة الأموال المتأتية من جريمة ووسائل تمويل الإرهاب إلزامية (أنظر التوصية 4). والعقوبات المتاحة متناسبة مقارنة بالجرائم المماثلة في سلطنة عمان: تكون عقوبة السجن لمدة لا تزيد على عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات، لكل من انضم إلى تنظيم إرهابي أو شارك فيه (المادة 2 من قانون مكافحة الإرهاب). ويعاقب بالسجن (المطلق) أو السجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات كل من أمد التنظيم الإرهابي بأية أموال، أو أسلحة، أو متفجرات، أو غيرها من المواد؛ أو قدم لرؤساء، أو مديري، أو أعضاء التنظيم الإرهابي سكناً، أو مأوى، أو مكاناً للاجتماع فيه؛ أو التدرّب على استعمال أسلحة، أو متفجرات بقصد استخدامها لتنفيذ جريمة إرهابية.

المعيار 5.7 – (متحقق)

تنطبق المسؤولية الجنائية والعقوبات على الأشخاص الاعتبارية، حيث أن جريمة تمويل الإرهاب تنطبق بشكل غير واضح على أي شخص، سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً (المادتان 1 و8 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتُحدّد المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتبارية عندما ترتكب جريمة

تمويل الإرهاب باسمهم أو نيابة عنهم، ولا تستبعد إدانة الشخص الاعتباري إدانة الشخص الطبيعي الذي يتصرف نيابة عنه (المواد 10-96 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

العقوبات المتاحة رادعة حيث يتكبد الشخص الاعتباري غرامة لا تقل عن 100,000 ريال عماني (260,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على ما يعادل قيمة الأموال محل الجريمة. كما يجوز للمحكمة منعه، بصفة دائمة أو مؤقتة، عن ممارسة أنشطته، وإغلاق المقر الذي استخدم لارتكاب الجريمة، أو تصفية أعماله، أو تعيين حارس قضائي لإدارة الأموال (المادة 90 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). علاوة على ذلك، تؤدي الإدانة بجريمة تمويل الإرهاب إلى المصادرة الإلزامية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 100).

العقوبات المتاحة متناسبة مقارنة بالعقوبات المطبقة على الأشخاص الاعتبارية المتورطة في الإرهاب. على سبيل المثال حل الشخص الاعتباري أو إغلاق المكان الذي يزاوّل فيه نشاطه أو مصادرة الأموال والأشياء محل الجريمة أو فرض غرامة إضافية تعادل قيمتها في حالة تعذر ضبطها (قانون مكافحة الإرهاب، المادة 17).

المعيار 5.8 – (متحقق)

تمتد جريمة تمويل الإرهاب لتشمل (المواد 1-10 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب):

(أ) الشروع في ارتكاب جريمة تمويل إرهاب؛

(ب) الاشتراك في ارتكاب جريمة أو الشروع في ارتكاب جريمة؛

(ج) تنظيم أو توجيه الآخرين لارتكاب جريمة أو الشروع في ارتكاب جريمة؛ و

(د) المساهمة في ارتكاب جريمة أو الشروع في ارتكاب جريمة من قبل مجموعة من الأشخاص تعمل لغرض مشترك.

المعيار 5.9 – (متحقق)

تعتبر جريمة تمويل الإرهاب جريمة أصلية بالنسبة لغسل الأموال حيث تطبق عمان نهجاً يشمل جميع الجرائم على غسل الأموال (أنظر المعيار 3.2).

المعيار 5.10 – (متحقق)

تُعد جريمة تمويل الإرهاب تامة، أيأ كان البلد الذي ارتكب فيه الفعل الإرهابي أو الشروع فيه (المادة 9 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وعلاوة على ذلك، يُعرّف مصطلحاً "الشخص الإرهابي" و "المنظمة الإرهابية" ليشمل الأفراد والجماعات في سلطنة عمان وخارجها (المادة 1 من مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إنّ سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 5.

التوصية 6 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، كانت سلطنة عمان غير ملتزمة بهذه المتطلبات. وكانت أوجه القصور الرئيسية عدم وجود قوانين وإجراءات لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1373 بالإضافة إلى أوجه القصور المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن 1267 والقرارات اللاحقة.

المعيار 6.1 – (متحقق)

فيما يتعلق باقتراح الإدراج عملاً بقراري مجلس الأمن 1989/1267 و1988:

(أ) (متحقق) حددت سلطنة عمان اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بوصفها السلطة المختصة المسؤولة عن اقتراح إدراج أفراد أو كيانات على اللجنة المعنية بالقرار 1989/1267 واللجنة المعنية بالقرار 1988 (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 59؛ قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 22)؛

(ب) (متحقق): إن اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب هي منتدى لتحديد الأهداف التي سيتم إدراجها من قبل لجنة الأمم المتحدة ذات الصلة بناء على مدخلات من الجهات المختصة، ووفقاً للمعايير المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادتان 21 و22)؛

(ج) (متحقق): عند اتخاذ قرار بشأن تقديم اقتراح للإدراج أم لا، تطبق اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب معيار إثبات بالاستناد إلى "الأسباب المعقولة للاعتقاد بأنه تم استيفاء معايير الإدراج التي وضعتها الأمم المتحدة. ويجب ألا يكون اقتراح الإدراج مشروطاً بوجود أي إجراءات جنائية. (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 22 (أ))؛

(د) (متحقق): على اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب عند تقديم اقتراح الإدراج وفقاً للإجراءات والاستمارات النموذجية المعتمدة من قبل مجلس الأمن الدولي أو لجنة العقوبات ذات الصلة (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 22 (ب))؛

(هـ) (متحقق): عند تقديم اقتراح الإدراج، على اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أن تقدم أكبر قدر ممكن من المعلومات ذات الصلة باسم الشخص المقترح، وبيان القضية، والتفاصيل التي استند إليها طلب الإدراج. كما يجب أن تحدد ما إذا كانت سلطنة عمان تريد أن يتم تحديدها كدولة طالبة للإدراج أو لا (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 22 (ج)).

المعيار 6.2 – (متحقق إلى حد كبير)

في ما يتعلق باقتراح الإدراج عملاً بقرار مجلس الأمن 1373:

(أ) (متحقق): حددت سلطنة عمان لجنة العقوبات المالية المستهدفة التابعة للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، والتي تدعم اللجنة الوطنية على المستوى التشغيلي، باعتبارها السلطة المختصة المسؤولة عن إدراج الأفراد أو الكيانات التي تستوفي معايير الإدراج وفقاً لقرار مجلس الأمن 1373. يجوز للجنة أن تتصرف من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أي جهة خارجية (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 14)؛

(ب) (متحقق): لدى سلطنة عمان آلية لتحديد الأهداف التي سيتم إدراجها بناءً على معايير الإدراج المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1373. تتمتع لجنة العقوبات المالية المستهدفة بسلطة تحديد الأهداف التي سيتم إدراجها بموجب قرار مجلس الأمن 1373، من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب جهة أجنبية (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 14).

(ج) (متحقق جزئياً): إذا تلقت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أي طلب من جهة أجنبية لإدراج شخص (طبيعي أو اعتباري) في القائمة المحلية، تقوم اللجنة بإحالة الطلب إلى لجنة العقوبات المالية المستهدفة التي ستقوم بدورها بالنظر فيه، والتدقيق، والتحقق من الأسماء الواردة في الطلب من خلال أعضائها أو أي جهة أخرى - إذا لزم الأمر - خلال (30) يوماً، ويمكن تمديد الفترة المذكورة حسب الحاجة لاتخاذ قرارها، الأمر الذي لا يتيح اتخاذ قرار سريع. وينبغي أن يكون لطلب الجهة الأجنبية أسباب معقولة للاشتباه أو الاعتقاد، وأن يستوفي معايير الإدراج الواردة في قرار مجلس الأمن 1373. يجوز للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب أن تطلب من الجهة الأجنبية مقدمة الطالب تزويدها بأكبر قدر ممكن من المعلومات حول هوية الشخص والمعلومات المحددة التي تدعم طلب الإدراج (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادتان 14 و16، وآلية التعامل مع طلبات الإدراج في القائمة المحلية القسم 2).

(د) (متحقق): تطبق لجنة العقوبات المالية المستهدفة معيار إثبات يتمثل في "الأسباب المعقولة للاعتقاد" عند اتخاذ قرار بشأن الإدراج أو عدم الإدراج على القوائم المحلية (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 14). ولا يكون هذا الإدراج مشروطاً بوجود إجراءات جنائية بحق المدرج المقترح، من تحقيق، أو محاكمة، أو غيرها (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 17).

(هـ) (متحقق): تتمتع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بسلطة طلب من أي جهة خارجية اتخاذ تدابير التجميد، وينبغي أن يُرفق بالطلب أكبر قدر ممكن من المعلومات حول هوية الشخص، والمعلومات المحددة التي تدعم الإدراج، بما في ذلك اسم الشخص المقترح (الطبيعي والاعتباري)، وأي معلومات لازمة لتحديد هوية الشخص بشكل دقيق وأكد (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 18).

المعيار 6.3 – (متحقق)

(أ) (متحقق): تتمتع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ولجنة العقوبات المالية المستهدفة بالسلطة القانونية لجمع وطلب المعلومات من أي شخص أو أي كيان لتحديد الأشخاص والكيانات التي، بناءً على أسباب معقولة أو أساس منطقي، تستوفي معايير الإدراج وفقاً لقرار مجلس الأمن 1373 أو قرار مجلس الأمن 1267 أو 1988 (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادتين 15 و 22 و (2)).

(ب) (متحقق): تعمل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ولجنة العقوبات المالية المستهدفة من جانب واحد ضد شخص أو كيان تم تحديده ويتم النظر في إدراجه (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادتين 17 و 22 و (أ)).

المعيار 6.4 – (متحقق)

تنفذ سلطنة عمان العقوبات المالية المستهدفة دون تأخير. ويبدأ الالتزام بالتجميد تلقائياً بمجرد أن يتم تحديد شخص أو كيان إما من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو، في حالة قرار مجلس الأمن 1373، من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب من خلال لجنة العقوبات المالية المستهدفة. لا يلزم إجراء تعديل أو إجراء إضافي. يجب أن يتم التزام التجميد هذا دون تأخير وخلال مدة لا تزيد عن 24 ساعة من وقت الإدراج في قوائم الأمم المتحدة أو القوائم المحلية (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 3). يحظر قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على أي شخص إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 4).

المعيار 6.5 – (متحقق)

تنطبق المعايير والإجراءات التالية في سلطنة عمان لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة:

(أ) (متحقق): على جميع الأشخاص الطبيعية والاعتبارية في سلطنة عمان تجميد الأموال والموارد الاقتصادية للأشخاص والكيانات المدرجة بدون تأخير وخلال مدة لا تزيد عن 24 ساعة ودون إشعار مسبق (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 3).

(ب) (متحقق): يمتد الالتزام في سلطنة عمان بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية ليشمل (1) الأموال والموارد الاقتصادية المملوكة أو المسيطر عليها من قبل شخص مدرج (طبيعي واعتباري) بشكل مباشر أو غير مباشر (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 3، البند 1(أ))، (2) الأموال والموارد الاقتصادية المملوكة أو المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر بالكامل أو بالاشتراك مع الأشخاص المدرجين (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 3 (البند 1)، (3) أي أموال وموارد اقتصادية تنشأ أو تحصل أو تنتج عن الأموال أو الموارد الاقتصادية المملوكة أو المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أشخاص مدرجين (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 3 (البند 2)). (4) أموال أي شخص يعمل نيابة عن هذا الشخص أو بتوجيه منه أو واقع تحت إدارته أو سيطرته بشكل مباشر أو غير مباشر (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 3).

(ج) (متحقق): يحظر على أي شخص (طبيعي أو اعتباري) موجود في إقليم سلطنة عمان أو أي مواطن عماني في الخارج توفير أو إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية، أو تقديم أي خدمات مالية أو خدمات أخرى ذات صلة، إلى أو لصالح الشخص المدرج اسمه في القائمة، سواء أكان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالكامل أو بالاشتراك، أو من خلال منشأة مملوكة أو مسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شخص مدرج في القائمة أو شخص يعمل نيابة عن شخص مدرج في القائمة أو بتوجيه منه (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 4).

(د) (متحقق): لدى سلطنة عمان آلية لإبلاغ عمليات الإدراج إلى المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بطريقة فورية. يتعين على السلطات الرقابية، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، تزويد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة بأي عمليات إدراج تتم في القائمة (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 25) من خلال خدمة نظام التنبيه⁶⁸ الخاص باللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب التي ترسل تحديثات القوائم إلى المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة المشتركة في هذه الخدمة.

وقد أصدرت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب إرشادات إلى المؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة توضح التزاماتها في آليات التجميد وكيفية الالتزام بها بالكامل (الدليل الإرشادي حول تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، الصفحات 9-11 و20).

(هـ) (متحقق): يتعين على المؤسسات المالية والأعمال والمهني غير المالية المحددة إبلاغ اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب خلال 24 ساعة بأي إجراء يتم اتخاذه بشأن الأموال أو الموارد الاقتصادية، بما في ذلك أي محاولات لتنفيذ المعاملات، والتفاصيل الخاصة بطبيعة وكمية الأموال أو الموارد الاقتصادية التي تم تجميدها، وأي معلومات أخرى تسهل الالتزام بأحكام قرار اللجنة. (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 5).

(و) (متحقق): لدى سلطنة عمان تدابير عادلة تحمي حقوق الغير حسني النية الذين يتصرفون بنية حسنة عند تنفيذ الالتزام بموجب التوصية 6. (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 2).

المعيار 6.6 – (متحقق إلى حد كبير)

لدى سلطنة عمان إجراءات معروفة علناً لإزالة ورفع تجميد الأموال أو الأصول الأخرى للأشخاص والكيانات التي لا تستوفي أو لم تعد تستوفي معايير الإدراج على النحو التالي:

(أ) (متحقق) بالنسبة لعمليات الإدراج بموجب قرار مجلس الأمن 1989/1267 و1988، يجوز لأي شخص (طبيعي أو اعتباري) عُمانى أو يملك مقراً للعمل أو إقامة في سلطنة عمان أن يقدم إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب طلباً لرفع اسمه من القائمة، وذلك وفقاً للإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ولجنة العقوبات ذات الصلة. وعلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب دراسة مدى استيفاء الشخص معايير الإدراج، وإن لم يكن كذلك، يجوز للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب تقديم طلب رفع اسمه من القائمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو لجنة العقوبات ذات الصلة، بحسب الأحوال، ووفقاً للإجراءات المطبقة المعتمدة من قبل لجنتي القرارين 1267 أو 1988، حسب الأحوال (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 23). الإجراءات متاحة للجمهور على الموقع <https://nctc.gov.om>

(ب) (متحقق): بالنسبة لعمليات الإدراج على القائمة المحلية بموجب قرار مجلس الأمن 1373، يمكن لأي شخص (طبيعي أو اعتباري) أن يقدم طلباً كتابياً إلى لجنة العقوبات المالية المستهدفة لإزالة اسمه من القائمة. وتبت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب في الطلب خلال (30) يوماً، وإلا اعتبر الطلب مرفوضاً، ويمكن الاطلاع على هذه المعلومات علناً على موقع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب⁶⁹ (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 19).

(ج) (متحقق جزئياً): يجوز لمقدم الطلب التظلم من قرار رفض طلبه أمام اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب خلال (30) يوماً من متحقق علمه بقرار الرفض الذي اتخذته لجنة العقوبات المالية المستهدفة. وتبت اللجنة في التظلم خلال (60) يوماً من تاريخ تقديم الطلب مكتملاً، ويكون قرار اللجنة الوطنية في التظلم نهائياً (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 01/2022 المادة 19، ومواد حوكمة اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، 30-33). ومع ذلك، فإن بعض الجهات الممثلة في لجنة العقوبات المالية المستهدفة هي نفسها في اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ولكن مع مسؤولين مختلفين، الأمر الذي لا يؤدي إلى قرار مستقل بالكامل.

(د وهـ) (متحقق): يجوز للشخص المدرج (الطبيعي والاعتباري) الاتصال بأمين المظالم لدى الأمم المتحدة أو مركز التنسيق التابع للأمم المتحدة مباشرة حيثما كان ذلك متاحاً لرفع الاسم من القائمة. وعلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بعد ذلك أن تسهل لاحقاً عملية المراجعة من قبل لجنتي القرارين 1267 أو 1988، حسب الاقتضاء، بموجب أي إرشادات أو إجراءات مطبقة، بما في ذلك تلك الخاصة بمركز التنسيق، بحسب الأحوال (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 23).

(و) (متحقق): يجوز لأي شخص (طبيعي أو اعتباري) تأثر بقرار التجميد تقديم طلب كتابياً إلى لجنة العقوبات المالية المستهدفة. تتضمن الإرشادات المنشورة والأسئلة الشائعة على موقع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب⁷⁰ شروطاً لرفع إجراء التجميد أو تعديله، مثل ألا يكون مقدم الطلب هو الشخص المقصود من قرار الإدراج (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادتين 8 و10، والصفحتين 16-17 من الدليل الإرشادي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة، والأسئلة الشائعة رقم 33 على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ز) (متحقق): إن عمليات رفع الأسماء من القوائم وآلية الإخطار برفع التجميد هي نفسها بالنسبة للقوائم الجديدة (أنظر المعيار 6.5 (د)). ويتعين على المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة الالتزام بإجراء رفع اسم الشخص من القائمة أو رفع التجميد لذلك الشخص خلال مدة لا تزيد على 24 ساعة من الإخطار. (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 19(أ)(ب)، والمادة 21، والدليل الإرشادي لتنفيذ العقوبات المالية المستهدفة، الصفحة 20).

المعيار 6.7 – (متحقق)

وضعت سلطنة عمان إجراءات لإتاحة الوصول إلى الأموال المجمدة، عند الاقتضاء، لغرض تسديد النفقات الأساسية أو نفقات معينة (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادتان 9 و10). بالتالي، هناك إجراءات لمنح إذن الوصول إلى الأموال المجمدة، عند الاقتضاء، لتغطية النفقات الأساسية أو نفقات معينة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1452. بالنسبة للقائمة المحلية بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1373، تتمتع لجنة العقوبات المالية المستهدفة بسلطة منح إذن الوصول إلى الأموال المجمدة أو الموارد الاقتصادية بشكل كامل أو جزئي، لتغطية النفقات الأساسية، وتسديد رسوم معينة، ونفقات ورسوم الخدمات، أو النفقات الاستثنائية.

الترجيح والاستنتاج

لا تزال هناك أوجه قصور ضئيلة، بما في ذلك آلية تحديد الأهداف التي سيتم إدراجها بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1373 التي لا تسمح باتخاذ قرار سريع عند تلقي الطلب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراءات اتخاذ القرار في سلطنة عمان بشأن رفع أسماء أشخاص من القائمة بموجب قرار مجلس الأمن 1373 ليست مستقلة تماماً.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 6.

التوصية 7 – العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بانتشار السلاح

هذه توصية جديدة لم يتم تقييمها في تقرير التقييم المتبادل الأخير لسلطنة عمان.

المعيار 7.1 – (متحقق)

تنفذ سلطنة عمان العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بتمويل انتشار السلاح دون تأخير. ويبدأ الالتزام بالتجميد تلقائياً بمجرد أن يُدرج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة شخصاً أو كياناً. لا يلزم إجراء تغيير أو إجراء إضافي. يجب أن يتم التزام التجميد هذا دون تأخير وخلال مدة لا تزيد على 24 ساعة من إدراجه الأممي (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 3). يحظر أيضاً قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب على أي شخص إتاحة الأموال أو الأصول الأخرى (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 4).

المعيار 7.2 – (متحقق)

(أ) (متحقق): تلتزم جميع الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، بمن فيهم الأفراد والجماعات والكيانات، بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية دون تأخير خلال مدة لا تزيد على 24 ساعة من عملية الإدراج في القائمة، وبدون إشعار مسبق (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 3).

(ب) (متحقق): يمتد الالتزام في سلطنة عمان بتجميد الأموال والموارد الاقتصادية ليشمل (1) الأموال والموارد الاقتصادية المملوكة أو المسيطر عليها من قبل شخص مدرج (طبيعي واعتباري) بشكل مباشر أو غير مباشر (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 3، البند 1(أ))، (2) الأموال والموارد الاقتصادية المملوكة أو المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر بالكامل أو بالاشتراك مع الأشخاص المدرجين (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 3 (البند 1)، (3) أي أموال وموارد اقتصادية تنشأ أو تحصل أو تنتج عن الأموال أو الموارد الاقتصادية المملوكة أو المسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أشخاص مدرجين (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 3 (البند 2)). (4) أموال أي شخص يعمل نيابة عن هذا الشخص أو بتوجيه منه أو واقع تحت إدارته أو سيطرته بشكل مباشر أو غير مباشر (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 3).

(ج) (متحقق): يحظر على أي شخص موجود في إقليم سلطنة عمان أو أي مواطن عماني في الخارج توفير أو إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية، أو تقديم أي خدمات مالية أو خدمات أخرى ذات صلة، إلى أو لصالح الشخص المدرج اسمه في القائمة، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالكامل أو بالاشتراك، أو من خلال منشأة مملوكة أو مسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شخص مدرج في القائمة أو شخص يعمل نيابة عن شخص مدرج في القائمة أو بتوجيه منه (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 4).

(د) (متحقق): تتبع عمان الآليات نفسها المحددة في المعيار 6.5 (د) لإبلاغ عمليات الإدراج، وقد أصدرت دليلاً إرشادياً بشأن العقوبات المالية المستهدفة المتعلقة بانتشار التسليح والتزاماتها بالآليات التجميد إلى جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة (الدليل الإرشادي حول تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، الصفحات 9-11 و20).

(هـ) (متحقق): يتعين على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في سلطنة عمان، عند تنفيذ تدابير التجميد، إبلاغ اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب خلال 24 ساعة من اتخاذها للتدبير، وإخطار اللجنة الوطنية بأي إجراء تم اتخاذه بشأن الأموال أو الموارد الاقتصادية، بما في ذلك أي محاولات لتنفيذ المعاملات، والتفاصيل الخاصة بطبيعة وكمية الأموال أو الموارد الاقتصادية التي تم تجميدها، وأي معلومات أخرى تسهل الالتزام بأحكام قرار اللجنة الوطنية. (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 5).

(و) (متحقق): لدى سلطنة عمان تدابير عادلة تحمي حقوق الغير حسني النية الذين يتصرفون بنية حسنة عند تنفيذ الالتزام بموجب التوصية 7. (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 2).

المعيار 7.3 – (متحقق)

على السلطات الرقابية في سلطنة عمان، بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بموجب التوصية 7 التحقق من التزام المؤسسات المالية والأعمال، والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهادفة للربح لإجراءات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب. وفي حالة عدم التزام المؤسسات المالية، والأعمال والمهن غير المالية المحددة، والمنظمات غير الهادفة للربح، يجوز للجهات الرقابية فرض عقوبة أو مجموعة من العقوبات، بتوجيه إنذار كتابي وصولاً إلى وقف الترخيص بمزاولة المهنة أو النشاط، أو تقييده، أو إلغائه. ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها أعلاه، تفرض غرامة إدارية لا تقل عن 10,000 ريال عماني (25,972 دولاراً أمريكياً) ولا تزيد عما يعادل قيمة الأموال أو الموارد الاقتصادية محل التجميد على كل من يخالف قرار التجميد بشكل فوري لأموال أو أصول الأشخاص المدرجين. بالإضافة إلى هذه الغرامات الإدارية، يجوز للجهات الرقابية فرض أي عقوبات إدارية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المؤسسات المالية، أو الأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو المنظمات غير الهادفة للربح المنتهكة. (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المواد 24، 26-28، قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 52).

المعيار 7.4 – (متحقق إلى حد كبير)

(أ) (متحقق) يجوز لأي شخص عماني أو يملك مقراً للعمل أو إقامة في سلطنة عمان أن يقدم إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب طلباً لرفع اسمه من القائمة، وذلك وفقاً للإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ولجنة العقوبات ذات الصلة. وعلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب دراسة مدى استيفاء الشخص معايير الإدراج، وإن لم يكن كذلك، يجوز للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب تقديم طلب رفع اسمه من القائمة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو لجنة العقوبات ذات الصلة، (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادة 23، الدليل الإرشادي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة الصفحة 16).

(ب) (متحقق): يجوز لأي شخص (طبيعي أو اعتباري) تأثر بقرار التجميد تقديم طلب كتابي إلى لجنة العقوبات المالية المستهدفة. تتضمن الإرشادات المنشورة والأسئلة الشائعة على موقع اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب⁷¹ شروطاً لرفع إجراء التجميد أو تعديله، مثل ألا يكون مقدم الطلب هو الشخص المقصود من قرار الإدراج (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادتين 8 و10، والصفحتين 16-17 من الدليل الإرشادي لتطبيق العقوبات المالية المستهدفة، والأسئلة الشائعة رقم 33 على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ج) (متحقق إلى حد كبير) يجوز لأي شخص تم تجميد أمواله أو موارده الاقتصادية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1718 تقديم طلب كتابي للحصول على تخويل للوصول إلى تلك الأموال أو الموارد الاقتصادية المجمدة لغرض تغطية المصروفات الأساسية أو الاستثنائية. وفي كلتي الحالتين، تتفق

الإجراءات مع الإجراءات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 1718. ومع ذلك، لا يوجد إجراء يسمح بالوصول إلى الأموال المجمدة للوفاء بتنفيذ حكم قضائي (القرار 1718، الفقرة 9 (ج)) (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01 المادتين 9 و10).

(د) (متحقق) إن آليات الإبلاغ عن رفع الأسماء من القائمة هي نفسها المنصوص عليها في (المعيار 6.5(د)) فيما يتعلق بعمليات الإدراج الجديدة. **المعيار 7.5 – (متحقق)**

(أ) (متحقق): لا تمنع سلطنة عمان إضافة أي فوائد أو عوائد أخرى مستحقة للحسابات المجمدة أو الدفعات المستحقة، بموجب العقود أو الاتفاقات أو الالتزامات الناشئة قبل تاريخ خضوع تلك الحسابات لقرار التجديد، شريطة أن تخضع تلك الأموال إلى التجديد الفوري مع إخطار اللجنة الوطنية بذلك (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/01، المادتين 3 و13).

(ب) (غير منطبق): لا ينطبق هذا الشرط بسبب انتهاء صلاحية عناصر العقوبات المالي المستهدفة ذات الصلة بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2231.

الترجيح والاستنتاج

تعاني سلطنة عمان من أوجه قصور ضئيلة حيث إنه ليس لديها إجراء يسمح بالوصول إلى الأموال المجمدة للوفاء بتنفيذ حكم قضائي (القرار 1718، الفقرة 9 (ج))

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 7.

التوصية 8 – المنظمات غير الهادفة للربح

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، تم تصنيف سلطنة عمان على أنها "ملتزمة" بهذه المتطلبات. ولذلك، لم يتم تقييم سلطنة عمان وفقاً للمتطلبات التفصيلية للتوصية 8 بعد اعتماد التغييرات في عام 2016 على التوصية 8 ومذكرتها التفسيرية.

معلومات عامة

يتكوّن مشهد المنظمات غير الهادفة للربح في سلطنة عمان من أربعة أنواع: الجمعيات الخيرية، والجمعيات والمؤسسات المهنية، وأندية الجاليات، وجمعيات المرأة. يضم القطاع 171 في المجموع تخضع لإشراف وتنظيم وزارة التنمية الاجتماعية. أجرت سلطنة عمان تقييمين للمخاطر للمنظمات غير الهادفة للربح. تم إجراء التقييم الأول في عام 2020 تلاه تقييم آخر في عام 2022. خلص تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح لعام 2022 إلى أن القطاع ككل لديه مخاطر منخفضة من حيث استغلاله في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر سلطنة عمان المنظمات غير الهادفة للربح كيانات مبلّغة.

المعيار 8.1 – (متحقق جزئياً)

(أ) (متحقق إلى حد كبير): حددت سلطنة عمان مجموعة فرعية من المنظمات التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح: (8) مؤسسات خيرية و(13) منظمة خيرية. ومن أجل تحديد خصائص وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح التي من المحتمل أن تكون معرضة لخطر الاستغلال في تمويل الإرهاب بحكم أنشطتها أو خصائصها، أجرت وزارة التنمية الاجتماعية تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح الثاني (2022) من خلال جمع البيانات والمعلومات المالية والإدارية عن كل منظمة غير هادفة للربح، ونظرت في عوامل المخاطر التالية: إجمالي الأصول المدارة، ومصدر التمويل، وتقنيات جمع الأموال، والأخبار السلبية أو سجلات التورط الجنائي. وتعتمد هذه المعايير بشكل أساسي على البيانات المالية والإدارية ولا تركز على عناصر تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت سلطنة عمان مصادر أخرى من المركز الوطني للمعلومات المالية، وشرطة عمان السلطانية، والادعاء العام، ولكن لم يتم تحديد أي سجل أو مزاعم بحق منظمة غير هادفة للربح عمانية متورطة في سلوك إجرامي سواء أكان ذلك في سلطنة عمان أو في الخارج. وبخلاف البيانات المالية والإدارية، لم تحدد سلطنة عمان بعمق سمات وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة لمخاطر إساءة استخدامها في تمويل الإرهاب بحكم أنشطتها أو خصائصها.

(ب) (متحقق جزئياً): كشف تقييم المخاطر أن المنظمات غير الهادفة للربح ذات طبيعة محلية بحتة ما لم تحصل على موافقة استثنائية من وزارة التنمية الاجتماعية. ولم يتضمن تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح أي معلومات عن طبيعة التهديدات التي تمثلها الكيانات الإرهابية على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة للمخاطر. إن تقييم مخاطر تمويل الإرهاب وورقة التطبيقات ذات الصلة بتمويل الإرهاب هما اللذان يحددان إلى حد ما كيف

يمكن للجهات الإرهابية استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في سلطنة عمان، بما أن تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح يعتمد بشكلٍ أساسي على عناصر البيانات المالية والإدارية من دون توضيح طبيعة التهديدات التي يشكلها الإرهابيون.

(ج) (متحقق جزئياً): قامت سلطنة عمان بمراجعة مدى كفاية القوانين واللوائح الحالية. في عام 2023 أصدرت سلطنة عمان القرار الوزاري بإصدار لائحة الرقابة على الجمعيات والهيئات غير الهادفة للربح في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يمنح على سبيل المثال وزير التنمية الاجتماعية سلطة اتخاذ واحد أو أكثر من التدابير أو الجزاءات في حال انتهاك المنظمات غير الهادفة للربح لأي التزامات منصوص عليها في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو اللائحة ذات الصلة. (القرار الوزاري رقم 2023/36، المادة 15). ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كانت السلطات قد عمدت نتيجةً لذلك إلى تكييف كفاءتها بحيث تتمكن من اتخاذ إجراءات متناسبة وفعالة لمعالجة المخاطر التي تم تحديدها. إن هذا الوضع يمنع سلطنة عمان من اتخاذ إجراءات متناسبة وفعالة لمعالجة المخاطر التي جرى تحديدها في المجموعة الفرعية من المنظمات غير الهادفة للربح التي تم تحديدها.

(د) (متحقق): أجرت سلطنة عمان تقييمين للمخاطر القطاعية للمنظمات غير الهادفة للربح في عامي 2020 و2022.

المعيار 8.2 – (متحقق جزئياً)

(أ) (متحقق): وضعت سلطنة عمان سياسات لتعزيز المساءلة، والنزاهة، وثقة الجمهور في إدارة وتنظيم المنظمات غير الهادفة للربح تتطلب من هذه المنظمات جمع كافة المعلومات اللازمة حول المستفيدين والجهات المانحة، والاستعانة بخدمات مدقق حسابات مستقل لمراجعة نشاطها المالي والإداري، وتعيين محاسب مالي ليكون مسؤولاً عن جميع الشؤون المالية للجمعية، ومسك الدفاتر الخاصة بها، واستخدام الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية لتنفيذ عملياتها المالية والإدارية على النحو الذي تحدده الوزارة (القرار الوزاري رقم 2023/36، المواد 8، و9، و11، و12، و13).

(ب) (متحقق إلى حد كبير): نظّمت سلطنة عمان حملات توعية للمنظمات غير الهادفة للربح من خلال جهاز الأمن الداخلي الذي قدم جلسة توعية غطت مخاطر استغلال المنظمات غير الهادفة للربح في تمويل الإرهاب مع إعطاء أمثلة عن حالات عملية وأفضل الممارسات لمكافحة تمويل الإرهاب في فبراير 2023. ومع ذلك، لا يوجد دليل على توعية الجهات المانحة بأوجه الضعف المحتملة التي تواجهها المنظمات غير الهادفة للربح في مجال تمويل الإرهاب.

(ج) (غير متحقق): لا تتعاون سلطنة عمان بعد مع المنظمات غير الهادفة للربح من أجل تطوير وصل الممارسات الفضلى لمعالجة مخاطر تمويل الإرهاب ونقاط الضعف فيه وبالتالي حمايتها من إساءة الاستخدام في تمويل الإرهاب. ومع أن وزارة التنمية الاجتماعية أصدرت في أكتوبر 2023 إرشادات للمنظمات غير الهادفة للربح بشأن أفضل الممارسات ومؤشرات التنبيه في مجال غسل الأموال لتمويل الإرهاب، إلا أن الوزارة لم تُشرك المنظمات غير الهادفة للربح في هذه العملية. يمكن الهدف الرئيسي من هذه الإرشادات في إعطاء التوجيهات للمنظمات غير الهادفة للربح، باعتبارها هيئات مبلّغة، مثل إجراء تقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واتخاذ تدابير العناية الواجبة، ورفع تقرير بالمعاملات المشبوهة عند رصد أي أنماط مشبوهة.

(د) (متحقق): تطلب سلطنة عمان من جميع المنظمات غير الهادفة للربح إيداع أموالها النقدية باسمها الذي أشهرته في حساب لدى أحد المصارف المعتمدة في السلطنة وإبلاغ وزارة التنمية الاجتماعية بهذا الحساب. بالإضافة إلى ذلك، تشجع سلطنة عمان الجمعيات الأهلية على إجراء المعاملات من خلال القنوات المالية المنظمة مثل بوابة التبرعات عبر الإنترنت لوزارة التنمية الاجتماعية⁷² التي تقبل فقط البطاقات المصرفية الصادرة في سلطنة عمان. وتتضمن هذه البوابة أيضاً مبادرات التبرع عبر الحدود من خلال الهيئة العمانية للأعمال الخيرية. بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للجمعيات في سلطنة عمان تلقي أي تبرعات نقدية أو منح تتجاوز 100 ريال عماني (260 دولاراً أمريكياً) (قانون الجمعيات الأهلية، المادة 39 والقرار الوزاري رقم 2023/36، المادة 10).

المعيار 8.3 – (غير متحقق)

لا تطبق وزارة التنمية الاجتماعية تدابير مركزة، ومتناسبة، ومبنية على المخاطر على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة لمخاطر إساءة الاستخدام في تمويل الإرهاب. وتطبق وزارة التنمية الاجتماعية تدابير تنظيمية مفرطة، موصوفة أدناه، تسري على كامل قطاع المنظمات غير الهادفة للربح. يجب على جميع المنظمات غير الربحية القائمة: (1) التسجيل لدى وزارة التنمية الاجتماعية قبل القيام بجمع الأموال بحيث تكتسب المنظمة غير الهادفة للربح شخصية قانونية اعتباراً من تاريخ نشر رقم تسجيلها في الجريدة الرسمية، ويُطلب من المنظمات غير الهادفة للربح الاحتفاظ بسجلات بأسماء، وعناوين، وتواريخ ميلاد جميع أعضائها ومساهماتهم المدفوعة؛ ورئيس وأعضاء مجلس الإدارة؛ وأي شخص يمتلك، أو يسيطر، أو يدير أنشطة الجمعية، (2)

الحصول على موافقة كتابية مسبقة من وزارة التنمية الاجتماعية لإدخال أي تغييرات على الجمعية أو تعديلات على نظامها الأساسي، ويجب على الجمعيات الحصول على جميع المعلومات ذات الصلة بالمستفيدين والاحتفاظ بسجلات حول هويتهم ومعلوماتهم. ويجب تطبيق العناية الواجبة للتحقق من دقة هذه المعلومات، وهوية ومعلومات أي جمعية شريكة، والغرض من نشاطها، (3) جمع المعلومات ذات الصلة عن المتبرعين، بما في ذلك كحد أدنى أسماؤهم، ونسخ من بطاقات هويتهم، وعناوينهم، وتواريخ ميلادهم. ويجب تطبيق التدابير اللازمة لضمان الحفاظ على سرية هذه المعلومات. كما يوجد حظر على جميع المنظمات غير الهادفة للربح على الصرف المباشر للأموال أو استلام الأموال من الخارج ما لم يكن ذلك من خلال القناة الوحيدة عبر الحدود وهي "الهيئة العمانية للأعمال الخيرية" (القرار الوزاري رقم 2023/36 بإصدار لائحة الرقابة على الجمعيات والهيئات غير الهادفة للربح في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المواد 2، 3، 6، 8، و9، وقانون الجمعيات الأهلية، المادة 42). بالإضافة إلى ذلك، تعامل سلطنة عمان جميع المنظمات غير الهادفة للربح كجهات مبلّغة وتطبق عليها جميع متطلبات الالتزام المرهقة.

المعيار 8.4 – (متحقق إلى حد كبير)

8

(أ) (متحقق جزئياً): تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بمراقبة مدى التزام المنظمات غير الهادفة للربح من خلال تدقيق عمل الجمعيات، والتحقق من التزامها بالقوانين، والنظام الأساسي للجمعية، والقرارات الصادرة عن الجمعية العمومية. إلا أن وزارة التنمية الاجتماعية لا تطبق الرقابة القائمة على المخاطر بشكل كامل على المنظمات غير الهادفة للربح ولا تسمح التدابير بمراقبة التزام المنظمات غير الهادفة للربح بمتطلبات التوصية 8. (قانون الجمعيات الأهلية، المادة 17).

(ب) (متحقق): تتمتع وزارة التنمية الاجتماعية بسلطة فرض واحد أو أكثر من الجزاءات الإدارية المتناسبة والرادعة على المنظمات غير الهادفة للربح، أو الأشخاص الذين يتصرفون نيابة عن هذه المنظمات غير الهادفة للربح لانتهاكها للالتزامات بموجب لائحة الرقابة على الجمعيات والهيئات غير الهادفة للربح في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل هذه الجزاءات توجيه إنذار كتابي؛ وإصدار أمر بالالتزام بتعليمات معينة؛ وإصدار أمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير التي تتخذها؛ وفرض غرامة إدارية لا تقل عن 10,000 ريال عماني (26,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على 100,000 ريال عماني (260,000 دولار أمريكي) عن كل مخالفة؛ واستبدال أو تقييد صلاحيات مسؤولي الالتزام، أو المديرين، أو أعضاء مجلس الإدارة، أو المالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مشرف إداري خاص؛ وإيقاف الأشخاص المخالفين عن العمل في قطاع الأعمال التجارية أو في مهنة أو نشاط معين بصورة دائمة أو مؤقتة؛ وفرض الوصاية على الكيان؛ ووقف الترخيص بمزاولة المهنة أو النشاط، أو تقييده أو إلغائه. بالإضافة إلى ذلك، تفرض عقوبة بالسجن لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن 10,000 ريال عماني (26,000 دولار أمريكي) ولا تزيد على 50,000 ريال عماني (130,000 دولار أمريكي)، أو بإحدى هاتين العقوبتين على أي من رؤساء وأعضاء المنظمات غير الهادفة للربح، أو مالكها، أو ممثلها، أو موظفيها. (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 52 و95، القرار الوزاري رقم 36-2023، المادة 15).

المعيار 8.5 – (متحقق)

(أ) (متحقق) تتمتع سلطنة عمان بالأسس اللازمة لضمان التعاون الفعال، والتنسيق، وتبادل المعلومات قدر الإمكان بين السلطات أو المنظمات التي تحتفظ بمعلومات ذات صلة بالمنظمات غير الهادفة للربح، وهو ما ثبت من خلال تبادل المعلومات أثناء عملية تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح (أنظر المعيار 8.1 (أ)). ووزارة التنمية الاجتماعية جزء من اللجنة الوطنية واللجنة الفنية حيث يمكنها تبادل المعلومات المتعلقة بالمنظمات غير الهادفة للربح وتشارك في السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفي جهود التنسيق والقرارات. يمكن لوزارة التنمية الاجتماعية أيضاً المشاركة في اللجنة الفرعية للتحقيق في غسل الأموال عند الطلب.

(ب) (متحقق): تتمتع سلطنة عمان بخبرة تحقيقية محددة وقدرة على التحقيق في المنظمات غير الهادفة للربح المشتبه في استغلالها أو دعمها لأنشطة إرهابية. يمكن للدعاء العام، في سبيل الكشف عن وقائع ذات علاقة بجريمة تمويل الإرهاب، الاطلاع على السجلات والوثائق والحصول على المعلومات التي بحوزة المنظمات غير الهادفة للربح. (المادة 81 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وتختص إدارة القضايا الخاصة التابعة للدعاء العام بالتحقيق في جميع القضايا المتعلقة بالإرهاب، بما في ذلك القضايا التي تشمل منظمات غير هادفة للربح. لدى جهاز الأمن الداخلي كذلك خبرة كبيرة في هذا المجال، وذلك باعتباره جهة إنفاذ القانون المسؤولة عن التحقيقات الأولية في تمويل الإرهاب، ويمكنه أن يشارك أيضاً في التحقيقات المرتبطة بالمنظمات غير الهادفة للربح المشتبه بها.

(ج) (متحقق): تتمتع وزارة التنمية الاجتماعية بإمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة وتنظيم المنظمات غير الهادفة للربح في سياق تحقيق ما. تلتزم الجمعيات بالاحتفاظ بالسجلات والوثائق لمدة 10 سنوات، على نحو يسهل قيام موظفي وزارة التنمية الاجتماعية بعملهم، وتحديدًا من حيث الدخول إلى مقر الجمعيات والمباني والمرافق، والإطلاع على سجلاتها ودفاترها وإجراء عمليات التفتيش، وموافاتهم بما يطلبون من بيانات ومعلومات (المادة 44 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادة 14 من القرار الوزاري 2023/36).

(د) (متحقق) يجب على وزارة التنمية الاجتماعية إخطار المركز الوطني للمعلومات المالية بالتدابير والعقوبات المطبقة على أي منظمة غير ربحية لانتهاك قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (القرار الوزاري 2023/36، المادة 15). عندما يكون لدى وزارة التنمية الاجتماعية اشتباه أو أسباب معقولة للاشتباه في استغلال منظمة معينة غير هادفة للربح في تمويل الإرهاب، يمكنها، من خلال عضويتها في اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واللجنة الفنية، أو مشاركتها في لجنة التحقيق الفرعية لمكافحة غسل الأموال، تبادل المعلومات على الفور مع الجهات المختصة من أجل اتخاذ إجراءات وقائية أو تحقيقية.

المعيار 8.6 – (متحقق إلى حد كبير)

يمكن تقديم الطلبات الدولية إلى سلطنة عمان من خلال القنوات ذات الصلة، مثل المركز الوطني للمعلومات المالية (في حالة طلب وحدة معلومات مالية أجنبية نظيرة)، أو شرطة عمان السلطانية (في حالة طلب شرطة أجنبية نظيرة)، وتشكل وزارة التنمية الاجتماعية النقطة المركزية للرد على الطلبات الدولية وتقديم التفاصيل ذات الصلة بالجمعيات الأهلية العمانية. ومع ذلك، ليس لدى وزارة التنمية الاجتماعية إجراءات معمول بها للرد على مثل هذه الطلبات. (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 58).

الترجيح والاستنتاج

حددت سلطنة عمان مجموعة فرعية من المنظمات غير الهادفة للربح تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمات غير الهادفة للربح. تتمتع وزارة التنمية الاجتماعية بسلطة فرض عقوبات إدارية متناسبة وراعية ضد المنظمات غير الهادفة للربح أو الأشخاص الذين يتصرفون بالنيابة عن هذه المنظمات غير الربحية لانتهاك الالتزامات المنصوص عليها في لائحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، لا يتضمن تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح لعام 2022 تحليلاً متعمقاً لكيفية استغلال الإرهابيين للمنظمات غير الهادفة للربح. لم تحدد سلطنة عمان سمات وأنواع المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة لمخاطر الاستغلال في تمويل الإرهاب. ولا تطبق وزارة التنمية الاجتماعية تدابير مركزية، ومتناسبة، وقائمة على المخاطر على المنظمات غير الهادفة للربح المعرضة لمخاطر تمويل الإرهاب.

إن سلطنة عمان ملتزمة جزئياً بالتوصية 8.

التوصية 9 – قوانين السرية الخاصة بالمؤسسات المالية

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات نظراً لعدم وجود شرط لنقض قوانين السرية التي تسمح للمؤسسات المالية بمشاركة المعلومات عند الحاجة وبسبب القيود المفروضة على تبادل المعلومات بين بعض الجهات المختصة. كان هذا في الغالب نتيجة للإطار القانوني القديم في سلطنة عمان.

المعيار 9.1 – (متحقق)

لا تمنع قوانين سرية المؤسسات المالية تنفيذ توصيات مجموعة العمل المالي في سلطنة عمان.

بموجب المادة 51 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكن للجهات المختصة الوصول إلى المعلومات، وتمنح بالتالي السلطات الرقابية الحق في جمع المعلومات وغيرها من البيانات من الكيانات المبلّغة.

كما أن تبادل المعلومات بين الجهات المختصة على الصعيدين الوطني والدولي مدرج في المادة 51 (د) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يجب على الجهات التعاون والتنسيق الفعال مع الجهات النظرية، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة في إجراء التحريات في كافة مراحل التحقيق والمحاكمة.

على السلطات الرقابية التعاون بفعالية مع الجهات الدولية النظرية من خلال تبادل المعلومات وإبرام مذكرات التفاهم (المادة 51 هـ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) وعلاوة على ذلك إبلاغ المركز الوطني (وحدة المعلومات المالية) دون تأخير بأي معلومات تتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة أو أي معلومات أخرى يمكن أن تكون ذات صلة بغسل الأموال، أو الجرائم الأصلية، أو تمويل الإرهاب، وإمداد المركز بما يطلبه من البيانات، والمعلومات، والإحصاءات اللازمة لمباشرة اختصاصاته (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 51 (و)).

لا تلتزم المؤسسات المالية بمتطلبات السرية عند الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تعميم البنك المركزي العماني للمصارف رقم 1187 المادة 40؛ تعميم البنك المركزي العماني للسوق المالية رقم 38، المادة 40، وتعليمات البنك المركزي العماني لشركات الصرافة رقم 37، المادة 47) وتبادل المعلومات مع الجهات الوطنية أو الدولية النظرية في سياق تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء أو العلاقات المراسلة المصرفية (تعليمات البنك المركزي العماني للمصارف رقم 1187 المادتين 38 و47 على التوالي).

يجوز للمؤسسات المالية أيضاً تبادل المعلومات ذات الصلة بالالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تعميم البنك المركزي العماني للمصارف رقم 1187، المواد 35-38) كما هو ظاهر بشكلي أكثر تحديداً لمقدمي خدمات الدفع وشركات التأجير التمويلي (تعميم البنك المركزي العماني للسوق المالية رقم 38) ولشركات الصرافة (تعميم البنك المركزي العماني لشركات الصرافة رقم 37)، وكذلك لمؤسسات سوق رأس المال في تعميم الهيئة العامة لسوق المال رقم E/81/2021 (خ/2021/81) الفصل 7، ولقطاع التأمين (تعميم الهيئة العامة لسوق المال رقم E/81/2021 (خ/2021/81) الفصل 7).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 9.

التوصية 10 – العناية الواجبة تجاه العملاء

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، تم تصنيف سلطنة عمان على أنها غير ملتزمة بهذه المتطلبات. وتبين من خلال التقييم وجود أوجه قصور مرتبطة بالاحتفاظ بحسابات مجهولة الهوية، والتطبيق العام لتدابير العناية الواجبة، والمتطلبات ذات الصلة بالأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم منصبهم، وعلاقات المراسلة المصرفية، فضلاً عن تدابير الرقابة الداخلية.

المعيار 10.1 – (متحقق)

يحظر على المؤسسات المالية الاحتفاظ بحسابات مجهولة الهوية أو حسابات بأسماء مستعارة أو وهمية بشكل واضح، أو تقديم خدمات لها وفقاً للمادة 35 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويتعين على المؤسسات المالية أيضاً اتخاذ تدابير العناية الواجبة قبل إنشاء علاقة العمل (المادة 33 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتم التأكيد على هذه الأحكام في اللوائح القطاعية ذات الصلة بالمصارف، ومقدمي خدمات الدفع، وشركات التأجير التمويلي، وشركات الصرافة (تعميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 5)، ومشغلي سوق رأس المال (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 35-2023، المادة 8)، ومشغلي قطاع التأمين (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 1-2009، المادة 8).

المعيار 10.2 – (متحقق)

على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة عند:

(أ) إقامة علاقات عمل (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة (33 أ-1)، التي أكدتها تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 6، وقرار الهيئة العامة لسوق المال N.E/80/2021 والقرار N.E/81/2021، المادة 9).

(ب) تنفيذ معاملات عرضية، بما في ذلك الحالات التي يتم فيها تنفيذ المعاملة على مرحلة واحدة أو على عدة مراحل مرتبطة. وعلى وجه التحديد، تشترط المادة 33 (أ-2) على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة قبل تنفيذ المعاملات، بما في ذلك المعاملات العرضية والمتكررة. وقد تم تحديد الحد المعين في اللوائح القطاعية بحوالي 11,800 يورو (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 6 (ب)). لا يوجد حدّ معين لقطاعي التأمين وسوق رأس المال.

(ج) إجراء معاملات عرضية من التحويلات البرقية في الحالات المشمولة في التوصية 16 ومذكرتها التفسيرية (المادة 33 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). تم تحديد الحد المعين للمؤسسات المالية في اللوائح القطاعية (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 6 (1) (ج)) بحوالي 825 يورو.

(د) عند الاشتباه في وجود غسل أموال وتمويل إرهاب، بغض النظر عن أي استثناءات أو حد معين مشار إليه في مكان آخر بموجب توصيات مجموعة العمل المالي-فاتف (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (أ)). يُستكمل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بلوائح قطاعية للمؤسسات المالية والأوراق المالية (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 6 (1) (د)، وقرار الهيئة العام لسوق المال رقم N.E/80/2021 والقرار رقم N.E/81/2021 المادة 9 (1) (ب)).

(هـ) عند الشك في دقة المستندات والبيانات التعريفية للعميل التي تم الحصول عليها، أو عدم كفايتها، على النحو المنصوص عليه في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 33 (أ) (5)) والمستكملة في اللوائح القطاعية (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 6 (1) (هـ)، وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021 / والقرار رقم N.E/81/2021 المادة 9 (1) (ج)).

المعيار 10.3 – (متحقق)

يجب على المؤسسات المالية تحديد هوية جميع العملاء والتحقق منها (المادة 33 (أ)) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) بناءً على مصادر، ومستندات، وبيانات، ومعلومات موثوقة صادرة عن الجهات الرسمية. وتستكمل لوائح البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال هذا الشرط (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 6 (2) والمادة 9 (2) (هـ)). ويشير قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021 والقرار رقم N.E/81/2021 المادة 9 (2) على وجه التحديد إلى الحاجة إلى الاستعانة "بمصادر موثوقة ومستقلة" مع ذكر كذلك نوع المستندات التي يجب الوصول إليها في حالة الأشخاص الاعتبارية (المادة 9 (4) (ج)).

المعيار 10.4 – (متحقق)

على المؤسسات المالية التحقق من أن أي شخص يدعي التصرف بالنيابة عن العميل مخول بذلك، وكذلك تحديد هوية ذلك العميل والتحقق منها. كما يجب على المؤسسات المالية أن تسعى للحصول على دليل على صحة نيابته (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (ب)، وتعاميم والقرار رقم N.E/81/2021، المادة 10 (1) / N.E/80/2021 البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 7، وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم (2))

المعيار 10.5 – (متحقق)

على المؤسسات المالية اتخاذ خطوات لتحديد المستفيد الحقيقي (على النحو المحدد في المادة 1 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها بشكل مرضي (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (ج)).
تسمح اللوائح العمانية بالإعفاء من تحديد المستفيد الحقيقي في حالة الشركات المدرجة في البورصة شريطة أن تخضع الشركة لمتطلبات الإفصاح الكافية (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 7، وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021 / والقرار رقم N.E/81/2021 المادة 10 (3)).

المعيار 10.6 – (متحقق)

على المؤسسات المالية معرفة الغرض من علاقة العمل والحصول على المعلومات ذات الصلة حسب الاقتضاء (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (د)؛ تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187 المادة 6 (5)، وقرار الهيئة العامة لسوق المال رم N.E/80/2021 والقرار رقم N.E/81/2021 المادة 9(6)).

المعيار 10.7 – (متحقق)

على المؤسسات المالية القيام بمراقبة مستمرة للأعمال و:

- (أ) فحص ومراجعة كل العلاقات والمعاملات مع العملاء بشكل مستمر، والتحقق من مطابقة المعلومات الخاصة بها مع تلك الموجودة لديها المتعلقة بالعميل، وأنشطته، ومخاطر التعامل معه، بما في ذلك، هند الاقتضاء، مصدر أمواله وثروته. وفي حالة المخاطر العالية، يجب تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة وزيادة درجة المراقبة وطبيعتها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (هـ) والمادة 36 (أ) و(ب)).
- (ب) التأكد من إبقاء الوثائق والبيانات الأخرى المحفوظة بموجب تدابير العناية الواجبة محدثة ومتوافقة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33).

تم تحديد متطلبات إجراء مراجعات للسجلات الحالية، لاسيما بالنسبة للفئات عالية المخاطر من العملاء، في اللوائح القطاعية (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187 المادة 13، وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021 المادتان 16 و17 والقرار رقم N.E/81/2021 المادتان 18 و19).

المعيار 10.8 – (متحقق)

تدرك المؤسسات المالية علاقة العمل، بما في ذلك أنشطة العميل بغض النظر عما إذا كان شخصاً اعتبارياً أو ترتيبات قانونية. كما تشترط اللوائح العمانية على المؤسسات المالية الاحتفاظ بمعلومات حول الملكية وهيكلة السيطرة لعملائها من أجل تحديد المستفيدين الحقيقيين (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (ج) و(د). تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187، المادة 10؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021 والقرار رقم N.E/81/2021 المادة 13).

المعيار 10.9 – (متحقق)

بالنسبة للعملاء الذين هم أشخاص اعتبارية أو ترتيبات قانونية، يجب على المؤسسات المالية تحديد هوية العميل والتحقق منها (المادة 33 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) عن طريق المعلومات التالية:

(أ) الاسم، والشكل القانوني، وإثبات الوجود بناء على مصادر موثوقة وذات مصداقية. في ما يتعلق بالأشخاص الاعتبارية، يحدد تعميم البنك المركزي العماني رقم 1187 المتطلبات الواردة في المادة 9 وترد المتطلبات المماثلة في قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021 المادة 12.1 و12.2. وفي ما يتعلق بالترتيبات القانونية، يجب على المؤسسات المالية الحصول على الاسم، والشكل القانوني، وإثبات وجود الصندوق الاستئماني أو الترتيبات القانونية المماثلة (تعميم البنك المركزي العماني رقم 1187، المادة 11)، وتحدد هذه المتطلبات كذلك في قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021، المادة 14 (بما في ذلك إثبات الوجود).

(ب) الصلاحيات التي تنظم وتلزم الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، وكذلك أسماء الأشخاص المعنيين الذين يشغلون مناصب إدارية عليا أعلى لدى الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني. وفي ما يتعلق بالأشخاص الاعتبارية والترتيبات القانونية، تحدد اللوائح القطاعية ضرورة تحديد أسماء جميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب إدارية عليا، وكذلك عند فتح حساب. يجب أن تحصل المؤسسات المالية على العقد الائتماني أو أي مستند آخر يشتمل على الصلاحيات التي تنظم وتلزم الصندوق الاستئماني أو الترتيب القانوني بالإضافة إلى أسماء جميع الأمناء (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187 المادتان 9 و11) ومناصب الإدارة العليا (المرجع نفسه، المادة 12).

(ج) على المؤسسات المالية (بما في ذلك قطاع الأوراق المالية) الحصول على معلومات عن أسماء جميع الأشخاص الذين يشغلون مناصب إدارية عليا لدى الشخص الاعتباري والتحقق منها، ولكن لا يوجد مطلب لتحديد الصلاحيات التي تنظم وتلزم الشخص الاعتباري (قرار الهيئة العام لسوق المال رقم N.E/80/2021، المادة 12 (هـ)). علاوة على ذلك، تنص المادتان 14 و15 على أنه يتعين على المؤسسات المالية الحصول على المستندات التي تشتمل على الصلاحيات التي تنظم وتلزم الصندوق الاستئماني أو الترتيبات القانونية، وكذلك الحصول على أسماء جميع الأمناء أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب نظيرة، بمن فيهم المديرين أو مجلس الإدارة أو من في حكمهم.

(د) عنوان المكتب المسجل، وإذا كان مختلفاً، مكان العمل الرئيسي (تعاميم البنك المركزي العماني رقم 38/37/1187 المادة 9، وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم N.E/80/2021 والقرار رقم N.E/81/2021، المادتان 12 و14).

المعيار 10.10 – (متحقق)

بالنسبة للعملاء من الأشخاص الاعتبارية، على المؤسسات المالية تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (أ) من خلال:

أ) الهوية الوطنية للشخص الذي يمتلك حصص سيطرة (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187، المادة 10 (1)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 والقرار رقم خ/2021/81 (المادة 13)

ب) في حالة وجود شكوك بشأن الشخص المسيطر أو في حالة عدم وجود شخص طبيعي لديه حصة سيطرة، يجب على المؤسسات المالية تحديد الشخص الطبيعي الذي يمارس السيطرة على الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني من خلال وسائل أخرى (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 10 (1)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/81 (المادة 13).

ج) إذا لم يتم تحديد أي شخص طبيعي بموجب ما ورد أعلاه، يجب على المؤسسات المالية تحديد هوية الشخص الطبيعي الذي يشغل المنصب الإداري الأعلى (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 10 (1)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 والقرار رقم خ/2021/81 (المادة 13).

المعيار 10.11 – (متحقق)

بالنسبة للعملاء من الترتيبات القانونية، على المؤسسات المالية تحديد هوية المستفيدين الحقيقيين واتخاذ تدابير معقولة للتحقق منها من خلال تحديد هوية الأطراف في الصندوق الاستثماري والمستفيدين من الصندوق الاستثماري أو فئة المستفيدين منه وكذلك الأشخاص الطبيعيين الآخرين الذين يمارسون سيطرة فعلية نهائية، وكذلك أي أشخاص آخرين في مناصب نظيرة أو مشابهة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (أ)؛ تعليمات البنك المركزي العماني رقم 8711، المادة 12؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 والقرار رقم خ/2021/81 (المادة 15).

المعيار 10.12 – (متحقق)

على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة التالية (المادة 16 من قرار الهيئة العامة لسوق المال خ/2021/81):

أ) تحديد اسم الشخص المستفيد، اعتباري كان أم طبيعي (المادة 16 أ)، مع إيلاء أهمية خاصة حول ما إذا كان الشخص طبيعي أم اعتباري في الحالات التي يتم فيها تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة (المادة 16 (3)).

ب) تحديد هوية المستفيد الذي يتم تحديده من خلال الخصائص أو الفئة، في وقت السداد.

ج) التحقق من هوية المستفيدين في وقت السداد، بغض النظر عن طبيعتهم.

المعيار 10.13 – (متحقق)

على المؤسسات المالية مراعاة المخاطر عند تحديد المستفيد من وثيقة التأمين على الحياة لتحديد تدابير العناية الواجبة المنطبقة. تطبق تدابير معززة، بما في ذلك التدابير المعقولة لتحديد هوية المستفيد والتحقق منها في وقت السداد (قرار الهيئة العامة لسوق المال خ/2021/81، المادة 16 (2) و(3)).

المعيار 10.14 – (متحقق)

على المؤسسات المالية التحقق من هوية العميل والمستفيد الحقيقي قبل أو أثناء إقامة علاقة العمل أو إجراء معاملات للعملاء العرضيين (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33). يجوز للمؤسسات المالية تأجيل استكمال عملية التحقق بعد إنشاء علاقة العمل

شريطة: (أ) أن يتم التحقق من الهوية في أسرع وقت من بدء علاقة العمل أو تنفيذ العملية، (ب) أن يكون التأجيل ضروريا لعدم إعاقة السير الطبيعي للعمل، و (ج) أن تكون مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مدارة بفعالية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 37؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 18 (3)؛ قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/81 المادة 20 (شركات التأمين)، والمادة 22 (الأوراق المالية) من قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80).

المعيار 10.15 – (متحقق)

يجب أن تعتمد المؤسسات المالية إجراءات إدارة المخاطر المتعلقة بالشروط التي يمكن للعميل بموجبها الاستفادة من علاقة العمل قبل عملية التحقق. (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 18 (3)؛ والمادة (20) من قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80، والمادة (22) من القرار رقم خ/2021/81).

المعيار 10.16 – (متحقق)

على المؤسسات المالية تطبيق متطلبات العناية الواجبة على أساس الأهمية النسبية وحجم المخاطر ومراجعة هذه المعلومات في الأوقات المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار ما إذا كانت تدابير العناية الواجبة قد اتخذت من قبل ووقت اتخاذها، ومدى كفاية البيانات التي تم الحصول عليها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 33 (هـ)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 16؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (18)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (20).

المعيار 10.17 – (متحقق)

يجب أن تعتمد المؤسسات المالية تدابير العناية الواجبة المعززة في حالة المخاطر العالية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (أ)؛ وتعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 2 والملاحق 2؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 والقرار رقم خ/2021/81 المادة (43)).

المعيار 10.18 – (متحقق)

قد تطبق المؤسسات المالية تدابير مخففة للعناية الواجبة في حالة المخاطر المنخفضة طالما أن هذه التدابير تتناسب مع عوامل المخاطر المنخفضة ولا يتم تطبيقها في الحالات التي توجد فيها حالات اشتباه بغسل الأموال/تمويل الإرهاب أو حيث تنطبق سيناريوهات مخاطر أعلى. وينص تعميم البنك المركزي العماني على تفاصيل إضافية تشير إلى أن التدابير المتخذة يجب أن تمكن المؤسسات المالية من إدارة المخاطر السائدة والحد منها على نحو مناسب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (ب)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 3؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 والقرار رقم خ/2021/81 المادتين (6) و(7)).

المعيار 10.19 – (متحقق)

في حالة ثبت عدم قدرة المؤسسات المالية على الالتزام بإجراءات العناية الواجبة المطلوبة، يجب عليها (أ) الامتناع عن فتح حسابات مصرفية أو بدء علاقة عمل أو إجراء المعاملات، بالإضافة إلى إنهاء علاقة العمل؛ و(ب) رفع تقرير معاملة مشبوهة (المادة 39 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 18؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (20)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (22)).

المعيار 10.20 – (متحقق)

يجب على المؤسسات المالية عند الاشتباه بوجود غسل أموال أو تمويل إرهاب، التوقف عن عملية العناية الواجبة تجاه العميل في حال ارتأت بشكل معقول أن الاستمرار في إجراءات العناية الواجبة من شأنه أن يؤدي إلى تنبيه العميل، وأن تقوم عوضاً عن ذلك برفع تقرير معاملة مشبوهة (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 18؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (34)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (36)).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 10.

التوصية 11 – الاحتفاظ بالسجلات

تم تصنيف عمان في التقييم السابق على أنها ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 11، مع وجود بعض أوجه القصور فيما يتعلق بالمدة التي يتم خلالها الاحتفاظ بسجلات المعاملات المحلية والدولية، وتقديم المعلومات إلى الجهات المختصة في الوقت المناسب، فضلاً عن ضرورة احتفاظ الكيانات المُبلَّغة بسجلات للبيانات التعريفية وملفات الحسابات والمراسلات لفترات زمنية أطول في حال طلبت الجهات المختصة ذلك.

المعيار 11.1 – (متحقق)

يجب أن تحتفظ المؤسسات المالية بجميع السجلات والوثائق والمعلومات والبيانات، المحلية منها والدولية، لمدة 10 سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاملة (المادة 44 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 22؛ قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (25)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (27)).

المعيار 11.2 – (متحقق)

على المؤسسات المالية الاحتفاظ بجميع السجلات بما في ذلك المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من خلال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، وخاصة ملفات الحسابات والمراسلات التجارية ونتائج أي تحليل يتم إجراؤه وذلك لمدة 10 سنوات على الأقل بعد انتهاء علاقة العمل أو إتمام معاملة لعميل ليس له علاقة عمل قائمة مع الكيانات المُبلَّغة (أي، معاملة عرضية) (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 44 (ب))؛ وتؤكد تعاميم البنك المركزي العماني (BM1187/ME37/FM38) متطلبات المادة 22 من القانون، كما ينص أيضاً على ذلك قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (25)، وقرار الهيئة رقم خ/2021/81 المادة (27)(1).

المعيار 11.3 – (متحقق)

يجب أن تكون السجلات المحفوظة مفصلة بشكل كاف لتسهيل تتبع واسترجاع كل معاملة عند الاقتضاء (المادة 44 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وينعكس هذا الالتزام في اللوائح القطاعية (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (25)(2)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (27)(2).

المعيار 11.4 – (متحقق)

على المؤسسات المالية أن تضمن توفير جميع المعلومات المتعلقة بإجراءات العناية الواجبة وسجلات المعاملات إلى الجهات المختصة عند الطلب، بما في ذلك وحدة المعلومات المالية والسلطات الرقابية (المادة 44 (ج) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 22؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (25)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (27).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 11.

التوصية 12 – الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر

تم تصنيف سلطنة عمان في التقييم السابق على أنها غير ملتزمة بهذه المتطلبات. وكانت تتعلق أوجه القصور أساساً بالتعريف المنقوص للأشخاص السياسييين ممثلي المخاطر في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد أدى ذلك إلى عدم وجود متطلبات كافية بهذا الشأن للمؤسسات المالية.

المعيار 12.1 – (متحقق)

فيما يتعلق بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر الأجانب، ينبغي على المؤسسات المالية:

(أ) وضع نظام لإدارة المخاطر لتحديد ما إذا كان العميل أو المستفيد الحقيقي هو شخص سياسي ممثل للمخاطر (شخص معرض للمخاطر بحكم منصبه) (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 36 (د)؛ تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38 المادة 15 (أ)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (1)23)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (25)1).

(ب) الحصول على موافقة الإدارة العليا قبل إنشاء علاقة العمل أو الاستمرار فيها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 36 (د) (1)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38 المادة (15) (ب)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (23)2)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (25)2).

(ج) اتخاذ إجراءات وتدابير مناسبة لتحديد مصدر الأموال (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 36 (د) (2)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة (15) (ج)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (23)3)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (25)3).

(د) إجراء مراقبة معززة لعلاقة العمل (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 36 (د) (3)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة (15) (د)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (23)4)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (25)4).

المعيار 12.2 – (متحقق)

على المؤسسات المالية تنفيذ إجراءات العناية الواجبة بالاتساق مع التوصية 10، وفي الحالات المتعلقة بالأشخاص المحليين البارزين الذين يضطلعون بوظائف للمنظمات الدولية، يجب مراعاة ما يلي أيضاً:

(أ) تحديد ما إذا كان العميل الحقيقي أو العميل لدى المؤسسات المالية من هذه الفئة من الأشخاص (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 36 (د)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 15 (أ)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (1)23)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (25)1).

(ب) اعتماد تدابير معززة تتماشى مع المتطلبات 12.1 (ب) إلى (د) من هذه التوصية وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 36)، وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (23)2)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (25)2)، وتعميم البنك المركزي العماني (BM1187/ME37/FM38)، المادة (15)2).

المعيار 12.3 – (متحقق)

على المؤسسات المالية تطبيق جميع المعايير ذات الصلة على أفراد أسرة الشخص السياسي أو الأشخاص المقربين منه (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38 المادة 15؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (23)2)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (25)2).

المعيار 12.4 – (متحقق)

يجب أن تضمن المؤسسات المالية توفير جميع المعلومات المرتبطة بالعناية الواجبة تجاه العملاء والمعاملات ومشاركتها على الفور مع الجهات المختصة، عند الاقتضاء، وعند طلبها بموجب القانون (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المادة 44؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38 المادة (22)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة 25، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (17)1).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 12.

التوصية 13 – علاقة المراسلة المصرفية

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها غير ملتزمة بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق بما أن السلطنة لم تكن تتطلب من الكيانات المُبلَّغة جمع معلومات كافية أو فهم طبيعة العلاقة التجارية. كما اتضح وجود أوجه قصور فيما يتعلق بمدى معرفة الكيانات المُبلَّغة بالإبلاغ وفهمها - فيما يتعلق بالمؤسسات المستجيبة - للضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تدابير العناية الواجبة المطبقة.

المعيار 13.1 – (متحقق)

على المؤسسات المالية اتخاذ تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء والإجراءات الإضافية عند قيامها بعلاقة المراسلة. وعلى وجه التحديد، على المؤسسات المالية التحقق من هوية المؤسسة المستجيبة وتنفيذ خطوات إضافية تشمل جمع المعلومات عن سمعتها ونشاطها وجودة العملية الرقابية التي تخضع لها. كما يجب على المؤسسات المالية تقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، والحصول على موافقة الإدارة العليا وفهم التزامات جميع الأطراف بوضوح (المادة 38 (أ) إلى (ح) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). علاوة على ذلك، تشدد اللوائح القطاعية على ضرورة قيام المؤسسات المالية بتوثيق جميع النتائج وفهم مسؤولياتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 19 (1))؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (21)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (23)).

المعيار 13.2 – (متحقق)

على المؤسسات المالية أن تتأكد من أن البنك المستجيب قد نفذ التزامات العناية الواجبة المطلوبة وتوفرها عند الاقتضاء. في حالة وجود حساب سداد لمصلحة طرف ثالث، يجب على المؤسسات المالية التأكد من أن المؤسسة المستجيبة قد حددت هوية كافة العملاء الذين يتمتعون بنفاذ مباشر إلى الحساب وتحققت منها، ومن أنها قادرة على توفير معلومات ذات الصلة بتدابير العناية الواجبة إلى المؤسسة المراسلة عند الطلب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 38). وتؤكد هذه الالتزامات تعاميم البنك المركزي العماني (BM1187/ME37/FM38) في المادة 19(2) التي تصف التدابير ذات الصلة بما في ذلك الحاجة إلى النفاذ المباشر إلى حسابات سداد طرف ثالث لدى المؤسسة المالية المراسلة وكذلك ضمان التزام المؤسسة المراسلة بتوفير معلومات ذات الصلة بالعناية الواجبة عند الطلب.

المعيار 13.3 – (متحقق)

تحظر اللوائح العمانية على المؤسسات المالية الدخول في علاقة مراسلة، أو الاستمرار فيها، مع البنوك الصورية أو المؤسسات المالية الأخرى التي لديها علاقات مع البنوك الصورية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 38 (ز) و (ح) على التوالي؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38 المادة 19 (4)؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة (21))، والقرار رقم خ/2021/81 المادة (23)).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 13.

التوصية 14 – خدمات تحويل الأموال أو القيمة

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق لها بسبب وجود أوجه قصور تتعلق بتنفيذ خدمات تحويل الأموال أو القيمة، لا سيما واجب الاحتفاظ بقائمة بالوكلاء، وتطبيق عقوبات فعالة، ومواطن الضعف المتعلقة بالإطار الرقابي.

المعيار 14.1 – (متحقق)

يجب أن يكون مقدمو خدمات تحويل الأموال أو القيمة مرخصين أو مسجلين لدى البنك المركزي العماني (تعليمات البنك المركزي العماني BM43/11/97، المادة 2) ومشمولين أيضاً بالتراخيص المصرفية بموجب القانون المصرفي 2000/114 (المادة 52).

المعيار 14.2 – (متحقق)

تحرص سلطنة عمان على تحديد هوية الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يزاولون أنشطة غير مرخصة في هذا السياق وتطبق عقوبات متناسبة وراعدة لا تقل عن 250 يورو تقريباً ولا تزيد على 600 يورو (القانون المصرفي، المادة 52)، بالإضافة إلى إشعار رسمي في منشورات البنك المركزي العماني.

المعيار 14.3 – (متحقق)

يخضع مقدمو خدمات تحويل الأموال أو القيمة – أكانوا جزءاً من العمليات المصرفية أو كمقدمي خدمات – للرقابة والمتابعة المناسبة للتأكد من التزامهم بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل البنك المركزي العماني (القانون المصرفي، لائحة البنك المركزي العماني BM 43/11/97).

المعيار 14.4 – (متحقق)

عند عمل مقدمي خدمات تحويل الأموال أو القيمة من خلال شبكة من الوكلاء، عليهم ضمان ترخيص أو تسجيل هؤلاء الوكلاء، وكذلك ضمان إمكانية إتاحة قائمة بهذه المعلومات للجهات المختصة (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 48؛ لائحة البنك المركزي العماني BM 43/11/97، المادة 2).

المعيار 14.5 – (متحقق)

على المؤسسات المالية التي تستخدم الوكلاء تضمينهم في برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بها ومراقبتهم للتأكد من التزامهم بهذه البرامج (تعاميم البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38 ، المادة 30).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 14.

التوصية 15 – التقنيات الجديدة

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق نظراً لوجود أوجه قصور لدى البنوك لمنع سوء استغلال التطورات التكنولوجية في مخططات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعدم اشتراط اتخاذ تدابير لمعالجة مخاطر متعلقة بالتكنولوجيا وخاصة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب، وعلاقات العمل التي لا تتم وجهاً لوجه. منذ ذلك الحين، خضعت التوصية 15 لتعديلات كبيرة لتشمل متطلبات جديدة مرتبطة بالأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية.

المعيار 15.1 – (متحقق)

تدرك سلطنة عمان مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيما يتعلق بالتقنيات والمنتجات وممارسات العمل الجديدة كما تم تقييمها وتوثيقها من قبل الكيانات المبلّغة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 34 (أ)). علاوة على ذلك، يتعين على الكيانات المبلّغة وضع سياسات وإجراءات لتحديد وتقييم وإدارة مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي قد تنشأ عن التقنيات الجديدة وممارسات العمل، بما في ذلك قنوات تقديم الخدمات الجديدة، أو عن استخدام التقنيات الحديثة أو قيد التطوير. وفي جميع الحالات، يجب إجراء تقييم للمخاطر قبل إطلاق منتج جديد أو ممارسة عمل جديدة أو استخدام تقنيات حديثة أو قيد التطوير (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 41؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38 المادة 2 (3))؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80، والقرار رقم خ/2021/81 المادة 3(5)).

المعيار 15.2 – (متحقق)

على الكيانات المبلّغة إجراء تقييم للمخاطر قبل إطلاق المنتجات وكذلك ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناجمة عن التقنيات الحديثة والتخفيف منها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 41 (ج)؛ تعاميم البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 2 (3))؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 والقرار رقم خ/2021/81 المادة 3(5)).

المعيار 15.3 – (متحقق)

تماشياً مع التوصية 1، تُعتبر لجنة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجهة المسؤولة عن تنسيق الإجراءات المتعلقة بالتقييمات الوطنية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التقييم الوطني للمخاطر). استطاع التقييم الوطني للمخاطر الحالي تقييم المخاطر المتأصلة لاستغلال الأصول الافتراضية في سلطنة عمان على أنها متوسطة إلى منخفضة، حيث أن استخدام الأصول الافتراضية في سلطنة عمان محدود للغاية. تم تقييم تدابير الحد من المخاطر المعتمدة في وقت التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023 على أنها متوسطة والمخاطر المتبقية على أنها منخفضة. منذ إعداد التقييم الوطني للمخاطر لعام 2023، تم تغيير الإطار القانوني حيث قامت الهيئة العامة لسوق المال بتطبيق التعليمات رقم 2023/35 (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35 بشأن التعليمات إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية) التي تحدد إطار والالتزام تسجيل مزودي خدمات الأصول الافتراضية وتفرض مجموعة كاملة من التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مشغلي خدمات الأصول الافتراضية المسجلين. وهكذا تم تعزيز تدابير الحد من المخاطر منذ إجراء التقييم الوطني للمخاطر.

على الكيانات المسجلة أن تدرج في تقييمها للمخاطر أي تغييرات من شأنها أن تزيد أو تخفف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في حالة معينة، مثل الغرض من الحساب أو المعاملة أو علاقة العمل وكذلك أنواع المعاملات وحجمها وأخيراً وتيرة المعاملات أو مدة علاقة العمل. علاوة على ذلك، يتعين على الكيانات المُبلّغة تطبيق تدابير العناية الواجبة بما يتماشى مع النهج القائم على المخاطر (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35 بشأن التعليمات إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية، المادتين 12 و13.5).

بالإضافة إلى ذلك، يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية وضع سياسات وضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتم اعتمادها من قبل مجلس إدارة الجهة المسجلة، وأن تكون كافية لتمكينها من إدارة وتخفيف أي مخاطر يتم تحديدها على المستوى الوطني على نحو مناسب. يتم الاسترشاد بما ورد أعلاه لتنفيذ الضوابط والسياسات والإجراءات المذكورة أعلاه وتعزيزها عند الحاجة (تعليمات الهيئة العامة لسوق المال إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية، المادة 36).

المعيار 15.4 – (متحقق)

يجب أن يكون مزودو خدمات الأصول الافتراضية مرخصين أو مسجلين - سواء كشخص طبيعي أو اعتباري مقيم أو يقدم الخدمات - بما يتماشى مع الإطار القانوني المعمول به، بما في ذلك الأحكام التي تمنع حجب معلومات المستفيد الحقيقي أو قيمة المعاملات أو طبيعتها (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35، المادتين 4 و5). وتتخذ الجهات المختصة الإجراءات اللازمة لمنع المجرمين أو شركائهم من حيازة حصة كبيرة أو مسيطرة، أو أن يكونوا مستفيدين حقيقيين منها، أو أن يشغلوا وظيفة إدارية لدى مزود خدمات الأصول الافتراضية، وذلك من خلال اشتراط التسجيل، وطلب مستندات إضافية، فضلاً عن تقييمات "الكفاءة والملاءمة" (المادة 6).

المعيار 15.5 – (متحقق إلى حد كبير)

إن السلطات العمانية قادرة أن تحدّ من استغلال مزودي خدمات الأصول الافتراضية من خلال معاقبة أولئك الذين يعملون من دون تسجيل (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35، المادة 57). وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدابير المنصوص عليها في المادة (57) من هذا القرار التي تشير إلى المادة (52) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمكن السلطات من تطبيق العقوبات المناسبة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية الملزمين بالإبلاغ غير المسجلين. لم تحدّد سلطنة عمان أو تفرض العقوبات على أي شخص طبيعي أو اعتباري في هذا السياق نظراً لحدثة هذا الإطار القانوني.

المعيار 15.6 – (متحقق جزئياً)

حددت سلطنة عمان جهة رقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية تضطلع بمجموعة كاملة من الصلاحيات الرقابية وفقاً لمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35، المادة 58). تمنح المادة 51 من هذا القرار الجهة الرقابية جميع الصلاحيات اللازمة للإشراف وفرض العقوبات (المادتان 10 و57).

لا تشمل المادة 2 (4) من قرار الهيئة العامة لسوق المال بشأن التعليمات إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية حفظ و/أو إدارة الأدوات التي تتيح التحكم في الأصول الافتراضية، وكذلك في المادة 2 (5) حيث أنها لا تشمل بيع الأصول الافتراضية، الأمر الذي يمكن أن يمثل قصوراً رقابياً.

المعيار 15.7 – (متحقق إلى حد كبير)

تتمتع الهيئة العامة لسوق المال، بصفتها الجهة الرقابية على مزودي خدمات الأصول الافتراضية، بسلطة إصدار التعليمات وتقديم الملاحظات والدعم في تنفيذ الإطار القانوني. ومع ذلك، وتماشياً مع حادثة هذا الإطار، لم تتخذ الهيئة العامة لسوق المال بعد أي إجراء في هذا الصدد.

المعيار 15.8 – (متحقق إلى حد كبير)

قد يخضع أي شخص يخالف متطلبات تعليمات الهيئة العامة لسوق المال إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية لعقوبات مدنية أو إدارية أو جنائية (المادة 57). تم وصف العقوبات بالتفصيل في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 52) وتشمل مجموعة واسعة من الإندارات والغرامات وتدابير الإيقاف عن العمل ووقف الترخيص وتدابير التقييد.

يتضمن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 52 هـ)) إمكانية استبدال أو تقييد صلاحيات مسؤولي الالتزام أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مشرف إداري خاص. ومع ذلك، لا يوجد أي متطلب يحدد إمكانية معاينة المديرين أو الإدارة العليا.

المعيار 15.9 – (متحقق)

(أ) يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية تنفيذ تدابير العناية الواجبة لجميع المعاملات المحددة قيمتها بحوالي 730 يورو (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35 بشأن التعليمات إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية، المادة 19.1 (ب)).

(ب) فيما يتعلق بالتحويلات الافتراضية، يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية التأكد من التالي:

1. الحصول على المعلومات المطلوبة والدقيقة عن مُنشئ التحويل والاحتفاظ بها والمعلومات المطلوبة عن المستفيد لتحويلات الأصول الافتراضية، وتقديم المعلومات المذكورة أعلاه إلى مزود خدمات الأصول الافتراضية المستفيد أو المؤسسة المالية (إن وجدت) فوراً وبصورة آمنة، وإتاحتها عند الطلب للجهات المناسبة (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35 بشأن التعليمات إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية، المادتان 49 و50 [بشأن إتاحة المعلومات للجهات المختصة]).

2. يحصل مزودو خدمات الأصول المستفيدين على المعلومات المطلوبة عن منشئ التحويل والمعلومات المطلوبة والدقيقة عن المستفيد لتحويلات الأصول الافتراضية ويحتفظون بها، ويتيحونها عند إعادة طلبها للجهات المختصة (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35 بشأن التعليمات إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية المادة 50). تتطلب التعليمات من مزودي خدمات الأصول الافتراضية توفير (أ) الاسم الكامل للمنشئ؛ (ب) عنوان محفظة المنشئ في حال استخدامها لمعالجة تحويلات الأصول الافتراضية أو الرقم المرجعي المتفرد للمعاملة بما يسمح تعقبها، (ج) العنوان الفعلي للمنشئ، أو الهوية الوطنية، أو رقم هوية العميل، أو تاريخ ومكان الميلاد. يجب أن تتضمن المعلومات عن المستفيد: (أ) اسم المستفيد؛ (ب) عنوان محفظة المستفيد في حال استخدامها لمعالجة المعاملة أو رقم الحساب أو الرقم المرجعي المتفرد للمعاملة بما يسمح تعقبها. يجب الاحتفاظ بسجلات تتعلق بجميع المعاملات المذكورة أعلاه.

3. يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية رصد المعلومات المتاحة واتخاذ إجراءات التجميد، وحظر المعاملات مع الأشخاص المدرجين على نفس الأساس المبين في التوصية 16 (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم 2023/35 بشأن التعليمات إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية، المادتان 51.1 و52). يجب على مزودي خدمات الأصول الافتراضية الالتزام بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول منع وقوع الإرهاب وتمويل الإرهاب ومنع وقوع وتعطيل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويلها (المادة 55). علاوة على ذلك، تم النص على الأحكام المتعلقة بالالتزامات التجميد ذات الصلة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح منصوص عليها في قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01 وتتضمن متطلبات تطبيق العقوبات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين واتخاذ الإجراءات خلال 24 ساعة.

(د) فيما يتعلق بالمتطلبات المطبقة على المؤسسات المالية التي ترسل أو تتلقى أصولاً افتراضية بالنيابة عن العميل، يجب على الكيانات المُبلّغة عدم تنفيذ تحويلات لا تتوافق مع أحكام المادة 49 من تعليمات الهيئة العامة لسوق المال إلى مزودي خدمات الأصول الافتراضية.

المعيار 15.10 – (متحقق)

بموجب قرار المركز الوطني للمعلومات المالية رقم 2022/01 تم تطوير نظام تنبيه تلقائي يقوم بإنشاء بريد إلكتروني لتنبيه جميع الجهات المسجلة في النظام، وإخطارها بأي تغييرات تطرأ على القائمة⁶¹. وبالنسبة لعمليات الإدراج الوطنية، تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بعملية الإدراج يدوياً في النظام، مما يؤدي كذلك إلى إرسال إشعار. علاوة على ذلك، أعدت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع السلطات الرقابية، دليلاً إرشادياً لجميع الكيانات المُبلّغة حول تطبيق العقوبات المالية المستهدفة، توضح فيه الالتزامات بهذا الشأن.

كما تلزم المادة 5 (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب) أي شخص يتخذ إجراء بشأن التجميد إبلاغ اللجنة الوطنية فور علمه أو اشتباهه بأن أحد عملائه السابقين أو الحاليين، أو أي شخص يتعامل معه أو سبق أن تعامل معه بأي طريقة كانت أو حاول التعامل معه، هو شخص مدرج في القائمة، أو أن الأموال أو الموارد الاقتصادية خاضعة لقرار تجميد بموجب المادة 3.

يجب على اللجنة الوطنية إخطار كافة الكيانات المُبلّغة والجهات المختصة فوراً بقرار إزالة شخص من القائمة من خلال نظام الإنذار والنشر في الجريدة الرسمية. وعلى هذا النحو، يتم إبلاغ قرارات إزالة الأشخاص من القائمة إلى المؤسسات المالية/الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة (تنص المادة 55 من التعليمات إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على الإجراء نفسه بالنسبة لمزودي خدمات الأصول الافتراضية) بنفس طريقة إرسال قرارات الإدراج - من خلال نظام التنبيه ومن خلال نشر قرار الإزالة عن القائمة في الجريدة الرسمية (المادة 19).

يهدف تسهيل الإبلاغ الفعال والسريع عن عمليات الإدراج إلى الكيانات المُبلّغة (بما في ذلك مزودي خدمات الأصول الافتراضية المسجلين)، أنشأت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب نظام تنبيه تلقائي ينشئ على الفور رسالة تنبيه بالبريد الإلكتروني إلى جميع الكيانات المسجلة في النظام، ويخطر بها أيضاً بأي تغييرات تطرأ على القائمة (المادة 7 (د)). وبالنسبة لعمليات الإدراج الوطنية، تقوم اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب بعملية الإدراج يدوياً في النظام، مما يؤدي كذلك بإرسال إشعار. علاوة على ذلك، أعدت اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، بالتعاون مع السلطات الرقابية، دليلاً إرشادياً لجميع الكيانات المُبلّغة حول العقوبات المالية المستهدفة، توضح فيه التزاماتها بهذا الشأن.

إلحاقاً للمادة 7.2 (هـ) والمادة 5 من قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، على أي شخص يتخذ إجراء التجميد إبلاغ اللجنة الوطنية فور علمه أو اشتباهه بأن أحد عملائه السابقين أو الحاليين، أو أي شخص يتعامل معه أو سبق أن تعامل معه بأي طريقة أو حاول التعامل معه، هو شخص مدرج في القائمة، أو أن الأموال أو الموارد الاقتصادية خاضعة لقرار تجميد بموجب المادة 3.

في حين أن اللجنة الوطنية مسؤولة عن مراقبة الامتثال بشكل عام (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/1، المادة 7)، فقد تم تضمين أحكام إضافية في اللوائح العمانية (المواد من 24 إلى 28) لأغراض ضمان امتثال المؤسسات المالية والأعمال والمهنيين غير المالية المحددة للقوانين ذات الصلة أو الوسائل القابلة للتنفيذ التي تحكم الالتزامات بموجب التوصية 7.

وأخيراً، تُبلّغ قرارات إزالة الأشخاص من القائمة إلى المؤسسات المالية/الأعمال والمهنيين غير المالية المحددة بالطريقة نفسها المتبعة في قرارات الإدراج - من خلال نظام التنبيه ونشر قرار إزالة الشخص من القائمة في الجريدة الرسمية (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 19) الذي ينص أيضاً على أنه يجب على الكيانات المُبلّغة رفع التجميد عن الأموال خلال 24 ساعة من تاريخ إعلان قرار إزالة الشخص من القائمة.

⁶¹ تشمل القائمة المحلية التي يتم فيها إدراج الأشخاص بموجب قرار صادر عن لجنة العقوبات المالية المستهدفة والقوائم الأمامية الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو لجنة العقوبات وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذي الصلة.

المعيار 15.11 – (متحقق)

ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 58) على أنه مع عدم الإخلال بأحكام القوانين التشريعية الأخرى في سلطنة عمان، ووفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، تتعاون الجهات المختصة والرقابية مع الجهات النظيرة لها في الدول الأخرى في مجال المساعدة القانونية والقضائية وتسليم المجرمين في مجال غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة به وتمويل الإرهاب.

الترجيح والاستنتاج

تمت ملاحظة أوجه قصور لجهة القدرة على فرض العقوبات وسلطات السلطات الرقابية وغياب الإرشادات وثغرة في الإطار القانوني للسماح بفرض العقوبات على المديرين. إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 15.

التوصية 16 – التحويلات البرقية

تم تقييم سلطنة عمان على أنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق بسبب أوجه قصور متبقية من حيث النقص في المتطلبات المفروضة على المؤسسات المالية المنشئة للتحويلات وحفظ السجلات والمراقبة. كما لم تتوفر الأدلة على تطبيق عقوبات فعالة في حالة عدم الامتثال للمتطلبات.

المعيار 16.1 – (متحقق)

يتطلب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من المؤسسات المالية التي تمارس نشاط التحويل البرقي الحصول على المعلومات المتعلقة بمنشئ التحويل (الأمر بالتحويل) ومتلقي التحويل، والتحقق من وجود هذه المعلومات ضمن أوامر التحويل البرقي أو الرسائل ذات الصلة، من دون ذكر أي حد (سقف) معين. وعلى أي مؤسسة مالية تعذر عليها الحصول على هذه المعلومات عدم تنفيذ عملية التحويل (المادة 46).

(أ) و (ب) يجب أن تتضمن المعلومات المرافقة للتحويلات البرقية (أ) المعلومات المطلوبة والدقيقة عن المنشئ (التي تم التحقق منها): (1) اسم المنشئ؛ (2) رقم حساب المنشئ الذي تم استخدامه للقيام بالمعاملة أو، في حالة عدم وجود حساب، الرقم المرجعي الفريد للمعاملة بما يسمح تعقبها؛ و (3) عنوان المنشئ، أو رقم الهوية الوطنية، أو رقم هوية العميل، أو تاريخ ومكان الميلاد. كما يجب أن يتضمن ذلك معلومات عن المستفيدين (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 31 (أ و ب، 1 و 2 على التوالي)).

المعيار 16.2 – (متحقق)

تنص تعليمات البنك المركزي العماني (BM1187/ME37/FM38) في المادة 32 على أنه في الحالات التي يتم فيها تجميع عدة تحويلات برقية فردية عبر الحدود صادرة عن منشئ واحد في ملف التحويل المجمع لنقلها إلى مستفيدين، يجب أن تقوم المؤسسات المالية بتضمين رقم حساب المنشئ أو الرقم المرجعي الفريد للمعاملة بما يسمح تعقبها، وأن يحتوي الملف المجمع على المعلومات المطلوبة والدقيقة عن منشئ التحويل، والمعلومات الكاملة عن المستفيد، بما يسمح بتتبع هذه المعاملات في دولة المؤسسة المالية المستفيدة.

المعيار 16.3 – (لا ينطبق)

لا تسمح اللوائح العمانية بحد (سقف) معين وبالتالي فإن هذا المعيار غير منطبق.

المعيار 16.4 – (متحقق)

لا تسمح اللوائح العمانية بحد (سقف) معين وبالتالي فإن هذا المعيار غير منطبق.

المعيار 16.5 – (متحقق)

على المؤسسات المالية التي تمارس نشاط التحويل البرقي الحصول على المعلومات المتعلقة بمنشئ التحويل (الأمر بالتحويل) ومتلقي التحويل، والتحقق من وجود هذه المعلومات ضمن أوامر التحويل البرقي أو الرسائل ذات الصلة. وعلى أي مؤسسة مالية تعذر عليها الحصول على هذه المعلومات عدم تنفيذ عملية التحويل (المادة 46 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما هو منطبق على جميع التحويلات البرقية).

المعيار 16.6 – (متحقق)

وفقاً لتقييم المعيار 16.5، تطبق الجهات المختصة في سلطنة عمان إجراءات التحويلات البرقية عبر الحدود نفسها على التحويلات البرقية المحلية.

المعيار 16.7 – (متحقق)

ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على متطلبات عامة للاحتفاظ بالسجلات المتعلقة بالمعاملات (بما في ذلك التحويلات البرقية) (المادة 44 أ)). وتنص كذلك اللوائح القطاعية على هذا المطلب بالإشارة بوضوح إلى التحويلات البرقية ومنشئ هذه التحويلات والمستفيدين منها (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 35).

المعيار 16.8 – (متحقق)

يتعين على المؤسسات المالية الامتناع عن تنفيذ المعاملات ما لم يتم الالتزام بالمتطلبات الواردة أعلاه في هذه التوصية (المادة 46 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 35)

المعيار 16.9 – (متحقق)

على المؤسسات المالية ضمان الاحتفاظ بجميع المعلومات عن المنشئ والمستفيد المصاحبة للتحويل البرقي (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38 ، المادة 36).

المعيار 16.10 – (متحقق)

وفقاً للإطار القانوني المعمول به، في حال وجود قيود تقنية تمنع بقاء المعلومات المطلوبة المتعلقة بالمنشئ أو المستفيد المرافقة للتحويل البرقي عبر الحدود مع التحويل البرقي المحلي ذي الصلة، يجب على المؤسسة الوسيطة الاحتفاظ بسجل لكافة المعلومات التي تلقتها من المؤسسة المالية مصدرة التحويل أو من مؤسسة مالية وسيطة أخرى، وذلك لمدة عشر سنوات على الأقل (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38 ، المادة 36).

المعيار 16.11 – (متحقق)

على المؤسسات المالية الوسيطة اتخاذ تدابير معقولة ووضع إجراءات فعالة قائمة على المخاطر تتسق مع المعالجة المباشرة لتحديد التحويلات البرقية عبر الحدود التي لا تتضمن المعلومات المطلوبة عن المنشئ و/أو المستفيد (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38 ، المادة 36).

المعيار 16.12 – (متحقق)

على المؤسسات المالية الوسيطة تحديد متى يتم تنفيذ أو رفض أو تعليق التحويل البرقي الذي لا يتضمن المعلومات المطلوبة عن المنشئ أو المستفيد والنظر في إمكانية الإبلاغ عن الأمر؛ واتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة التي قد تشمل تقييد أو إنهاء علاقة العمل (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38 ، المادة 36).

المعيار 16.13 – (متحقق)

على المؤسسات المالية المستفيدة اتخاذ تدابير معقولة لتحديد التحويلات البرقية عبر الحدود التي تفتقر للمعلومات المطلوبة عن المنشئ أو المستفيد. والتي قد تشمل إجراءات المتابعة التالية للتنفيذ، أو إجراءات المتابعة وقت التنفيذ، متى كان ذلك ممكناً (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 37).

المعيار 16.14 – (متحقق)

يتعين على المؤسسات المالية المستفيدة التحقق من هوية المستفيد إذا لم تقم بذلك مسبقاً. وعلى المؤسسات المالية الاحتفاظ بتلك المعلومات وفقاً لمتطلبات حفظ السجلات (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 37).

المعيار 16.15 – (متحقق)

يجب أن يكون لدى المؤسسات المالية المستفيدة إجراءات قائمة على المخاطر من أجل: (أ) تحديد التحويلات البرقية العابرة للحدود التي لا تتضمن المعلومات المطلوبة عن المنشئ و / أو المستفيد، (ب) تحديد حتى يجب تنفيذ أو رفض أو تعليق التحويل البرقي الذي لا يتضمن المعلومات المطلوبة عن المنشئ أو المستفيد والنظر في إبلاغ وحدة المعلومات المالية؛ (ج) اتخاذ إجراءات المتابعة المناسبة التي قد تشمل تقييد أو إنهاء علاقة العمل (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38 ، المادة 37).

المعيار 16.16 – (متحقق)

على مزودي خدمات تحويل الأموال أو القيمة - بغض النظر عن لهيكل التشغيلي الخاص بهم - الامتثال لجميع المتطلبات ذات الصلة بالتوصية 16 (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38 ، المادة 33).

المعيار 16.17 – (متحقق)

تنص المادة 38 من تعليمات البنك المركزي العماني (BM1187/ME37/FM38) على أنه على المؤسسات المالية التي تسيطر على كل من الطرف المرسل والطرف المستفيد من التحويل البرقي، القيام بما يلي:

- (أ) الأخذ في الاعتبار كافة المعلومات الصادرة عن المؤسسة المصدرة للتحويل والمؤسسة المستفيدة على حد سواء من أجل تحديد ما إذا كان سيتم رفع تقرير معاملة مشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية.
- (ب) تقديم تقارير المعاملات المشبوهة في أي دولة متأثرة بالتحويل البرقي المشبوه، وإتاحة المعلومات ذات الصلة بالمعاملات لوحدة المعلومات المالية أو أي وحدة معلومات مالية نظيرة لها في بلدان أخرى.

المعيار 16.18 – (متحقق)

تتطلب اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب من المؤسسات المالية أن تقوم بالمراقبة الدورية والمستمرة للتحديثات التي تتم على القوائم وفحص قواعد البيانات الداخلية بالمقارنة مع القائمة، و(2) اعتماد الضوابط والإجراءات الداخلية وتطبيقها بفعالية لضمان الالتزام بالمتطلبات الناشئة عن هذه الإجراءات (قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01، المادة 24).

فيما يتعلق بحظر إجراء المعاملات مع الأشخاص والكيانات المدرجة، تنص المادة 4 من قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب رقم 2022/01 على أنه يحظر على أي شخص موجود ضمن الولاية القضائية لسلطنة عمان أو أي مواطن عماني في الخارج توفير أو إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية، أو تقديم أي خدمات مالية أو خدمات أخرى ذات صلة، إلى أو لصالح شخص مدرج اسمه في القائمة، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، وبالكامل أو بالاشتراك، أو من خلال منشأة مملوكة أو مسيطر عليها بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل شخص مدرج في القائمة، أو شخص يعمل نيابة عن شخص مدرج في القائمة أو بتوجيه منه.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إنَّ سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 16.

التوصية 17 – الاعتماد على أطراف ثالثة

اعتبرت سلطنة عمان أنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات نتيجة لأوجه القصور المتعلقة بالالتزامات المؤسسات المالية، ولا سيما الالتزام بتطبيق المتطلبات والشروط ذات الصلة بالاعتماد على الأطراف الثالثة. لم تساعد السلطات بفعالية المؤسسات المالية في تحديد الدول التي لا تطبق

توصيات مجموعة العمل المالي بشكل كاف، أو العوامل التي ينبغي أخذها في الاعتبار لتحديد الدول التي لا تطبق توصيات مجموعة العمل المالي بشكل كاف.

المعيار 17.1 – (متحقق)

على المؤسسات المالية عند اعتمادها على أطراف ثالثة الحصول على معلومات العناية الواجبة ذات الصلة على النحو المبين في التوصية 10، واتخاذ الخطوات للتأكد من أنه تم استكمال المعلومات والتحقق منها، وكذلك التأكد من أن الطرف الثالث خاضع للتنظيم والرقابة والإشراف لجهة تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء ومتطلبات حفظ السجلات (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 45.2 أ) إلى ج)؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80، المادة 35.2 أ-ج) ورقم خ/2021/81 المادة 37.2 أ-ج).

المعيار 17.2 – (متحقق)

يتطلب الإطار القانوني العماني من المؤسسات المالية النظر في المعلومات المتاحة حول مستوى مخاطر الدولة التي يكون بها مقر الطرف الثالث والتعليمات الصادرة عن اللجنة الوطنية وفقاً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13 (ك). كما كلف القانون اللجنة الوطنية لمكافحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتحديد الدول التي تعتبرها ذات مخاطر عالية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتدابير الواجب اتخاذها بشأن هذه الدول وتوجيه السلطات الرقابية للتحقق من التزام المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية والجمعيات والكيانات غير الهادفة للربح الخاضعة لإشرافها بتنفيذ هذه التدابير. وتستكمل هذه المتطلبات بتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (رقم خ/2021/80، المادة 35، ورقم خ/2021/81 المادة 37.3).

المعيار 17.3 – (متحقق)

في سياق السياسات على مستوى المجموعة والاعتماد على أطراف ثالثة تكون جزءاً من المجموعة المالية نفسها، على المؤسسات المالية اعتبار الطرف الثالث الذي تم الاعتماد عليه على أنه استوفى المتطلبات، في حال (أ) أن المجموعة تطبق متطلبات العناية الواجبة وحفظ السجلات وفقاً للقانون وهذه التعليمات، (ب) يتم الإشراف على تنفيذ هذه المتطلبات على مستوى المجموعة من قبل جهة مختصة، (ج) يتم تخفيف المخاطر العالية للدولة على نحو كاف من خلال سياسات وضوابط المجموعة (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38، المادة 45.4؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80، المادة 35.4، ورقم خ/2021/81 المادة 37.4). تقع مسؤولية الالتزام بهذا المعيار على عاتق السلطات المختصة في تنفيذ الأنشطة الرقابية العادية.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إنَّ سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 17.

التوصية 18 – الرقابة الداخلية والفروع والشركات التابعة في الخارج

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة إلى حد كبير بمتطلبات الضوابط الداخلية في تقرير التقييم المتبادل السابق نظراً لأوجه قصور في التزامات البنوك وغيرها من المؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي العماني. وفيما يتعلق بالفروع والشركات التابعة الأجنبية، حصلت سلطنة عمان على تصنيف "غير ملتزمة" بسبب عدم الوعي الكافي من قبل المؤسسات المالية والافتقار إلى الرقابة والإشراف ذات الصلة.

المعيار 18.1 – (متحقق)

يجب على المؤسسات المالية تنفيذ برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع حجم أعمالها ومع مراعاة ما يلي (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 42 وكما هو محدد في اللوائح القطاعية):

أ) ترتيبات إدارة الالتزام (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المواد 23 و25 و26؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال القرار رقم خ/2021/80 المواد 26 و28 و29، والقرار رقم خ/2021/81 المواد 28، و30 و31).

(ب) إجراءات الفحص لضمان معايير عالية عند تعيين الموظفين (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38، المادة 23 (ح)؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (القرار رقم خ/2021/80 المادة 26.7، والقرار رقم خ/2021/81 المادة 28.7).

(ج) برامج تدريب متواصلة للموظفين (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 23 (ط)؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (القرار رقم خ/2021/80 المادة 26.8 والقرار رقم خ/2021/81 المادة 28.8).

(د) وظيفة تدقيق/مراجعة مستقلة لاختبار الأنظمة الموجودة (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 23.4؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (القرار رقم خ/2021/80 المادة 26.5 والقرار رقم خ/2021/81 المادة 28.5).

المعيار 18.2 – (متحقق إلى حد كبير)

يتعين على المجموعات المالية تطوير وتنفيذ برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيقها على كافة أعضاء المجموعة المالية (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 42). ويجب أن تشمل هذه البرامج أيضاً على ما يلي:

(أ) السياسات والإجراءات الخاصة بتبادل المعلومات المطلوبة لأغراض العناية الواجبة تجاه العميل وإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38، المادة 24.1 (أ)؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (القرار رقم خ/2021/80 المادة 27.1 والقرار رقم خ/2021/81 المادة 29.1).

(ب) المعلومات وتحليل المعاملات أو الأنشطة التي تبدو غير اعتيادية والمعلومات المتعلقة بها على مستوى المجموعة عندما تكون ذات صلة ومناسبة لإدارة المخاطر (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187 / ME37 / FM38، المادة 24.1 (ب)؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (القرار رقم خ/2021/80 المادة 27.1 (ب)، والقرار رقم خ/2021/81 المادة 29.1 (ب)). وتم ملاحظة وجود ثغرة بسيطة في كل من تعليمات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال حيث أنها لا تذكر على وجه التحديد مدى ملاءمة المعلومات فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

(ج) ضمانات كافية بشأن سرية واستخدام المعلومات المتبادلة، بما في ذلك ضمانات منع تنبيه العميل (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 24-1 (ج)؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (القرار رقم خ/2021/80 المادة 27.1 (ج) والقرار رقم خ/2021/81 المادة 29.1 (ج)).

المعيار 18.3 – (متحقق)

يجب على المؤسسات المالية إلزام فروعها والشركات التابعة التي تملك غالبية أسهمها بتنفيذ متطلبات هذا الفصل، وذلك في حدود ما تجيزه واللوائح السارية في الدولة التي يوجد فيها مقر الفرع أو الشركة. وإذا كانت هذه القوانين لا تلزمها بهذه المتطلبات، يتعين على المؤسسة المالية إبلاغ الجهة الرقابية بذلك (المادة 50 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

كما تنص تعليمات البنك المركزي العماني (BM1187/ME37/FM38) في المادة 24.2 على وجوب تطبيق سياسات وضوابط وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع الفروع الوطنية والأجنبية والشركات التابعة التي تملك غالبية أسهمها للمجموعة المالية. في حالة العمليات الأجنبية، حيث يكون الحد الأدنى لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة المضيفة أقل صرامة، يجب على المؤسسات المالية التأكد من أن فروعها والشركات التابعة لها في الدول المضيفة تطبق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي حالة عدم إمكانية التطبيق السليم لهذه المتطلبات في الدولة المضيفة، ينبغي على المؤسسات المالية تطبيق تدابير إضافية مناسبة لإدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعلام البنك المركزي العماني بذلك. كما تنص على ذلك تعليمات الهيئة العامة لسوق المال (القرار رقم خ/2021/80 المادة 27.2 والقرار رقم خ/2021/81 المادة 29.2).

الترجيح والاستنتاج

هناك ثغرة بسيطة تتعلق بتعليمات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال من حيث إدارة المخاطر.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 18.

التوصية 19 – الدول مرتفعة المخاطر

تم تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق على أنها ملتزمة جزئياً بالتوصية (21) نتيجة لأوجه قصور تم تحديدها حول آليات تطبيق التدابير المضادة، وعمليات إعلام المؤسسات المالية والافتقار إلى الإرشادات للقطاعات.

المعيار 19.1 – (متحقق)

يتطلب الإطار القانوني العماني من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحديد الدول التي تعتبرها عالية المخاطر وتعديل ممارسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعمليات الرقابية المطبقة بشكل مناسب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادتان 13 (ك) و 41 (ب)؛ قرار اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب 2022/3، المواد من 1 إلى 3). وعلاوةً على ذلك، تحدد سلطنة عمان من خلال التعليمات القطاعية الحاجة إلى تحديد وتنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتناسب مع درجة المخاطر، مع إيلاء أهمية خاصة للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، فضلاً عن الدول التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر (تعليمات البنك المركزي العماني BM1187/ME37/FM38، المادة 21-1 و 21-2؛ وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (رقم خ/2021/80 ورقم خ/2021/81 المادة 4.2).

يتعين على المؤسسات المالية (1) تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة بما يتناسب مع درجة المخاطر، (2) على علاقات العمل والمعاملات مع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين (والمؤسسات المالية) من الدول التي تدعو مجموعة العمل المالي إلى اتخاذ إجراء بحقها (من خلال اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 19.2 – (متحقق)

يمكن لسلطنة عمان تطبيق تدابير مضادة تتناسب مع درجة المخاطر المحددة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي إلى القيام بذلك، وكذلك بصورة مستقلة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 13). تكلف سلطنة عمان اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بتحديد الدول التي تعتبرها عالية المخاطر وكذلك التدابير التي يتعين اتخاذها من قبل الكيانات المُبلَّغة فيما يتعلق بهذه الدول - وكذلك لتوجيه السلطات الرقابية للتحقق من التزامها لذلك كجزء من عملية الإشراف والرقابة. وعلى هذا النحو، فإن اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتمتع بصلاحيات طلب اتخاذ تدابير مضادة بصورة مستقلة (على الرغم من أنه من غير المعروف في الممارسة العملية ما إذا كانت تقوم بذلك). علاوةً على ذلك، قد تطلب اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أيضاً اتخاذ تدابير مضادة عندما تدعوها مجموعة العمل المالي (فاتف) للقيام بذلك. وبالإشارة إلى كلتا الحالتين، قد تطلب اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أيضاً اتخاذ تدابير معززة للعناية الواجبة.

المعيار 19.3 – (متحقق)

تنشر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب قوائمها بشأن الدول عالية المخاطر عن طريق التعاميم. وتشمل مراجع إلى مجموعة العمل المالي وتفاصيل أوجه الضعف المحددة المرتبطة بكل دولة كما تكون متاحة - وذات صلة - على الموقع الإلكتروني لمجموعة العمل المالي.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 19.

التوصية 20 – الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

تم تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق على أنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وكانت ترتبط أوجه القصور بشكل رئيسي بانخفاض مستويات الإبلاغ، ولا سيما من القطاع المالي.

المعيار 20.1 – (متحقق إلى حد كبير)

يجب على المؤسسات المالية إبلاغ المركز الوطني للمعلومات المالية فوراً في حال الاشتباه أو عند وجود أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي عائدات نشاط إجرامي أو مرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 47، تعليمات البنك المركزي العماني رقم 2016/30، المواد 18-41-44، وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال (رقم خ/2018/80 المواد 20-32-34 ورقم خ/2021/81 المواد 22-34-36). وينبغي على المؤسسات المالية رفع التقارير (الإبلاغ) فوراً (المادة 47 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). توضح تعليمات البنك المركزي العماني (2016/30) أن هذا الإبلاغ يجب أن يتم في موعد لا يتجاوز 48 ساعة في حال الاشتباه أو عند وجود أسباب معقولة للاشتباه (المادة 41). تنص تعليمات الهيئة العامة لسوق المال على أن رفع التقرير يجب أن يتم في موعد لا يتجاوز 24 ساعة في حالة الاشتباه أو عند وجود أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي عائدات نشاط إجرامي (قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة 32، ورقم خ/2021/81 المادة 34). هناك وجه قصور بسيط يتعلق بنطاق الجرائم الأصلية (الفساد والرشوة)، على النحو الموضح في التوصية 3.

المعيار 20.2 – (متحقق)

يتعين على المؤسسات المالية الإبلاغ عن جميع المعاملات المشبوهة، بما في ذلك محاولات تنفيذ المعاملات والعمليات، بصرف النظر عن قيمتها (المادة 47 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والمادة 41 من تعليمات البنك المركزي العماني؛ والمادة 32 من قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم (2021/80)، والمادة 34 من قرار هيئة أسواق المال رقم (2021/81))

الترجيح والاستنتاج

يوجد وجه قصور بسيط متعلق بالتوصية الثالثة في ما يتعلق بنطاق جريمة غسل الأموال.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 20.

التوصية 21 – التنبيه وسرية الإبلاغ

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق.

المعيار 21.1 – (متحقق)

تتمتع المؤسسات المالية، بما في ذلك المديرين وأعضاء مجلس الإدارة والمالكين والممثلين المفوضين والموظفين والوكلاء والشركاء والمهنيين الذين يؤدون أي عمل نيابة عنهم، بالحماية من المسؤولية الجنائية أو المدنية أو الإدارية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تنفيذ هذه الالتزامات كاستثناء من الأحكام المتعلقة بسرية المعاملات المصرفية والسرية المهنية والتعاقدية (المادة 47 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وعلى الرغم من أن المادة 47 لا تشير صراحةً إلى "حسن النية"، فإنها تنطبق عندما يستند الإبلاغ المقدم إلى اشتباه أو إلى أسباب معقولة للاشتباه في أن الأموال هي عائدات جريمة، أو أنها مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. تنطبق الحماية من المسؤولية حتى في الحالات التي لا تعرف فيها المؤسسات المالية والشخص المبلغ على وجه الدقة ما هو النشاط الإجرامي الأساسي، وبصرف النظر عما إذا كان النشاط غير المشروع قد حدث بالفعل (قرار البنك المركزي العماني 2016/30، المادة 41؛ قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/81، المادة 36؛ وقرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 المادة 34).

المعيار 21.2 – (متحقق)

يحظر على المؤسسة المالية ومديريها ومسؤوليها وموظفيها الإفصاح للعميل أو المستفيد الحقيقي أو أي طرف آخر، بشكل مباشر أو غير مباشر وبأي وسيلة كانت، عن أنها أبلغت، أو على وشك الإبلاغ عن المعاملة المشتبه فيها. كما يُحظر عليهم مشاركة أي معلومات أو بيانات متعلقة بتقرير الإبلاغ، أو التنبيه بشأن وجود تحقيق بهذا الشأن (المادة 49 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 41 (3) من قرار البنك المركزي العماني رقم 2016/30، والمادة 32 من قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/80 والمادة 34 من قرار الهيئة رقم خ/2021/81). وينص القانون والتعليمات على أن تقوم المؤسسات المالية بوضع وتطوير آليات لتبادل المعلومات بينها وبين الأعضاء الآخرين ضمن المجموعة المالية (المادة 43 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والمادة 24 (ب) من تعليمات البنك المركزي العماني، والمادة 29 (ب) من قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/2021/81 والمادة 27.1 (ب) من قرار الهيئة رقم خ/2021/80) بالاتساق مع التوصية 18.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 21.

التوصية 22 – الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق. وكانت تتعلق أوجه القصور التي تم تحديدها بعدم فهم قطاعات الأعمال والمهن غير المالية المحددة لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلاً عن أوجه القصور في تنفيذ جميع المتطلبات.

المعيار 22.1 – (متحقق)

على الأعمال والمهن غير المالية المحددة الامتثال لمتطلبات العناية الواجبة المنصوص عليها في التوصية 10. وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالأنشطة أو المهن التالية:

(أ) الكازينوهات/أندية القمار: لا تسمح اللوائح العمانية بأنشطة القمار بما يتوافق مع قانون الجزاء، المواد 289-291

(ب) الوسطاء والوكلاء العقاريون: يخضعون لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 4 أ) عند مشاركتهم في معاملات بيع وشراء العقارات.

(ج) قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4 ب) عند قيامهم بأي معاملة نقدية مع عميل تساوي قيمتها أو تزيد عن حوالي 14.500 يورو (سواء تمت المعاملة على مرحلة واحدة أو على عدة مراحل / مجزأة).

(د) المحامون والمحاسبون والمراجعون/المدققون الذين يشاركون في وظائف محددة ذات صلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4 ج [المعايير من 1 إلى 5]). إن كتاب العدل هم موظفون مدنيون وليسوا ضمن الأعمال والمهن غير المالية المحددة. لذلك لا يشمل نطاق تقييم سلطنة عمان كتاب العدل، وقد تم تضمينهم في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فقط في حالة تحويل كتاب العدل في يوم من الأيام إلى موظفين في القطاع الخاص.

(هـ) مقدمو الخدمات للشركات والصناديق الاستثمارية بما يتماشى مع الأنشطة المحددة في القانون ومتطلبات مجموعة العمل المالي (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4 (د)). لا يوجد مقدمي خدمات للشركات والصناديق الاستثمارية كقطاع في سلطنة عمان وإنما الأنشطة ذات الصلة تخضع لأحكام المادة 2 من القرار الوزاري رقم 2022/130 التي تشمل المحامين عند قيامهم بالأنشطة المدرجة في هذا المتطلب.

المعيار 22.2 – (متحقق)

على جميع الأعمال والمهن غير المالية المحددة تنفيذ المتطلبات التي تم تحديدها وتقييمها في سياق التوصية 11 مع التركيز بشكل خاص على المادة 44 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واستكمالها باللوائح القطاعية ذات الصلة (تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار 2022/621، المادة 32؛ تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية، المادة 7؛ تعليمات وزارة الإسكان رقم 2022/244، المادة 32).

المعيار 22.3 – (متحقق)

تلتزم الأعمال والمهنة غير المالية المحددة للمتطلبات التي تم توضيحها وتقييمها في التوصية 12 على النحو المنصوص عليه في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 36 (د) واللوائح القطاعية المعمول بها (تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار رقم 2022/621، المادة 25)، تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية رقم 2022/130، المادة 6؛ تعليمات وزارة الإسكان رقم 2022/244، المادة 25) التي تضمنت أحكاماً مفصلة بشأن أفراد عائلة الشخص المعرض للمخاطر بحكم منصبه (الشخص السياسي ممثل المخاطر) والمقربين منه.

المعيار 22.4 – (متحقق)

وتماشياً مع تحليل التوصية 15، على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بالالتزام بالمتطلبات المتعلقة بتحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالتقنيات الحديثة (المادة 34 و41 (ج) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) ووفقاً لما هو منصوص عليه بشكل موسع في اللوائح القطاعية (تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار رقم 2022/621، المادة 10؛ تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية رقم 2022/130، المادة 5.8؛ تعليمات وزارة الإسكان رقم 2022/244، المادة 10).

المعيار 22.5 – (متحقق)

فيما يتعلق بمتطلبات الأطراف الثالثة، تطبق الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفق التقييم الخاص بالتوصية 17 والتعليمات المفصلة للقطاعات (تعليمات وزارة التجارة والصناعة رقم 2022/621، المادة 33؛ تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية رقم 2022/130، المادة 13؛ تعليمات وزارة الإسكان رقم 2022/244، المادة 33). في جميع الحالات التي يتم فيها الاعتماد على الأطراف الثالثة، يجب استيفاء المتطلبات التي تنطبق على الأطراف الثالثة الخارجية للسماح بالاعتماد. لا يسمح بالإجراءات المبسطة للحالات التي يكون فيها الطرف المعتمد عليه جزءاً من نفس المجموعة مثل الأعمال والمهنة غير المالية المحددة العمانية.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 22.

التوصية 23 – الأعمال والمهنة غير المالية المحددة: تدابير أخرى

تم تصنيف سلطنة عمان على أنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق، نظراً لوجود أوجه قصور ترتبط بعدم إصدار الإرشادات المناسبة للقطاعات.

المعيار 23.1 – (متحقق)

على الأعمال والمهنة غير المالية المحددة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة المتعلقة بغسل الأموال/تمويل الإرهاب على وجه الخصوص فيما يتعلق بما يلي:

(أ) المحامون وكتاب العدل والمحاسبون والمدققون والمراجعون (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4 (ج) والمادة 47). تمتد التزامات الإبلاغ أيضاً إلى محاولات إجراء المعاملات ولا تخضع لأي حدّ معين.

(ب) قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة عند إجراء معاملات نقدية تتجاوز الحدّ المعين (15000 يورو) (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4 (ب) والمادة 47). لا توجد أحكام خاصة بحدّ (سقف) معين في اللوائح العمانية.

(ج) مقدمو الخدمات للشركات والصناديق الاستثمارية (أو المحامين على النحو المسموح به في الإطار القانوني الوطني) عند إجراء، بالنيابة عن العملاء، المعاملات ذات الصلة على النحو المبين في التوصية 22.1 (هـ) (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 4 (د) والمادة 47).

المعيار 23.2 – (متحقق)

تلتزم المادة 42 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشركات والمهمن غير المالية المحددة بوضع وتنفيذ برامج لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيقها على كافة أعضاء المجموعة. ويجب أن تشمل هذه البرامج على سياسات وإجراءات ونظم وضوابط داخلية تضمن:

(أ) وجود معايير كفاءة عالية عند تعيين الموظفين؛

(ب) برنامج تدريب مستمر للموظفين؛

(ج) وظيفة مراجعة وتدقيق كافية للتحقق من الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تم تأكيد المتطلبات بموجب التوصية 18 لقطاع الأعمال والمهمن غير المالية المحددة من خلال اللوائح القطاعية (تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار رقم 2022/621، المادة 35؛ تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية رقم 2022/130، المادة 8؛ تعليمات وزارة الإسكان رقم 2022/244، المادة 35).

المعيار 23.3 – (متحقق)

تحدد المادة 13 (ك) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اختصاص اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد الدول عالية المخاطر، والتدابير الواجب اتخاذها تجاهها، وتوجيه السلطات الرقابية بالتحقق من الالتزام كجزء من عملية الرقابة. وتؤكد ذلك أيضا المادة 41 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تحدد التزامات الأعمال والمهمن غير المالية المحددة. وتعزز اللوائح القطاعية هذه المتطلبات (تعليمات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار رقم 2022/621، المادة 31؛ تعليمات وزارة العدل والشؤون القانونية رقم 2022/130، المادة 7؛ تعليمات وزارة الإسكان رقم 2022/244، المادة 31).

المعيار 23.4 – (متحقق)

تنص المادة 47 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على عدم وجود أي مسؤولية جزائية أو مدنية أو إدارية على الأعمال والمهمن غير المالية المحددة أو مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو مالكيها أو ممثليها المفوضين عنها أو موظفيها أو وكلائها أو شركائها أو المهنيين عند الإبلاغ عن معاملة مشبوهة.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 23.

التوصية 24 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الشخصيات الاعتبارية

تم تقييم سلطنة عمان على أنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق. وقد تضمنت أوجه القصور عدم قدرة السجل الحالي على احتواء معلومات عن المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتبارية.

المعيار 24.1 – (متحقق إلى حد كبير)

لدى سلطنة عمان آليات لتحديد ووصف مختلف الأشخاص الاعتبارية التي يمكن إنشاؤها والخصائص المتاحة.

يمكن إنشاء الأشخاص الاعتبارية التالية في سلطنة عمان: شركة التضامن، شركة التوصية المحدودة، شركة المساهمة (عامة / مغلقة)، الشركة القابضة، الشركة ذات المسؤولية محدودة، شركة الشخص الواحد (قانون الشركات التجارية رقم 2019/18). كما ينص قانون الشركات التجارية على شركات المحاصة التي هي اتفاقية داخلية بين كيانهن طبيعيين أو اعتباريين أو أكثر، وبالتالي فهي ليست شكلا منفصلا من الكيانات الاعتبارية. التجار الأفراد، وشركات التجارة المنزلية، والباعة المتجولين، والشركات المستقلة ليست أيضا أنواعا من الأشخاص الاعتبارية، ولكنها أنواع معينة من الأنشطة التجارية. تستمد الفروع ومكاتب التمثيل وضعها القانوني من الشركات الأم، لذلك فهي لا تشكل أشخاصا اعتبارية منفصلة بموجب القانون العماني. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء الجمعيات الأهلية بموجب قانون الجمعيات الأهلية رقم 2000/14. الجمعيات

الأهلية هي أشخاص اعتبارية تم تأسيسها لأغراض غير ربحية ولا يسمح لها بالعمل إلا في مجالات محددة موصوفة بمزيد من التفصيل في المادة 4 من القانون. في الممارسة العملية تنقسم الجمعيات الأهلية إلى أربع فئات:

1. الجمعيات الخيرية.
2. الجمعيات المهنية.
3. أندية الجاليات.
4. جمعيات المرأة.

إن المعلومات المتعلقة بهذه الكيانات (باستثناء الشركات المساهمة وتلك التي تم إنشاؤها بموجب قانون الجمعيات الأهلية) متاحة للجمهور عبر صفحات وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار تحت اسم "استثمر بسهولة" (www.business.gov.om) والتي تقدم لمحة عامة عن الأشخاص الاعتبارية الموجودة في سلطنة عمان والتي تشتمل على معلومات حول الشكل القانوني والخصائص الأساسية لكل من الأشخاص الاعتبارية المذكورة أعلاه، وكذلك مراجع للتشريعات ذات الصلة. ومع ذلك، لم يتم إدراج الجمعيات الأهلية في هذه الصفحة، ولا يمكن التأكد من وجود آلية متاحة تصف الأشكال المختلفة والخصائص الأساسية لهذه الكيانات.

يقدم الموقع تطبيقاً في شكل جهاز محاكاة، حيث يمكن إنشاء شركات مختلفة. ومع ذلك، يبدو أن جهاز المحاكاة يصف فقط كيفية ومكان التقدم بطلب للحصول على تراخيص لأنشطة تجارية مختلفة. كما يقدم الموقع تطبيقاً عبر الإنترنت لإنشاء تسجيل تجاري جديد. يقدم التطبيق بعض التعليمات والمعلومات، على سبيل المثال الالتزام بتقديم التقارير السنوية وأين يتم الاحتفاظ بقائمة المساهمين للشركات الخاصة ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة، ولكن لا يمكن التأكد من أن الموقع يوفر آلية تحدد وتصف عمليات إنشاء وتأسيس الأشخاص الاعتبارية المعنية، أو للحصول على المعلومات الأساسية ومعلومات عن المستفيد الحقيقي وتسجيلها. لم يتم إدراج الجمعيات الأهلية على هذه الصفحة الإلكترونية على الرغم من إمكانية إيجاد بعض المعلومات على الموقع الإلكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية.

المعيار 24.2 – (متحقق إلى حد كبير)

أجرت سلطنة عمان تقييماً موضوعياً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمختلف أنواع الأشخاص الاعتبارية العاملة في السلطنة ولكنها لم تأخذ في الاعتبار الأشخاص التي تم تعريفها على أنها منظمات غير هادفة للربح (جمعيات ومؤسسات). لا يُعتبر تقييم مخاطر المنظمات غير الهادفة للربح ذات صلة لأغراض هذا المعيار إلا أن فريق التقييم يقرّ بأثره على فهم المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب بالنسبة إلى المنظمات غير الربحية.

كما يتضمن تقرير التقييم الوطني للمخاطر لسلطنة عمان فصلاً أقل تفصيلاً عن المخاطر المرتبطة بالأشخاص الاعتبارية، مع الإشارة إلى التقييم الموضوعي لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إن تقييم مخاطر الأشخاص الاعتبارية هو تقييم يركّز نوع محدد من الكيانات، حيث تضمن تقييم المخاطر المتعلقة بتلك المنشأة في البر الرئيسي من ناحية، والمخاطر المتعلقة بتلك المنشأة في المناطق الحرة أو المنطقة الاقتصادية الخاصة من ناحية أخرى. كما يتناول التقرير عوامل الحد من المخاطر، مثل شفافية المعلومات الأساسية ومتطلبات التأسيس.

يشتمل تقييم المخاطر على تصنيف المخاطر المتأصلة والمتبقية على حد سواء، حيث تم تصنيف المخاطر الكامنة والمتبقية للكيانات الاعتبارية في البر الرئيسي على أنها متوسطة إلى منخفضة، وتصنيف المخاطر الكامنة والمتبقية للكيانات الاعتبارية في المناطق الحرة والمنطقة الاقتصادية الخاصة على أنها متوسطة إلى مرتفعة. أما درجة المخاطر المُعطاة للكيانات الاعتبارية في كلا القطاعين فهو متوسط.

لم يتم تقييم الجمعيات الأهلية في إطار التقييم الموضوعي لمخاطر الكيانات الاعتبارية حيث تم اعتبارها على أنها تندرج تحت تعريف مجموعة العمل المالي - فاتف للمنظمات غير الهادفة للربح التي تم تقييمها على هذا الأساس في التقييم الوطني لمخاطر المنظمات غير الهادفة للربح (انظر المعيار 8.1)، وإنما لم يشمل ذلك جميع الجمعيات (مثل المؤسسات).

المعيار 24.3 – (متحقق إلى حد كبير)

يجب على جميع الكيانات التجارية العاملة في سلطنة عمان التسجيل في السجل التجاري (قانون السجل التجاري رقم 74/3، المادة 4). ويشمل ذلك الشركات التجارية (شركات التضامن العامة والمحدودة، والشركات المساهمة العامة والمغلقة، والشركات القابضة، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات الشخص الواحد). وقبل التسجيل، لا تتمتع هذه الشركات بالشخصية الاعتبارية إلا بالقدر اللازم لغرض التسجيل (أي لا يمكنها أن تعمل).

بالإضافة إلى ذلك، يجب تسجيل الكيانات الاعتبارية التالية في السجل التجاري (قانون السجل التجاري رقم 74/3، المادة 4):

- الشركات التجارية التي يقع مقر عملها الرئيسي في سلطنة عمان.
- الفروع والوكالات التي يتم تأسيسها في سلطنة عمان من قبل التجار أو الشركات التجارية التي يكون مقر عملها الرئيسي في الخارج.
- الفروع والوكالات التي يتم تأسيسها في سلطنة عمان من قبل التجار أو الشركات التجارية التي يكون مقر عملها الرئيسي مسجلاً في سلطنة عمان في منطقة لا تشمل إدارياً هذه الفروع والوكالات.
- الفروع والوكالات القائمة قانوناً في سلطنة عمان والتي تزاوّل نشاطاً تجارياً فيها في تاريخ نشر القانون.
- الأشخاص الاعتباريون العامون الذين يمارسون نشاطاً تجارياً بأنفسهم.

وعلى مديرها أن يطلب تسجيل الشركة خلال شهر من تاريخ تأسيس الشركة. يجب على طالبي التسجيل أن يقدموا إلى أمانة السجل التجاري نسخة عن نظام الشركة أو عقد تأسيسها مع تصريح على نسختين موقعتين من طالبي التسجيل يتضمن ما يلي (المادة 9 من قانون السجل التجاري):

1. اسم الشركة ونوعها.
2. موضوع الشركة.
3. مركز عمل الشركة الرئيسي وعناوين الفروع والوكالات التابعة لها سواء أكانت في سلطنة عمان أو في الخارج.
4. اسم وشهرة وجنسية وتاريخ ومحل ولادة كل شريك في الشركة، ويستثنى من ذلك الشركات المساهمة التي يكتفي بهذه المعلومات بالنسبة إلى أعضاء مجلس إدارتها فقط.
5. اسم وشهرة كل مفوض بالتوقيع عن الشركة ومدى صلاحياته.
6. رأسمال الشركة والقيمة المقدرة لأية مساهمة في رأس المال سواء أكانت مقدمات عينية أم خدمات.
7. تاريخ تأسيس الشركة وتاريخ انتهائها، إن وجد.
8. تاريخ ورقم ترخيص وزارة التنمية، إذا تضمنت الشركة شريكاً أو أكثر من غير العمانيين عملاً بأحكام قانون استثمار الرأسمال الأجنبي.

يعتبر السجل التجاري أداة للنشر يستعمل كدليل قاطع على المعلومات المسجلة فيه (قانون السجل التجاري 74/3، المادة 2). يجوز لأي شخص كان أن يستحصل من مكتب السجل التجاري على صورة مستخرجة من القيد، أو شهادة تحتوي على بعض البيانات، أو شهادة سلبية بعدم التسجيل، وذلك مقابل رسم تحدده وزارة التجارة والصناعة (هناك بعض الاستثناءات من ذلك بما في ذلك على سبيل المثال أحكام الإفلاس وقرارات الحجز).

يجب أن يكون لدى الجمعيات الأهلية قوانين مكتوبة تحتوي على معلومات عن اسم الجمعية وأهدافها ومجال نشاطها، وأسماء وجنسية وعنوان كل من الأعضاء المؤسسين الذين يمثلون الجمعية، وشروط وحقوق الأعضاء وطرق المراقبة المالية الداخلية (قانون الجمعيات الأهلية، المادة 7). يجب إرسال هذه المعلومات - إلى جانب معلومات إثبات التأسيس - إلى وزارة التنمية الاجتماعية، التي تقوم بتسجيل الجمعيات والإشراف عليها، إلى جانب قائمة بجميع مؤسسي وأعضاء أول مجلس إدارة، ومحضر اجتماع الجمعية التأسيسية ومحضر اجتماع مجلس الإدارة الأول وقرار مجلس الإدارة بتفويض من يقوم بتقديم أوراق الشهر (قانون الجمعيات الأهلية، المادة 9). يجب أن يذكر اسم الجمعية وعنوانها ورقم قيدها في دفاترها وسجلاتها (قانون الجمعيات الأهلية، المادة 16).

تنشر وزارة التنمية الاجتماعية ملخصاً عن النظام الأساسي ورقم التسجيل المخصص للجمعية في الجريدة الرسمية، وبعد ذلك تكتسب الجمعية الوضع القانوني. لم يتم تأكيد توافر المعلومات للجمهور ويبدو أن قانون الجمعيات الأهلية أغفل شرط تسجيل الصلاحيات التنظيمية للجمعيات.

المعيار 24.4 – (متحقق إلى حد كبير)

تحتفظ سلطنة عمان بالمعلومات ذات الصلة بجميع الشركات المسجلة في السجل التجاري بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمساهمين (القرار الوزاري رقم 2023/424 (لائحة المستفيد الحقيقي)، المادة 7). تسري أحكام اللائحة على كافة الشركات التجارية، باستثناء شركات المساهمة العامة (قانون السجل التجاري 74/3، المادة 9؛ لائحة المستفيد الحقيقي، المادة 2).

يتعين على الشركات (شركات التضامن العامة والمحدودة والشركات المساهمة المقفلة والشركات القابضة والشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات الشخص الواحد) الخاضعة لقانون الشركات الاحتفاظ بسجل لمساهميها، يدون فيه عدد الأسهم التي يملكها كل مساهم وفئات الأسهم (بما في ذلك طبيعة حقوق التصويت المرتبطة بها). ومع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كانت الشركات المذكورة أعلاه مطالبة بالاحتفاظ بالمعلومات المنصوص عليها في المعيار 24.3.

فيما يتعلق بالشركات المساهمة (العامة والمغلقة)، فإن قانون الشركات التجارية يشمل أيضاً سجل المساهمين لهذه الشركات وينص على أن يكون "انتقال ملكية أسهم الشركة بإثباته في سجل المساهمين، ولا تعدد الشركة بملكية أي مساهم لأي سهم ما لم تسجل بسجل المساهمين الخاص بها" (المادتين 119 و128).

بالنسبة لجميع الكيانات الاعتبارية المذكورة أعلاه، لا يمكن تأكيد ما إذا كان يجب تقديم معلومات المساهمين إلى السجل التجاري، وإنما فقط يجب أن تحتفظ بها الكيانات في سجل المساهمين الخاص بها. لقد تم تحديث المتطلبات المنطبقة على معلومات حملة الأسهم في لائحة المستفيد الحقيقي وهي حالياً تنطبق على كافة الأشخاص الاعتباريين في سياق سجل المستفيد الحقيقي.

المعيار 24.5 – (متحقق إلى حد كبير)

يجب أن تكون المعلومات المحفوظة بها عن الشركات المسجلة في سلطنة عمان دقيقة ومحدثة في الوقت المناسب. وعلى الشركات التجارية أن تسجل أي تعديلات أو تغييرات تتعلق بأي من الأمور المسجلة أساساً، خلال شهر واحد من تاريخ حصولها (المادة 10 من قانون السجل التجاري) وينبغي أن تتحقق الجهات المختصة من هذه المعلومات (المادة 16 من القانون ذاته).

يعاقب بغرامة كل شخص طبيعي أو اعتباري لم يقدّم بتقديم الطلبات والمستندات بموجب القانون إلى السجل، وكل شخص يقوم عن قصد ومعرفة بتقديم معلومات غير صحيحة للتسجيل في السجل التجاري (المادة 18 (كما تم تعديلها) من قانون السجل التجاري).

ووفقاً للمادة 12 من قانون الجمعيات الأهلية، ينبغي تسجيل أي تعديل في نظام الجمعية لدى وزارة التنمية الاجتماعية.

وتنص الأحكام المذكورة آنفاً على آلية لضمان أن المعلومات المشار إليها في المعيارين 24.3 و24.4 دقيقة ومحدثة في الوقت المناسب. ولكن، تنطبق هنا أيضاً أوجه القصور ذاتها التي تم ذكرها في المعيارين 24.3 و24.4.

المعيار 24.6 – (متحقق إلى حد كبير)

يتوجب على كافة الشركات أن تحتفظ بسجل للمستفيد الحقيقي، يتم فيه تدوين المعلومات والبيانات حول إسم المستفيد الحقيقي وتاريخ الميلاد والجنسية ومكان الميلاد والعنوان (المادة 3 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي). وينبغي على الشركات تدوين "المعلومات عن المستفيدين الحقيقيين، بما في ذلك الشركاء أو المساهمين الذين يمتلكون ما نسبته (25%) خمسة وعشرين في المئة على الأقل من أسهم الشركة أو ما يعادل تلك النسبة من حصص ويتم تعريف "المستفيد الحقيقي" على أنه الشخص الطبيعي الذي يمتلك أو يمارس سيطرة فعلية نهائية على شركة تجارية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك أي شخص طبيعي يمارس السيطرة عن طريق وسائل السيطرة الأخرى غير السيطرة المباشرة. ويشمل ذلك أي شخص طبيعي يملك السيطرة الكاملة على الشخص الاعتباري

أو الترتيب القانوني". وفي حال عدم وجود أي مستفيد حقيقي للشركة المعنية، يكون المدير الإداري الأعلى في الشركة هو المستفيد الحقيقي.

وبالنسبة إلى الأحكام المذكورة آنفاً، يتعين على كافة الشركات، باستثناء شركات المساهمة العامة، إنشاء سجلات للمستفيد الحقيقي والحصول على معلومات محدثة عن المستفيد الحقيقي والاحتفاظ بها. وبالنسبة إلى شركات المساهمة العامة، يتعين عليها التسجيل لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع، ولكن فريق التقييم لم يتمكن من التأكد من أن التسجيل يشمل معلومات المستفيد الحقيقي. لم تبرهن سلطنة عمان كيف يتم ضمان توافر المعلومات عن المستفيدين الحقيقيين من الجمعيات الأهلية.

المعيار 24.7 – (متحقق إلى حد كبير)

يتعين على كافة الشركات الاحتفاظ بسجل دقيق ومحدّث بقدر الإمكان عن المستفيد الحقيقي، وتحديث المعلومات في السجل خلال 5 أيام عمل (المادة 4 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي). وتنطبق العقوبات على أي مخالفة لكافة الأحكام (المادة 8 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي).

لم توفّر سلطنة عمان المعلومات حول كيفية المحافظة على دقة وحدثة المعلومات عن المستفيد الحقيقي من شركات المساهمة العامة. بالإضافة إلى ذلك، تنطبق هنا أوجه القصور ذاتها التي تنطبق على المعيار 24.6 بالنسبة إلى الجمعيات الأهلية.

المعيار 24.8 – (متحقق جزئياً)

يتعين على كافة الشركات أن تحيل إلى فرد واحد (مقيم في سلطنة عمان) مسؤولية التنسيق مع الجهة الرقابية والجهات المختصة لتقديم المعلومات والبيانات عن سجل المستفيد الحقيقي (المادتان 5 و6 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي).

إلا أنه من غير الواضح ما إذا كان ذلك ينطبق على المعلومات الأساسية ويبدو وكأن ما من أحكام في اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي تُلزم الشخص المخوّل المعني تقديم المعلومات الأساسية الواردة في إطار المعيار 24.3 أو تقديم المساعدة الإضافية إلى الجهات المختصة. ومن غير الواضح كيف تتم تلبية هذا المعيار بالنسبة إلى شركات المساهمة العامة والجمعيات الأهلية. وتنطبق أوجه القصور ذاتها التي تم تحديدها في إطار المعايير 24.3-24.7.

المعيار 24.9 – (متحقق جزئياً)

يجب الاحتفاظ بمعلومات المستفيد الحقيقي في المقر الرئيسي للشركة كما هو وارد في السجل التجاري لمدة لا تقل عن 10 سنوات من تاريخ توقّف الشركة عن العمل (المادة 3 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي). ولم تقدّم سلطنة عمان المعلومات عن كيفية تلبية هذا المعيار بالنسبة إلى شركات المساهمة العامة وتنطبق هنا أيضاً أوجه القصور ذاتها المتعلقة بالجمعيات الأهلية والمعلومات التي ينبغي الحصول عليها في إطار المعايير 24.3-24.7.

بالنسبة إلى المعلومات الأساسية كما ورد في المعيار 24.3، تنص المادة 15 من قانون السجل التجاري على متطلب شطب التسجيل من السجل التجاري، على سبيل المثال في حالة التصفية.

في ما عدا المتطلب المذكور أعلاه، يبدو وكأنه ما من أحكام في قانون السجل التجاري تنص على الالتزام بالاحتفاظ بهذه المعلومات للفترة الزمنية المنصوص عليها في هذا المعيار.

المعيار 24.10 – (متحقق إلى حد كبير)

تعدّ المعلومات الأساسية المنصوص عليها في المعيار 24.3 متاحة للجمهور في السجل التجاري (المادة 2 من قانون السجل التجاري). وبالنسبة إلى المعلومات الأساسية المنصوص عليها في المعيار 24.4 والمعلومات عن المستفيد الحقيقي، تنص المادة 6 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي أنه على الشركات التجارية أن تقدّم جميع المعلومات والبيانات المطلوبة بشأن سجل المستفيد

الحقيقي إلى الوزارة أو الهيئات المختصة خلال 3 أيام عمل بدءاً من تاريخ الطلب. وينطبق الأمر ذاته على المعلومات عن المساهمين (المادة 7 (2) من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي).

تسمح المواد المذكورة أعلاه بالوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات الأساسية والمعلومات عن المستفيد الحقيقي التي تحتفظ بها الأطراف ذات الصلة. وبالنسبة إلى شركات المساهمة العامة، تشير سلطنة عمان إلى أن المعلومات عن المستفيد الحقيقي متاحة للجمهور على الموقع الإلكتروني لشركة مسقط للمقاصة والإيداع، ولكن تعذر التأكد من ذلك. وبالنسبة إلى الجمعيات الأهلية، لم يرد في قانون الجمعيات الأهلية أي أحكام حول توافر هذه المعلومات. إلا أن المادة 81 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مهمة في هذا السياق لأنها تخول الادعاء العام الاطلاع على السجلات والوثائق والحصول على المعلومات بحوزة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية والجمعيات والهيئات غير المهادفة للربح وأي شخص آخر، ويكون له ضبط تلك السجلات والوثائق، وأي مستندات أخرى إذا كانت لازمة للتحقيق في جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو الجرائم الأصلية المرتبطة بها.

المعيار 24.11 – (متحقق)

يصبح نقل الملكية في الشركة – بما في ذلك الأسهم – سارياً فقط عندما يتم تسجيله، ما يشير ضمناً إلى أنه من المستحيل امتلاك الأسهم لحاملها. وتؤكد اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي على هذه الممارسة إذ إن سجل المساهمين ينبغي أن يشمل الاسم والجنسية ومكان الإقامة والعنوان والعمر وعدد الأسهم المملوكة (المادة 7 (3)).

المعيار 24.12 – (متحقق)

إن الترتيبات الإسمية غير منصوص عليها في القانون العماني.

المعيار 24.13 – (متحقق إلى حد كبير)

وضعت سلطنة عمان عقوبات متناسبة إلى حد ما. ويعاقب عدم تقديم أي معلومات ذات صلة إلى السجل التجاري بغرامة تتراوح بين 100 و1000 ريال عماني. وفي حال تكرار المخالفة، تضاعف الغرامة (المادة 18 (1 و2) من قانون السجل التجاري) وتنطبق على كل شخص طبيعي أو اعتباري.

إن أي شخص يقوم عن قصد ومعرفة بتقديم معلومات غير صحيحة إلى السجل التجاري قد يعاقب بغرامة تتراوح بين 500 و1000 ريال عماني (1300 إلى 2600 دولار) أو بالسجن من شهر إلى 6 أشهر أو بكلا العقوبتين. ووفقاً لهذه المادة، لا تخل هذه العقوبات بأي تداعيات قانونية قد تترتب على ارتكاب العمل المعاقب عليه أو الامتناع عنه (المادة 18 (2) من قانون السجل التجاري).

قد تُفرض العقوبات على المخالفات الإضافية في إطار اللائحة التنظيمية الأخيرة بشأن المستفيد الحقيقي التي تنص على فرض عقوبات إدارية على الشركات التجارية الخاضعة لأحكام هذه اللائحة التنظيمية، في حال انتهكت أحكامها، وفي هذه الحالة يمكن فرض أي من العقوبات الإدارية التالية وفقاً لجسامته المخالفة (المادة 8 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي):

1 – الإنذار الكتابي

2- غرامة إدارية لا تزيد على 1000 ريال عماني (2600 دولار أمريكي) لكل مخالفة.

3- إيقاف النشاط لمدة 3 أشهر.

4- شطب النشاط من السجل التجاري.

تشير المادة 8 من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي إلى حالات قامت فيها "الشركات التجارية بمخالفة أحكام" هذه اللائحة التنظيمية، ويبدو وكأنها تستثني الأشخاص الطبيعيين. ولم تقدم سلطنة عمان المعلومات عن العقوبات المتصلة بشركات المساهمة العامة.

وبالنسبة إلى الجمعيات الأهلية، تنص المادة 54 من قانون الجمعيات الأهلية على عقوبات بالسجن لمدة 6 أشهر و/أو غرامة تصل إلى 500 ريال عماني (1300 دولار). ولكن يبدو وكأن العقوبات تقتصر على تقديم المعلومات الخاصة أو إخفاء البيانات عن قصد ومعرفة (المادة 54 (1)). وتنص المادة 55 على أحكام عامة للعقوبات وتشير إلى فرض غرامة أقصاها 50 ريال عماني (130 دولار) على أي شخص يخالف أحكام القانون.

ولا تعتبر الغرامات التي تصل قيمتها إلى 1000 ريال عماني (2600 دولار) (بحسب المادة 18 من قانون السجل التجاري) رادعة في سياق الأشخاص الاعتباريين. وينطبق ذلك أيضاً على العقوبات المفروضة نتيجة مخالفة أحكام اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي وقانون الجمعيات الأهلية (المادة 55).

المعيار 24.14 – (متحقق إلى حد كبير)

توفّر سلطنة عمان إلى الجهات الأجنبية المعلومات الأساسية الواردة في السجل التجاري والمتاحة للجمهور (على الرغم من أن فريق التقييم لم يتمكن من الوصول إلى الموقع الإلكتروني لأنه غير متاح) (المادة 2 من قانون السجل التجاري).

بالنسبة إلى المعلومات الأخرى المتعلقة بالشركة والتي لا ترد في السجل التجاري (بما في ذلك معلومات عن المساهمين)، يمكن لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والهيئات المختصة الأخرى الوصول إلى هذه المعلومات (المادة 7 (2) من اللائحة التنظيمية بشأن المستفيد الحقيقي – راجع المعيار 24.10 كذلك). ويشمل ذلك المعلومات الواردة في سجلات الشركة (المادة 6).

ويبقى الوصول إلى المعلومات بشأن المستفيد الحقيقي المتعلقة بشركات المساهمة العامة والجمعيات الأهلية غير واضح، وتنطبق هنا كذلك أوجه القصور ذاتها التي تم تحديدها في إطار المعايير 24.3-24.7 بالنسبة إلى المعلومات التي ينبغي الحصول عليها.

مع عدم الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات التي تكون سلطنة عمان طرفاً فيها، أو طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، يجب على الجهة المختصة والجهة الرقابية التعاون مع الجهات النظيرة لها بالدول الأخرى في مجال المساعدة القانونية والقضائية وتسليم المجرمين في إطار جريمة غسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (المادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – راجع كذلك المعيار 25.6).

المعيار 24.15 – (غير متحقق)

تعدّ الطلبات للحصول على معلومات أساسية ومعلومات مستفيد الحقيقي أو الطلبات للحصول على المساعدة في تحديد موقع المستفيد الحقيقي المقيم في الخارج نادرة جداً. ولم تقدّم سلطنة عمان المعلومات حول الطريقة التي تراقب فيها أو سوف تراقب فيها جودة هذه المساعدة المتلقاة من الدول الأخرى.

الترجيح والاستنتاج

يعدّ السجل التجاري متاحاً للجمهور وهو يشمل المعلومات حول عملية إنشاء الكيانات الاعتبارية. لقد تم تحليل المخاطر المتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى حد ما ولكن ذلك لم يشمل الجمعيات الأهلية. يجب على الشركات أن تقوم بالتسجيل في السجل التجاري وتقديم كافة المعلومات ذات الصلة (باستثناء شركات المساهمة التي تقدم المعلومات عن المساهمين إلى شركة مسقط للمقاصة والإيداع). كما ينبغي على الشركات أن تحتفظ بسجلات عن المساهمين. تم وضع إطار للعقوبات يسمح لبعض الصلاحيات، ولكن والأطر لا تنطبق على الأشخاص الطبيعيين ولا يمكن اعتبارها على أنها رادعة. ولا تتلقى سلطنة عمان ما يكفي من الطلبات لتحديد موقع المستفيد الحقيقي المقيم في الخارج ولكنها لم تضع كذلك أي آلية لمراقبة هذه الطلبات.

إنّ سلطنة عمان ملتزمة إلى حدّ كبير بالتوصية 24.

التوصية 25 – الشفافية والمستفيدون الحقيقيون من الترتيبات القانونية

تم تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق على أنها "ملتزمة إلى حد كبير" بهذه المتطلبات. ولم يتمكن فريق التقييم من تحديد ما إذا كانت المعلومات عن المستفيد الحقيقي متوفرة في سياق الترتيبات القانونية.

وفي حين لا تسمح سلطنة عمان بإنشاء الصناديق الاستثمارية أو الترتيبات القانونية المشابهة، فهي تسمح بإنشاء الأوقاف التي تم تقييمها على أنها مشابهة من حيث مهامها وهيكلها للترتيبات القانونية. وتم تقييم وضع المؤسسات في سلطنة عمان، بوصفها قطاع فرعي للجمعيات الأهلية، أعلاه في سياق التوصية 24.

ويتعلق التقييم الوارد أدناه بالأوقاف وفقاً لأحكام المرسوم السلطاني 2000/65 (قانون الأوقاف) بالإضافة إلى اللائحة التنفيذية لقانون الأوقاف رقم 2001/23 (لائحة الأوقاف)، المعدل بالقرار الوزاري رقم 2023/389. وبحسب هذا السياق القانوني، يمكن تقسيم الأوقاف إلى أربعة أنواع مختلفة:

- الوقف المنجز: هو الذي تدل صيغته على نفاذه في الحال.
- الوقف المضاف: هو المؤجل نفاذه إلى ما بعد الموت.
- الوقف الخيري: هو الذي خصصت منافعه على جهات البر ابتداءً.
- الوقف الأهلي: هو الذي خصصت منافعه للأوقاف أو لأفراد معينين أو لهما معا على أن ينتهي في جميع الأحوال إلى جهة بر.

ووفقاً لتقييم المخاطر الموضوعي للكيانات الاعتبارية، يقرّ فريق التقييم بأن الصناديق الاستثمارية المالية المرخصة من قبل الهيئة العامة لسوق المال مسجلة لدى شركة مسقط للمقاصة والإيداع ويسمح لها فقط بالاحتفاظ بالسندات والصكوك وهي أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويتم جمع الرأسمال من المستثمرين الذين توافق عليهم شركة مسقط للمقاصة والإيداع من قبل مصرف خاضع للتنظيم ويتم ردّه وفقاً لأحكام البيان الذي تم استخدامه لجذب المستثمرين. ونتيجة لذلك، تعدّ هذه الأدوات من الصناديق الاستثمارية الجماعية المنظمة، وليس صناديق استثمارية أو ترتيبات قانونية بحسب تعريف مجموعة العمل المالي، ولا تندرج بالتالي في نطاق هذه التوصية.

المعيار 25.1 – (متحقق إلى حد كبير)

الأوقاف

(أ) يحتفظ الوكيل (الوصي) بسجلات تحتوي على المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك:

- كافة المعلومات والبيانات والمستندات المتعلقة بأصول الوقف وهيكله وإدارته والمعاملات الفردية والبيانات الأخرى ذات الصلة.
 - المعاملات المحلية والدولية للوقف التي جرت خلال السنوات العشرة الماضية بدءاً من تاريخ إصدار المعاملة.
 - المعلومات بشأن الجهة المانحة للوقف (الواقف) والوكلاء وأولئك الذين تم تخصيص الوقف لهم. بالإضافة إلى ذلك، المعلومات عن أي شخص طبيعي آخر يمتلك الوقف أو يتمتع بسيطرة فعلية عليه، في حال تواجده، إلى جانب المعاملات من مزودي الخدمات الآخرين؛ على غرار المحاسبين والمستشارين في مجال الضرائب، والمستثمرين أو مدراء الوقف.
- على الوقف الاحتفاظ بملفات مخصصة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بما في ذلك كافة البيانات المتعلقة بالوقف والمستندات ذات الصلة، التي تحتوي على التالي (المادة 2 (مكرر) من لائحة الأوقاف):
1. اسم الوقف ورقم قيده وأي معلومات أساسية أخرى.
 2. الغرض من إنشاء الوقف.
 3. المستندات التي تثبت وجود الوقف، وشخصيته الاعتبارية كما صدرت عن الهيئة المعنية.

4. الإدارة التي تم فيها تسجيل الوقف وعنوان الوقف.

5. الجهة الرقابية للوقف.

6. نوع الوقف ووضعه.

7. البيانات عن الوقف.

8. المعلومات عن الوكيل.

9. المعلومات عن الأصول المخصصة للوقف.

10. المعلومات عن الشخص الطبيعي الذي يمتلك الوقف، أو يسيطر عليه فعلياً.

11. المعلومات عن المعاملات المحلية والدولية للوقف.

تكون إدارة الوقف مسؤولة عن تسجيل وتحديث كافة المعلومات المتعلقة بالوقف والجهة المانحة له في السجل الإلكتروني لدى وزارة الأوقاف والشؤون الدينية إلى جانب أي تحديثات أخرى قد تتعلق بالوقف (المادة 2 مكرر) (1) من لائحة الأوقاف).

ولا تستوجب لائحة الأوقاف تحديد أو تسجيل "فئة المستفيدين" (المادة 2).

(ب) يقوم الواقف أو الوكيل بحفظ السجلات حول المعاملات عن مزودي الخدمات الآخرين مثل المحاسبين والمستشارين في مجال الضرائب والمستثمرين أو مدراء الأوقاف (المادة 7 مكرر) (1) من لائحة الأوقاف). وعلى الرغم من عدم محدودية أنواع مزودي الخدمات، ولكن يبدو وكأن تقديم الخدمات يقتصر على حفظ سجلات بمعاملات مزودي الخدمات هؤلاء، ويبدو أن ذلك ليس عاماً بما فيه الكفاية ليغطي "الاحتفاظ بالمعلومات الأساسية عن الوكلاء الآخرين الخاضعين للتنظيم ومزودي الخدمات" وفقاً لمتطلبات هذا المعيار. وينطبق الأمر ذاته على حامل المعلومات كما جاء في المعيار الفرعي (أ).

(ج) ووفقاً للمادة 7 مكرر (1) من لائحة الأوقاف، يقوم الواقف أو الوكيل، على سبيل المثال، بحفظ السجلات بالمعاملات المحلية والدولية للوقف التي جرت خلال السنوات العشرة الماضية على الأقل بدءاً من تاريخ صدور المعاملة. ولكن، لا يستوجب أي من لائحة الأوقاف أو قانون الأوقاف من الأوصياء المهنيين حفظ هذه المعلومات لفترة خمسة أعوام على الأقل بعد انتهاء تعامله مع الوقف.

مزودو خدمات الصناديق الاستثمارية

(ج) على الرغم من أن التشريعات العماني لا تنص على إنشاء الترتيبات القانونية الأخرى باستثناء الأوقاف، يمكن لبعض المهن مثل المحامين والمحاسبين والمدققين أن تؤدي دور الوصي المهني لصندوق استثماري تم إنشاؤه بموجب قانون أجنبي.

يتعين على المحامين ومكاتب المحاماة والشركات إجراء تدابير العناية الواجب التي تشمل وفقاً للمادة 6 (13) وعند الدخول في علاقة عمل مع صندوق استثماري أو ترتيب قانوني أو عند إتمام المعاملات مع هؤلاء الأشخاص، الحصول، على سبيل المثال، على المعلومات حول هوية الموصي أو الوصي أو الولي أو أشخاص يشغلون مناصب معادلة ويمارسون سيطرة فعالة وفعلية على الصندوق والمستفيدين أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة (المادة 6 من القرار الوزاري رقم 2022/130). كما يحدّد هذا القرار ضرورة اتخاذ الإجراءات المعقولة للتأكد من هوية الأوصياء والمدراء أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة؛ الموصي أو المؤسس أو الأشخاص في مناصب معادلة؛ الصندوق الاستثماري أو الترتيب القانوني، بما في ذلك الأشخاص الذين يقومون بتسوية الأصول في الصندوق الاستثماري أو الترتيب القانوني، بما في ذلك من خلال سلسلة من السيطرة/الملكية؛ الأولياء أو الأشخاص في مناصب معادلة ويمارسون السيطرة الفعالة والفعلية على الصندوق؛ المستفيدين أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب معادلة (المادة 15). كما توضح هذه المادة أن المستفيدين الذين لم يتم تحديد هويتهم عند لحظة إنشاء علاقة العمل، فينبغي تحديد هويتهم عندما يصبح ذلك ممكناً.

وتنطبق المتطلبات ذاتها على شركات ومكاتب المحاسبة والتدقيق (المادة 22 و24 من القرار الوزاري رقم 2022/621).

في كلا الحالتين، ينبغي الاحتفاظ بهذه السجلات لمدة عشرة سنوات على الأقل من انتهاء علاقة العمل أو إتمام المعاملة مع عميل ليس لديه أي علاقة عمل قائمة مع الهيئة المعنية (المادة 7 من القرار الوزاري رقم 2022/130 والمادة 32 من القرار الوزاري رقم 2022/621). وبالنسبة إلى مزودي خدمات الصناديق الاستثمارية، يعد المعيار الفرعي (ج) مستوفي.

المعيار 25.2 – (متحقق)

الأوقاف

ينبغي الاحتفاظ بكافة السجلات والوثائق والمعلومات والبيانات الخاصة بالوقف إلى جانب النسخ المصدقة، بطريقة تتيح تقديمها إلى الجهات القضائية والوزارات والسلطات الرقابية أو أي جهة مختصة أخرى عند الطلب. ويجب الحرص على أن تبقى هذه المعلومات محدثة في كل الأوقات وأن يقوم الواقف أو الوكيل بالإبلاغ عن أي تغيير أو تحديث في المعلومات في السجل خلال فترة 10 أيام كحد أقصى (المادة 7 (2) (1) و3) من لائحة الأوقاف).

مزودو خدمات الصناديق الاستثمارية

يتعين على مكاتب وشركات المحاماة، بالإضافة إلى مكاتب المحاسبة والتدقيق، الحرص على أن تبقى المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم جمعها محدثة وذات صلة من خلال مراجعة السجلات الراهنة (المادة 36 (ب) من القرار الوزاري رقم 2022/130 والمادة 26 من القرار الوزاري رقم 2022/621)، وبشكل خاص بالنسبة إلى الفئات عالية المخاطر من العملاء والمعاملات. ويتم تحديد تواتر ونطاق المراجعات على أساس نهج قائم على المخاطر ولكن يتعين على الشركات تنفيذ إجراءات العناية الواجبة على علاقات العمل ومراجعة السجلات الراهنة بشكل منتظم لضمان أن المستندات أو البيانات أو المعلومات التي تم جمعها في إطار عملية العناية الواجبة محدثة وذات أهمية، وبشكل خاص بالنسبة إلى العملاء مرتفعي المخاطر (المادة 17 والمادة 27 من القرارين ذاتهما).

كما يتعين على المؤسسات المالية والمهني والأعمال غير المالية المحددة رصد كافة العلاقات والمعاملات مع العملاء والتدقيق فيها بشكل منتظم لضمان أن المعلومات المتصلة بهذه العلاقات والمعاملات متسقة مع المعلومات المتوفرة عن العميل، وأنشطته التجارية ونمط مخاطره، وعند الضرورة، مصدر أمواله وثروته. وفي الحالات عالية المخاطر، ينبغي تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة وزيادة درجة وطبيعة الرصد (المادة 33 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). بالإضافة إلى ذلك، لا بد من مراجعة هذه البيانات والمستندات التي تم الحصول عليها من العميل لضمان حداثة واتساقها مع المستندات المتوفرة (المادة 35 من القانون ذاته).

المعيار 25.3 – (متحقق جزئياً)

الأوقاف

لا يتطلب صريح يستوجب من الوكيل الكشف عن وضعه إلى الجهات المبلغة عند إنشاء علاقة عمل أو إتمام معاملة عرضية فوق الحدّ المعين. ولكن، عند الدخول في علاقة عمل مع مؤسسة مالية أو أحد الأعمال والمهني غير المالية المحددة، يتعين على هذه الهيئات الالتزام بممارسات العناية الواجبة العادية مع العملاء، على النحو التالي:

- المصارف ومزودو خدمات الدفع وشركات الصرافة وشركات التأجير التمويلي (المادة 11 و12 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- شركات ومكاتب الوساطة العقارية والمطوّرون العقاريون (المواد 22-24 من القرار الوزاري رقم 2022/244).
- وسطاء ووكلاء وشركات التأمين والتكافل (المادتان 14 و15 ومن قرار الهيئة العامة لسوق المال رقم خ/81/2021).
- مؤسسات سوق المال (المادتان 14 و15 من القرار رقم خ/80/2021).
- الأعمال والمهني غير المالية المحددة الأخرى (المادة 33 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

مزودو خدمات الصناديق الاستثمارية

يبدو وكأن المتطلبات للأوصياء للكشف عن وضعهم أمام الهيئات المبلّغة عند تشكيل علاقة عمل أو إتمام معاملة عرضية فوق الحدّ المعيّن لم ترد في قانون مكافحة غسل الأموال أو وزارة العدل والشؤون القانونية أو وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار. تنطبق الالتزامات التي تم تحديدها بالنسبة إلى الأعمال والمهّن غير المالية المحددة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (راجع المادة 33) وكما جاء في التشريعات القطاعية (المادة 6 من القرار الوزاري رقم 2022/130 والمادتان 22 و23 من القرار الوزاري رقم 2022/621).

المعيار 25.4 – (متحقق إلى حد كبير)

الأوقاف ومزودو خدمات الصناديق الاستثمارية

لا تتواجد أي عراقيل قانونية أمام تقديم المعلومات ذات الصلة إلى الجهات المختصة.

بالنسبة إلى تقديم المعلومات إلى المؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية المحددة حول المستفيد الحقيقي والأصول في الصندوق الاستثماري أو الترتيب القانوني التي سيتم حفظها أو إدارتها في إطار علاقة العمل، عند الطلب، يتعيّن على هذه الهيئات إتمام تدابير العناية الواجبة عند الدخول في علاقة عمل مع الصناديق الاستثمارية والترتيبات القانونية والأحكام ذات الصلة في وزارة العدل والشؤون القانونية ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (راجع المعيار 25.3 بالنسبة إلى المؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية المحددة الأخرى) التي تتضمن الحصول على المعلومات عن المستفيد الحقيقي (المادة 33 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولكن، يبدو وكأن هذه المتطلبات لا تغطي الحصول على المعلومات عن أصول الصندوق الاستثماري.

المعيار 25.5 – (متحقق إلى حد كبير)

تتمتع الجهات المختصة بالصلاحيات الضرورية للحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الأعمال والمهّن غير المالية المحددة بصفتها الوصية وتلك التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية المحددة عن المستفيد الحقيقي والسيطرة على الصندوق الاستثماري/الترتيب القانوني الذي تملك علاقة عمل معه، بما في ذلك: (أ) المستفيد الحقيقي و(ب) مكان إقامة الوصي، ولكن، لا توجد أي أحكام تستوجب من المؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية المحددة الحصول على المعلومات عن الأصول التي يحتفظ بها أو يديرها الأوصياء الذين لديها علاقة عمل معهم.

الأوقاف

راجع المعيار 25.1 حول المعلومات التي يجب الاحتفاظ بها والمعيار 25.4 حول وصول الجهات المختصة إلى المعلومات.

بالنسبة إلى الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية المحددة، راجع المعايير 25.2-25.4 بشأن المتطلبات التي تستوجب من هذه الهيئات إتمام تدابير العناية الواجبة عند الدخول في علاقة عمل مع الصناديق الاستثمارية/الترتيبات القانونية.

مزودو خدمات الصناديق الاستثمارية

راجع المعيار 25.4 بشأن الالتزامات المفروضة على الهيئات الخاضعة لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ووزارة العدل والشؤون القانونية. ويمكن للجهات المختصة والمركز الوطني للمعلومات المالية الحصول على المعلومات عند الضرورة من الأعمال والمهّن غير المالية المحددة (المادة 51 (أ) و(ب) والمادة 19 والمادة 28 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة إلى تشارك المعلومات مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية أو الهيئات الأخرى). ويشمل ذلك المستندات المحفوظة في إطار متطلبات الاحتفاظ بالسجلات (المادة 44 من القانون ذاته).

يمكن للمدعي العام الكشف عن الوقائع المتعلقة بجريمة غسل أموال، تمويل إرهاب أو جريمة أصلية ذات صلة، ومراجعة السجلات والمستندات والحصول على المعلومات في حوزة المؤسسات المالية والأعمال والمهّن غير المالية والهيئات والجمعيات غير الهادفة للربح، أو

أي شخص آخر، ويمكنه ضبط هذه السجلات والمستندات وأي مستندات أخرى يعتبرها ضرورية لأغراض التحقيقات (المادة 81 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 25.6 – (متحقق)

يمكن للمركز الوطني للمعلومات المالية تبادل المعلومات بمبادرة منه أو عند تلقي طلب من وحدة معلومات مالية أو هيئات أجنبية نظرية، مع الأخذ في الاعتبار قواعد السرية اللازمة في هذا الصدد ودون الإخلال بمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 28 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). بالإضافة إلى ذلك، يتعين على السلطات الرقابية التعاون بفعالية مع الهيئات النظرية التي تؤدي وظائف مماثلة في دول أخرى كتبادل المعلومات وإبرام مذكرات التفاهم (المادة 51 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

مع عدم الإخلال بأحكام المعاهدات والاتفاقيات التي تكون السلطنة طرفاً فيها، أو طبقاً لمبدأ المعاملة بالمثل، يجب على الجهات المختصة والسلطات الرقابية الأخرى التعاون مع الجهات النظرية لها بالدول الأخرى في مجال المساعدة القانونية والقضائية وتسليم المجرمين المرتبطة بجريمة غسل الأموال والجريمة الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (المادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

لا يبدو أن هناك عراقيل محددة أمام توفير التعاون الدولي بالنسبة إلى المتطلبات الواردة في المعايير الفرعية (أ)-(ج).

المعيار 25.7 – (متحقق إلى حد كبير)

الأوقاف

يكون الوكيل مسؤولاً عن الإدارة الجيدة للوقف ولكن من غير الواضح ما إذا كان ذلك يعادل أي مسؤولية قانونية (المادة 20 من قانون الأوقاف والمادة 8 من لائحة الأوقاف).

وتم فرض العقوبات بالسجن لعام واحد و/أو الغرامات وصولاً إلى 1000 ريال عماني (2600 دولار) لأي مخالفة تتعلق بالاستيلاء غير القانوني على الأوقاف أو أي تعدي على ملكيتها. وتنطبق العقوبات ذاتها على مزاولة أي نشاط بالنيابة عن الوقف قبل إنشائه، أو مزاولة أي نشاط يتعارض مع الغرض من الوقف، بما في ذلك المساهمة في تمويل الإرهاب أو أي نشاط يفضي إلى غسل الأموال، والسماح للأشخاص غير أعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في إدارة الوقف (المادة 52 و53 من القانون ذاته).

من غير الواضح ما إذا كانت المادتان 52 و53 اللتان تمت إضافتهما إلى قانون الأوقاف من خلال المرسوم السلطاني رقم 2013/54 لاستحداث فصل جديد حول المؤسسات الوقفية، تنطبقان على الأوقاف بشكل عام أو على المؤسسات الوقفية هذه وحسب. بالإضافة إلى ذلك، يعد نطاق المخالفات محدوداً وتنطبق العقوبات على القضايا الجزائية وحسب. ولا يسمح لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية بتطبيق الغرامات ولكنها تملك الصلاحية لاستبدال الوكيل في حالة المخالفات في إدارة الوقف (المادة 19 من قانون الأوقاف).

لأغراض المعيار الفرعي (ب)، لا تعدّ العقوبات المتوفرة رادعة أو متناسبة بشكل كافٍ.

مزودو خدمات الصناديق الاستثمارية

عندما تؤدي الأعمال والمهن غير المالية المحددة دور الوصي، تنطبق العقوبات الواردة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 52) واللوائح القطاعية (المادة 16 من القرار الوزاري رقم 2022/130 والمادة 42 من القرار الوزاري رقم 2022/621). أما العقوبات التي يمكن أن تنطبق (عقوبة واحدة أو أكثر)، فهي على النحو التالي:

- أ. توجيه إنذار كتابي.
- ب. إصدار أمر بالالتزام بتعليمات معينة.
- ج. إصدار أمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير التي تتخذها.
- د. فرض غرامة إدارية بقيمة لا تقل عن 10000 ريال عماني ولا تزيد على 100000 ريال عماني عن كل مخالفة.

- هـ. استبدال أو تقييد صلاحيات مسؤولي الالتزام أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مشرف إداري خاص.
- و. إيقاف الأشخاص المخالفين عن العمل في قطاع الأعمال التجارية أو في مهنة أو نشاط، بصورة دائمة أو مؤقتة.
- ح. فرض الوصاية عليها.
- ط. وقف الترخيص بمزاولة المهنة أو النشاط أو تقييده أو إلغائه.
- يبدو أن العقوبات المتوفرة متناسبة وراعية.

المعيار 25.8 – (متحقق جزئياً)

الأوقاف

تتوافر الأحكام حول العقوبات التي يتم فرضها في حال الامتناع عن منح الجهات المختصة الوصول في الوقت المناسب إلى المعلومات المتعلقة بالصندوق الاستثماري المشار إليه في المعيار 25.1.

مزودو خدمات الصناديق الاستثمارية

عندما تؤدي الأعمال والمهن غير المالية المحددة دور الوصي، تنطبق العقوبات الواردة في المادة 52 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ووفقاً لهذه المادة، تفرض هذه العقوبات من قبل السلطات الرقابية فقط أي وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة ووزارة الإسكان ووزارة التنمية الاجتماعية والبنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال، بحسب المادة 1 من قانون مكافحة غسل الأموال.

بالنسبة إلى الجهات القضائية (بما في ذلك الادعاء العام) والمركز الوطني للمعلومات المالية، تنطبق العقوبات الجزائية عملاً بالمادة 95 في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على شكل العقوبة بالسجن لفترة تتراوح بين 6 أشهر وعامين وبغرامة تتراوح بين 10000 إلى 50000 ريال عماني (26000 إلى 130000 دولار) على أعضاء مجلس الإدارة في المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة وممثلها ومالكها والموظفين فيها بسبب عدم تقديم المعلومات عملاً بالمادة 44 من القانون (راجع المعيار 25.5).

الترجيح والاستنتاج

ثمة أوجه قصور طفيفة في متطلب تحديد فئة المستفيدين. ولا تعدّ المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ملزمة بتحديد الأصول ذات الصلة. لا متطلبات مباشرة تستوجب تحديد هوية الوكيل وتتوافر الشكوك حول قدرة السلطات المختصة على فرض العقوبات المناسبة على الوكيل.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 25.

التوصية 26 – التنظيم والرقابة على المؤسسات المالية

تم تقييم سلطنة عمان بأنها "ملتزمة إلى حد كبير" بهذه المتطلبات في تقرير التقييم المتبادل السابق. وتمثلت أوجه القصور في تنظيم القطاعات المعيّنة وتوزيع الموارد للرقابة والمراقبة.

المعيار 26.1 – (متحقق إلى حد كبير)

عيّنت سلطنة عمان كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال للعمل كجهات رقابية رئيسية على المؤسسات المالية العاملة في سلطنة عمان (المادة 1 في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) للاضطلاع بمهام التنظيم والرقابة والمراقبة للمراقبة للالتزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مادة 51 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتحدّد المادة 51 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصلاحيات والمهام الخاصة بالسلطات الرقابية. ويغطي تعريف "المؤسسات المالية" (المادة 3 من قانون مكافحة غسل

الأموال وتمويل الإرهاب) مجموعة الأنشطة الواردة في مصطلحات مجموعة العمل المالي (راجع الجدول أدناه للمؤسسات المالية تحت رقابة كل سلطة رقابية). ولا توضح هذه الأحكام كيف يتم تحديد القطاعات التي تندرج ضمن نطاق كل سلطة رقابة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المؤسسات المالية				السلطة الرقابية
مزدود خدمات الدفع	شركات الصرافة	التأجير	شركات التمويل	البنك المركزي العماني
مزدود خدمات الأصول الافتراضية	وسطاء التأمين	شركات التأمين	شركات الأوراق المالية	الهيئة العامة لسوق المال

المعيار 26.2 – (متحقق إلى حد كبير)

المبادئ الأساسية: يتعين على المؤسسات المالية أن تكون مرخصة: المصارف – والمؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك شركات التأجير التمويلي – تحصل على ترخيصها من البنك المركزي العماني (المادتان 5 و52 من القانون المصرفي 2000/114)؛ ترخص الهيئة العامة لسوق المال لشركات الأوراق المالية (المادتان 3 و14 من قانون الأوراق المالية 2022/46).

ترخص الهيئة العامة لسوق المال أنشطة التأمين وإعادة التأمين (المادة 2(ب) من قانون التأمين) والمهنة الأخرى المتصلة بالتأمين (اللائحة رقم خ/2017/19، المادة 3 للأعمال التجارية الخاصة بوسطاء التأمين؛ اللائحة رقم خ/2016/28، والمادتان 3 و4 لوكلاء شركات التأمين؛ والمواد 5 و9 و10 من قانون تأمين التكافل لشركات التأمين الإسلامي تكافل).

ويتعين كذلك على المؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو خدمات صرف الأموال/العملة النقدية، الحصول على ترخيص. وعلى كل من شركات الصرافة ومزودي خدمات الدفع الحصول على الترخيص من البنك المركزي العماني (لائحة البنك المركزي العماني 97/11/43)، المادة 2 بالنسبة إلى شركات الصرافة والمادة 5 من قانون نظم الدفع الوطنية لمزودي خدمات الدفع). ولا يصبح الترخيص لمزودي خدمات الدفع سارياً إلا بعد الحصول على إخطار من البنك المركزي العماني.

ويتم حالياً التحضير لعملية التراخيص من أجل مزودي خدمات الأصول الافتراضية ومن المتوقع أن تبدأ عام 2024.

وفي حين تغيب الأحكام التي تحظر إنشاء البنوك الوهمية أو استمرار أنشطتها، إلا أن البنك المركزي العماني لا يوافق على إنشاء البنوك الوهمية وبالتالي يمنع إنشاؤها بحكم عملية الترخيص للمصارف.

المعيار 26.3 – (متحقق)

لقد وضعت السلطات الرقابية العمانية تدابير لمنع المجرمين وشركائهم من حيازة حصص كبيرة أو مسيطرة أو أن يتولوا وظائف الإدارة في مؤسسة مالية خاضعة لرقابة البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال (المادة 51 ح) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وقد طوّر البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال السياسات والإجراءات الداخلية للترخيص التي تحدد مجموعة من التدابير على كافة الأشخاص والأطراف الثالثة ذات الصلة. ويشمل هؤلاء كافة المستفيدين الحقيقيين (المحتملين) والمساهمين وأعضاء مجالس الإدارة والرقابة وأعضاء الإدارة العليا وأي شخص آخر يمارس سيطرته بأي شكل. وتتألف الأطراف الثالثة ذات الصلة من شركاء الأشخاص المعنيين من خلال العلاقات الشخصية أو التجارية أو سواها من العلاقات. بالإضافة إلى أحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأساسية، تنطبق التدابير التنظيمية الضرورية على الصعيد القطاعي من خلال الأدوات المكتملة (المادة 52 و54 من القانون المصرفي؛ والمادة 25 من قانون الأوراق المالية؛ والمادة 3 (د) من قانون التأمين).

المعيار 26.4 – (متحقق)

(أ) المبادئ الأساسية: تخضع المؤسسات المالية للتنظيم والرقابة من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال عملاً بالمبادئ الأساسية، بما في ذلك تطبيق الإشراف المجمع على المجموعة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 51 (ز) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ب) تخضع المؤسسات المالية الأخرى، بما في ذلك مكاتب الصرافة (خدمات تحويل الأموال أو القيمة أو خدمات صرف الأموال/العملة النقدية) لإشراف البنك المركزي العماني للتحقق من متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 3 (أ) و51 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 26.5 – (متحقق)

يطبق كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال نهجاً قائماً على المخاطر للتنظيم والرقابة والإشراف على التزام المؤسسات المالية بمتطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 51 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وقد نسق كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال لتطوير أدلة للتفتيش لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتحديد وتيرة وكثافة الرقابة الميدانية والمكتبية على المؤسسات أو المجموعات المالية لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أساس ما يلي:

(أ) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والسياسات والضوابط الداخلية والإجراءات، كما تم تحديدها في تقييم السلطات الرقابية؛

(ب) مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الموجودة في البلد؛

(ج) خصائص المؤسسات أو المجموعات المالية، إلى جانب تنوعها وعددها ودرجة حرية التصرف الممنوحة إليها وفقاً للنهج القائم على المخاطر.

المعيار 26.6 – (متحقق)

يراجع البنك المركزي العماني نمط مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتصلة بالمؤسسات المالية، بما في ذلك المجموعات المالية، على الأقل بشكل نصف سنوي، عند جمع البيانات المكتبية الدورية من المؤسسات. وتطبق الهيئة العامة لسوق المال الإجراءات ذاته بشكل سنوي. كما تراجع السُلطانان الرقابيتان نمط مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبشكل خاص مخاطر عدم الالتزام خلال دوراتها التفتيشية السنوية، على أساس نتائج عمليات التفتيش السابقة والاجتماعات الخاصة بالمخاطر والالتزام.

الترجيح والاستنتاج

هناك أوجه قصور طفيفة في المعيار 26.1 وتعريف السلطة الرقابية بالنسبة لقطاعات محددة والمعيار 26.2 لجهة غياب حظر قانوني على تأسيس المصارف الصورية أو الاستمرار في تشغيلها.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 26.

التوصية 27 – سلطات الجهات الرقابية

تم تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق على أنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وتم تحديد أوجه قصور تتعلق بتواجد الموارد والعقوبات لضمان الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المعيار 27.1 – (متحقق)

تتمتع السلطات الرقابية (البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال) بالصلاحيات للتنظيم والإشراف وضمان التزام المؤسسات المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 51 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 27.2 – (متحقق)

يتمتع كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال بالصلاحية لإجراء عمليات التفتيش على المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتهما (المادة 51 (أ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 27.3 – (متحقق)

يتمتع كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال بالصلاحية لإلزام المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتهما بتوفير أي معلومات لمراقبة الالتزام مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والحصول على نسخ للمستندات والوثائق أيًا كانت طريقة أو مكان تخزينها داخل أو خارج مبانها (المادة 51 (ب) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 27.4 – (متحقق)

لدى البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال سلطة فرض العقوبات في حالة مخالفة المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتهما لمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 52 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويتضمن ذلك الصلاحيات لفرض مجموعة من العقوبات التأديبية والمالية (المادة 52 (أ إلى ح) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)، بما في ذلك صلاحية سحب ترخيص المؤسسة المالية أو تقييده أو إلغائه (المادة 52 (ح) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إنَّ سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 27.

التوصية 28 – تنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة والرقابة عليها

صُيِّفت سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق بأنها غير ملتزمة بهذه المتطلبات. وتم اكتشاف أوجه قصور تتعلق بغياب الرقابة والإشراف المناسبين على القطاعات، بالإضافة إلى غياب التغذية العكسية والعقوبات.

المعيار 28.1 – (غير منطبق)

لا تسمح سلطنة عمان بمزاولة أنشطة نوادي القمار على أراضيها (المواد 289 إلى 291 من قانون الجزاء). بالتالي، لا ينطبق هذا المعيار.

المعيار 28.2 – (متحقق)

لدى سلطنة عمان جهات رقابية محددة لكافة الأعمال والمهن غير المالية المحددة لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي على النحو التالي: وزارة العدل والشؤون القانونية (للقطاع القانوني)؛ وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار (لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وقطاع المحاسبة) ووزارة الإسكان (للقطاع العقاري)؛ (المادة 1 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولا تتمتع أي هيئات تنظيمية قطاعية بصلاحيات ومهام مشابهة لتلك المذكورة أعلاه.

المعيار 28.3 – (متحقق)

تراقب سلطنة عمان التزام قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكلٍ كافٍ (المادة 4 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) من خلال السلطات الرقابية المعنية، أي وزارة الإسكان للقطاع العقاري ووزارة العدل والشؤون القانونية للمهن القانونية، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمحاسبين. كما ينص قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على صلاحيات رقابية محددة للرقابة والتنظيم والإشراف على التزام الأعمال والمهن غير المالية المحددة (المادة 51).

لقد أصدرت السلطات الرقابية للأعمال والمهن غير المالية المحددة (وزارة العدل والشؤون القانونية/وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار/وزارة الإسكان) التعليمات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات المحددة كما ورد في التحليل الخاص بالتوصية 22.

المعيار 28.4 – (متحقق)

لا يوجد أي جهات ذاتية التنظيم في سلطنة عمان. وتتمتع السلطات الرقابية المسؤولة عن قطاعات الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بـ:

- (أ) الصلاحيات المناسبة لأداء مهامها، بما في ذلك الصلاحيات لمراقبة الالتزام؛
- (ب) القدرة على اتخاذ التدابير المناسبة لمنع المجرمين وشركائهم من الحصول على اعتماد مهني أو الحصول على حصة كبيرة أو مسيطرة (أو أن يكونوا المستفيدين الحقيقيين)، أو شغل مناصب إدارية في أي من الأعمال والمهنة غير المالية المحددة؛
- (ج) القدرة على فرض العقوبات عملاً بالتوصية 35 للتعامل مع عدم الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ويرد الشرح للإطار القانوني الخاص بالتحليل في هذا المعيار في التوصية 27 كما تنطبق على قطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة (المادتان 51 و52 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 28.5 – (متحقق)

تنفذ سلطنة عمان الرقابة القائمة على المخاطر لقطاع الأعمال والمهنة غير المالية المحددة وتأخذ في الاعتبار نمط مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لهذه الأعمال والمهنة غير المالية المحددة ودرجة حرية التصرف الممنوحة إليها في إطار النهج القائم على المخاطر عند تقييم كفاية الضوابط والسياسات والإجراءات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 51 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وقد طوّرت السلطات الرقابية الخاصة بالأعمال والمهنة غير المالية المحددة (وزارة العدل والشؤون القانونية، وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة الإسكان) الأدلة الإرشادية المركزة التي تفصّل وتيرة وكثافة عمليات التفتيش والرقابة.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إنّ سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 28.

التوصية 29 – وحدة التحريات المالية

جاء تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق بملتمزم إلى حد كبير بهذه المتطلبات. واشتملت أوجه القصور على التالي: أوجه القصور التشغيلية مثل العدد القليل من تقارير المعاملات المشبوهة المتلقاة والمخالفة، والفترات المطوّلة لتحليل تقارير المعاملات المشبوهة؛ وغياب الإرشادات الشاملة للجهات المبلّغة بشأن تقارير المعاملات المشبوهة؛ وغياب التحاليل الاستراتيجية المنشورة حول الاتجاهات والأنماط والتدريب غير الكافي لموظفي وحدة المعلومات المالية حول غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المعيار 29.1 – (متحقق)

تتمتع وحدة المعلومات المالية العمانية، أي "المركز الوطني للمعلومات المالية"، بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ضمن شرطة عمان السلطانية. ويعدّ المركز الوطني للمعلومات المالية مركزاً وطنياً لتلقي وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات الأخرى المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة وتمويل الإرهاب (المادتان 16 و18 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والمادة 1 من قرار شرطة عمان السلطانية 2021/11) وإحالة نتائج ذلك التحليل (المادة 23 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 29.2 – (متحقق)

يعدّ المركز الوطني للمعلومات المالية الوكالة المركزية لتلقي الإفصاحات من الجهات الملزمة بالإبلاغ، بما في ذلك:

- (أ) تقارير المعاملات المشبوهة من الجهات الملزمة بالإبلاغ (المادتان 18 و47 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ب) المعلومات الأخرى المتعلقة بالمعاملات النقدية والتحويلات البرقية والإقرارات عبر الحدود وغيرها من التقارير القائمة على القيمة الحدية التي تضعها السلطات الرقابية (المادة 18 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). يُشار إلى أنّ تقارير المعاملات النقدية غير مُطبّقة على أرض الواقع في سلطنة عمان.

المعيار 29.3 – (متحقق)

المركز الوطني للمعلومات المالية:

(أ) لديه صلاحية الحصول من الجهات الملزمة بالإبلاغ على أي معلومات أو مستندات إضافية متعلقة بالبلاغات والمعلومات التي يتلقاها، وغيرها من المعلومات التي يراها ضرورية لأداء مهامه واستخدام تلك المواد (المادة 19 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ب) يمكنه الوصول إلى المعلومات من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي يتعيّن عليها التعاون مع المركز في إدارته لاختصاصه وإمداده بالمعلومات المتصلة بعمله (المادة 20 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). عملياً، يمكن للمركز الوصول بصورة مباشرة وغير مباشرة إلى عدد من قواعد البيانات التي تحتوي على المعلومات المالية والإدارية والمعلومات الخاصة بإنفاذ القانون ويقوم بالوصول إليها بشكل روتيني. يشمل ذلك قواعد البيانات من وزارة التجارة (السجل التجاري)، ووزارة الإسكان (العقارات)، والبنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال والادعاء العام والجمارك، إلخ.

المعيار 29.4 – (متحقق)

يقوم "قسم التحليل" في دائرة التحليل والأرقام الإحصائية لدى المركز الوطني للمعلومات المالية، بما يلي:

(أ) إجراء التحليل التشغيلي (المادة 18 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 4 (2) من القرار 2021/11) من خلال النظام الداخلي لتكنولوجيا المعلومات لدى المركز ويتمثل ذلك في استخدام تقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات الأخرى لمتابعة مسارات الأنشطة أو المعاملات المحددة وتحديد العائدات المحتملة للجريمة وغسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب. كما أعدّ المركز الوطني الدليل الداخلي لإجراءات التحليل لمساعدة الموظفين الذين يقومون بتحليل تشغيلية.

(ب) إجراء التحليل الاستراتيجي (المادة 1 (12) من القرار 2021/11) وإعداد التقارير السنوية لتوضيح بعض الاتجاهات في غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 32 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويشمل التحليل الاستراتيجي استخدام المعلومات التي يمكن الحصول عليها، بما في ذلك البيانات التي تم توفيرها من قبل الجهات المختصة الأخرى لتحديد اتجاهات وأنماط وتطبيقات غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 4 من القرار 2021/11). كما أعدّ المركز الوطني للمعلومات المالية دليلاً للمعلومات الاستخباراتية الاستراتيجية يوفّر الإرشاد حول كيفية إجراء التحليل الاستراتيجي. كما أعدّ المركز عدداً من التقارير الاستراتيجية (على سبيل المثال بشأن الأصول الافتراضية؛ والممارسات والتهرب من العقوبات من قبل الأعمال التجارية التي يزاولها الإيرانيون؛ بشأن أنشطة الحوالة، إلخ).

المعيار 29.5 – (متحقق)

يتعيّن على المركز الوطني للمعلومات المالية أن يقوم تلقائياً بإحالة المعلومات ونتائج تحليله إلى الادعاء العام وأي سلطة مختصة أخرى (على سبيل المثال شرطة عمان السلطانية، جهاز الضرائب وأي سلطات رقابية أخرى معنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إلخ) (المادة 23 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) لاتخاذ الإجراء المناسب "عندما تتوافر أسباب كافية للاشتباه بأن الأموال تتعلق بعائدات جريمة أو يُشتبه بارتباطها بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب". كما يمكن للمركز الوطني إحالة المعلومات عند الطلب (المادة 27 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتخضع عملية إحالة المعلومات وتبادلها من قبل المركز الوطني لإجراءات صارمة لضمان سرّيتها

وحمايتها ولترتيبات صارمة بشأن السرية. وتستوجب إجراءات العمل الموحدة التي يعتمدها المركز الوطني أن تخضع البيانات والمعلومات التي تم تلقيها ومعالجتها وإحالتها من/إلى المركز الوطني لمستويات مرتفعة من الحماية والأمن والسرية (الفقرة 5، 14، إجراءات العمل الموحدة).

المعيار 29.6 – (متحقق)

يحمي المركز الوطني المعلومات بالوسائل التالية:

(أ) أعدّ المركز الوطني سياسة أمنية مفصلة للتعامل مع البيانات الحساسة وإحالتها والوصول إليها وأنشأ قسماً أمنياً خاصاً في إدارة تكنولوجيا المعلومات. وتقدّم الجهات الملزمة بالإبلاغ تقارير المعاملات المشبوهة إلكترونياً من خلال نظام البوابة الإلكترونية، في حين يحيل المركز الوطني المعلومات إلى الادعاء العام من خلال رسائل إلكترونية مشفرة أو إلكترونياً إلى شرطة عمان السلطانية. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على موظفي المركز الوطني احترام سرية المعلومات التي يحصلون عليها في أثناء أدائهم لمهامهم، حتى بعد انتهاء خدمتهم الوظيفية (المادة 30 و31 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ب) يتمتع موظفو المركز الوطني بالتصريح الأمني الضروري للتعامل مع المعلومات الحساسة والسرية واستخدامها. كما يصنّف المركز الوطني المعلومات في فئات مختلفة مع تقييد إمكانية الوصول على النحو المناسب. كما تستوجب السياسة الأمنية من موظفي المركز (بما في ذلك المتعاقدين المستقلين) فهم تصريحهم الأمني ودورهم في التعامل مع المعلومات الحساسة والسرية واستخدامها. كما يتم توفير التدريب التمهيدي إلى الموظفين الجدد والحاليين، بما في ذلك التدريب الأمني.

(ج) يتم تقييد الوصول إلى المواقع والمعلومات. كما يتم توفير الحماية لمقرّ المركز الوطني من الوصول غير المصرّح له. وتتواجد كافة أجهزة النظام في أماكن آمنة ومقفلة ولا يمكن سوى للموظفين المخوّلين الوصول إليها. وقد تم توزيع بطاقات الوصول إلى جميع الموظفين لدخول المكتب بحسب مسؤولياتهم في الإدارات والأقسام المختلفة في المركز الوطني.

المعيار 29.7 – (متحقق)

(أ) يتمتع المركز الوطني بالاستقلال التشغيلي والسلطة التقديرية لتحليل وإحالة المعلومات إلى الجهات المختصة الأخرى أو الشركاء الدوليين (المواد 1، 6، 9، 10 من قرار شرطة عمان السلطانية 2020/216؛ والمادتان 27 و28 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويكون للمركز الوطني رئيس – برتبة عقيد في شرطة عمان السلطانية – يعيّن بقرار من المفتش العام لشرطة عمان السلطانية بعد موافقة مجلس الوزراء (المادة 17 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 7 من شرطة عمان السلطانية). كما تم تأسيس لجنة تنفيذية تعنى باتخاذ القرارات التشغيلية العامة، على الرغم من أن الرئيس له القرار النهائي بشأن إحالة التقرير. وفي حين يأتي معظم الموظفين في المركز من شرطة عمان السلطانية وتسري عليهم أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في الشرطة، إلا أنهم يعملون تحت قيادة المركز الوطني وإدارته (المادة 16 من قرار شرطة عمان السلطانية 2020/216). تعني تبعية المركز للشرطة على سبيل المثال أنه يحظى بالنفذ إلى العديد من قواعد البيانات والموارد الخاصة بالشرطة (إذ يتم تعيين الموظفين عبر شرطة عمان السلطانية بناءً على احتياجات المركز)، إلا أنّ المركز يستطيع اتخاذ كافة القرارات التشغيلية والاستراتيجية بشكل مستقلّ عن شرطة عمان السلطانية (مثل إدارة عملية التوظيف بشكل مستقلّ واتخاذ القرارات بشكل مستقلّ بشأن إحالة التقارير أو القيام بالتحليل الاستراتيجي). إنّ مصادر تكنولوجيا المعلومات (بما في ذلك قواعد بيانات المركز الوطني) مستقلة عن تلك الخاصة بشرطة عمان السلطانية.

(ب) يمكن للمركز الوطني تبادل المعلومات مع الوكالات المحلية الأخرى والشركاء الأجانب على أساس مبدأ المعاملة بالمثل. كما يمكن للمركز إبرام مذكرات تفاهم مع الشركاء الوطنيين والدوليين. (المواد 21، 22، و27 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 1 (9)، (10) و(11) من القرار 2021/11).

ج) على الرغم من أن المركز الوطني للمعلومات المالية هو وحدة معلومات مالية إدارية تعمل تحت مظلة شرطة عمان السلطانية، إلا أنها تتمتع كذلك بمهام أساسية محددة كما جاء في القانون (المادة 1 من قرار شرطة عمان السلطانية 2011/11).

د) يكون للمركز الوطني ميزانية سنوية مستقلة بموافقة وزير المالية ويمكنه كذلك الحصول على الرسوم والمبالغ التي يحصل عليها لقاء ما يؤديه من خدمات أو دورات فنية أو تدريبية (المادة 17 و18 من قرار شرطة عمان السلطانية 2020/216).

المعيار 29.8 – (متحقق)

انضمَّ المركز الوطني إلى مجموعة إغمونت في فبراير 2024.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إنَّ سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 29.

التوصية 30 - مسؤوليات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق

صُنِّفَت سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق بملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات. وتعلقت أوجه القصور الأساسية بقلّة تحقيقات شرطة عمان السلطانية في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار كبير للتحقيقات على أساس تقارير المعاملات المشبوهة.

المعيار 30.1 – (متحقق)

قامت سلطنة عمان بتعيين جهات إنفاذ القانون التي تتحمل مسؤولية التحقيق الملائم في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب في إطار السياسات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الادعاء العام

يعدّ مكتب الادعاء العام الهيئة الوحيدة المسؤولة عن إجراء كافة التحقيقات الجزائية والملاحقات العامة والإشراف على الإجراءات القضائية عملاً بأحكام قانون الإجراءات الجزائية (المادة 86 من النظام الأساسي للدولة؛ المادة 4 من قانون الإجراءات الجزائية).

وتكون دائرة الأموال العامة في الادعاء العام مسؤولة عن التحقيقات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأكثر تشعباً وخطورة (القرار القضائي 2011/93). بالإضافة إلى ذلك، يضمّ الادعاء العام إدارات متخصصة مسؤولة عن بعض الجرائم الأصلية، بما في ذلك المخدرات وتكنولوجيا المعلومات والاتجار بالبشر. ويمكن للادعاء العام الشروع بالتحقيقات وإجرائها وقيادتها بمبادرة منه استناداً إلى الشكاوى من الضحايا أو أفراد الجمهور أو استناداً إلى التحقيقات الأولية والقضايا المحالة إليه من وكالات إنفاذ القانون الأخرى (المشار إليها بتسمية "مأمورو الضبط القضائي") (المادتان 30-31 من قانون الإجراءات الجزائية). ويعدّ مصطلح "مأموري الضبط القضائي" مصطلحاً عاماً ويشمل: أعضاء الادعاء العام؛ وضباط الشرطة؛ وموظفو جهات الأمن العام؛ والولاية⁶² ونوابهم؛ وكل من تخوله القوانين هذه الصفة (المادة 31 من قانون الإجراءات الجزائية).

مأمورو الضبط القضائي

يخضع مأمورو الضبط القضائي لإشراف الادعاء العام وهم مسؤولون عن إجراء التحقيقات الأولية وجمع الأدلة في دائرة اختصاصهم قبل إحالة القضايا إلى الادعاء العام لإجراء التحقيقات الجزائية عندما يتم التأكد من الاشتباه (المواد 30، 33، 34، 35، و37 من قانون الإجراءات الجزائية). كما يمكن للادعاء العام أن يكلف أحد مأموري الضبط القضائي القيام بأعمال التحقيق الإضافية، عدا استجواب المتهم (المادة 86 من النظام الأساسي للدولة؛ والمادتان 32 و75 من قانون الإجراءات الجزائية).

⁶² لقب إداري لتعيين حكام الأقسام الإدارية.

وبعد كل من شرطة عمان السلطانية وجهاز الأمن الداخلي من أبرز مأموري الضبط القضائي المسؤولين عن التحقيق في الجرائم الأصلية المرتبطة بها. وتكون شرطة عمان السلطانية مسؤولة عن التحقيقات الأولية وجمع الأدلة المتصلة بكافة الجرائم الأصلية، على الرغم من أنها قادرة على فعل ذلك بالتعاون مع (أو بطلب من) مأموري الضبط القضائي الآخرين (على سبيل المثال جهاز الضرائب بالنسبة إلى الجرائم الضريبية، وجهاز الرقابة المالية والإدارية بالنسبة إلى جرائم الفساد). وتكون إدارة التحقيقات المالية/مكافحة غسل الأموال التابعة لشرطة عمان السلطانية مسؤولة عن التحقيقات الأولية وجمع الأدلة المتصلة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها (القرار 2023/52 لشرطة عمان السلطانية) (المادة 2 (3) (4)؛ المادة 31 من قانون الإجراءات الجزائية؛ المادة 11 من قانون شرطة عمان السلطانية). ويكون جهاز الأمن الداخلي الهيئة الأساسية المسؤولة عن إجراءات مكافحة الإرهاب وعن إجراء التحقيقات الأولية وجمع الأدلة المتصلة بجرائم تمويل الإرهاب (المادة 7 من قانون جهاز الأمن الداخلي).

المعيار 30.2 – (متحقق)

لا شيء يمنع المحققين من وكالات إنفاذ القانون الذين يحققون في الجرائم الأصلية (الادعاء العام ومأمورو الضبط القضائي مثل شرطة عمان السلطانية أو جهاز الأمن الداخلي) من إجراء التحقيقات في أي جرائم غسل أموال أو تمويل إرهاب مرتبطة بها خلال التحقيقات المالية الموازية أو إحالة القضية إلى أي وكالة أخرى لمتابعة هذه التحقيقات، بغض النظر عن مكان وقوع الجريمة الأصلية.

يمكن للادعاء العام التحقيق في جريمة غسل الأموال بصورة مستقلة عن الجريمة الأصلية (المادة 86 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). بالإضافة إلى ذلك، يمكن لمأموري الضبط القضائي/وكالات إنفاذ القانون المعنيين بالتحقيق في جرائم غسل الأموال/تمويل الإرهاب (راجع المعيار 30.1) التحقيق في الجرائم الأصلية الكامنة، وعند الضرورة، من خلال الجرائم المالية الموازية. على سبيل المثال، يوفر قسم التحليل المالي في دائرة الأموال العامة في الادعاء العام الخبرة المالية والفنية المتخصصة بجرائم غسل الأموال والتحقيقات المالية الموازية في الجرائم الأصلية الأكثر تشعباً وخطورة. كما أنشأت شرطة عمان السلطانية إدارة متخصصة لغسل الأموال وإجراء التحقيقات المالية الموازية للقضايا الأكثر تشعباً وخطورة ويمكنها إحالة القضايا إلى جهاز الرقابة المالية والإدارية إن كانت تنطوي على أي فساد إداري قبل إحالة القضية إلى الادعاء العام لإجراء الملاحقات الإضافية.

في قضايا تمويل الإرهاب، يكون جهاز الأمن الداخلي مسؤولاً عن قيادة التحقيقات في القضايا الإرهابية ويمكنه إجراء التحقيقات في جرائم تمويل الإرهاب. وينص دليل إنفاذ القانون على أن التحقيقات المالية الموازية تشكل جزءاً من كل تحقيقات في الجرائم الجزائية الخطرة في سلطنة عمان حتى لو كان هناك احتمال ضئيل في البداية بتحديد الأصول أو إثبات وقوع غسل الأموال ويوفر المزيد من المشورة حول إجراء التحقيقات المالية الموازية.

المعيار 30.3 – (متحقق)

يتمتع الادعاء العام بالصلاحيات الضرورية لتحديد وتعقب وتطبيق الإجراءات التحفظية على غرار تجميد وحجز الممتلكات الخاضعة للمصادرة أو المشتبه بكونها عائدات جريمة (المواد 81 إلى 84 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ راجع كذلك التوصية 4). وتكون إدارة الأموال المحمّدة والمضبوطة والمصادرة التابعة للادعاء العام مسؤولة عن تعقب الأموال والأصول التي قد تخضع للتجميد والضبط والمصادرة. وكما جاء في المعيار 30.1 و30.2 أعلاه، يتمتع مأمورو ضبط قضائي آخرون بصلاحيات مشابهة ضمن حدود معينة.

المعيار 30.4 – (غير منطبق)

إن الجهات المختصة التي تتحمل مسؤولية إجراء التحقيقات المالية في الجرائم الأصلية مثل الضرائب (جهاز الضرائب)، الرشوة العامة/الفساد (جهاز الرقابة المالية والإدارية)؛ التهريب (الإدارة العامة للجمارك)؛ الجرائم المتصلة بالأوراق المالية (الهيئة العامة لسوق المال) تتمتع كذلك بصلاحيات إنفاذ القانون وتعدّ جزءاً من مأموري الضبط القضائي.

المعيار 30.5 – (غير منطبق)

لا تتواجد في سلطنة عمان أي جهة إنفاذ قانون مخصصة فقط لمكافحة الفساد. ويمثل جهاز الرقابة المالية والإدارية الهيئة الأساسية في سلطنة عمان المسؤولة عن رصد الفساد والرشوة في مؤسسات الدولة. وكأحد أجهزة الضبط القضائي، يمكن لجهاز الرقابة المالية والإدارية إحالة قضية معينة إلى الادعاء العام لإجراء التحقيقات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن بجرائم الفساد أو المتصلة بها (راجع المعيار 30.1).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 30.

التوصية 31 – صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق

تم تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق بملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وتعلقت أوجه القصور الأساسية بالوصول غير المباشر إلى السجلات المصرفية لإنفاذ الأوامر القضائية من الادعاء العام، ما عرقل وأعاق عملية الحصول على المعلومات من المصارف.

المعيار 31.1 – (متحقق)

يمكن لجهات إنفاذ القانون التي تشارك في تحقيقات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة به الوصول إلى كافة الوثائق والمعلومات الضرورية لاستخدامها في التحقيقات والملاحقات والإجراءات ذات الصلة. (المادة 86 من النظام الأساسي للدولة؛ المادة 32 من قانون الإجراءات الجزائية). يشمل ذلك الصلاحيات التالية:

- الإلزام بتقديم المستندات التي بحوزة المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة والأشخاص الاعتباريين والطبيعيين الآخرين (المادة 81 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- تفتيش الأشخاص والمباني: إن احتاج أحد مأموري الضبط القضائي إلى تفتيش أحد الأشخاص أو المساكن في سياق التحقيقات، يمكن القيام بذلك بعد الحصول على موافقة الادعاء العام (المواد 36، 76، 77، و82 من قانون الإجراءات الجزائية). ولم يتم تعريف مصطلح "مسكن" وبالتالي ليس من الواضح ما إذا كان ينطبق على أي مبنى. إلا أن دليل إنفاذ القانون يشير إلى الحاجة إلى تفتيش مباني المؤسسات المالية والأعمال والمهين غير المالية المحددة أو أي شخص طبيعي أو اعتباري، وبالتالي يبدو أن مصطلح "مسكن" عام بما فيه الكفاية ليضم "المباني".
- الاستماع إلى إفادات الشهود: في حين يمكن لمأموري الضبط القضائي الاستماع إلى أقوال الأشخاص الذين بحوزتهم معلومات (المادة 34 من قانون الإجراءات الجزائية)، يمكن للادعاء العام الاستماع إلى الشهود في قضية (المواد 34، 104 و106 من قانون الإجراءات الجزائية).
- ضبط الأدلة والحصول عليها: يمكن للادعاء العام ضبط السجلات والمستندات إذا كانت لازمة للتحقيق (المادة 81 و83 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 88 و94 من قانون الإجراءات الجزائية).

المعيار 31.2 – (متحقق)

يمكن للجهات المختصة استخدام مجموعة واسعة من التقنيات للتحقيق في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال (أ) العمليات المستترة (المادة 1 و84 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)؛ (ب) ووضع الاتصالات تحت المراقبة (المادة 83 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 90 من قانون الإجراءات الجزائية)؛ (ج) والوصول إلى أنظمة الحاسب الآلي (المادة 83 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)؛ (د) والتسليم المراقب (المادة 1/84 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والمادة 13 من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية).

المعيار 31.3 – (متحقق إلى حد كبير)

أ) وضعت سلطنة عمان آلية لجهات إنفاذ القانون لمعرفة ما إذا كان الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين يملكون أو يسيطرون على الحسابات. ويحتفظ بهذه المعلومات مركز عمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة) الذي يتواجد في البنك المركزي (المرسوم السلطاني 2019/38). لدى مركز ملاءة صلاحية جمع المعلومات الائتمانية والمالية من مزودي المعلومات أو العملاء (الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين) الذين يقدمون الخدمات المالية والائتمانية أو الاحتفاظ بالمعلومات عن الوضع الائتماني والمالي للعملاء، بما في ذلك الجهات الحكومية. تحقيقاً

لهذا الغرض، طوّر مركز ملاءة قاعدة بيانات مركزية للمعلومات الائتمانية والمالية (المواد 7، 9، 16-18 من المرسوم السلطاني 2019/38). ويشمل ذلك المعلومات عن الودائع والأرصدة وكافة مصادر الدخل، بما في ذلك المعلومات عن الراتب أو الوظيفة أو المعاش التقاعدي، والمعلومات عن المساهمات في المؤسسات أو الشركات التجارية (المادة 1 من المرسوم السلطاني 2019/38). ولا تتوافر أي أحكام قانونية تنص على ضمان تقديم المعلومات الائتمانية والمالية إلى مركز ملاءة في الوقت المناسب، على الرغم من أن الممارسة المعتمدة تشير إلى ضرورة توفير هذه المعلومات في غضون 5 أيام.

لا تملك جهات إنفاذ القانون القدرة على الوصول المباشر إلى معلومات مركز ملاءة وقواعد بياناته. ويمكن لمأموري الضبط القضائي الوصول إلى المعلومات من مركز ملاءة بموافقة البنك المركزي العماني أو قرار من المحكمة، أو الحصول على هذه المعلومات عند الطلب من خلال الادعاء العام أو مباشرة إلى البنك المركزي (المادة 19 من المرسوم السلطاني 2019/38؛ الفقرة 15 من دليل إنفاذ القانون). ومن جهة أخرى، يتمتع الادعاء العام بالصلاحيات للحصول على السجلات والمستندات والحصول على المعلومات بحوزة المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية والجمعيات والهيئات غير الهادفة للربح، أو أي شخص آخر (المادة 81 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ب) لا تتوافر أي أحكام قانونية تضمن لجهات إنفاذ القانون القدرة على تحديد الأصول من دون إبلاغ المالك مسبقاً، إلا أن سلطنة عمان استطاعت أن تبرهن أنها تفعل ذلك عملياً.

المعيار 31.4 – (متحقق)

يمكن للجهات المختصة طلب المعلومات من المركز الوطني للمعلومات المالية. ويمكن للمركز بدوره تبادل المعلومات بشأن جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية المرتبطة بها من تلقاء نفسه أو يطلب من الجهات المختصة. ويتمتع المركز الوطني بصلاحية اتخاذ القرارات النهائية في توفير تلك المعلومات من عدمه (المادة 27 و29 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). كما وقّع المركز الوطني على عدد من مذكرات التفاهم مع الجهات المختصة مثل الادعاء العام وشرطة عمان السلطانية وجهاز الرقابة المالية والإدارية وجهاز الضرائب والهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العماني ووزارة العدل والشؤون القانونية، ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ووزارة الإسكان ومركز ملاءة لتسهيل تبادل المعلومات.

الترجيح والاستنتاج

هناك وجه قصور طفيف متصل بغياب الأحكام القانونية التي تضمن توفير المعلومات المالية إلى مركز ملاءة في الوقت المناسب. إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 31.

التوصية 32 – ناقلو النقد

جاء تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل الأخير بغير ملتزمة بهذه المتطلبات. وتضمنت أوجه القصور ما يلي عبي سبيل المثال لا الحصر: غياب العقوبات المتناسبة والرادعة والفعالة؛ وغياب الوضوح حول استخدام المصادر من عدمه في حالات الإقرار الكاذب؛ والصلاحيات غير الواضحة الممنوحة إلى الجمارك لتقييد العملات/المعلومات المالية الأخرى لفترة زمنية معقولة؛ وعدم كفاية الصلاحيات لطلب وتلقي المعلومات الإضافية من الناقل؛ والمخاوف حول سرية القرارات؛ ومتطلبات الإقرار التي لا تغطي صراحة شحن العملة والأدوات المالية الأخرى من خلال البريد وحاويات الشحن.

المعيار 32.1 – (متحقق)

وضعت سلطنة عمان نظام إقرار لنقل العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها الداخلة والخارجة عبر الحدود (المادة 53 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولا بد من رفع كافة الإقرارات إلى الإدارة العامة للجمارك، وهي جزء من شرطة عمان السلطانية، وتطبق هذه الأحكام كذلك على عمليات النقل داخل البلد أو خارجه عبر البريد أو "خدمات الشحن". وتم تعريف الأدوات القابلة للتداول لحاملها في المادة 1

من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل يتسق مع التعريف المتواجد في مسرد المصطلحات في منهجية مجموعة العمل المالي. ويغطي تعريف "خدمات الشحن" مصطلح "البضائع".

المعيار 32.2 – (متحقق)

يتوجب على أي شخص يدخل أراضي السلطنة أو يغادرها وتكون بحوزته عملات أو أدوات قابلة للتداول لحاملها تعادل قيمتها أو تتجاوز 6000 ريال عماني (ما يعادل 15.000 دولار أو 14.000 يورو تقريباً) بالقيام بإقرار إلكتروني على الموقع الإلكتروني للإدارة العامة للجمارك (القرار 2017/1 الذي يحدد الحدود الجمركية للإقرار) (المادة 53 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ القسم 5 من القرار 2017/1، قانون الإقرار الجمركي).

المعيار 32.3 – (غير منطبق)

لدى سلطنة عمان نظام إقرار.

المعيار 32.4 – (متحقق)

عند اكتشاف أي إقرار أو إفصاح كاذب للعمليات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها أو أي حالة عدم إفصاح أو إقرار عنها، يمكن للإدارة العامة للجمارك طلب الحصول على معلومات إضافية بشأن مصدر العملات/الأدوات القابلة للتداول لحاملها والغرض من استخدامها من الشخص الذي قدم الإقرار (المادة 53 (1-2) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولا تشير هذه الأحكام صراحة إلى حالات الإقرار أو الإفصاح الكاذب ولكنها عامة بما فيه الكفاية لتغطية هذا المتطلب. كما يوفّر دليل الإقرار الجمركي الخطوات المحددة التي يتعين على مسؤولي الجمارك اتخاذها في حالة الإقرار الكاذب أو عدم الإقرار.

المعيار 32.5 – (متحقق)

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تزيد على 10000 ريال عماني (26000 دولار أميركي) أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف عمداً أو عن إهمال جسيم متطلبات تقديم إقرار أو يوفّر بيانات أو معلومات كاذبة عن العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها، أو يخفي وقائع ينبغي الإفصاح عنها. وإذا كان مرتكب المخالفة شخصاً اعتبارياً يعاقب بغرامة لا تقل عن 10000 ريال عماني (26000 دولار أميركي) ولا تزيد على قيمة الأموال محل الجريمة (المادة 98 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ القسمان 4 و5 من دليل الإقرار الجمركي). إنّ هذه العقوبات متناسبة واردة مقارنة بالعقوبات لجريمة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها.

المعيار 32.6 – (متحقق)

عملاً بأحكام المادتين 53 و54 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أنشأت الإدارة العامة للجمارك نظاماً إلكترونيّاً للاحتفاظ بالمعلومات عن الإقرارات المتلقاة لمدة لا تقل عن خمس سنوات. ويمكن للمركز الوطني للمعلومات المالية الوصول بشكل مباشر إلى قاعدة بيانات الإدارة العامة. ووفقاً لدليل الإقرار الجمركي، إن الإدارة العامة للجمارك ملزمة بالإبلاغ عن ضبط العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها إلى المركز الوطني للمعلومات المالية (القسم 5 (2/3)).

المعيار 32.7 – (متحقق)

تتوافر الآليات – على غرار مذكرات التفاهم – لتسهيل التنسيق بين الإدارة العامة للجمارك والادعاء العام والمركز الوطني للمعلومات المالية بشأن المسائل المتعلقة بحركة السلع عبر الحدود. وتشكّل الإدارة العامة للجمارك والادعاء العام جزءاً من اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (اللجنة الوطنية) (راجع التوصية 2).

المعيار 32.8 – (متحقق)

يمكن لمسؤولي الجمارك وقف أو منع انتقال العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها لفترة زمنية معقولة للتأكد من توافر الأدلة بوقوع جريمة غسل أموال/تمويل إرهاب أو عدمه. وفي حالة الاشتباه بغسل الأموال أو بجريمة أصلية مرتبطة به أو تمويل الإرهاب (أ)، أو في حالة عدم الإقرار

أو الإقرار الكاذب (ب)، تضبط الإدارة العامة للجمارك العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها لفترة لا تزيد على 45 يوماً وتقوم بإخطار المركز الوطني للمعلومات المالية بذلك فوراً. ويمكن للدعاء العام تمديد عملية الضبط لمدة مماثلة بناء على طلب من المركز الوطني (المادة 55 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُعتبر هذه الفترة الزمنية (وصولاً إلى 90 يوماً) معقولة.

المعيار 32.9 – (متحقق)

يتيح نظام الإقرار في سلطنة عمان المجال أمام التعاون والمساعدة الدوليين عملاً بالتوصية 36-40. إنَّ قاعدة البيانات الإلكترونية للإدارة العامة للجمارك: (المادتان 53-54 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)

(أ) تسجّل القضايا التي تتجاوز العتبة المحددة مسبقاً. ولكن ما من متطلبات صريحة حول الاحتفاظ بالمعلومات عن الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي تم الإقرار/الإفصاح عنها أو بشأن بيانات تحديد هوية حاملها (حاملها).

(ب) تسجّل حالات الإقرار الكاذب.

(ج) تحتفظ بالمعلومات المتعلقة بالاشتباه بغسل الأموال/تمويل الإرهاب.

المعيار 32.10 – (متحقق)

تم وضع الضمانات لحماية نزاهة المعلومات والحرص على الاستخدام المناسب لها. على سبيل المثال، إن المعلومات من الإقرارات الإلكترونية ليست متاحة إلا لعدد محدود من الأشخاص، ويكون الوصول إليها مقتصرًا على بعض الموظفين. بالإضافة إلى ذلك، يلتزم موظفو الإدارة العامة للجمارك (وهم جزء من شرطة عمان السلطانية) بالاحتفاظ بسرية المعلومات التي حصلوا عليها من خلال تنفيذ نظام الإقرار. ويستمر هذا الالتزام حتى بعد انتهاء خدمتهم الوظيفية (المادة 56 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ القسم 3 (1) من دليل الإقرار الجمركي). ولا تعرقل هذه الضمانات الدفعات التجارية أو حرية حركة رؤوس الأموال.

المعيار 32.11 – (متحقق)

يشير دليل الإقرار الجمركي إلى أن إجراءات مكافحة غسل الأموال والعقوبات تنطبق على الأشخاص الذين ينقلون عبر الحدود العملات/الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي ترتبط بجرائم غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو الجريمة الأصلية المرتبطة بها (القسم 5 - 1.4(و)). وتظهر دراسات الحالة ما يلي:

(أ) الأشخاص الذين ينقلون العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي ترتبط بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو الجرائم الأصلية عبر الحدود يخضعون لعقوبات متناسبة وراعدة. (المواد 6، 10، 88، 92، 94 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ راجع كذلك المعيار 3.9 و3.11).

(ب) يخضع الأشخاص للتدابير التي تمكّن مصادرة هذه العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها عملاً بالتوصية 4 (المادة 100 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إنَّ سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 32.

التوصية 33 – الإحصائيات

تم تقييم سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق بملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات بسبب عدم توافر الإحصائيات لعدد من القطاعات والجهات.

المعيار 33.1 – (متحقق)

تجمع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإحصائيات والمعلومات الأخرى من الجهات المختصة لتقييم فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 13 ج من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتحفظ سلطنة عمان بالإحصائيات الشاملة حول ما يلي:

أ. (متحقق): تقارير المعاملات المشبوهة التي يتم تلقيها وإحالتها، بما في ذلك الأرقام المحددة بحسب القطاعات والجهات التي تتلقى الحالات.

ب. (متحقق): الإحصائيات بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات.

ج. (متحقق): تجميد الممتلكات وضبطها ومصادرتها.

د. (متحقق): المساعدة القانونية المتبادلة أو الطلبات الدولية الأخرى للتعاون التي يتم تقديمها أو تلقيها.

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 33.

التوصية 34 – الإرشادات والتغذية العكسية

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، صُفِّت سلطنة عمان بأنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات لأن الإرشادات التي تم توفيرها لم تكن كافية لتحديد أساليب وطرق غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ولم تتضمن الإرشادات الصادرة عن السلطات الرقابية الأمثلة المفيدة التي تأتي على ذكر الأساليب والطرق ولم يتم إصدار أي إرشادات إلى الأعمال والمهنة غير المالية المحددة بشأن التزاماتها.

المعيار 34.1 – (متحقق)

وضعت السلطات الرقابية العمانية الإرشادات لمساعدة المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة في تطبيق التدابير الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخاصةً في رصد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها. إضافةً إلى ذلك، شاركت السلطات الرقابية إرشادات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب من أجل تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة مع كافة الكيانات المبلَّغة (تعليمات البنك المركزي العماني عملاً بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات الهيئة العامة لسوق المال عملاً بقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإرشادات اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب حول العقوبات المالية المستهدفة وإرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمهنة والأعمال غير المالية المحددة).

إن المركز الوطني للمعلومات المالية ملزمٌ بتقديم الإرشادات والتعليمات الضرورية إلى الجهات الملتزمة بالإبلاغ حول كيفية الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، بما في ذلك مواصفات التقرير وإجراءات الإبلاغ. وقد شارك المركز الوطني الدليل مع الجهات الملتزمة بالإبلاغ عام 2016 وقد اشتمل كذلك على بعض الأمثلة بمؤشرات الاشتباه. ويزود المركز الوطني للمؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة والسلطات الرقابية بالتغذية العكسية عن التقارير التي يتلقاها عملاً بالقواعد والضوابط التي حددها المركز الوطني (المادتان 21 و24 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ والدليل الخاص بتقارير المعاملات المشبوهة).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 34.

التوصية 35 – العقوبات

جاء تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل السابق بأنها ملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات لأن الغرامات الإدارية التي تفرضها منخفضة ولا تعدّ العقوبات غير المالية رادعة. كما لم يُعتبر مستوى فعالية نظام العقوبات مُرضياً.

المعيار 35.1 – (متحقق)

(التوصية 6) (متحقق): تفرض سلطنة عمان العقوبات الإدارية على أي شخص طبيعي أو اعتباري يخالف الالتزامات المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة. وتفرض غرامة إدارية لا تقل عن 10000 ريال عماني (26000 دولار أميركي) ولا تزيد على قيمة الأموال أو الموارد الاقتصادية المجمدة على أي شخص يخالف هذه الأحكام لتجميد الأصول المستهدفة أو منع تقديم الخدمات إلى شخص مدرج على قوائم العقوبات. وقد يتم فرض غرامة لا تقل عن 5000 ريال عماني (13000 دولار أميركي) ولا تزيد على 20000 ريال عماني (52000 دولار أميركي) في حالة مخالفة أي التزام آخر يتصل بالعقوبات المالية المستهدفة. ويتعين كذلك على السلطات الرقابية العمانية أن تفرض الغرامات الإدارية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والهيئات غير الهادفة للربح التي تخالف التزاماتها في إطار العقوبات المالية المستهدفة تتراوح بين إنذار كتابي وغرامة إدارية لا تقل عن 10000 ريال عماني (26000 دولار أميركي) ولا تزيد على 100000 ريال عماني (2600000 دولار أميركي) عن كل مخالفة؛ واستبدال أو تقييد صلاحيات مسؤولي الالتزام أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المالكين المسيطرين؛ وفرض الوصاية على المؤسسة؛ ووقف الترخيص بمزاولة المهنة أو النشاط أو تقييده أو إلغائه. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للجهات الرقابية نشر المعلومات عن هذه التدابير من خلال وسائل النشر المتاحة (المادتان 27 و28 من القرار الوزاري 2022/01؛ المادة 52 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(التوصية 8) (متحقق): يمكن لسلطنة عمان أن تفرض العقوبات الفعالة والرادعة عن أي مخالفة للأحكام التي تنطبق على الهيئات غير الهادفة للربح. راجع التحليل في إطار المعيار 8.4 (ب).

(التوصيات 9-23) (متحقق): يمكن للجهات الرقابية العمانية فرض مجموعة من العقوبات الإدارية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة التي لا تتمتع بالالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تشمل توجيه إنذار كتابي؛ وإصدار أمر بالالتزام بتعليمات معينة؛ وإصدار أمر بتقديم تقارير منتظمة عن التدابير التي تتخذها؛ وفرض غرامة إدارية لا تقل عن 10000 ريال عماني (26000 دولار أميركي) ولا تزيد على 100000 ريال عماني (260000 دولار أميركي) عن كل مخالفة؛ واستبدال أو تقييد صلاحيات مسؤولي الالتزام أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مشرف إداري خاص؛ وإيقاف الأشخاص المخالفين عن العمل في قطاع الأعمال التجارية أو في مهنة أو نشاط، بصورة دائمة أو مؤقتة؛ فرض الوصاية عليها؛ ووقف الترخيص بمزاولة المهنة أو النشاط أو تقييده أو إلغائه. بالإضافة إلى ذلك، في حال قام أي شخص طبيعي في الجهات الملزمة بالإبلاغ بمخالفة أي من الالتزامات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عمداً أو عن طريق إهمال جسيم يجوز فرض العقوبات المالية والعقوبة بالسجن ذاتها التي تنطبق على المديرين والإدارة العليا (راجع المعيار 35.2 أدناه). وتعدّ العقوبات المالية متناسبة ورادعة للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يخالفون التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في التوصيات 9 إلى 23 (المادتان 52 و95 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 35.2 (متحقق)

تُفرض العقوبات الإدارية كذلك على المديرين والإدارة العليا في المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة من خلال (1) استبدال أو تقييد صلاحيات مسؤولي الالتزام أو المديرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو المالكين المسيطرين، بما في ذلك تعيين مشرف إداري خاص، و(2) إيقاف الأشخاص المخالفين عن العمل في قطاع الأعمال التجارية أو في مهنة أو نشاط محدد، بصورة دائمة أو مؤقتة (المادة 52 (هـ) و(و) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

بالإضافة إلى ذلك، يمكن لسلطنة عمان فرض العقوبات الجزائية بالسجن لفترة لا تقل عن 6 أشهر ولا تزيد على عامين وبغرامة لا تقل عن 10000 ريال عماني (26000 دولار أميركي) ولا تزيد على 50000 ريال عماني (130000 دولار أميركي) أو بإحدى هاتين العقوبتين على أي من الرؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة، أو مالكيها أو ممثلها المفوضين عنها أو موظفيها ممن يتصرفون عمداً أو بفعل إهمال جسيم عن أي مخالفة للالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 95 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

في حالة رؤساء وأعضاء مجالس إدارة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة أو مالكيها أو ممثليها المفوضين عنها أو موظفيها الذين خالفوا عن عمد أو إهمال جسيم الأحكام المتعلقة بالتنبيه (التوصية 21.2) و/أو امتنعوا عن الإبلاغ عن معاملة مشبوهة (التوصية 20)، فيعاقبون بالسجن لمدة لا تقل عن 6 أشهر ولا تزيد على 3 سنوات وبغرامة لا تقل عن 10000 ريال عماني (26000 دولار أمريكي) ولا تزيد على 20000 ريال عماني (52000 دولار أمريكي) أو بإحدى هاتين العقوبتين. وإذا كانت المخالفة لمصلحة شخص اعتباري أو نيابةً عنه، يُعاقب بغرامة لا تقل عن 50000 ريال عماني (130000 دولار أمريكي) ولا تزيد على 100000 ريال عماني (260000 دولار أمريكي) (المادة 96 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء كافة المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 35.

التوصية 36 – الأدوات الدولية

جاء تصنيف سلطنة عمان في آخر تقرير تقييم متبادل لها بملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وكانت تتعلق أوجه الخلل الرئيسية بأوجه القصور الطفيفة في تنفيذ اتفاقيتي فيينا وباليرمو. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن السلطنة عندها قد صادقت على اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب بعد وتم رصد بعض أوجه القصور الطفيفة في تنفيذ تلك الاتفاقية كذلك.

المعيار 36.1 – (متحقق)

انضمت سلطنة عمان إلى اتفاقية فيينا (صادقت عليها في 26 فبراير 1991)؛ واتفاقية باليرمو (صادقت عليها في 12 أبريل 2005)؛ واتفاقية ميريدا (صادقت عليها في 20 نوفمبر 2013)؛ واتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب (صادقت عليها في 23 أكتوبر 2011). ويقتصر تحفظ سلطنة عمان الوحيد على اللجوء إلى التحكيم أو الاختصاص القضائي لمحكمة العدل الدولية، وبعد ذلك خارج نطاق هذا التقييم.

المعيار 36.2 – (متحقق إلى حد كبير)

لقد نفذت سلطنة عمان اتفاقيات فيينا وباليرمو وميريدا ومكافحة تمويل الإرهاب. وكما جاء في التوصية 3، تم تجريم غسل الأموال على أساس البنود ذات الصلة في اتفاقيتي فيينا وباليرمو، على الرغم من وجود وجه قصور طفيف في نطاق جريمة الرشوة/الفساد (راجع التوصية 3). كما تجرم السلطنة تمويل الإرهاب عملاً باتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب.

الترجيح والاستنتاج

ثمة وجه قصور طفيف في نطاق جريمة الرشوة والفساد (راجع التوصية 3)، ولذلك أثر تعاقبي بالنسبة إلى التوصية 36.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 36.

التوصية 37 – المساعدة القانونية المتبادلة

جاء تصنيف سلطنة عمان في تقرير التقييم المتبادل الأخير بملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وكانت تتعلق أوجه القصور الرئيسية بغياب عملية واضحة وفعالة لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في الوقت المناسب ومن دون أي تأخير غير مبرر؛ وغياب الإحصائيات والمعلومات المفيدة عن القضايا العملية.

المعيار 37.1 – (متحقق إلى حد كبير)

لدى سلطنة عمان الأسس القانونية لتوفير مجموعة واسعة من المساعدة القانونية والقضائية المتعلقة بالتحقيقات الملاحقات والإجراءات المتعلقة بجرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب (المادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

ويمكن توفير المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة في مجموعة واسعة من الأوضاع، مع عدم الإخلال بأحكام القوانين السارية في سلطنة عمان، على سبيل المثال المساعدة غير القسرية للحصول على الأدلة من الأشخاص أو أخذ أقوالهم، والمساعدة على مثل المحتجزين أمام الجهات

القضائية للدولة الطالبة، وتسليم المستندات القانونية أو القضائية، وتحديد أو تعقب عائدات الجريمة، إلخ. (المادة 66 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويتم تقديم المساعدة القانونية المتبادلة على أساس مبدأ المعاملة بالمثل أو على أساس الاتفاقيات متعددة الأطراف (راجع التوصية 36)، والاتفاقيات الإقليمية، والاتفاقيات الثنائية ومذكرات التفاهم. وعلى الرغم من أن القانون لا ينص على فترة زمنية محددة لتوفير هذه المساعدة، ولا يذكر بشكل واضح إذا ما كان يجب توفير هذه المساعدة بسرعة أو لا، إلا أنه لا توجد أي عراقيل قد تتسبب بأي تأخير أو تمنع الردّ سريعاً. ولكن، ثمة وجه قصور طفيف يتعلق بالتوصية 3 يؤثر على نطاق المساعدات القانونية والقضائية التي يمكن توفيرها.

المعيار 37.2 (متحقق إلى حد كبير)

تعدّ إدارة التعاون الإقليمي والدولي لدى الادعاء العام الجهة المركزية المسؤولة عن إدارة طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة/الخارجة في مجال المسائل الجزائية (المادة 61 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وعلى الرغم من أن سلطنة عمان تصرّ على أن كل طلب يتم التعامل معه بشكل تلقائي، لا تتوافر المبادئ التوجيهية لتحديد الأولويات المتعلقة بالطلبات في الوقت المناسب أو أي إرشادات تشرح ضرورة القيام بهذا العمل في الوقت المناسب. هذا ولدى الادعاء العام نظام لإدارة القضايا من أجل تعقب وضع الطلبات.

المعيار 37.3 (متحقق)

بصورة عامة، لا يتم منع المساعدة القانونية المتبادلة كما أنها لا تخضع لقيود غير معقولة أو غير مبررة. إلا أن المساعدة القانونية المتبادلة التي توفّرها سلطنة عمان لا بد من أن تلي بعض المتطلبات مثل الوصف الأساسي للجهات الطالبة/التي يُوجه إليها الطلب، والغرض من الطلب وشرح للوقائع ونوع المساعدة المطلوبة، إلخ (المادة 62 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). كما ينبغي تقديم المزيد من المعلومات في بعض الحالات المعيّنة كعند طلب اتخاذ إجراءات تحفظية أو طلبات المصادرة. كما ينص القانون على بعض الشروط المحددة التي يمكن على أساسها رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة، على سبيل المثال إذا لم يصدر الطلب من قبل سلطة مختصة؛ أو إن كان تنفيذ الطلب يحتمل أن يمس بأمن السلطنة أو سيادتها أو نظامها العام؛ أو إذا كان الطلب يستهدف شخصاً بسبب آرائه السياسية أو دينه، إلخ. لا تعتبر هذه الشروط غير معقولة. (المادة 67 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 37.4 – (متحقق إلى حد كبير)

(أ) لا يمكن رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة لأن الجريمة تشتمل على أمور مالية أو ضريبية (المادة 68 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
 (ب) لا يمكن رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة بسبب أحكام السرية الملزمة للمؤسسات المالية (...) (المادة 68 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). إلا أن ذلك لا ينطبق على الأعمال والمهن غير المالية المحددة. وليس من الواضح ما إذا كان من الممكن رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة بسبب أحكام السرية المتصلة بالمهن القانونية أو السرية المهنية القانونية. إلا أنه على أرض الواقع، أظهرت سلطنة عمان بأنها لم ترفض أبداً طلب مساعدة على هذا الأساس.

المعيار 37.5 – (متحقق إلى حد كبير)

بصورة عامة، يتعين على الجهات المختصة المحافظة على السرية في حال تم تحديد ذلك في الطلب. وإن تعذّر ذلك، ينبغي إبلاغ الطرف الطالب على الفور (المادة 64 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). كما يمكن للسلطات رفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة في الظروف التي يتبيّن فيها أن البلد الطالب لا يوفّر ما يكفي من الضمانات والحماية لحقوق المدعى عليهم (المادة 67 ج) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولكن من غير الواضح ما إذا كان ذلك يساهم في حماية نزاهة التحقيقات. ويقوم الدليل بشأن التعاون القانوني والقضائي الدولي في سياق الشؤون الجزائية بتعزيز الحاجة إلى السرية للمحافظة على الأدلة التي تم الحصول عليها ومنع التلاعب بالمعلومات (الصفحة 17). ويعدّ تطبيق متطلبات السرية فقط عندما يوضّح الطلب ذلك وجه قصور طفيف.

المعيار 37.6 – (متحقق)

بالنسبة إلى القضايا التي لا تشمل على الإجراءات القسرية، لا تعدّ ازدواجية التجريم شرطاً لتقديم المساعدة ويمكن توفير المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 67هـ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 37.7 – (متحقق)

عند تلقي طلب للحصول على مساعدة قانونية أو قضائية، ينطبق مبدأ ازدواجية التجريم سواء أكانت قوانين الدولة الطالبة تدرج الجريمة في فئة الجرائم المعتمدة في السلطنة ذاتها من عدمه، أم كانت تستخدم المصطلح ذاته في تسمية الجريمة المستخدم في السلطنة أم خلافه (المادة 60 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وكما جاء في دليل التعاون القانوني والقضائي الدولي الخاص بإدارة التعاون الإقليمي والدولي، لا بد من أن يتضمن طلب المساعدة القانونية الأساس القانوني الذي اعتمدت عليه الدولة الطالبة لتتمكن الجهة المتلقية من التحقق من توافر الشروط الضرورية الخاصة بازدواجية التجريم (الصفحة 17).

المعيار 37.8 – (متحقق)

(أ-ب) يمكن استخدام الصلاحيات وأساليب التحقيق المشار إليها في إطار التوصية 31 في سياق طلبات المساعدة القانونية المتبادلة (المادة 66 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتعرف هذه الأحكام مصطلح المساعدة القانونية المتبادلة بشكل واسع، ليشمل القدرة على تنفيذ عمليات التفتيش والحجز (المادة 66د)، وتوجيه الأوامر لتقديم المعلومات والوثائق (المادة 66و)، بما في ذلك المستندات والسجلات والمعلومات الأخرى من المصارف والشركات والمهن (المادة 66ز)، والحصول على أدلة من الأشخاص أو أخذ أقوالهم (المادة 66أ). كما يمكن توفير أي شكل آخر من المساعدة القانونية والقضائية، بما لا يتعارض مع أحكام القوانين النافذة في سلطنة عمان كما جاء في قانون الإجراءات الجزائية (المادتان 66 ك) و70 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الترجيح والاستنتاج

ثمة وجه قصور طفيف في التوصية 3 يحدّ من نطاق المساعدة التي يمكن توفيرها. ولم تضع سلطنة عمان أي إجراء واضح لتحديد الأولويات في الوقت المناسب بين طلبات المساعدة القانونية المتبادلة. وتنطبق الأسس لرفض طلب المساعدة القانونية المتبادلة بسبب أحكام السرية على المؤسسات المالية وليس الأعمال والمهن غير المالية المحددة. كما تتم المحافظة على سرية المعلومات المتبادلة فقط إن تم تحديد ذلك في الطلب. وتعدّ هذه من أوجه الخلل الطفيفة.

إنّ سلطنة عمان ملتزمة إلى حدّ كبير بالتوصية 37.

التوصية 38 – المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة

جاء تصنيف سلطنة عمان في آخر تقرير تقييم متبادل لها بملتزمة جزئياً بهذه المتطلبات. وتتعلق أوجه القصور الرئيسية بغياب الأساس القانوني للرد على طلب المصادرة، وغياب الأساس القانوني لتنسيق إجراءات المصادرة مع الدول الأخرى، وغياب صندوق لمصادرة الأصول.

المعيار 38.1 – (متحقق)

(أ-د) تتمتع سلطنة عمان بالصلاحيات اتخاذ الإجراءات للرد على طلبات المساعدة القانونية المتبادلة لتحديد أو تجميد أو حجز أو مصادرة الممتلكات التي تم غسلها أو عائدات الجريمة أو الوسائط (المادة 66 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتنص المادة 66 (ح) على أن المساعدة القانونية المتبادلة يتم توفيرها في حالة عائدات الجريمة أو الأموال. ويتم تعريف مصطلح الأموال بشكل واسع لتغطية أي نوع من الأصول أو الممتلكات. وتشتمل الوسائط على أي أدوات أو وسائل يتم استخدامها أو المقصود استخدامها في جريمة غسل أموال أو جريمة أصلية مرتبطة بها أو جريمة تمويل إرهاب (المادة 1 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ه) لا قيود تمنع الجهات العمانية من تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بالنسبة إلى ممتلكات ذات القيمة المكافئة، بما أن المحاكم يمكنها أن تصدر قراراً لمصادرة الأموال ذات القيمة المكافئة في حال تعذر تحديد مكانها أو إذا ما كانت تلك الأموال قد اختفت (المادتان 82 و100(هـ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويمكن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة في مجموعة واسعة من القضايا (المادة 66(ك)).

على الرغم من أن المادة 66 لا تشير إلى أن السلطنة ملزمة باتخاذ الإجراءات العاجلة للرد على الطلبات من الدول الأجنبية ولا تحدد مهلة زمنية لفعل ذلك، ولكن لا وجود لعراقيل تؤدي إلى حصول تأخير أو تمنع توفير الرد سريعاً. بالإضافة إلى ذلك، تشير بعض دراسات الحالة التي قدمتها السلطنة إلى القدرة على توفير المساعدة بشكل عاجل.

المعيار 38.2 – (متحقق)

يجوز تنفيذ طلب المساعدة القانونية المتبادلة إذا تضمن طلباً بمصادرة غير قائمة على إدانة (المشار إليها في السلطنة (بالمصادرة المدنية") لأموال شخص متوفي أو غائب أو مجهول الهوية (المادة 69 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وتنفذ طلبات اتخاذ الإجراءات التحفظية وفقاً لقانون الإجراءات الجزائية. وإذا كانت الإجراءات المطلوبة غير منصوص عليها في القانون، يجوز للدعاء العام أن يستبدلها بإجراء آخر له أثر مماثل للإجراءات المطلوبة (المادة 71 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 38.3 – (متحقق)

وضعت سلطنة عمان الترتيبات الضرورية لتنسيق إجراءات الحجز والمصادرة مع الدول الأخرى. ويجوز للدعاء العام إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف في مجال التحقيقات المشتركة. وفي غياب تلك الاتفاقيات، يجوز له إجراء التحقيقات المشتركة تبعاً لكل حالة (المادة 74 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). بالإضافة إلى ذلك، تحدّد التشريعات الإجراءات الضرورية لمعالجة طلبات المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة لتنفيذ أحكام المصادرة الصادرة عن محاكم الدول الطالبة (المادة 72 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). تتمتع إدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة لدى الادعاء العام بصلاحيات عامة لإدارة الأموال المجمدة والمحجوزة والمصادرة ويجوز لها أن تعهد بإدارة تلك الأموال إلى المؤسسة المالية أو الجهة التي عيّنها الطرف المعني (المادة 85 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ القرار القضائي 2016/57). ويجوز للإدارة الإذن ببيع الأموال المصادرة (المادة 102 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 38.4 – (متحقق)

يجوز لسلطنة عمان اقتسام الأموال المصادرة على أراضيها وفقاً لأي اتفاق مبرم مع الدولة الطالبة، وذلك من دون الإخلال بحقوق الغير حسني النية (المادة 73 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الترجيح والاستنتاج

تم استيفاء جميع المعايير. إن سلطنة عمان ملتزمة بالتوصية 38.

التوصية 39 – تسليم المجرمين

في تقرير التقييم المتبادل الأخير، جاء تصنيف سلطنة عمان بأنها ملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وتمحورت أوجه القصور حول عدم القدرة على تقييم الفعالية بسبب محدودية الإحصائيات والمعلومات عن الحالات العملية.

المعيار 39.1 – (متحقق إلى حد كبير)

يمكن لسلطنة عمان تنفيذ طلبات تسليم المجرمين ذات العلاقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبشكل خاص:

- (أ) يمكن لسلطنة عمان تنفيذ طلبات تسليم المجرمين ذات العلاقة بجناية أو جنحة تعاقب بالسجن لفترة لا تقل عن العام الواحد (المادة 2 من المرسوم السلطاني 2000/4). وتصنّف جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فئة الجناية (راجع التوصية 3 و5) ويمكنها بالتالي أن تؤدي إلى تسليم المجرمين. كما تمنح التشريعات السلطات المختصة الصلاحية للتعاون مع الجهات النظيرة لتسليم المجرمين المتورطين في جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب (المادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- (ب) تعدّ إدارة التعاون الدولي الوكالة المعنية بالتعامل مع طلبات تسليم المجرمين، وهي لديها نظام لإدارة القضايا (راجع أيضاً التوصية 37). إلا أنه لا تتواجد أي مبادئ توجيهية أو إجراء محدد حول التنفيذ في الوقت المناسب وترتيب الطلبات حسب الأولوية، على الرغم من أن سلطنة عمان تؤكد على أن كل طلب سينفذ بصرف النظر عن طبيعته أو مدى إلحاحيته.
- (ج) لا تضع السلطنة أي شروط غير معقولة أو تقييدية بشكل غير مبرر لرفض طلبات تسليم المجرمين. وتشتمل أسباب الرفض، في جملة أمور: الجنسية؛ والاضطهاد السياسي، الأسباب الدينية، الآراء السياسية، إلخ؛ إذا كانت الجريمة المذكورة تندرج في إطار الاختصاص القضائي لسلطنة عمان؛ إذا كان على الشخص موضوع طلب التسليم المثل في الدولة طالبة أمام محكمة استثنائية (أي محكمة أنشئت لمحاكمة جرائم محددة بعد وقوعها)؛ إذا صدر حكم نهائي في السلطنة يتعلق بالجريمة موضوع طلب التسليم؛ إلخ. (المادتان 66 و67 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 2 من المرسوم السلطاني 2000/4).

لا تنص أي أحكام قانونية على ضرورة الاستجابة لطلبات تسليم المجرمين من دون أي تأخير غير مبرر. ولكن، لا يبدو أن هناك أي عراقيل قد تؤدي إلى أي تأخير أو قد تمنع الاستجابة السريعة للطلب. وتشير بعض دراسات الحالة التي وفرتها سلطنة عمان إلى أن طلبات تسليم المجرمين يمكن معالجتها من دون أي تأخير غير مبرر.

المعيار 39.2 – (متحقق)

- (أ) لا تقوم سلطنة عمان بتسليم مواطنيها (المادة 3 من المرسوم السلطاني 2000/4؛ المادة 77 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- (ب) قد يؤدي رفض طلب تسليم المجرمين على أساس الجنسية إلى الملاحقة القضائية للشخص موضوع الطلب في سلطنة عمان (المادة 78 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وفي حين تغيب الأحكام القانونية التي تنص على أن السلطنة يتوجب عليها إحالة القضية بلا تأخير غير مبرر إلى الجهات المختصة لأغراض الملاحقة القضائية وفقاً للطلب، إلا أن دراسات الحالة تظهر أن ذلك يحصل عملياً.

المعيار 39.3 – (متحقق)

يعدّ مبدأ ازدواجية التجريم أساسياً لتسليم المجرمين. وينطبق مبدأ ازدواجية التجريم بغض النظر عما إذا كانت القوانين في الدولة طالبة تدرج الجريمة في فئة الجرائم ذاتها أو لا أو كانت تستخدم المصطلح ذاته في تسمية الجريمة كالمصطلح المستخدم في السلطنة أو لا (المادة 60 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 39.4 – (متحقق)

تم وضع إجراءات مبسطة لتسليم المجرمين، على سبيل المثال في الحالات التي تلقّت فيها سلطنة عمان طلباً للقبض المؤقت من الدولة طالبة وعندما يوافق الشخص المطلوب تسليمه على التسليم كتابياً من دون اللجوء إلى المحاكم (المادة 79 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

الترجيح والاستنتاج

ثمة وجه قصور طفيف مع غياب الإرشادات أو الإجراءات المحددة لترتيب الطلبات بحسب الأولوية.

إن سلطنة عمان ملتزمة إلى حد كبير بالتوصية 39.

التوصية 40 – أشكال أخرى للتعاون الدولي

في تقرير التقييم المتبادل الأخير لها، جاء تصنيف سلطنة عمان بملتزمة إلى حد كبير بهذه المتطلبات. وكانت تتعلق أوجه القصور بغياب تبادل المعلومات مع النظراء الأجانب، وبشكل خاص السلطات الرقابية المالية.

المعيار 40.1 – (متحقق)

يجوز للجهات الرقابية والمختصة في سلطنة عمان (على غرار السلطات الرقابية المالية والجهات القضائية والأمنية، والمركز الوطني للمعلومات المالية والجهات الأخرى المعنية بمكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب) أن توفر مجموعة واسعة من أشكال التعاون الدولي، بشكل تلقائي وعند الطلب (المواد 1، 28، 51(هـ)، و58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ويتم توفير هذا التعاون بشكل أساسي على أساس الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف ومبدأ المعاملة بالمثل. ويحدد دليل الإجراءات التحليلية الخاص بالمركز الوطني للمعلومات المالية متطلبات التصنيف للطلبات ويوضح ضرورة معالجة الطلبات الملحة خلال 3 أيام.

المعيار 40.2 – (متحقق إلى حد كبير)

(أ) بصورة عامة، يوفر قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأسس القانونية لتقديم التعاون (المادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وأبرمت سلطنة عمان 7 اتفاقيات ثنائية، وبشكل خاص مع الدول المجاورة، في حين أن اتفاقيات أخرى سيتم إبرامها قريباً. وقّعت سلطنة عمان كذلك على اتفاقيات الأمم المتحدة التي توفر الإطار القانوني للتعاون الدولي. وأبرمت السلطات الرقابية والمختصة المختلفة مثل الهيئة العامة لسوق المال والبنك المركزي العماني والمركز الوطني للمعلومات المالية اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف. (ب) لا عراقيل قانونية أمام السلطات المختصة لاستخدام السبل الأكثر فعالية للتعاون. وتظهر دراسات الحالة أن السلطات الرقابية والمختصة تتعاون مباشرة وبفعالية مع الجهات النظيرة لها (المادة 51 (د-هـ) والمادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وعلى الرغم من أن المركز الوطني للمعلومات المالية انضم إلى مجموعة إغمنت كعضو رسمي خلال فترة الزيارة الميدانية، أبرم المركز الوطني مذكرات التفاهم الثنائية مع شركاء مختلفين. ويمكن لشرطة عمان السلطانية التعاون مع الجهات النظيرة من خلال نظام الإنتربول والأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. وأبرم البعض من السلطات المختصة (مثل البنك المركزي العماني/الهيئة العامة لسوق المال) مذكرات تفاهم تحدد معايير التعاون مع الجهات النظيرة الأجنبية و/أو تكون كذلك جزءاً من الشبكات غير الرسمية التي تتيح التبادل السريع للمعلومات مع النظراء. ولكن من غير الواضح ما إذا كان ذلك ينطبق على الجهات المختصة الأخرى (جهاز الضرائب، جهاز الرقابة المالية والإدارية، وجهاز الأمن الداخلي). (ج) وضعت إدارة الاتصالات مع الشرطة العربية والدولية في شرطة عمان السلطانية البوابات الآمنة التي تيسر وتتيح نقل الطلبات وتنفيذها. وقد أوضح المركز الوطني للمعلومات المالية الإجراءات لتبادل المعلومات مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية بشكل واضح وآمن وفي غياب العضوية في مجموعة إغمنت، لتبادل المعلومات من خلال الرسائل الإلكترونية المشفرة (القسم 5 من دليل الإجراءات التحليلية). ويتبادل كل من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال المعلومات من خلال الرسائل الإلكترونية المشفرة كذلك. إلا أن من غير الواضح إن كانت الجهات المختصة الأخرى (جهاز الضرائب، جهاز الرقابة المالية والإدارية، وجهاز الأمن الداخلي) تستخدم البوابات الآمنة. (د) وضعت بعض الجهات المختصة العمليات الضرورية لتحديد الأولويات في مجال الطلبات وضمان تنفيذها في الوقت المناسب. ويجب التعامل مع الطلبات الملحة التي تلقاها المركز الوطني للمعلومات المالية خلال 3 أيام ويتم توفير الرد خلال 14 يوماً (للحالات غير الطارئة، يجب إرسال الرد خلال 30 يوماً). وقد أنشأ المركز الوطني منصة تكنولوجية وسياسات للمساعدة في تحديد الأولويات في مجال الطلبات (راجع المعيار 29.6 والقسم 5 من دليل الإجراءات التحليلية للمركز الوطني). أما في شرطة عمان السلطانية، وبحسب القاعدة العامة، يتم تنفيذ كافة الطلبات الواردة في الوقت المناسب.

(هـ) تم وضع الإجراءات لحماية المعلومات المتلقاة لدى بعض السلطات المختصة. ويكون موظفو المركز الوطني ملزمين بالحفاظ على سرية المعلومات ويستمر هذا الموجب إلى ما بعد انتهاء خدمتهم الوظيفية (المادة 30 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). وقد وضع المركز

الوطني سياسة أمنية مفضّلة. كما وضعت شرطة عمان السلطانية الإجراءات لحماية المعلومات التي يتم التعامل معها (المادة 55 من قانون شرطة عمان السلطانية). أما البنك المركزي العماني، فقد وضع دليلاً لأمن المعلومات لتحديد المعلومات المتلقاة وحمايتها. ولا تتوافر أي معلومات بالنسبة إلى السلطات المختصة الأخرى (على سبيل المثال جهاز الضرائب وجهاز الرقابة المالية والإدارية وجهاز الأمن الداخلي)، بالإضافة إلى السلطات الرقابية المالية الأخرى (الهيئة العامة لسوق المال).

المعيار 40.3 – (غير منطبق)

لا حاجة إلى الاتفاقيات الثنائية/متعددة الأطراف من أجل التعاون مع الجهات النظرية الدولية، بما أن ذلك يمكن أن يحصل على أساس مبدأ المعاملة بالمثل (المادة 58 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 40.4 – (متحقق جزئياً)

يمكن للسلطات المختصة الطالبة توفير التغذية العكسية عند الطلب في الوقت المناسب إلى الجهة الطالبة. وإن أمكن ذلك، يتعين على المركز الوطني توفير التغذية العكسية حول استخدام المعلومات المتلقاة (الصفحة 5 من المبادئ الحاكمة، من إجراءات التشغيل الموحدة للمركز بشأن تبادل المعلومات وحمايتها وسريتها). هذا ولا تمنع القوانين ذات الصلة السلطات المختصة الأخرى من توفير التغذية العكسية حول أي طلب أو تبادل للمعلومات، إلا أن سلطنة عمان لم تثبت أن السلطات الأخرى (مثل جهات إنفاذ القانون أو السلطات الرقابية) تقدّم التغذية العكسية على أرض الواقع.

المعيار 40.5 – (متحقق إلى حد كبير)

لا تمنع سلطنة عمان أو تضع الشروط التقييدية غير المعقولة أو غير المريرة على تبادل المعلومات أو تقديم المساعدة على أساس متطلبات هذا المعيار. وبشكل خاص:

- (أ) لا توجد أحكام محددة تنصّ على رفض السلطات لطلب مساعدة على أساس أنه متعلق بمسائل ضريبية. كما أشارت سلطنة عمان إلى أنه على الرغم من عدم تلقي السلطات المختصة في السابق لأي طلب مرتبط بمسائل ضريبية، لن ترفض الاستجابة لهكذا طلب في حال ورد لها.
- (ب) لا شيء يمنع السلطات المختصة من تبادل المعلومات على أساس سرية المعلومات (التوصية 9).
- (ج) قدّمت سلطنة عمان المساعدة رداً على الطلبات المتلقاة من الجهات النظرية الأجنبية والمتعلقة بالتحقيقات/الملاحقات القضائية الجارية في الخارج. وقد أشارت السلطنة إلى أنها دائماً ما تقدّم أوسع أشكال من التعاون، ولكن لم يتضح ما إذا كانت السلطات قادرة على رفض أو تأجيل المساعدة إن كانت هذه المساعدة تقوّض التحقيقات الجنائية القائمة في سلطنة عمان.
- (د) ليس هناك قيود تتعلق بنوع وطبيعة الجهات النظرية الطالبة.

المعيار 40.6 – (متحقق إلى حد كبير)

تتوافر بعض الضوابط والضمانات لضمان أن المعلومات التي تتبادلها الجهات المختصة تستخدم فقط من قبل الجهات وللأسباب التي طلبت من أجلها المعلومات، ما لم يتم الحصول على موافقة مسبقة من الجهة المختصة المتلقية للطلب.

يتم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من المركز الوطني من الجهات النظرية الأجنبية فقط لأغراض مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وتمويل الإرهاب (المادة 29 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). كما تتضمن مذكرات التفاهم التي أبرمها المركز الوطني للمعلومات المالية بنداً للسرية عملاً بمتطلبات هذا المعيار.

يمنع قانون شرطة عمان السلطانية أي من الموظفين من الكشف عن المعلومات المتعلقة بعملهم إلى أطراف ثالثة (المادة 55(د) من قانون شرطة عمان السلطانية)، على الرغم من أن ذلك لا يضمن بالكامل أن الضوابط والضمانات حول استخدام المعلومات تتسق مع هذا المتطلب.

وضع البنك المركزي العماني الضوابط والضمانات كجزء من مذكرات التفاهم المبرمة. كما وضعت الهيئة العامة لسوق المال سياسة لحماية المعلومات المتبادلة من قبل الجهات المختصة (القرار 2021/93/1).

ومن غير الواضح إلى أي مدى تنطبق الضوابط والضمانات على السلطات المختصة الأخرى.

المعيار 40.7 – (متحقق جزئياً)

يتعين على بعض السلطات المختصة المحافظة على سرية طلبات التعاون والمعلومات المتبادلة، وفقاً لالتزامات الطرفين بأحكام السرية وحماية البيانات.

يحصل أي تبادل لأي معلومات من المركز الوطني للمعلومات المالية عملاً بأحكام السرية الضرورية ويتعين على الموظفين في المركز الوطني الامتثال لأحكام السرية كذلك (المواد 28-30 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). كما تتضمن مذكرات التفاهم التي أبرمها المركز الوطني بنداً للسرية وثمة ضمانات في المركز الوطني لحماية نزاهة المعلومات وضمان استخدامها بشكل مناسب (راجع المعيار 32.10). كما يتعين على الموظفين في شرطة عمان السلطانية حماية المعلومات التي يحصلون عليها (المادة 249 من قانون الجزاء: المادة 55(د) من قانون شرطة عمان السلطانية). كما تتضمن مذكرة التفاهم الخاصة بالبنك المركزي العماني بنوداً للسرية حيث لا يمكن تشارك أي معلومات مع أي طرف ثالث، ما لم يتم الحصول على الموافقة الصريحة من الطرف الطالب وبحسب الشروط التي يضعها.

إلا أن المتطلبات المذكورة أعلاه لا تشير صراحة إلى الحاجة للمحافظة على السرية في ما يتعلق بخصوصية البيانات وحمايتها، ولا تشير متطلبات رفض الطلب صراحة إلى حماية البيانات (المادة 67 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب). ولا يتضح إلى أي مدى تنطبق متطلبات هذا المعيار على الجهات المختصة الأخرى.

المعيار 40.8 (متحقق جزئياً)

لا أحكام قانونية صريحة تمنع الجهات المختصة في سلطنة عمان من إجراء التحقيقات بالنيابة عن الجهات النظيرة الأجنبية وتبادل كافة المعلومات التي تم الحصول عليها معها في حال كانت هذه التحقيقات جارية محلياً. ولكن السلطنة لم تقدم أي دراسات حالة عملية ولا يتضح ما إذا كانت هذه المتطلبات تنطبق بشكل متساوٍ على كافة السلطات المختصة، على غرار مأموري الضبط القضائي الخاضعين لسلطة الادعاء العام وعلى السلطات الرقابية.

تبادل المعلومات بين وحدات المعلومات المالية

المعيار 40.9 – (متحقق)

يتمتع المركز الوطني للمعلومات المالية بالأساس القانوني لتوفير التعاون في مجال جرائم غسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة بها وجرائم تمويل الإرهاب. ويمكن للمركز الوطني تبادل المعلومات، بمبادرة منه أو عند الطلب، مع وحدات المعلومات المالية الأجنبية، مع عدم الإخلال بمبدأ المعاملة بالمثل. كما أبرم المركز الوطني مذكرات تفاهم مع جهات نظيرة أجنبية. ويحصل هذا التعاون فقط لأغراض مكافحة غسل الأموال والجرائم الأصلية وتمويل الإرهاب (المادتان 28-29 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 40.10 – (متحقق)

على الرغم من غياب أي ذكر صريح لذلك في القانون، لا تتوافر أي أحكام تمنع المركز الوطني من تقديم التغذية العكسية إلى الجهات النظرية. كما توضح إجراءات التشغيل الموحدة للمركز بشأن تبادل المعلومات وحمايتها وسريتها، ينبغي على المركز أن يقدم، عندما أمكن، التغذية العكسية عن استخدام المعلومات المتلقاة (الصفحة 5 من إجراءات التشغيل الموحدة). وتشير سلطنة عمان إلى أن المركز الوطني يوفر التغذية العكسية إلى الشركاء الدوليين عند الطلب.

المعيار 40.11 – (متحقق)

يتمتع المركز الوطني بالصلاحيات التالية:

(أ) تبادل المعلومات التي يجب الوصول إليها أو الحصول عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من قبل المركز الوطني في إطار التوصية 29 (الصفحتان 17-18 من إجراءات التشغيل الموحدة بشأن تبادل المعلومات وحمايتها وسريتها؛ والمادتان 27-28 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

(ب) تشير إجراءات التشغيل الموحدة إلى أن المركز ينبغي أن يعمل بطريقة تسهل التعاون الكامل مع كافة أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي والدولي؛ وتتيح مذكرات التفاهم المبرمة بين المركز الوطني والشركاء الدوليين التبادل الواسع للمعلومات. وسيراجع المركز الوطني الطلبات لتبادل المعلومات عملاً بأحكام الاتفاقيات الدولية/الثنائية، أو عملاً بمبدأ المعاملة بالمثل (المادة 12 من قرار شرطة عمان السلطانية 2020/216).

تبادل المعلومات بين السلطات الرقابية المالية

المعيار 40.12 – (متحقق)

تتمتع السلطات الرقابية المالية (البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال) بالأساس القانوني للتعاون مع الجهات النظرية الأجنبية، بغض النظر عن طبيعتها أو وضعها، من خلال تبادل المعلومات الرقابية المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبصورة خاصة، ينبغي على هذه الجهات التعاون بفعالية مع الجهات النظرية التي تؤدي وظائف مشابهة في الدول الأخرى من خلال تبادل المعلومات وإبرام مذكرات التفاهم (المادة 51(هـ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

المعيار 40.13 – (متحقق)

تستطيع السلطات الرقابية المالية مشاركة المعلومات المتاحة لها محلياً مع النظراء الأجانب. وفيما لا تتوافر أي أحكام قانونية تشير بالتفصيل إلى المعلومات التي يمكن للجهات الرقابية تبادلها مع الجهات النظرية الأجنبية، تم توفير الأمثلة العملية لإظهار أن السلطات الرقابية المالية تتشارك المعلومات عن القطاعات الخاضعة لرقابتها.

المعيار 40.14 – (متحقق)

يجوز للجهات الرقابية المالية تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (المادة 51(هـ) من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمعيار 40.12).

- (أ) المعلومات التنظيمية مثل المعلومات عن النظام التنظيمي المحلي والمعلومات العامة عن القطاعات المالية؛
- (ب) المعلومات الاحترازية، وبشكل خاص للجهات الرقابية المعنية بالمبادئ الأساسية، على غرار المعلومات عن الأنشطة التجارية للمؤسسات المالية والمستفيد الحقيقي والإدارة ومعايير الكفاءة والملاءمة؛
- (ج) المعلومات عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على غرار الإجراءات والسياسات الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية، والمعلومات عن العناية الواجبة للعملاء، وملفات العملاء، وعينة عن المعلومات المتصلة بالحسابات والمعاملات.

المعيار 40.15 – (متحقق)

تتمتع السلطات الرقابية المالية بصلاحيات واسعة للتعاون مع الجهات النظرية الأجنبية (راجع المعيار 40.12). وتظهر دراسات الحالة أنّ هذا يحصل في الممارسة، على الرغم من غياب الأحكام المحددة بشأن التحريّات التي يتم إجراؤها بالنيابة عن الجهات النظرية الأجنبية أو قيام الجهات النظرية الأجنبية بالتحريّات في سلطنة عمان، من أجل تسهيل الرقابة الفعالة على المجموعة المالية.

المعيار 40.16 – (متحقق)

تنص مذكرات التفاهم التي أبرمتها السلطات الرقابية المالية (البنك المركزي والهيئة العامة لسوق المال) مع الجهات النظرية الأجنبية على أنه لا يجوز مشاركة المعلومات المتبادلة مع طرف ثالث من دون موافقة مسبقة من الطرف الآخر.

تبادل المعلومات بين جهات إنفاذ القانون

المعيار 40.17 – (متحقق إلى حد كبير)

يمكن لبعض وكالات إنفاذ القانون تبادل المعلومات المتاحة لها محلياً مع الجهات النظرية الأجنبية. وتكون إدارة الاتصالات الخاصة بالشرطة العربية والدولية (الإنتربول) في شرطة عمان السلطانية مسؤولة عن تبادل المعلومات مع الجهات النظرية الأجنبية. ومن المفترض أن تتضمن المعلومات تلك معلومات عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، بالإضافة إلى المعلومات المتاحة محلياً لشرطة عمان السلطانية. ولدى بعض الدول الغربية مكاتب اتصال في دول مجلس التعاون الخليجي ويمكن استخدامها لتبادل المعلومات أيضاً. ويجوز لجهاز الأمن الداخلي التعاون وتبادل المعلومات بشكل مشترك مع الوكالات الأجنبية لمكافحة أي أعمال تهدد الأمن الداخلي في السلطنة عملاً بالقواعد والإجراءات المعتمدة في هذا الصدد (المادتان 8 و7) و10 من قانون جهاز الأمن الداخلي). ولم توفر سلطنة عمان أي معلومات للتحديث عن كيفية قيام جهات إنفاذ القانون الأخرى (على غرار جهاز الرقابة المالية والإدارية) بتبادل المعلومات المحلية مع الجهات النظرية الأجنبية.

المعيار 40.18 – (متحقق)

لا تتوافر أي أحكام قانونية تمنع جهات إنفاذ القانون/مأموري الضبط القضائي من استخدام صلاحياتهم، بما في ذلك أي أساليب تحقيقية متاحة عملاً بالقانون المحلي، لإجراء التحقيقات والحصول على المعلومات بالنيابة عن الجهات النظرية الأجنبية (المادة 66 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ المادة 8 و7) من قانون جهاز الأمن الداخلي؛ راجع التوصية 31). وتشير الأمثلة العملية إلى أن جهات إنفاذ القانون تستخدم هذه الصلاحيات عملياً. وتعدّ سلطنة عمان جزءاً من شبكات عدّة (مثل الإنتربول، جهاز الشرطة الخليجية أو برنامج ريلو التابع لمنظمة الجمارك العالمية) وتشير إلى اعتمادها على هذه الأطر كأساس لتيسير التعاون مع الشركاء.

المعيار 40.19 – (متحقق)

يمكن للدعاء العام إبرام الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المتعلقة بالتحقيقات المشتركة، أو في غياب هذه الاتفاقيات، يمكن إجراء التحقيقات المشتركة تبعاً لكل حالة (المادة 74 من قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).

تبادل المعلومات بين الجهات غير النظرية

المعيار 40.20 – (متحقق)

لا تتوافر أي عراقيل أو أحكام قانونية تمنع تبادل المعلومات بصورة غير مباشرة مع جهات غير نظيرة. ووفقاً لسلطنة عمان، يسمح بتوفير كافة أشكال التعاون الدولي، ما لم يكن ذلك محظوراً بشكل صريح.

الترجيح والاستنتاج

يمكن للسلطات المختصة أن توقّر نطاقاً واسعاً من التعاون الدولي، بشكل تلقائي وعند الطلب، على الرغم من تبقي بعض الأسئلة حول بعض السلطات. ليس من الواضح إن كانت بعض السلطات المختصة (جهات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية) توقّر التغذية العكسية حول استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من النظراء ومدى الاستفادة منها. كما أنه من غير الواضح إذا كانت الضوابط والضمانات تنطبق على كافة السلطات المختصة. ومن غير الواضح أيضاً إذا ما كانت كافة السلطات المختصة تحافظ على السرية المناسبة لأي طلب تعاون وللمعلومات التي يتم تبادلها كما أنه من غير الواضح أن الأمر ينطبق على السرية الخاصة بالخصوصية وحماية البيانات. بالإضافة إلى ذلك، من غير الواضح إذا ما كانت السلطات المختصة تستطيع إجراء التحقيقات بشكلٍ متنسق نيابةً عن الأطراف النظيرة الأجنبية. ولم يتم الإثبات بشكلٍ واضح أن كافة السلطات المختصة (مثل جهاز الرقابة المالية والإدارية) تستطيع تبادل المعلومات المحلية مع النظراء الأجانب. بشكلٍ عام، تُعتبر أوجه القصور هذه طفيفة.

إنّ سلطنة عمان ملتزمة إلى حدٍ كبير بالتوصية 40.

ملخص الالتزام الفني – أوجه القصور الأساسية

الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي

التوصية	التصنيف	العوامل المؤدية إلى التصنيف
1. تقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر	ملتزم إلى حد كبير	• هناك أوجه قصور في منهجية التقييم الوطني للمخاطر، لا سيما فيما يتعلق بتحديد تهديدات غسل الأموال
2. التعاون والتنسيق المحلي	ملتزم إلى حد كبير	• لا يوجد دليل على التعاون والتنسيق بين السلطات ذات الصلة لضمان توافق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع قواعد حماية البيانات والخصوصية وغيرها من الأحكام المماثلة.
3. جرائم غسل الأموال	ملتزم إلى حد كبير	• هناك أوجه قصور طفيفة في تجريم جرائم الفساد والرشوة، التي لا تمتد إلى الموظفين العموميين الأجانب ومسؤولي المنظمات الدولية العامة
4. المصادرة والإجراءات التحفظية	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
5. جريمة تمويل الإرهاب	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
6. العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بالإرهاب وتمويل الإرهاب	ملتزم إلى حد كبير	• لا تسمح آلية تحديد الأشخاص المستهدفين بموجب قرار مجلس الأمن 1373 بتحديد سريع عند تلقي الطلب • إن إجراءات اتخاذ القرار فيما يتعلق برفع الأشخاص عن القوائم بموجب قرار مجلس الأمن 1373 ليست مستقلة تماماً
7. العقوبات المالية المستهدفة المرتبطة بانتشار التسليح	ملتزم إلى حد كبير	• لا يوجد إجراء يسمح بالوصول إلى الأموال المجمدة للوفاء بتنفيذ قرار قضائي
8. المنظمات غير الربحية	ملتزم جزئياً	• لا يتضمن تقييم مخاطر المنظمات غير الربحية لعام 2022 تحليلاً متعمقاً لكيفية إستغلال الإرهابيين للمنظمات غير الربحية • لم تحدد سلطنة عمان خصائص وأنواع المنظمات غير الربحية المعرضة لخطر الاستغلال لتمويل الإرهاب • لا تطبق وزارة التنمية الاجتماعية تدابير مركزة ومتناسبة وقائمة على المخاطر على المنظمات غير الربحية المعرضة لخطر أكبر من تمويل الإرهاب
9. قوانين سرية المؤسسات المالية	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
10. العناية الواجبة تجاه عملاء	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير

11. حفظ السجلات	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
12. الأشخاص المعرضون سياسياً	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
13. البنوك المراسلة	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
14. خدمات تحويل الأموال أو القيمة	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
15. التقنيات الجديدة	ملتزم إلى حد كبير	• لوحظت أوجه قصور طفيفة فيما يتعلق بالقدرة على فرض الجزاءات، وسلطات الجهات الرقابية، وغياب الإرشادات، والإطار الذي يسمح بمعاينة المديرين.
16. التحويلات البنكية	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
17. الاعتماد على أطراف ثالثة	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
18. الضوابط الداخلية والفروع والشركات التابعة الأجنبية	ملتزم إلى حد كبير	• هناك وجه قصور طفيف فيما يتعلق بذكر البنك المركزي العماني الهيئة العامة للسوق المالية لمعلومات إدارة المخاطر
19. البلدان ذات المخاطر العالية	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
20. الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة	ملتزم إلى حد كبير	• هناك وجه قصور طفيف من التوصية 3 يؤثر على هذه التوصية فيما يتعلق بنطاق جريمة غسل الأموال
21. التنبيه والسرية	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
22. الأعمال والمهن غير المالية المحددة: العناية الواجبة تجاه العملاء	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير
23. الأعمال والمهن غير المالية المحددة: تدابير أخرى	ملتزم	• تم استيفاء جميع المعايير

<ul style="list-style-type: none"> • تم تحليل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى حد ما ولكن ليس فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية • يجب على الشركات التسجيل في السجل التجاري وتقديم جميع المعلومات ذات الصلة (باستثناء الشركات المساهمة العامة التي تقدم معلومات المساهمين إلى شركة مسقط للمقاصة والإيداع). • تتوفر بعض صلاحيات فرض العقوبات ولكن لا يبدو أنها تشمل الأشخاص الطبيعيين ولا تعتبر رادعة • ليس لدى سلطنة عُمان آلية لرصد طلبات تحديد مكان المستفيد الحقيقي المقيم في الخارج 	ملتزم إلى حد كبير	24. الشفافية والمستفيد الحقيقي من الأشخاص الاعتبارية
<ul style="list-style-type: none"> • المؤسسات المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة غير ملزمة بتحديد الأصول ذات الصلة • لا يوجد متطلب مباشر فيما يتعلق بتحديد هوية الوكيل • هناك شكوك حول قدرة السلطات المختصة على معاقبة الوكيل بشكل مناسب. 	ملتزم إلى حد كبير	25. الشفافية والمستفيد الحقيقي من الترتيبات القانونية
<ul style="list-style-type: none"> • هناك أوجه قصور طفيفة فيما يتعلق بالمعيار 26.1 وتعريف السلطة الرقابية فيما يتعلق بقطاعات محددة و26.2 حول عدم وجود حظر قانوني على إنشاء أو استمرار تشغيل البنوك الصورية. 	ملتزم إلى حد كبير	26. تنظيم المؤسسات المالية والرقابة عليها
<ul style="list-style-type: none"> • تم استيفاء جميع المعايير 	ملتزم	27. صلاحيات السلطات الرقابية

• تم استيفاء جميع المعايير	ملتزم	28. التنظيم والرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة
• تم استيفاء جميع المعايير	ملتزم	29. وحدة المعلومات المالية
• تم استيفاء جميع المعايير	ملتزم	30. مسؤوليات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق
• لا يوجد نص قانوني يضمن تقديم المعلومات المالية إلى هيئة ملاءة في الوقت المناسب.	ملتزم إلى حد كبير	31. صلاحيات سلطات إنفاذ القانون وسلطات التحقيق
• تم استيفاء جميع المعايير	ملتزم	32. ناقلي النقد
• تم استيفاء جميع المعايير	ملتزم	33. الإحصاءات
• تم استيفاء جميع المعايير	ملتزم	34. الإرشادات والتغذية الراجعة

<ul style="list-style-type: none"> • تم استيفاء جميع المعايير 	<p>ملتزم</p>	<p>35. العقوبات</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هناك وجه قصور طفيف من التوصية 3 فيما يتعلق بنطاق جريمة غسل الأموال يؤثر على هذه التوصية 	<p>ملتزم إلى حد كبير</p>	<p>36. الأدوات القانونية الدولية</p>
<ul style="list-style-type: none"> • هناك وجه قصور طفيف من التوصية 3 فيما يتعلق بنطاق جريمة غسل الأموال يؤثر على هذه التوصية • لا يوجد إجراء لتحديد أولويات طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في الوقت المناسب • تنطبق أسباب رفض المساعدة القانونية المتبادلة على أساس متطلبات السرية على المؤسسات المالية، ولكن ليس على الأعمال والمهن غير المالية المحددة • يجب الحفاظ على سرية المعلومات المتبادلة فقط إذا تم تحديد ذلك في الطلب. 	<p>ملتزم إلى حد كبير</p>	<p>37. المساعدة القانونية المتبادلة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • تم استيفاء جميع المعايير 	<p>ملتزم</p>	<p>38. المساعدة القانونية المتبادلة: التجميد والمصادرة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • لا توجد إرشادات أو إجراء لتحديد أولويات الطلبات. 	<p>ملتزم إلى حد كبير</p>	<p>39. تسليم المجرمين</p>

<ul style="list-style-type: none"> • من غير الواضح ما إذا كانت جميع السلطات (أ) قادرة على تبادل المعلومات تلقائياً وعند الطلب؛ (ب) تقدم التغذية العكسية إلى النظراء بشأن فائدة المعلومات التي تم الحصول عليها؛ (ج) تطبق الضوابط والضمانات؛ (د) تحافظ على متطلبات السرية؛ (هـ) يمكنها القيام بالتحريات نيابة عن النظراء الأجانب بشكلٍ متسق؛ (و) تتبادل المعلومات المحلية مع النظراء الأجانب. 	ملتزم إلى حد كبير	40. الأشكال الأخرى من التعاون الدولي
--	-------------------	--------------------------------------



© FATF | MENAFATF

www.fatf-gafi.org | www.menafatf.org

ديسمبر 2024

تدابير وإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب – سلطنة عُمان

تقرير التقييم المتبادل للجولة الرابعة

يحتوي هذا التقرير على تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في سلطنة عُمان وقت الزيارة الميدانية 29 يناير – 14 فبراير 2024.

يحلل التقرير مستوى فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سلطنة عُمان، ومستوى الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين، ويقدم توصيات حول كيفية تعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب